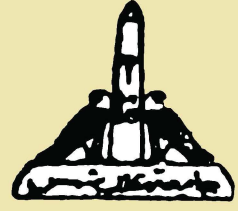


مكتبة التاريخ العثماني



كلية الآداب - قسم التاريخ

الأدارة في مصر

في

العصر العثماني

تأليف

الدكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد

كلية البنات - جامعة الأزهر
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

مطبعة جامعة عين شمس

١٩٧٨

لبيروت - ١٩٧٨

العدد ١٨٠

١٨٠



كلية الآداب - قسم التاريخ

الآدارة في مصر

AHMAD SR

في

العصر العثماني

تأليف

الذكتورة ليلى عرب اللطيف أحمد

كلية الآداب - جامعة الأزهر

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

مطبعة جامعة عين شمس

١٩٧٨

AHMAD SR



كلية الآداب - قسم التاريخ

الأدارة في مصرنا

في
العصر العثماني

تأليف

الدكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد

كلية البنات - جامعة الأزهر
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

مطبعة جامعة عين شمس

١٩٧٨

الفهرس

صفحة	تقديم الكتاب للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - رئيس
ط	جامعة عين شمس (سابقاً)
ز - ط	مقدمة المؤلف
ف	ك
	الباب الأول
٥٨ - ٢	خصائص الإدارة في مصر العثمانية وتطورها
	الفصل الأول :
	نظم الإدارة في الدولتين العثمانية والمملوكية
	بمهيد
٣	١ - نظم الإدارة في السلطنة العثمانية
١٤ - ٤	٢ - نظم الإدارة المملوكية
٢٤ - ١٤	الفصل الثاني :
	الإدارة في مصر من بداية العهد العثماني وتطورها
٥٨ - ٢٥	بمهيد
٢٦ - ٢٥	١ - تنظيم الإدارة في مصر :
٢١ - ٢٦	(أ) الترتيبات الإدارية التي وضعها السلطان سليم في مصر
٢٣ - ٢٢	(ب) الإدارة في عهد خاير بك
٤٣ - ٢٤	(ج) تنظيم إدارة مصر في عهد السلطان سليمان القانوني
	٢ - خصائص نظام الإدارة في مصر :
٤٤ - ٤٣	(أ) ارتباط النظام العسكري والمدني
٤٧ - ٤٤	(ب) نظام المرتبات والأجور
٤٨ - ٤٧	(ج) لفة الإدارة
٥٨ - ٤٨	(د) تطور نظام الإدارة
	الباب الثاني
١٢٧ - ٦١	الباشا ومساوئيه
	الفصل الثالث :
٨٥ - ٦١	اختصاصات الباشا
٦٦ - ٦١	١ - شخصية الباشا
٧١ - ٦٧	٢ - اقبابه
٧٦ - ٧٢	٣ - مدة حكمه
٨٥ - ٧٦	٤ - اختصاصاته

صفحة

الفصل الرابع :

١٠٦ - ٨٦	موارد الباشا ومصروفاته
٩٠ - ٨٦	١ - موارد من الخاص : فرى الكتوفية
٩٢ - ٩٠	خزينة الكتوفية
١٠١ - ٩٢	٢ - موارد من الخزينة : السليانة - الجراية والعليق
	٣ - مصروفاته :
١٠٦ - ١٠١	١ - دين الديون
	٢ - الجائزة الهمايونية

الفصل الخامس :

١٢٧ - ١٠٧	عزل الباشا ومحاسبته
١١٢ - ١٠٧	١ - أسباب عزل الباشا
١١٤ - ١١٢	٢ - طريقة عزله
١١٨ - ١١٥	٣ - محاسبته
١٢٧ - ١١٨	٤ - معاونو الباشا

الباب الثالث

الديوان

١٧٢ - ١٢٨	
-----------	--

الفصل السادس :

١٣١ -	الديوان المسالى
١٣٢ - ١٣١	تمهيد
١٣٢ - ١٣٢	١ - الديوان اليومي الصغير - اختصاصاته
١٣٢ - ١٣٢	٢ - الديوان المسالى - اختصاصاته

الفصل السابع :

نظام الجمعية

١٧٢ - ١٦٤	١ - مفهوم الجمعية - مضمونها
-	٢ - اختصاصاتها

الباب الرابع

الجهازسكرى وجهز الأمن

٢٤٠ - ١٧٢	
-----------	--

الفصل الثامن :

١٧٥	الأوجافات السبعة ودورها في ادارة مصر
	تمهيد
١٧٧ - ١٧٦	١ - تكوين الأوجافات السبعة
٢٢٨ - ١٧٧	اختصاصاتها السكرية والإدارية - مواردها
	وتطور مركزها

الفصل التاسع :

...	جهاز الأمن في القاهرة ...	٢٢٩ -
٢٢٢ - ٢٢٩	١ - انا الإنشائية
٢٢٥ - ٢٢٣	٢ - الوالى
٢٢٨ - ٢٢٥	٣ - المحاسب
٢٤٠ - ٢٢٨	٤ - طريقة حفظ الأمن والنظام في القاهرة

الباب الخامس :

٢٤١ - ٢٤٢	القضاء كجهاز ادارى
-	الفصل العاشر :
-	قاضى القضاة
٢٤٤ - ٢٤٣	تمهيد ...
٢٤٧ - ٢٤٤	١ - موقف المشائين من نظام القضاء في مصر ...
-	٢ - قاضى القضاة : شخصيته - مدة توليته -
٢٦٥ - ٢٤٧	اختصاصاته - موارده ...
٢٧٠ - ٢٦٥	٣ - محاكم القاهرة ...

الفصل الحادى عشر :

٢٨٧ - ٢٧١	قضاة الإناليم ...
-	١ - شخصياتهم - اختصاصاتهم - مدة توليم -
-	مواردهم ...
٢٨٩ - ٢٨٧	٢ - تطور نظام القضاء في مصر ...
٢٩٢ - ٢٨٩	٣ - المترون - تعيب الاشراف ...

الباب السادس**الأدارة المسالية****الفصل الثانى عشر :**

-	الخزينة السلطانية في مصر ...
٢٩٨ - ٢٩٧	تمهيد ...
-	اقسام الخزينة ...
٢٠١ - ٢٩٨	١ - الديوان الدفترى
٢١٨ - ٢٠١	٢ - ديوان الروزنامة ...

الفصل الثالث عشر :

-	اجمال واردات ومصاريف ...
-	خزينة عامرلا (المازنة العامة) ...
٢٤٠ - ٢١٩	١ - الواردات ...
٢٥٦ - ٢٤٠	٢ - المصاريف

(و)

صفحة	الفصل الرابع عشر :
٢٥٧ - ٢٧٢	ايرادات الباب المالي من مصر
٢٧٢ - ٢٧٤	١ - الخزينة الاسراية ...
	٢ - الخلوآن ...

الباپ السابع ادارة الاقاليم

صفحة	الفصل الخامس عشر :
٢٧٥ - ٢١٢	التقسيم الادارى لمصر في العصر الثمانى
٢٧٧ - ٢٧٨	بمسيد ...
٢٧٦ - ٢٨٢	١ - الولايات الخمس - الكاشفات ...
٢٨٢ - ٢٩٠	٢ - المسامة - الموآنى ...

الفصل السادس عشر :

٢٩١ - ٤٠٧	الادارة في الاقاليم ...
٤٠٨ - ١١٢	١ - الادارة في المدن ...
	٢ - الادارة في القرى ...

خاتمة :

٤١٥ - ٤٢٩	موقف المجتمع المصرى من الادارة الثمانية ...
-----------	---

اللاهيق :

٤٢١ - ٤٥٧	ملحق رقم (١) اسماء باشاوات مصر من سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٧م الى سنة ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨م ...
٤٢٨ - ٤٥٩	ملحق رقم (٢) كشاف بالمصطلحات والوظائف في مصر العثمانية ...
٤٦٠ - ٤٦١	ملحق رقم (٣) نماذج لخط القزمية
٤٦٢ - ٤٧٩	المصادر والمراجع ...
٤٦٥ - ٤٧١	الوثائق ...
٤٧٢ - ٤٧٤	المخطوطات ...
٤٧٥ - ٤٧٧	الكتب العربية
٤٧٨ - ٤٧٩	الكتب الفرنجية ...

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

رئيس جامعة عين شمس (سابقا)

هذا كتاب يسرني أن أقدمه اليوم الى القارئ ، ومبعث سرورى أمران :
الأول ان الدراسات التاريخية عن العصر العثمانى فى مصر وسائر الأقطار العربية لا تزال بحاجة الى قدر كبير من العناية ، رغم ما حظيت به هذه الدراسات أخيرا فى جامعاتنا من الاهتمام ، وقد بدأت هذه الدعوة منذ سنوات عندما أنشأ أستاذنا الراحل « محمد شفيق غربال » مدرسة التاريخ الحديث فى مصر ، ودعا طلابه الى العناية بتاريخ العصر العثمانى ، وبدأ - رحمه الله - فنشر تلك الدراسة القيمة عن هذا العصر بعنوان : مصر فى مفترق الطرق ، أجوبة حسين افندى الرزناجى ، تلك الدراسة التى لا تزال حتى اليوم - وستظل - المرجع الأول الذى لا بد من الرجوع اليه لكل من يتصدى للكتابة عن العصر العثمانى فى مصر . ثم تابع تلاميذه هذا الاهتمام فى جامعاتنا فى مصر وسائر الأقطار العربية ، ولقد كان من بواعث الانصراف عن دراسة هذا العصر الاعتقاد بأن وثائقه الأساسية سواء فى استانبول أو فى القاهرة مدونة باللغة التركية القديمة أو العثمانية ، ولا بد للباحث فى تاريخ العصر العثمانى أن يمتلك زمام هذه اللغة أو يعرف منها على الأقل القدر الذى يمكنه من قراءة هذه الوثائق واستخلاص المادة اللازمة منها . فكان طلاب التاريخ ولا يزالون منصرفين عن تعلم هذه اللغة ، كما أن طلاب الدراسات التركية بأقسام اللغات الشرقية كانوا أكثر عناية بالدراسات الأدبية ، وقد كان هذا مما دعانا منذ سنوات الى الاهتمام للدراسات التاريخية والوثائقية فى هذه الأقسام . ويسرنا ان دعوتنا هذه بدأت تؤتى ثمارها فبدأ بعض أساتذة الدراسات التركية يهتمون بتاريخ العصر العثمانى ويكتبون فيه ، وهذا اتجاه نحمده لهم ونشجعهم على المضى فيه متعاونين مع زملائهم الأساتذة بأقسام التاريخ . ثم ظهر أن صعوبة اللغة يمكن التغلب عليها ، فقد ظهر أن أكثر الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر فى العصر العثمانى الموجودة بالقاهرة - سواء بدار المحفوظات بالقلعة أو سجلات المحاكم الشرعية كدفاتر الالتزام بسجلات الرزنامة والأوجاقات والأقاليم وغيرها - مكتوبة باللغة العربية ، وان كان بعضها كدفاتر الرزنامة مكتوبا بخط خاص هو خط القيمة ، وذلك حفاظا على سرية هذه السجلات ، على أنها صعوبة يمكن التغلب عليها .

وهكذا تشجع بعض طلابنا وبدأوا يقتحمون مجال هذه الدراسات ، بعد أن ثبت لدينا ان من الممكن الاعتماد على هذه الوثائق لوضع دراسات علمية عن هذا

العصر : هذا رغم اننا لا نزال نقدر أهمية دراسة اللغة التركية وأهمية الرجوع الى الوثائق العثمانية في استنبول لاستكمال هذه الدراسات .
وهذا الكتاب الذي يسرني ان اقدمه اليوم هو ثمرة من ثمرات هذه الدعوة المتصلة وما أنتجته من اهتمام لا يزال محدودا بدراسات العصر العثماني ، وهذا هو الأمر الثاني الذي كان مبعث سروري لتقديم هذا الكتاب وهو ان صاحبه - الدكتورة نسي عبد اللطيف - قد أكبت منذ سنوات على جانب من هذه الدراسات . وبذلت من الوقت ومن الجهد ما أعانها على اخراج هذا الكتاب على النحو الذي يراد للقارىء . وقد عرفت الدكتورة ليلي مذ كانت طالبة بقسم التاريخ بجامعة عين شمس . وكانت دائما في الطليعة بين الطلاب ، وبدا اهتمامها بالعصر العثماني منذ اختارت موضوع رسالتها لدرجة الماجستير فاختارت دراسة احدي شخصيات المرموقة في التاريخ المصري في القرن الثامن عشر ، وهي نحصية رعب هوردة بجرجا الشيخ همام . وقد انتزعت تلك الفرصة لدراسة اوسع مصر - والتعميق بصفة خاصة - في العصر العثماني ، واستطاعت ان تقدم دراسة نسيبة رجون تنشر قريبا بفضل اهتمام المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بنشر الرسائل الجامعية الممتازة .

« رسالتك المكونة من - وهي هذا الكتاب الذي اقدمه اليوم - فقد شملت كثير من موضوعات العصر بتاريخ مصر في العصر العثماني . كما يرى القارىء من عنوان الكتاب وهو « إدارة مصر في العصر العثماني » . ومن موضوعات أبوابه ونصيرته . ولقد كانت معلوماتنا عن الإدارة العثمانية في مصر قبل ظهور هذه الدراسة للتحصيل اجدة للدكتورة ليلي عبد اللطيف قاصرة وغير دقيقة ، بل ومنسوخة الى حد كبير . وقد استطاعت الدكتورة ليلي بالرجوع الى وثائق ذلك العصر بالاعتماد على تصحيح وتضيق كثيرا من معلوماتنا لهذا العصر وأن تجيب على الاسئلة التي كانت تواجه الباحثين لهذا العصر . ومن ذلك البيانات المفصلة التي وردت عن نظم الإدارة في القاهرة وفي الأقاليم : الباشا ومعاونوه والديوان العالي والنصيب الكبير الذي تمت به الأوجاقات في الإدارة . كما انها لم تهمل ناحية القضاء وإدارة المدينة . بل انها حاولت - من الأرقام الواردة بالدفاتر - ان تقيم ميزانية مصر في العصر العثماني من إيرادات، ومصروفات وهي محاولة اولية لا تزال بحاجة الى مزيد من البحث والدراسة . ومن تلك المحاولات الأولية التي لا تزال أيضا بحاجة الى مزيد من العناية الفصل الأخير الذي ختمت به البحوث رسالتنا بعنوان : موقف المجتمع المصري من الإدارة العثمانية ، فانه يثير كثيرا من التساؤلات عن طبيعة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وتأثير هذه العلاقة بنظم الحكم والإدارة وتطويرها دون ان تستطيع الباحثة الاجابة عن أكثر هذه التساؤلات . ولعل هذه الدراسة ان تكون موضوعا لأحد طلاب الدراسات العليا في المستقبل القريب . وقد يكون من الانصاف ان نشير هنا الى ان هذه الدراسة التي تقدمها اليوم للدكتورة ليلي لم تكن الأولى في هذا المجال . فقد ظهرت منذ

(ط)

سنوات دراسة باللغة الانجليزية لاستاذ امريكى هو الاستاذ شو Shaw عن ادارة مصر ومالياتها فى العصر العثمانى ، ولا شك ان الدكتور لىلى قد افادت من دراسة شو Shaw . وان لم تعتمد عليها . فان من الانصاف ايضا ان نقرر ان اعتماد الدكتور لىلى على الوثائق العثمانية بالقاهرة كان اعمق فجاءت معلوماتها عن نواحي الادارة العثمانية ادق واضبط كما ان منهج كل من الباحثين وخطته كانا مختلفين .

وقبل ان اختم كلمتى هذه اتوجه بالشكر لجامعة عين شمس لاهتمامها بنشر هذا الكتاب ، ولولا ذلك لكان من الصعب على الدكتور لىلى عبد الطيف ان تجد نائرا لكتابتها هذا ، فان الناشرين عندنا لا تفريهم بالنشر مثل هذه الموضوعات العلمية الجادة ، كما اشكر مطبعة جامعة عين شمس لعنايتها بطبع الكتاب واخراجه بهذه الصورة الجيدة .

وعلى الله قصد السبيل .

دكتور احمد عزت عبد الكريم

منشئة البكرى فى ١٤ يونية ١٩٧٨

AHMAD SR

مقدمة

تناولت في مجالات هذه الرسالة (نظام الإدارة في مصر في العصر العثماني) منذ خضعت مصر لنظم الحكم والإدارة العثمانية بعد فتحها على يد السلطان سليم الأول في سنة ٩٢٣هـ // ١٥١٧ م ، حتى مجيء الحملة الفرنسية سنة ١٢١٣هـ // ١٧٩٨ م ، وتلك الفترة من تاريخنا ما زالت غامضة بالرغم من أنها تحتل مرحلة هامة من مراحل تطور تاريخنا القومي .

وبالرغم من الأهمية التي يحتملها هذا العصر في تاريخ مصر فإنه لم يحظ من المؤرخين المحدثين بال العناية التي تتفق وأهميته^(١) وقد أثروا بالاهتمام التاريخ المعاصر ، وكان من نتيجة ذلك أن غدت صورة فترة الحكم العثماني لمصر غامضة ، مما جعل الكثيرون يصدرن عليها أحكاماً جائرة ، ويبالغون في تحميل الحكم والإدارة العثمانية كل المسؤولية عن تأخر الشعب المصري وإسداد ستار كثيف بينه وبين المدينة الحديثة ، وما إلى ذلك من التهم التي لم تبين على الدراسة الدقيقة لوثائق ذلك العصر .

وقد وجه أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الدعوة للقيام بمحلة منظمة لدراسة تاريخ مصر العثمانية ، لجلاء ما يحوط تلك الفترة من إبهام وغموض . وتلبية لدعوة أستاذنا كان تقديمي لرسالة الماجستير عن شيخ العرب همام وحكم ولاية جرجا ، تلك الرسالة التي تناولت حياة ونظم مصر العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، والدور الذي لعبته العصبية العربية من خلال الحكم العثماني . وبتوجيه من أستاذي أيضاً تابعت العمل في ميدان تاريخ مصر العثمانية ، فأجهت لدراسة موضوع الإدارة في مصر في تلك الفترة .

وقد كان إدراكي قبل الإقدام على بحث هذا الموضوع أنه يثير التهيّب في النفس ، لما له من أهمية وخطر ، ولما يحيط به من المشاعر والأحاسيس الدقيقة ، ولما يتطلبه في الباحثين من استقلال في الرأي ، ودقة في العرض ، ونزاهة في الحكم . لذا رسمت لنفسي في تناولي لهذا الموضوع حدوداً لا أتعداها ، وهي اتباع الدقة والأمانة التاريخية والبعد عن الميل إلى العثمانيين

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم - مقدمة حوادث دمشق اليومية ص ٦

(ل)

أو التعصب ضدهم ، وتوحيت ما استطعت أن أقدم في هذه الرسالة صورة واضحة ودقيقة لنظام الإدارة في مصر .

أهمية موضوع البحث :

وقد وقع اختيارى على موضوع الإدارة في مصر في العصر العثماني ، لأنه موضوع هام وظيف وجديد شرس لكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر العثمانية ، بالإضافة لعرفته لكثير عن نظام الحكم العثماني . لأن الإدارة والحكم كانا من أهمين في حرك كبير ، فبشرع في حاكم الأقاليم للولاية ، وقائد جيشها ، وفي نفس الوقت رئيس جهاز مرسوم فيها ، وإخاتية عسكرية أنيطت بها مهام متعددة وكذلك الهيئة القضائية .

والموضوع رادرة فيه دراسة لأجهزة الحكم والإدارة المدنية والمالية والقضائية والعسكرية وتشكيلات إدارية والأنظمة والقوانين التي تحدد الاختصاصات وأساليب العمل .

والموضوع تدرجنا صورة شاملة ومتعددة الجوانب لحياة المجتمع المصري في فترة حكم عثماني . وحدة تدس فيها ، وكيف كان يتعاملون مع الإدارة ، ومدى التجاوب بينهم وبين أنظمة الحكم والإدارة والأعباء التي تحملها الشعب في تلك الفترة .

موضوع الرسالة :

وقد عرضت في هذه الرسالة بالتفصيل لنظام الإدارة العثماني ، كما أسسه السلطان سليم ثم التنظيم لشمس للإدارة الذي تم على يد السلطان سليمان القانوني باعلان قانون نامة مصر الذي حدد اختصاصات كل عضو في الجهاز الإداري ابتداء من الباشا حاكم الولاية إلى شيخ بلد في قرية . ثم أفضت الحديث عن شخصية الباشا واختصاصاته المالية والعسكرية والمدنية والإدارية وموارده ومصروفاته وتطور مركزه وكيفية عزله من ولاية مصر ومحاسبته بعد عزله . كما عرضت أيضاً للديوان العالى ، أعلى مجلس إدارى في الولاية . فقدمت معلومات جديدة تذكر لأول مرة عن تكوين الديوان العالى ومقره وعضويته التي شملت إلى جانب كبار رجال الأوجاقات كبار الأمراء الصناجق وكتخدا الباشا وعرضت للاختصاصات المتعددة للديوان العالى التي شملت جميع شئون الإدارة في مصر العثمانية بالإضافة إلى قيامه بدور قضائى بالنسبة لقضايا رجال الإدارة ، وتناولت بالعرض المفصل أيضاً الجهاز العسكرى في الولاية الذى قام على أساس وجود حامية عسكرية مكونة من أوجاقات

سبعة (الانكشارية والعزبان والجنوليان والتفكجيان والجاوشان والمنتفرقة والجرا كحة) وكيف أخذت تلك الأوجافات إلى جانب اختصاصاتها الحربية مهام إدارية كثيرة كان من بينها القيام بجمع الضرائب وحفظ الأمن في القاهرة والأقاليم وغير ذلك من المهام الادارية التي سنعرض لها في فصول الرسالة .

وقد عنيت بابرار دور القضاء كجهاز إدارى أولته الدولة اهتماماً كبيراً وأسندت إليه إلى جانب مهمة الفصل في خصومات الناس الكثير من الاختصاصات الإدارية في القاهرة والأقاليم أيضاً ، فقاضى التضاة (قاضى عسكر أفندى) العثمانى عضو أساسى فى الديوان العالى وهو دائماً إلى جانب الباشا فى الديوان وفى مجالسه اليومية بحيث اعتبر كثيرين له فيما يصدر عنه من تصرفات .

وقد حظيت الإدارة المالية بنصيب كبير من صفحات هذه الرسالة . وكان ذلك انعكاساً لاهتمام العثمانيين بتلك الإدارة التي كانت أهم إدارة فى مصر العثمانية والتي شكلت بأقلامها المختلفة وأفنديتها ورؤسائها من دقتردار وروزنامجى الجهاز المالى فى الولاية . أما الإدارة فى الأقاليم فقد أفردت لها باباً خاصاً ، تناولت فيه التقسيم الإدارى الذى وضعه العثمانيون لمصر والذى كان نظاماً متميزاً أشير إلى الصنجقيات فيه باسم الولايات وكيف أسندت إدارة الأقاليم للبسكوات والكشاف المالك وشارك فيها فى القرى الملزمون ورجالهم بنصيب كبير .

وفى ختام الرسالة عرضت لموقف المجتمع المصرى من الادارة العثمانية والمناصب التي شغلها المصريون فى تلك الادارة ومدى تجاوبهم مع هذا النظام وموقفهم من رجاله الذين مارسوا تطبيق هذا النظام .

وقد حاولت جهدى تقديم هذه الدراسة منفصلة عن التاريخ السياسى لمصر ومراحله فذلك له مجال آخر ، ولكن تفاعل الحوادث وارتباطها فى كثير من الأحيان كان يدعونى للربط بين أحداث التاريخ السياسى والتطور الادارى للارتباط الشديد بينهما .

فلا بد لبيان أسباب سيطرة الأمراء المالك على أهم مناصب الإدارة فى تلك الفترة من الإشارة إلى النفوذ السياسى الذى حصلوا عليه والذى منحهم القوة والنفوذ اللازمين للسيطرة على الإدارة .

مصادر البحث :

تشكل الوثائق الموجودة في دار المحفوظات بالقاهرة ودار الوثائق القومية وسجلات المحاكم الشرعية ودفتر خزانة وزارة الأوقاف المصدر الأول الذي اعتمدت عليه في جمع مادة هذه الرسالة وقد وضعت تصنيفاً لهذه الوثائق في مصادر الرسالة .

والوثائق من أهم وأصق مصادر كتابة التاريخ ، وهي مصادر من الدرجة الأولى لما يلقى عليها تشكك ولكن قراءتها ودراستها تقتضى جهداً كبيراً ودقة بالغة ، فلا يقبل عليها إلا من يصرفون وقتهم ويخلصون جهدهم للبحث العلمي الدؤب ، ومن هنا كان تفرغى من عمى طيبة أمين كأمين قضيتهم ما بين دور الوثائق في القاهرة ، ولا بد لمن يعمل في تلك الوثائق من أن يمد بالغة التريكة القديمة أو بمبادئها على الأقل لذلك التحقت بقسم الدراسات الشرقية بسكنية ودرست مع طلابها مبادئ اللغة التركية القديمة مما يسرلى معرفة الكثير من المصطلحات التي تحويها وثائق الإدارة الموجودة بدار المحفوظات بالقاهرة . وهذه وثائق مسونة في معظمها بخط القيرمة^(١) وهو خط ملء بالرموز بحيث يقف الباحث حائراً في ورقة أو دفتر الذي يعثر عليه ويكاد يحزم لأول وهله أنه محرر بخط غير الخط العربي فاذا مدققت نظر عرف أنه خط عربي ولكن القراءة رغم ذلك تستعصى عليه ، ففي هذا الخط تستخدم رموز معينة للإشارة للأسماء والمصطلحات الإدارية في الروزنامة وفيه إنجاز شديد وحذف للعلامات المعتادة في الخط العربي ولا يتسنى فك رموزه إلا بالعمل الشاق والطويل في وثائق العصر العثماني ومقارنة بعض الوثائق المدونة بالخط العربي العادي بالصورة المدونة لها بخط القيرمة .

وقد أتيت لي ، لعمل الطويل في وثائق العصر العثماني والتي انكببت على دراستها منذ بدأت دراسة العهد العثماني في مصر أيام اعدادى لرسالتى للماجستير في تلك الفترة ثم مواصلى العمل فيها أيضاً للاعداد لرسالة الدكتوراه أن أعرف الكثير من رموز خط القيرمة وأجيد قراءة المعلومات المدونة به وسأقدم في المستقبل القريب دراسة مفصلة لهذا الخط وأهم الرموز فيه .

(١) عن هذا الخط انظر ملحق رقم ٣ من الرسالة .

اهمية وثائق دار المحفوظات :

وبالرغم من أهمية الوثائق كمصدر أساسي لتاريخنا فإنها اليوم في حالة يرثى لها فوثائق دار المحفوظات مبعثرة في المخزن التركي الخاص بوثائق مصر العثمانية ولا توجد لها فهرس ، وهي غير مرتبة على الأرفف ، وكم أهضت الساعات الطوال أبحث عن دفتر يهمني أو وثيقة تتعلق بموضوع بحثي ، ويزيد الأمر سوءاً عمليات النقل المستمرة حتى الآن في وثائق دار المحفوظات إلى دار الوثائق القومية وتلك عملية ينبغي أن تتم في أسرع وقت فما أكثر ما جريت وراء بعض الدفاتر التي أبدأ قراءتها في دار المحفوظات وقبل أن أنتهي منها أجد أنها نقلت إلى دار الوثائق فأصعد إلى هناك لمتابعتها ، حيث أجد صعوبات جمة في الإطلاع على الدفاتر التي لم تكن قد فهرست بعد ، ولم تأخذ مكانها المعتاد ، بل مازالت مكدسة في المخازن .

وأرجو أن يسرع المسئولون بوضع حد لمتاعب الباحثين بالإسراع بضم هذه الوثائق المتناثرة في مختلف المصالح بالقاهرة وجمعها في دار الوثائق القومية وفي مكان مناسب وترجمة المدون منها باللغة التركية ، ووضعها تحت تصرف الباحثين تيسيراً للاطلاع عليها .
أما سجلات المحاكم الشرعية الموجودة حالياً بدفترخانة الشهر العقاري بالقاهرة فقد أتت في الدرجة الثانية من الأهمية بالنسبة للبحث ، بعد وثائق دار المحفوظات ، وقد وجدت من بينها سجلين من سجلات محاضر الديوان العالي ، أفاداني كثيراً في تحديد ماهية هذا الديوان ، بالإضافة لمحاضر وجدتها متناثرة في دار المحفوظات أيضاً .

وفي سجلات المحاكم الشرعية أمكن لي دراسة نظام القضاء في القاهرة وأخطاؤها والتعرف على كثير من مظاهر حياة الناس وتجاوبهم مع أنظمة الإدارة في تلك الفترة ، وكذلك كانت وثائق وزارة الأوقاف ، ففيها الكثير من المعلومات المتصلة بالمحاكم وقراراتها .

وبالرغم من أن تلك السجلات مرتبة ومفهرسة تماماً ، فإن الصعوبة فيها تكمن في خطها ، فهو وإن كان عربياً إلا أنه يكتب بطريقة يصعب على الباحث أحياناً قراءته لأول وهله وعليه أن يتدرع بالصبر حتى يجيد قراءة هذا الخط .

وبالرغم من كل الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة وثائق مصر العثمانية عامة ، فإن جودة وطرافة المعلومات التي يحصل عليها ، تعريه بمزيد من البحث ومواصلة العمل فيها .

في كتابه "تاريخ مصر" الذي نشره في سنة 1904م، وقد كان هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان له أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

وقد كان هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان له أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

وقد كان هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان له أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

وقد كان هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان له أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

وقد كان هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان له أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

وقد كانت هذه المؤلفات من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ مصر في تلك الفترة، وقد كان لها أثر كبير في إثارة الاهتمام بالتاريخ المصري.

(٥)

وسرى أن أسجل شكرى للسادة المترجمين والعاملين فى دور الوثائق بالقاهرة ، لما قدموه لى من نسيئات كثيرة ، ومساعدات كان لها أكبر الأثر فى استفادى من هذه الوثائق .

ولا يسنى أولاً وآخراً ، إلا أن أقدم بكثير من الاعزاز والتقدير ، خالص شكرى لأستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكرم ، الذى كان لتوجيهاته السدينة ، وإرشاداته النقيحة ، أثر كبير ، وباعت قوى ، فى إقبالى على البحث والدراسة ، وماهذه الرسالة التى أقدمها اليوم إلا ثمرة من غرسه القدى أولاه الكبير من وقته وتشجيعه ورعايته .

واقه ولى التوفيق

AHMAD SR

الباب الأول

خصائص الإدارة في عصر العثمانية وتطورها

AHMAD SR

الفصل الأول - نظم الإدارة في الدولتين العثمانية والمملوكية

الفصل الثاني - الإدارة في مصر في بداية العهد العثماني وتطورها

AHMAD SR

الفصل الأول

نظم الإدارة العثمانية والملوكية

لمهيد :

نعرض في هذا الفصل لنظم الإدارة في السلطتين العثمانية والملوكية ، وذلك من طبيعة وأسس النظم الإدارية التي طبقت في مصر بعد الفتح العثماني ، وليس أنى حد تشبهت تلك النظم مع نظم الإدارة العثمانية والملوكية .

ونلاحظ أن فكرة الدولة عند العثمانيين كانت بسيطة للغاية ، مشددة وظائف محدودة لا تمدها وهي :

- ١ - الدفاع عن البلاد ضد أي غزو خارجي وحث الأمن الداخلي ، وهذه مهمة الجيش .
- ٢ - تحصيل الأموال الأميرية من الضرائب وتوزيعها في وجوهها المختلفة ، وهذه مهمة الإدارة المالية .

٣ - الفعل في الخصومات بين الرعية ، وهذا يستمر حتى عهد قناني .

أما فيما عدا هذه الوظائف ثلاث من مبادئ عامة ، فكانت تركت للرعية يبرون شؤونهم بأنفسهم (١) .

وقد قام الحكم عند عثمانيين على هيئتين (٢) هم :

(١) الهيئة الحاكمة The Ruling Institution :

التي يرأسها السلطان ، وتضم موظفي قصوره وتحتوي من موظفيه على شؤون تنفيذية كالوزراء الأعظم والوزراء - والمديون وإدارة شأية وشؤون إقصاعات وهيئة جيش .

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب حيث ، بيروت ، ١٩٥٠ ، ص ٥٠ .

(٢) Lebanon, AHI : The Government of The Ottoman Empire, P. 36.

(٢) الهيئة الإسلامية The Moslem Institution :

وتشمل كبار الموظفين الدينيين كالفتى والقاضى وتقيب الأشراف .

(١) نظم الادارة فى السلطنة العثمانية :

كانت الهيئة الحاكمة العثمانية تتولى الحكم وإدارة جميع شئون الدولة فيما عدا الشئون التى ترتبط بالشريعة فكانت مسندة إلى الهيئة الإسلامية .

وكان يرأس الهيئة الحاكمة :

السلطان العثمانى :

ويشار إليه بـ لقب بـ پادشاه أو الخنكار (١) ويرأس الحكومة والادارة ويقود الجيوش لغزو وضم الأقاليم الجديدة للسلطنة وقد كان أشهر السلاطين الغزاة السلطان محمد الفاتح الذى فتحه من قبة من قبة القسطنطينية (سنة ١٤٥٣ م) والسلطان سليم الأول الذى اتجه لغزواته نحو بلاد العرب ثم تلاه السلطان سليمان القانونى ، كما لقبه العثمانيون أو المشرع Magnificent أو الغنىم كما لقبه الكتاب الغربيون (٢) وقد وصلت السلطنة فى عهدهم إلى أقصى حدود التوسع والفتح .

وبصفة عامة . كان السلاطين العثمانيون أقوياء من بداية تكوين الامارة العثمانية إلى نهاية حكم سنان سين القانونى (١٥٢٠-١٥٦٦ م) حيث بدأ الضعف باستثناء طفرات من لقوة بين فترة وأخرى كما حدث فى عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠ م) .
وكان السلطان العثمانى يتمتع بسلطات مطلقة لا يحدها حد وأوامره تكفى لاعدام لأشخاص أو مصادرة أموالهم دون محاكمة أو سؤال .

(١) پادشاه : تعبير فارسى يعنى الحاكم الأعلى أو ملك الملوك ، أما الخنكار فهو لقب تركى . يعنى السلطان الأعظم .

هاملتون جب . درولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ١ ، ص ٤٦ .

محمد بن طولون : مذاكبة الخلان فى حوادث الزمان تاريخ مصر والشام ، تحقيق ونشر محمد مصطفى ، قسم ٢ . ص ٣١ .

(٢) جب . بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ١ ، ص ٥٣ .

وفي الواقع كانت أعمال السلاطين تبدو مقيدة — بصورة نظرية — بأحكام الشريعة الإسلامية إلا أن رجال الدين قلما كانوا يتأخرون عن إيجاد الأحكام وإصدار الفتاوى التي تخدم مآرب السلاطين وتضفي على أوامرهم وتصرفاتهم صفة الشرعية ، فمثلاً عندما استن سلاطين آل عثمان السنة الدهوية المشهورة التي تقضى بقتل جميع أخوة السلطان الجديد يوم اعتلائه عرش السلطنة استندوا فيها إلى فتوى تنص على جواز ذلك ، بل وتقول بوجود ذلك منعا لحدوث فتنة في المستقبل بخروج أحدهم على أخيه السلطان (١) .

كما أن السلطان سليم الأول عندما قرر محاربة الشاه إسماعيل الصفوي وأمر بقتل جميع الشيعة الموجودين في البلاد العثمانية استند إلى فتوى صادرة من رجال الدين تعتبر هؤلاء مرتدين عن الإسلام (٢) وفي نهاية القرن السادس عشر استبدل قانون قتل أخوة السلطان الجديد بقانون آخر جعل جميع الأمراء العثمانيين باستثناء أبناء السلطان الحاكم رهن الإقامة الجزية في قصورهم ومنعهم من الاتصال بالعالم الخارجي ، فإدى ذلك لضعف شخصيات هؤلاء الأمراء الذين كانوا يستدعون من حياة القصور لتولى السلطنة دون خبرة سابقة بشؤون الحكم والإدارة .

وبصفة عامة ظل السلطان العثماني سواء أكان قوياً أو ضعيفاً المحور المركزي لإدارة السلطنة .

وكان السلطان يمارس سلطاته في الحكم والإدارة عن طريق مساعدة الرئيسي وهو :

الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم :

الذي كان يشغل منصباً يشبه إلى حد كبير منصب رئيس الوزراء الآن وقد كان معظم من شغلوا منصب الوزير الأعظم حتى فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م من المسلمين الأحرار

(١) كان السلطان محمد الفاتح هو الذي أصدر قانوناً ناشد فيه خلفاءه أن يبدوا ولا يتهم العرش بقتل أخوتهم .

جب ، بوون : المجتمع الإسلامي ... ج ١ ص ٥٤ .

وقد عد بعض المؤرخين المصريين المعاصرين للمهد العثماني تلك السنة من فضائل العثمانيين كما ذهب :

الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي في مؤلفه :

قلائد العقيان في فضائل آل عثمان مخطوط بمكتبة رفاة رافع الطهطاوى بسوهاج رقم ٦٠ تاريخ :

ص ٣٥ .

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٣٣ .

الذين برز من بينهم أفراد أسرة جندرنى ، ولكن بإزدياد أهمية دور المجندين من أصل مسيحي (أفراد الدوشومة)^(١) في إدارة الدولة بدأ الاعتماد على أفراد هذه الطبقة في الوزارة مضمي وذلك من عهد السلطان محمد الثانى (الفاتح) (١٤٥١ م - ١٤٨١ م) .

وقد جمع ناصر الأعظم بأعلى منصب في إدارة السلطنة المركزية وفي الولايات وكان عليه تنظيم الجيش وفرده إلى الحرب في بعض الحالات بالإضافة إلى الإشراف على الأمن والنظام في أمصاره . وللاذانة على أن السلطان فوض بعض سلطاته إلى الوزير الأعظم فقد كان يساهم ساهمة لا يستحدهم في التوقيع وعليه إعادته إلى السلطان حين عزله من منصبه .

ولم ينعكس ذلك على تفويض السلطان سلطات واسعة للوزير الأعظم فيما بعد هو إنشاء الباب العالى Sublim Porte في سنة ١٦٥٤م من قبل السلطان محمد الرابع الذى جعله مقر رسم توريده الأعظم درويش محمد باشا ، وأصبح الوزراء العظام يقيمون منذ ذلك حين في الباب على ويصرفون فيه شئون الدولة العليا التى كانت تصرف من قبل في قصر السلطان ، وبالتدريج أطلق اسم السكان على ساكنه ، ومن هنا القول بأن الباب العالى أى وزير الأعظم أصدر أمره^(٢) .

وبإزدياد ضعف السلاطين برز الوزراء العظام في تصريف أمور الدولة وبلغ بعضهم شهرة عظيمة مثل أفراد أسرة كوبرلى الذين تولوا الوزارة العظمى بصورة وراثية تقريبا خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر وكان عهدهم فترة قوة نشطت فيها إدارة الدولة العثمانية .

(١) الدوشومة : نظام قام على أساس التجنيد الدورى للفتية الذكور غير المتزوجة حين من رعايا السلطنة المسيحيين الأرثوذكس . ذلك بعد انتزاعهم من آباءهم في سن تراوح ما بين العشرة والعشرين والنزول بهم إلى مستوى يرتفع ثم تدريبهم على خدمة الدولة .

وكان المسيحيون الذين تنطبق عليهم الدوشومة من الألبانيين والبشناق (أهل البوسنة والبلفاريين) . أمضى منها الأزمان على القانون لأنهم لم يلاعنوا من الأرثوذكس .

Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 34.

أحمد جودت : تاريخ جودت ، ترجمة عبد القادر الدنا ، بيروت ١٣٠٨ هـ ، ص ١٠١ ،

ص ٩٠ .

(٢) جب ، برون : المجتمع الإسلامى . . . ص ١٠٩ - ١٦٢ ؛

D'Ohaon : Tableau général de L'Empire Ottoman, Paris, 1788, Vol. VII, p. 158.

وإلى جانب الصدر الأعظم وُجد على رأس الإدارة النهائية الكاخيا بك والوزراء والكزلاز أغا .

(١) الكاخيا بك :

وهو من الموظفين الهامين التابعين للوزير الأعظم وكان هذا الموظف في الأصل من خدام الوزير الأعظم ولم تكن له علاقة بالإدارة إلا أنه بزيادة أهمية ومسئولية الوزير الأعظم إزداد نفوذ الكاخيا بك حتى أصبح يشغل هذا المنصب موظفون كبار في الدولة ، واعتبر الكاخيا بك نائب الوزير الأعظم وخاصة فيما يتعلق بالشئون الداخلية . وكان حكام الولايات يعتمدون على نفوذه للبقاء في مناصبهم .

(٢) الوزراء :

منح لقب وزير في القرن الخامس عشر إلى عدد من حكام الولايات الكبرى وإلى بعض موظفي الدولة الكبار في استانبول الذين نابوا أحياناً عن الوزير الأعظم أثناء غيابه وغياب السلطان ، ولما كانت المجالس التي يحضرها هؤلاء الوزراء تعقد في غرفة مقببة في القصر أطلق عليهم لقب « وزراء القبة » وكان يطلق على الوزير الذي ينوب عن الصدر الأعظم لقب القاعقام ويطلق نفس اللقب على الشخص الذي يصرف شئون الوزارة العظمى في فترة إنتقال السلطة من وزير أعظم إلى آخر .

وبالإضافة إلى وزراء القبة أطلق لفظ وزير على أناس عديدين منذ نهاية القرن الخامس عشر بشكل أدى إلى انقاص قيمة هذه الرتبة وتناقص عدد وزراء القبة في أواسط القرن السابع عشر^(١) ثم ألغى هذا المنصب في أوائل القرن الثامن عشر كلية . ومنذ ذلك الوقت أصبح من النادر أن يوجد من رتبة الوزير باستانبول أكثر من أربعة أو خمسة أشخاص بما فيهم الصدر الأعظم بينما كثر عدد حاملي لقب الوزير بين حكام الولايات .

(٣) الكزلاز أغا :

ويدعى أحياناً أغادار السعادة وكانت وظيفته تتعلق بالإشراف على الحرم في القصر السلطاني ويساعده عدد من الحصيان الطواشية وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان يؤتى بالقسم الأكبر من هؤلاء الموظفين من القفقاس ولكن في عهد السلطان مراد

(١) جب ، بوون : المجتمع الإسلامي . . . ح ١ ص ١٦٤ .

الثالث (١٥٧٤ م — ١٥٩٥ م) أصبح للخصيان السود اليد العليا في شئون الحرمين وكانوا يجلبون من السودان عن طريق مصر (١) وقد قوى نفوذ الكزلار أغا خاصة في القرن الثامن عشر حين أوكلت إليه إدارة أوقف الحرمين الشريفين وأيضاً بسبب ازدياد تسلطه على الحرمين وعلى السلطان القابع في القصر .

وتأتى رتبة الكزلار أغا بعد رتبة الوزير الأعظم ورتبة شيخ الإسلام في استانبول .
وبعد أن تناولنا بالدراسة شخصية السلطان رئيس الهيئة الحاكمة وكبار موظفيه ننتقل إلى دراسة بناء الإدارة المركزية وأهم الهيئات التي كانت تتولى العمل فيها :

(١) الديوان :

استخدمت كلمة الديوان عند العثمانيين في استانبول للدلالة على الإجتماع الرسمي الذي كان يرأسه السلطان (٢) كما أطلق اسم الديوان في الدولة العثمانية أيضاً على اجتماعات الأشخاص الرسميين . وكان لغرض الأساسي من عقد الديوان في بداية عهد الدولة العثمانية هو إجراء المعاهدة بالإضافة إلى تقبل خضوع وولاء الوزراء وإستقبال السفراء والإشراف على توزيع مرتبات قوات الدولة . وحتى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ / ١٤٨١ م) استمر السلاطين يظهرون علناً في الديوان ويرأسون جلساته ، غير أنه يقال أن محمد الفاتح قد صمم على الإقلاع عن هذا التقليد لأن أحد الشاكيين في مناسبة ما لم يبد الإحترام اللائق له ومن ثم خلع السلطان محمد الحق في رئاسة جلسات الديوان على الصدر الأعظم وللإشراف على مسلك هذا الأخير أمر السلطان بفتح نافذة في جدار القاعة التي يعقد فيها الديوان جلساته حيث يستطيع عن طريقها مراقبة ما يدور في الجلسات من وراء ستار دون أن يلاحظه أحد ، ومنذ أن إنسحب محمد الثاني من رئاسة الديوان لم يعد هو أو خلفاؤه يظهرون فيه (٣) .

وكان الديوان يعقد اجتماعات دروية أربع مرات في الأسبوع ويحضر الاجتماعات أشخاص مهمون مثل الوزراء والدقتردار وأغا الإنكشارية وشيخ الإسلام (٤) .

(١) د . عبد الكريم زقور : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حنة زيبون بوزيرت ،

١٥١٦ - ١٧٩٨ ، ص ٦٥ .

(٢) جب ، بوزن ، المجتمع الاسلامي ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٣) جب ، بوزن ، المرجع السابق ص ١٦٧ .

(٤) Lybyer : The Government of The Ottoman Empire p. 187.

وتناقش في اجتماعات الديوان مشون الإدارة والحكم في السلطة وفي ولاياتها .

(٢) ادارة شئون الاقطاعات والشئون المالية :

سميت الإدارة التي كانت تعنى بشئون المقاطعات في استانبول بالدفترخانة وسمى رئيسها بالدفتر أميني أو أمين الدفتر .

وكانت الدفترخانة مقسمة إلى ثلاثة أقسام يسمى القسم الأول منها « إجمال » ويختص بالوثائق التي ترسم حدود الولايات جميعاً فضلاً عن أقسامها الفرعية وحدود كل الإقطاعات أما القسم الثاني ويسمى (مفصل) فكان يختص بوثائق مشابهة فيما يتعلق بالملكيات الخاصة . أما القسم الثالث ويسمى (روزنامه) فكان يختص بالتعديلات التي تجرى في ملكية الإقطاعات .

وكان يعمل بالدفترخانة في أواخر القرن الثامن عشر حوالي مائة كاتب . وكان يسعد الدفتر أميني موظفان رئيسيان هما :

- ١ — كاخيا الدفتر ويتعلق عمله بالإقطاع من نوع الزعامت .
- ٢ — دفتردار التبار ويتعلق عمله بالإقطاع من نوع التبار ، أما إدارة الشئون المالية فقد عرفت :

بالدفتردارية :

ويرأسها موظف يسمى الدفتردار ويعنى بحساب واردات ومصروفات الدولة . ومذ فتح القسطنطينية كان الدفتردار موظفاً يتمتع بنفوذ كبير . ويمتاز الدفتردار بكونه الموظف الوحيد في الإدارة الذي كان له حق تقديم العرائض بنفسه إلى السلطان (١) . وعندما كانت الدولة العثمانية تتألف من الروملي والأناضول وجد فيها دفتردار أعلى مقمره الروملي وعرف بدفتردار الروملي ، وفي عهد السلطان يازيد الثاني (١٤٨١م-١٥١٢م) وجد دفتردار آخر أقل رتبة اختص بشئون الأناضول المالية .

وباتساع رقعة الدولة فيما بعد وخاصة في القرن السادس عشر ، عين دفتردارون آخرون لإدارة الشئون المالية الخاصة بالأراضي التي تم الاستيلاء عليها ، وعندما فقدت الدولة العثمانية

(١) جب ، بون : المجتمع الإسلامي ... ج ١ ، ص ١٨٥ .

المجر في أواخر القرن السابع عشر أصبح دفتردار الروملى أو الباش دفتردار كما كان يسمى دائماً يتولى المسئولية عن أموال السلطنة جميعها^(١) وكان مركزه استانبول .

وقد أطلق على الدفتردار لقب أفيدى الذى لقب به عادة العلماء وكان يجمع بين الفريقين كونهما من أهل القلعة .

ويتبع الدفتردار عدة إدارات مالية منها .

إدارة الروزنامة والمحاسبة والمقابلة والموقوفات .

حسبنا هذا التقدر من الحديث عن الإدارة المدنية فى السلطنة ولننظر ما كانت عليه الهيئة العسكرية فيها والتي كان يمثلها :

الجيش العثمانى :

يعتبر الجيش عماد السلطنة فيما قامت به من فتوحات وما ضمت من ولايات وقد انقسم الجيش العثمانى إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

(١) الجنود الاقطاعيون :

المعروفون بالسباهية أى الفرسان وهم الذين يمنحون اقطاعات من أراضي الدولة مقابل خدمتهم فى الجيش وتجهيز جنود تابعين لهم ويتوقف عدد هؤلاء الجنود على أساس سعة اقطاع السباهى ومقدار واردت ذلك الاقطاع . وقد اختلفت أنواع الاقطاعات . وإيراداتها فكان هناك التيمار وهو إقطاع لا يزيد دخله السنوى عن ١٩,٩٩٩ أقبجة^(٢) ، وهناك إقطاع الزعامت ويتراوح دخله من ٢٠,٠٠٠ أقبجة إلى ٩٩,٩٩٩ أقبجة ، ثم اقطاع الخاص

(١) فى القرن السادس عشر كان يوجد أربع دفتردارات أحدهم للروملى والآخر للاناضول والثالث لسوريا ومصر وديار بكر (وكان سليم الاول هو الذى أنشأ هذه الوظيفة) والرابع للمجر ومنطقة الدانوب (وسليمان القانونى هو الذى أنشأ هذه الوظيفة) .

D'Ohsson : 'Tableau général... Vol, Vii, p. 261.

Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 167 — 169.

(٢) الأقبجة : عملة فضية صغيرة وقد سكت أيام السلطان أورخان (١٣٢٦م - ١٣٥٩م) وظلت مستخدمة فى الحسابات الرسمية العثمانية حتى نهاية القرن السابع عشر على الرغم من انخفاض قيمتها عدة مرات وكانت تعادل فى القرن السادس عشر ٢/١ درهم .

ويزيد دخله عن ١٠٠,٠٠٠ أجرة وينح هذا النوع الأخير لأفراد الأسرة الحاكمة وبعض الولاة .

(٢) الانكشارية : (١)

جند أفراد الانكشارية أولا عن طريق خمس الأسرى الذين كانوا يضمنون للدولة عن طريق الفتوحات ثم بواسطة نظام الدوشرمة (أى عملية جمع الشبان) ويختار أحسن هؤلاء الشبان ويدربون تدريبا خاصا ويستخدمون فيما بعد في قصر السلطان بحيث يرتقون حسب كفاءتهم إلى أعلى المراتب ويصبح بعضهم من مرافق السلطان ، كما يختار البعض للمناصب العليا في الدولة كالوزارة العظمى . أما من بقي من هؤلاء الشبان وهم الكثرة الغالبة فكانوا يدخلون الجيش الانكشارى بمختلف رتبته ويطلق على جميع هؤلاء الشبان صفة الدوشرمة لقب (قابي قولارى) ويعنى (عبيد الباب^(٢)) على أساس أن هؤلاء الشبان قد جندهم السلطان لخدمته وأصبحوا بمثابة عبيده وذلك لتمييزهم عن المسلمين الأحرار الذين منعوا في الأصل من دخول فرق الانكشارية .

وتمتع قائد الانكشارية ويسمى الأغا فى أستانبول بمكانة هامة لأن الجيش الانكشارى كان أقوى أداة عسكرية تحت تصرف السلطان ، وكان الأغا يقوم بأعمال رئيس الشرطة فى أستانبول^(٣) وحتى مطلع القرن السادس عشر كان الأغا يعين من بين ضباط الانكشارية ثم أصبح يعين من بين أفراد حاشية السلطان وقسمت الانكشارية إلى ١٩٦ فرقة تسمى الواحدة منها أورطة^(٤) ولما كانت كل فرقة تقيم عادة فى غرفة تسمى بالتركية (أوضة) استخدمت هذه اللفظة كبديل عن أورطة .

(١) الانكشارية : أو الينى شريه كلمة تركية تعنى الجند الحديد .

(٢) قبو أو قابى فى التركية بمعنى بوابة أو باب ، وقول بمعنى عبد ، واستعمال كلمة قبو بمعنى باب للإشارة إلى بلاط ملكى فارسى الأصل وهذا راجع إلى العادة التى جرت بوجوب جلوس العاهل فى البوابة الكبيرة أمام قصره لى يتلقى العرائض ويقوم العدالة .

جب ، بوون : المجتمع الاسلامى ... ح ١ ص ٦٤ .

D'Ohsson : Tableau général, Vol, Vii, p. 524. (٣)

Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 95. (٤)

ويختلف عدد الأورطة حسب المكان والزمان والحالة السياسية كما يختلف عددها في استانبول عن عددها في الولايات وأيضاً يختلف عددها زمن السلم عن عددها زمن الحرب ، ويتراوح العدد عادة في مختلف الحالات بين خمسين وخمسمائة رجل .

وقد ظن الانكشارية منضبطين طالما كانوا يعيشون في الشككات ويمنعون من الإتصال بأقاربهم ويحظر عليهم الزواج حتى يحالوا إلى سن التقاعد ولم يكن يسمح لأبنائهم بالانتساب إلى الانكشارية إلا في حالات معينة ومحدودة جداً ولكن حين فسد نظام الانكشارية وسمح للمسلمين الأحرار بالانتساب إليهم وألغيت الدوشرمة في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ م - ١٦٤٠ م) سادت الفوضى أفراد هذا الجيش وتعرض السلاطين لثورات الانكشارية التي أدت إلى خلع بعضهم وقتل البعض الآخر أحياناً .

(٦) الجند الخاص أو المرتزقة :

ويقصد به تلك الطوائف من الجند التي شكلت قطاعاً هاماً من القوات العثمانية إلى جنب السبئية والانكشارية وقد ازداد الاعتماد على هذه الطبقة في الشام في القرن الثامن عشر بسبب اضطرابات الجند المحليين . وكان من أنواع الجند المرتزقة : اللاوندا ، اللداتية ، المغاربة .

وبالإضافة للشخصيات وللادارات السابقة والتي اشتركت في الحكم والإدارة في السلطنة العثمانية بوصفها الممثل للهيئة الحاكمة لعب كبار الموظفين الدينيين كالفتى والقاضي وتقيب الأشراف — وهم ممثلوا الهيئة الإسلامية (١) دوراً هاماً في الإدارة عن طويق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . وسنتناول بالعرض نصيب كل من هذه الشخصيات في الإدارة .

المفتى او شيخ الاسلام :

رئيس هيئة العلماء واعتبر موازياً للصدر الأعظم في رتبته وقد بلغ المفتى مكانة كبيرة في عهد السلطان سليمان القانوني الذي أمر بتأسيس مكتب خاص عرف بفتوى خانة لمساعدة المفتى في إعداد قراراته (٢) وترجع أهمية المفتى في هذه الفترة إلى كثرة إصدار الفتاوى التي اعتمدت عليها قوانين الدولة العثمانية آنذاك (٣) .

(١) Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 37.

(٢) Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 208.

(٣) د. ليلي الصباغ : المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ١٢٢ .

وكان للمفتى الحق في تعيين وعزل كل المفتين في السلطنة ، كما كان يقوم أيضاً بتعيين القضاة من مذهب أبي حنيفة في كثير من مراكز الولايات . ولم تكن تعلن حرب أو تعقد معاهدة إلا بعد أخذ رأى المفتى (شيخ الإسلام) ، وكان السلطان يأخذ رأى المفتى أيضاً في كل شئون الدولة الهامة .

وقد كان للمفتى الحق في إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه (١) .

القاضي :

ويعرف بقاضى عسكر أفندى وقد أنشئ هذا المنصب في عهد مراد الأول ، (١٢٦٠م — ١٣٨٠ م) وقد أخذ لقب قاضى العسكر من مرافقته للجيش العثماني وفي عهد السلطان محمد الثانى (١٤٥١ م — ١٤٨١ م) أنشئ منصب قاضى عسكر آخر ولقب صاحبه بقاضى عسكر الأناضول بينما حمل قاضى العسكر الأول لقب قاضى عسكر الروملى وكان الاثنان يأتیان في رتبة واحدة بعد شيخ الإسلام أو المفتى في استانبول ، ويلى هذين القاضيين عدد من القضاة الكبار في بعض مراكز الولايات .

وكان قاضى عسكر الأناضول هو المسئول عن الولايات الآسيوية . وقد اقتص القاضى في استانبول إلى جانب الفصل في الدعاوى وتطبيق قواعد الشريعة في علاقات الناس باشتراكه كعضو أساسى في جلسات الديوان الذى كان يشكل أهم مجلس إدارى في السلطنة .

نقيب الأشراف :

أسس منصب نقيب الأشراف في عهد السلطان بيابيد الثانى (١٤٨١ م — ١٥١٢ م) وكان السلطان يعين النقيب من بين كبار الأشراف ، وكان لهؤلاء أهمية خاصة بسبب انتسابهم إلى الرسول الكريم ، وقد تميز الأشراف بلبس العمامة الخضراء ويحمل لقب سيد (٢) .

ولنقيب الأشراف في استانبول سلطة على نقيب الأشراف في الولايات وهو الذى يقوم

Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 209.

(١)

Lybyer : The Government of The Ottoman Empire, p. 206.

(٢)

بتعيينهم ورعاية شئونهم ، ولتقيد الأشراف سلطة قضائية على أتباعه^(١) وكان يستمر في منصبه مدى الحياة .

وقد تمتع الأشراف في السلطنة بامتيازات كثيرة ولم يقتصروا على مذهب معين أو طبقة اجتماعية معينة وقد وجد بينهم أناس من مختلف المهن والرتب كما وجدت علاقة قوية بين أرباب الحرف والأشراف نظراً لوجود كثير من الأشراف بين صفوف الحرفيين ، وأفاد ذلك الأشراف من ناحية التنظيم والقوة .

وقد انتشرت الطرق الصوفية ورجالها من الدراويش في أنحاء السلطنة العثمانية منذ فترة مبكرة . وكان للطرق الصوفية نفوذ كبير بين صفوف فرق الانكشارية .

وبينما كانت طبقة الحكام ورجال الدين الذين يمثلون الهيئة العليا في المجتمع تتأثر بقواعد الشريعة كان للتصوف أكبر الأثر بين صفوف طبقة المحكومين أو الرعية .

وقد هيأت المبادئ الصوفية لهذه الطبقة متعة روحية كبيرة ساعدتها على التغلب على ما تعانيه من متاعب الحكام ومظالمهم .

ولم يكن كل رجال المتصوفة شخصيات طيبة بل وجد بينهم في بعض الأحيان كثير من الأشرار .

وقد زاد انتشار الطرق الصوفية وقوى نفوذها في المجتمع العثماني في القرن الثامن عشر^(٢) .

(٢) نظم الإدارة المملوكية :

بعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة نظم الإدارة في السلطنة العثمانية نعرض هنا لنظم الإدارة المملوكية التي وجدت في مصر قبل الفتح العثماني لتبين ما احتفظ به العثمانيون من تلك النظم عندما تولوا إدارة مصر .

كان يمثل السلطة العليا في حكم البلاد وإدارتها :

D'Ohsson : Tableau général, Vol. IV, p. 616. (١)

D'Ohsson : Tableau général... Vol, IV, p. 555. (٢)

السلطان المملوكى :

الذى كان أميراً من الأمراء مكنته قوته وكثرة مماليكه من التفوق على أقرانه والوصول إلى منصب السلطان هو صاحب الحق في الهيمنة على باقي الامراء ومماليكهم بوصفه زعيمهم ورأس دولتهم فيرفع من يختار من المماليك إلى مرتبة الإمارة ويمنح الإقطاعات حسب ترتيبهم . وبين وياثر سلطاته الواسعة في توزيع المناصب وتعيين كبار الموظفين ، لكن ليس معنى هذه السلطة المطلقة التي تمتع بها سلطان المماليك أنه استغنى عن رأى كبار الأمراء ورجال الدولة إذ الواقع أن سلاطين المماليك كانوا يقومون باستشارة هؤلاء قبل الاقدام على أية خطوة خطيرة وكانت هذه الاستشارة تتم في مجلس المشورة الذى يتألف من أتابك المسكر والخليفة العباسى والوزير وقضاة المذاهب الأربعة وأمراء المثين وعددهم أربعة وعشرون أميراً ويرأسه السلطان ، فإذا ما كان السلطان قاصراً تولى رئاسة هذا المجلس الوصى عليه أو نائب السلطنة وجرت العادة أن السلطان لا يتكلم بنفسه في هذا المجلس خوفاً من أن ينقض الأمراء رأيه فينقص ذلك من هيئته وجلال مركزه ، لذلك كان المشير يقوم بالكلام نيابة عن السلطان وقد تعددت اختصاصات مجلس المشورة في عصر المماليك فنظر في شئون الحرب والصلح وناقش شغل مناصب النيابات والوظائف الكبرى في الدولة على أن السلطان لم يكن ملزماً بدعوة مجلس المشورة أو الأخذ برأيه أى أن السلطان كان صاحب الرأى الأخير في جميع الأمور بوصفه حاكماً مطلقاً^(١) . وكانت قلعة الجبل هى مقر السلطان وبلاطه ومقر جميع هيئات الحكم والإدارة في العصر المملوكى . وأهم المناصب الإدارية بعد منصب السلطان هى :

نائب السلطنة ، الأتابك ، الوزير ، ولاة القاهرة وولاية الأقاليم .

وسنعرض فيما يلى لدور كل من هذه الشخصيات في الإدارة .

نائب السلطنة :

وهو وكيل السلطان وساعدة الأيمن في تصريف شئون الدولة ، بل كان (السلطان الثانى) على حد قول القلقشندى^(٢) ذلك أنه كان يشترك مع السلطان في إصدار القرارات

(١) القلقشندى : (أبو العباس أحمد بن علي) : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، القاهرة

١٩١٣ - ١٩١٩ ج ٤ ، ص ٤٥ .

د. سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة .

١٩٥٩ ، ص ١٣٩ .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٦ ، ١٧ .

ومنح ألقاب الإمارة وتوزيع الاقطاعات فضلا عن تعيين كبار الموظفين ، وكان يلقب بكافل المملوك الشريف الإسلامية لأنه يتكفل بتصريف أمور الدولة العامة سواء أكان السلطان في القاهرة أم كان متغيبا عنها ، وكانت نيابة السلطنة نوعان : فهناك النائب الكافل أو نائب الحضرة وهو الذي ينوب عن السلطان أثناء وجوده وإقامته في مصر ، وهناك نائب النيابة ، وهو أقل درجة وينوب عن السلطان أثناء غيبته فقط في حرب أو حج أو غير ذلك

أما نواب السلطنة في نيابات الشام وهي دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصفد و سكورك فب كل منهم عن السلطان في وحدته الادارية واعتبر ممثلا له في ادارة شئونها ، وكان على نواب الشام أن يرجعوا إلى السلطان أو نائبه في مصر في المسائل التي لا يستطيعون التصرف بها . وما كان هؤلاء النواب مسئولين عن الدفاع عن إماراتهم ضد الأخطار الخارجية والداخلية حرص السلاطين على اختيارها دائما من كبار الأمراء أرباب السيوف معروفين بشجاعتهم الخربية ودهارتهم الادارية

وبعد زب سنه يأتي :

أتابك :

وهو القائد العام للجيش المملوكي وكان لقب أتابك يطلق عند السلاجقة على المؤدب أو تربى أو الوصى ثم أصبح من ألقاب التشريف التي تخلع على كبار الأمراء ثم غدا في عصر المماليك لا يطلق إلا على قائد العسكر وقد تمتع الأتابك بنفوذ كبير في الدولة بوصفه رئيس الجيش .

الوزير :

تضاءل نفوذ الوزير في دولة المماليك عما كان عليه زمن العباسيين بالعراق أو الفاطميين بمصر وذلك لأن وظيفة نائب السلطنة حلت محل وظيفة الوزير في شئون الدولة فأنحطت وظيفة الوزارة ولم تعد نفوذ الوزير تنفيذ تعليمات السلطان ونائبه والاشراف على شئون الدولة المالية بالاشتراك مع ناظر الدولة وفي بعض الأحيان عين السلطان المملوكي وزيرين في وقت واحد . أحدهما من أرباب الأقلام أو المممين وأطلق عليه وزير الصعبة والثاني من أرباب السيوف أو أو الأمراء وأطلق عليه الوزير فقط .

والى القاهرة :

من أهم الموظفين الإداريين وكانت مهمته الإشراف على المدينة وصيانتها وحماية أهلها من عبث المفسدين والصوص ومروجى الفتن ومدمنى الخمر ، ويعاقب كلا من هؤلاء على حسب جريمته ، وإذا شب حريق في المدينة بادر الوالى على رأس رجاله لإطفائه ، وإذا كثرت مناسر اللصوص تعقبهم الوالى للقضاء عليهم ، وإذا تفشى شرب الخمر أسرع الوالى إلى مناطق عصر الخمر في القاهرة لمعاينة أصحابها ومصادرة خورهم ، وإذا فشا تعاطى الحشيش كافح الوالى مزارع المخدرات بجهة باب اللوق وأحرق منتجعتها .

وهكذا تصور لنا المراجع المعاصرة الوالى ورجاله في صورة دأمة الحركة . ففي النهار يطوف معهم بالأسواق والدروب لمنع الغش ومكافحته ، وفي الليل يتصيد السكارى والصوص والعاثين للقبض عليهم ومحاکمتهم (١) . هذا كله فضلا عن مراقبة أبواب القاهرة والإشراف على إغلاقها ليلا حتى لا يتسرب إلى المدينة عدو أو مفسد ، وكان يطلق عليه أحيانا صاحب العسس أو. والى الطواف (٢) وساعد والى القاهرة الذى اقتصر نفوذه على العاصمة وضواحيها ولاة آخرين لكل منهم عمل خاص وأهمهم والى الفسطاط ، ويشرف على مصر (الفسطاط والمسكر والقطائع) ووالى القرافة للإشراف على شئون القرافة وصيانة الأمن في جهاتها . وأخيراً والى القلعة أو نائب القلعة ويشرف على فتح وإغلاق باب القلعة الكبير المخصص لخروج الجند ودخولهم ، كما يتفقد أسوار القلعة ونوافذها ويعمل على إصلاحها .

ومن الموظفين الذين كانوا يمثلون الإدارة المركزية في العاصمة :

المحتسب :

وكانت وظيفة المحتسب في العصر المملوكي قوية السلطة بالسلطة القضائية حتى أنه كان يحدث في كثير من الأحيان أن يسند القضاء والحسبة إلى فرد واحد ، والواقع أنه إذا كان عمل القاضى يتصف بشيء من البطء لأنه يقوم على الروية والأناة والتثبت من صحة الوقائع فإن عمل المحتسب يقوم على أساس سرعة البت في المخالفات التى تتعلق بالآداب العامة ونظام الأسواق ومراعاة الأمانة في المعاملات التجارية وآداب الطريق ونحوها . لذلك دأب

(١) المقرزى : تقي الدين أحمد بن على : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، القاهرة

١٩٠٧ ، ح ٢ ، ص ١٤٨

(٢) د. على إبراهيم حسن : مصرفى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٤٠١

(م ٢ - الادارة في مصر)

المحتسب ونوابه على المرور بطرقت المدينة وأسواقها لمراقبة الموازين والمكاييل والتقايس
ولفتيش على نظافة الخوازيق وسلامة ما يقدمه الباعة من طعام للجمهور ، فضلا عن مراقبة
الحبات وندرق والحجات ، فمن وجده المحتسب (قد غش مسلماً أو أكل يبطل درهماً
وآخر بشره براند أو خرج عن مهوره عوائد شهره في البلد)^(١) .

ولاية الإناليم :

كانت إدارة محلية في لأقليم تتمثل في الوالى الذى يشبه المحافظ في أيامنا ، وكان
يشرف على كل شئ من أعمال الوجهين البحرى والقبلى فئة من الموظفين وعلى رأسهم والى
الولاية الذى كان مهمته العمل على حفظ الأمن والنظام والحفاظة على أموال الناس
وأرواحهم . وكان توجه البحرى مقسماً إلى عشرة أعمال هى : القليوية ، الشرقية ،
الدهية ، ديس ، الغربية ، المنوفية ، أيار ، البحيرة ، فوة ، النستراوية . وحكم كلا منها وال
معد بحيرة فكان يحكمها نائب . ولعل السبب في زيادة عناية السلاطين بأمر البحيرة
هو خوفهم من كثرة لأعراب فيها وما كانوا يقومون به من فتن وثورات بين حين وآخر .
ثم توجه قبلى فكان مقسماً إلى ثمانية أعمال لكل منها واليها وهى : الجزيرة ،
فيومية ، لأشجونية ، الأخميمية ، والأطفيحية ، البهنساوية ، الأسيوطية ،
القوصية . وكانت أسوان تابعة لعمل قوص ولكنها استقلت وصارت عملاقاً بذاته منذ
عهد الناصر محمد في (٥٨١٥ - ١٣١٥ م) ، حيث تم في هذا العام أيضاً مسح
أرض مصر وعرف ذلك باسم الروك الناصرى وفيه استقر التقسيم الإدارى بصورته التى
أشرنا إليها^(٢) .

أما مدينة الإسكندرية فقد عين لإدارتها نائب على أنها نيابة أسوة بالنيابات الشامية
وكان ذلك لازدياد أهميتها منذ عام ١٣٦٥م حيث أصبحت ثغر مصر الأول على البحر المتوسط
وكثر عدد الجاليات الأجنبية بها فضلاً عن تعرضها لعدوان القراصنة مما تطلب إعطاءها
اهتماماً خاصاً . لذلك تمتع نائب الإسكندرية بمكانة سامية تناسب مكانة الثغر في ذلك العهد .

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٥٢

(٢) د. على إبراهيم حسن : مصر في العصور الوسطى ، ص ٤٠١

الدواوين :

وقد اعتمد الجهاز الإدارى السابق على مجموعة من الدواوين التى ضمت عدداً من الموظفين لإدارة مرافق الدولة الحربية والمالية وغيرها فضلاً عن أعداد المكاتب والرد على الرسائل وإرسال التعليمات .

وانقسم الموظفون فى العصر المملوكى إلى قسمين . أرباب السيوف ، أرباب الأقلام أما أرباب السيوف فهم رجال الحرب من المماليك الطبقة المميرة فى البلاد واتى لا يجوز أن يتولى وظائفها الحربية أحد من المصريين .

وأما أرباب الأقلام فهم المعمون من المصريين والشاميين وغيرهم .

وكانت أهم دواوين الحكومة المملوكية :

ديوان الجيش ، ديوان الإنشاء . ديوان الأعباس ، ديوان النظر ، ديوان الخاص . وقد تمتع ديوان الجيش بأهمية كبرى فى دونة المماليك التى قامت على أساس الجيش والحرب وتولت أمورها طبقة من المحاربين أحبوا حياة الفروسية واتخذوها أساساً لنظاهم . ولفهم عمل ديوان الجيش نشير أولاً إلى أن الجيش المملوكى تألف من ثلاث طوائف هى :

المماليك السلطانية ، أجناد الحلقة ، مماليك الأمراء .

أما المماليك السلطانية :

فهم مماليك السلطان القائم وهم (أعظم الأجناد شأنًا وأرفعهم قدرًا وأشدهم قربًا وأوفرهم إقطاعًا ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة) (١) .

أما أجناد الحلقة :

فهم مماليك السلاطين والأمراء السابقين وهؤلاء احترفوا الجندية وأصبحوا بذلك بمثابة جيش ثابت للدولة ينفق على أفرادهم من ديوان الجيش .

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥ .

ممالك الأمراء :

وهي الطائفة الثالثة التي تشمل :

المالك الذين اشترى الأمراء — كل حسب سعته ورتبته وإقطاعه — وتمهيدهم بالترية والعناية .

وقد قام ديوان الجيش بالإشراف على هذه الطوائف الثلاث التي تألف منها الجيش المملوكي ، وفي هذا الديوان تحفظ الأوراق الخاصة بجميع الجند والأمراء ، وكان من أهم اختصاصات ديوان الجيش المسائل المتعلقة بالإقطاعات ، ففيه سجل خاص لكل إقطاع يمنحه السلطان واسم المقطع ومساحة إقطاعه ونوعه ، وعرف ناظر هذا الديوان باسم ناظر الجيش . وكانت وظيفته من أهم الوظائف في الدولة ويعاونه بعض كبار الموظفين مثل صاحب ديوان الجيش . ويقوم بتحديد الرواتب التي تصرف للجند وتسجيلها في سجلات خاصة بمساعدة مستوفي الانقطاعات ومستوفي الرزق ويشرف على صرف مرتبات الجند وأرزاقهم العينية .

أما ديوان الإنشاء :

فوظيفته تبادل المكاتبات الرسمية الخاصة بالدولة وإعداد الردود عليها فضلاً عن إعداد الرسائل التي يعث بها السلطان إلى مختلف الملوك والأمراء . وقد لقب صاحب ديوان الإنشاء بناظر الإنشاء الشريف ، وكانت مهمته خطيرة بوصفه الأمين على أسرار الدولة ودخائل السلطان ، وروعي في اختيار صاحب هذا الديوان أن يكون (فصيحاً طلق اللسان ، أصيلاً في قرمه ، وقوراً حليماً)^(١) .

ثم اتسعت أعمال صاحب ديوان الإنشاء إذا كان عليه أن يبلغ السلطان عما يصله من الأخبار الداخلية أولاً فأول ، ويحضر بحكم منصبه اليمين التي يؤديها الولاة والحكام والأمراء عند تعيينهم في مناصبهم ويكتب المراسيم الخاصة بتولي هذه المناصب ، ولم تكن هذه المهمة الأخيرة سهلة في عصر مثل عصر المماليك الذي عرف برعاية المراسيم والتمسك بها ، فلكل مقام مقال ، ولكل موظف أو أمير أو حاكم تقليد خاص حسب درجته ورتبته . بل أن الرسائل التي كانت تصدر عن هذا الديوان باسم السلطان اختلفت في نوع الورق المدونة عليه وحجمه ونوع الخط ، وذلك باختلاف مكانه الشخص المرسل إليه ، وكان يعاون صاحب

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

ديوان الانشاء أعوان مهمهم نائب كاتب السر الذى ينوب عن ناظر الديوان فى الرد على المكاتبات الواردة فى حالة تغيب الناظر أو تخلفه لحضور مجالس السلطان وىلى نائب كاتب السر فى المرتبة (كتاب الدست الشريف)^(١) وهم كتاب ديوان الانشاء الذين أطلق عليهم اسم الموقعين لأنهم كانوا يجلسون مع رئيسهم كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل ويوقعون على الشكاوى والقصاص المرفوعة إليه^(٢) .

أما الديوان الثالث فى الإدارة المملوكية فهو :

ديوان الأحياس « الأوقاف » :

ويقوم صاحبه برعاية شئون المؤسسات الدينية والخيرية من جوامع ومساجد ومدارس وربط وزوايا وغيرها ، كما يشرف على الأراضى والعقارات المحبوسة عليها ، وقد قسم المالك الأوقاف المحبوسة إلى عدة أقسام منها :

قسم الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وافتداء أمرى المسلمين ، ويتولاها ناظر الأوقاف وهو غالباً قاضى قضاة الشافعية ، وقسم للأوقاف الأهلية ولكل منها ناظر خاص يوليه السلطان أو القاضى ويختار غالباً من أولاد الواقف ، ومنها الأحياس الخاصة بالمساجد والزوايا ، وكان ينفق من ريعها على هذه المؤسسات الدينية ، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا على المحتاجين ، وأشرف على هذا القسم الداودار وناظر الخاص .

أما ديوان النظر :

فاختص بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين ، وكان جزء من هذه المرتبات أو الأرزاق يصرف نقداً والجزء الآخر يصرف عيناً من غلات ولحوم وسكر وشمع . . بالإضافة للكسوة التى كانت سنوية ، وكانت مرتبات الخبز واللحم توزع على الموظفين المستحقين يومياً فى حين كان السكر والزيت والشمع ونحو ذلك يوزع شهرياً . وقد وصف المقرئى ناظر هذا الديوان (بأنه

(١) سموا كذلك إضافة إلى دست السلطان وهو مرتبة جلوسه وذلك بجلوسهم للكتابة بين يديه .

القلقشندى : المرجع السابق ، ص ١٣٩

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ح ١ ، ص ١٣٨

من أكبر موظفي الدولة وأهمهم عملاً وأعلاماً قدرأً (١) ، لذلك قام بمساعدته جملة من الموظفين أهمهم مستوفى الصعبة ، وهو بمثابة وكيل الديوان ، وشهود بيت المال وصيرفي بيت المال وعدد من الكتبة . وقد تفرع عن ديوان النظر منذ القرن الرابع عشر ديوان خاص بالسلطين ، ذلك أن السلطان الناصر محمد أنشأ (سنة ١٣٢٧ م) ديواناً أطلق عليه ديوان الخاص للإشراف على شئون السلطان المالية ومراقبة الخزانة السلطانية ، وعهد بالإشراف على هذا الديوان إلى موظف كبير أطلق عليه ناظر الخاص (٢) .

وهناك دواوين أخرى كثيرة ، ذكرها الكتاب المعاصرون وبخاصة القلقشندي والمقريزي ولكنها كانت أقل أهمية ، ويضيق المقام عن التعرض لها .

أما شئون انقضاء :

فقد أولاها السلطين المماليك جانباً كبيراً من اهتمامهم وكان أهم تغير أدخله السلطان الظاهر بيبرس في النظام القضائي هو أنه لم يشأ أن يترك قاضي القضاة الشافعية يتحكم وحده في جميع الشئون القضائية لما في ذلك من إجحاف ببقية المذاهب ، لذلك عين (سنة ١٢٦٥ م) أربعة من القضاة يمثلون المذاهب الأربعة على أن يحتفظ قاضي قضاة الشافعية بالإشراف على أحوال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال . وهكذا ظل قاضي القضاة الشافعي أرفع درجة من زملائه يليه الحنفي فالمالكي فالحنبلي ، وكان للقضاة الأربعة الحق في تولية نواب عنهم في الأقاليم . أما الجيش المملوكي فكان له (قضاة العسكر) وهم مختصون بشئون الجند وليس لهم ولاية على غيرهم . كما كانوا يفصلون في القضايا القائمة بين العسكر والمدنيين . ويلاحظ أن قضاة العسكر كانوا ثلاثة يمثلون المذاهب الشافعية والحنفية والمالكية ، وأحياناً كان يوجد قاض حنبلي . وكان قضاة العسكر يحضرون مع القضاة الأربعة بدار العدل ، ولكن مجلسهم كان دون هؤلاء القضاة كما جرت العادة بأن يصحبوا السلطان في أسفاره (٣) . وقد قام القضاة في العصر المملوكي بدور هام في المجتمع أمته كثرة اختصاصاتهم وتنوع مسؤولياتهم التي لم تقف عند حد الفصل في قضايا الأحوال الشخصية وإنما امتدت إلى جميع أنواع القضايا

(١) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٢٤

(٢) د. سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥١

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٦

من مدنية وجنائية ، هذا فضلا عن نظر الوصايا والأجاس وشئون اليتامى والمهجور عليهم والتدريس بالمدارس .. إلخ .

وكانت هناك محكمة عليا عرفت بمحكمة المظالم :

وهي بمثابة محكمة استئناف عليا تنظر في المظالم أى القضايا التى اختص السلطان بالنظر فيها مباشرة أو تلك التى تنشأ بين الحكام والمحكومين . وترجع أهمية هذه المحكمة إلى أنها كانت تعقد برئاسة السلطان نفسه فى يومى الخميس والاثنين غالباً من كل أسبوع (١) .

وبالإضافة للقضاة الأربعة ونوابهم وقضاة العسكر وجد مفتو دار العدل وعم أربعة يمثلون المذاهب الأربعة وكانوا مختصين ببيان حكم الشرع فيما يسألون فيه من المسائل كل على حسب مذهبه (٢) .

موازنة بين نظم الحكم والإدارة العثمانية والمملوكية :

نلاحظ وجود تشابه واختلاف بين نظم الحكم والإدارة فى كل من السلطتين العثمانية والمملوكية :

فالسُلطان فى كل من الدولتين كان هو رئيس الحكم والإدارة ، وكما اعتمدت الدولة العثمانية فى الحكم والإدارة على عنصر الرقيق وعنصر الأحرار ، والعنصر الأول هو أساس الهيئة الحاكمة التى تتولى أهم شئون الحكم والإدارة ، والعنصر الثانى الذى يمثله العثمانيون الأحرار كان أساس الهيئة الإسلامية التى كانت تقوم بتطبيق أحكام الدين والشريعة الإسلامية .

اعتمدت كذلك دولة المماليك فى الحكم والإدارة على عنصرى المماليك والأحرار وكانت الإدارة العليا فى يد طبقة أرباب السيف من المماليك . أما الإدارة اليومية فى دواوين الحكومة فكانت فى يد طبقة أرباب الأقلام من الأحرار مصريين وأجانب .

(١) د. على إبراهيم حسن : مصر فى العصور الوسطى ، ص ٤١٠ ولنفس المؤلف : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية ، القاهرة ١٩٤٨ ، أنظر الباب الخامس بالقضاء والمظالم والخسبة .

د. سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥٤

(٢) د. على إبراهيم حسن : مصر فى العصور الوسطى ، ص ٤٠٨

ويلاحظ من ناحية القوة الحربية أن الجيش العثماني كان قائماً على عنصرى الرقيق والأحرار، فالانكشارية كانت من أصل رقيق، وكذلك كان الجيش العثماني يضم بين صفوفه عنصراً من أحرار الترك وهم جنود الاقطاع الذين كان يقدمهم أصحاب الاقطاعات وقت الحرب.

أما الجيش المملوكي فكان على العكس من ذلك قائماً على أساس الرق فقط.

وقد قام الجهاز الإداري في كل من السلطتين بممارسة شؤون الإدارة عن طريق الدواوين الإدارية المخصصة لذلك.

الفصل الثاني

الإدارة في مصر في بداية العهد العثماني وتطورها

عصر سليم وسليمان (١٥١٧ م - ١٥٦٦ م)

تمهيد :

بعد أن عرضنا في الفصل السابق لنظم الإدارة في السلطنة العثمانية وفي الدولة المملوكية ، ندرس في هذا الفصل نظام الإدارة في مصر العثمانية ، للتعرف على خصائص هذا النظام ومدى ارتباطه بنظم الإدارة في السلطنة العثمانية وفي السلطنة المملوكية ، ثم نتابع تطوير نظام الإدارة في مصر ، وكيف اختلفت قواعده والعوامل التي أدت إلى ذلك ، والدور الذي قامت به الدولة لاصلاحه .

وفد بدأت تبعية مصر للسلطنة العثمانية بدخول السلطان سليم الأول وجيشه المنتصر إلى القاهرة يوم الإثنين السادس والعشرين من شهر يناير سنة ١٥١٧ م - ٣ المحرم سنة ٩٢٣ هـ^(١) ، ومهد ذلك للقضاء على السلطنة المملوكية التي حكمت مصر والشام وأجزاء من الجزيرة العربية أكثر من ثلاثة قرون وإقامة السيادة العثمانية .

وقد تمتعت مصر بأهمية خاصة بين ولايات السلطنة العثمانية . فقد كانت تعتبر ثانی ولاية في الأهمية بعد ولاية المجر^(٢) .

حدود ولاية مصر :

إمتدت حدود ولاية مصر في العهد العثماني من شبه جزيرة سيناء شرقاً (حيث كان

(١) ابن إياس (محمد بن أحمد الخنق) بدائع الزهور في وقائع الددور ، نشر وتحقيق محمد مصطفى القاهرة ١٩٦١ ، ج ٥ ، ص ١٥٠
(٢) د. حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، في المجمل في التاريخ المصري ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ٢٤٩

لمصر قلاع في العريش وخان يونس^(١) إلى الصحراء اللبية غرباً ، وفي الشمال إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي الجنوب إلى أسوان وذلك في أوائل العهد العثماني . ولكن لم تقم حدود ولم تستقر حاميات للدفاع عن الحدود الجنوبية إلا في عام ١٥٣٥ هـ - ١٥٢٨ م عندما عاد سليمان باشا الحادم والى مصر من ١٥٣١ هـ - ١٥٢٥ م إلى ١٥٤١ هـ - ١٥٣٤ م ومن ١٥٤٣ هـ - ١٥٣٦ م إلى ١٥٤٥ هـ - ١٥٣٨ م من حملة موقعة في اليمن وتوقف بالقصير (ميناء الصعيد على البحر الأحمر) ، وأقام حامية في أبريم جنوب أسوان للدفاع الحدود الجنوبية لمصر وصيانة الأمن هناك^(٢) .

الترتيبات الادارية التي قام بها السلطان سليم الأول في مصر :

بعد ما دخل السلطان سليم الأول القاهرة في ٣ المحرم سنة ٩٢٣ هـ - ٢٦ يناير سنة ١٥١٧ م ، بدأ يهدد لاقامة السيادة العثمانية ، وقد عمل في البداية على القضاء على كل مقاومة للسلطان طومانباى ورجاله ، وتم له ذلك في وردان بالجيزة في ٦ ربيع أول سنة ٩٢٣ هـ - ٢٩ مارس ١٥١٧ م ، حيث اضطر طومانباى للانسحاب من الميدان بعد يأسه من وقف تقدم العثمانيين وسيطرتهم على البلاد وقد التجأ إلى البحيرة إلى الشيخ حسن بن مرعى أحد زعماء العربان الذي كانت له أفضل عليه ، ولكن الشيخ خانة وصله إلى السلطان سليم^(٣) ، وقد تردد السلطان سليم في تقرير مصير طومانباى لإعجاب به بشخصيته وتقديره

(١) دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر مردان قلاع محروسة مصر

أقدم دفتر موجود من هذا النوع بالدار لعام ١٠٨٢ هـ = ١٦٧١ م برقم ٥٢٥٠ وتستمر الدفاتر في تسجيل عدد رجال القلاع (ومنهم رجال قلعتي العريش وخان يونس) ومرتباتهم إلى عام ١٢١٢ هـ - ١٧٩٧ م .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر مردان قلاع محروسة مصر المشار إليها في الصفحة السابقة .

SHAW : The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt 1517 - 1798 p. u. p. 1962, p. 9.

BRUCE (J) : Travels to discover the source of The Nile in the years 1769, 1770, 1771, 1772. The Second Edition, London, 1804, T. 2, p. 54.

(٣) انتقم المماليك فيما بعد على يد أينال السيفي كاشف الغريبة سنة ٩٢٥ هـ - ١٥١٩ م من حسن بن مرعى وأخيه شكر بقتلهم شر قتلة بعد خداعها والمجازاة من جنس العمل وكما تدين تدان على حد قول ابن عباس في بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٩٦

لشجاعته كما رددت المصادر المعاصرة^(١) ولكنه قرر في النهاية إعداءه والتخلص منه لتثبيت الحكم العثماني في مصر وهدم النظام المملوكي ، وفعل شوق طومان باي على باب زويلة في ١٥ ربيع أول سنة ٥٩٢٣ هـ — ٢٣ أبريل سنة ١٥١٧ م. وبذلك انتهى حكم المماليك ونحوت مصر من سلطنة كبيرة إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية .

وتابع السلطان سليم الأول إجراءات التمهيد للحكم العثماني في مصر ، فتبع كبار الأحرار المماليك بالقتل والمصادرة بعدما استدرجهم عن طريق منحهم الأمان في البداية ثم الغدر بهم للتخلص من أهم دعائم الحكم المملوكي^(٢) ، ثم أخرج السلطان سليم الخليفة العباسي أمير المؤمنين المتوكل على الله إلى استانبول^(٣) للقضاء على كل أثر لمنافسة الحكم والإدارة العثمانية في مصر .

ثم بدأ السلطان سليم في تنظيم الإدارة في مصر . فقام في البداية بجمع بعض المعلومات عن أحوال مصر الزراعية والإدارية ، وأمر بفتح أراضي بعض الأقاليم في الشرقية والقرية والحلة والصعيد ، وذلك لكشف ما فيها من إقطاعات المماليك ومن أوقاف ورزق^(٤) .

وقد أصدر السلطان سليم الأول مرسوماً يقضى بعدم التعرض لرزق العلماء وللأوقاف الخيرية الموقوفة على الجوامع والمدارس والزوايا والربط والموقوفة لأغراض البر وجهات الخير والصدقات سواء كان واقفوها مماليك أو غيرهم من الرعية^(٥) . ثم قام السلطان سليم بتحرير الأموال الأميرية المفروضة على الأراضي . وقد أشار بعض المؤرخين إلى أنه حرر

(١) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ١٧٦
أحمد بن زنبيل الرمال : تاريخ السلطان سليم مع السلطان قنصوه النوري تحقيق ونشر عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ ، بعنوان (آخرة المماليك) ، ص ١٣٦

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٦٩

(٣) ابن إياس المرجع السابق ، ص ١٨٤

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٦٩

د. حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثماني ، ص ٢٤٣ في المجلد في التاريخ المصري

(٥) دار المحفوظات بالقنعة :

دفتر الرزق دفتر أول القومية أحباسي وقد سجل هذا دفتر صورة مرسوم السلطان سليم المشار إليه .

تلك الأموال من تذاكر الجاويشية التي كان يسافر بها الرسل للأقاليم نظراً لأن دفاتر الجراكسة قد أحرقت (١) .

وقد اكتشفت أثناء دراسي لدفاتر الإدارة العثمانية لمصر - والموجودة بدار المحفوظات بالقلعة - أن دفاتر الجراكسة لم تحرق وقت الفتح بل كانت موجودة واستمرت كذلك في أوائل العهد العثماني ، وقد أشير إليها كثيراً في دفاتر الروزنامة على أساس أنها كانت مصدر المعلومات المدونة بتلك الدفاتر . فقد ورد مثلاً بدفتر حدود إقليم البهنساوية أحباس أن الرزق المدونة به وحدودها منقولة من (دفتري الجراكسة الأحباس من المجلد الثاني عشر والثالث عشر والثامن عشر) (٢) الأمر الذي يثبت أن دفاتر الجراكسة كانت موجودة حتى سنة ٩٣٣ هـ - سنة ١٥٢٦ م ، وربما إلى ما بعد ذلك ، وأن الإدارة العثمانية قد رجعت إليها واستخدمتها في الاجراءات المالية التي وضعتها بعد الفتح .

وفي دفاتر دار المحفوظات المتبقية من ديوان الروزنامة أمثلة كثيرة لهذا النوع من الدفاتر (٣) وكلها تدل على أن دفاتر الجراكسة بقيت ولم تحرق وقت الفتح ، ولا يوجد أي أثر لدفاتر الجراكسة ذاتها في دار المحفوظات في الوقت الحاضر ، وربما يعزى ذلك إلى وضعها في أحد المخازن التي تعرضت محتوياتها للتلغ نتيجة للحريق المشهور الذي دها القلعة في عهد محمد علي (٤) .

(١) الأستاذ محمد شفيق غربال

مصر عند مفترق الطرق سنة ١٧٩٨م الى ١٨٠١م ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين افندي الروزناجي ، مجلة كلية الآداب المجلد الرابع ، ح ١ ، مايو ١٩٣٦ ، ص ٤٢
Deny (J) : Sommaire des Archives Turques du Caire, 1930, p. 22.

حيث ذكر دني أنه سمع بغير إحراق دفاتر الجراكسة ولكنه لم يتأكد من ذلك . عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، الاسكندرية ١٩٣١ ، ص ٢٧٢

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتري حدود نواحي إقليم البهنساوية رقم ٤٦٢٤ . من سنة ٩٣٣ هـ إلى سنة ١١٨١ هـ - من سنة ١٥٢٦م إلى سنة ١٧٦٧م .

(٣) من ذلك القبيل دفتري الرزق بولاية أطفح برقم ٤٦٣٩ بدار المحفوظات بالقلعة .

(٤) محمد محمد توفيق : الحلقة المفقودة في وثائق تاريخ مصر الحديث ، مجلة الهلال ، أون يونيو

وقد أبقى السلطان سليم وهو في القاهرة على البقية الباقية من المالك ، وأصدر أوامر مشددة بعدم التعرض لهم أو لممتلكاتهم وباستمرار صرف مرتباتهم كما جرت العادة ، وذلك لأنه أراد الاحتفاظ بهم كعنصر ذو خبرة هامة بشئون الإدارة يساعد الإدارة العثمانية الجديدة . وتنفيذاً لهذه السياسة عين بعض أمراء المالك في المناصب الإدارية الهامة ، فعين الأمير جانم السيفي كاشفاً على البهنسا والفيوم مكافأة له على تأييده للعثمانيين عقب الفتح كما عين زميلاً له وهو إينال السيفي كاشفاً على إقليم الغربية^(١) . وقد اختار من أمراء الجراكسة أربعين أميراً وأمر أن لا يكتبوا في سفر ولا غيره واختصهم بحراسة الجسور ، وعرفوا في الوثائق بلقب : (جماعات أمراء جراكسة محافظين جسور سلطاني)^(٢) .

وقد أبدى السلطان سليم الأول تقديره لقوة العرب في مصر والدور الذي يمكن أن يقوموا به لمساعدة الإدارة في عملها ، فأقر شيوخ الهوارة على إمارة الصعيد ، كما استقبل شيوخ العرب الآخرين في إقليم الجيزة وغيرهم وخلع عليهم الخلع وأقرهم على امتيازاتهم التي كانت لهم في العهد المملوكي^(٣) . وتلك كانت السياسة العامة للسلطان سليم ، فقد أقر العصبية العربية من قبل في بلاد الشام في مناطقها وعهد إلى زعمائها بالإشراف على أتباعهم وجمع المال المفروض للدولة عليهم^(٤) .

وقد أمر السلطان سليم بإرسال عدد من أصحاب الحرف والصناعات إلى استانبول للاستفادة من خبرتهم ، وقد ضم الفريق المرسل عدداً من المهندسين والبنائين والنجارين والحجارين والحدادين والمبطين والمرخين وغيرهم من أرباب الحرف المهرة في فنونهم^(٥) .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ، ص ٢٩٥

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر أمراء جراكسة محافظين جسور سلطاني مجموعة أول دفتر فيبا لعام ١١٢٠هـ - ١٧٠٨م برقم ٥٥٤٠ وآخر دفتر من هذا النوع لعام ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م برقم ٥٦٧٩ وقد هبط عدد هؤلاء الأمراء إلى أحد عشر أميراً فقط في القرن الثامن عشر كما سجلت تلك الدفاتر . وقد أشار إلى هؤلاء الأمراء أيضاً المؤرخ :

محمد بن أبي السرور البكري في مؤلفه : الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة مخطوط بدار الكتب بالقاهرة رقم ٢٢٦١ تاريخ ، ص ١٥

(٣) أحمد بن زنبيل : المرجع السابق ، ص ١٤٧

(٤) د . أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ١١٢ ، د . ليل الصباغ :

المجتمع العربي السوري ، ص ٢٦

(٥) ابن إياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ، ص ١٨٣

وكذلك أرسل من مصر إلى استانبول عدداً من كبار المالك وأسرهم وعدداً من كبار التجار والأعيان وقد علق ابن إياس على هذا العمل بقوله : « وهذا عبارة على أنه أسر المسلمين وتقدم إلى استانبول » (١). وقد سمح السلطان سليمان فيما بعد لكثير من هؤلاء المنفيين بالعودة إلى مصر .

ويذكر ابن إيس أن سلطان سليم (لما أخذ من مصر هؤلاء الجماعة أحضر غيرهم من استانبول يقيمون بمصر عرضاً عن الذي خرج منها ، وقيل أن هذه عادة عندهم إذا فتح مدينة فيأخذ من أهلها جماعة يمضون إلى بلاده ويحضر من بلاده جماعة إلى تلك المدينة عرضاً عن مدين أحدهم منها) (٢) .

ونسكت ما نجد هؤلاء آثاراً أثراً مهمماً في الحياة المصرية في العهد العثماني .

وقد تابع سلطان سليم الأول طوال إقامته في مصر إجراء بعض الترتيبات الإدارية فأبقى نظام قضاء على مذهب الأربعة كما كان في العصر المملوكي ثم قام بزيارة الاسكندرية وعين نائباً عنه في القاهرة أثناء غيابه الوزير يونس باشا (٣) ، ثم عاد إلى القاهرة وبدأ يستعد لمعادرة مصر فعزل يونس باشا وعين بدلاً منه خاير بك المملوكي وأوصاه بإعطاء الأمان

(١) ابن إيس - مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ١٨٣

(٢) ابن إيس - بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٨٨

وقد تبعه في هذا الرأي الدكتور عبد الكريم رافق في كتابه بلاد الشام ومصر ص ٣٧ ، فذكر أن العثمانيين جنوا سياسة لنفي وترحيل Sürgün (وهي كلمة تركية تعني النفي وحورت بالعربية إلى كلمة سركن) في مختلف بلاد التي فتتحوها فنقلوا جماعات من الأناضول إلى البلقان أو بالعكس لأسباب تاديبية أو لإيجاد عنصر موالية لحكم العثماني أو لنقل الخبرات .

(٣) كان يونس باشا من أعظم وزراء السلطان سليم الأول وقد صحبه في فتح مصر وكان مقرباً إليه أكثر من بقية . ووزرائه وقد عرض سليم في التقدم لفتح مصر بعد الشام بما أغضب سليم فأسرها في نفسه وقتله في أواخر شعبان سنة ٩٢٣ هـ = أغسطس سنة ١٥١٧ م .

ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢١٠

ابن زنبيل : المرجع السابق ، ص ٥٥

على بن محمد الهنلي الأشبيلي : الدر المعان في سيرة المنذر سليم خان تحقيق هانس ارلست ، ندر دار

أحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٣

المماليك الهاربين^(١). وقد حاول السلطان سليم الأول أن يعالج أثناء إقامته في مصر — والتي استغرقت ثمانية أشهر — الشؤون الإدارية الأساسية المتعلقة بنظام الأرض ونظام الزراعة والإدارة الإقليمية ووظائف الإدارة المركزية ، ولكن لم يتسع الوقت أمامه لوضع نظام إدارة كامل لمصر ، فقد كان في عجلة من أمره ، فإلحظ الصفوي في شماله الشرقي ونذر الخطر الأوروبي في الأفق الشمالي الغربي دفءاه للخروج من مصر والعودة إلى عاصمة ملكه والأحوال لم تستتب فيها بعد .

وقد ترك سليم من جنده في مصر نحو خمسة آلاف فارس ونحو خمسمائة رام بالبندق^(٢) وهم الجنود الذين أصبحوا أساس الحامية العثمانية في مصر ، وعين السلطان أميراً عثمانياً هو خير الدين باشا نائباً على قلعة مصر وقائداً للقوات العثمانية بها ، وقد دعت بعض المصادر المعاصرة باسم أغا الانكشارية^(٣) ثم غادر السلطان سليم مصر في ٢٣ شعبان سنة ٩٢٣ هـ — ١٢ أغسطس ١٥١٧ م^(٤) .

AHMAD SR

(١) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ وقد دعا السلطان سليم إلى تعيين خاير بك لنيابة مصر مساعدته للعثمانيين في الاستيلاء على بلاد الشام ومصر بإطلاع السلطان سليم على مواطن الضعف عند المماليك وعلى أحسن الوسائل لتنفيذ عملية الغزو ، وهناك سبب آخر وهو السياسة العثمانية التقليدية التي كانت تقوم على أساس الاستعانة في المرحلة الأولى من حكمهم بالحكام المحليين المواليين لهم ثم توطيد السلطة العثمانية بالتدريج بعد ذلك وهذا مايفسر تعيين خاير بك في مصر وجان بردي الغزالي في الشام وربما يكون السلطان سليم الذي كان لا يزال يخشى هجوم الشاه اسماعيل الصفوي قد اضطر لمسيرة الأمراء المماليك المواليين له مثل خاير بك .

(٢) محمد بن أبي السرور البكري : الأزفة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية مخطوط بدار الكتب رقم ٢٢٦٦ تاريخ ، ص ١٩

(٣) محمد بن أبي السرور البكري : الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة ، مخطوط بالمتحف البريطاني رقم 1852 وقد اطلعت على نسخة مصورة منه موجودة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ١٩ : تاريخ ، ص ٢٠

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٠٦

ادارة مصر في عهد نيابة خير بك

٩٢٣ هـ - ٩٢٨ هـ

(١٥١٧ م - ١٥٢٢ م)

ظل خير بك يحكم مصر ويرأس إدارتها حتى وفاته في سنة ٩٢٨ هـ - ١٥٢٢ م ، وقد ذكر بعض المؤرخين أن السلطان سليم الأول أعطى مصر إقطاعاً لخير بك مدى الحياة^(١) ولكننا لانستطيع الجزم بصحة ذلك لأن كل الوظائف في الدولة كانت سنوية. وقد كان خير بك يتلقى تقريراً سنوياً من السلطان سليم باستمرار نيابته على مصر^(٢) وكذلك في عهد السلطان سليم القانوني وعندما تولى السلطان سليمان عرش السلطنة وتأخر وصول تقرير خير بك (طمع فيه كل أحد بسبب ذلك) على حد تعبير ابن إياس^(٣) وذا يظمن خير بك إلا بعد أن وصله التقرير السنوي باستمرار نيابته على مصر .

وقد أعطى خير بك الأمان للمالِك حسب تعليمات السلطان سليم فظهر المختفون منهم وسمح لهم بركوب الحديد وشراء السلاح والتزوي بزى المالِك لآبى العثمانيين، وأنفقت عليهم الجامكية (أى صرفت لهم المرتبات) كما كان الأمر في العهد السابق^(٤) ، وقد سمح السلطان سليم بإبقاء المليون كجند وباستمرار نظام شراء المالِك ، وقد زود استمرار جلب المالِك إلى مصر الجهاز المملوكى بالقوة التى أدت لسيطرته على الحكم والإدارة فى مصر فى القرن الثامن عشر^(٥) .

وفى عهد خير بك اشترك المالِك جنباً إلى جنب مع القوات العثمانية فى الحملات التى وجهها خير بك ضد البدو^(٦) بل واستخدمهم أيضاً فى قمع تمرد بعض الانكشارية والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإعادتهم إلى الأناضول لإثارتهم المتعاب للسلطة فى مصر^(٧) .

-
- (١) ابن زنبيل : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، محمد عبد المعطى الاسحاقى : أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، القاهرة سنة ١٣١٠ هـ ، ص ١٣٠ ، ١٣٥
- (٢) ابن إياس : بدائع الزهر ، ج ٥ ، ص ٢٨٩ ، ٣٥١
- (٣) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٣٧٥
- (٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٣٧
- (٥) محمد فريد : الدولة العلية العثمانية ، القاهرة سنة ١٨٩٦ م ، ص ٨٧
- (٦) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦١
- (٧) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧

وقد استخدم خير بك الماليك في مصر لموازنة قوة الانكشارية والسباهية ، وكثيراً ما كانت المنافسات والفتن تنور بين الطرفين (١) .

وإلى جانب ظهور الماليك كطائفة عسكرية في عهد خير بك وشغلهم المناصب الهامة كالـكشوفيات استمر موظفو العهد المملوكي السابق في شغل وظائفهم . ففي عام ٥٩٢٤ - ١٥١٨ م عين الزيني بركات بن موسى المحتسب أميراً على الحاج وكان الزيني هذا يتمتع بمركز ممتاز في أواخر السلطنة المملوكية حتى شبه دوره فيها بدور نظام الملك وزير ملكشاه السلطان السلجوقي (١٠٧٢ هـ - ١٠٩٢ هـ) - (١٦٦١ م - ١٦٨١ م) (٢) .

وفي عام ٩٢٥ هـ - ١٥١٩ م عين أحد مماليك خير بك وهو الأمير برسباي أميراً على الحاج ، وكان تعيين برسباي وهو أمير مملوكي كبير بسبب اعتداء البدو على قافلة الحاج في العام السابق ورغبة خير بك في وضع قائد عسكري كبير على إمارة الحاج لتأمين سلامة الحجاج ، وقد عين في السنوات الثلاث التالية (٥٩٢٦ - ٥٩٢٧ - ٥٩٢٨ هـ) - (١٥٢٠ م - ١٥٢١ م) ، الأمير جاسم السيفي كاشف البهتسا والقيوم في عهد السلطنة المملوكية وفي عهد خير بك (٣) .

وفي الإدارة المالية استمر موظفو العهد المملوكي السابق من أسرة أولاد الجيطان يُعرفون على تسيير الأمور بها كما كان الأمر بالنسبة لهم خلال المائة والخمس عشرة سنة الأخيرة من عهد السلطنة المملوكية (٤) .

وهكذا نرى مما سبق أنه في عهد خير بك استمر الكثير من التقاليد والنظم المملوكية وموظفيها في الإدارة ، ولم يحدث تغيير هام إلا في القوات العسكرية التي شكلت في أغلبها من القوات العثمانية .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ : ٣٣٣ ، ٣٣٤

(٢) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٦

(٣) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٤٣

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥

تنظيم ادارة مصر في عهد السلطان سليمان القانوني

(١٥٢٠م - ١٥٦٦م)

بعثلاء سلطان سليم القانوني (أو شريح) عرش سلاطنه بعد وفاته وولد السلطان سليم الأول في سنة ١٥٢٠ م كره ماضي على الفتح العثماني مصر حوالي ثلاث سنوات درس العمليون خلالها أحوال البلاد وعرفوا نسب وسداس بلذاتهم . ولما كان السلاطنة سليمان نفسه قد شهير بشه ككثير من راضين العثمانيين نشاطاً في مجال الشريعة ، كان من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعجيب في بعض تعبيرات إنزوية هامة في مصر . وكان ذلك يسوق بصفة عامة مع سياسة الدولة العثمانية التي كانت تميز إلى بقدر وإدارة عناية في البلاد المفتوحة في صورتها القديمة تقريباً في بلادها وأمرهم تعمل على تغيير ما يحتاج منها إلى تعديل في إطار سيادة الدولة بصفة عامة

وبالرغم من أن خير بيت وأمرام لم يلبث قد أنبتوا وولاهم للحك العثماني في الفترة القصيرة التي حكمتها خير بيت فقد حدث انعكاس في بلاد الشام حيث استقبل السلطان سليمان عهده بتورة جن بردي عزى او برغم من نجاحه في إخماد تلك الثورة — التي لم يشارك فيها خير بيت ولا الأمر لم يلبث برغم من دعوة جان بردي الغزالي لهم — فقد شعر السلطان سليمان القانوني أن الأمور في الشام ومصر لا تسير سيراً قويمًا، وأن الحالة فيها تتطلب تنظيم جديدًا تقوية صعبة عثمانية في الإدارة .

(١) عن ابن خلدون سلطان سراج نور الأمير جان بردي الغزالي نائب المملوكي في الشام وأعلن تسببه في وصوله لثوب بصرى من كعدده من خير بيت وقبعتها ومن حاة ، كما طرد الحكام العثمانيين الآخرين من حمص وبنسخ وسار على المملوكي من حلب ، في حجر عاب رتد إلى دمشق ، وفي القابون دارت معركة عنيفة بينه وبين قوات الدولة العثمانية في ١٥٢١ - ١٥٢٢ م وبعد انقضاء على توراته شرح السلطان سليمان في وضع نظام جديد لإدارة الشام .

محمد بن زهير القزويني (ابن حمص) حوادث الزمان والبيوت والوعيت الأعيان وأبنتوه ، مخطوط بمكتبة رفاعة الأحمدي ببيروت رقم ٢٣٩ شرح ص ٥١

وابن حمص كتاب بصرى وصفة بصرى مسجد الأموي وقت الفتح العثماني وقد سجل في هذا المخطوط تاريخ مصر والشام وحجاز بدءاً من ١٥١٥ - ١٥٠٩ م إلى ١٥٣١ - ١٥٣١ م ، وقد سار في مؤلفه على الطريقة التقليدية للذات العصر وهي التاريخ السنوي . يذكر الأحداث التي وقعت في العام وأشهر من توفرو فيه .

وقد سجل في مؤلفه أحداث فتح العثماني لمصر والشام .

وقد قام السلطان سليمان عقب ذلك بإدخال بعض التغييرات في الإدارة في مصر ، وبالرغم من أن تلك التغييرات لم تكن واسعة إلا أنها كانت هامة بمدلولها ومقدمة لتغييرات أوسع تلتها . وقد بدأت تلك التغييرات في حياة خير بك وتناولت القضاء والإدارة المالية .

ففي جمادى الثانية سنة ٩٢٨هـ - ١٥٢٢ م أرسل السلطان سليمان إلى مصر قاضياً عثمانياً على المذهب الحنفي عرف بقاضى عسكر أفندى ليتصرف في الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة . وكان القضاء قبل ذلك في يد المصريين على المذاهب الأربعة وتعيين القاضى العثمانى ألغى نظام القضاء المملوكى بقضائه الأربعة (١) .

أما في الإدارة المالية فقد أقصى أولاد الجيعان منها . وعهد بالعمل فيها إلى موظفين عثمانين (٢) .

وبعد وفاة خير بك في سنة ٩٢٨هـ - ١٥٢٢ م (٣) انقسخ المجال للسلطان سليمان لإدخال تغييرات أوسع وقد دعاه إلى ذلك حدوث بعض اضطرابات في مصر ، فعين مصطفى باشا وهو أول وال عثمانى لمصر .

وإذا كان خير بك قد ظل مالياً للعثمانيين طوال مدة حكمه فقد بدأت الفتنة تتورق بين أمراء المماليك بعد وفاته ولم تمر تجربة استخدام أمراء المماليك في الإدارة بسهولة ، ففي عهد مصطفى باشا ثار اثنان من كبار الأمراء المماليك من موظفي الإدارة العثمانية في الأقاليم وهما جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم وإينال السيفى كاشف الغربية وتقدماً إلى الشرقية لقطع طريق الاتصال بين مصر والشام لمنع وصول أى إمدادات عثمانية لنجدة باشا مصر ، وقد وصل إينال أولاً إلى الشرقية فأرسل له مصطفى باشا بعثة برئاسة الزيبى بركات المحتسب

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٢) وقد استعاد أولاد الجيعان بعد ذلك مكانتهم في الإدارة المالية ووصل بعضهم إلى منصب الروزنامجى مثل محمد أفندى بن الجيعان الذى تولى روزنامجى مصر سنة ١١١٧هـ سنة ١٧٠٥ م .
أحمد الدمرداش كتحداً عزبان :

الدرة المصانة في أخبار الكنانة . مخطوط بالمتحف البريطانى وقد اطلعت على نسخة مصورة منه
حصنت علياً من أستاذ الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٣) تولى خير بك نيابة مصر في ١٣ شعبان سنة ٩٢٣هـ وتوفى في ١٤ ذى القعدة سنة ٩٢٨هـ فكانت مدة نيابته على مصر خمس سنوات وثلاثة أشهر وسبعة عشر يوماً .

بإفئته بالسلام، ولكن بعد رفض هذه الوساطة واعتبر الزبي خائناً وقتله ثم انضم إليه
 جنم بعد وصوله إلى شرفية وثقما ينتظران وصول باقي كبار الأمراء المماليك الذين كانوا
 وعوهم بدماء يديهم، ولكنهم تخنوا عنهما، وقد سارع مصطفى باشا بإرسال حملة مكونة
 في أعين من القوات العثمانية، ومنضمت تلك الحملة هزيمة الأميرين المتمردين وقتل جانم
 في معركة وحرب يشار إلى غرة حيث فقد أثره ولم يعد شيء عن مصيره، وهكذا قضى على
 تلك فترة متوالية في مهدها.

ويعتبر ترمذ روح الإدارة في مصر في السنوات الأولى من حكم السلطان سليمان،
 بن محمد وسب نفسه إلى باشا نفسه فقام أحمد باشا الذي تولى باشوية مصر سنة ٩٢٩ هـ
 ١٥٣٠ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ م بوزارة بقصد السيطرة على مصر وفصلها عن السيادة
 العثمانية. وقد نسي سائر الأمور بأن خطب باسمه على المنابر، وضربت باسمه السكك على الدراهم
 والدينار، وقد نرس في أموالهم، واستطاع التغلب على حامية القلعة. وقد انتهى أمر
 حيدرة حيدرة في وقت من لم يبق له شيء مما كان مع زملائه من قتله والقضاء على ترمذه، وعرف
 أحمد باشا في تاريخه بقب (الحائن) (٢) وكان السلطان سليمان عندما علم بثورة أحمد باشا
 قد فرر برسالات فوجت عليه إلى مصر بقيادة صهره الصدر الأعظم إبراهيم باشا للقضاء على
 الثورة وتوطيد سائر العمية وتنظيم الإدارة في مصر.

وفي طريق عدم إبراهيم باشا بخماد ثورة أحمد باشا (الحائن) ولكنه استمر في طريقه
 إلى مصر لأخذ باقي مهجه وهي تنظيم الإدارة فيها. بقي إبراهيم باشا في مصر فترة قصيرة
 ما تجوز ثلاثة أشهر قام فيها ببعض التنظيمات الإدارية الهامة، فنظم شؤون الأراضي
 سلطانية وأوقف ورتب الدواوين وبني أبراجاً في القلعة لإقامة الانكشارية وعهد إليهم
 بمهمة حمايتها على نظام في القاهرة، ومن هنا جاء تسميتهم (بالمستحفظان) (٣).

صدور قانون نامة سليمان ودوره في تنظيم الإدارة :

ذكرت بعض المراجع العربية أن إبراهيم باشا السابق الذكر قد أصدر (قانوناً لطيفاً) (١) كما ذكر بعض المؤرخين الأجانب (٢) أن إبراهيم باشا أصدر قانون نامة (مجموعة القوانين) التي نظمت شؤون مصر العسكرية والمدنية . والراجع أن المراجع العملي قات ذلك فتصد أن قانون نامة صدر أثناء وجود إبراهيم باشا في مصر .

وقد بحث طويلاً عن قانون نامة مصر في دور الكتب بالقاهرة فلم أجد أي نسخة من ذلك القانون بالتركية أو مترجمة عنها وكل ما عثرت عليه في مكتبة جامعة القاهرة مخطوط تركي لقانون نامة سليمان (٣) ولغة المخطوط تركية محتاطة بكثير من العبارات العربية (٤) وهو عبارة عن صورة لأحد قوانين السلطان سليمان في أوروبا ولا يخص مصر ومكون من ٣٩ مادة تتناول الأحكام الخاصة بالأرض الزراعية وأحوال الأوقاف وعمد أمين بيت مال وأحوال البكرين والسنجق والقضاة وأحوال الضرائب وارسوم المقررة للدولة وأحوال الجند وكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالإدارة في الولايات الأوربية . وهناك ترجمة فرنسية من القرن الثامن عشر لقانون نامة سليمان (٥) يخص بمصر نشرها Digeon (٥) ولم يتيسر لي الاطلاع عليها لعدم وجودها في مكتبات مصر .

(١) ابن أبي السرور البكري : الزخمة الذهبية . ص ٢٣ ، يوسف الطوائف : المدجج السابق . ص ٨٣ .

د . عبد الكريم رافع : المرجع السابق . ص ١٥٤ .

(٢) HOLT : Egypt and The Fertile Crescent 1516 - 1922. London. 1960. p. 51. (٢)

(٣) مكتبة جامعة القاهرة : قانون نامة سليمان مخطوط تركي برقم ٨٤٨ : تاريخ . وهو عبارة عن مخطوط صغير الحجم في سبع وثلاثين ورقة قام بنشره شيخ الإسلام (الفتي) أبو السعود بمدينة طنجة سنة ١٠٨٤هـ - ١٦٣٨م . وقد كتب في مقدمته القانون أن من إصدار السلطان سليمان (خليفة رسول رب العالمين وحير الأمة العظمى وإدارت الخلافة النبوية) .

(٤) وفد تفضلت مشكوراً الدكتوراة ديدة الشافعي مدرسة اللغة التركية بقسم الدراسات الشرقية بجامعة عين شمس بمعونتي في قراءة هذا المخطوط وفهم مضمونه . وقد أشار إلى هذا المخطوط : الدكتور حسن عثمان في : تاريخ مصر في العهد العثماني ، ص ٢٤٦ . وفي كتابه : منبج البحث التاريخي ، القاهرة ١٩٧٠ . ص ١٨٠ .

(٥) Digeon : Canoun-Namé au Edits de Sultan Soliman in Nouveau Contes Turcs et Arabes- Vol. II, Paris. 1781. p. 195 - 278. (٥)

وقد حصلت من أستاذنا الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم على جزء من قانون نامة مصر أو قانون نامة سليمان ، كما يشار إليه أحياناً . ويمثل هذا الجزء ٢٨ مادة فقط من هذا القانون ترجمه إلى العربية وأرسله إلى أستاذنا الأستاذ الدكتور خليل ساحلي الأستاذ بجامعة استانبول (١) .

وبصدور قانون نامة مصر في سنة ١٨٣١ هـ - ١٥٢٥ م بدأ تطبيق نظام الإدارة العثماني في مصر ، وبهذا قانون كان السلطان سليمان هو الواضع الحقيقي لنظام الإدارة في مصر لا لسلطان سيم الأول كما نسب إليه كثير من المؤرخين الذين تأثروا بالهالة التي أحاطت بسليم كغاز وفتح لمصر ، فنسبوا إليه وضع نظام الإدارة فيها وأغفلوا السلطان سيم المنشئ الحقيقي لذلك النظام (٢) .

وقد نظم قانون نامة مصر إدارة مصر العسكرية والمدنية وقد انقسم القانون إلى قسمين رئيسيين :^١

(١) القسم الأول : خاص بتكوين القوات العثمانية في مصر من فرق الإنكشارية ونعزبان ، الجنوليان ، الشراكسة والتفكجان والجاويشان ، أما الفرقة السابعة وهي المتفرقة فقد تكونت بعد مضي ثلاثين عاماً أخرى من صدور هذا القانون .

(١) يعززه الدكتور خليل ساحلي إتمام ترجمة قانون نامة مصر كما تعززه الجمعية المصرية للدراسات تاريخية برئاسة ساذق الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - نشره .

(٢) Estève : Memoire sur les Finances de L'Egypte depuis la Conquête de Ce Pays par le Sultan Selim Ier Jus qua Celle du général en chef Bonaparte dans Description de L'Egypte 2nd Vol. XII, p. 43.

وفي عهد الحملة الفرنسية ذك أحد كبار رجال الإدارة العثمانية وهو حسين أفندي الروزنامجي أن السلطان سيم الأول هو الواضع لنظام الإدارة في مصر وأغفل بذلك دور السلطان سليمان كمنشئ حقيق لذلك النظام

الأستاذ محمد شفيق غريب المرجع السابق ، ص ٧
ولحن المؤرخ العظيم عبد الرحمن الجبرني ذك في كتابه :

مجانب الأندلس في التراجم والأخبار : ج ١ ، ص ١٠٩ (قانون سليمان) كأساس لنظم الإدارة في

مصر .

(٣) Holt : Egypt and the Fertile Crescent, p. 51

(٢) القسم الثاني : ويتناول نظام الإدارة والمالية في مصر ، وقد نص على إسناد رئاسة الإدارة في مصر إلى الباشا (أمير الأمراء) ومقره القلعة . وإن كان لم يربطه بها كما أوردت بعض مراجع القرن الثامن عشر (١) .

وقد حدد قانون نامة مصر الهيئات التي تعاون الباشا في الحكم والإدارة وعلى رأسها الحماية العسكرية والديوان ذلك المجلس التشريعي القضائي الذي حدد تقانون له أربعة اجتماعات يعقدها في الأسبوع .

ومن أهم معاوني الباشا في الإدارة قاضي عسكر أفندي ، ناظر الأموال (الذي عرف فيما بعد باسم الدفتردار) .

أما إدارة الأقاليم فقد أسندها القانون إلى الكشاف من المالك . وقد قدم أسماء أربعة عشر إقليماً يديرها الكشاف ثلاثة عشر منها في مصر السفلى والوسطى ، والرابع عشر يتكون من واحة الخارجة في الصحراء الغربية .

أما مصر العليا من أسوان إلى الجنوب فقد بقيت تحت حكم وإدارة شيوخ الهوارة من بني عمر الدين حدد القانون وظيفتهم بنسبتها من أعمال الكشاف التي تقوم على أساس العناية بشئون الري وتنظيم الزراعة وتوفير الحماية والأمن للأقاليم وتحصيل الأموال المستحقة للخزينة السلطانية .

وقد نظم قانون نامة - كما يتبين من الجزء الموجود تحت أيدينا - كثيراً من شؤون الإدارة المتعلقة بالجمارك والأرض والأوقاف والرزق .

فبالنسبة للجمارك حدد القانون في المادة التاسعة والأربعين منه أنواع الجمارك التي تجبي في الموانئ وفي القاهرة ونظام العمل فيها ودور قاضي الجمر في إدارته (٢) .

أما الأرض فقد نص القانون ، على أحوال التراقي والعاطل والبور منها ومقدار الخراج المقرر على كل فدان (٣) ، وكيفية تحصيل الضرائب المستحقة للخزينة .

(١) جب ، بوون : المجتمع الإسلامي ، ج ٢ ، ص ٨

حيث ذكرا العبارة التالية : (كان باشا مصر يختلف عن الولاة الآخرين من حيث أنه لم يكن باستطاعته مبارحة القاهرة . ومن حيث أن القانون نامة قد حبسه بين جدران القلعة .

(٢) قانون نامة سليمان ، النسخة الموجودة طرف أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم -

/ باب حوال الموانئ والبنادر أحوال أسكاها وبنادر مادة ٢٧ ، ص ٦

(٣) المرجع السابق : باب أحوال خراج الأرض . مادة ٢٨ ، ص ٩

كما تناول لقانون نظام العمل في الإدارة المالية ورؤسائها ومرشفيها ونظام العملة ،
و دار الضرب (دار سك القود) ونظام القضاء ومراتبه .

وقد نحث قانون زمة مصر عن كل موضوعات السابقة بإيجاز ، فقد اهتم بالخطوط
الرئيسية فقط ، فملاحدة القانون وواعيد عقد الديوان ولكنه لم يذكر بالتفصيل اختصاصاته ،
ولامقره .

وقد نص القانون في هذه المسوقه الأربعين منه على أن أحكامه هي أساس الحكه والإدارة
في مصر ، وأن ماورد في نصوصه حكه عنها لا يبت فيه : (إلا بعد استشارة
دبواب عمليه) ثم إن كان الأمر يختلف عليه ، جاز لا يهتم الانتظار (فإن أمير الأمراء
وأنظر الأموال مفاوضات في خبير من مرض يتفق عليه ويمتلان به ثم انهم يعلمان به
دبواب سلطنة ، فكذب إليهم بإقرار ذلك) (١) .

ورغم أن قانون ١٨٨٢ ، سلمن كان أساس النظم الإدارية التي طبقت في مصر خلال
عهد عثماني ، فإن التغييرات السياسية التي حدثت في مصر وظروفها الخاصة كان لها أكبر
الأثر في تشكيل نظام الإدارة فيها وتطوره تطوراً أفضاه معظم الملامح التي تميز بها .
ومنتور ذلك إلى من تفصيل في تفصول الآنية الخاصة بنظم الإدارة .

وهنا يحق لنا أن نساير إلى أي حد كان هذا النظام الذي وضعه قانون سليمان يتعمشى
مع النظام العام في سلطنة عثمانية من ناحية . ومع النظام العام في السلطنة المملوكية قبل
فتح عثماني من ناحية أخرى .

كان نظام الإدارة في مصر متمشياً مع نظام الإدارة في السلطنة العثمانية نفسها ، فكما كان
السلطان هو رئيس حكه والإدارة في استانبول ، كان الباشا العثماني كذلك في مصر هو
صاحب السلطة العليا في شؤون الحكه والإدارة ، وكان الديوان في مصر ممثلاً لديوان
السلطان في استانبول في تقرير السادس عشر والذي كان يعقد أربع مرات أسبوعياً بعكس
الحال في دواوين الولايات العربية الأخرى والتي كانت تعقد جلساتها حسب رغبة الباشا
الحاكم (٢) .

(١) قانون زمة سليمان . نسخة السابقة . مدة ٤٩ ، ص ٢٦ .

(٢) جب ، بوزور : مجتمع الإسلامى ، ج ٢ ، ص ٨٠ . عبد مكرم زلفى : بلاد الشام

وقد أسست رئاسة القضاء في مصر إلى قاضي عسكر افندي الذي كان يختار من بين كبار العلماء العثمانيين مثلما كان الحال في السلطنة قديمًا (١). وبذلك نقل العثمانيون المذهب الفقهي الرسمي في المجتمع المصري من الشافعية إلى الحنفية، وكان هذا حدث عميق الأثر في جوف المجتمع المصري حينذاك (٢). فقد أدى هذا إلى تغيير الأحكام في محاكم التي أصبحت تصدر طبقاً لمذهب أبي حنيفة لا المذهب الشافعي الذي كان هو المعمول به من قبل في العصر المملوكي. وقد ساهم قاضي عسكر افندي بدور هام في إدارة شؤون الديوان (٣) واشترك في جميع اجتماعاته وقراراته كما كان الحال في استانبول قديمًا.

وفي المحافظة على الأمن في القاهرة نقلت الإدارة في مصر نظام إسناد تلك المهمة إلى قائد الانكشارية (أغ الانكشارية) فيها. فأصبح يتولى ورعاية الأمن في القاهرة وحفظ النظام فيها كما كان الحال في استانبول (٤).

وعن الإدارة في مركز السلطنة العثمانية نقلت الإدارة في مصر، نظام الإدارة المالية بموظفيه من دفتر دار وكتابة وأقسام الروزنامة والمقابلة والمحاسبة وغيرها، وكذلك نقلت عنها أيضًا مصطلحات الإدارة المالية العثمانية واستخدمها لحفظ القيمة (٥) في معظم دوائرها لمحافظة على السرية المطلوبة للمعلومات التي تحويها تلك الدفاتر والسجلات.

(١) ابن الأثير : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٤٤

(٢) محمد مصطفى زيد : نهاية السلاطين المملوك في مصر ، مجلة تاريخية مصرية ، نجده ربيع - يونيو سنة ١٩٥١ ، ص ١٩٧

(٣) سجلات المحكمة الشرعية : موجودة بدفتر خزانة القصر العثماني بالقاهرة . سجلات ديوان مصر : سجل رقم ١ ص ١١٥٤ (سجل رقم ٢ ص ١٤ سنة ١١٧٩ هـ ، سجل رقم ٣ ص ١٣٠ سنة ١١٦٣ هـ .

(٤) حدث في عام ١١١٤ هـ - ١٧٠٢ م . أن اختل الأمن في مصر بسبب تزييف العملة وانقراض سعر المواد التموينية ، فامر لياك في الديوان بعقد اجتماع بعمره كبار أمراء المملوك وفرض عسكر افندي واكتنفا الباشا لوضع حد لتدهور شؤون الأمن والنظام في مصر . وعند عقد ذلك الاجتماع اقترح اكتنفا الباشا - بعدما عجز الأمراء عن التوصل إلى حل - إسناد امر رعاية الأمن في القاهرة إلى أغ الانكشارية قائلًا : (ماتجعلوا مصر مثل سلاطون ، تكونوا حلًا الرعيًا والاسود ومن يتعمى المواردين إلى أغ الانكشارية) . فوافق الجميع على رأيه وتولى على أنه قائد الانكشارية في مصر رئاسة البوتيس منذ ذلك العام .

مدراس : الدورة السادسة ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٥) تقيمة : خص سري بشاره الأتراك وأدخلوه إلى خزينة مصر وأدارتها بحسب ما فيه في تجرد سبع

عشر .

محمد محمد توفيق : حلقة المفقودة في تاريخ مصر الحديث ، ص ٤٤٥ .

وقد ثبت نظام الإدارة العثمانى لمصر الكثير من النظم والتقاليد الإدارية التى كانت سائدة فى مصر زمن السلطنة المملوكية ، فقد بقيت القلعة مقرراً للحكم والإدارة ، كما كانت فى العصر المملوكى وأسندت رئاسة مصر فى أوائل العهد العثمانى إلى خيربك الأمير المملوكى الذى استمرت فى عهده الكثير من التقاليد المملوكية ، مثل طلوع القضاة الأربعة للقلعة أول كل شهر نزهة الحاكم بحلول شهر الجديد (١) . وفى أوائل العهد العثمانى أيضاً بقى نظام قضاء مملوكى بقضته الأربعة ثم أُلغى هذا النظام وأسندت رئاسة القضاء فى مصر إلى قاضى عسكر اوسى لئلا كان من عهد الأتراك . وقد تقرر أن يختار قاضى عسكر اوسى أربعة قضاة بموزن نواباً له طبقاً لمدى الأربعة ، كما كان الحال فى العصر المملوكى واستمرت حيث لم يترك في مساجد لخدمة مثل محكمة جامع الصالح ومحكمة جامع قوصون ومحكمة جامع الزهد ومحكمة جامع ضولون وغيرها من المحاكم التى تأثرت فى مساجد القاهرة (٢) .

وفى إدارة مدينة سنبلق العثمانيون نظام ولاية القاهرة وضواحيها ، فظلوا يعاونون أغا الانكشارية فى حفظ الأمن والنظام وإن كانت أهمية منصب والى القاهرة قد انكشفت وقت بسبب لسيطرة أن الانكشارية على شؤون الأمن فيها . وقد سبق لهم تيون أيضاً منصب المحتسب . وفى أوائل العهد العثمانى ظلت للمحتسب سلطة واسعة فى شؤون بوليس وتنظيم الأسواق وقد تدهورت سلطة المحتسب فى القرن الثامن عشر حيث طغت سلطة أن الانكشارية .

ثم إدارة لأقاييم فقد أسندت فى العهد العثمانى إلى الكشاف من المماليك مما يعد استمراراً لنظام مملوكى القديم مع بعض الاختلافات التى سنشير إليها فى مكانها من الفصول التالية .

ونخلص مما سبق :

إلى أن نظام الإدارة العثمانية لمصر . كان مزيجاً من النظم الإدارية العثمانية ذاتها والنظم المملوكية التى كانت سائدة فى مصر قبل الفتح العثمانى . وسنعرض فيما يلى لأهم الخصائص التى تميز بها نظام الإدارة فى مصر العثمانية :

تميزت الإدارة العثمانية فى مصر بأنها كانت إدارة تقليدية تنحصر وظائفها فى تحقيق

(١) ابن لياس : بدائع الزهور . ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠

(٢) سجلات المحاكم الشرعية الموجودة حالياً بدفترخانه الشهر العقارى بالقاهرة فيها أمثلة كثيرة على إقامة المحاكم فى المساجد .

الأمن العام والصحة العامة والدفاع عن البلاد، وكانت تترك فيما عدا ذلك من الشؤون الإدارية لنشاط الأفراد فلم توجه عناية خاصة لشؤون الزراعة أو الصناعة أو الصحة أو التعليم، تلك المهام التي تطلع بها الإدارة الحديثة. وكان هذا نابغاً من فلسفة العثمانيين في حكم الدولة حتى القرن التاسع عشر، فقد قامت تلك الفلسفة على أساس أن تتخفف الدولة بقدر ما تستطيع من أعباء الإدارة المباشرة فتترك الرعية يدبرون شؤونهم بأنفسهم، فإذا احتاجوا مثلاً إلى شيء من تعليم التمسوه عند بعض من يحسنونه، وإذا استبد بهم داء، التمسوا له الطب عند بعض العارفين، وأمور الزراعة يدبرها أهل الفلاحة مع ملتزميهم، وأمور الصناعة تجري على ما يرسم أهل الحرف في طوائفهم، والتعليم في الأزهر والمساجد يسير على ما أوف ما اعتاده العلماء والمجاورن من الطلاب. يجري هذا كله دون أن تدخل سلطة الإدارة لترسم سياسة معينة لشؤون الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة إلى غير ذلك مما تنهض به الإدارة الحديثة (١). وقد كان من أهم خصائص نظام الإدارة في مصر العثمانية:

ارتباط النظام العسكري والمدني:

وكان هذا مستمداً من نظم الدولة العثمانية والملوكية أيضاً، فقد كانت أداة الحرب وأداة الحكم في الدولتين واحدة. وقد أسندت إلى الحامية العسكرية في مصر بالإضافة إلى مهمتها الأصلية في القيام بالدفاع عن البلاد مهمة مساعدة الجهاز الإداري في العاصمة وفي الأقاليم.

ففي العاصمة تولى قائد الانكشارية ورجاله رئاسة سلطة البوليس والأمن بالاشتراك مع والي القاهرة والمحتسب الذي كان أحد أعضاء فرقة الجاويشان (٢). وقد تولى رجال فرقتي المتفرقة والجاويشان مهمة الحراسة والإعداد لاجتماعات الديوان العالي (٣).

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب العرب الحديث، ص ٢١٩.

د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٩٢.

(٢) دار المحفوظات بالقلمة:

دفاتر أصول مال بخارك ومقاطعات، دفتر رقم ١٤٩؛ لسنة ١١٠٩هـ - ١٦٩٧م، ودفتر رقم ١٧٢؛ لسنة ١١٢٣هـ - ١٧١١م.

(٣) دار المحفوظات بالقلمة:

دفاتر جراية وعليق بخاعات متفرقة ديوان مجموعة تبدأ من عام ١١٠٦هـ - ١٦٩٩م. وتنتهي عام

١٢١٣هـ - ١٧٩٨م. دفاتر جراية وعليق جاويشان ديوان:

مجموعة تبدأ من عام ١١٠٩هـ - ١٦٩٧م وتنتهي عام ١٢١٢هـ - ١٧٩٧م.

والمعنى بمراتب مفرقة ودفع قيمة عسكرية نظوية لحرية ثم الاحتفاظ برقي يزيد
منها. هذا عن رسوم أخرى من دولها عند الكلام عن ملك مصر في حصول السيادة.

كما كان ربحاً لأوجات عسكرية الحق في تحصيل جزء من إيرادات مصر جردت
مصر. وهذا ترتيبهم القديم وهدية من الخيرية.

وإذا وجدت مصر وظائف في ما تكن تخصها مرتبات ثابتة ثمانية، بل ثلث الأعمارها
حق في حصول على عوائد من أبواب مختلفة، من ضمنها من كتب ورسائل، ما يمكن
من مرات من خيرية، بل يمكن مقضى أن يتقاضى رسوماً من أصحاب الدعوى ومنها ينفق
على غيره وعلى غيره.

وقد كان تقدم وظائف في بعض مناصب الإدارة كوظائف الزورنامة عن طريق
بورصة ويتقدم الشخص وظيفة موروثة^(١) بعد دفع الجوانب اللازمة لذلك للبائس، كما كان
موظف حق في بيع وظيفته وآخر نظير مبلغ معين يرتضيه الطرفان^(٢).

أوجه الشبه والخلاف بين نظام الإدارة في مصر العثمانية وبين نظم الإدارة في الولايات العربية الأخرى:

الاحض بصفه عامة أن نظام إدارة في مصر العثمانية كان ينفق في خطوطه الرئيسية
مع نظم الإدارة في الولايات العربية الأخرى. فقد قام ذلك النظام في مصر وفي غيرها من
ولايات العربية على أساس وجود الباشا على رأس الحكم والإدارة تساعده في مهمته الحامية
العسكرية والديوان، وتشاركه في سلطته العصبية العربية القومية، ويدير الشؤون المالية
الدفتردار وموظفيه ويرأس القضاء قاضي عسكر أفندي.

وقد اختلف نظام الإدارة العثمانى مصر عن باقي الولايات العربية باعتبار ولاية مصر

(١) الأستانة محمد شفيق تريبال : المرجع السابق ، ص ١٢

(٢) تجليات النظام الشرعية : بالشهر العنقارى بالقاهرة .

تجليات ديوان العالى ، ص ٢ ، من ١٤ لسنة ١١٨٣ هـ ١٨٦٩ م .

وحدة إدارية واحدة، ولم تقسم كما قسمت بلاد الشام والعراق إلى عدد من الولايات^(١)، وكان ذلك من ظروف مصر التي عرفت في مختلف العصور نظام الحكومة الواحدة وذلك لتجانس لمصر التي تؤلف سكانها وارتباط الغالبية العظمى منهم بالأراضي الزراعية. ومن أوجه الخلاف الأخرى التي وجدت بين نظام الإدارة في مصر ونظم الإدارة في الولايات العربية الأخرى (نظام الأرض الزراعية) :

وقد تفرغ في مصر نظام الأرض الزراعية وهو يدخل العثمانيون إلى مصر نظام الإقطاعات كما يعرف في بلاد الشام والعراق^(٢)، وتدارر أرض مصر بنظام الأمانات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

١- نظام الإقطاعات في مصر (بلاد الشام) إلى ثلاث وحدات إدارية كبرى عرفت بالولايات دمشق، حلب، والقاهرة.

٢- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٣- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٤- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٥- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٦- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٧- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٨- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

٩- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

١٠- نظام الأمانات في مصر (بلاد الشام) وهو نظام الإقطاعات التي يتولى إدارتها مرضفون مأجورون من صرف الإدارة وهو النظام الذي تطور فيما بعد لنظام الالتزام.

وقد أسست إدارة الأقاليم في مصر إلى الكشاف من المالك الدين يدير كل منهم كاشفية ، وهذا النظام لم يطبقه العثمانيون في الأقاليم العربية الأخرى ، بل اتبعوا فيها نظام تقسيم كل إقليم إلى عدد من الولايات التي ينقسم كل منها إلى عدة صناعق وأفضية ونواحي كما اتبع في بلاد الشام مثلاً .

لغة الإدارة :

كانت لغة الإدارة في مصر العثمانية مزدوجة . فالتركية هي لغة المراسلة بين السلطان والباشا ، فكل الفرمانات السلطانية والخطوط الشريفة التي كانت ترد من استانبول إلى مصر كانت باللغة التركية ، وعند ورود أى أمر سلطاني من هذا النوع كان يترجم إلى العربية لقراءته ومناقشته مع أعضاء الديوان العالى . (١)

والمراسلات التي كانت توجه من الإدارة في مصر إلى السلطان أو الباب العالى كانت بالتركية أيضاً .

والبيورلدات التي كانت تصدر عن الباشا للإدارة الداخلية كانت تدون باللغة التركية ويصحبها في معظم الأحيان صورة منها مترجمة إلى العربية . (٢)

أما اللغة المستخدمة في ديوان الروزمانية فأكثرها باللغة العربية المدونة بخط القهريمة والقليل منها باللغة التركية . (٣) أما شئون القضاء وشئون الدين بعامة فقد كانت تستخدم فيها اللغة العربية . (٤)

والمنتبع لسجلات الإدارة العثمانية في مصر والموجودة بدار المحفوظات بالقلمة ، يلاحظ

(١) اندمرداش : الدرّة المصانفة ، ح ١ ، ص ٥ ، ٩ ، ١٦ .

(٢) دار المحفوظات في القلمة :

حيث نجد نمذج من هذه البيورلدات في دفاتر : الالتزام والجمارك وسجلات المرتبات وسجلات الرزق وكذلك في دفاتر : مسور فرمانات وحجج شرعية ووظائف ومسوحات برقم ٢٠٩٥ من سنة ١١٧٠ هـ إلى ١١٩١ هـ - ١٧٥٦ م إلى ١٧٧٧ م .

(٣) دار المحفوظات بالقلمة

دفتر كتيبة ديوان مصر برقم ٥٢٥٩ لسنة ١٠٧٤ هـ - ١٦٦٣ م . دفتر إيرادات ومصروفات لزوم الالتزام رقم ٤٣ لسنة ١١٠٥ هـ - ١٦٩٣ م وكذلك سجلات التزام الأرض والجمارك والبحرية والمعلق .

(٤) سجلات المحام الشرعية موجودة بالشهر العقري بالقاهرة . كمها مدونة باللغة العربية .

المرحلة الأولى :

وقد استغرقت الستين عاماً التي تلت تنظيم الإدارة بإعلان قانون نامة مصر سنة ١٤٢٥ أي أنها استمرت حتى أواخر القرن السادس عشر وبلغ فيها نظام الإدارة قمة تكامله ، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة ممثلي السلطنة العثمانية سيطرة تامة وشهدت تلك المرحلة تحويل الإدارة في مصر إلى النظم والتقاليد العثمانية وتم فيها عشنة معظم الوظائف الإدارية ، وتمتع الباشا بساظة كاملة في شؤون الحكم والإدارة لأن الدولة العثمانية كانت ، آنذاك قوية ونظمها متماسكة ورجال الإدارة ، والحكم فيها أكفأ ، وكانت الحامية العثمانية في مصر قوية يسودها الانضباط .

المرحلة الثانية :

وهي التي بدأت في أواخر القرن السادس عشر وفي معظم سنين القرن السابع عشر الحادي عشر الهجري ، وهي المرحلة التي شهدت بدء اختلال نظام الإدارة العثماني في مصر وعودة النفوذ إلى القوى المحلية الممثلة في أمراء المماليك وأتباعهم .

ومثلت تلك المرحلة فترة الانتقال بين سيطرة العثمانيين على الإدارة ومحاولة المماليك الاستعواذ عليها والسيطرة على أهم مناصبها .

المرحلة الثالثة :

وهي التي شملت القرن الثامن عشر وفيها تحولت السيطرة على الإدارة من جانب العثمانيين إلى جانب المماليك تماماً وقد استطاع هؤلاء أن يحولوا معظم إيرادات ومصروفات الخزينة في مصر إلى منفعتهم الخاصة وسيطروا على أهم المقاطعات الزراعية والجركية كما سيطروا على أهم المناصب الإدارية واستنفذوا معظم المبالغ المخصصة للخزينة الارشالية ولم يتركوا للسلطان إلا القليل منها ، وأحياناً وصل الأمر إلى عدم إرسال أي مبلغ للرب العلي وقد شهدت تلك المرحلة محاولة على بك الكبير للانفراد بشؤون الحكم والإدارة في مصر وإقصاء كل نفوذ للعثمانيين فيها . وقد وصلت الإدارة في تلك المرحلة إلى أسوأ حال من الفوضى والتدهور خلال الفترة التي سيطر فيها مراد بك ، إبراهيم بك على الحكم والنفوذ في مصر . وظلت الحال كذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية في سنة ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م .

عوامل تدهور الإدارة في مصر :

يرجع تدهور الإدارة في مصر إلى عدة عوامل بعضها يرجع إلى الدولة العثمانية وبعضها إلى العناصر المحلية أي طبقة الأبراء المماليك وأتباعهم :

(م ٤ - الإدارة في مصر)

أما العوامل المتعلقة بالدولة العثمانية :

تتراجع إلى أنه في نهاية القرن السادس عشر برز دستور من نوع الحكم
الذائري في كل من الدولة العثمانية ثم في أوربيته إلى أنه سبب منها :

(١) بدأ بيع المناصب في عهد السلطان سليمان القانوني وطبقه من بعده هذا النظام
إلى أنجرت من الدولتين ردهم جمع من ذوي النفوس الذائري إلى انتشار الرشوة
وتفسيدها .

(٢) مع مرور الزمن أصبح هذا النوع من الرشوة يتطور ويتوسع وعاشق في زينة وتبذير
وتفسيدها من قبل أصحابها وصاحبها وهو الرشوة الذائرية .

(٣) سببت نهاية القرن السادس عشر ضعف النفوس وتقصير الدخل من معانيم
حرب بني كوكب من جراء الحرب التي نشبت في الدولة مما أدى إلى أزمة اقتصادية
حادة (١) . فقد حوصرت دولة معية فضية به لذلك نتيجة حاجة الدولة إلى المال لدفع
رواتب جنود ووظفين وسد نفقات مالية لأخرى ونفاقت الأزمة بتدفق الفضة من
أمريكا فتمت إعادة فتحه ففضي .

ولقد انعكس ذلك على وضع في مصر التي اضطرت لتجديف عملتها الخفية التي تسمى
بارة بمقدار نصف الفداء . وتخصت به كذلك قيمة الترابية للرواتب التي تدفع للجنود
وغيرهم من الموظفين . وقد كان الموظفون الذين قد لجأوا إلى قبول الرشوة للتعويض عن
ذلك فإن الجنود سخر قلوبهم معكوبة بجمع المال فاستعمل الجنود السباهية نفوذهم ووظائفهم
في الأرياف فقد عذروا جهودهم لانتصرون على المال وفرضوا الخلية على الأهالي . وكانوا يأتون
إلى كاشف إقديم . ويعلمون منه أن سببهم على إحدى النواحي مبلغاً من المال نتيجة أن
أحد الأشخاص في ساحة المذكورة مشاكلي شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص فيضطرون

(١) د . محمد عزت حيد . تاريخ مصر . ص ١٨١ .

(٢) أحمد جودت : تاريخ جودت رجباً عبد المنذر الددا ، بيروت سنة ١٣٠٨ هـ ، المجلد الأول ،

(٣) الشيخ حسن كافي الإندلسي

رسالة في إصلاح الدولة العثمانية في القرن السابع عشر . تونس . دار الزيتونة .

لغة ١٩٧١ . المجلد الثامن عشر . ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر . ص ٢٥٥ .

الكاشف إزاء قوهم أن يكتب لهم ما يريدون^(١). وقد حدث في عام ٨٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م. في عهد الوالي على باشا الصوفي أن بدأت دار ضرب النقود في مصر تخرج كمية من النحاس أكثر من المعتاد مع الدراهم الفضية فانهارت قيمة الدراهم وسجت الرعية وكثر المفسدون والاعوص نديجة لذلك . وقد علق المؤرخ ابن أبي السرور البكري على ذلك بقوله :

« ولا زال يخلت نظام المعاملة إلى يومنا هذا » أى حتى النصف الأول من القرن السابع عشر الذى عاش فيه المؤرخ^(٢) . وسواء كان أمر تزيف العملة مدتم برغبة الكسب من قبل الوالى أو من قبل الذين تعهدوا دار الضرب فى عهده فإن هذا الأمر يدل على ارتباك عام فى قيمة النقد بدليل أنه استمرى بعد ذلك فى الفترة التالية وكان ذلك مرتبطاً بالوضع الاقتصادى والعسكرى للسلطنة العثمانية ككل .

(٤) لقد شهدت نهاية القرن السادس عشر أيضاً ضعف القوة الداخلية فى السلطنة وبالتحديد بدأ عهد السلاطين الضعاف بعد عهد سليمان القانونى واستمر الأمر كذلك باستثناء طفرات من القوة بين فترة وأخرى كما حدث فى عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ م - ١٦٤٠ م) وفيما عدا ذلك شهدت السلطنة مجموعة من السلاطين الضعاف الذين أصبحت إرادتهم تتعلق بإرادة حراسهم من الانكشارية الذين زاد طغيانهم وغدت كل محاولة من قبل السلاطين لأخذ زمام القيادة من جديد تؤدي إلى إراقة الدماء والتمرد وفى النهاية إلى قتل السلاطين أو عزلهم عن الحكم . وانعكس أثر ذلك على الأوضاع الإدارية فى الولايات ومنها مصر وأدى ذلك إلى ضعف سلطة الباشا ممثل السلطان فيها وتدهور سيطرته على الجهاز الإدارى كله .

بعد العرض السابق للعوامل التى أدت إلى تدهور الإدارة فى مصر والتي ترجع للدولة العثمانية نعرض فيما يلى :

(١) محمد بن أبى السرور البكري : كشف الكربة فى رفع الطلبة . مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج برقم ٣٨٠ تاريخ .

وقد حدث أن بلدة بالمنوفية كانت تخص المؤرخ المذكور كان مقررأ عليها من الضرائب فى السنة مائة ألف نصف - (أى نصف فضة وهذا تعبير عامى استخدم للدلالة على البارة المتداولة فى مصر) - ولكنها غرمت بالطلبة نصف هذا المبلغ .

ابن أبى السرور البكري : النزهة الزهية ، ص ٣٨ .

(٢) ابن أبى السرور البكري : المرجع السابق ، ص ٢٥

وفي القرن السابع عشر ، بدأت سيطرت المماليك أيضاً على القرى العسكرية التي سمح لهم بالإضمام إلى فرقها منذ بداية العهد العثماني ، وكان هذا عاملاً من أهم عوامل تدهور الإدارة في مصر . وبدأ ذلك وانحطاً في سلسلة من الثورات التي قام بها رجال الحامية ضد الباشاوات منذ أواخر القرن السادس عشر .

بدأ ذلك في ٩٩٧ هـ ١٥٨٩ م في عهد أويس باشا (٩٩٤ هـ ٩٩٩ هـ)
 (١٥٨٦ م - ١٥٩١ م) فقد هاجم رجال الحامية قصر الباشا المذكور ونهبوه بارتداد من
 توسط قاضي عسكري افندي و إيلار رجال الولاية وأرسلوا الباشا على الأسجاية لمطالبتهم (١) .
 ثم تسبرت الثورات التي اشتد فيها المماليك مع الجند ضد الإدارة وازدادت حدتها حتى
 وصل الأمر بهم في عام ١٠١٣ هـ ١٦٠٤ م إلى قتل باشا (إبراهيم باشا تيمبول)
 ممثل السلطان ورئيس الإدارة في مصر (٢) ووصلت حركة التمرد إلى قتب في عهد الوزير
 محمد باشا (قول قران) (١٠١٦ هـ - ١٠٢٠ هـ) (١٦٠٧ م - ١٦١١ م) (٣) . وقد أدى
 تحالف البكوات مع رجال الحامية إلى خلع موسى باشا سنة (١٠٤٠ هـ - ١٦٣١ م) (٤)
 وبدأت منذ ذلك التاريخ سلسلة انزال الباشا من منصبه على أيدي الثورات الخفية في مصر .

ولا شك أن سيطرة المماليك على المناصب الإدارية وعلى الحامية — وهي سيطرة التي
 بدأت منذ أوائل القرن السابع عشر — وصلت إلى قمتها في القرن الثامن عشر — فقد أدت
 إلى سرعة تدهور الجهاز الإداري في مصر خاصة وأن المماليك كانوا يفتنون عناصر منقسمة
 على نفسها وشفوية دائماً بالنزاع على المكاتب والمغانم مما أسهم بدور كبير في تدهور الإدارة .

-
- (١) ابن أبي السرور البكري : نزعة زهية . ص ٤٩ .
 يوسف الميمني (ابن الوزير خلفه لأحباب) . ص ٤١ .
 (٢) ابن أبي سرور البكري : نزعة زهية . ص ٤٩ .
 يوسف الميمني : المرجع السابق ص ٤٠ .
 (٣) ابن أبي السرور البكري : كشف كذبة في ربيع الحية . ص ٢٦ .
 يوسف الميمني : خلفه لأحباب . ص ٤١ .
 يوسف الميمني : خلفه لأحباب . ص ٤١ .
 (٤) ابن أبي سرور البكري : كوكب سائرة . ص ٤١ .
 د . عبد الكريم رفوف : بلاد الشام ومصر . ص ٢٦٠ .

وتم تقف الدولة مكشوفة لا يدي تجاه التدهور الذي أصاب حكمها وإدارتها في مصر ،
بل حاولت كثيراً إصلاح نظام الإدارة ولكنها فشلت في ذلك وسنعرض فيما يلي :

لمحاولات الدولة لإصلاح نظام الإدارة في مصر :

كانت أول محاولة من الدولة لإصلاح نظام الإدارة في مصر في أوائل القرن السابع عشر
عندما تكررت ثورات الجند من عثمانيين ومماليك وتكرر اعتدائهم على أجهزة الإدارة
وعلى رأسها الباشا ، حتى وصل الأمر بهم كما قدمنا لقتل إبراهيم باشا في سنة ١٠١٣ هـ /
١٦٠٤ م . وقد فشل اثنان من الباشاوات أرسلتهما الدولة إلى مصر بعد هذا الحادث .
وهنا قررت الدولة أخذ الأمور بالشدّة اللازمة لمواجهة تدهور الإدارة فأرسلت إلى مصر
الوزير محمد باشا ١٠١٦ هـ // ١٦٠٧ م وكان قد اشتهر بالحزم والشدّة وقد كانت فاتحة
أعماله عند وصوله إلى مصر نفي ثلاثة عشر صنّجقا من أمراء المماليك بعد تجريدهم من رتبهم
ورواتهم — خارج القاهرة لاشرأكهم في قيادة تمرد الجند كما عاقب بعض الكشاف لهاونهم
مع الجند ومساعدتهم في فرض ضريبة الطلبة .

وهنا قام الجند بثورة عارمة ضد الباشا بالاشتراك مع مجموعة من كبار الصناعق والمماليك
محمد باشا استطاع التغلب على الثأرين وقتل بهم فتكا ذريعا ، واستطاع أن يعيد فرض الحمية
العثمانية وسيطرتها على الإدارة في مصر مما دعا ابن أبي السرور البكري أن يعتبر كما لو أن
فتحاً عثمانياً جديداً قد حدث ، فعبر عن ذلك بقوله : (وهو في الحقيقة الفتح الثاني لمصر
في الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى) (١) .

وقد قام محمد باشا الذي اشتهر بلقب (قول قران) (٢) بعد ذلك بإلغاء الطلبة وإجراء
مجموعة من الإصلاحات الإدارية تناولت نظام الالتزام ونظام صرف المرتبات ونظام الجنديّة،
ثم خرج محمد باشا من مصر في سنة ١٠٢٠ هـ // ١٦١١ م بعد أن ثبت النظم الإدارية
وكفل لها الحماية والاستقرار وكمبر شركة الحماية ورجالها حتى أطلق عليه معاصروه لقب
(معمر مصر) .

ولكن رغم ذلك استمر تدهور الإدارة في مصر بعد ذلك ، فقد بلغ الصناعق المماليك

(١) ابن أبي السرور البكري : الزهنة الزهية ، ص ٣٧ .

يوسف الملواني : تحفة الأحباب ، ص ٩١ .

(٢) قول قران : عبارة عن تركية تعني هازم أو كاسر المماليك وذلك لوجود عدد كبير من
الجند المماليك في صفوف السباهية .

درجة كبيرة من النفوذ في تلك الفترة وسيطره على أهم المناصب الإدارية ، وعلى أهم مصادر الثروة في مصر من أراضي زراعية وجمارك وغيرها .

وأرغمت الدولة على قبول هذه الأوضاع ومساورة الأمر الصناجق في أعمالهم فقد كانت وراثته العرش السلطاني مضطربة في تلك الفترة (١) . وتعدد تعيين أولاده في مصر وتقسيم مائة حكمهم وكان هذا مضرراً بمصالح الشعب بسبب محاولة هؤلاء الإثراء بأقصر مدة ووصول الأمر بالدولة في عام ١٠٤٠هـ / ١٦٣١ م . أن قبلت انزال باشا مصر موسى باشا من الحكم على يد الصناجق والجند الذين استاءوا من تصرفاته ومظالمه فاتفقوا على عزله من الحكم وأقرتهم الدولة على ذلك (٢) .

وفي الفترة التالية أي التي بقيت من القرن السابع عشر إلى أواسط القرن الثامن عشر محاولة الدولة وقف تدهور الإدارة في مصر باستغلال منازعات البيوت المملوكية ومحاولة ضرب بعضها ببعض ، وكثيراً ما حاول السلطان حرمان الأمراء المماليك من السيطرة على الثروة والإدارة في مصر وكانت أبرز محاولة تلك ، هي التي قام بها السلطان في سنة ١١٤٢ هـ // ١٧٣٩ م ، فقد أرسل يأمر الباشا في مصر بحرمان الأمراء المماليك من الحق في التزام الجمارك كلها وذلك للقضاء على قوتهم وسيطرتهم على الإدارة .

ولكن هؤلاء الأمراء لم يستسلموا لقرار السلطان وأرسلوا إليه يستعطفونه بالرجوع عن قراره ، ولم يكن أمام السلطان سوى الاستجابة لطلبهم لأنهم يمثلون القوة الفعلية حينذاك في مصر . وليس لدى السلطان القوة الكافية لمواجهة هؤلاء الأمراء وحرمانهم من السلطة والنفوذ (٣) .

وكثيراً ما عزل السلطان الباشا ممثله من حكم مصر أما لضعف أو فساد الإدارة في

(١) فقد انفصل عنجب السلطنة في سنة ١٦١٨ م / ١٠٢٦ هـ السلطان مصطفى الأول وكان ضعيف العقول ثم ما لبث أن خلع بعد حكم دام حوالى ثلاثة أشهر وخلفه في السلطان عثمان الثاني في سنة ١٦١٨ م فاستمر في الحكم حتى عام ١٦٢٢ م حين قتل أثناء ثورة الانكسارية في السلطان مصطفى الأول إلى الحكم ولكنه عزل في ١٦٢٣ م / ١٠٣٢ هـ . وعين خلفاً له السلطان مراد الرابع .

(٢) ابن أبي السرور البكري : الكواكب الناضرة ، ص ٤١ .

د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

Combe : Précis de l'histoire d'Egypte, Vol. III, p. 57.

(٣) الدمرداش : الدورة العثمانية ، ج ٢ من ص ٤٠٧ : ص ٤٤٩ .

• حسب نظراً لاطمان الواسعة لهؤلاء الأمراء وسعيهم لاستغلال الوضع لصالحهم الشخصية
• ومصاحبه أساليبهم واستمرت الإدارة في مصر تسيير يعطى سرعة نوع التدبير والاختلال .
• ١٧٧٩ م / ١١٩٣ هـ) ، وقعت مصر وإدارتها تحت السيطرة لظلمة مراد
• بك وإبراهيم بك ، واستغل هذان الأميران كل إيرادات مصر ومصحاتها ، ومصحة آبائها
• ونهبوا الخدم والفساد في البلاد ، ووصلت الحال في مصر إلى أسوأ صورة لها (١) . وتعرض
• الشعب للكثير من السرايب غير القانونية والمصادرات والمظالم ونهبت القرى وتعرض
• الفلاحون لأسوأ أنواع الاستغلال والنهب . ومنع مراد بك وإبراهيم بك إرسال أي أموال
• أو مواد تموينية من مصر إلى السلطان الذي فحش كل أوامره ومحولاته لاسترجاع سلطته
• في مصر (٢) .

وهنا قرر السلطان إرسال حملة عسكرية بقيادة الغازي حسن باشا في عام (١٢٠٠ هـ
١٧٨٦ م) للقضاء على كل نفوذ مراد وإبراهيم ومحاوله تنظيم الإدارة في مصر ووقف تدهورها .
وعندما وصل حسن باشا إلى الإسكندرية في أوائل رجب سنة (١٢٠٠ هـ - ٣٠
أبريل سنة ١٧٨٦ م) حاول اجتذاب السكان المحليين فأرسل عدة فرمائيات باللغة العربية إلى
مشايخ البلاد وزعماء البدو يعلّمهم فيها بحضوره بمساكره المنصورة لدفع الظلم عنهم (٣) .
وقد استعاد حسن باشا والوزير العثماني النفوذ والسيطرة على الإدارة في القاهرة وأصدر
حسن باشا مجموعة من الفرمانات في القاهرة وفي الأقاليم حول بها تنظيم الإدارة وتحسين
الأوضاع في البلاد (٤) . وأعلن حسن باشا أنه سيعيد العمل بقانون سلطان سليمان (فكادت
الساس تطير من الفرج) على حد تعبير الجبرتي (٥) فقد ظن ذلك القانون وما جاء فيه من

(١) عن سيرة الخالة في مصر في عهد مراد بك وزيره بك . نظير . عجائب الآثار .

ج ٢ ص ٢٣٨ . ٢٥٩ .

(٢)

HAIM Nahoum Recueil de Firmans impériaux Ottomans aux valis et aux Khédives
D'Égypte 1006 A - 1322 H. 1597 J.C. - 1901 J.C. Le Caire 1931 Firman 19.
p. 6. 1796-1211.

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار . ج ٢ ص ١٠٩ .

(٤) دار الخفوفات بالقاهرة : سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية . سجل رقم ١٣ ص ٩٣ .

١٢٥٠ . ٢٥٥ .

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار : ج ٢ ص ١٠٩ .

أحكام مالا لسكال الذي كان المشهورة واضعه وللعدل الذي كثيراً ما تطلع إليه المحكومين .
ولكن سرعان ما تبدد حلمه من الأمل مما خلق حسن باشا أحكام ذلك القانون
الذي كان أمل الشعب في رفع مظلمة التي أنزلت به حكامه . وقد سمع الجيراني براءة عن
شعور أريحة في مصر نتيجة الأمل في حسن باشا وحملته بقوله :

« ولم تحصل من محبته (أي حسن باشا) - إلى مصر

وذهابه منها إلا البصر ولم يطق بدعة ولم يرفع مظلمة بل تقدرت به

النظام والجمه ادث فيهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ويخافون من

اشتتها وبلوغ خبها إلى الدولة فيسأرون عاقبه ذلك وخابت فيه

الآمال والظنون » (١)

ثم رحل حسن باشا سنة (١٢٠١ هـ - ١٧٨٧ م) لاستعداد الدولة له لظهور احتمالات
اندلاع الحرب بينها وبين روسيا .

وما أن غادر حسن باشا القاهرة حتى استعاد مراد بك وإبراهيم بك سيطرتهم على
الإدارة والحكم في مصر وطردوا اسماعيل بك الذي كان حسن باشا عينه شيخاً للبلاد مكانها .

واستمر الخليفة يسيطران على إدارة مصر وحكمها حتى وصول الحملة الفرنسية في

سنة (١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م)

وتعتبر حملة حسن باشا أهم وآخر محاولات الدولة لإصلاح الإدارة ودعم حكمها . في مصر

حتى أواخر القرن الثامن عشر .

الباب الثاني

الباشا ومعاونوه

AHMAD SR

الفصل الثالث - اختصاصات الباشا

الفصل الرابع - موارد الباشا ومصروفاته

الفصل الخامس - عزل الباشا ونخاسته

AHMAD SR

الفصل الثالث

اختصاصات الباشا

شخصية الباشا (١):

كان الباشا في مصر العثمانية هو مثل السلطان ونائبه في الحكم والإدارة ، ونظراً لأن مصر كانت من أهم الولايات في السلطنة العثمانية فقد كان السلطان يبعث إليها بولاة من ذوى الخبرة ممن شغلوا منصب الصدارة العظمى أو عملوا في المناصب الرئيسية في البلاط العثماني أو في المناصب الإدارية الهامة في الدولة العثمانية أو في ولاياتها .

ومن أشهر رجال الصدارة العظمى الذين تولوا باشوية مصر ، الوزير ابراهيم باشا (١٥٢٥هـ / ٩٣١م) ومحمد باشا زامى (١١١٦هـ - ١١١٨هـ) - (١٧٠٤م - ١٧٠٦م) ومحمد باشا عزت (١٢٠٥هـ - ١٢٠٨هـ) - (١٧٩٠هـ - ١٧٩٣م) .

ومن الباشاوات الذين شغلوا مناصب رئيسية في البلاط العثماني قبل توليهم باشوية مصر ، داود باشا الخادم (٩٤٥هـ - ٩٥٦هـ) (١٥٣٨م - ١٥٤٩م) الذي نشأ في قصر السلطان سليمان القانوني وكان خازن داره ، وعلى باشا الذي تولى باشوية مصر (١١٠٢هـ - ١١٠٧هـ) - (١٦٩٠م - ١٦٩٥م) كان قائم مقام الركاب السلطاني (٢) .

(١) باشا : لقب رسمي للوزراء والأمراء وكبار ٦١ رجال السلك العسكري في الدولة العثمانية وقد تكون من كلمة بانى التركية بمعنى رأى أو هامة أو رئيس أو مقدم ، وقد تكون مختصرة من باديشاه الفارسية التي تعنى حاكم أعلى .

محمد على الأتشي : قاموس الدراري اللامعات . باب الباء ، ص ١٠٠

(٢) رئيس معظم ضباط الخدمة الخارجية وهم الذين عرفوا بأغوات الركاب وقد استخدمت كلمة ركاب عند العثمانيين من قبيل الاستعارة للإشارة إلى السلطان أو إلى حضرته إذ أن الحاكم في الأيام الأولى كان يتلقى العرائض والشكاوى وهو على ظهر حصانه ، وقد استخدم العثمانيون هذه الكلمة للإشارة إلى المواكب والاجتماعات التي يظهر فيها السلطان .

ومن أغوات الركاب مير علم ، قابيجى باشا ، مير آخور ، طوبجى باشى .

جب ، بيون : المجتمع الإسلامى . . ح ١ ، ص ١٢٠ .

و قد اختلفت شخصيات باشاوات مصر فلم يكونوا كلهم من طراز واحد ، فقد كان منهم باشاوات على جانب كبير من الحزم وحسن الإدارة مثل إبراهيم باشا (١٨٣١ هـ - ١٨٤٨ م) الذي قام بتنظيم الإدارة في مصر بناء على تكليف له من السلطان سليمان القانوني .

وسليمان باشا الخادم (١٨٣١ هـ - ١٨٤١ م) - (١٨٢٥ م - ١٨٣٤ م) الذي قام بعمل أدق مساحة لأقاليم مصر تلك المساحة التي سجلت في دفتر ترويع سنة ١٨٣٣ هـ . وقد ظل ذلك الدفتر أساس المساحة في مصر طوال العهد العثماني (١) .

وعهد باشا (قول قران ومعمار مصر ومبطل الطلبة) (١٨١٦ هـ - ١٨٢٠ هـ) - (١٦٠٧ م - ١٦١١ م) استطاع بحزيمة وقوة شخصيته أن يقضى على أخضر تيمرد للجنود في مصر العثمانية .

وقد شهدت فترة الحكم للعثماني لمصر باشاوات من طراز آخر فبعضهم كان محبا لجمع المال مثل . محمود باشا (المقتول) (١٨٧٣ هـ - ١٨٧٤ هـ) - (١٨٦٥ م - ١٨٦٦ م) (والذي كان لا يلبس هو وأتباعه إلا الدباج وجميع أوانيهِ من الفضة) (٢) ومنهم من اشتهر بحب اللهب والخروج إلى المنزهات في خلاعة مثل محمد باشا (دوقه لين) (ومعناها الخليع) (١٨٦١ هـ - ١٨٦٣ هـ) - (١٨٥٣ م - ١٨٥٥ م) (٣) .

واشتهر باشاوات آخرون بالقسوة وسفك الدماء مثل . علي باشا السلحدار (١٨١٠ م -

(١) نشرت معظم دفاتر الإدارة المالية الموجودة بدار المحفوظات بالقاهرة إلى دفتر ترويع سنة ١٨٣٣ هـ ، ولكن . أعمار عليه بين وثائق الخزن التركي وكل ما عرت عليه من دفتر المساحة خاص بفترة السنة الفرنسية .

(٢) يوسف الملواني (ابن الوكيل) : نفحة الأحباب ، ص ٨٥ . ابن أبي السرور البكري : البرهة الزهية ، ص ٢٦ ، مصطلق الصنوي الشافعي القلماوي : صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير و سلطان ، مخطوط بمكتبة رفاة الظهطاوي بسوهاج برقم ٥١ تاريخ ، ص ١٣٨ .

(٣) حين بلغ السلطان سليمان مساوي هذا نباشا عزله وأمر بغنقه عند عودته إلى استانبول رغم أنه كان من الأسرة السلطانية .

(١١٠١٢ هـ) (١٠٦٠١ م - ١٠٦٠٣ م) (والذي كان مضافاً للدعوى وكان إذا ركب
بمصر عشرة من رزمها وعمر في رزمها بمصره) (١)

كما أخرج عن بعض مشهورين في الظلم وأخذ الرشوة مثل ، حسن باشا الخادم
(١١٨٨ هـ - ١١٥٥ هـ) (١٥٨٠ م - ١٥٨٣ م) (بحيث أن خروجه من مصر لم
كن به من عي نزل من كثره طرده وخوفه من الرعايا) (٢).

وعلى سفير من مصر مشهور بشهواته الخور بالعدل وتكريم أهل العلم مثل ، على
باشا حرم (١١٣٦ هـ - ١١٣٧ هـ) (١٥٥٨ م - ١٥٥٩ م) فقد كان (حاكماً عادلاً
محبباً للعلماء وفضلاً وكبيراً واحساناً) بحيث لا يوجد في خزائنه عند وفاته سوى سبعة
شعر من رزمها وسجلات شهر فين) (٣).

ويتم كذلك من رزمها مصر أمير لا يقر ولا يكتب مثل إسماعيل باشا (١١٠٧ هـ -
١١٣٥ هـ) الذي كان بعض لآخر عي جانب كبير من العلم مثل جعفر باشا (١٠٢٨ هـ -
١١١٨ م - ١١١٩ م) الذي كان في يد نظري في غالب العلوم خصوصاً علم التفسير) وداود باشا
حرم (أنور باشا - مصر فعالية عهداً) (١١٤٥ هـ - ١١٥٦ هـ) - (١٥٣٨ م -
١٥٥٩ م) - كان عي ذرجة كبيرة من العلم وقد اهتم بجمع الكتب العربية ونسخ له
مسح كثيراً منها فكانت بيده مكتبة كبيرة كان مواظباً على الإطلاع فيها (٥).

وعبد الله باشا نكروني (١١٤٢ هـ - ١١٤٤ هـ) - (١٧٢٩ م - ١٧٣١ م)
كان ميلاً إلى الأدب لم جعل شعراء مصر يندحون له لفضلته وميله إلى الأدب (٦). وأحمد باشا

(١) ابن أبي السرور البكري : الزهقة الزهنية ، ص ٣٣ .

مصحف صفواني شامى : صفوة الزمان ، ص ١٥٠ .

(٢) يوسف مولى : تحفة الأحباب ، ص ٨٦ .

ابن أبي السرور : الزهقة الزهنية ، ص ٢٩ .

(٣) أحمد شهاب : توضيح لأشياء ، ص ١٣ .

يوسف مولى : تحفة الأحباب ، ص ٨٥ .

(٤) التمددس : المارة منحة ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٥) يوسف الملقب (ابن الوكيل) : تحفة الأحباب ، ص ٨٥ ، ص ٩٣ .

ابن أبي السرور البكري : الزهقة الزهنية ، ص ٢٣ ، ص ٤٤ .

(٦) عبد الرحمن بقرى : مجاز الأثر ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

كور (١١٦٢ هـ - ١١٦٣ هـ) --- (١٧٤٨ م - ١٧٤٩ م) كان مهتما بالعلوم الرياضية واتصل بالشيخ حسن الجبرتي (واشتغل عليه برسم المزاويل والمنحرفات حتى أتقنها (١) .

ومن الشخصيات الفريدة بين ولاية مصر محمد باشا ملك (١١٩٥ هـ - ١١٩٦ هـ) --- (١٧٨٠ م - ١٧٨١ م) (وكان من أفاضل العلماء متضلعا في سائر الفنون ونبغ المذاكرة والمباحثة والسامرة وأخبار التواريخ وحكايات الصالحين وكلام القوم) (٢) .

وقد اشتهر كثير من باشاوات مصر بحب الخير ووقف الأوقاف العديدة وإقامة المساجد والأسبلة والمكاتب التعليمية والتكايا (٣) . فقد أقام سليمان باشا الخادم (١٥٣١ هـ - ١٥٣٥ م) مسجداً بيولافي وأوقف عليه وقفاً كبيراً وعمر مسجد سيدي سارية بقاعه الجبل (٤) .

ومحمد باشا (قول قران) (١٠١٦ هـ - ١٧٠٦ م) أوقف عدة قرى ووكائل بغير رشيد وأرضاً بالأزبكية وبلغ إيراد تلك الأوقاف عشرين ألف دينار وجعل منها سعابة للعلاج الشريف (أربعون جملا من الماء في كل عام) (٥) . واسكندر باشا (٩٦٣ هـ - ٩٦٦ هـ) (١٥٥٥ م - ١٥٥٨ م) أقام جامعاً يباب الخرق (باب الخلق حالياً) وتكية تجاه هذا الجامع وأوقف عليهما أوقافاً كثيرة (٦) . وخسرو باشا (٩٤٠ هـ - ٩٤٣ هـ) (١٥٣٣ م - ١٥٣٦ م) أنشأ عمارة بسوق الصاغة صهرنجاً ومكتباً يقرأ فيه الأيتام مع ترتيب الخير لهم (٧) وقره محمد باشا (١١١١ هـ - ١١١٦ هـ) - (١٦٩٩ م - ١٧٠٤ م) أقام جامعاً وتكية

(١) الجبرتي : المرجع السابق . ص ١٨٦

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ٦١

(٣) الأسبلة : جمع سبيل وهو مكان يستقر منه الحارة بواسطة كوز من النحاس مربوط بسلسلة وكان تحت السبيل صهريج تتوزن فيه المياه وكان يقام عادة فوق السبيل مكتب لتعليم الأطفال القرآن الكريم والكتابة .

والتكايا : جمع تكية وهي مكان يقيم فيه الدراويش .

(٤) يوسف المدوائى : تحفة الأحباب . ص ٨٣

ومسجد سيدي سارية يقع بجواراً للتلعة من جهة الجبل وينقل أنه نسب إلى سيدي سارية أحد أصحاب رسول الله .

(٥) ابن أبي السرور : النزهة الزهية . ص ٤٠

(٦) أحمد شلبي : أوضح الأشارات . ص ١٢

يوسف المدوائى : تحفة الأحباب ، ص ٨٤

(٧) ابن أبي السرور البكري : النزهة الزهية . ص ٢٣

تفقرت طوبى من الأروام في حوزة زريين حوازي باب قراييدان وأسكن الأروام بالتسكية
 وأنشأ كنهياً مطبخاً ودر نظافة فقراء وفي أعلاها مكتبة للأطفال يقرءون فيه القرآن
 وزاب نغمه مكفهم وعمر بهمزة مقدمه سيدى عيسى بن عبد القادر الجيلانى وجعل به فقراء
 بحوزة وزاب نغمه مدرس وأنشأ صهر حياً بإدخل القاعة (١).

ومر يوم الإثنين رجب (١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ م) تذكيرة في قراييدان ووقف عليها
 وعى مسجد به شرفى حوزة سبعة قرى أخذها من الخليل في إقليم البحيرة (٢) وقد اهتم بعض
 باشوات بهمزة طبعه كؤنمر وحوزة منها من محمد باشا (١٠٠٤ هـ - ١٥٩٥ م)
 فقد عمر حوزة كؤنمر وسورها هم منه وزاب له من الشون العدى يطبخ في كل يوم
 بالفقر (ومرحى من سبعة ناس فأولوا إليه نواب العلم من أفصى القرى) (٣).

ومر غدیر ووقف شرف وحيزاتهم على مسيرة القاهرة وحدها بل امتدت إلى مختلف
 أنحاء بلاد مصر رجب (٩٧٥ هـ - ١٥٦٧ م) الذى أقام مسجداً وسوقاً وحماماً بيولاق (٤)
 أنشأ من حوزة كؤنمر على البحر الأحمر وأوقف على الجامع وعلى الخدمة به
 ووقف كؤنمر نغمه وسبعة قرى فداه من الأراضى الزراعية التى كانت من أملاك
 رجب ووقف بيولاق (٥).

(١) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣٠.

(٢) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣٠.

(٣) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣٠.

(٤) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣٠.

(٥) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣٠.

(٦) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣١.

(٧) تاريخ مصر، ج ١، ص ٣١. وهو عبارة عن
 قاعة واسعة بها قبة عالية ومذبح مسجداً على أنوار العمام بعد مسجد سليمان باشا ببلات
 الخدمة، وقد أوقف على مسجدهم لائق أوقافاً كثيرة بفتح زيتها على الإمام والمطبخ وسائر
 مظيفه، خدمه من كؤنمر والارة الأوقاف مسجداً، ص ٥٩.

(٨) دار الخفونيات، بالدقهلية.

دفتر أول القوسية، أحياس.

حجبة ووقف سنان باشا سنة ٩٨٠ هـ - ١٥٧٢ م.

اللقب الباشا :

في أوائل العهد العثماني كان حاكم مصر يلقب بخان بك (١) وقد أوردت المصادر المعاصرة أسماء باشاوات مصر منذ بداية العهد العثماني إلى المصنف الأول من القرن السابع عشر مذكورة بهذا اللقب (٢) وكان أول من لقب به خير بك وقد أشار قانون نامة إلى حاكم مصر بهذا اللقب (٣) .

ومن ألقاب الباشا الأخرى ، لقب والي ، فقد كان السلطان يخاطب باشا مصر باسم (والي مصر) فيرصد في فرمانات مثلاً (إلى عزت محمد باشا والي مصر) وأحياناً كان السلطان يكتب بمخاطبة الباشا في فرماناته بالقب (الباشا والي مصر) دون ذكر اسم الباشا بالتحديد (٤) .

ومن الألقاب التي أطلقت على باشا مصر ووردت في الوثائق والمصادر المعاصرة : لقب الوزير المعظم كافل المملوك الشريفة الإسلامية بالديار المصرية والنفوس المحمية والأقطار الحجازية (٥) .

محافظ أو حافظ مصر المحروسة (٦) .

حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية (٧) .

(١) بخلربك أو بيلربك بالتركية تعني أمير الأمراء أو الأمير على الصفاق .

(٢) ابن أبي السرور البكري : النزهة الزهية ، ص ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٣ .

(٣) قانون نامة مصر : مادة ٣٢ ص ١٥ من النسخة الموجودة في مكتب الأمانة العامة

أحمد عزت عبد الكريم .

HAIM NAHOUM : Recueil... Firman 11, 20, p. 560.

(٤)

(٥) دار المخطوطات بالقاهرة :

دفتر أول القومية أحبار .

(٦) دار المخطوطات بالقاهرة : دفتر كس، فية ولاية المنصورة لسنة ١٢١٢ هـ رقم ٧٨٢ .

(٧) ابن أبي السرور البكري : كشف الكربة ، ص ١٨ .

وقد أطلق على باشا مصر لقب حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية بسبب ما كان بين الحجاز ومصر في العهد العثماني من صلة قوية ، فقد كانت لمصر حامية عسكرية تقيم في المدينة المنورة نهاية النفوذ المصري هناك ولرعاية ثقافة الحاج .

ومن عبارات التثنية التي كتبت بردي الزماني مفرونة باسم الباشا في مصر العبارة التالية التي كان السلطان مخاطب بها باشا :

« دستور مكرم بشير محمد نظام العالم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب منم مهم مثام برأى الصائب مهم بين الدولة والاقبال مشيد أركان سعادة وانجلار محفوف بصوف عواطف الملك الأعلى مصر محافظ وزيرم (أو مصر وسى وزيرم)^(١) .

ومن ذلك القليل نظم عبارة :

(حضرة وزير روشن ضمير)^(٢) أى حضرة الوزير ذو الضمير النير .

كيفية وصول الباشا الى مصر واستقباله :

مع صدور الأمر السلطاني بتعيين باشا مصر كان يأخذ طريقه إليها إما برا عن طريق الشام^(٣) إن كان ذمياً إلى مصر من إحدى ولايات الشام أو العراق وإما بحراً إلى دمنجورية إن كان ذمياً من السلطنة نفسها .

ما كان من واجبات حكام مصر إرسال الأموال المتراكمة من الخزينة كقرتبات العلماء وسرقات حرمين شريفين وأيضاً أموال مصر الشريفة التي كانت مخصصة لقتراء الحرمين والتي كان يحسنها حكام مصر كعادتهم . كما كانت مصر ترسل سنوياً الكسوة الشريفة للكعبة .

دور حكام مصر في مدينة مدينتهم عن سلكهم أنفعل السلام مجموعة من ١١١٩ = ١٧٠٧ م إلى

دور موقوفات حكام حرمين شريفين مكة المكرمة ومدينة مدينتهم شرفها الله تعالى إلى يوم الدين

مجموعة من ١٠١٧ = ١٣٠٧ م إلى ١٢٠٥ = ١٧٩٠ م

مجلات ديوان العدل سجل رقم ١ ص ١٠٩٠ سنة ١١٥٥ = ١٧٤١ م .

(١) در مختصرات بفتح

دور مراجعات شعبة ديوان مصر سنة ١٠١٥ = ١٦٦٣ م . رقم ٥٢٤٩ . وقد كان باشا مصر من كبار الموظفين العثمانيين الذين يحملون رتبة وزير وكان يعتبر وزير السلطان للشؤون المصرية .

مجلات المحكمة الشرعية : سجل الديوان العدلي رقم ٢ سنة ١١٧٧ = ١١٥٠ م .

(٢) دار المحفوظات بفتح : دفتر سجل زيادات مضمون ميري سنة ١١٠٧ = رقم ٥٠ .

(٣) الجبتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٦ .

وفي الحالة الأولى كانت بعثة الاستقبال الرسمية تخرج لمقابلة الباشا في العريش (١) وفي الحالة الثانية كانت البعثة تذهب لاستقباله في الاسكندرية .
وإذا كان الباشا قادماً عن طريق الاسكندرية كان يتوقف بها لزيارة مقامات كبار الأولياء مثل أبي العباس الرسى ، أبي الفتح الواسطي ، وقد يوقف بعض الأوقف الخيرية ويقدم العطايا والانعامة للقراء ثم يزور قاعة قايتباي (أهم تحصينات مدينة الاسكندرية) ثم يزور مدينة رشيد (٢) .

وقد قدم لنا مؤرخ عاصر فترة من القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي وصفا مفصلا وشيقا لاستقبال الباشا عند وصوله إلى مصر فقال :

« أتى ساعى وعرف أن حسن باشا السلحدار (٣) طاع بندر اسكندرية نزلت له الملايكة كتبخدا الجاويشية ومتفرقة باشا وباش جاويشية والملازمين وأتى له كاشف البحيرة بالخيول والجمال لافوه سلموا عليه وأتوا به ثغر رشيد أقام الأيام المملومة ونزلوه في السفين على وجه النيل المبارك لما وصلوا به تحت ناحية الوراق بانوا به وعند الصباح عدت له صنابق مصر وباقي الأغوات وأحمد أفندي الروزنامجي بوشناق سلموا عليه وعبوا به إلى قصر الخلى نزل على السباط وخلع قفطابين القدوم وأخذ التمام وعملوا له شنك صواريخ ومدافع وزار حضرة الأمام الشافعى ليلا وعاد بات في العادلية وعند الصباح دخل في موكب عظيم ذبحوا له القرابين على الأعتاب لما طاع قلعة الجبل نزل في ديوان قايتباي قدموا له حوالات الحرميين عرض حال بمادة تعلق الحرميين علم عليها وعملت له الانكشارية شنك مدافع من الأبراج ثم تحول دخل السرايا » (٤) .

وقد قدم لنا مؤرخنا الكبير عبد الرحمن الجبرتي (٥) صورة بهيجة لموكب الباشا في

- (١) الجبرتي : المرجع السابق ج ١ ، ص ١٤٦ .
- ابن أبي السرور البكري : كشف الكربة ، ص ٣٠ .
- (٢) ابن أبي السرور البكري : المرجع السابق .
- (٣) حكم حسن باشا السلحدار مصر من ١١٠٩ - ١١٠١ هـ (١٦٨٧ - ١٦٨٩ م) .
- (٤) الدمرداش : الدررة المصانة ، ج ١ ، ص ٦ .
- (٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

وأن القانون نامة قد حبس هذا الباشا بين جدران القلعة (١) وذكر Shaw أن (أهل مصر سواء أكانوا جنوداً أو كبار رجال الدين قد سجنوا الولاية في قصورهم بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي = الحادي عشر الهجري) (٢) وهذه الأوصاف عن تقييد حرية الباشا وربطه بالقلعة أبعد ما تكون عن الحقيقة . فقد كان باشاوات مصر ينزلون من قصورهم في القلعة (٣) ويتجولون بكل حرية في مختلف أنحاء البلاد . فأبراهم باشا الوزير (٥٩٩١ - ٥٩٩٢) - (١٥٨٣ م - ١٥٨٤ م) ذهب بنفسه إلى جميع أقاليم مصر حتى إلى الصعيد الأقصى (٤) وكان الباشاوات يذهبون لزيارة كبار العلماء في منازلهم ويرأسون الحفلات العامة مثل الاحتفال بوفاء النيل ، ويذهبون للتفتيش على الشؤون الأميرية وأداء الصلاة بالجامع الأزهر وغير ذلك . . .

وربما كان ضعف سلطة الباشا وسيطرة العصبية المملوكية على الإدارة في مصر العثمانية — تلك السيطرة التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر هي التي أوجت إلى المؤرخين المحدثين بذكر تحديد إقامة الباشا في القلعة.

(١) جب . بوون : المجتمع الإسلامي ... ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٢) SHAW (S.G.) The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt 1517 - 1798, p. 1962, p. 316.

(٣) كان الباشا يقيم في القلعة في مصر في قصر خاص عرف بالسرايا ولم تشر المصادر المعاصرة إلى أوصاف هذا القصر .

غير أن الجبقي أشار في أحداث عام ١١٩٤ هـ - ١٧٨٠ م إلى ما كان من عناية اسماعيل باشا بقصره في القلعة فذكر :

(وكان عنده من أصناف الطيور المليحة الأصوات وجمال بستاناً لطيفاً في الفسحة التي كانت بداخل السراية زرع بها أصناف الزهور والغراس والورد والياسمين والفنل وبوسطه قبة على أمداد لطيفة من الرخام وحوها حاجز من السلك النحاس الرفيع الأصفر وبداخلها كثير من عصفير القنارية وعمل لهم أوكاراً يأوون إليها ويطيرون صاعدين هابطين بداخل القبة ويعرب لأصواتهم اللطيفة وأنفاهم العذبة وذلك خلاف ما في الأقنص المعلق في الجبال وتلك الأقنص كلها بديعة الشكل والهيئة) .

الجبقي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٤) ابن أبي السرور البكري : النزعة الزهية ، ص ٢٩ .

مدة حكم الباشا :

كانت مدة قيادة الدولة العثمانية بالنسبة للعثمانيين في الوظائف الكبرى تقوم على إجراء تعيينات تمت نواحي مدة واحدة لا أكثر وإن كانت مدة في الواقع في كثير من الأحيان عن صرف تحديد بتقرير خاص يصدر لتعريف مدة الباشا وهو ما عرف بتقرير مدة جبرية .

وذكر تقرير صدر بتعريف مدة الباشا أو تعيينه يصدر دائماً في شهر شوال من كل عام وشلت مدة مدة الدولة بالنسبة لجميع ولاياتها إذ تصدر للتوجيهات السنوية بالمناصب ثم مرة في شهر من كل عام .

وقد ختمت مدة حكم الباشوات في مصر ، ففي الفترة الأولى من العهد العثماني ممتدة من بداية القرن السادس عشر ، استمر الباشاوات في شغل مناصبهم فترات طويلة وكانوا لا يتقنون منه إلا يثارقوا مناصب أعلى أو اضطروا إلى الاستغناء

بسبب كبر السن .
 ومن صور بؤساء عثمانين عهداً في مصر ، داود باشا الخادم ، الذي ظل والياً على مصر من (١٩٤٥ - ١٩٥٦) - (١٥٣٨ - ١٥٤٩ م) حتى وفاته بها وهو في منصبه الذي شغله مدة أحد عشر عاماً .

ومسكين باشا خادم الذي تولى حكم مصر وإدارتها لمدة عشر سنوات من (٩٣١ هـ - ٩٤١ هـ) - (١٥٢٥ - ١٥٣٥ م) ثم عاد إلى باشوية مصر وشغلها لمدة عام وخمسة أشهر من (٩٤٣ - ٩٤٥ هـ) - (١٥٣٥ م - ١٥٣٦) ومسبح باشا استمر بحكم مصر من (٩٨٢ - ٩٨٨ هـ) - (١٥٧٤ م - ١٥٨٠ م) أي لمدة خمسة أعواد . وأويس باشا . تولى باشوية مصر من (٩٩٤ - ٩٩٩ هـ) - (١٥٨٥ م - ١٥٩٠ م) حيث توفي بها بعد حكم دام خمس سنوات وخمسة أشهر (٢) .

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ١١٢ ، عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٢) أنظر ملحق ١ الخاص بأسماء باشاوات مصر من ٨٩٢٣ - ١٢١٣ - ١٥١٧ - ١٧٩٨ م .

ونلاحظ في هذه الفترة طول عهد الولاية إذا ما قورن بالفترة التالية ، ويمكن تفسير تلك الظاهرة بالمدوء النسبي الذي وجد في مصر حينذاك حيث لم يتعرض باشاوات بصفة عامة إلى معارضة قوية وذلك للقضاء على العناصر المتعددة التي شاركت في ثورة أحمد باش الخائن وثورة اينال وجانم السيفي (١) .

وقد كان للنفوذ الذي حصل عليه باشاوات الفترة الأولى — خدماتهم إلى أدومها للدولة — أثر كبير في احتفاظهم بمناصبهم فترة طويلة ، فسلیمان باشا الخادم الذي تولى حكم مصر مرتين كما أشرنا كان قد أدى أجل الخدمات للدولة بقيادة حملاتها في اليمن وفي المحيط الهندي . وسان باشا الذي تولى باشوية مصر من (١٥٦٧ م — ١٥٦٨ م) ثم عاد إلى حكم مصر ثانية من (١٥٧١ م — ١٥٧٣ م) منح الحكم في المرة الثانية مكافأة له على حملاته في اليمن .

ويضاف إلى الأسباب السابقة التي أدت إلى طول عهد ولاية الفترة الأولى من الحكم العثماني في مصر سبب آخر يتعلق بالدولة العثمانية نفسها ، حتى أواخر القرن السادس عشر كان الباب العالي أقل رغبة في تغيير الولاية منه في الفترة التالية ، وذلك لأن الدولة كانت ما تزال قوية ونظمها سليمة .

وقد أتاح طول عهد الولاية في مصر — في الفترة الأولى — الفرصة لهم لإقامة المنشآت الهامة التي كان منها ما هو للنفع العام وما هو للنفع الخاص .

وقد تميزت الفترة الثانية من فترات الحكم العثماني في مصر — والممتدة من أواخر القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر — بقصر عهد الباشاوات ولم يدم حكم أطولهم مدة عن خمسة أعوام فالوزير إبراهيم باشا حاجي لم يدم حكمه إلا ثلاثة أشهر وعدة أيام ، إذ تولى من (١٤ ذى الحجة ١٠١٢ هـ — ١٥ مايو ١٦٠٣ م) وقتبه الجند في آخر ربيع الثاني (١٠١٣ هـ — ٢٧ أغسطس ١٦٠٤ م) (٢) .

وجعفر باشا لم يدم حكمه إلا حوالي خمسة أشهر ، إذ تولى في (٩ ربيع أول ١٠٢٨ هـ

(١) عن ثورة أحمد باشا ، أنظر ص ٣٦ من الرسالة وعن ثورة جانم واينال ، انظر ص ٣٥ ، ص ٣٦ من الرسالة .

(٢) يوسف الملوان (ابن التوكيل) : تحفة الأحياب . ص ٩٠ .

— ٢٥ فبراير ١٦١٨ م) وعزل في ١٤ شعبان من السنة نفسها (في ٢٨ يوليو ١٦١٨ م) (١) وموسى باشا تونى حاكم مصر في (٣ جمادى الأولى ١٠٤٠ هـ - ٩ ديسمبر ١٦٣٠ م) وعزل في الحجة ١٠٤٠ هـ - يونيو ١٦٣٠ م . بعد حكم ثمانية أشهر تقريباً (٢) .

ويمكن تفسير قصر عهد ولاية فترة الثانية بكثيره الاضطرابات التي حدثت في مصر في هذه الفترة — وتمثلت في ثورات الجند ومذبذبات ومضامع الأمراء المماليك وسعيهم للسيطرة على إدارة مصر وقد أدى ذلك إلى كثرة عزل الباشاوات بالإضافة للأسباب الاقتصادية والتي بدأت في انتشار العجز الذي كان يقع كثيراً بما لسوء الأحوال الطبيعية أو لانخفاض قيمة نقد . ذلك الأمر الذي كان مرتبطاً باقتصاد الدولة العثمانية نفسها كما أن تكرار حدوث الصواعين والتأويلية أدى إلى تعطيل نشاطات بشرية — لكثرة الوفيات — وبالتالي إلى عدم استقرار حالة اقتصادية . الأمر الذي كان يثير شكوى الناس فتقدم الدولة على عزل الباشاوات نستولين عن ذلك (٣) .

وهناك أسباب أخرى أدت إلى كثرة عزل الباشاوات في مصر . وكان مردها إلى اضطراب الأحوال السياسية في استانبول نفسها . في تلك الفترة ، فقد اعتلى عرش السلطنة في ٢٢ نوفمبر ١٦١٧ م . لسلطان مصطفى الأول . وكان ضعيف العقل فما لبث أن خلع من منصبه وخلفه في عرش السلطنة السلطان عثمان الثاني ١٦١٨ م . فاستمر في الحكم حتى ١٦٢٢ م حيث قتل أثناء ثورة الإنكشارية في استانبول . ثم أعيد السلطان مصطفى الأول ثانية إلى العرش ولكنه عزل في ١٦٢٣ م وعين خلفاً له السلطان مراد الرابع ، الذي دام حكمه حتى ١٦٤٠ م . وبالطبع كان تعيين كل سلطان جديد يتبعه عزل الباشا القديم في مصر وتعيين باشا آخر . كما أن كثرة المرشحين في استانبول لمناصب الولاية في فترة ضعف الدولة العثمانية شجعت على تعدد تبديل الباشاوات وانعكس هذا بالتالي على الحالة في مصر فكثرت

عملية عزل الولاية فيها مما أدى إلى قصر مدة حكمهم وفي بعض الحالات كانت الدولة تعين باشا جديد لمصر قبل انقضاء سنة الباشا الحاكم فيها^(١)

وكان تجديد مدة حكم الباشا يتم بإرسال خط شريف (عريف بتقرير السنة الجديدة) من السلطان إلى الباشا في مصر ويحمل هذا الأمر رسول خاص قد يكون أحد الأغوات أو قابجي باشي^(٢) أو أمير آخور^(٣).

وعند وصول الرسول السلطاني الحامل لتقرير السنة الجديدة إلى بولاق، يرسل الباشا لاستقباله بعثة مكونة من كتبخدا الباشا وأغاوات الفرق مثل أغا مستحفظان وأغا عزبان وباقي الفرق وزعيم مصر. ويذهب هؤلاء لاستقبال الرسول بالنقرزان ويدخل معهم القاهرة بموكب كبير ثم يصعد إلى القلعة^(٤). وهنا يعقد الباشا جلسة للديوان العالي يحضرها يحضرها جميع الصناجق والمشايخ وجميع موظفي الولاية ويقرأ في هذه الجلسة مرسوم استمرار الباشا في حكم مصر وبعدها يابس الباشا خلعة (أو قفطان) الاستمرار المرسله له

(١) من أطرف ما حدث في ذلك المجال مارواه الدرمداش بقوله :

عينت الدولة الوزير سليمان باشا ابن العظم والياً على مصر ١١٥٢ = ١٧٣٩ م قبل انتهاء مدة مصطفى باشا الموجود بمصر وهنا أرسل سليمان باشا إلى الأمراء المماليك يقول : ان السلطان قد أنعم علينا بولاية مصر وقد أرسل باشا للشام ونحن الآن قاعدين في المضارب براه البلد فيمكن أننا نأتي نقعد عندكم براً في العادلية لما تم سنة أختينا مصطفى باشا وإذا بعثان بك زين الفقار عمل جمعية بالصناجق والأغاوات وقرأ عليهم المكتوب فقالوا جميعاً يبجي وإذا بسليمان أغا كتبخدا الجاويشية قال : باشا فوق وباشا تحت نقطع أرواحنا من فوق إلى تحت أنا على ما أرضى مصطفى باشا أن يستولى سنته وإذا بهم قالوا له اطلع وتعالى رد علينا وإذا به طلع طيب خاطر مصطفى باشا ينزل قصر باكير باشا نزل عرفهم فكتبوا إلى سليمان باشا ابن العظم أنك تجي تطلع إلى القلعة تسكمل سنة أختيك مصطفى باشا وتولى سنتك وأرسلوه صحبة المرسال أيه قلايل وإذا بأولاق أتى عرف أن سليمان باشا دخل حكم مصر .

الدرمداش : الدرة المصانة ح ٢ ص ٤٣٨ .

(٢) القابجي باشي : رئيس فرقة القابجية وهم حرس بوابات قصر السلطان وقد اقتصر دخول هذه الفرقة على أبناء البكوات والباشوات وبعض الأعيان الآخرين . وقد كان للقابجية مهبة أخرى فقد كانوا يوظفون في المحل الأول بصفتهم تشريفاتيه في حفلات الاستقبال التي تجرى بالقصر والبعثات ذات الأهمية الخاصة والسرية بوجه خاص مما كان يوفد إلى الولايات وقد بلغ عدد القابجية ١٥٠ شخصاً في القرن الثامن عشر وكان اثنا عشر منهم يصاحبون السلطان في ذهابه إلى المسجد يوم الجمعة .

D'Ohsson : Tableau Général Vol. VII, p. 14, 19.

(٣) أمير آخور : الناظر في شئون الخيل ومراعيا بصفة عامة وهو مدير الاصطبلات السلطانية

(٤) الجبرقي : عجائب الآثار ، ح ٢ ص ٦١ ، ١٢٤ .

میں سے ہرگز نہیں ہٹاؤں گا۔ یہاں تک کہ وہ اپنی مرضی سے نہ چلے جائے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

تمہیں کون سے

میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

AHMAD SR

میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔
میں نے اسے دیکھا ہے کہ وہ اپنے آپ کو بڑا سمجھتا ہے۔

و ان شاء الله تعالیٰ ہر ماہ میں ایک بار (یا دو بار) ہفت روزہ کے نام سے شائع ہوا کرتا تھا۔ اس کا مقصد صرف اخبار پڑھانے کا نہیں تھا بلکہ اس کے ذریعے سے لوگوں کو اصلاحی اور تعلیمی کاموں میں دلچسپی دلانی اور ان کی ترقی و ترقی کے لیے کوشش کرنا تھا۔ ہفت روزہ کے نام سے شائع ہونے لگا۔ اس کا مقصد صرف اخبار پڑھانے کا نہیں تھا بلکہ اس کے ذریعے سے لوگوں کو اصلاحی اور تعلیمی کاموں میں دلچسپی دلانی اور ان کی ترقی و ترقی کے لیے کوشش کرنا تھا۔

و اگر کسی شخص نے اس وقت کو یاد ہے تو اس سے پتہ چلے گا کہ اس وقت ہفت روزہ کا نام کیا تھا۔ وہ ہفت روزہ کا نام تھا۔

و اس وقت ہفت روزہ کا نام تھا۔ اس کا مقصد صرف اخبار پڑھانے کا نہیں تھا بلکہ اس کے ذریعے سے لوگوں کو اصلاحی اور تعلیمی کاموں میں دلچسپی دلانی اور ان کی ترقی و ترقی کے لیے کوشش کرنا تھا۔

و اس وقت ہفت روزہ کا نام تھا۔ اس کا مقصد صرف اخبار پڑھانے کا نہیں تھا بلکہ اس کے ذریعے سے لوگوں کو اصلاحی اور تعلیمی کاموں میں دلچسپی دلانی اور ان کی ترقی و ترقی کے لیے کوشش کرنا تھا۔

و اس وقت ہفت روزہ کا نام تھا۔ اس کا مقصد صرف اخبار پڑھانے کا نہیں تھا بلکہ اس کے ذریعے سے لوگوں کو اصلاحی اور تعلیمی کاموں میں دلچسپی دلانی اور ان کی ترقی و ترقی کے لیے کوشش کرنا تھا۔

www.KitaboSunnat.com
 Hameedul Hasan
 1435

www.KitaboSunnat.com
 Hameedul Hasan
 1435

ومن أهم اختصاصات الباشا المدعى بالولاية العاصمة بعد كان بأمر (بقطع
السمائم والدكاكين لتوسيع الطريق والأسواق) وبهم سجد الأرض كما فعل غيره محمد باشا
(١١١١ هـ - ١٦٩٩ م) (١) . كما أصدر محمد باشا في عام (١٠١٦ هـ - ١٦٠٧ م)
أوامره إلى الأهالي (بقطع ذراع في عمق الأرض تجاه بيوتهم وذلك لينهم) (٢) وذلك في كل
شوارع القاهرة حيث كان تراكم الأتربة والقذورات قد أدى إلى تشويه منظر العاصمة .

وفي عام ١٠٦٣ هـ ١٦٥٢ م . أمر محمد باشا نظار المساجد في القاهرة ببيئتها بما
حمل الناس يطلقون عليه لقب (أبي النور محمد) (٣) كما أمر مقصود باشا (١٠٥٢ هـ
١٠٥٢ هـ - ١٦٥٢ م) بفتح الخايج الحاكي والخايج المصري اللذين تهددهما براكم الطمعي (٤) .
وارتبط اسم حسين باشا في (١٠٨٥ هـ - ١٦٧٤ م) بتهديم العيون التي تهدمت من
السور من القرب من الجيزة (٥) . ولم يفتقر حماس الباشاوات في مجال التنظيم ورعاية نظافة
القاهرة إلا في أواخر القرن الثامن عشر .

وقد اهتم الباشاوات برعاية المبادئ الخلقية المنفق عليها في ذلك العصر من ذلك ما كان
من أيام محمد باشا البديعي ١١٥٦ هـ ١٧٤٣ م بإبطال شرب الدخان من مصر والتشديد
في منع ذلك من الشوارع والمخالفات التجارية وأبواب البيوت (٦) . وقد اشتهر بعض الولاة
بإبطال المنكرات من مصر مثل عبد الله باشا الكبير لى (١١٤٢ هـ - ١٧٢٩ م) الذي
وصل به الأمر إلى حد المنازل للوالى (الزعيم) عن جزء من إيراداته لتفجير ذلك (٧) . فقد
أمر هذا الباشا بإبطال المنكرات والتمائم ووقف الخواطي والبوظة من بولاق وباب المرق
وطولون ومصر القديمة وجعل للوالى والمقدمين عوضا عن ذلك في كل شهر كيسا من
كشوفيات الباشاوات وكتب ذلك حجة شرعية وفيها (ألن كل من تسبب في رجوع ذلك)
كما يقول الجبرتي (٨) .

- (١) الجبرتي : المرجع السابق . ص ٣٠ .
- (٢) ابن أبي السرور البكري : الزهة الزهية . ص ٣٦ .
- (٣) يوسف الملواني (ابن الوكيل) : تحفة الأحباب . ص ١٠١ .
- (٤) يوسف الملواني (المرجع السابق) . ص ٩٩ .
- (٥) اندريه ريمون : القاهرة العثمانية . ص ٢٢٥ .
- (٦) الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ١٥١ .
- (٧) مصطفى ابراهيم عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة . ص ٣٦٤ .
- (٨) الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ١٤٤ .

ومن الاختصاصات المالية والإدارية الأخرى للباشا، كونه الاحتفالات العامة مثل الاحتفال بوفاء النيل، وفي يوم الاحتفال كان الباشا يلبس منقعة إلى بولاق في صحن منقعة حيث له الصالحين والأمراء وتقام في رأس الباشا في القمامة ومنها من كان الصالحين والأمراء ويصير له حينئذ المدافع العديدة، وسبق الباشا في سبب من هذه القديمة إلى القياس بالروضة ويمثل هناك إلى أن يلبس السبعة عشر فرقة تقديراً وبهذه تقام (الحرافقة والمرايس النفيسة ويقع الكثير من القمص واللب) ويوم فتح سد بركة الباشا سماطاً عظيماً قبل طلوع الشمس للصالحين والجاهلوية والتفريغ ويوم من العشاء وبعد الفراع من الساعات تمام الباشا على كسفت الجزيرة وعلى ابن الخديوي شيخ عربون خيمه والصوباشي وأمين الشين وجبجي باشا ووالي مصر القادمة ووالي بولاق وأمين البحرين وأمين الحضرة، ثم يذهب الباشا في مرأيه يسعه قصى مصر وجميع الصالحين الذين تلقى طلبه خلفه إلى أن يأتي إلى السد فيتمه (١).

وفي القياس يعتقد الباشا جاسة الديوان العالي بحضور القاضى والدقردار وروزناجى وأنواع واختيارية الفرق السبعة ويقوم في هذه الجاسة إنخان وفاء النيل، وأن من الميرى قل حل على المزمين وأن عليهم القيام بسداده الجزية العاقرة ونجير خلال الخير والحرمين الميرينين (٢).

ومن الاحتفالات العامة ذات الأهمية والتي كان يرأسها الباشا أيضاً الاحتفال بالعيد وقد جرت العادة بأن يتطاع إلى القلعة — بعد الفجر من يوم العيد — كبار الأمراء وأرباب العسكيز ويمشون أمام موكب الباشا إلى جامع الناصر قلاوون حيث يتلون معه صلاة العيد ويعودون بنفس النظام ثم يهتفون الباشا بالعيد ويعودون إلى بيوتهم (٣).

٢ - الاختصاصات المالية للباشا :

اعتبر الباشا المسؤول الأول عن تنظيم مالية مصر، يساعده في تلك المهمة الدقردار والروزناجى والإدارة المالية التابعة لهما وكان على الباشا أن يضمن للدولة حسن إستغلال

(١) ابن أبي السرور البكرى : النهضة النزهية ، ص ٦٧ .
 (٢) سجلات المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العلى سجل رقم (١) لسنة ١١٥٥هـ = ١٧٤٣م ، ص ١٨٧ ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، لسنة ١١٥٥هـ = ١٧٤١م .
 (٣) الجبوتى : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

والأندلس من الحصول على موافقة الباشا على أي عملية تجارية خاصة من الأقاليم (سنة ١٠٠٥ هـ) لأيرس
 أو الجمارك (من منحصر إلى آخره) (أندلس السطحية بالحكم والولاية على جميع
 التماثلات التي يقع فيها التغيير بالبيع والتبرع) (١)

والباشا هو المنصب بغير كل من طين الإدارة في مصر وسنار ووافعه هي بغير أي
 من طين يصدر له من الذي يدل على طين هذا النظام بالنسبة لجميع من طين الإدارة من سنار
 من صبب الدهر دار وأبى الحج هذا كان الباشا هو الذي يسمح بعض الأمور لبعض من
 التصيين الماهدين وسيل اسماء الشيخين إلى ان يعمل من قائله من كانت له في أي
 الباشا وترسل خطا فيهما ساطريا بالواقعه على تعيين من منحهما الباشا (٢)
 الباشا بمنح رتبة السجوية لأهله مصر أو من الحكم منها أي (١٠٠٥ هـ) (٣)

ومن أهم الإحصائيات المالية للباشا في مصر بادفع من بيت الخزانة من سنار ١٠٠٥ هـ
 من عاوقات وجرانيات وقدر ما يكون الباشا من حيث العاوقات عدد من سنار
 ويرصف بالسكك وقدر الباشا (١٠٠٣ - ١٠٠٤ هـ) (١٥٩٤ - ١٥٩٥ م) .
 (كان لربما يعطى العاوقات لسكن من سنار من الرمان والعلماء والفضلاء والأشعار حتى
 النساء وكان ذلك فعال في الجرائيات مثل فعال في العاوقات) (٤) . وإذا ما حاول الباشا خصص
 عاوقات الجند كان يتعرض لها هجومهم ومحاولاتهم الاعتداء عليه . فعندما حاول أويرس باشا في
 ٩٩٧ هـ ١٥٨٨ م قطع عاوقات ثلاثة أيام من سنار المسار . مهاجمة الجند وتعدي على

(١) التماثلات : من أهم المصادر العنصر العثماني وهو المنح من حق في الانتفاع بأرض
 أو جرد أو وظيفة . وقد درست تماثلات الأرض والجماعات التي كانت تصدرها المورثمة - بعض عماد
 الباشا لها . ومع ذلك فإن بعض هذه التماثلات وبهاذا التماثلات كان المقدم يثبت حقه في حصة الأقاليم
 الزراعية أو جهة الجمارك المعينة على تعيين الوظيفة يثبت العواطف حقه في الوظيفة .

الأستاذ محمد شفيق فريال : كتاب الديار المصرية . ج ١ . ص ١١ .

(٢) الدرر الدمشقي : الدورة الخامسة . ج ٢ . ص ٢٠٠ . ص ٣٢٥ .

الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ٥٠ .

(٣) الجبرتي : المرجع السابق . ص ٣٦ . حيث جاء بها (برز أمر من الباشا برفع منجقية فخرج

أحمد في سنة ١١٢١ هـ .

(٤) ابن أبي عمرو الجبيري : التزعة الزوجية . ص ٣١ .

أحمد شلبي : أوضح الاشارات . ص ٢٧ .

يوسف المنواني : تحفة الأحياب . ص ٨٦ .

قصره ونهبوا ممتلكاته وقتلوا بعض أهله ثم حبسوا ابن الباشا رهينة عنده حتى يستجيب لمطالبهم ويخرجوا حوزة بيت ونهبوا المنازل . فاضطر الباشا لإرسال بيور لدى للقاضي حتى يفتد نفسه ومصالحه .

٣- اختصاصات الباشا في الشؤون العسكرية وفي رعاية الأمن :

باشا شو شريف رئيس داعي الأوجاقت العسكرية وهو المسئول عن الدفاع عن البلاد ضد أي عدو حربي وعيه بعدد ونوعية الحملات العسكرية اللازمة لحفظ الأمن في الداخل من عورت - ممرات و عربين وعبي الباشا واجب تجهيز الفرق المطلوبة للاشتراك في حروب - حرس حرج ممرات وحتى كان تذهب بقيادة أحد كبار الصماحق بناء على تكليف الباشا به .

وقد شتم باشا شو في ممرات برعدة الأمن عن طريق محاربة قطاع الطرق والقضاء على الممرات . خصوصاً وقد شتم ممرات في هذا المجال داود باشا الخادم (١٥٤٥ هـ - ١٥٥٦ م) - (١٥٣٨ م - ١٥٤٤ م) الذي تتبع لنفسه وقاتل أعداد كبيرة منهم (٢) . وقد غالى بعض باشا شو في ذلك حتى وصفهم المؤرخون المعاصرون بأنهم كانوا سفاحين للدماء مثل علي باشا - سحرار (١٥١٠ - ١٥١٣ م) - (١٦٠١ م - ١٦٠٣ م) . فقد استأصل المفسدين وكان ممرات كما ندماء . ومسيح باشا الخادم (١٥٨٢ - ١٥٨٨ م) - (١٥٧٤ م - ١٥٨٠ م) كان أقلل سفاح للدماء يقل أنه قتل في هذه المدة نحواً من عشرة آلاف نفس وغالبهم من أهل ممرات لأن الممرات كانت كثيرة في زمن حسين باشا الذي سبقه فقطعها مسيح باشا المذكور (١٥) .

وقد عبر المؤرخون المعاصرون عن إعجابهم باهتمام الباشاوات بشؤون الأمن ونشر الرخاء بين الرعية فذكروا عن داود باشا (١٥٤٥ هـ - ١٥٥٦ م) - (١٥٣٨ م - ١٥٤٩ م) أن الرخا في زمنه موجود والجور والظلم في دولته مفقود والرعاية في الرفاهية وتسمين الأرزاق من غير مشقة (١٥) .

(١) ابن أبي السمرور البغدادي : كشف الكربة . ص ١٣ .

(٢) أحمد سبى : أوضح الأشراف . ص ٩ .

(٣) يوسف الملواني : تحفة الأحباب . ص ٨٩ .

(٤) ابن أبي السمرور : الأمانة الرعية . ص ٢٨ . أحمد شهاب : مرجع سابق . ص ٢٠ .

(٥) يوسف الملواني : تحفة الأحباب . ص ٨٤ .

وقد كان الباشا في مصر العثمانية يتمتع بسلطات مطلقة والأمر الذي يصدره كان يكفي لإعدام الأشخاص أو مصادرة أموالهم دون محاكمة أو سؤال .

وقد اشتهر بعض الباشاوات بالمغالاة في استخدام هذه السلطة مثل محمود باشا (٩٧٣ هـ - ١٥٦٥ م - ١٥٦٦ م) والذي بمجرد وصوله القلعة (قدم إليه صاحب الصعيد الأمير محمد بن عمر الهوارى (١) بسفينة كبيرة مشحونة بأنواع الهدايا والتحف مما يساوى خمسين ألف دينار ، فأمر بصلبه بعد ما أخذ جميع ما أنى به وأرسل ختم على (حواصله (٢) أى صادر ما فى خزائنه من مال وغلل .

وقد اشتهر عن هذا الباشا تبعه للكثيرين من موظفى الإدارة مثل كتاب الروزنامة بالقتل والمصادرة ، وقد أراق دماء كثيرة وكان (إذا وصل إليه الصوباشى فى الديوان وعرض عليه من معه من المتهمين يشير إليه بمروحة فى يده إما إلى الصلب أو التوسط أو رمى الرقبة وغير ذلك من أنواع القتل والعذاب بإشارات خاصة من غير أن يتكلم بلسانه) (٣) . وقد انتهى أمر هذا الباشا بقتله على يد مجهول أثناء نزوله من القلعة ونسب ذلك إلى تخريض بعض الأمراء المعاليك (٤) .

ومن الباشاوات الذين اشتهروا بالمغالاة فى استخدام سلطتهم المطلقة ، على باشا السلحدار (١٠١٠ هـ = ١٦٠١ م) (والذي كان سفاكاً للدماء وكان إذا ركب يقتل العشرة أنفار وزيادة ويمر فى دماهم بحصانه) (٥) .

أوامر الباشا الادارية :

عرفت أوامر الباشا الإدارية باسم البيورلدات وكلمة بيورلدى تركية ، تعنى أمراً عالياً ، ويصدر البيورلدى دائماً باللغة التركية ويحلى بالطغراء أو الخاتم الباشوى ويشار إليه باسم بيورلدى شريف حضرة وزير أى الأمر الشريف الصادر من الباشا . الذى كان يصدر أوامره لسائر الشؤون الإدارية فى مصر .

(١) الأمير محمد بن عمر الهوارى هو الجد الأعلى لشيخ العرب همدم أمير الصعيد .

(٢) ابن أبى السرور البكرى : الزهمة الزهية ، ص ٢٥ .

(٣) ابن أبى السرور : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٤) يوسف الملوانى : تحفة الأجيال ، ص ٨٥ .

(٥) ابن أبى السرور البكرى : الزهمة الزهية ، ص ٣٤ .

ويذكر بيوردي صدر كقرار في جلسة من جلسات الديوان العالي يشار إليه في لوثيق (بسم بيوردي بياض) (١). ويصدر هذا النوع من البيورلغات عن الباشا في حالات كثيرة منها إعلان موافقة الباشا في الديوان على تقدر حق الالتزام في الأرض أو سحر أو لوظائف من شخص آخر وفي حالات ترتيب مرتبات وعلوفات ، وفي حالات محاسبة بيت - عن صرف ديون أيضاً - لكبار موظفي الإدارة المحلية (٢).

ثم إن كان بيوردي محرراً على عريضة أو التماس مقدم للباشا فيشار إليه باسم (بيوردي شريدي عريضة).

وفي محرر - من غير عدم سري - تدهور إلى النظم الإدارية في مصر كان يشار إلى أو محرر - في بعض فترات - وقد حدث ذلك من قبيل التجاوز إذ المسلم به أن لمصر ما يصير إلا عن سلطان فهو أمر سلطاني وليس أمراً باشويًا .

وقد ضل بيت في مصر وحتى أواخر العهد العثماني يتمتع بسلطاته السابقة ويرأس لادارة وبه - كحكمة - في كل شئون البلاد وإن كانت سلطات الباشا تدهورت بصورة كبيرة في ستمائة من القرن الثامن عشر حيث وصلت سيطرة العصبية المملوكية على شئون لادارة قمتها. وضت سيطرة شيخ البلاد - وهو زعيم الأمراء المماليك - منافساً خبيراً لسلطات بيت.

وتتدهور سلطة الباشوات العثمانيين في مصر في فترات القوة والضعف المحور المركزي لإدارة لولاية وكانوا عنصر هاماً في دواء الصبغة العثمانية في الحكم والإدارة .

(١) دار الخفوظات بالقاهرة

دور صور فترمات وحجج شرعية من ١١٠٧ إلى ١١٩١ م . برقم ٢٠٩٤ . وقد جاء به (ورد بيوردي مطاع الواجب القبول والاتباع من الديوان بمصر الخمية على بياض) وذلك بخصوص قرار من الديوان إلى محاسبة دميطة سنة ١٠٧١ م - ١١٦٦ م لبحث النزاع بين دولار بك أمين مقاطعة دميطة وبكبير أمراء دزدار فلعلم على بخيرة تلبس .

(٢) دار الخفوظات بالقاهرة : دفتر قيد تذاكر ديوانية لسنة ١٢١١ م = ١٧٩٦ م برقم ٥٩٤٠ .

(٣) دار الخفوظات بالقاهرة : سجلات محكمة الاسكندرية سجل رقم ١٨ لسنة ١٢٠١ م ص ١٠٥

حيث جاء به (صدر هكذا القردان المطاع الواجب القبول والاتباع من ديوان مولانا الوزير المعظم حسن باشا القبودان ، دفتر صور فترمات وحجج شرعية ووظائف برقم ٢٠٩٤ من سنة ١٠٧٧ إلى ١١٩١ م .

ولم يمتنع ورود الباشاوات العثمانيين إلى مصر إلا في فترة سيطرة علي بك الكبير ، من (١١٨٣هـ - ١١٨٧هـ) = (١٧٦٩م - ١٧٧٣م) . وقد كان أحمد باشا والي حده (١) الذي قدم إلى مصر - في أوائل تلك السنة من البر صحبة الحاج هو آخر وال عثماني يصل إلى مصر في فترة سيطرة علي بك وقد منعه علي بك من طلوع القاعة وأسكنه في بيت أحد الأمراء المماليك فكث فيه عدة أشهر ومات (٢) . وقد منعت الدولة منذ ذلك التاريخ إرسال أي باشا لمصر حتى وفاة علي بك في (عام ١١٨٧هـ = ١٧٧٣م) .

وبالرغم من عدم وجود باشا في مصر واستئثار علي بك الكبير بكل سلطات الباشا واختصاصاته فإنه كان يمارس هذه الاختصاصات بوصفه قائم مقام للباشا . فمثلا كان يرأس جلسات الديوان العالي بوصفه (علي بك أمير اللوا الشريف السلطاني قائم مقام بمصر المحروسة حالا) (٣) . وكان يصدر أوامره للإدارة في القاهرة وفي الأقاليم من الديوان بوصفه قائم مقام أيضاً (٤) أيضاً . وكذلك أشير إلى اسم علي بك في الوثائق الرسمية مقروناً بلقب (قائم مقام محروسة مصر) (٥) . وبعد وفاة علي بك في سنة ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م ، عادت السيطرة على الحكم والإدارة في مصر للباشا العثماني الذي ظل وحتى في أحلك فترات الحكم العثماني في مصر - والتي تمثلت في عهد سيطرة مراد بك وإبراهيم بك - صاحب السلطة العليا في شؤون البلاد ولا يتم تنفيذ أي قرار إداري إلا بموافقته .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٣٣٤ .

عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين ، ص ٥ .

مصطفى الصفوي الشافعي : صفوة الزمان ، ص ٢٠٦ .

(٢) قيل أن هذا الباشا مات مسموماً وكذلك محمد باشا الذي عزله علي بك في الفترة السابقة لإعلان سيطرته على مصر قيل أيضاً أنه مات مسموماً ، ولعل ذلك كان بتدبير من علي بك الكبير لتخلص من هؤلاء الباشاوات مما دفع الدولة إلى الامتناع عن إرسال أي باشا آخر حتى نهاية سيطرة علي بك حتى لا يلاقي مثل هذا المصير .

مصطفى الصفوي الشافعي : صفوة الزمان ، ص ٢٠٦ .

الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٣٣٤ .

(٣) سجلات الديوان العالي : سجل رقم ٢ لسنة ١١٨٣هـ ، ص ٧٥ ، ١١٨٤هـ ص ٧٩ .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : سجل محكمة الاسكندرية رقم ١٠ لسنة ١١٨٥هـ ، ص ٢٤٧ .

سجل محكمة المنصورة : رقم ١٨ لسنة ١١٨٥هـ .

(٥) دار الوثائق القومية بالقلعة : تقاسيف الالتزام للسنوات من سنة ١١٨١هـ - ١١٨٦هـ محفوظة رقم ١ . دفاتر قيد الغرامات . دفتر رقم ١ .

دار المحفوظات بالقلعة : سجلات إيرادات مال اسكلها ومقاطعت .

دفتر رقم ٢٣١ ؛ لسنة ١١٨٣هـ ، رقم ٢٣٦ ؛ لسنة ١١٨٤هـ ، دفتر رقم ٢٤٠ ؛ لسنة ١١٨٥هـ ، رقم ٢٤١ ؛ لسنة ١١٨٦هـ . وثابت من تلك الدفاتر أيضاً عدم وجود باشا عثماني في مصر في تلك الفترة .

الفصل الرابع موارد الباشا ومصرفاته

كان للباشا إيرادات من موارد دخل متعددة كرسوم بعض الجمارك وقرى الكشوفية وخدمة كتوف ثوبان بنحس والمزب أو الساليانه التي تصرفها له الخزينه .
ويمكن أن تنقسم هذه الإيرادات إلى نوعين .

(١) إيرادات الخاص .

(٢) إيرادات الخزينه .

إيرادات الخاص :

(١) قرى الكشوفية :

تبع العلميون نظام منح كبار الموظفين من درجة وزير إيرادات جزء من الأرض يخص من أراضي السطحية ويعرف بنحاس الوزراء ، وقد عرف هذا النظام في الولايات مصر والأخرى من سوريا والشام وطبق أيضا على باشاوات مصر لأنهم كانوا يحملون رتبة وزير . وكان من حق الباشا في مصر أن يحصل على حق الاستغلال المؤقت لإيرادات جزء من الأراضي السطحية يعرف (بقرى الكشوفية) وهي قرى كانت إيراداتها مخصصة للباشا في عدد من أقاليم مصر . ونسب لذلك الغرض عن أراضي الالتزام العادي في تلك الأقاليم . وقد عرفت قرى الكشوفية بذلك الاسم لأن الباشا كان يسند مهمة إدارتها واستغلالها للشاف .

وكان الباشا يحصل على جزء معين من إيرادات تلك القرى وهو الجزء المدون بدفتر الالتزام والذي يحتفظ به الكشاف لفائض أو ربح لهم نظير قيادتهم باستغلالها لحساب الباشا . فكان الشاف في هذه الحالة يعملون كملزمين لقرى الباشا (٢) .

(١) د. عبد الصمد ، جامع التعدي السوري ، ص ٢٦ .

طبع احصري ، بلاد عدييه والدوره العثمانية ، ص ٣٠ .

(٢) دار الخلفيات بقلعه

دائرة مات الولايات بحريه ونصيبه من ١٠٦٩ - ١٦٥٨ م إلى ١٢١٢ - ١٧٩١ م وتوجد =

وقد خضعت ضريبة الكشوفية على تلك القرى لكل التغييرات في الضرائب التي كانت تحدث في الأراضي الأخرى مثل الزيادة (مضاف) والنخفيض (تنزيل) وفي حالة المضاف أو الزيادة كانت إيرادات الباشا من قرى الكشوفية ترتفع ويحدث العكس في حالة النخفيض .

وقد كانت إيرادات الباشا من قرى الكشوفية من جميع الأقاليم المصرية في ١٠٨٦ هـ = ١٦٧٥ - ٦ م (١) مبلغ ٧,٣٠٩,٠٣٢ بارة في السنة . وقد انخفضت تلك الإيرادات إلى ٥,٩٣٩,٩٥٩ بارة في سنة ١٢١٢ هـ = سنة ١٧٩٧ (٢) وهي السنة السابقة للعملة الفرنسية على مصر .

ويرجع ذلك إلى أن قرى الكشوفية كانت تضم الأراضي التي تم تحويلها للإتزام بعدد والأراضي التي صارت بوراً بعجز ملتزميها والأراضي الجديدة المستجدة نتيجة لفيضان النيل وكانت هذه الأراضي تلحق بقرى الكشوفية وتترك رعايتها للباشا حتى تستعيد خصوبتها وتصبح صالحة للزراعة . وهنا كان على الباشا ردها إلى الخيرية لتعامل كأراضي الإتزام

-- بهذه الدفائر أسماء قرى الكشوفية المخصصة للباشا في كل قسم وإيراداته منب ويذكر اسم الكاشف معهم بقري الكشوفية في كل قسم وعلى سبيل المثال جاء في دفتر الإتزام ولاية شرقية سنة ١٠٨٦ هـ = ١٦٧٥ م . برقم ٧ وأسماء قرى كشوفية قسم شرقية أمب عهدة كاشف ولاية مذكورة وأن إيراداتها مستحقة من الكاشف للباشا هي مبلغ ٥٦٣٠٥٥ بارة .

(١) در مخطوطات بالقاهرة :

دفتر التزامات الولايات البحرية والقبلية :

دفتر فروخت قراى شرقية وتوابيها سنة ١٠٨٦ هـ = ١٦٧٥ م برقم ١

دفتر فروخت قراى تابع ولاية الصعيد وأسيوطية وأبريم وقيوم وبمنسوية ونشونين ونقلام

متفرقة سنة ١٠١٦ برقم ١٢

دفتر مال كشوفية ولاية بخيزة سنة ١٠٨٦ برقم ٢٢٥ .

ودفتر كشوفية ولاية مندوفية ١٠١٦ برقم ٣١٢ .

(٢) دفتر التزام شرقية وتوابيها سنة ١٢١٢ هـ = ١١٩١ م برقم ١٩٣ .

دفتر التزام ولاية جرجا وتوابيها سنة ١٢١٢ برقم ١٥٥ .

دفتر كشوفية ولاية بخيزة سنة ١٢١٢ برقم ٧١٣ .

دفتر كشوفية ولاية مندوفية سنة ١٢١٢ برقم ١١٥ .

(أراضي خراجية) وتصبح إيراداتها تبع الخزينة ويحرم الباشا منها مما كان يؤدي إلى نقص إيراداته من قرى الكشوفية، وفي بعض الحالات حولت أقاليم كاملة من قرى الكشوفية إلى الأراضي الخراجية كما حدث في عام ١١٦٠ هـ - ١٧٤٧ م فقد حول إقليم المنزلة - والذي كان مضموماً إلى إقليم المنصورة - من قرى كشوفية الباشا إلى الأراضي الخراجية للخزينة ومن ذلك القبر أيضاً تحول إقليم الطرانة من قرى الكشوفية في عام ١١٥٧ هـ = ١٧٧٤ م إلى الأراضي الخراجية في إقليم البحيرة والأهواز على ذلك كثيرة ومسجلة في دفاتر الالتزام (١).

AHMAD SR

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر فروقات مقاطعات تابع ولاية صعيد وأسيوطية وإبريم وفيوم وبهنساوية وأشمونين لسنة ١٠٩١ هـ - ١٦٨٠ م برقم ١٨ .
حيث ورد به تحويل قرية سطل وقرية مطى من قرى الكشوفية الخاضعة بالباشا في إقليم البهنساوية إلى أراضي الالتزام لرجال الأوجاقات من المماليك مما تسبب في تخفيض إيراد قرى الكشوفية في إقليم البهنساوية من ٦٤٨١٩١ بارة في السنة إلى ٦٤٨٤٠٨ بارة في السنة .

وفيما يلي تقدم جدولاً بإيرادات الباشا من قري الكشوفية (٢).

الجملة	فيوم	بهاجا	أشوينين	خريسة	دنيوية	جيزة	أطلسج	طرانة	بحيرة	قليوب	منصورة	شرقية	السنة
٧٣٠٠٠٧٢	٤٣٠٣٨٢	٦٥٠٢٥٨	٢٣٤١١٤	٥٤٦١٢١	٣٢٧٠٠٠	١٦٥٠١٥	٤٣٣٠٥٤	٣٤٤١٥٣	١٦٦٧٥١٥	٣٤١٣٤٣	١٥٩٨٠٧٣	٥٦٣٠٤٤	٥١٠٨٦ ٢١٦٧٥
٦٥٣٨٠٨٩	٣٠١١٢٧	٥٦٥٩٥٩	٢٥٥٤٢٥	٦٠٣٥٦٢	٣٣١٧٠٢	١٧٧٠٨١	٦٤٧٧٦٤	٤٠٠٠٠٧	٨٧١٤٦٩	٢٤٥٦٧٢	١٥٣٩٧٥٩	٥٩٨٥٦٢	٥١١٥٥ ٢١٧٤٣
٤٩٧٧٦٢٥	٣١٣١٧٤	٥٨٩٨٩٤	٢٦٧٧٢٧	٨١٢٥٧١	٣٣٣٢٩٤	٢٥٠٣٠١	٦٧٧٤٨١	حول الأراضي الخارجية ٥١١٥٧	٨٠٠٤٩٠	١٧٩١٤٨	٣٤٢٧٩٤	٤١٠٧٥١	٥١١٨٨ ٢١٧٧٤
٤٩٣٩٩٥٩	٣١٣١٧٤	٥٨٩٨٩٤	٢٦٧٧٢٧	٧١٦٨١٧	٣٣٨٩٤٧	٣٦٥٣٠٦	٦٧٧٤٨١		٧٩٨٠٩٠	١٧٩١٤٨	٣٤٢٧٩٤	٣٥٠٥٨١	٥١٢١٢ ٢١٧٩٧

(٢) الأرقام المذكورة في الجدول السابق مأخوذة من دفتر الالتزام الخدمت بملك السنوات والموجودة بدار الخيوطات . وقد اختارت السنوات - بغير ترتيب - من سنة ١٧٩٧ في إيرادات قري الكشوفية .

ايرادات الباشا من الخزينة :

وهي الايرادات التي كانت تمنح له من خزينة مصر وتتكون من :
الساليانة (١) أي المرتب النقدي .
والجراية والعليق : أي المرتب العيني .

الساليانة :

وصل مرتب الباشا من الساليانة إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة في السنة خلال القرن السابع عشر (٢) ولكن هذه الساليانة أصابها تخفيض كبير في ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م أي في أوائل القرن الثامن عشر حيث وصلت إلى ١٠٩٥ بارة فقط في السنة . وهذا أمر يدعو إلى الدهشة ولا نجد له تعليلاً سوى ضعف سلطة الباشا في مصر وسيطرة المالك على أهم مصادر الثروة في البلاد وسعيهم لتخفيض نصيب الباشا منها .

وقد كانت ساليانة الباشا تقدر سنوياً وتصرف شهرياً في القرن السابع عشر ، ثم أصبحت منذ أوائل القرن الثامن عشر تصرف له سنوياً فقط كما جاء بسجلات المرتبات (٣) .

المرتب الصيني :

وهو ما عرف بالجراية والعليق (٤) وكان يصل إلى ١٢٥٤١ أردب من الحبوب سنوياً . وقد أشير إلى هذا المرتب في الوثائق باسم : جراية وعليق أسبان (أي خيول) دستور مكرم

-
- (١) الساليانة كلمة فارسية تعني المرتب السنوي الثابت .
(٢) دار المحفوظات بالقلعة . سجل مواجبات كشيدة ديوان مصر لسنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣ م برقم ٥٢٤٩ .
والرأسف لا توجد سجلات مرتبات الباشا أو كبار الأُمراء منذ ذلك التاريخ حتى عام ١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م حيث تعود سجلات مرتبات هؤلاء للظهور . ولو وجدت تحت أيدينا سجلات لتلك الفترة لأمكننا تتبع مراحل تخفيض ساليانة الباشا .
(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر ساليات ومواجبات لسنة ١١٢١ هـ = ١٧٠٩ م برقم ٥٣٣٦ .
دفتر يومية مصرف تابع قلم روزنجة ومقبنه ومحاسبة لسنة ١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م برقم ٥٣٣٧ .
ودفتر لسنة ١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م برقم ٢١٢٠ . لسنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م برقم ٥٩٥٧ ، دفتر اجماليات بمرتبات مذكورين تابع قلم روزنجة لسنة ١١٦٥ هـ = ١٧٥١ م برقم ٥٥٥٠ .
(٤) الجراية . تعني أردب من التمخ والعليق يعني أردب من الشعير .

- ٤ جوارك مشرد أسواق بهاري .
 - ٥ جوارك مشرد بحرين وبنو امهمها (١)
- وقد كان لاباشا في القرن السابع عشر الذي .
أهم جوارك مصر وهو :

(مقاطعة اسكندرية ورشيد وتوابعهما مع تعريف المراكب ورسم حدود البحري
وجاه وسي دربندر رشيد) وكان هذا الجوارك مختصا بالبحر التي تفرض على التجارة القادمة
من مصر إلى السلطنة العثمانية وأوروبا وكذلك التجارة الواردة إليها من تلك البلاد بالإضافة
لحق تنظيم الملاحة في المينائين (حق تعريف المراكب) والرسوم المفروضة على تجار الجوارك
البحري والحدودي في أسواق رشيد وقد كان هذا الجوارك أهم جوارك مصر وأكثرها إيرادات
المتزاه والملاحة ، فمذ عام ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ م إلى ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م كانت جملة
إيرادات جوارك الاسكندرية ورشيد ١٢,٨٤٨,٨٨٢ بارة في السنة خص الخزينة منها
٥,٥٠٠,٠٠٠ بارة سنوياً والباقي وقدره ٧,٣٤٨,٨٨٢ بارة في السنة كان من نصيب
ملتهها (٢) .

- (١) اختت بأجوارك السابقة مقاطعات جمع الرسوم في الجهات الآتية :
 - (١) مقاطعة حمام خاصة (الحمام الذي أنشأه السلطان سليم في القنعة لا استخدام جند فقط)
 - (٢) مقاطعة خرده وتوابعهها .
 - (٣) مقاطعة كياالة أرز بياض دربندر دياط .
 - (٤) مقاطعة بحيرة سمك دربندر دياط .
 - (٥) مقاطعة احتساب نفس محروسة مصر .
 - (٦) مقاطعة كياالة غلال بولاق .
 - (٧) مقاطعة مرتجع سرء بازاران دربندر رشيد .
- دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر أصول مال أسكندرية ومقاطعات ساسة تبدأ من ١٦٧٧م
وتمتد على طول الأعوام إلى سنة ١٢٣٧ هـ = ١٨٢١ م وهي السنة التي بدأ فيها محمد علي في إلغاء
أجوارك .

وتحوي تلك الدفاتر أسماء أجوارك والمقاطعات وتكوينها والمال الميري المطلوب منها للخرينة
كل عام .

(٢) Esteve : Memoire sur les Finances ... T. XII, p. 180.

Girard : Memoire sur L'agriculture et L'industrie et le commerce de L'Égypte dans
Description de L'Égypte Vol. XVII, p. 395.

وإذ ظهر أن مذكرته وبنو من حو... حتى عام ١١٠٧ هـ ١٦٩٥ م
 حيث... (١) . وعندما
 ...
 ... ١٦٩٥ م . بالنسبة لمقاطعات الاسكندرية
 ...
 ... ٢٠٨٩٠٠٠

...
 ...
 ...
 ...

في... ١٧٣٠ م...
 ... ١٧٨٥ م...
 ...

...
 ...
 ... ١٧٩٥ م...

...
 ...

...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

مصر وهي : مقاطعة جمرک السويس (١) أو مقاطعة عشور أصناف بهار وتوابه: وسمارية بهار وتوابه مع مقاطعة قصير شامى كما أشير إليها في الوثائق (٢) .

وقد كانت مكونة من عدة مقاطعات هي :

(١) مقاطعة أصناف بهار .

(٢) مقاطعة دار الضرب فضة في ذهب (أى المقاطعة التى كانت مختصة بشراء الذهب والفضة اللازمين لدار الضرب فى القاهرة) وقد ضمت هذه المقاطعة لجمرک السويس لمصلحة الباشا .

(٣) مقاطعة سمارية بهار : أى السمرة فى البهار وهى المختصة بوكالة البهار فى السويس وهى الوكالة التى توضع فيها البضائع الواردة حتى تتم إجراءات الجمرک .

(٤) مقاطعة قاعة الافرنج : وهى بمثابة خان (فندق) يقيم فيه التجار الأجانب الذين يصحبون البضائع فى انتظار تقدير الرسوم عليها .

(٥) مقاطعة قصير شامى : أى المختصة بجمرک القصير .

وعندما كانت سفينة تدخل ميناء السويس ترسل الأخبار للباشا الذى يقوم على الفور بإرسال ممثله (الحوالة أغا) إلى السويس وبلاشترک مع قاضى المدينة الذى عرف بقاضى البهار يقيم الاثنان البضائع الواردة ويرسلون القائمة مع البضائع إلى وكالة البهار بالقاهرة حيث تحصل العوائد وتسلم البضائع إلى أصحابها (٣) .

(١) كان ميناء السويس هو المنفذ الرئيسى لتجارة مصر مع اليمن وسائر أنحاء الجزيرة العربية، الهند، فكل التجارة الواردة من تلك البلاد إلى القاهرة كانت تمر بالسويس وكانت عوائد جمرک السويس تفرض على تجارة البن والصمغ العربى والبخور والبهارات والعقاقير والأقمشة . لذا عرف هذا الجمرک فى الوثائق باسم :

مقاطعة عشور أصناف بهار وقد كان أكثر جمرک مصر ربحاً وكان للباشا على كل فرق بين ٤٠٠ فضة و فرق البن المستورد كان زنبلا يسع نحو ٣٠ قنطار من البن .

(٢) دار المحفوظات بانقلعة : دفاتر أصول مال أسكلها ومقاصد تابع قلم شهر :

دقر سنة ١٠٨٨ = ١٦٧٧ م برقم ٤١٤٠ .

دقر سنة ١١١٤ = ١٧٠٢ م برقم ٤١٥٨ .

دقر سنة ١٢٠٩ = ١٧٩٤ م برقم ٢٢٦٥ .

Estévé : Memoire sur les Finance ... T, XII, p. 179.

(٣)

(٧ - الإدارة فى مصر)

١١١٠ هـ - ١٦٩١ م. وفي عام ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥ م. ارتفع إيراد الباشا من هذا الخراج
من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

وفي عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

وهذا في حين أن إيراد الباشا من الخراج في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

(١٢) إيرادات الباشا من فري الخوان (١) :

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠
في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

(١) في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

(٢) في عام ١٦٩١ هـ - ١٢٠٠ م. ارتفع إيراد الباشا من ١١٥٠٠٠٠ إلى ١١٥٠٠٠٠٠

وبعد عام ١١٩٣ هـ . أخذت إيراداتك ويزيد بها من مال اجدادك .
من الباشا في مقال يقع منه ثمانية و ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل. سنة ١١٩٣ هـ

والخلاصة :

أما واصلت إيرادات الباشا في سنة ١١٩٣ هـ من الإيرادات العامة ١١٩٣ هـ
بشياً وذلك بحساب متوسط الأرباح التي حصلنا عليها من إيراداتك . حيث كان
الإيرادات إلى ٢٧٧٥١٠٠٠٠ ل. سنة ١١٩٣ هـ في سنة ١١٩٣ هـ . ونقص هذه
الإيرادات في الجدول الآتي :

إيرادات الباشا في سنة	إيرادات الباشا في سنة	
القرن ١٨ هـ ١٢ هـ	القرن ١٨ هـ ١٢ هـ	
١١٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠	الحامس
٧٧٥١٠٠٠٠	٧٧٥١٠٠٠٠	السيارات والجريبات
٧٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	الجمارك
١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	الجلوان
٢٧٧٥١٠٠٠٠	٤٧٧٥١٠٠٠٠	إجمالية

وبالإضافة للإيرادات السابقة والتي كانت تمثل الإيرادات الرسمية للباشا كان للباشا
يحصل على :

هدايا من أصحاب المناصب والرعية :

فقد جرت العادة بأن يقدم حكام الأقاليم الهدايا سنوية للباشا . فعلى سبيل المثال
كان على حاكم جرجا أن يقدم للباشا هدية سنوية مكونة من : ٥٠ جوادا غريباً جميلاً مسرجاً ،
أربعين عبداً أسوداً ، عشرة خيول سوداء من الحبشة ، وعشرين جارية سوداء ومائة جمل
من المسك والعنبر والكافور وسن الفيل وروس التماسيح وأشياء أخرى . . . (٢) وكان

(١) دار محفوظات بالقاهرة سجل رقم ٢٢٦٢ .

Girard : Memoire sur l'agriculture Vol. XVII, p. 379.

(٢) محمد بن حمد : مخطوط تعبير النوحى والأرجح بذكر من شهر من عنده وأعيان مدينة

الصعيد جرجا . دار الكتب برقم ٢٤٨٧ . ٣ أجزاء . ح ٤ . ص ١٤ . ١٥ .

Vansleb : The present state of Egypt, London 1678, p. 15.

(١) الكشوفية الكبيرة على بعض الجمارك :

وهي الضريبة : التي كانت مقررة للخزينة على جمارك الاسكندرية ورشيد والتي كانت مقررة أساساً على فرقة الانكشارية التي استولت على التزام هذه الجمارك ولكن الانكشارية انزاعاً سيطرتهم على الباشا أرغموه على دفع تلك الكشوفية للخزينة وسدادها بدلاً منهم وقد بلغ مقدارها من بعد (١١٢٦ هـ = ١٧١٤ م) ١٣٣١,٢٤٩ بارة سنوياً ، وظل الباشا يدفع هذا المبلغ حتى نهاية القرن الثامن عشر (١) .

(٢) مال الحلوان :

وهي ضريبة : التي كان الباشا يدفعها للخزينة في مقابل إيراداته من حلوان قري نحولات وقد ارتفعت هذه الضريبة من مليون بارة في السنة كما تقررت في عام ١٨٠٢ هـ = ١٦٧١ م إلى ٢,١٣٠,٠٠٠ بارة سنوياً بعد سنة ١١٧٤ هـ = ١٧٦٠ م (٢)

(٣) تنزيل الكشاف :

حلال قرن ثامن عشر أصبح الكشاف أو حكام الأقاليم في مصر ينقصون مبالغ سنوية من محصول ضرائب الأرض المطلوبة للخزينة من أقاليمهم واضطر الباشا أن يسدد العجز من إيراداته خاصة من ذلك ما حدث في عام ١٢١٠ هـ = ١٧٩٠ م حينما أنقص نكاف لآتية ثم واهم مبلغ من المستحق عليهم للخزينة وهم .

١ —	كاشف الشرقية	أنقص	٥٠٠٠ر٠٠٠٠ بارة
٢ —	كاشف الغربية	أنقص	٣٠٠٠ر٠٠٠٠ . »
٣ —	كاشف المنوفية	أنقص	٥٥٠٠ر٠٠٠٠ »
٤ —	كاشف البحيرة	أنقص	٨٧٥٠ر٠٠٠٠ »
٥ —	كاشف بهنساوية	أنقص	٥٠٠٠ر٠٠٠٠ »
٦ —	كاشف الفيوم	أنقص	٤٥٠٠ر٠٠٠٠ »
٧ —	كاشف قليوب	أنقص	١٢٥٠ر٠٠٠٠ »
٨ —	كاشف جيزة	أنقص	١٧٥٠ر٠٠٠٠ »

٣٤٧٥ر٠٠٠٠ بارة

وبذلك بلغ مجموع ما سدده الباشا للخزينة عن تنزيل هؤلاء الكشاف ٣٤٧٥ر٠٠٠٠ بارة في السنة .

(٤) تعويض تنزيل مال احتساب :

أى تعويض نقص الرسوم الخاصة بمقاطعة الاحتساب والتي كانت مقررة على المحتسب وهذا التعويض ارتفع من ٣٦٣٥٤ بارة في سنة ١١٣٣ هـ = ١٧٢٠ م إلى ١٣٦٤٥٣ بارة سنوياً خلال العشر سنوات السابقة للحملة الفرنسية على مصر (١) .

(٥) تعويض واجب مردان قلعة عريش :

أو التعويض لأجود رجال قلعة العريش . فبعد إلغاء إقليم قطيا سنة ١١١٨ هـ = ١٧٠٦ م نقل جزء من التزامات حاكم قطيا في تعويض مرتبات رجال قلعة العريش إلى الباشا الذى كان يقوم بدفع مبلغ ٣٨٥٠٠ بارة سنوياً لهذا الغرض .

Estève : Memoire sur les Finance T XII. P. 110.

(١) ذكر استيف في :

أن تعويض مال الاحتساب في أواخر القرن الثامن عشر كان ١٧٤٠٥٢٨ بارة سنوياً وهذا خطأ فقد كان كما ورد في الوثائق ١٣٦٤٥٣ بارة فقط في السنة .

(٦) شراء خلع عربان دشائش (٢) :

فقد اضطر الباشا لدفع مبلغ ١٩,٨٠٠ بارة سنوياً « بهاي خلمهای عربان دشائش »
وهم العربان الذين كان يهجر بهم يحمل حبوب الهنديشة من القاهرة إلى السويس لنقلها
إلى الحرمين الشريفين .

(٧) عوايد روزنامجى افندى وغيره :

أُزِم الباشا بدفع لعوائد المقررة على روزنامجى وعلى كبار كتاب الخزينة في مقابل
قيامهم بحسب الضرائب الخاصة به في أقسام الخزينة فكان الباشا يقوم بسداد المبالغ
لآتية عنهم :

عوايدت مقاطعجى شهر يسدد عنه الباشا	٦١,٥٢٨	بارة سنوياً
عوايدت روزنامجى افندى	» »	٥٩,٢٠٠
عوايدت محسبجى افندى (رئيس قلم الحاسبة في الخزينة)	» »	٦,٠٠٠

١٢٦,٥٢٨ بارة »

كان الباشا يقوم بتسديد مبلغ ١٢٦,٥٢٨ بارة سنوياً للخزينة نيابة عن هؤلاء الموظفين .

(٨) تعيينات اشرف مكة المكرمة :

كان على للباشا دفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ بارة سنوياً لإكمال ثمن المؤن التي كانت ترسل
لأشرف مكة عن طريق الخزينة .

والمبالغ السابقة تمثل الجزء الثابت من دين الديوان على الباشا وقد وصلت إلى
٧٢٧٨٩٦٩ بارة عند بداية القرن الثامن عشر ثم ارتفع المبلغ إلى ١٦٢٦٢٨٧٩ بارة
في السنوات السابقة على الحملة الفرنسية (٢) فقد أُلزم الباشا بدفع كل الأجور والمرتبات
والمصروفات المطلوبة للخزينة لإكمال الصاريف الميرية .

وبصفة عامة كان أى عجز يحدث في خزينة مصر أو في الخزينة الإرسالية يعتبر من دين
الديوان على الباشا الذى يلزم بدفعه من إيراداته الخاصة لإكمال الإيرادات الناقصة حتى تقوم
الخزينة بسداد التزاماتها المطلوبة منها .

(١) الدشائش مفردتها دشيشة وهى التمتع الخروش الذى كان يرسل من مصر ، ليوزع على
فقراء أهل الحرمين الشريفين مكة والمدينة وكانت له أوقاف كثيرة في مصر .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجل رقم ٢٢٦٣ لسنة ١٢٢٠ = ١٧٩٥ .

من ذلك القبيل ما حدث عام (١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ م) عندما نقصت إيرادات الخزينة العامرة في مصر فالزم إسماعيل باشا حاكم مصر وقتذاك بدفع المبلغ اللازم لإكمال الإيرادات وقدره ٥٥ كياً ، ٣٠٠٠ بارة أو ما يساوى ١٣٧٨٠٠٠٠ بارة وبذلك استطاعت الخزينة إكمال النقص الذى حل بإيراداتها (١) .

هكذا نرى مما تقدم أن إيرادات باشا مصر كانت تمثل صمام الأمان بالنسبة للخزينة في مصر فكانت تمكنها من مقابلة التزاماتها والوفاء بها في السنوات التى تعجز فيها عن تحصيل كل الإيرادات المقررة لها .

٢ - الجائزة الهمايونية : الكشوفية الكبيرة

وهي الضريبة السلطانية التى كانت مقررة على الباشا للسلطان في مقابل توليه منصب ولاية مصر وإيراداته منها وهى تماثل ضريبة الكشوفية الكبيرة التى كانت مقررة على أرباب المناصب في مصر وهى التى كانوا يدفعونها للخزينة مقابل تعيينهم في مناصبهم وإيراداتهم منها .

وكان على الباشا أن يدفع الجائزة الهمايونية (أو جائزة المنصب) (٢) بعد إعلان تعيينه لمنصب باشوية مصر وقبل وصوله إليها . ومن هنا جاء القول - فيما أعتقد - من أن الباشا كان يشتري منصب باشوية مصر ، فهو لم يكن يشتري هذا المنصب ، وإنما كان يدفع ما يماثل ضريبة الكشوفية الكبيرة التى كان يدفعها كل صاحب منصب في مصر للخزينة والحلاف الوحيد هنا هو أن الباشا كان يدفع كشوفية منصبه للخزينة السلطانية فى استانبول .

وإذا لم يتيسر للباشا الحصول على المال اللازم لدفع جائزة المنصب قبل وصوله إلى مصر كان لا يقوم بتسديد المبلغ المطلوب منه إلا بعد وصوله إلى مصر حيث ترسل له الدولة رسولا (قاجى باشى) أو غيره من الرسل لطلب جائزة المنصب أو الكشوفية الكبيرة . التى كان على الباشا دفعها للسلطان عند تعيينه أو تجديد حكمه لمدة عام آخر . وقد بلغ

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر اجمال سعى وتحصيل حضرة وزير روشن ضمير الحاج إسماعيل باشا محافظ ولاية محروسة مصر در تحت كسر وعجز ولايت مذكورة لسنة ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م برقم ٥٠ .

(٢) يوسف المنوانى : تحفة الأحياب ، ص ١٥٣ .

مقدار هذه الجائزة الهمايونية (كدفوية المنصب) ألف كيسن زومى (عثمانى) ويعادل ٨٠٠ كيسن مصرى أو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ بارة في عام ١١٠٩ هـ - ١٦٩٧ م (١) ثم انخفضت إلى ٣٠٠ كيسن مصرى أو ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ر. بارة في السنة عام ١١٢٧ هـ - ١٧١٥ م (٢) وبالإضافة للمصروفات السابقة للباشا ، كان يدفع للسلطنة مبالغ إضافية أخرى تؤخذ عند طلب حملات من مصر لمساعدة السلطنة في حروبها ، كما كان على الباشا أن يرسل هدايا كبيرة للسلطان وأعضاء بلاطه في مناسبات الأعياد وأيضاً للعصر الأعظم ودائرته وللكبار موظفي الخزينة السلطانية وقد شملت تلك الهدايا مبالغ نقدية وأشياء عينية كاللبن والأرز والسكر وغير ذلك

نخلص مما سبق ومن استعراض إيرادات الباشا ومصروفاته التي كانت مقررة عليه منذ البداية أو استحدثت في القرن الثامن عشر إلى أن منصب باشا مصر لم يكن منصباً كثير الزرع وأن معظم من شغلوه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر غادروا مصر بعد أن سدّدوا ديوناً لآخريّة تراوح بين ١٥ . ٢٠ مليون بارة سنوياً عن مدة خدمتهم في مصر (٣).

AHMAD SR

-
- (١) الدمرداش - الدرّة المصنّعة ، ج ١ ، ص ٤٧ .
 - (٢) يوسف سوانس - تحفة الأحمب ، ص ١٥٣ .
 - (٣) أرشيف المحكمة الشرعية - سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ١ ، ص ٢٥ ، لسنة ١١٧٨ هـ وسجل رقم ٢ ، ص ١٥٥ ، سنة ١١٨١ هـ .
- دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رقم ٥٠ سنة ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م .
- الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٧٧ ، أحداث سنة ١٢٠٣ هـ حيث ذكر هناك أن من تسليد عابدى باشا ١٥٠٠٠٠٠٠٠ بارة لخزينة سجل المغاورلة بمصر .

الفصل الخامس

عزل الباشا ومحاسبته

كان عزل الباشا من ولاية مصر يتم بخط شريف يعث به السلطان على يد قانجي باشي أو أغا لإعلان الباشا بذلك .

أسباب عزل الباشا :

لقد وجدت أسباب متعددة لعزل الباشا من ولاية مصر منها :

١) اعتلاء سلطان جديد عرش السلطنة :

كان يصعب اعتلاء كل سلطان جديد عرش السلطنة عزل الباشا الموجود في مصر وتولية باشا آخر حتى ولو كان الباشا القديم لم يتم في منصبه إلا فترة وجيزة قد لا تتجاوز بضعة أشهر أحياناً فمحمد باشا البستنجي الذي تولى باشوية مصر في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٠٣١ هـ - ٢٧ أبريل سنة ١٦٢١ م (١) لم يستمر في الحكم أكثر من شهرين ونصف شهر ثم عزل من منصبه خلع السلطان عثمان وتولى السلطان مصطفى (للمرة الثانية) الذي عين بدلا منه إبراهيم باشا السلحدار في رمضان ١٠٣١ هـ - يولية سنة ١٦٢١ م (٢) ومثل ذلك كثير .

٢) سوء تصرفات الباشا :

مما كان يؤدي لرغبة السلطان في معاقبته كما حدث عام ٩٦٣ هـ - ١٥٥٥ م عندما أمر السلطان سليمان القانوني بعزل والي مصر محمد باشا (دوقه لين) لما علم بفساد خلقه وسوء تصرفاته بمصر (٣). ومن هذا القبيل أيضاً عزل السلطان لحسن باشا الخادم سنة ٩٩٠ هـ -

(١) ابن أبي السرور البكري : الزهرة الزهية ، ص ٤٧ .

يوسف الملواني : تحفة الأحياب ، ص ٩٣ .

(٢) ابن أبي السرور البكري : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

يوسف الملواني : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٣) يوسف الملواني : تحفة الأحياب ، ص ٨٤ .

١٥١٤ م عنده وصيه له من غير عهد له من رشوة (١) وقد كان سوء تصرفات الباشا
هذه كثر وأشد من غيرها في عهد من رشوات تقتره الأتوني من الحكيم العثماني في مصر .

(٣) النقل للعمز و ولايه أخرى :

كثيراً ما عثرنا على بعض مصر نقابه تتعامل في إحدى الولايات الأخرى التابعة
لمصر و ذمته على ذلك كثيرة ، نذكر من عزل السلطان لإسماعيل باشا سنة ١١٠٨ هـ -
١٠٥٠ م و غيره من مصر لبعض في رشوة بغداد (٢) ، ومصطفى باشا عزل من ولاية مصر
سنة ١٧٤٥ هـ - ١٧٦٠ م بتوى شوية جده (٣) ، ومن هذا القبيل أيضاً ما كان من عزل
محمد باشا و مصر سنة ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م ونقله إلى ولاية ديار بكر (٤) .

(٤) النقل لمنصب الصدارة العظمى أو غيرها من المناصب العليا في السلطنة :

في كثير من الأحيان كان يشاء مصر يعزل من حكمها ليتولى منصب الصدارة العظمى
من ذلك تقيي من حدث في عام (١٢٠٩ هـ - ١٧٩٤ م) عندما عزل السلطان محمد باشا
عزل من ولاية مصر يتولى منصب الصدارة العظمى وقد ورد عليه تقليد ذلك المنصب وهو
في إسكندرية في عريفه بعدد مصر (٥) والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها أيضاً عزل
محمد باشا من سنة ١١٩٦ هـ - ١٧٨١ م من ولاية مصر ليتولى الصدارة العظمى وقد
أهداه الأمر ، وم يحسبه على شيء ونزل في غاية الاعزاز (كما ذكر الجبرتي (٦) .

وفي بعض حالات كان عزل الباشا من ولاية مصر يتم بسبب توليته أحد المناصب العليا
في سلطنة مثل تولى قيادة جيوش السلطنة في حروبها ضد أعدائها ، فقد عزل عابدي باشا
من مصر سنة ١٢٠٣ هـ - ١٧٨٨ م وأرسل إليه السلطان يأمره بالتوجه من مصر إلى
الشام لمحاربه ديار بكر لجميع العسكر (نقل الموسكو) (٧) .

(١) يومئذ مديني : تحفة الأجيال . ص ٨٦ .

(٢) جبرتي : عجائب الآثار . ج ١ ص ٢٨ .

(٣) جبرتي : مرجع السابق . ص ٢٥٠ .

(٤) جبرتي : عجائب الآثار . ج ٢ ص ١٣١ .

(٥) جبرتي : مرجع السابق . ص ٢٥٨ .

(٦) جبرتي : مرجع السابق . ص ١٢٢ .

(٧) جبرتي : مرجع السابق . ص ١٧١ .

(٥) فساد الإدارة المركزية :

فكثيراً ما عزل الباشا عن ولاية مصر بسبب المحسوبية ودسائس رجال البلاط العثماني(*) وانتشار الفساد والرشوة في الإدارة المركزية للدولة مثال ذلك ، ما وقع عام ١١٣٢ هـ = ١٧١٩م عندما عزل على باشا والى مصر لأن أمراء الممالك استطاعوا أن يدفعوا رشوة كبيرة وصلت إلى أربعة آلاف كيس قدموها لرجال الإدارة في استانبول (١) .

(٦) مؤامرات الحامية وأمراء الممالك في مصر :

وقد كان هذا السبب هو أهم وأقوى الأسباب التي أدت لعزل معظم باشوات مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

فمنذ النصف الأول من القرن السابع عشر حصل رجال الحامية العسكرية والأمراء الممالك على إقرار السلطان لما كانوا يقوون به من عزل الباشا كأمر واقع ، وفي جميع الحالات التي حدث فيها ذلك أقر السلطان إجراءهم وأرسل أوامره بعزل الباشا نزولاً على رغبتهم .

وقد كان موسى باشا (١٠٤٠ هـ = ١٦٣٠ م) هو أول باشا لمصر يعزله السلطان بناء على رغبة رجال الحامية العسكرية وأمراء الممالك ، فقد أثار موسى باشا سخط الجميع أثر توليه ولاية مصر ، إذ أمر بقتل بعض الموظفين وصادرة أوامره مثلما فعل مع كاتب ثغر السويس (أى كاتب جمرك البهار في السويس) وكذلك أمر بقتل مراد ابن علالى الدين النقيب بييت الحسبه وأخذ من أهواله أربعة عشر كيساً ثم شرع في تحويل نظارة الأوقاف الهامة لأتباعه ، ولما احتج الأمراء والجند والعلماء على أعمال موسى باشا السابقة حاول التنصل من مسؤوليتها وعزاها إلى كتحذاه وقام بعزله ورد نظارة الأوقاف لأصحابها في محاولة منه للسيطرة على الموقف وتفادى احتجاجات الأمراء والجند وثورتهم عليه .

ولكنه سرعان ما عاد إلى سياسته في ابتزاز الأموال مستغلاً وصول أوامر سلطانية تقضى بإرسال حملة من مصر لمساعدة قوات الدولة في الجبهة الفارسية ، فعين موسى باشا أحد كبار الأمراء وهو قيطاس بيك سردارا (قائد) للحملة ، وطلب منه إعداد العدة

(١) الدمرداش : الدرّة المصنّعة ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٥) د . السيد زجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، ص ٨ .

باشا باباها باعين الصيلة بين قتل الملك تفضل دى الصيلة

باشا باباها باعين الصيرة بين قتل الملك تدير دى الدبيرة (١)

وقد تمددت الأبواب التي كانت تدفع الأمراء ورجال الحامية لا تزال الباشا والمطابق
بمزله ، فمكان منها :

(١) محاولة الباشا الايقاع بهم :

كما حدث عام ١١٦١ هـ - ١٧٤٨ م عندما حاول محمد رابع باشا بناء على أمر من
السلطان الايقاع بأكبر عدد من أمراء المالك في مصر والقضاء عليهم (٢) .

(٢) محاولة الباشا اشاعة الفرقة بين أمراء المالك :

فقد دأب بعض الباشاوات وخاصة في القرن الثامن عشر على محاولة اشاعة الفرقة وبث
الفتن بين أمراء المالك لتكوين له السيطرة الكاملة على إدارة مصر . وفي مثل هذه
الحالات كان الأمراء المالك يتناسون ما بينهم من خلافات وصراعات على مراكز القوة
والنفوذ ويتحدون لا تزال الباشا وطلب عزله كما فعلوا مع سليمان باشا (ابن العظم) سنة
١١٥٢ هـ . ١٧٣٩ م (٣)

(٣) انحياز الباشا لاحد الأمراء :

فقد اختص الباشا برعاية أحد أمراء المالك وتميزه عن باقي زملائه . ويطلق يد في
التصرف في شؤون مصر . من ذلك ما وقع عام ١١٣٢ هـ - ١٧١٩ م عندما انحاز على
باشا والى مصر إلى جانب الأمير اسماعيل بيك بن ايواض الذي علا شأنه لمساعدة الباشا له
وتفضيله على باقي الأمراء مما أثار غضبهم ودفعتهم إلى الوشاية بالباشا لدى السلطان مما أدى إلى
عزله من ولاية مصر (٤)

(١) الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ٩٣ .

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القديمة . ص ٢٣٦ .

(٢) الدهر دأش : الدرر المصانة . ج ٢ . ص ٥٤١ .

(٣) الدهر دأش : المصدر السابق . ج ٢ . ص ٥٦٥ .

الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ١٤٥ .

(٤) الدهر دأش : الدرر المصانة . ج ١ . ص ٢٣٥ .

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القديمة . ص ٢١٥ .

(٤) محاولة الباشا الحد من نفوذ الأمراء :

هدد بعض من الباشوات على الحد من نفوذ أمراء المماليك ويحاول أحكام سيطرته على بلاده مصر . فبذل ذلك سخطهم وبدفهم المطالبة بعزله . والأهمثلة على ذلك كثيرة . يذكر منها أحمد باشا كامل (سنة ١١٧١ هـ - سنة ١١٧٤ هـ) = ١٧٥٧ م (١٧٦٠ م) فقد كان هذا الباشا (ذا شهامة وقوة ميراس فدقق في الأحكام وصار يركب ويرى ويكشف على لأبواب والاعلال) (١) مما جعل أمراء المماليك يضيقون به ذرعا فأنزاه من تدمه (وعرضوا للدعوة في شأنه) (٢) للمطالبة بعزله .

طريقه عزل الباشا :

(١) على يد السلطان :

عندما كان سلطان يقرر عزل باشا مصر كان يصدر خطا شريفا بعزل الباشا وتعيين آخر بديلا عنه ثم يرسل الخط الشريف إلى الباشا المعزول على يد قبايجي باشي ليعلم الباشا بقرار عزله ويحدد له جهة في سيتوجه إليها بعد ذلك ، ويصحب هذا القبايجي غالباً (مسلم) باشا جديد الذي يأتي إلى مصر حينئذ لإعلان خبر تعيينه ولتنصيب قائمقام له يمثله حتى وصوله

وعند وصول القبايجي والمسلم يخلع الباشا المعزول على أحد البكوات المماليك — الذي يحدد له الباشا الجديد — قفطان التأتمامية ، وهنا يقوم القائمقام بأول أعماله وهو أن يخضع على أحد البكوات ليكون أمين السباط (٣) .

ويبقى مسلم في مصر مدة شهر (وتفرش له حجرة شهر حوالة ويمين له تعيين لأن من أتى سلب يكون له شهر حوالة على قلم البهار) (٤) أي يأخذ مرتب شهر حوالة (٥) في مدة شهر .

(١) جبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ٢٥٠ .

(٢) جبرتي : المرجع السابق . ص ٢٥١ .

(٣) الدمرداش : الدرر المصانة . ج ١ . ص ١٠ ، ٢٠ .

الجبرتي : عجائب الآثار . ج ١ . ص ١٥٢ .

(٤) الدمرداش : الدرر المصانة . ج ١ . ص ٨٩ .

(٥) حوالة شهر : هو الموظف الذي كان يرسله الباشا شهرباً إلى جمره السويس لتحصيل عوائد

(١) على يد الأمراء المماليك :

عندما كان البكوات المماليك يقررون عزل الباشا لأي سبب من الأسباب التي أشرنا إليها كانوا يعتقدون اجتماعاً لهذا الغرض وقد قدم لنا مؤرخ معاصر لفترة من القرن الثامن عشر وهو صاحب الدرّة المصانعة وصفاً شامخاً لحماية عزل الباشا على يد الأمراء المماليك فقال (كان يجتمع الصناجق والأغوات واختيارية الأوجاق ويضلعون الرميّة ويرسلون للباشا من كل أوجاق أربعة اختيارية ينزلونه فيطاعون إليه في القلعة ويقولون له أن العساكر قامت على اختياريتها والاختيارية قامت على أغواتها والأغوات قامت على الصناجق لم يرضونك حاكماً عليهم)^(١).

وهنا كان الباشا ينزل على رؤسهم ويطلب منهم أن يجهزوا له أحد البيوت المملوكية لينزل فيه بعد نزوله من القلعة مقر حكمة . ولم يكن الباشا في معظم الأحيان يستطيع مقاومة طلب الأمراء الذين كانوا يلجأون لتهديده بالقوة أن استدعى الأمر حتى يرضخ لمطالبهم وقد صور لنا الجبرتي إحدى هذه الحالات التي قام فيها الأمراء بعزل محمد باشا عزت قال :

ركب الأمراء في ١٩ جمادى الثانية ١١٩٢ هـ = ١٦ يوليو سنة ١٧٧٨ م ، وطلعوا إلى باب السكجيرية والعزب وأرسلوا إلى الباشا كتحدا الجاويشية وأغات المتفرقة وترجمان وكاتب حوالة وبعض الاختيارية يأمرونه بالنزول إلى بيت حسن بك الجداوى وهو بيت الداودية ، فلما قالوا له ذلك قل وأى شيء ذنبى حتى أعزل ، فرجعوا وأخبروهم بمقالة الباشا ، فأمروا أجنادهم بالركوب فطلعوا إلى حوش الديوان واجتمعوا به حتى امتلأ منهم فارتعب الباشا منهم فركب من ساعته ونزل من القلعة إلى بيت الداودية وأحضروا الجمال وعزلوا متاعه^(١).

وقد ذكر بعض المؤرخين طريقة أخرى كانت تتبع في عزل الباشا ، وهي مخالفة تماماً لتلك التي صورها لنا الدمرداش والجبرتي عرضنا لها وتلخص في أنه :

(١) الدمرداش : الدرّة المصانعة ، ح ١ ص ٥٣ ، ح ٢ ، ص ٤٢٥ ، ص ٤٦٢ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ٢٤ .

عندما كان الأمر في المليك يقررون عزل الباشا كانوا يرسلون إليه رسوماً منهم عرف بأبى طبق ، كان يذهب مرتدياً ملابس سوداء وقبعة سوداء ، أيضاً على رأسه ويحمل أمراً من الأمرء يعلقه في رقعة على صدره بحيث يمكن رؤيتها ويذهب الرسول مباشرة - دون اتباع أى مرسم من لى كانت تجرى بها العادة - إلى القاعة التى يجلس فيها الباشا ، ويجعل على علامات الاحترام والتبجيل المعتادة ويتقدم تجاهه ثلاث خطوات ثم يتوقف ممسكاً بطرف البساط الذى يجلس عليه الباشا ويصويه لأعلى ثم يغدر المكان دون التفوه بكلمة واحدة (١) وهنا يضطر الباشا فى حال مغادرة القاعة ولعودة إلى بولاق حيث يبقى هناك حتى يتسدد الأمر من السلطان بمغادرة مصر .

وبمجرد نزول الباشا من القاعة يكتب الأمرء إلى السلطان باتهاماتهم له .

وسكنى ما وجد فى الوثائق أو المصادر المعاصرة سواء الخاصة بالقرن السابع عشر كسكرى ولاسحقى أو المتعلقة بالقرن الثامن عشر مثل الدمرداش وابن الوكيل والجبرتى هذه عريضة فى عزل باشا عن طريق الرسول المملوكى أبو طبق .

وبعد نزول الباشا على يد الأمرء المماليك ، كانوا يكتبون مع المشايخ فتوى يتهمون فيها الباشا بفساد أولاديه وإثارة الفتن وتخريض النفوس وإثارة القلاقل من أجل قتل المتنافسين ولاسيلا على أمواتهم ويطلبون رأى المشايخ فى الباشا ، ويسارع الأخيرون بإصدار فتوى بوجوب إزالته وعزله قوماً للفساد وحقناً للدماء ، فيأخذ الأمرء الفتوى ويكتبون عرضاً شى طالب للسلطان على أساس ما جاء بها ويعددون فى هذا العرض مساوئ الباشا ويتهمونه ببيع غلال الخرمين والأبنار والدشائش وغير ذلك من الأمور التى تشين سمعة الباشا وتعرضه لغضب السلطان ، ويختتم العرض المشايخ وقاضى القضاة ورجال الأوجاقات ثم يرسله الأمرء إلى السلطان بحجة مجموعة من رجال الفرق أحياناً (٢) أو على يد أحد المشايخ .

(١)

Lusignan : The History of the Revolt of Ali Bey... p. 32 33.

Combe : Precis de L'Histoire d'Egypte... T, III, p. 52.

(٢) الدمرداش : الدرّة المصنّاة ، ج ١ ، ص ٥٣ ، ص ٢٩٠ ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ ، ص ٤٧١ .

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر التاهرة ، ص ٢٦٥ .

محاسبة الباشا بعد عزله :

بعد صدور الأمر بعزل الباشا لم يكن يسمح له بمغادرة مصر قبل محاسبته على يد الباشا الجديد عن خزينة البلاد وإيراداتها ومصروفاتها وإذا حاول الباشا مغادرة مصر قبل وصول خلفه وقبل القيام بعملية محاسبته كان الأمراء المالك يمنعونه من السفر بالقوة فحين عزل مصطفى باشا في سنة ١٠٣٥ هـ = ١٦٢٥ م حاول السفر قبل وصول الباشا الجديد (ولكن الصناجق منعه من السفر حتى يحضر بيرام باشا لمحاسبته وفعلا لما حضر وجد الخزينة تحتاج إلى عشرين صندوقا (كذا) فالزمه بها فدفعها (١) .

وقد جرت العادة بأن يبقى الباشا في مصر بعض الوقت بعد عزله منتظراً وصول الباشا الجديد الذي يقوم بمحاسبته عن طريق عقد جلسة للديوان العاني في القصر الذي ينزل به الباشا المعزول سواء كان ذلك القصر في القلعة أو كان قصر أحد بكوات المالك ويحضر الجلسة قاضي عسكر أفندي والدفتردار وكبار موظفي الروزنامة مثل الباشا قلفة (خليفة) وكبار كتاب الأوجاقات السبعة وكبار الاختيارية فيها (الباشا اختيار) وترجمان الديوان (٢) ويملي الروزنامجي في هذه الجلسة حساب الباشا وهو عبارة عن ذكر ما دخل في عهده من إيراد خزينة مصر مدة تصرفه (مدة حكمه) من دين الديوان وترقيات العساكر وثمان الجرايات والعليق ومرتبات الموظفين وكل ما يتعلق بإيرادات الخزينة ومصروفاتها ثم يبين الروزنامجي أيضاً ما قام الباشا بأدائه من تلك الوجوه وما بقي منها في ذمته . ثم يقوم الباشا بسداد المبلغ الباقي طرفه من حساب الخزينة . أما بالدفع فوراً وتقديراً وفي هذه الحالة كان من سلطة الباشا الجديد التخفيف عن الباشا المعزول وإعفاءه من بعض المستحق عليه والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث عام ١٠٣٥ هـ = ١٦٢٥ م عندما عزل بيرام باشا فلما حضر الوزير الجديد عمل حسابه فطلع عليه نحواً من ألف ومائتي كيس فدخلت بينهما الصناجق بالمصالحة فلم يأخذ منه إلا ٩٠٥ كيساً (٣) .

وفي حالات أخرى كان الباشا يكتب تمسكا (أى إيصالاً) بالمبالغ الباقية في ذمته يتعهد

(١) ابن أبي السرور البكري : النزعة الزهية ، ص ٤٩ .

(٢) سجلات الديوان العالي : سجل رقم ٢ ص ١٤٥ لسنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م . ص ٢٥ لسنة

١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م .

(٣) ابن أبي السرور البكري : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

فيه سريره عند وصوله إلى سجون وفي حين أحرى كان أروزناجي يهدن في حنة بحسب ما ورد في عهد الدولة. يساغ باقية في ذمة باشا بعد تفقه معه على ذلك وهو من سجون في ذمة باشا قدرت بركة شرعية بالطريق الشرعي (٢).
وإنه ميق في ذمة جهه برور مة سى. قر ولا ج انا. وتم براءة الباشا وانتهاء محاسبته على جميع اليهود حنة في يومه ذلك منه .

وحيث كانت تذكرة عزرة (مبيق في ذمة حضرة وزير رذب أو قدح من الأتبار
ويرة وحدة

وكانت محبة باشا بصورة سابقة تم في لأحوال عديدة وأصبحت عملاً تلقائياً
يخومه به ميون مجرد إعلان قرار عزل باشا في الحالات التي كانت الدولة تشك فيها
في ذمة باشا لغرو أو تكون قد وصلت بناء عن تصرفاته في مصر كانت ترفق بأمر
عزل قراراً سنياً يتقبض عليه وحسب في مكان معين (مثل قصر يوسف مثلاً) (٧).
ويبيع جميع ممتلكاته من متاع ومبلس وأملانك وغيره وذلك في مزاد يقام في الديوان .
وقد يشتم من قبض على باشا كخداة وخازنداره وغيرهما من كبار دائرته مثلما حدث
بنسبة محمد باشا رضى سنة ١١١٧ هـ - ١٧٠٥ م (٨) .

وعند وصول أمر من هذا النوع كان الصناجق يسارعون بتنفيذه ويظل الباشا المعزول

(١) مجلات الديوان العلى : مجلد رقم ٢ ص ١٦٥ لسنة ١١٨٦ هـ = ١٧٧٢ م .

(٢) مجلات الديوان العلى : مجلد رقم ٢ ص ١٤٥ لسنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م .

(٣) مجلات الديوان العلى : مجلد رقم (١) ، ص ٢٥ ، لسنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م .

(٤) مجلات الديوان العلى : مجلد رقم ٢ ، ص ١٤٥ لسنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م .

(٥) مجلات الديوان العلى : مجلد رقم ١ ، ص ٢٥ لسنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م .

(٦) در المحفوظات بالقمعة

مجلد مرتبات كشيدة ديوان لسنة ١١٠٧ هـ = ١٦٦٣ م برقم ٥٢٤٩ ، حيث ورد به صورة مخفر
مجلس الشرع الشريف الذى انعمت بالديوان العلى لخاسبة ابراهيم باشا بعد عزله في ذلك العام .

(٧) ابتداء من عهد حسين باشا سنة ١٠٤٥ هـ = ١٦٣٥ م كانت تحدد اقامة الباشا داخل قصر
الكسوة أو قصر يوسف صلاح الدين أو القصر الأبلق ، وكان موجوداً داخل القلعة وفي عام ١٧٤٠ م
بلغ هذا القصر حالة من السوء كبيرة ومهدم بحيث لم يعد من الممكن اقامة الباشا فيه فأصبح ينزل في أحد
القصور المملوكية .

(٨) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٢ .

سجين في مصر حتى تصل أوامر جديدة من الدولة توضح المعير الذي يحدده السلطان له وفي بعض الحالات كان السلطان يأمر بإرساله إلى استانبول ، فينزل بالموكب المعتاد^(١) . أو يأمر بقتله بعد مصادرة أمواله^(٢) . مثال ذلك ما وقع عام ١١٣٢ هـ = ١٧١٩ م عندما عزل السلطان على باشا من ولاية مصر وأرسل مرسوماً بسجنه حتى قدوم خلفه وعندما وصل الأخير وهو رجب باشا أرسلت إليه الدولة خطاً شريفاً يقضى بإجراء محاسبة على باشا ثم بيع جميع ممتلكاته وإرسال ثمنها للدولة ثم قتله بعد ذلك^(٣) . وامتثالاً لأوامر السلطان نفذ رجب باشا ما طلب منه فحاسب على باشا وصادر أمواله ثم أمر بقتله وقطع رأسه وسلخها وأرسلها إلى السلطان (ودفن على باشا بنقام أبي جعفر الطحاوي بالقرافة وعرف قبره بقبر على باشا المظلوم) كما ذكر الجبرتي^(٤) . وتلك الحالة كانت نادرة الحدوث في مصر . ففي أغلب الحالات كان الباشا المعزول يحاسب باحترام ويسدد ما عليه (ولو اضطر لبيع منزله أو أوقافه)^(٥) . أو يتعهد بسداده بتمسكات كما قدمنا ، ثم يخرج من مصر في موكب حافل ويعامل حينئذ باحترام شديد^(٦) . بل ويقدم له أمراء مصر الكثير من الهدايا^(٧) .

من ذلك القبيل ما ذكره صاحب الدرر المصانة بمناسبة خروج إسماعيل باشا من مصر

(١١٠٩ هـ = ١٦٩٧ م) بعد محاسبته قال :

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ؛ ص ٣٣ .

(٢) لقد أصبحت مصادرة أصحاب المناصب المعزولين أو المتوفين تجري مجرى العرف واعتبرتها الدولة وسيلة تسترد بها أموالاً جمعها صاحب المنصب من طريق غير شرعي ونظر إليها الناس على أنها جزاء حق لما كان صاحب المنصب يرتكبه أثناء توليه منصبه ونظر إليها السلاطين من زاوية أخرى ، فقد كانت الهيئة الحاكمة في الأصل عبيداً للسلطان ولما كان من حق السيد أن يرث عبيده ، فقد أصبح من حق السلطان أن يرث كل أو بعض أملاك أصحاب المناصب المتوفين سواء تركوا ورثة يرثونهم أم لا يتركوا .

دكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ العرب الحديث ، ص ١٨١ .

(٣) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ٢١٢ .

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ ، ص ٥٥ .

(٥) الجبرتي : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٦) جب ، بوون : المجتمع الاسلامي ، ح ٢ ، ص ٤٢ .

(٧) الدمرداش : الدرر المصانة ، ح ٢ ، ص ٥٥٨ .

بعد خروج الباشا من مصر خرج معه المناجق والأغوات
ورغم مصر وصارت الحلق تدعواه بالسلامة التامة وسبب ذلك أنه

كان ضام لجوامع الشريعة ثلاث يوم في المهلول والمواجب كذلك
وخرج الجارية تماً إلى أربابها ورسد غلال الحرمين سنوياً بالتمام
موصولين مزارعه في العاداة شربوا قهوة وشربات وأخذوا خاطره
ثم نادوا به منزلهم وأرسلوا له جملاً محملة هدايا عظيمة (١).

وكانت موك خروج الباشا إذا كان قد عزل من ولاية مصر لتولى منصب الصدارة
مضمي أو حكماً إحدى الولايات الأخرى في السلطنة . فعندما عزل بيرام باشا (سنة ١٠٣٨ هـ
= ١٦٢٨ م) وخرج من مصر لتولى الصدارة العظمى (خرج في موكب ما اتفق عليه
لأحد عبده) على حد تعبير المؤرخ ابن أبي السرور البكري (٢).

ومن هذا تمثيل أيضاً ما حدث عام (١١٩٦ هـ = ١٧٨١ م) عندما عزل محمد باشا
ملك من ولاية مصر ليولى الصدارة العظمى فقد عامه الأبرار المماليك في خروجه بمنتهى
الإحترام وفدوا له الهدايا الشامية (٣).

معاونو الباشا

القائم مقام : وهو في الواقع ليس من معاوني الباشا ولكنه الشخص الذي يقوم بعمل
الباشا خلال فترة حلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر .

ويقوم القائم مقام أثناء تلك الفترة بكل أعمال الباشا ومن هنا حمل لقب القائم مقام أي
القائم مقام الباشا . وكان يصدر الأوامر الإدارية وينارس الأحكام ويرأس الديوان (٤) .

وفي بداية العهد العثماني في مصر كان منصب القائم مقام يسند إلى قاضي القضاة أو الدفتردار
والأمثلة على ذلك كثيرة . نذكر منها ما حدث عام (٩٦٧ هـ = ١٥٥٩ م) عند وفاة علي

(١) الدرر داغر : الدرة المصانعة ، ج ١ ، ص ٥٥ ، ص ٥٦ .

(٢) ابن أبي السرور البكري : النافذة الذهبية ، ص ٥٣ .

(٣) الجبري : سجنات الأندلس ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(٤) سجلات الديوان العثماني : سجل رقم ٢ لسنة ١١١١ هـ - ١١٦٤ م .

باشا والى مصر فقد نصب الأهرام قاضى العسكر ومنصب القائمقام (١) . وعندما صدر إقراره
 بمصر سنة ٩٩٠ هـ ١٥٨٢ م أقام معاه الأهرام سنان دقة دار مصر فى ذلك الوقت (٢)
 وعهد باشا (قول هـ ان) نصب قبال حروجه من مصر محمد بك حوى الدقردار قائمقام
 حتى يحضر خلفه (٣) . هكذا ترى أن القائمقام فى بداية العهد العثمانى فى مصر كان شخصية
 عثمانية واسان بتغاب المالىك وسيطرته على المناصب الادارية المهمة فيها . أصبح منصب
 القائمقام يسند إلى أحد البكوات المالىك وذلك بعد عام ١٠٦٥ هـ ١٦٥٣ م واستمر
 الأمر كذلك فى معظم الأحوال فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، اللهم إلا فى حالات
 نادرة . كان الباشا يتجاوز الأمر المالىك ويعصر على تعيين القائمقام من خارج مفاهمه .
 فعندما عزل حسين باشا سنة ١١٢١ هـ ١٧٠٩ م وتولى إبراهيم باشا التمردان أرسل
 مكتابة لحسين باشا يطلب منه أن يابون قائمقامه فى مصر إلى حين حضوره (وه يفوض أمر
 النيابة إلى أحد سناجق مصر كما هو المعتاد) (٤) .

وعندما عين على باشا ابن الحكيم واليا على مصر سنة ١١٦٩ هـ ١٧٥٥ م أرسل
 رساله إلى مصطفى باشا الوزير المعزول يطلب منه أن يابون قائمقامه بمصر إلى أن يحضر
 ويطلب منه أيضاً عدم النزول من قيسر الباشا فى القامة إلا بعد وصوله هو إلى القاهرة (٥) .

وفى بعض الحالات النادرة أيضاً كان كتحدا الباشا يتولى منصب القائمقام وذلك فى حالة
 وفاة الباشا فجأة مثلاً حدث عام (١١٠٢ هـ ١٦٩٠ م) عندما تولى أحمد باشا والى مصر
 فتولى كتحداه منصب القائمقام (٦) .

وفى معظم الحالات كان الباشا المعزول هو الذى ينصب القائمقام . ويقر الباشا الجديد
 هذا التنصيب عن طريق رساله أو يسند القائمقامية إلى أمير آخر .

- (١) ابن أبى السرور البكرى : الزرقعة الذهبية ، ص ٢٥ .
- (٢) ابن أبى السرور البكرى : كشف الكربة ص ١٣ .
- (٣) ابن أبى السرور البكرى : المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- (٤) الجبوتى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ٢١ .
- ابراهيم مصطفى ، وقائع مصر القاهرة ، ص ٩٩ .
- (٥) الدرداش : المدرة المصانة ، ج ٢ ، ص ٥١٣ .
- (٦) يوسف الدوانى : نغمة الأحباب ، ص ١١٣ ، الجبوتى : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٤ .

وفي القرن الثامن عشر كان الأمراء يرسلون إلى الباشا بعد انزاله من مقر حكمه في القلعة أحد الصناجق الذي يكون عادة من كبار الأمراء المماليك الذين يتمتعون بثروة كبيرة ومكانة عالية ليخلع عليه قفطان القائمقامية (١).

مدة عمل القائمقام :

لم تكن للقائمقام مدة عمل محددة ، بل كانت هذه المدة تطول وتقصر حسب ظروف حضور الباشا الجديد إلى مصر ، فمصطفى بك قزلار عمل قائمقاما لحسين باشا الموصل الذين عين واليا لمصر (سنة ١١٠٩ هـ = ١٦٩٧ م) مدة ثمانية أشهر (٢).

وفي بعض الأحيان كانت مدة القائمقام لا تتجاوز ثلاثة أشهر (٣) .
ومن أشهر الأمراء المماليك الذين تولوا منصب القائمقام الأثير ابراهيم بك أبو شنب الذي عمل قائمقاما لعلی باشا (١١٢٩ هـ = ١٧١٦ م) (٤) .

وعلى بك الكبير الذي أعلن نفسه قائمقاما في الفترة من سنة ١١٨٢ هـ = ١١٨٧ هـ = ١٧٦٨ م - ١٧٧٣ م (٥) .

وقد وجد إلى جانب الباشا مجموعة من الموظفين لمعاونته في إدارة شئون الولاية ، وكان على رأس هؤلاء معاونين :

الكتخدا :

أى وكيل الباشا ويسمى أحيانا (الكخيا) ويعينه السلطان من موظفي الدولة العثمانية برتبة صنجق ويعاون الباشا في كل أعماله ويرأس جلسات الديوان العالی إذا ما تخلف الباشا عنها لظروف خاصة (٦). وهو يلزم الباشا ملازمة دائمة ويقوم مثله في القلعة .

وقد ارتبطت مدة خدمة الكتخدا بمدة حكم الباشا الذي يعتبر وكيله ، فكل باشا يعين

(١) الدرر داش : الدرر المصانة ، ح ٢ ، ص ٣٧١ .

(٢) الدرر داش : المرجع السابق ح ١ ، ص ٥٧ .

(٣) الجبرقی : عجائب الآثار ح ١ ، ص ٢٤ .

(٤) الجبرقی : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٥٣ .

(٥) محمد رفعت : علی بك الكبير ، ص ٥٥ .

(٦) سجلات الديوان العالی : سجل رقم ١ مادة ١٨٨ ، ص ١٩ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

ولاية مصر كان يخضرها اليها منصبه باكتخداه . ولم يحدث خلاف ذلك إلا في حالات نادرة ظل فيها الكتخدا القديم يعمل مع الباشا الجديد والسبب في ذلك وفاة الباشا الذي كان يحكم أثناء توليه منصبه في القاهرة ، مثلما حدث في عام ١١٦٤ هـ = ١٧٥٠ م . عندما عين مصطفى باشا على ولاية مصر فقد بقي كتخداه الباشا السابق له - محمد باشا - والذي توفي بمصر يعمل كتخداه له هو أيضاً (١) .

وقد تمتع الكتخدا بسلطة واسعة في أوائل العهد العثماني فقد سلم بعض الباشاوات مقاليد الأمور لنوابهم يديرون البلاد مثلما فعل إبراهيم باشا البستنجي (١٠٧٧ هـ = ١٦٦٦ م) فقد تمتع كتخداه بسلطة واسعة (فصار لا يتم أمر ولا عزل ولا تولية إلا بمرفته) (٢) .

وكثيراً ما نطلع الكتخدا لمنصب باشوية مصر وسعى للحصول عليها من ذلك ما قام به أحمد أفندي كتخداه إبراهيم باشا في ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٦ م من محاولة الإتفاق مع المختصين في السلطنة على منحه باشوية مصر نظير دفع مبلغ ألف ومائتي كيس (٣) .

وقد كان الكتخدا من الشخصيات التي ترشحها الدولة لتولي منصب ولاية مصر فأحمد باشا الذي تولى سنة ١١٠١ هـ = ١٦٨٩ م كان قد سبق له العمل في منصب كتخداه إبراهيم باشا سنة ١٠٧٩ هـ = ١٦٦٨ م (٤) .

وفي بعض الحالات كان الكتخدا يتولى منصب القائم مقام عند وفاة الباشا في مصر (٥) .

وعلى الكتخدا أن يعمل وفقاً لأوامر السلطنة وسياستها وألا يخالفها وإلا كان للباشا الحق في معاقبته . وقد وصلت العقوبة في بعض الحالات إلى حد القتل ، فقد أمر حسين باشا سنة ١٠٩٩ هـ = ١٦٨٧ م بخنق كتخداه بعد ما أرسله إلى دير الطين على أنه

(١) الدرر داشر : الدررة المصانة ح ٢ ، ص ٥٦١ .

(٢) ولقد أدى اتساع سلطة كتخداه خضر باشا في (سنة ١٠٠٦ هـ = ١٥٩٧ م) إلى نقمة الجند

عليه مما دفعهم إلى قتله وتعليق رأسه على باب زويلة .

يوسف الملواني : تحفة الأحباب ، ص ١٠٤ ، ص ٨٩ .

(٣) يوسف الملواني : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٢٤ .

يوسف الملواني : تحفة الأحباب ، ص ١١٣ .

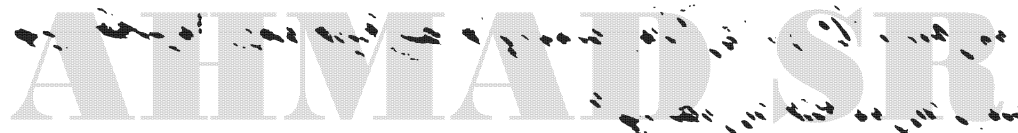
(٥) يوسف الملواني : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

... في سنة ١٢١٥ هـ ...
... في سنة ١٢١٦ هـ ...
... في سنة ١٢١٧ هـ ...
... في سنة ١٢١٨ هـ ...

المراد من "الكتاب"

... في سنة ١٢١٩ هـ ...
... في سنة ١٢٢٠ هـ ...
... في سنة ١٢٢١ هـ ...
... في سنة ١٢٢٢ هـ ...

... في سنة ١٢٢٣ هـ ...
... في سنة ١٢٢٤ هـ ...



... في سنة ١٢٢٥ هـ ...
... في سنة ١٢٢٦ هـ ...

- (١) ...
- (٢) ...
- (٣) ...
- (٤) ...
- (٥) ...

... سنة ١٢٢٧ هـ ...

(٥) ...

(٦) ...

جدول بارادات الكتخدا من ضريبة الكشوفية الصغرة

المبلغ الذي يدفعه سنويا للكتخدا	صاحب النصب	مبلغ الذي يدفعه سنويا للكتخدا	صاحب النصب
كيس باردة		كيس باردة	
٥٠٠٠ -	مقاطعجي إيراد غلال	١٥ -	ملتمو سكر. ومقطعات
١٢٥٠٠ -	أفندي كسر ميزان	١ -	ملتمو فربخوة
٤٣٧٠ -	أمين أوتلاق	١ -	سر متفرقه
٥٠٠٠ -	أمين مشاق	١٢٥٠٠ -	سر وفاة (أمين تسبيل القوف)
٥٠٠٠ -	كاتب عزبان	٥٠٠٠ ١	كشف بنساوية
٥٠٠٠ -	شيخ دلائين	١٠٠٠ ١	كشف غربية
١٢٥٠٠ -	ولد الحيدري (عربان الجزيرة)	٨٠٠٠ ١	كشف خيرة
١٢٥٠٠ -	مقاطعة قصير شامى	٢٠٠٠٠ -	كشف منصوره
٣٢٠٠ -	نظاره (وقف) اسماعيل باشا	١	أش كوكلويان
٥٠٠٠ -	رئيس اليهود	١	أش تفنكجين
٥٠٠٠ -	رئيس قبطيا	١	أش جراكه
١٥٠٠ -	رئيس النصارى المسيحيين	١	أمين خردة
		٣	ماترم جوالى
١٥٠٧٠ ٣١	المجموع	٥٠٠٠ -	مقاطعجي شرقية
٧٩٠٠٧٠ باردة	وهو ما يساوى	٥٠٠٠ -	مقاطعجي غربية

١ - الترجمان :

الذى يقوم بمهمة الترجمة من التركية لغة الباشا إلى العربية وبالعكس وذلك في مجالس الحكم والإدارة . وإيراداته من عوأمده على جانب كشف الولايات وعلى الباشا وله عليه

تعيين بونى (من اللحم والأرز) وغيره (١١). كما كان له أوتلاق (١٢) قيمته ٧٥٠ بارة سنوياً .

٢ - الخازندار :

وهو من أهم أتباع الباشا إذ هو المختص بالعناية بخزينة مصر وله عوائد على الأمراء والكشاف وأرباب المناصب وقت توليتهم .

٣ - سر متفرقة :

رئيس حرس المتفرقة المختصين بحراسة الباشا وله من الخزينة أوتلاق قيمته ١٢٤٠ بارة سنوياً .

٤ - سر كيلار الوزير :

وهو رئيس مخازن الباشا وله أوتلاق قيمته ١٢٤٠ بارة سنوياً .

٥ - سنجدار :

أى حامل علم الباشا فى مواكبه ويحصل من الخزينة على ١٢٤٠ بارة سنوياً قيمة أوتلاق خيوله .

٦ - كاتب ديوان :

أى كاتب محاضر جلسات ديوان الباشا ومقرر له من الخزينة ٢٨٨٠ بارة سنوياً قيمة أوتلاقه .

٧ - ديوان افندى :

رئيس كتاب الديوان وله عوائد على أصحاب التمكينات مثل التقاسيط وعلى الفرمانات وعلى التذاكر الديوانية التى يقع فيها التغيير والتبديل بالبيع والشراء وله خرج على الباشا فى كل يوم .

(١) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، باب أول سؤال ٢ ، ص ١٠ .

(٢) الأوتلاق : بالتركية معناها المرعى ، به قد كانت أراضى الأوتلاقات معفاة من الضرائب ومخصصة لترعى فيها خيول الباشا وكبار معاونيه والصناجق، ثم ضمت هذه الأراضى لإدارة الخزينة التى أصبحت تسدد لمستحقها قيمة أوتلاقهم نقداً .

دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر أوتلاقات حضرة وزير وعساكر منصوره للسنوات ١١٨٢هـ ، ١٢٠٢هـ

٨ مقابلة = حضره وزير :

وهو المختص بترتيب مقدمات الباشا ويحصل على ٢١٣١ بارة سنوياً كأوتلاق .

٩ - سر مهران ختم :

والمهر دار وهو حرم ختم الباشا والمختص بوضع ختم الباشا على البيورلدات الصادرة عنه وله عوائد على كل من يستصدر من باشا تمكيناً محتوماً بخاتمه ، كالتقاسيط وغيرها وله أوتلاق قيمته ١٢٤٠ بارة سنوياً .

١٠ - مير آخور :

رئيس سبيلات باشا وله أوتلاق قيمته ٢٦٦٢ بارة سنوياً .

١١ - سر طباخين :

رئيس صبحي دائرة الباشا وله أوتلاق قيمته ١٢٤٠ بارة سنوياً .

١٢ - الجاشنكير :
المختص بتسويق طعام الباشا ويحصل على ١٦٦٠ بارة سنوياً كأوتلاق .

١٣ - سر منادين :

وهو رئيس منادى مزايدات الديوان^(١) وله أوتلاق قيمته ١٢٤٠ بارة سنوياً .

١٤ - سر جاوشان :

رئيس الجاوشية أى رسل الباشا ويحصل على أوتلاق قيمته ١٧٧٥ بارة سنوياً من الخزينة .

١٥ - وكيل خرج :

وهو المختص بشراء طلبات الباشا لدائرتة ويتقاضى ١٢٢٠ بارة سنوياً قيمة أوتلاقه^(٢) .

(١) مزايدات الديوان : هي المزايدات التي كانت تقام في الديوان العالی بالقلعة لبيع وشراء الانتزادات بأنواعها المختلفة التي شملت الأرض والجمارك والوظائف .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة

دفاتر أوتلاقات عساكر منصوره دفتر رقم ٥٦٦٩ لسنة ١١٨٢ هـ = ١٧٦٨ م ، دفتر رقم ٥٨١٦

لسنة ١٢٠٢ هـ = ١٧٨٧ م .

١٦ - رئيس الديوان :

وهو الذى يتولى تنفيذ عمليات الإعدام التى يأمر بها الباشا وعوانده عليه وله ما على
المقتول من ملبس وغيره (١).

ومن أتباع الباشا أيضاً :

الأغاوات الذين يقومون بخدمته ويلازمونه ويركبون معه أينما توجه وجمانيتهم (٢)
على الباشا ومنهم الجاويشية والمهاترة الذين يضربون النوبة فى كل وقت (٣).

AHMAD SR

(١) الدرر داش : الدررة المصانعة ، ح ١ ، ص ١٥ ، شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ،
باب ١ سؤال ٩ ، ص ١٤ .

(٢) البخامكية أو الجمكية ، كلمة فارسية من جامكى وأصلها مرتب يصرف لشراء الملابس ثم
استخدمت فى الاصطلاح العثمانى المملوكى لتعنى المرتب .

(٣) المهاترة : جمع مهتر وهى كلمة تركية تعنى رجل الموسيقى ويضربون النوبة أى يعزفون
على آلاتهم الموسيقية فى أوقات معينة عند غروب الشمس مثلاً وفى وقت الصباح .

AHMAD SR

الباب الثالث

الديوان

AHMAD SR

الفصل السادس - الديوان العالى

الفصل السابع - « نظام الجمعية »

AHMAD SR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي

١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي

AHMAD SR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
التيوان العسلي

م سبق تبين أن كلمة ديوان كانت تعني جميع الهيئات المختصة بالحكم والإدارة والسلطة ونفوذ.

وقبل صدور قانون تامة مصر كان الباشا يرأس مجلساً إدارياً عرف بمجلس الإقليم ويتكون من قادة الفرق والدقتردار وأمير الحج لمعاونة الباشا في عمله^(١).

الديوان الصغير أو ديوان الباشا :

تم نص قانون تامة مصر سنة ٨٩٣١ = ١٥٢٥ م على إنشاء ديوانين للإدارة في مصر تسمى الأولى باسم الديوان فقط ولم يذكر شيئاً عن عضويته أو اختصاصاته بل نص على مواعيد انعقده فقط. وأشار إلى الثاني باسم ديوان ناظر الأموال : (الدقتردار) .

ويتكون من أمين البلد وكتاب الخزينة وباقي مباشرى الأموال السلطانية وينعقد في الأيام التي لا انعقد فيها الديوان الآخر ، ويقوم الأعضاء في ديوان ناظر الأموال يبحث لشئون إدارية العامة (يتفقدون حساباتهم فيطالبون بقايا ذمم العمال أو يرسلون حوالة لبعض الجوانب ويقومون بأعمال ذلك من الخدم التي لا تستدعى الشورى ولا تضيع أوقاتهم سدى^(٢) .

من ذلك تبين أن ديوان ناظر الأموال هو ديوان مختص بالمسائل المالية العادية التي تجرى فيها الأمور دون تعقيد ، فهو كمكتب إدارى مالى وتغلب عليه الصفة التنفيذية . وقد أشار المرحوم الأستاذ شفيق غربال^(٣) في تحليل الأجوبة حسين أفندى الروزناجى إلى أنه وجد في مصر ديوانان : الديوان الخصوصى وتغلب عليه الصفة التنفيذية واعتقد أن هذا هو ديوان ناظر الأموال الذى أشار إليه قانون نامه مصر والثانى الديوان العمومى وتغلب عليه صفة تداول الرأى . وترجع أنه الديوان العالى . وقد أشار علماء الحملة الفرنسية إلى ديوان ناظر الأموال باسم :

الديوان الصغير^(٤) وذكروا أنه كان يعقد يومياً في قصر الباشا ومحضره . كتخدا الباشا

(١) دكتور حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثمانى فى الجمل فى التاريخ المصرى ، ص ٢٥٠ .

(٢) قانون تامة مصر : النسخة التى بأيدينا - مادة ٣٥ ، ص ١٨ .

(٣) الأستاذ شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية - الباب الثالث - السؤال الثانى ص ١٨ .

(٤) Esteve : Memoire sur les Finance de l'Egypte, T, XII p. 42 - 43.

والدفتردار والروزنامجى وبعض رجال الفرق وينظر فى المسائل الإدارية العاجلة ويشرف على تطبيق قواعد الإدارة العثمانية فى مصر (١).

وربما يكون هذا الديوان قد أخذ اسم الديوان الصغيراً تمييزاً له عن الديوان الآخر الذى وجد بمصر وأشارت إليه بعض المصادر باسم الديوان الكبير ، أما الوثائق فتطلق عليه اسم الديوان العالى (٢) .

ولم تصل إلينا محاضر لهذا الديوان الصغير والغالب أنه لم توجد له محاضر ، فهو مجلس تنفيذى إدارى للشئون الإدارية العادية وهو بهذه الصورة كان كمكتب إدارى مالى لا تدور فيه مناقشات تسجل . ويعتقد أنه كان يمثل المجلس اليومى للباشا الذى يباشر فيه مع كبار رجال الإدارة المالية فى مصر بصرف الشئون الإدارية العادية التى لم تكن من اختصاص الديوان العالى ويمكن أن يطلق عليه اسم « ديوان الباشا » .

ومعلوماتنا عنه مستمدة من بعض المصادر المعاصرة (٣) . وكان مقر الديوان الصغير أو ديوان الباشا فى القلعة فى إحدى قاعاتها الكبيرة التى عرفت « بديوان قايقباى » ، وأول عمل إدارى يقوم به الباشا بعد طلوعه القلعة هو الجلوس فى ذلك الديوان حيث يقدم له المختصون (حوالات الحرمين) أى الأوراق المتعلقة بالأموال والمعونات التى ترسل لمكة والمدينة فيقرأها الباشا ويعلم عليها بالاطلاع والموافقة على ما جاء بها (٤) .

الديوان العالى :

أشار كثير من المؤرخين إلى هذا الديوان باسم الديوان الكبير (٥) وقد أنشئ هذا الديوان فى مصر لأول مرة بعد إعلان قانون نامة مصر سنة ١٥٢٥ م ، الذى نص فى المادة الثانية والثلاثين منه على إنشاء هذا الديوان وأشار إليه باسم الديوان فقط ، ولم يحدد اختصاصاته ولا مقره ولا عضويته وإنما اكتفى بتحديد مواعيد عقده بأربع مرات

(١) Combe : Précis de l'Histoire de l'Égypte. T, III, p. 59.

دكتور حسن عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، د. حراز ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ١ من سنة ١١٥٤ - ١١٥٧ = ١٧٤١ - ١٧٤٤ م (

سلسلة رقم ٢ من ١١٧٧ - ١٢١٩ = ١٧٦٣ - ١٨٠٤ م .

(٣) الدمرداش : الدرر المصانة ، ح ١ ، ص ٢ .

(٤) الدمرداش : الدرر المصانة ، ح ١ ، ص ١٠ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ح ٢ ، ص ٢٢٠ ، ٤٣٠ .

(٥) Esteve : Memoire sur les Finances de l'Égypte p. 42.

Combe : Brecis de l'Histoire d'Égypte T, III, p. 59.

التي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م.

وهذه هي الوثائق التي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م، والتي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م.

كما وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م، والتي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م.

وبالإضافة إلى ذلك، وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م، والتي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م.

ومن الوثائق والمصادر المعاصرة التي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م، والتي وردت في سجلات الدواوين العلية في عهد الخديوي إسماعيل وبنيته في سنة ١٨٤٤م.

(١) يوجد عدنان السجلات بين سجلات الحاكم الشرعية الموجودة حالياً بدفترخانه الشهر العقاري بالقاهرة .

والسجل الأول خاص بالسنوات من ١١٥٤هـ - ١١٥٧هـ - ١٧٤١م - ١٧٤٤م .

والسجل الثاني خاص بالسنوات من ١١٧٧هـ - ١٢١٩هـ - ١٧٦٣ - ١٨٠٤م .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة :

دفتر الرزق - دفتر رزق إقليم الطنجية برقم ٤٦٣٩ .

دفتر رزق البهنساوية برقم ٤٦٢٤ .

ودفتر أول القوصية اجباسي .

ودفتر أصول مال اسكلها ومقاطعات من ١٠٨٢هـ - ١٢٣٧هـ = ١٦٧١م - ١٨٢١م .

سجلات محكمة الاسكندرية سجل رقم ١٣ من ١١٩٥هـ - ١٢٠٢هـ = ١٧٨٠ - ١٧٨٧م .

دفتر قيد تذاكر ديوانية برقم ٥٩٤٠ .

(٣) الدرر المصانعة ، ح ١ ، ص ٢٤٠ .

در ما اسمر - حساب دیوان عالی بعدی و اوتار العهد القماری بانتظام أربع مرات
 في الأسبوع ، فذلك أمر لا يفتك به لأنه من غير منعه ، ينظمه لحسابات الديوان العالي
 في تلك الفترة ، ويخصر لحساب الموجوده تحت أيدينا خاصة بالفردن الآمن عشر فقط .
 وفي تلك الفترة أصبحت حسابات الديوان العالي تفقد كما دلت الحاجة ، أي كما كانت هناك
 أموال منطوقه عند الديوان فلم يبق حسابات الديوان منطوقه أو تفقد في موازير عديدة من
 لأسبوع أو اثنين ، وفي بعض الشهور كان الديوان يفقد أربعة عشر احتمالاً وفي بعض الأحيان
 كان عدد الاحتمالات يصل إلى سبع ، وكان شهر رمضان هو أفقر الشهور في عدد الاحتمالات ،
 وفي سنة ۱۱۵۳ هـ ولا يفقد حسابات الديوان العالي إلا في حدود في عام ۱۱۵۵ هـ = ۱۱۵۳
 وهي إحدى من السنوات التي لم يبق فيها حسابات الديوان العالي إلا في حدود (۱۱)

رقم الحساب	عدد الاحتمالات	عدد الاحتمالات	عدد الاحتمالات
۱	۱۲	۱۲	۱۲
۲	۱۱	۱۱	۱۱
۳	۱۰	۱۰	۱۰
۴	۹	۹	۹
۵	۸	۸	۸
۶	۷	۷	۷
۷	۶	۶	۶
۸	۵	۵	۵
۹	۴	۴	۴
۱۰	۳	۳	۳
۱۱	۲	۲	۲
۱۲	۱	۱	۱

و هذا بعد الاطلاع على حسابات الديوان العالي في بعض الأسابيع من الحسابات
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام

و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام
 و هذا في بعض الأسابيع من حسابات الديوان العالي في أهم الأيام والأيام والأيام

وهؤلاء كانوا من ذوي شخصيات مختلفة فمنهم لتجار والعلماء ، والنساء في بعض الحالات ،
وآزبب الحرف .

وزي كان حضور مثل هذه لشخصيات هو ما أوحى إلى بعض للتورخين بذكر عضوية
لتجار ولعلماء ، وآزبب الحرف للديوان العالي . وقد ظلت محاضر الجلسات الرسمية للديوان
إلى آخر القرن الثامن عشر لا تذكر عضوية هؤلاء في الديوان ، وإذا كان قد أبيع لهم
حضور جلسات الديوان العالي ، فيكون ذلك بصفة غير رسمية ، وذلك في أواخر العهد
لعمري بمصر عندما سيطر العنصر المملوكي على الإدارة ، وعندما أصبح لطبقة العلماء
والتجار . وآزبب الحرف نفوذاً كبيراً (١) .

ورأس جلسات الديوان العالي الباشا حاكم مصر ورئيس الإدارة فيها ، ولا بد من
حضور نائب في الجلسات الهامة ، وفي بعض الأحيان كان ينوب عنه كتخدها في رئاسة
الجلسة (٢) ويكون ذلك في معظم الأحيان لوجود مانع شخصي يحول بين الباشا وبين رئاسة
جلسة الديوان ، وفي حالة عدم وجود باشا في مصر كان القائم مقام هو الذي يرأس جلسات
الديوان العالي (٣) .
أما الجلسات ذات الصبغة القضائية فكان يرأسها الباشا أحياناً أو كتخدها أو قاضي
القضاة أو أحد بوابه (٤) .

ويحضر جلسات الديوان طائفة من الموظفين بحكم وظائفهم مثل المهردار (حامل
لأختام) والدويتدار (حامل الدوا) وأكثر من بيوردجي لتحرير البيورلهدات ، بالإضافة
إلى مجموعة من الكتاب والتراجمه وأهمهم (ترجمان) ديوان ويشار إليه باسم الترجمان
الكبير (٥) . وترجمان قاضي العسكر ويشار إليه باسم الترجمان الصغير .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار - جزء ٢ ص ٩٢ ، ص ١٣١ ، ص ١٦٣ . محمد شفيق غريبال :

ترتيب الديار المصرية . ص ١٩ .

(٢) سجلات الديوان العالي :

مسلسلة رقم (١) ص ١٩ لسنة ١١٥٥ = ١٧٤١ م .

(٣) سجلات الديوان العالي : مسلسلة رقم ٢ ، ص ٧٥ لسنة ١١٨٣ = ١٧٦٩ م ص ٧٩ لسنة

١١٨٤ = ١٧٧٠ م . ص ٨٥ لسنة ١١٨٦ = ١٧٧٢ م ، ص ٢١٢ لسنة ١١٩٣ = ١٧٧٩ م .

(٤) سجلات الديوان العالي : مسلسلة رقم ١ ص ١ لسنة ١١٥٤ = ١٧٤٢ م ، ص ٩١ لسنة

١١٥٥ = ١٧٤٢ م .

(٥) سجلات الديوان العالي : مسلسلة رقم ١ ، ص ٣١٦ لسنة ١١٥٥ = ١٧٤٣ م ص ٢ لسنة

١١٥٤ = ١٧٤٢ م ، مسلسلة رقم ٢ ص ١٦٥ لسنة ١١٨٦ = ١٧٧٢ م .

ومن الكتاب ، كاتب الديوان بالرومي أى باللغة التركية ، وكاتب الديوان بالعربي أى باللغة العربية ، ومهجة هذين الكاتبين متعلقة بقرأة الخطوط الشريفة الواردة من الدولة (١) . وكتابة تذاكر الدعوة لجلسات الديوان .

أما تسجيل محاضر الجلسات فكان يقوم بها اثنان من الكتاب . وكانا عادة من كتاب المحاكم المحلية في القاهرة ويختارهما قاضى القضاة (٢) .

ويحضر جلسات الديوان أيضاً وبصورة دائمة أغا فرقة الجاويشية وأغا المتفرقة ومجموعة من رجالهما ، فقد اختص رجال هاتين الفرقتين بحراسة الديوان العالى وحضور جلساته . ومن هنا جاءت نسبتهم إلى الديوان فورد بالوثائق : جماعة جاويشان ديوان (٣) . وجماعة متفرقة ديوان (٤) .

نظام جلسات الديوان العالى :

عندما كان الباشا يقرر عقد جلسة للديوان العالى ، توجه الدعوات من الليلة السابقة للأعضاء ، وعند عقد الجلسة يجلس الباشا في « ديوان الغورى » وعلى يمينه قاضى القضاة . وعلى يساره الدفتردار والخازندار (٥) ، ثم يجلس الأمراء الصانق واختيارية الأوجاقات كل حسب رتبته (٦) . ويحضر الجلسة دائماً عدد من أغوات الباشا . ولم يكن الباشا يراقب

(١) الدمرداش : الدرة المصانة ح ١ ص ٩٠ .

(٢) سجلات الديوان العالى : سلسلة ٢ ص ٢٦ لسنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م . حيث ورد بها قرار قاضى القضاة بتعيين كاتبين للديوان ، أحدهما يعمل باشا كاتب في الديوان مع بقائه باشا كاتب بمحكمة قناطر السباع ، والثاني يعمل الكاتب الثانى في الديوان ، ومن أشهر الشخصيات التى تولت الكتابة في الديوان العالى الشيخ اسماعيل الخشاب ، فقد عمل كاتباً لتسجيل محاضر الديوان في الفترة من ١٢١٦ هـ = ١٨٠١ م - ١٢١٩ هـ = ١٨٠٤ م ، سجلات الديوان العالى ، سلسلة رقم ٢ ، ص ٣٢١ .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة - دفاتر جراية وعليق جاويشان ، ديوان مصر برقم ٥٢٩٠ ، ٥٦٧٧ ، ٥٧٦٥ ، ٥٧٤٧ ، ٥٢٨٨ ، ٥٨٤٠ .

(٤) دار المحفوظات أيضاً ، دفاتر جراية وعليق متفرقة ديوان مصر برقم ٥٣٣٢ ، ٥٦٤٧ ، ٥٥٧٦ ، ٥٨٥٨ ، ٥٦٩٦ ، ٥٧٣٩ ، ٥٢٨١ .

(٥) Combe : Précis de L'Histoire de L'Egypte, T, III, p. 59.

(٦) الدمرداش : الدرة المصانة ، ح ١ ، ص ٨٥ ، ص ٨٨ ، ص ١٨٦ .

جلسات الديوان على مدى من ور، سار كما أشرت بعض المراجع وشبهته في ذلك بالسلطان نعماني الذي كان يحضر جلسات الديوان في استنبول من وراء ستار^(١). ففي كل المراجع التي درست من سجلات ديوان نعماني نفسه، ووثائق دار المحفوظات والمصادر المعاصرة، لم أجد مبدل على أن بيت كان يجلس لمراقبة جلسات الديوان العالي من خلف ستار، من من واضح أنه كان يحضر الجلسة، ويشارك في المناقشات بصورة ظاهرة.

اختصاصات الديوان العالي :

تعد كان الديوان على يمش في مصر بمثابة المجلس الإداري الأعلى في البلاد، فكر شؤون الحكم والإدارة في مصر كانت موضع الدراسة والمناقشة والتنفيذ في ذلك ديوان.

في ديوان نعماني كانت تدرس وتناقش تعليمات الباب العالي لإدارة مصر وفيه أيضاً كان يعلن وصول الباشا الجديد الذي يخلع في الديوان خلع القدوم، ويقرأ في الديوان مرسوم ولاية باشا أو التقرير بما حكمه بما آخر.

وفي الديوان العالي كانت تتم مناقشة شؤون مالية مصر، وأوجه النقص أو الزيادة فيها، وما يرسل من بني الحرمين، وما ينفق في مصر، وما يرسل للباب خزانة إرسالية، وفي الديوان أيضاً كان يتم تسليم صرة الحرمين لأمير الحج وتسليم الخزانة الإرسالية لبيك الخزانة.

ومن الأمور الإدارية الأخرى التي كانت تتم في الديوان عمليات توزيع مقاطعات الجمارك والمقاطعات الزراعية (التزامات الأراضي) والفراغ والتنازل عنها من أصحابها الآخرين، وكذلك الفراغ عن المناصب الهامة في الإدارة.

ومن الأمور الهامة كذلك التي كانت تتم في الديوان العالي تعيين الصناجق وتعيين شيخ البلد في القرن الثامن عشر ومحاسبة الباشا وإعلان وفاء النيل وتوزيع أوراق الجزية المطلوبة من أهل الذمة، كما كان يتقرر في الديوان العالي أيضاً قيام الحملات التي يوجهها الباشا للمتمردين من العربان أو من الأمراء المتنافسين، وفيه أيضاً يتقاضى من يؤدون

Combe : Précis de l'Histoire de l'Égypte, T. III, p. 58.

(١)

د. حسن عثمان : تاريخ مصر في عهد نعماني في الجبل في تاريخ مصرى ، ص ٢٥٠ .

خدمات للخزينة ما يستحقون من أجور ، وعامة كانت كل شئون إدارة مصر تعرض في الديوان العالى لناقشتها واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها في حدود سياسة الدولة التي رسمها سلطات استانبول .

وبالإضافة إلى ما سبق كان الديوان العالى يعمل كمحكمة استئناف علي قضايا رجال الباشا وكبار الأمراء المماليك ، وأرباب المناصب الهامة يرفعون إليه قضاياهم لإعادة بنحها عندما لا يقتنعون بنح المحاكم المحلية فيها .

وسأقدم في الصفحات التالية دراسة لبعض الموضوعات التي كانت تبحث في الديوان العالى وكيف كان يتم بنحها والأعضاء الذين يقومون بذلك والقرارات الديوانية فيها .

فبالنسبة لأوامر الدولة وتعليماتها لإدارة مصر ، عندما كان يصل رسول من الدولة بنح شريف أى بأمر سلطاني كان الباشا يأمر بعقد الديوان فيرسل تذاكر الدعوة (لتنايه) للمساجق والأغاوات والاختيارية من الأوجاقات السبعة ، والأمثلة على ورود تلك الأوامر للديوان أكثر من أن يحصيها العد ، نذكر منها على سبيل المثال ما حدث عند وصول أغا من طرف الدولة بنح شريف (سنة ١٠٩٩ هـ = ١٦٨٧ م) فقد أمر الباشا بعقد جلسة للديوان وأرسل كتخداه لإحضار الأغا من بولاق وصحبه أغاوات الفرق وزعيم مصر (بالنقرزان) أى الطبول ، وفي اليوم التالي انعقد الديوان (وطلع الباشا ديوان القورى ناوله الأغا الحظ الشريف قبله ووضع فوق رأسه ، وناوله ليد كاتب الديوان قرأه على سماع الحاضرين يظلب خمسة آلاف عسكري للسفر بالنصور) وتقرر في هذا الاجتماع إجابة طلب السلطان وخلع على الأمير الذي عليه الدور لقيادة الحملة (١) .

وكانت هذه الصورة تتكرر عند وصول كل خط شريف سلطاني فيعقد الباشا الديوان بالصورة السابقة .

وعندما يتولى سلطان جديد كان يرسل خطا شريفا بالسكة والخطبة والشك - أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ بهذه المناسبة - في القلعة باسم السلطان الجديد . فيعقد الباشا الديوان بالنظام المعتاد حيث يتقرر في الاجتماع تنفيذ أوامر السلطان (٢) .

(١) الدمرداش : الدرّة المصنّعة ، ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) الدمرداش : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

وإذا كان منصب الباشوية خالياً لمرل الباشا وفي انتظار وصول باشا جديد كان القائم مقام يقوم بعقد الديوان ويرأسه نيابة عن الباشا .

فبعد عرس عي باشا سنة ١١٠٧هـ = ١٦٩٥م وعين بدله إسماعيل باشا أرسل مسلمه بنعين إبراهيم بك أبي شنب قائم مقام وسحب المسلم أفا بطلب عمل السكة (١) والخطبة وإعلان فرح باسم سلطان مصطفى خان . وأن العملة المطلوب سكها ذهب طرة بمائة نصف فضة ، وفضة مر نية خمسة دراهم . والسكة الجدد ثمانية بنصف فضة .

مقام نقائماً بعقد اجتماع للديوان كالعتاد حيث قرى الخط الشريف واستدعى لحضور هذا الاجتماع بصفة خاصة أمين دار الضرب (٢) لأخذ السكة القديمة منه وإعطائه الجديدة . وفي تم ذلك أخذ القائم مقام السكة القديمة ووضعها في كيس السكك وختمه وسلمه ليد خازن دار ديوان الذي وضعه في خزانة الديوان .

وعند وصول باشا الجديد إلى مصر كان يدعو الديوان العالي في اجتماع يخصص لقراءة مرسوم ولاية الباشا على مصر ويحضر هذا الاجتماع المشايخ حيث يخلع الباشا على الجميع الخلع المعتادة (٣) .

وعند وصول الخط الشريف بتجديد مدة الباشا ومد حكمه عاماً آخر ، كان الباشا يعقد جلسة للديوان بأعضائه الأصليين من الصناجق والأغاوات والاختيارية في الفرق السبعة

(١) كانت العملة تسك في مصر أثناء العصر العثماني إما من الذهب أو الفضة أو النحاس في سبائك غير خالصة وبفئات مختلفة . فذهب الذهب بطرة أي الجنيه الذهب وعليه الطرة علامة السلطان ويسوى مائة نصف فضة والنصف فضة كان أقل النقود الفضية قيمة واسم بالتركيه بارة ومضاعف وفضة مرادية خمسة دراهم أي عملة فضة من عهد مراد ووزنها خمسة دراهم ، أما النقود النحاسية فهي أجزاء البارة مثل الجديد ويساوي ربع بارة وهدنا وزن جديد فقد أشار إلى نصف فضة أو بارة = ٨ جدد . ومنذ سنة ١٥٢٣ = ١٥١٧م والنقود في مصر يجدد سكها كلها قولي عرش السلطنة سلطان جديد فتسك العملة باسمه .

وكانت القيمة السائرة للنقود في مصر تتغير من وقت لآخر .

(٢) كان الديوان يستدعى في جلساته موظفي الولاية الذين يتعلق موضوع الاجتماع بعملهم مثل استدعاء أمين دار الضرب هنا ، ومثل حضور بعض موظفي الإدارة المالية في حالة الاجتماع الخاص بأخريئة الارسالية مثل كيسان الروزنامة وكتاب حوالة سجلات الديوان العالي : سجل رقم ٢ ص ٤٩ لسنة ١١٧٧هـ - ١٧٦٣م .

(٣) الدرر دأش : الدرر المصانفة ، ح ٢ ، ص ٥٨٧ . الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ٦١ .

والدفتردار والروزنامجي ويقرأ في ذلك الاجتماع مرسوم التجديد ثم تطلق المدافع ابتهاجاً بهذه المناسبة (١) .

ومن الاجتماعات الهامة للديوان العالي ، الاجتماع الذي كان يعقد لتسليم أمير الحج الصرة الشريفة .

ويتم عقد هذا الاجتماع في بركة الحاج (٢) (بصيوان) أمير الحج ويحضره الباشا والدفتردار والأمراء الصناجق وأغوات وكتخداوات الفرق وأغا جاويشان وأغا المنفرقة والروزنامجي وبلش قلفة الروزنامة وأمين العنبر (٣) وكاتب الصرة الشريفة وصراف الصرة ويتحرر في الاجتماع باملاء الروزنامجي مقدار الصرة المرسلة لأهالي الحرمين الشريفين وأوجه إنفاقها . ما هو لأهالي مكة وما هو لأهالي المدينة .

ويعلن أمير الحج في الديوان تسلمه مبلغ الصرة المرسلة وتعهدده (بحمله وصونه وتسليمه لمن له ولاية تسلمه) وأن عليه إحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتاد

وقد عقد الديوان جلسات عديدة على هذا النحو أذكر منها ، الجلسة التي عقدها على الصورة المشار إليها في عام ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م وأعلن الروزنامجي في هذه الجلسة تسليم أمير الحج الأمير عمر بك أمير اللوا الشريف بمصر وأمير الحاج الشريف وقتها نجل المرحوم الأمير علي بك غيطاس أمير اللوا والحاج الشريف المصري سابقاً ، الصرة الشريفة الميري الإرسالية إلى أهالي الحرمين عن واجب سنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م وجملتها من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها ٢٥ ألف نصف فضة ٣١٧ كيساً ، كسور ٢٠ ألف نصف فضة ، ١٢٣ نصف (٤) .

وفي نفس الاجتماع أيضاً يتسلم أمير الحج إيرادات أوقاف الحرمين مثل ، وقف الدشيثة

(١) الدمرداش : الدرّة المصانة ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٢) بركة الحاج : قرية في شمال شرق القاهرة تقع في جنوبي الخانكة وشرقي المرج .

(٣) أمين العنبر : لقب لأمين الشؤون السلطانية في مصر وكان عمله حفظ الغلال وصرافها للمستحقين ومرتببات الحرمين والأوقاف وذللال الباشا والعليق .

الخبرتين : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٤) سجلات الديوان العالي : سجل مسلسل رقم ١ من ٩١ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

والمحمدية وأوقف السلطان مراد حان والسلطان محمود وغيرها من أوقاف الحرمين (١) .
وتكون تلك الإيرادات المرسلة مالا وغلالا وتعرف بصرة الأوقاف (٢) .

وعند إعداد من الخزينة الإرسالية كان الديوان العالى يعقد اجتماعا بالمعادلية (٣) وكان
هذا الاجتماع من أهم الاجتماعات التى يتختم فيها حضور الباشا وجميع الأعضاء فيحضره بجانب
باش وقضى القضاة كتحدا الباشا والترجمان والدفتردار وسردار الخزينة العامرة
وبروزناجى وبعض قلفاوات الروزنامة واختيارية الفرق السبع ومجموعة من البكوات
الثمانية . أربب المناسب الهامة مثل حكام الأقاليم وأمير الحج وكتخداوات الفرق .

وفى هذا الاجمع يذكر بالتفصيل على مسئولية الروزناجى مقدار مبلغ الخزينة الإرسالية
وتصرفات المستحقة التى أخذت من المبلغ الأسمى بموجب خطوط شريفة ، وفرمانات
سلطانية ويورنادات لباشا . ثم يذكر المبلغ المتبقى الذى تقرر إرساله كخزينة إرسالية ومقدار
المقد فيه : وعدد التمسكات (الإيصالات) وعدد الصناديق التى وضع فيها المبلغ ، ثم يقرر
سردار الخزينة تسلمه ذلك المبلغ وتهدء بحفظه وصيائه وتسليمه للسلطنة ويصدق معه على
ذلك سردارات الفرق السبع للتوجهون معه لحراسة الخزينة فى طريقها للسلطنة .

(١) كانت أوقاف الحرمين فى مصر أربعة هى الدشيشة الكبرى والمرادية والمحمدية ، والأحمدية .
ووقف الدشيشة الكبرى سابق لعصر العثمانيين ودون أوقاف السلاطين المماليك والدشيشة
قبح مجروش يرسل لتقراء الحرمين .
أ. أوقاف المحمدية والمرادية والأحمدية فهى أوقاف وقفها السلاطين العثمانيين فى مصر
وخصصوها لأهل الحرمين الشريفين .
عن تلك الأوقاف انظر :

مقال حسين أفندى الروزناجى : ترتيب الديار المصرية ، الباب العاشر السؤال الثامن
والناسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر . من ص ٤٥ - ص ٤٧ .

(٢) سجلات الديوان العالى :

سجل رقم (١) من ٩١ لسنة ١١٥٤ - ١٧٤١ م .

سجل رقم (١) من ٩٢ أيضاً لسنة ١١٥٤ - ١٧٤١ م .

(٣) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ من ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ = ١٧٤٤ م ، نفس السجل ص ٢٠٩

لسنة ١١٥٥ - ١٧٤٢ م . سجل ١ ، ص ٦ لسنة ١١٥٤ = ١٧٤١ م ، وسجل رقم ٢ ،

ص ٤٩ لسنة ١١٧٦ ، ١١٧٧ - ١٧٦٢ م ، ١٧٦٣ ، نفس السجل ، ص ١١٢ لسنة

لسنة ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ م .

ومن اجتماعات الديوان للعرض السابق الاجتماع الذي عقد في العادلية في سنة ١١٥٧ هـ -
١٧٤٤ م وحضره الباشا وقاضى الديوان وكتبخدا الوزير والدفتردار ومردار الخزينة العامرة
وهو من الأمرء الصناجق والروزنامجى وأغوات واختيارية الفرق (وغيرهم ممن يطول
ذكرهم) .

وتحرر باءلاء الروزنامجى أن الخزينة العامرة الارسالية إلى الأبواب الشريفية الخنكارية
في زمن تصرف الوزير يحيى باشا محافظ مصر سابقاً مع مبيعات كيلار عامرة ومهمات بارود
بواجب ١١٥٥ هـ - ١٧٤٢ م جماتها من الأكياس المصرية .

١٢٦٨ كيساً . ١٩٠٥٥ بارة

وهو أصل الخزينة ١٤٦ » ١٢٨٩٣ بارة مضاف بمال جديد ١١٥٥

يكون الجملة ١٤١٤ كيساً ٣١٩٤٨ بارة

صرف منها بموجب خطوط شريفة وفرمانات منيفة وبيورلدات الباشا

مبلغ ٦٣٩ كيساً ٨٧٤٣ بارة
فيكون الباقي ٧٧٥ » ٢٣٢٠٥

أضيف إليه مبلغ بواقي ٤ ١٤٩٩٤

تكون جملة الارسالية ٧٧٩ كيساً ٣٨١٩٩ بارة

٧٨٠ كيساً ١٣١٩٩ بارة

ولم يرسل هذا المبلغ كله

بل أرسل منه فقط ١٢٢ كيساً ٢٢٨٠٦ كسور

نقدية وضمت في صندوقين

أما المبلغ الباقي فقد أرسلت بدلا منه تمسكات أى إيصالات على بعض الأمرء وحكام
الأقاليم .

وأقر سردار الخزينة أمام الديوان بتسليم المبلغ والإيصالات (التمسكات) (١)

(١) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ١ ص ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م

مجلسه او انچه كه در اين باره در تاريخ ١١٥٤ هـ ق. در مجلس
 عاليه در حضور شاهنشاه و شاهزادگان و اعيان
 و اهل دوله و اهل شهر و اهل روستا و اهل
 بازار و اهل محله و اهل خانه و اهل
 بازار و اهل محله و اهل خانه و اهل

و بعد از آنكه در مجلس عاليه در حضور شاهنشاه و شاهزادگان و اعيان
 و اهل دوله و اهل شهر و اهل روستا و اهل بازار و اهل محله و اهل خانه و اهل

و بعد از آنكه در مجلس عاليه در حضور شاهنشاه و شاهزادگان و اعيان
 و اهل دوله و اهل شهر و اهل روستا و اهل بازار و اهل محله و اهل خانه و اهل

و بعد از آنكه در مجلس عاليه در حضور شاهنشاه و شاهزادگان و اعيان
 و اهل دوله و اهل شهر و اهل روستا و اهل بازار و اهل محله و اهل خانه و اهل

و بعد از آنكه در مجلس عاليه در حضور شاهنشاه و شاهزادگان و اعيان

الجلسة التي عقدها الديوان العالي في قصر عثمان بك الفخاري ببغداد بناء على حضور
 رسول من طرف الدولة العلية بخط شريف هابوني لضبط ما هو منخلق بالأهـير السابق ويـبع
 بالازاد و بعض ثمة لجهة اليرى للدولة العلية (١) وقد حضر الاجتماع اثنان من الباشاوات هما
 راغب محمد باشا محافظ مصر وقتها سنة ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م وولانا الحاج محمد باشا محافظ

(١) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ١ ص ٢٩ لسنة ١١٧٨ هـ - ١٧٦٤ م قد أذن قاضي

القضاة النائب المنزل برئاسة اجتماع الديوان بدلا منه .

سجل رقم ٢ ص ٨٥ لسنة ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م .

(٢) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٤٢ لسنة ١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م .

(٣) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٢ لسنة ١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م .

(٤) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٥ لسنة ١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م .

(٥) سجلات الديوان العالي سلسلة ٢ ص ٩٢ لسنة ١١٨٧ هـ - ١٧٧٣ م .

(٦) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٤٢ لسنة ١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م .

دار المحفوظات بالقلعة : سجل رقم ٤١٨٣ لسنة ١١٣٤ هـ - ١٧٢١ م ، وسجل رقم ٤١٥٨

لسنة ١١١٤ هـ - ١٧٠٢ م .

(٧) سجلات الديوان العالي سجل رقم ١ ص ٣١٨ لسنة ١١٥٧ هـ - ١٧٤٤ م .

ومن الأمور الإدارية المالية الهامة التي كانت تعرض في الديوان العالي، عمليات استئجار مقاطعات الجمارك (منح إلزامها) فيعقد الديوان جلسة يحضرها الباشا وقاضي القضاة والدفتر دار والروزنامجي وبنكوات الصناجق من أرباب المناصب وكتيخاءات الفرق ويقام المزاد على مقاطعات الجمارك ومن يرسو عليهم المزاد كانوا يثبتون في تلك الجلسة التزامهم بمقاطعات الجمارك ويتمهدون بأداء المال الميري لجهة الديوان العالي والأقساط التي سيؤدون فيها ذلك المال، ومن المكشوفية الصغيرة وغير ذلك من العوايد المتعلقة بالمقاطعات المستأجرة، ومن هذا النوع الجلسة التي عقدها الديوان في سنة ١١٥٧ هـ لتأجير مقاطعات جمارك إسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة لاختيارية فرقة مستحفظان^(١) (الانكشارية).

وخل ذلك النظام متبعاً في تأجير الجمارك طوال العهد العثماني وحتى في فترة استقلال على بك الكبير بمصر. فكان الديوان يعقد جلساته كالمعتاد فيما عدا أن رئيس الجلسة كان هو على بك نفسه وليس الباشا.

ويقرر ملتزموا الجمارك أنهم التزموا المقاطعات من على بك، كما قرر ملتزموا فرقة المستحفظان بالنسبة لمقاطعات السابق ذكرها والتي استأجروها في الديوان عام ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م من على بك أيضاً^(٢).

وفي الديوان العالي أيضاً كانت تتم عمليات المزاد بالنسبة لحيازة الأراضي الزراعية التي تنحل عن أصحابها لموتهم بلا ورثة أو قتلهم في الفتن والمنازعات التي كانت تقوم بين الأمراء المماليك والتي حفل بها العصر العثماني في مصر.

وعمليات التنازل عن الأرض أو الفراغ عنها باعثة العصر العثماني كانت تتم في الديوان العالي.

ويرأس جلسة الديوان في معظم هذه الحالات المتعلقة باستئجار الأرض أو إسقاطها قاضي

(١) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ١ ص ٣١٠ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .

(٢) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٧٥ لسنة ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م . سجلات

الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ أيضاً ص ٧٩ لسنة ١١٨٤ هـ = ١٧٧٠ م .

القضاة أو أحد نوابه (١) . وبعد الإذن له من قاضي القضاة بذلك وكان هذا الأمر يجري بالنسبة لكبار الشخصيات في السلك الإداري العثماني والمملوكي مثل كتحدا الباشا (٢) أو الأمراء الصناجق أو كبار ضباط الفرق (٣) وبعض الشخصيات الهامة في المجتمع حينذاك مثل شيوخ العربان (٤) ، وتقباء الأشراف (٥) وأتباع الأمراء .

ويحضر مثل هذه الجلسات بعض الموظفين المتعلق عمالهم بالشؤون المالية ، مثل كاتب محلول بخدمة الوزير ودلال القرى .

ويذكر في الاجتماع مساحة الأرض المسقطه وحدودها والحلوان المدفوع من المشتري للبائع وحقوق المشتري بوصفه الحائز الجديد للأرض (٦) .

وفي الديوان كانت تباع بالمزاد ممتلكات وحصص كبار الأمراء المالك الذين تصدر الدولة ممتلكاتهم بعد وفاتهم أو موتهم في القتن .

ومن هذا القبيل :
AHMAD SER

الجلسة التي عقدها الديوان العالي في قصر عثمان بك الفقاري بيولاقي بناء على حضور رسول من طرف الدولة العلية بخط شريف هايوني لضبط ما هو متعلق بالأمير السابق وبيعه بالمزاد وقبض ثمنه لجهة الميرى للدولة العلية (٧) وقد حضر الاجتماع اثنان من الباشاوات هما راغب محمد باشا محافظ مصر وقتها سنة ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م ومولانا الحاج محمد باشا محافظ

(١) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ١ ص ٢٩ لسنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م قد أذن قاضي القضاة لنائبه الحنبلي برئاسة اجتماع الديوان بدلا منه .
سجل رقم ٢ ص ٨٥ لسنة ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م .

(٢) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٤٢ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

(٣) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٢ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

(٤) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٥ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

(٥) سجلات الديوان العالي سلسلة ٢ ص ٩٢ لسنة ١١٨٧ هـ = ١٧٧٣ م .

(٦) سجلات الديوان العالي سلسلة ١ ص ٤٢ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

دار المحفوظات بالقلمة : سجل رقم ٤١٨٣ لسنة ١١٣٤ هـ = ١٧٢١ م ، وسجل رقم ١٥٨ لسنة ١١١٤ هـ = ١٧٠٢ م .

(٧) سجلات الديوان العالي سجل رقم ١ ص ٣١٨ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .

مهر سابقاً وقصوى لقضاة وكتّاب ديوانه وحضر أيضاً الدفتردار والروزنامجى وبعض حكام الأقاليم من الغربية والبهناوية وجرجا ورجال الفرق . وتم توزيع نواحي وحصص عثمان بن على الدفتردار والأمراء حكام الأقاليم وأغاوات وكتخداوات لفرق . وقد بلغ من بلاد بيعة أكثر من ٩٠٠ كيس فقد كان الأمير عثمان بك الفقارى من الأمر . لصاحب الأثرية (١) .

وفى ديوان على أيضاً كانت يتم جميع الأمور الإدارية المتعلقة بالتنازل عن الوظائف وتعيين صادق وكبار موظفين .

فى إحدى الجلسات فى عقدها الديوان على تنازل باش خليفة الروزنامة عن وظيفته شخص آخر

وقد ذكر فى محضر جلسة الثمن الذى قبضه موظف التنازل عن وظيفته وقدره ١٥ كيساً . مهراً . وذكرت حقوق مترتبة للموظف المشتري للوظيفة وهى التصرف بجميع قطع باش حبيبة تزوجة وقبض غريبه حكى المتد .

ويرأس مثل هذه الاجتماعات قاضى القضاة (شيخ الإسلام) ويحضرها الروزنامجى وبعض كبار ضباط الفرق وبعض كبار الفرق أيضاً (٢) .

وفى ديوان على كان يتم تعيين المناجق من الأمراء المالك .

فيعقد الديوان جلسة بمقره بالقاعة يحضرها أعضاؤه الأصليون برئاسة الباشا ويتم فيها بالاتفاق بين الباشا والأمراء تقليد بعض أتباعهم الصنجقيات ويخلع عليهم الباشا خلع الصنجقية (٣) .

وبالمثل كان الباشا يخلع فى جلسات الديوان الخلع على جميع كبار الموظفين مثل أميين الاحتساب (٤) . والدفتردار وأمير الحاج الذين يصل مرسوم تعيينهما بخط شريف من الدولة .

(١) عن ترجمة الأمير عثمان بك الفقارى انظر :

الجبرتى : عجائب الآثار . ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ص ٧٤ لسنة ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار . ج ٢ ص ٢٣ . ص ٧٣ ، ص ١١٥ ، ص ١١٧ .

(٤) الدمرداش : الدرر المصانة ج ٢ ص ٤٨٠ .

في عقد الباشا اجتماعاً للديوان العالى لإعلان قرار التعيين والباسم القفاطين المختصة لها بمناسبة تعيينهما في هذين المنصبين الهامين (١) .

وفي القرن الثامن عشر أصبح شيخ البلد وهو كبير الأمراء المالك هو أهم صاحب منصب يجرى تقليده منصبه والإعلان عن ذلك في الديوان العالى .

في عقد الديوان العالى جلسة بكامل أعضائه يخلع فيها الباشا على الأمير المرشح لشيخة البلد ويقره في منصبه (٢) . شيخ البلد وكبيرها (٣) .

ومن الاجتماعات ذات الأهمية الكبيرة والتي كان يعقدها الديوان مرة كل عام الاجتماع الذي يعقد لإعلان وفاء النيل برأس الخليج . ويتم ذلك الاجتماع عند وفاء النيل المبارك ووصول الحد المقرر لوفائه وهو ستة عشر ذراعاً وذلك في شهر مسرى من كل عام .

ويحضر هذا الاجتماع الباشا ، وقاضى القضاء ، والدفتردار ، وكبار الأمراء المالك أرباب المناصب مثل أمير الحج ، ومردار الخزينة وأغوات الفرق السبع ، وغيرهم من الأمراء ، والأغوات والاختيارية من الملتزمين .

ويعلن في هذا الاجتماع الإعلان الرسمي عن وفاء النيل وحلول الخزينة العامرة للسلطان والمال الميرى لجهة الديوان العالى وغلال العنبر الشريف وغلال الحرميين الشريفين وأنه حق على الملتزمين القيام بسداد المال الميرى المطلوب منهم عن السنة الخراجية (٤) .

وفي السنوات التي يكون فيها الفيضان منخفضاً ويتسبب ذلك في عدم وصول المياه إلى بعض الأراضى .

(١) الدر داش : الدرة المصانة ح ٢ ، ص ٢٠٠ ، ص ٨٣ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ح ٢ ص ٢٢ .
(٣) الجبرتى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٣١ .
(٤) سجلات الديوان العالى سجل رقم ١ ص ١٨٧ لسنة ١١٥٥ = ١٧٤٢ م .
بنفس السجل ص ٣٣ لسنة ١١٥٤ = ١٧٤١ م ، سجل رقم ٢ ص ٧٥ لسنة ١١٨٣ = ١٧٦٩ م .

عن باقى مراسيم الاحتفال الرسمي بوفاء النيل انظر ص ٧٤ من الرسالة .

يعقد الديوان جلسة يسجل فيها وقوع بعض البلاد شراقي ويكتب (عرضحال) أى طلب للسultan بموافقة على تعطير المال الميرى المقرر على تلك الأراضى (١).

ومن الاجتماعات الهامة للديوان العالى الاجتماع الذى كان يعقده لمحاسبة الباشا بعد عزله . ويعقد الاجتماع فى المكان الذى ينزل به الباشا المطلوب محاسبته وغالباً ما يكون فى أحد القصور المملوكية المخصصة لهذا الغرض .

ويرأس الباشا الجديد أو قائم مقامه أو قاضى القضاة وإذا لم يكن قد وصل بعد ومطلوب محاسبة الباشا القديم بسرعة لظروف نقله إلى ولاية أخرى وضرورة خروجه من مصر إلى منصبه الجديد .

ويحضر الاجتماع الباشا المعزول ويشار إليه فى محضر اجتماع الديوان هذا بكل ألقابه المعتادة وبكل الاحترام اللائق به ، ويحضر أيضاً الدفتردار والروزنامجى وناظر الضربخانه (أمين دار سك العملة) ووكيل دار السعادة (٢) وكبار الأمراء المالك . وكبار رجال الفرق السبع .

ثم يقوم الروزنامجى بتحديد موقف الباشا من مالية مصر . هل؟ مدد دين الديوان ووفى بالجرابة والعليق ومرتبات الموظفين ومقدار الخزينة الميرية فى عهده وهل وفى بجميع الالتزامات المالية المطلوبة منه أم لا . وفى حالة وفاء الباشا بكافة التزاماته كان يعلن فى الاجتماع أن ذمته قد برأت من كامل ما كان مطلوباً منه لجهة الروزنامة العامرة مدة تصرفه بوصول ذلك بالتام والسكال (٣) .

وإذا لم يسدد الباشا التزاماته المالية يقوم بتوقيع تمسكات (إيصالات) يتعهد فيها بسداد المطلوب منه . وفى بعض الحالات كان الروزنامجى يتعهد بالقيام بالتزامات الباشا التى لم يوفها بعد .

(١) اجبرتى : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ٢٢٦ لسنة ١٢٠٦هـ = ١٧٩١م .

(٢) وكيل دار السعادة : موظف عثمانى يرسل من استانبول للإشراف على الأوقاف العامة فى مصر .

(٣) سجلات الديوان العالى سجل رقم ٢ ص ١٦٥ لسنة ١١٨٦هـ = ١٧٧٢م ، نفس السجل ص ١٤٥ لسنة ١١٨١هـ = ١٧٦٧م .

فعندما عقد الديوان جلسة في القصر النازل به الوزير محمد كتحدا باشا للعزول سنة ١١٧٨ هـ - ١٧٦٤ م برياسة المدفتردار والذي كان هو في نفس الوقت قائمقام الباشا العزول . وأعلن الروزنامجي أن المطلوب من الباشا المشار إليه لخزينة الرونامة عن باقي ترقى العسكر والعوايد والمرتببات مدة تصرفه سنة ١١٧٦ هـ - ١٧٦٢ م ، ١١٧٧ هـ - ١٧٦٣ م مبلغاً وقدره ٧٤٦ كيساً مصرية ، ٩٤٧٧ نصف فضة .

أقر الوزير العزول بذلك وصدقه على ذلك الروزنامجي وقبله منه لجهة الروزنامة قبولاً شرعياً واعترف الروزنامجي أن كامل ما هو مطلوب للعسكر من عوايد وترقى وغير ذلك من الباشا عهدته هو أى أنه يتعهد القيام بسداده لمستحقه .

وهنا أعلن في الديوان : « أن ذمة الباشا قد برأت لسكامل العسكر من الترقى وغيرت البراءة الشرعية بالطريق الشرعى » وصدق جميع الأعضاء الحاضرين على ذلك (١) .

ومن الأعمال المالية الأخرى التى كان الديوان العالى يعقد جلسة خاصة لها ، موضوع توزيع « أوراق الجزية » (٢) . فعند حضور القابجي المرسل من الدولة بالخط الشريف الذى ينص على القيام بجمع الجزية من أهل الذمة فى مصر وهم التصارى القبط والأروام والأرمن واليهود ، كان الباشا يأمر يعقد جلسة للديوان كالمعتاد وفى تلك الجلسة يعرض الجزية دار (٣) أوراق الجزية المرسله معه من عال وأوسط وأدنى وقيمة كل منها . ويعرض أدر الدولة المرفق بالأوراق والحاص بتعيين صناجق يصحبون الرسل الذين سيرسلون للأقاليم البحرية والقبلية لجمع الجزية .

ومن أمثلة تلك الجلسات ، الجلسة التى عقدها الديوان فى سنة ١١٤٦ هـ - ١٧٣٣ م والتي كانت أوراق الجزية فيها من ثلاث فئات كالمعتاد :

عال الورقة فيه من فئة ٤٠٠ فضة

أوسط الورقة فيه من فئة ٣٠٠ فضة

أدنى الورقة فيه من فئة ١٠٠ فضة

(١) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ ص ٢٥ لسنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م .

(٢) أوراق الجزية : هى تذاكر الضريبة المفروضة على أهل الذمة من أقباط ويهود فى مصر .

(٣) الجزية دار : الموظف العثمانى المرسل من طرف السلطان لجمع الجزية من أهل الذمة فى مصر ،

عن الجزية فى مصر النظر . ص ٣١٢ من الرسالة .

وكان عدد أوراق الجزية المرسله خمسين ألف ورقة منها فيها ١٠ ورقة عال بـ ٤٠٠٠ فضة ، ٢٠ ورقة أوسط ٤٠٠٠ فضة ، ٧٠ ورقة أدنى ٧٠٠٠ فضة ، أى أن كل مائة ورقة تساوى ١٥٠٠٠ فضة .

وفي هذا الاجتماع تقرر أن يرسل بك جرجا لإقليم جرجا قائمقامه ينزل صحبة الأغا المرسل إلى هناك ، واتفق البسكوات على أن كل إقليم يتحول فيه كاشفه صحبة «المحررين» أى الرسل معينين بذلك (١) .

وذا تم جمع الجزية . طلع الجزية دار إلى الديوان فى جلسة أخرى وعرض فيها مقدار م حصله وهو مبلغ ثلثمائة كيس مصرية « ٧,٥٠٠,٠٠٠ بارة » قدم منها للديوان مبلغ ٢٨٠ كيس لإضافته خزينة مصر وأخذ الباقي (٢) وقدره عشرون كيساً جزية إرسالية للدونة . وكان محضر أمثال هذه الاجتماعات قاضى القضاة والباشا أو القائمقام والروزنامجى وبعض الصناجق وحكام الأقاليم وبعض رجال الفرق وبعض كتابها وكان مقدار الجزية المطلوبة يختلف من عام لآخر .

ومن الديوان العالى كانت تخرج جميع القرارات الإدارية اللازمة لإدارة مصر وحكمها والنفذة لأوامر السلطان وتوجيهاته .

فصدم وص أمر شريف محبة قابجى باشى من الدولة سنة ١١١٠ هـ — ١٦٥٨ م يطلب من الباشا تجهيز حملة لمحاربة عربان أولاد وافي الذين عاثوا فى البلاد فساداً (٣) . وعربان الموارة بالصعيد أيضاً .

عقد الباشا اجتماعاً للديوان العالى ناقش فيه مع الصناجق والأغاوات كيفية تنفيذ هذا الأمر .

(١) الدرر داش : الدورة المصانة ح ٢ ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ .

(٢) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢ = ١٧٦٨ م مادة ١٦١ . وبنفس السجل مادة ١٦٢ ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢ = ١٧٦٨ م أيضاً اجتماع آخر لجمع الجزية .

واضح هنا أن المبلغ الأكبر من المبلغ الذى جمع كجزية ضم إلى خزينة مصر لا إلى خزينة السلطان .

(٣) عربان أولاد وافي : من عرب المغاربة وكانوا يعيشون فساداً فى منطقة بنى سويف والبهنسا والفيوم .

وهذا الاجتماع من الاجتماعات التي صور لنا الدرمداش ما دار فيها بالتفصيل من مناقشات بين الباشا والصناجق والأغاوات أعضاء الديوان .

فبعد تلاوة الخط الشريف الذي أمر فيه السلطان بمحاربة العربان المشار إليهم قال الباشا لأعضاء الديوان : « حضروا أرواحكم بعد غد أنا ، مقصودى أركب وإذا بحسن أغا بانيه قال ياسلطانم أنت لما تطالع معك كامل الصناجق ، والأوجاقات بكامل عساكرها وأغاوات دار السعادة يزيد عن ثمانية آلاف خلاف الخدم والخيول أى بلاد تعود نحملنا ولكن إذا كان نفسكم مع صنجق وأغات بلوك والأسباهية يخرجوا من حقهم هذه مادتين واحدة علينا وواحدة على أخينا إبراهيم بك ، وإذا بإبراهيم بك قال هذه قسمة طيبة ماذا يكون علينا قال حسن أغا طرد المغاربة والضعفا والنجا عليكم وقطع هواره من الملتزمين وضبط بلادهم للكشوفية علينا لما يكمل سنة مصطفى بك أخينا وإذا بالباشا قال : من ينزل للعرب . قال إبراهيم بك : أخينا عوض بك وإذا به قام قبل الأتک بتاع الباشا وجلس قدامه وقال نعم أنا أنزل وأخرج من حقهم ولا أريد من مال الميرى شىء إلا مدفيعين وكلهم والجبخانة وفرماناً على كل بلد ثلاثة آلاف والكفرألف وخمماية كلفة التجريدة ولكن بشرط أكون كاشف الفيوم والبهنسا وبنى سويف ثلاثة سنوات أولهم سنة عشرة ومائة وألف وآخرهم سنة أربعة عشر ومائة وألف خوفاً من أن ينزل العرب للوادي ثانى مرة والحماية بطاله إذا طلعت العرب بلد وطلبتهم أنكروهم اضرب البلد لم أحد يطلع حماية لتلك البلد .

وإذا بالباشا قال : « أعطيتك فرمان تتمسك به وأرسل محبتك الكتخدا بتاعى بالدلاة هاتوا قفطان خلع عليه كشوفية الثلاثة سنين وسر عسكر التجريدة . وخلع على أغا التفكجية وخلع على كتخداه أحمد أغا وخلع على دالة باشى وكتب فرمان بالجبخانة والكلل والمدفيعين وفرمان بما طلبه عوض بك وفرمان إلى عربان الخبيرى أنه لم يخلى فى الجزيرة واديهما بين عربان غزالة أحد من عربان المغاربة والنجا لما يمسكهم وأرسلهم إلى وأرسله صحبة أغا» (١) .

وانفضت جلسة الديوان ونزل عوض بك يجهز نفسه للحملة التي قادها بنجاح وقضى فيها على عربان المغاربة قضاء مبرماً كما رددت المصادر (٢) .

(١) الدرمداش : الدرة المصانة ح ١ ص ٦١ .

(٢) الجبرقى : عجائب الآثار ح ١ ص ٩٥ ، ١٠١ ، الدرمداش : الدرة المصانة ح ١ ص ٦٦ .

ولاستكمال تنفيذ أمر التدوية التي بقى ، عقد ديوان العالى جلسة أخرى برئاسة الباشا .
صبح تكلم ديوان بالسجود والأذونات دخلوا عند الباشا قال لهم : بيض الله
تعالى وجهه عوض بك وخدمته وثم ماذا فعلتم بهواره وضبط بلادهم الستة وإذا بحسن أغا
قال حين عبد الرحمن بك يفعل مرادكم . وإذا بعبد الرحمن بك قام وقف وقبل أتك الباشا
وقال : أنا أحد تجرودة ولا كفة من البلاد أنا أخذ عسكر وبارق وأكفهم من عندي
بشرط حماية بطانة ، وإن نصرنى الله وضبطت بلادهم (الهواره) للكشوفية أكون حاكم
إقليم درجة ثلاث سنوات وهم سنة عشرة ومائة وألف وآخرهم سنة ثلاثة عشر ومائة
وألف وأريد منكم مدفعين وجيخانة وطبجى من غير زيادة وفرمان بالأمان ويركب معي
حسن الأحميى بأغا . من ينزل له في خصوص ذلك أجابوا الكل على هذا الشرط أخذ
عليه حجة شرعية بهذا الشرط كتب الباشا إلى الأمير حسن فرمان عربى وأرسل به أغا
مكاف وفرمان بالمدفعين والطبجى والجيخانة وخلع عليه قفطان وأعطاه صورة الخط الشريف
عربى وفرمان .

وقم عبد الرحمن بك بالحملة التي كلفه الديوان بها ضد الهواره ونجح فيها كل النجاح (١) .
ومن الشؤون الخاصة بالإدارة والتي كانت تعقد لها جلسات الديوان العالى صرف
مكافآت عمال المراكب الميرية عن عملهم في نقل الغلال بتلك المراكب أو إنشاء وحدات
جديدة منها .

ويرأس تلك الجلسات الباشا أو ينوب عنه كتحدها أوقاضى القضاة ويحضرها الروزنامجى
وبعض رجال الفرق ، وبعض القضاة ، مثل قاضى البهار . وفي تلك الجلسات يتسلم رئيس
المراكب الميرى المبالغ المستحقة له ولرجالها .
من أمثلة ذلك :

الجلسة التي عقدها الديوان العالى بمصر المحروسة بحضور الباشا ، وقاضى القضاة ،
الذى أثير إليه بقاضى الديوان ، ثم القاضى كاتب البهار والمهردار واختيار جاويشان ،
والترجمان ، وفيها أقر رئيس مراكب سرحان الميرى تسلمه من الوزير الباشا ٥١ ألف نصف

(١) الدرر داش : الدرر المصانة ، ح ١ ص ٦٦ . ، الجبرقى : عجائب الآثار ح ١ ، ص ،
مصطفى ابراهيم : تاريخ وقايح مصر القاهرة .

فضة ، « ٥١٥٠٠ » نصف فضة المخصصة لأجرة رئيس المركب وعماله عن عملهم في نقل الغلال من القصير إلى بندر جدة عن واجب سنة ١١٥٦ هـ - ١٧٤٣ م (١) .

وأمام الديوان العالى كان يتعهد رجال « الدرك » بالقيام بعملهم المعين لهم من ذلك ما قام به رجال الدرك بقاطيا بالتعهد أمام الديوان العالى بغفر ناحية قطيا والتعهد بتربية الحيول اللازمة لركوب السلطنة وخدمة هؤلاء الرجال والمحافظة عليهم إلى أن يصلوا إلى آخر دركهم .

وقد ذكر في تلك الجلسة الأرض المخصصة لرجال الدرك من إقليم قطيا . كفاة لهم على عملهم .

وحضر الاجتماع ورأسه قاضى القضاة والدفتردار وأمير الحاج وبعض البكوات الصناجق وبعض كتاب الفرق وكاشف قطيا (٢) .

وجميع القرارات الصادرة من الباشا للإدارة الإقليمية كانت تخرج من الديوان العالى من ذلك ما حدث عندما قرر حسن باشا أبطال المظالم والحوادث والبدع التى أحدثها الأمراء المماليك على نغر الاسكندرية (٣) .

نخلص مما سبق إلى أن جلسات الديوان العالى كانت سجلات كاملة لحياة مصر وإدارتها وحكمها فى العصر العثمانى .

قرارات الديوان العالى :

وقد عرفت بالأحكام الديوانية وكان القرار يصدر فى نهاية الاجتماع على شكل بيورلدى أى أمر من الباشا ويشار إليه باسم (بيورلدى على يياض) (٤) . وقد استمر ذلك التعبير

(١) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ مادة ٦٦٦ ص ٣٠٨ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .. مادة ٦٦٣ ، فى السجل ص ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م أيضاً مادة ٦٦٤ ص ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م ، مادة ٦٧٠ ص ٣٠٩ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .

(٢) دفاتر دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر رقم ٤١٨١ لسنة ١١٣٢ هـ = ١٧١٩ م .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات محكمة الاسكندرية - سجل رقم ١٣ ص ٩٣ لسنة ١٢٠٠ هـ =

١٧٨٥ م ، ص ١٢٤ لسنة ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ م .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : سجل صور فرمانات لسنة ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٦ م .

دفتر قيد تذاكر ديوانية لسنة ١٢١١ هـ = ١٧٩٦ م .

مستعملاً منذ بداية العهد العثماني في مصر حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر ،
أم في النصف الثاني منه فقد أطلقت الوثائق على قرارات الديوان اسم الفرمانات ،
فكان يذكر

(صدر هذا الفرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديوان
مصر المحروسة العلى) (١) .

و استخدم لفظ الفرمان هنا فيه تجاوز لأن المعروف عن الفرمان أنه قرار صادر عن
السلطان وليس عن الباشا .

وقد استمرت القرارات الإدارية الهامة تصدر عن الديوان العالى طوال فترة الحكم
عثماني في مصر .

الاختصاص القضائي للديوان العالى :

وبإضافة لدور الديوان العالى في بحث الشئون الإدارية في مصر العثمانية ، كان له
اختصاص آخر ذو صبغة قضائية ، وقد تنوعت القضايا التي كان يباشرها الديوان العالى ،
ف نجد منها قضايا الفصل في منازعات كبار موظفي الإدارة من الأمراء المالك فيما بينهم ،
وأيضاً منازعات الملتزمين منهم ، ثم قضايا الأوقاف وقضايا الأحوال الشخصية ، وقضايا
المنازعات على الأمانات والديون .

ويتم الفصل في هذه القضايا إما بعد رفعها إلى الديوان لأول مرة ، أو بعد امتثالها
إليه عقب الفصل فيها من المحاكم الإقليمية .

وسنقدم فيما يلي دراسة لبعض القضايا التي كانت ترفع إلى الديوان وكيف كان يتم
الفصل فيها :

(١) قضايا منازعات كبار موظفي الإدارة :

وهي التي كانت تنشب بين كبار الأمراء المالك من موظفي الإدارة ، والأمثلة على ذلك
كثيرة نذكر منها قضية الخلاف الذي نشب في سنة ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦ م بين أمير اللواء

(١) دار المحفوظات بالقلمة - سجلات محكمة الاسكندرية - سجل رقم ١٣ ص ٨٩ لسنة ١٢٠٠ هـ --

دولار بيك أمين مقاطعة نجر دمياط وبا كير أغا الدردار بقلمة دمياط بشأن ادعاء كل منهما ملكية بحيرة تنيس المخصصة لصيد الأسماك في المنطقة — ولما عرضت القضية في الديوان العالي أصدر الباشا بيورلديا إلى قاضي محكمة دمياط بمعاينة موقع البحيرة وتحديد أي الخصمين تثبت له ملكيتها — وعلى أثر ذلك قام القاضي بالمعاينة يصحبه رجال من طرف المتخاصمين وأثبت أن البحيرة تابعة للمقاطعة الجارية في التزام الأمير دولار بيك فحكم الديوان له بأحقته في ملكيتها (١).

(٢) قضايا منازعات كبار الملتزمين :

وهي القضايا التي كانت تقام عند وقوع الخلاف بين كبار الملتزمين من الأمراء النباليك وبين الملتزمين الآخرين ، ومثال ذلك القضية التي رفعها إلى الديوان وكيل الأمير حسن ملتزم ناحية البرنيل بالبهنسا عام ١٠٦١ هـ // ١٧٥٠ م والتي ادعى فيها أن العربان المستأجرين لجزيرة بناحية الواسطي قد وضعوا أيديهم على قطعة أرض سواد مساحتها ثلاثة عشر فدانا من أرض التزام الأمير حسن الذي طلب من الديوان إصدار حكم بأحقته في أخذ خراج تلك الأرض من العربان الذين وضعوا أيديهم عليها ، وقد عقد الديوان العالي جلسة برئاسة الباشا ، وحضور قاضي القضاة لبحث القضية ، وبعد عرض موضوع النزاع أمام الديوان أصدر بيورلديا لقاضي البهنسا (الحاكم الشرعي) ولكاشف الولاية المذكورة باستخلاص الخراج المطلوب من العربان .

ولما أخطر العربان بقرار الديوان احتجاجا بوضعهم اليد على تلك الأرض . لوجودها ضمن الجزيرة للمستأجرة لهم بموجب إيجار شرعي من القاضي محمد زين العابدين ملتزم ناحية الواسطي وأنهم وآباؤهم وأجدادهم متصرفون فيها بالزرع من قديم الزمان وإلى تاريخه ، ويدفعون خراجها للملتزم ناحية الواسطي ، وأبرزوا تدعيماً لموقفهم حجة شرعية صادرة من محكمة الواسطي في سنة ١٠٤٦ هـ - ١٦٣٦ م بحدود جزيرة الواسطي ، ولما لم يقتنع وكيل الأمير حسن بذلك استأنف عرض القضية على الديوان العالي ، فأصدر الباشا أمراً من الديوان لكاشف ولاية البهنسا وقاضيتها بتعيين حدود الأرض المتنازع عليها على الطبيعة ،

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر صور فرمانات وحجج شرعية من سنة ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٦ م

سنة ١١٩١ هـ = ١٧٧٧ م رقم ٢٠٩٤ .

وهاما بذلك بصور مشايخ ساحبه والدلائل بها ، وأثبتنا أن الأرض موضوع النزاع من حق
العربان المستأجرين لجزيرة الواسطي ، ولا تدخل في طين البريل التزام الأمير حسن (١) .

فصدر قرار الديوان العالي في سنة ١٠٦١ هـ / ١٦٥٠ م بإثبات حق العربان في الأرض
لمسرع عليها . ومنع الأمير حسن من التعرض لهم فيها .

ومن أشهر القضايا التي عرضت على الديوان العالي ، وكانت بسبب الخلاف بين ملاك
الأرض ، وكبار المتمرمين ، قضية « آل الفيل » فقد كثر عرض تلك القضية أكثر من
مرة في الديوان العالي .

من شجر خلاف بين الأمير علي جاويش بن برسباي الفيل وأخيه فالمة « الفيل »
وبين الأمير دولار بك بن عبد الله من التفرقة ، وشريكه الأمير باكير بن عبد الله جوريجي
طائفة من بهان المتمرمين بناحية أشمت بالبنسالية وجزائر السماكية .

وقد ادعى آل الفيل - الذين كانوا يملكون تلك الجزائر ، والتي ألزمها بالإيجار منهم ،
الأميران المذكوران - ملكيتهم لقطعة أرض مستجدة في الجزائر السابقة ، وأن الأميرين
قد استعوزا عليها بدعوى أنها تلتحق بالأرض المستأجرة لهما ، وطلب آل الفيل من الديوان
العالي إصدار حكم بإثبات حقهما في الأرض المستجدة .

وتذكر الوثيقة الخاصة بتلك القضية تفاصيل النزاع بين الطرفين « وأنه طال بينهما
الخصام » ، وأن الباشا أمر بعد عرض القضية بالكشف عن حقيقة ملكية الأرض المستجدة
في دفتر الأرزاق الموجود بالديوان العالي . وتم ذلك وأحضر المختصون للديوان تذكرتين
إحداهما مسجل بها حصة وقف أولاد الفيل وحدودها ، والثانية بحدود الأرض المستجدة ،
والتي اتضح أنها خارج حدود الأرض المؤجرة من آل الفيل للأميرين المتمرمين .

وبناء على ذلك صدر قرار الديوان ممثلا في بيورلدي من الباشا في سنة ١٠٦٥ هـ -
١٦٥٤ م بإثبات حق آل الفيل في القطعة المستجدة ، ومنع المتمرمين من التعرض لهم فيها (٢) .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رزق أطفيح رقم ٤٦٣٩ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر حدود نواحي إقليم أطفيح رزق برقم ٤٦٣٩ .

من ياتيه أمر هذه القضية عند ذلك الحد، لئلا آت القبل أن عدوا إلى الديوان العالي في جلسة أخرى بخصوص قطعة الأرض المستعدة السابق الفصل في قضيتها أمام الديوان، فقد منهم الأميران الملتزمان (الأمير دوزار بك وشريكه الأمير بأكير) من التصرف فيها، متجاهلين قرار الديوان، وتعديا على الأرض موضوع النزاع، ووضعاً لنفسهما حدوداً تجاوزت حدود أرضهما الأصلية.

وطالب آل الفيل من الديوان تمكينهم من تنفيذ قراره السابق، فعقد الديوان جلسة برئاسة الباشا، وبحضور قاضي الديوان، طال فيها النزاع بين الطرفين، ولكن انتهى الأمر بالصالح بينهما ودياً، وأصدر الباشا بيورلديا باعتماد هذا الصالح في سنة ١٠٦٥ هـ سنة ١٦٥٤ م.

وفي قضية أخرى متعلقة بأمالك آل الفيل أيضاً عادت الأميرة فاطمة الفيل بنفسها إلى الديوان العالي وحضر معها بوكلمها الأمير عثمان « زعيم مصر » سابقاً، وقام موكل المدعية في جلسة الديوان، بالادعاء على سليمان أفندي محاسب الديوان بطلب الخراج المتأخر عن سنة ١٠٧٩ هـ - ١٦٨٨ م والخاص بإيجار كفر السيد راسي بناحية أشمنت بولاية البهنساوية، والواقع في أملاك المدعية، كما طالب الوكيل أيضاً برفع يد الملتزم المدعى عليه عن كفر السيد راسي.

ودفع المدعى عليه بأنه قد سبق له إثبات أن الكفر المذكور من الأراضي السلطانية وليس من أراضي المدعية وذلك بناء على حكم صادر من محكمة بني سويف في ١٠٧١ هـ - ١٦٦٠ م فأصدر الوزير بيورلدياً « على يياض » لقاضي بني سويف وكاشفها لتعيين حدود الأرض موضوع النزاع، فأفادا بعد المعاينة أن كفر السيد راسي من الأراضي السلطانية. فأصدر الديوان قراره بتمكين الأمير سليمان من التصرف في الكفر موضوع النزاع ومنع المدعى وموكلته من التعرض له في ذلك (١).

(٣) قضايا الأوقاف :

وهي القضايا التي كانت تنشأ لوقوع خلافات بين نظار الأوقاف أنفسهم، أو بينهم وبين الأمراء الملتزمين.

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر رزق أطفح رقم ٤٦٣٩ .

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها القضية التي رفعها إلى الديوان العالي الأمير سليمان أغا دار السعادة ، وناظر أوقاف الحرمين الشريفين والتي ادعى فيها على الدرويش حسن محمد توكير « عن نظري أوقف الكشنية والمولوية » ، وطالبه بأراضي وقف اسطمر (وهي ١٨ فراطاً من خمس جرائر خاصة بالأمر اسطمر بولاية الأطفيجية وكان قد وقفها على وُذده وذريته وتؤول بعد انقراض ذريته إلى الحرمين الشريفين وذلك بموجب حجة وقف مؤرخة في سنة ١١٨٦٧ هـ / ١٤٦٢ م) وذكر الأمير سليمان ناظر أوقاف الحرمين أن المدعى عليهما قد وضع يدهم على الوقف المذكور ويتصرفان فيه لجهة الكشنية والمولوية منذ أربعين عاماً قدمت على تاريخ الدعوى ، ويطلب المدعى برفع يدهما عن الوقف المذكور .

وقد عقد الديوان العالي جلسة في سنة ١٠٧٧ هـ - ١٦٦٦ م برئاسة الباشا وحضور وصي القضاة . وأطراف الخصومة وأثبت وكيل المدعى عليهما في الجلسة ، أن الأرض موضوع نزاع كان قد شترها الوزير بيرام باشا محافظ مصر السابق من جهة بيت المال ووقفها على طائفتي الكشنية والمولوية ، وأبرز حجة الثمراء والوقف للأرض المذكورة ومساحتها ١٤٠٢ فداناً بمساحتها ووقفها على يد الوزير بيرام باشا في سنة ١٠٣٦ هـ - ١٦٢٦ م وبعد مناقشة أصدر الديوان قراراً بأحقية المدعى عليها في أرض الوقف المذكور ومنع مدعى من التعرض لها حيث أنه لم يستطع تقديم ما يثبت دعواه (١) .

ومن قضايا الأوقاف المشهورة والتي ثار فيها النزاع بين نظار الأوقاف والملتزمين في جهة وقفها . القضية التي رفعها إلى الديوان العالي سنة ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م الناظران شرعيان على مسجد الشيخ أبو بكر بانقشن والتي ادعى فيها على الأمير جلبي الملتزم بانقشن بأنه قد ضم أراضي التزاهه قطعة أرض مساحتها عشرة أفدنة تمثل رزقة مرصدة على الجامع بنشر إليه .

وبعد عقدت الجلسة لمناقشة القضية دفع المدعى عليه بأنه قد سبق صدور حكم فيها لصالحه من محكمة القشن سنة ١١٤٨ هـ / ٧٣٥ م . وطالب المدعين بإثبات دعواهما وسأل عما إذا كان يمكن سداً من إخراج أو تذكرة ديوانية بالرزقة التي يطالبان بها ، وما سجن عن ذلك أصدر الديوان العالي قراراً يقضي بأحقية الأمير على جلبي المدعى عليه

في الرزقة موضوع النزاع ، واستند الديوان في قراره إلى أنه لم يكن بيد المدعين سند يثبت حقهما ، وأنهما لم يسبق لهما وضع اليد عليها ؛ ثم رفع الديوان للمفتين على المذاهب الأربعة القنسية يستفتيهم فيها فأيدوا قرار الديوان (١) .

(٤) قضايا الأحوال الشخصية :

وهي القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية مثل شئون الميراث والوصاية وإثبات الحرية الشخصية والتي يكون أحد الطرفين فيها من رجال الإدارة .

ونذكر من تلك القضايا القضية التي رفعها إلى الديوان في إحدى الجلسات التي عقدها الديوان سنة ١١٥٤ هـ // ١٧٤١ م الحاج أحمد جلي بن المرحوم الشيخ عبد الخالق باشي مباشر بالعنبر الشريف بخصوص إثبات حقه في التصرف في مخلفات والده ، وقيامه بالوصاية على أخوته القصر ، وقد عقد الديوان جلسة برئاسة الباشا وحضور قاضي القضاة وموظفو الديوان .

وأصدر الديوان قراراً يأذن فيه للحاج أحمد جلي بضبط جميع مخلفات والده والتصرف فيها التصرف الشرعي والوفاء بما على ذمة والده المتوفى من الديون الشرعية والغلل الميري المتعاق بالأنبار الشريف ، ويتولى الوصاية على أخوته القصر ، والتصرف وفقاً لمصلحتهم (٢) .

ومن قضايا الحرية الشخصية التي رفعت إلى الديوان نذكر القضية التي رفعها إليه في إحدى جلسات عام ١١٧٦ هـ // ١٧٦٢ م جلسان بنت مصطفى التي ادعت فيها على الحاج سليمان بن عبد الله من طائفة عزبان (تاجر الرقيق بمصر) بأنها حرة الأصل ، وأن المدعى عليه قد استخدمها خدمة الأرقاء ووضع يده عليها وعلى ولديها القاصرين ، وطالبته بإخلاء سيابهم .

وفي جلسة الديوان العالي التي كانت برئاسة كتخدا الباشا وحضور قاضي القضاة والروزمجي وكاتب اليومية وباشي خليفة إيراد غلال ، احتج المدعى عليه إثباتاً لدعواه بأنه قد اشترى المدعية وولديها من سوق الرقيق باستانبول بمبلغ ٤٠٠ قرش رومي في سنة

(١) دار المحفوظات أيضاً - دفتر حدود نواحي إقليم الهندسوية أحياسي رزق برقم : ٦٢٤ .

(٢) سجلات الديوان العالي - سلسلة رقم ١ ص ٢٢ لسنة ١١٥٤ هـ / ١٧٤١ م .

١١٧٦ هـ // ١٧٦٣ م ، وطالها بإثبات صحة دعواها ، فقدمت المدعية للديوان اثنين من الجوخدرية (١) كان يحملان بحمد الباشا ، وشهدا بأنها حرة الأصل فأصدر الديوان قراره بمرور المدعية من الرق ووجهها حررتها الشخصية (٢) .

(٥) قضايا المنازعات على الأمانات والديون :

وهي القضايا التي كان يرفعها إلى الديوان الأشخاص المتنازعون على أمانات أو ديون سخروا عن استردادها والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

تدعية لرفعها إلى الديوان العالي في إحدى جلسات سنة ١١٥٤ هـ // ١٧٤١ م الزين سماعيل ابن علي عزبان على السيد الشريف حسن والتي ادعى فيها الطرف الأول على الطرف الثاني بأنه سده منذ عامين أمانة ليحفظها له ، وهي عبارة عن حلى من الفضة وهسوانات فضية ونحسية ، وقد رأس الجلسة الباشا وحضرها قاضي القضاة وأغا المنقرقة ، وانضح من مناقشة أن المدعى لاحق له في دعواه ، لأنه عجز عن إثبات أحقيته فيها ، فأصدر الديوان بناء على ذلك قراره بإعلان الدعوى ومنع المدعى من التعرف للمدعى عليه (٣) .

ومن قضايا الديون التي رفعت إلى الديوان العالي القضية التي عرضت في إحدى جلسات الديوان في عام ١١٧٧ هـ // ١٧٦٣ م والتي ادعى فيها أحد تجار البن على رجل من طائفة الجاويشان بالقلمة بمبلغ ٢١٨٥ ريالاً باقى ثمن أربع فروق بن ضمن فيها رجل الجاويشان أحد المشترين .

وبسؤال المدعى عليه نفي التهمة ، وطالب التاجر بإثبات دعواه فأبرز الأخير تمسكا « إيصالا » به اسم وختم المدعى عليه كضامن للمشتري كما أحضر قباني القامة كشاهد على صحة دعواه ، فأصدر الديوان بناء على ذلك قراره بصحة الدعوى وإلزام المدعى بتأديه بالمبلغ بناء على حكم الشرع (٤) .

(١) الجوخدرية : الخدم الخصوصيون للباشا المختصين بشتون ملابسه .

(٢) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٣ لسنة ١١٧٧ هـ = ١٧٦٣ م .

(٣) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ١ ص ٣٣ سنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م .

(٤) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٧ لسنة ١١٧٧ هـ = ١٧٦٣ م .

وهي الأمانة التي سقناها نخلص إلى أنه كانت للديوان العالي اختصاصات قضائية جعلته يشبه في هذه الناحية مجلساً قضائياً على أعلى مستوى في الولاية . وقد لاحظنا في جميع القضايا التي عرضناها أن أطراف الخصومة فيها ، كانوا من رجال الإدارة أو العسكرية العثمانية أو من رجال الإدارة المالية . وبهذا كان الديوان العالي يمثل نوعاً من القضاء الإداري . قام إلى جانب المحاكم العادية التي وجدت في القاهرة وفي معظم أقاليم مصر .

ولا ينبغي أن نقارن الديوان العالي بالبرلمانات الحديثة (١) . فلم يكن هناك فصل بين السلطات ، ولا دستور يبين قواعد الحكم بصورة ثابتة مستقرة . وكانت الإدارة هي مصدر القانون وساطة التشريع والتنفيذ في نفس الوقت ، ولم تعرف مصر النظام البرلماني بصورته الحديثة إلا من خلال دستور سنة ١٩٢٣

فالديوان العالي كان مجلساً ذا طبيعة خاصة تلائم ظروف العصر الذي نشأ فيه ، وتمشى مع سياسة الدولة العثمانية ومفاهيمها عن الحكم والإدارة .

الفصل السابع

نظام « الجمعية »

١ - مصر ١٩٥٠ ، الجمعية ، مسوئياتها

٢ - ممارسات الجمعية

١ - ظهر نظام « الجمعية » في مصر في النصف الثاني من القرن السابع عشر . ١٥٥٠
٢ - « الجمعية » من الديوان العالي ، في أسباب تقدمها ، والنسب الذي كان
٣ - ووجهها .

٤ - وقد كان الديوان العالي مجلساً دائماً له مقر معروف وكان يمثل المجلس الإداري الأعلى
٥ - في مصر العثمانية .

٦ - من أهم سمات اجتماعات « الجمعية » أنها كانت مؤقتة لا يتم إلا في حالة حدوث أزمة خاصة تمس حياة الدولة .
٧ - مصر « الجمعية » في معظم الحالات ، في بيت أحد كبار الأمراء صاحب النفوذ الأعلى في وقتها .
٨ - في حين قائمة « الجمعية » تقدم في قاعة الديوان في القاهرة .

أعضاء « الجمعية » :

٩ - كان يحضر اجتماع « الجمعية » أعضاء الديوان العالي من أمراء صناعتي وكتبة الباشا
١٠ - كبار ضباط الأوجاقات وقاضي القضاة ، أما الباشا فلم يكن يحضر مثل هذه الاجتماعات
١١ - إلا في حالات قليلة ، عندما تقدم « الجمعية » في مقر الديوان بالقاهرة .

١٢ - ويحضر اجتماع « الجمعية » بالإضافة لأعضاء الديوان كل ذوي الجاه والنفوذ في مصر
١٣ - يجتمعها أرباب السجايد ، القتون ومشايخ الطوائف الحرفية ، وكبار المترجمين .
١٤ - والأشراف (١) . وهؤلاء الأعضاء كانوا يختلفون من جمعية إلى أخرى فلكل موضوع أشخاصاً
١٥ - معينين يستعدون لحضور الاجتماع ومناقشته .

١٦ - « الجمعية » نظام اعترف به السلطان نفسه ، وفي بعض الأحوال كان السلطان هو
١٧ - الذي يأمر بمقد الجمعية لحل مشكلة عامة ، وفي بعض الأحيان كان الباشا هو الذي يأمر

(١) الدمرداش : الدورة المصانة ، ج ١ ، ص ٣٧ ، ص ٣٨ ، مصطفى ابراهيم : تاريخ وقائع
مصر القاهرة ، ص ٥٢ ، ص ٣٩٨ .

بمقد الجمعية لجان مشيخة عامة أيضاً ، وفي حالات أخرى كان الأمر كذلك في مصر بعدة من عقد الجمعية من عقد أنفسهم .

٥٥ . بدأ عقد الجمعيات في مصر منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وازداد عددها في أواخر ذلك القرن ، فأصبحت تعقد في قرى ومقار ومجتمعات منها كصحر العاصرية بصورة مفصلة ، وأول جمعة وصلت لها محاضر مفصلة هي جمعية التي عقدت في عام ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م (٢) ، ويبدو أن ظهور نظام الجمعية في مصر كان مصحوباً بالاحتلال الإداري العثمانية فيها التي بدأت بوالده منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ووصلت إلى مداها في القرن الثامن عشر .

وأول جمعة أوردتها المصادر العاصرية بالتفصيل الجمعية التي عقدت في سنة ١١٠٧ هـ // ١٦٩٥ م ، فقد تضمنت الخزينة الإرسالية مبلغ ٢٠ ألف غم في (١٢) فأرسل السلطان مع إسماعيل باشا الذي عين حاكماً مصر في تلك السنة خطاً شريعياً بضرورة إكمال مبلغ الملاصق إما بخضمه من الرتبات أو إلغاء التنازيل - (التخفيضات في الضرائب) - للقطعة في حصر السلطان سليم أو بإضافة زيادة (مضاف) على المقاطعات . وبضرورة كتابة فرمان بالجمعية في بيت حسن آغا بلفية (٥) وحدد السلطان الأخلاء الذين يحضرون هذه الجمعية وهم الصناجق ، والأغوات واختيارية السبعة بلوكات ، وتهيب الأشراف ، وقض العسكر ، كتخدا الباشا وقابجي باشا القادم مع إسماعيل باشا .

وعندما وصل إسماعيل باشا إلى مصر وعقد أول جلسة للديوان العالي أصدر فرماناً بالجمعية في بيت حسن آغا بلفية .

طريقة عقد الجمعية :

كان الأسلوب الذي يتبع في الدعوة لاجتماع الجمعية مماثلاً لذلك الذي كان يتبع في الدعوة لعقد جلسة للديوان فيكتب كاتب حوالة « التنايه » تذاكر الدعوة وتذهب بها الجاويشية إلى منزل الأعضاء المطلوب حضورهم للجمعية .

(١) إبراهيم الصواحي : تراجم الصواعق ص ٦١٢

(٢) الدمرداش : الدررة المصنعة ١ ص ٣٧ ، ٣٨

(٣) العثماني : يساوي ٢/١ بارة

(٤) عن ترجمة حسن آغا بلفية انظر : الجبرتي : عجائب الآثار ج ١ ص ١٦٧ ، ١٦٨

وفي الجمعية السابقة أتى الأعضاء الذين حددهم السلطان إلى بيت حسن أغا بلفية وانضم
إيهم كتحدا الباشا وقضى عسكر أفندي . ونقل هنا ما دار في الجمعية من مناقشات كما
سجله في حبه الدرر العساة ، حتى ترى صورة حقيقية للمناقشات التي كانت تدور بين الأمرء .
هاليت في اجتماعهم الهامة قال :

« بل محمد كتحدا الباشا وقبجي باشا بالخط الشريف (أي نزلوا إلى اجتماع الجمعية
في بيت حسن أغا بلفية - قيود عرفوا ما فيه قاموا بهرجواشي يقول يضربوا على العشرين
ألف عثمانى وشي يقول يرجعوا بالتنازل وشي يقول يضاف الكسر على المقاطعات (أي
تخارجك) .

وإذا بحسن أغا بلفية قال أنت فين يا حسن أغا أفندي - (حسن أغا هو الروزنامجي
الجديد الذي عينه إسماعيل باشا للخروج من الأزمة) وإذا به قال : أديني حاضر . قال له :
أعني فك لنا هذه المشكاة . وإذا به دخل وسط الجمع وقعد قتصاد حسن أغا وقال :

أما الضرب على العشرين ألف عثمانى لم يمكن لأنهم داروا في الأوجاقات لم لحم في مكان
و حده ، وأما رجوع التنازل (التخفيضات في الضرائب) تفوت البلاد الملتزمين يعطل ما لحم
وأما المقاطعات لم تتحمل لكون أصحابها يدعو الحسارة .

وإذا بحسن أغا بلفية قال : وكيف العمل يا أفندي قال : نأخذ من كل ذقن شعرة تبقى
ذقن كبيرة نجعل على كل كيس من إيراد مصر مضاف جديد صيني ألف نصف نكامل كسر
لخزينة العامرة . وإذا بحسن أغا بلفية قال : هذا هو الرأي الصواب . واسترضوا كامل من كان
في المجلس على ذلك وقروا الفواتح وكتب عليهم القاضي حجة بإقرارهم أخذ الكتحدا أتباع
الباشا وقبجي باشا وطلعوا عند الباشا نقلوا له المجلس من أوله إلى آخره وقالوا لم فنة
إلا حسن أفندي الروزنامجي جعل على كل كيس ألف نصف فنة مضاف جديد (١) .

(١) ثابت من الدفاتر المالية الموجودة بدار المحفوظات بالقلعة فرض هذا المضاف سنة ١١٠٧هـ =
١٦٩٥م وقد استمر بعد هذه السنة بل وأضيفت إليه مضافات أخرى على مر السنين .

ونلاحظ على الجمعية السابقة أن الغرض من عقدها كان أخذ موافقة جميع الأطراف الذين ستقع عليهم الزيادة (المضاف) .

ولا يتسنى ذلك في الديوان العالى لأن عضويته محدودة لا تشمل الإشراف ولا العلماء ولا كل الصناجق الملتزمين .

وفي عام ١١١٤ هـ = ١٧٠٢ م حدثت أزمة نقدية شديدة في مصر لعمد وجود « الجدد النحاس » فاجتمع الناس بالتجار وأرباب الصنائع وذهبوا إلى الجامع الأزهر وشكروا للعلماء ما هم فيه من قبل انتشار الفضة المقصومة وعدم وجود الفلوس الجدد^(١). واتفق الجميع على كتابة شكوى « عرنحال » للباشا بذلك، فلما كتبوه وطلعوا به إلى الديوان قدموه للباشا، فقرأه كتب فرماناً بالجمعية في بيت حسن أغا بلفية أيضاً بحضور السادات البكرية والسادات والعلماء والصناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوقات .

وحدد الباشا الغرض من عقد الجمعية وهو :

١ - إبطال الفضة المقصومة .

٢ - ظهور الجدد النحاس أى أطهارها وتوفرها في الأسواق .

٣ - تخفيض أسعار الأصناف .

وترك الباشا لأعضاء الجمعية حرية تنفيذ هذه الأغراض (بأى وجه كان) أى ترك لهم حرية اختيار وسائل التنفيذ .

وفي اليوم التالى عقدت الجمعية كما حددها الباشا وانضم إليها قاضى العسكر وكتخدا الباشا وقد قدم لنا الدمرداش أيضاً بالتفصيل محضر هذه الجمعية وما دار فيها قل (٢) :

« قاموا يهرجوا لم يصادف قولهم أى لم يصلوا إلى حل وإذا بكتخدا الباشا قال لهم : ما تجعلوا مصر مثل اسلامبول تولوا حكم الرعايا والأسعار ومن يتعاطى الموازين إن كان غزوا لرعاية الى أغاة الانكشارية . وإذا بحسن أغا بلفية قال : انت فين يا على أغا وإذا به

(١) الفلوس الجدد : نقود نحاسية تمثل أجزاء البارة وكان الجديد = ١/٤ بارة والمقصود =

٨ جدد والمرادى = ١٢ جديداً .

(٢) الدمرداش : الدررة المصانعة ح ١ من ص ١٠٥ إلى ص ١١٢ .

ثم كتبوا طلباً للسلطان بإرسال باشا آخر غير الذي أنزلوه ووقع الجميع (ختموه)
على الطلب وأرسلوه صحيفة ٧ أُنقار للدولة (١) .

ومن الأزمات العامة التي عقدت من أجلها الجمعية في سنة ١١٥٢ هـ // ١٧٣٩ م
لأزمة التي وقعت بسبب إرسال السلطان خطاً شريفاً صحيفة قاجي باشا بطلب رفع المقاطعات
(التزام الجمارك) كلها من الأمراء المالك (المصرية) عن عام ١١٥٢ هـ // ١٧٣٩ م
وأن يرسل الباشا أغوات وكتاباتاً من طرفيه يديرون تلك المقاطعات ففقد الباشا جلسة
للديوان العالى قرىء فيها الأمر السلطاني بحضور أعضاء الديوان الأصليين وهم الصناجق
وأغوات واختيارية الأوجقات السبعة . ولكن هؤلاء لم يرضوا بتنفيذ الأمر السلطاني
لقاضى بحرمتهم من التزام الجمارك ونزلوا من الديوان وتجمعوا في منزل عثمان بك
انقارى (٢) لمناقشة الأمر وكيف أن هذه المقاطعات كانت لهم من وقت بعيد وأنهم لا يمكن
أن يتنازلوا عنها . واستقر رأيهم على عرض الأمر على الباشا الذي أجابهم بأنه امثالاً لأوامر
السلطان أرسل أغوات وكتاباتاً إلى ثغور رشيد والاسكندرية ودمياط ومصر القديمة
والنلاحة والحضرة والحردة وسوق السمك ولكنه لإرضائهم كتب لهم فرماناً بالجمعية
في بيت عثمان بك زين الفقار ، وأنه يصرح لكامل أعيان مصر والشايخ بالاجتماع للكتابة
للدولة بشأن الأمر الوارد منها .

وفي اليوم التالي انعقدت الجمعية في المنزل المذكور بحضور قاضى العسكر والسادات
والبكرى وتقيب الأشرف وأرباب السجاجيد والأئمة الأربعة وأرباب الحرف والصناجق
والاختيارية وأغوات الفرق السبع .

واستقر رأيهم على كتابة التماس للسلطان للرجوع عن قراره .

إننا نحن جميع أصحاب الأختام تتشفع عند حضرة مولانا السلطان دام نصره في رد
المقاطعات إلى أربابها من مدة السلاطين السوائف طاب ثراهم سابقين عليكم الله والنبي

(١) قبل السلطان شفاعة أعضاء الجمعية وأرسل خطاً شريفاً بالغفو عن اسماعيل بك بن عوض وعين
مصر باشا جديداً هو محمد باشا .

الدمرداش : الدررة المصانة ح ١ ص ٢٥٨ .

(٢) عن ترجمة عثمان بك الفقارى انظر الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ من ص ١٨٠ - ص ١٨٥

لا تردوا عرضنا بمرسالنا خائب ولكم علينا الدعاء في الأوقات الحمسة بالنصر على الأعداء .
ومطلوب البقاء وحسن الختام والسلام » .

ثم وضعوا أسماء كل من حضروا الاجتماع وختم الجميع بما فيهم قاضي العسكر ونائبه
وأرسلوه صحبة رسولين واحداً من الانكشارية والثاني من العزب إلى استانبول (١) .

وعندما تكرر إنزال الأمراء المماليك للباشاوات في مصر في النصف الثاني من القرن
الثامن عشر استاء السلطان لذلك فانتهاز فرصة إنزالهم لسليمان باشا بن العظم الذي أنزلوه
قبل إتمام السنة الأولى من حكمه (١١٥٢ هـ // ١٧٣٩ م) وأرسل إلى مصر على باشا
ابن الحكيم ومعه خطاً شريفاً موجه لأهل مصر لتوصيتهم بإطاعة الباشا الجديد وأداء
الواجبات المالية المقررة عليهم .

ولما وصل الباشا المشار إليه إلى مصر كتب فرماناً بالجمعية في ديوان الغورى بالقلعة وهو
المقر الأساسي للديوان العالى وطلب حضور أرباب السجاجيد السادات والبكرى وأرباب
الحرف والعماء والأئمة الأربعة (المفتين) والصناحق وأغاوات واختيارية الفرق السبع .

ولما حضر الجميع قرأ عليهم كاتب الديوان الخط الشريف وإذا فيه :

« إننا استخرنا الله تعالى وولينا عليكم وزيرنا على باشا حاكم فتكونوا
لقوله سامعين ، ولأمره طاعينين وتحصيل المال والغلال ، وغلال الحرمين ،
ترسلوها وإرسال الخزينة العامرة ودفع الواجبات والجوامك الشهرية
والجراية والعليق في أوانه والحذر من المخالفة » .

ولما سألهم الباشا عن رأيهم في ذلك الأمر أجابه الجميع بالسمع والطاعة ، فأخذ عليهم
حجة بذلك وانصرفوا (٢) . ونلاحظ هنا حضور الباشا « الجمعية » لعقدها في مقر الديوان
العالى بالقلعة بعكس الحال في معظم الجمعيات التي كانت تعقد بمنازل الأمراء المماليك فلم يكن
الباشا يحضرها وإنما كان ينيب عنه كتخدها في حضورها .

(١) قبل السلطان شفاعة أعضاء الجمعية وأمر برد المقاطعات إلى أربابها .

الدمرداش : الدرة المصانعة ح ٢ من ص ٤٤٧ إلى ص ٣٤٩ .

وقد ذكر مصطفى ابراهيم أيضاً في كتابه : وقائع مصر القاهرة ص ٣٩٩ ، مادار في هذه
الجمعية وقبول السلطان شفاعة الأمراء ورده المقاطعات لهم .

(٢) الدمرداش : الدرة المصانعة ، ح ٢ ، ص ٥٨٧ .

ومن استعراض الجمعيات السابقة ودراسة تكوينها والغرض من عقدها ، نخلص إلى أن اجتماعات الجمعية كانت تعتبر نوعاً من اجتماعات الديوان ولكن بصورة موسعة أى بعضوية أكبر تشمل بالإضافة لأعضاء الديوان الأصليين من صناعق وأغاوات واختيارية الفرق السبع وكل ذوى الجاه والنفوذ فى مصر من أرباب سجاجيد وعلماء ومفتين ورؤساء حرف وملترمين ، وكان الهدف من جمع كل هؤلاء فى جمعية واحدة هو حل مشكلة عامة تتطلب تضافر جهود جميع من يعينهم الأمر لحلها ، كما رأينا فى مشاكل ارتفاع الأسعار ومشاكل نقص المبالغ المخصصة للخزينة واضطراب العملة واختلال الأسواق وأيضاً لكيفية مواجهة أوامر السلطان التى تمس حياة ذوى النفوذ فى مصر وتحاول حرمانهم من امتيازاتهم وأيضاً عقدت الجمعية كما رأينا للحصول على تعهد أصحاب النفوذ فى مصر بإطاعة أوامر السلطان والباشا .

فالجمعية كانت نظاماً مؤقتاً وتعقد لأغراض خاصة ، وربما كان ظهورها فى مصر نتيجة لنضعف السلطة العثمانية فيها وافتقار السلطان للقوة اللازمة لفرض أوامره وتنفيذ تعليماته فى مصر التى سيطر الأمراء المماليك فيها على كل فروع الإدارة والثروة والنفوذ .

وقد استمر الديوان العالى جنباً إلى جنب مع نظام الجمعية ، استمر الديوان يمارس اختصاصاته فى المسائل العادية التى لا تستدعى الحصول على رأى عام وموافقة للأطراف المتعددة للمسائل موضع البحث

الباب الرابع
الجهاز العسكرى وجهاز الأمن

الفصل الثامن : الأوجاقات السبعة ودورها فى ادارة مصر

الفصل التاسع : جهاز الأمن فى القاهرة

AHMAD SR

الفصل الثامن

تمهيد :

بدأ تكوين الجهاز العسكرى فى مصر العثمانية على يد السلطان سليم الأول الذى ترك فيها حامية عثمانية مكونة من خمسة آلاف فارس ونحو خمسمائة رام بالبندق ، وعين أميراً عثمانياً هو خير الدين باشا نائباً على قلعة القاهرة (١) . أى جعله قائداً للقوات العثمانية فى مصر ، هذا عدا خير بك نائب السلطان فى حكم مصر . وتلك كانت بداية تكوين الجهاز العسكرى فى مصر العثمانية .

ولكن التنظيم الحقيقى لذلك الجهاز لم يبدأ إلا فى عهد السلطان سليمان بإصدار قانون نامة مصر سنة ٩٣١ هـ // ١٥٢٥ م ، فقد نص هذا القانون على تكوين ست طوائف أو فرق أو بلوكات أو أوجاقات عسكرية فى مصر وهى :

الانكشارية ، العزبان ، التفنكجيان ، الكوكليان ، الجراكمة . أما الفرقة السابعة وهى المتفرقة ، فلم تتكون إلا بعد مضى حوالى ثلاثين عاماً من إصدار ذلك القانون (٢) . وقد أشير إلى الفرق السابقة فى الوثائق بلفظ (اسكنجيان) (٣) أى الفرق العسكرية العاملة .

والحامية العثمانية فى مصر هى هيئة حربية مهمتها الأساسية الدفاع عن مصر ضد أى غزو تتعرض له (٤) بالإضافة للمساهمة فى إدارة مصر ، ومساعدة الجهاز الإدارى فيها على أداء

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ، ص ٢٠٦

(٢) Holt : Egypte and the Fertile Crescent, p. 51.

د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر ، ص ١٤٤

Shaw : The Financial and Administrative organization, p. 184.

ولشو أيضاً :

Ottoman Egypte in the 18 Century, p. 31.

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رقم ٥٨٦٧ ، ٥٨٤٠ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٦٤ ، ٥٧٧٩ ،

٥٧٠٥ .

(٤) لم تتعرض مصر طوال العهد العثمانى حتى قدوم الحملة الفرنسية لخطر الاعتداء من الخارج وليس معنى ذلك أن قوات الحامية العثمانية ظلت راكدة ولم تشترك فى أية حروب خلال فترة الحكم العثمانى لمصر ، =

وقد اشتملت الحامية العسكرية منذ بداية العهد العثماني على عنصرى العثمانيين والأتراك
من ديارها أخلاط من الشوام والمغاربة وبالتدريج أخذ عنصر الأتراك فى الحامية يقوى على
حساب العنصر العثماني حتى طغى عليه فى أواخر العهد العثماني بمصر .

مراتب الأوجاقات :

عرفت الأوجور التقديمية التى كان يأخذها أعضاء الأوجاقات باسم علوفات ، جمع علوفة ،
وكان أعضاء الفرق (الأوجاقات) التقدمى يحصلون على علاوات خاصة تسمى « ترقينات »
مفردها ترقى من الخزينة ، فى مقابل أداء الخدمات السلطانية بالعمل فى الحملات المرسله
للسلطنة أو الفرق المرسله لمصاحبة الخزينة الارشالية أو الشؤون المرسله للباب العلى ، والعمل
ايضاً فى الحملات المرسله لحراسة الحاج (١) .

وكانت العلوفات تخلو بموت أصحابها موتاً طبيعياً أو أثناء الخدمة السلطانية أو بالقتل فى
ثورة ، أو بحرمان صاحبها منها لعقابه على رفض أداء خدمة مطلوبة منه للإدارة (٢) .

ويستطيع الفرد أن يحصل على علوفة فارغة من الخزينة أى يشتريها ، وعليه حينئذ أن
يدفع ضريبة خاصة إلى كتاب الخزينة الذين يسجلون له حقه ويصدرون له تذكرة به .

وكان من حق أصحاب العلوفات وقفها على شكل عرف بالمراتب أى تتحول العلوفة
إلى مرتب تدفعه الخزينة تحت اسم عادة أو عادات لذرية صاحب العلوفة الموقوفة ، الذين
لا ينتمون فى أغلب الحالات إلى الأوجاقات العسكرية .

عدد رجال الحامية العسكرية :

لم يحدد قانون نامة مصر عدد رجال الحامية العسكرية فيها (الأوجاقات السبعة) وأول
تقدير لعدد هذه الأوجاقات أمكننى الحصول عليه من سجلات دار المحفوظات بالقلمة هو
الخاص بعام ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م ، وقد بلغ عدد رجال الأوجاقات السبعة فى ذلك العام
١٣٦٧٣ جندياً .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر أمده كان برقم ٢١٢١ لسنة ١١٣٤ ، رقم ٢١٣٣ لسنة ١١٤٩
رقم ٢١٤٧ لسنة ١١٥٨ هـ .

(٢) ابن أبى السرور البكرى : الكواكب السائرة ، ص ٥٩

وقد تراوح عدد رجال الأوجاقات السبعة في مصر بين ثلاثة عشر ألف جندي ،
ثمانية عشر ألف جندي وأقول ذلك استناداً إلى الأرقام الواردة بالوثائق ، وكما يتضح من
الجدول الآتي :

جدول بعدد رجال الأوجاقات السبعة في مصر

من سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م - ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م (١)

السنة	المستحفظان	العزبان	المتفرقة	الجاوشان	كوكلويان	تفنجيان	جراكسة	الجملة
١٠٧٤ هـ	٤٨٩٩	١٣٥٦	٣٢٦٥	١٢٥٩	١١٥٤	٩٠٧	٨٣٣	١٣٦٧٣
١١٢١ هـ	٥٢٦٣	٣٢٤١	١٤٨٥	١٦٤١	١٢٣٦	١٠٣٠	٨٩١	١٤٧٨٧
١١٢٢ هـ	٥٢٣٩	٣٢٢٩	١٥٤٤	١٦٨٣	١٢٥٦	١٠٤٩	٩٨٤	١٤٩٨٤
١١٣٠ هـ	٥١٠٦	٣٧٧٨	١٦٨٠	٢٢٩٣	١٣٢١	٩٤٥	٩٠٠	١٦٠٢٣
١٢١٢ هـ	٦٨٩٣	٣٢٧٤	١٥١٩	٢٤١٥	٢٠٣٧	١١٠٠	١٠٧١	١٨٣٠٩

والحقيقة أن كل الأرقام السابقة كانت مسجلة نظرياً فلم يكن عدد رجال الأوجاقات
المسجل في دفاتر المراتب الرسمية منطبقاً في الواقع مع عددهم الرسمي وخاصة في أواخر القرن
الثامن عشر فكثير من الأسماء المسجلة في دفاتر المراتب لم يكن لأصحابها صلة بالجنديّة
ولا بالعمل العسكري ، فعندما سرى الإنحلال إلى صفوف الحامسة العسكرية ، انصرف
الكثيرون من رجالها إلى ممارسة الصنائع والحرف وباعوا علوفاتهم (مرتباتهم) لآخرين
وأصبح المرتب مصدر إيراد وليس مكافأة عن عمل عسكري .

(١) الأرقام الواردة بالجدول أعلاه مأخوذة من دفاتر دار المحفوظات بالقلعة التي أوردت مراتب
رجال الأوجاف السبعة وهي :

- دفتر مراتب كشيدة ديوان لسنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م . برقم ٥٢٤٩ .
- دفتر ميزان مصر لسنة ١١٢١ هـ = ١٧٠٩ م . برقم ٥٣٣٤ .
- دفتر مصرف تابع روزناجه لسنة ١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م . برقم ٥٣٣٧ .
- دفتر يومية تابع روزناجه لسنة ١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م . برقم ٢١٢٠ .
- دفتر معتاد خدمة حكومة مصر لسنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م . برقم ٥٩٥٧ .

وقد باع الكثيرون من رجال الفرق مرتباتهم لجنود من فرق أخرى ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها .

ماورد بسجلات مرتبات فرقة جاويشان الخاصة بالجراية والعليق لسنة ١١٢٣هـ = ١٧١١م ،
أسماء رجال من فرق أخرى مثل :

عثمان عبد الله عن مستحفظان ، محمد عبد الله تابع يوسف أجا جراكسة ، على عبد الله
عن كوكلوبان (١) .

ومنها أيضاً ما ورد بسجلات مرتبات أوجاق المتفرقة لسنة ١١٩٧هـ = ١٧٨٢م (٢) .

مصطفى محمد ولدش عن مستحفظان .

محمد على ملاطية عن مستحفظان أيضاً .

محمد عمر سربلوك عن جراكسة

محمد إبراهيم ولدش عن كوكلوبان .

عمر نام عن جاوشان .

كما باع الكثير من الجنود علوفاتهم إلى أشخاص غير قادرين على أداء الخدمة العسكرية
مثل المشايخ وأتباعهم والمعلمين الأقباط ، ورجال الخزينة ، وأرباب الحرف ، والنساء .

من ذلك القبيل ما ورد من بسجلات مرتبات الجراية والعليق لبعض الفرق مثل فرقتي
الجاوشان ، والمتفرقة في مختلف السنوات ومن أمثلة ذلك :

الشيخ سليمان الجوسقي الذي ذكر اسمه أمام أسماء عدد كبير من الجند الذين باعوه
مرتباتهم ، عبد الحفيظ تابع أحمد الأزهرى ، حنفي عبد الله تابع الشيخ السادات ، مصطفى على
تابع الشيخ عبد الرحمن الطحلاوى .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر مرتبات جراية وعليق جاوشان ديوان لسنة ١١١٠هـ = ١٦٩٨م
برقم ٢٩٠ .

لسنة ١١٢٣هـ = ١٧١١م . برقم ٥٣٣٨ ، سنة ١١٠٩هـ = ١٦٩٧م برقم ٥٢٨٧ ، سنة ١١٨٤هـ =
١٧٧٠م . برقم ٥٦٧٧ ، سنة ١١٩٦هـ = ١٧٨١م برقم ٥٧٣٤ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر مرتبات جراية وعليق متفرقة ديوان لسنة ١١٠٦هـ = ١٦٩٤م
برقم ٥٢٨١ ، لسنة ١١١١هـ - ١٦٩٩م برقم ٥٢٩٧ ، لسنة ١١٧٩ - ١٧٦٢م برقم ٦٥٤٧ ،
لسنة ١١٩٧هـ - ١٧٨٢م برقم ٥٧٣٩ .

ومن المعلمين الأقباط وردت أسماء معلم إبراهيم جوهرى ، معلم اسحاق مباشر أحمد جلى . ومن رجال الحزينة سليم أفندى يومية ، إبراهيم محمد ولدش سر خليفة ، إبراهيم أفندى (شاگرد) (شاجرت) سر خليفة ، يوسف كاشف دفتر دار ، عثمان أفندى روزنامجى .

ومنهم أيضا محمد جوربجى الحزينة بالديوان ، أحمد يوسف موقع ديوان ، إبراهيم الصراف بسويقة اللالا ، شيخ عمر دلال ومعلم يوسف كاتب أنبار .

ومن رجال الحرف : أوسطى أحمد سروجى الزينى ، أوسطى على القشلان ، أوسطى محمد المزين ، حاج محمد الخياط .

ومن النساء التى وردت أسماؤهن بالسجلات أيضا :

شويكار خاتون زوجة مرحوم مصطفى أفندى ، فاطمة بنت محمد جلي ، أم زينب زوجة عبد الرازق البيطار بنحط الحنفى (١) .

وبالإضافة لقيام الكثير من رجال الأوجاقات ببيع علوفاتهم لرجال من خارج نطاق أوجقاتهم كما قدمنا ، غدا أعضاء الأوجاقات لا يبلغون عمن يموتون من أعضائها للاحتفاظ بمرتباتهم .

نخلص مما سبق إلى أننا لانستطيع أن نحدد بالضبط العدد الحقيقى لرجال الأوجاقات السبعة فى مصر وخاصة فى القرن الثامن عشر فى فترة تدهور الادارة العثمانية فى مصر والأرقام الأقرب ما تكون إلى الحقيقة هى الأرقام التى وردت بدفاتر المرتبات الخاصة بالقرن السابع عشر أى قبل اختلال الأحوال فى مصر وذلك هو رقم ١٣٦٧٣ جنديا لعدد رجال الأوجاقات السبعة وهو المسجل بدفتر المرتبات لعام ١٠٧٤ هـ / ١٦٦٤ م (٢) .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : الأسماء السابقة سجلت بدفاتر مرتبات فرقة الجاوشان (جراية وعليق) دفتر سنة ١١١٠ هـ = ١٦٩٨ م برقم ٥٢٩٠ ، لسنة ١١١٨ هـ = ١٧٧٠ م برقم ٥٦٧٧ ، بدفتر سنة ١١٩٦ هـ = ١٧٨١ م برقم ٥٧٣٤ ، دفتر سنة ١٢٠٢ هـ برقم ٥٨١٣ ، دفتر ١٢٠٥ هـ = ١٧٩٠ م برقم ٥٨٤٠ ، دفاتر جراية وعليق متفرقة ديوان :

دفتر سنة ١١١١ هـ = ١٦٩٩ م برقم ٥٢٩٧ ، دفتر سنة ١٢٠٨ هـ = ١٧٩٣ م برقم ٥٨٧٣

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مرتبات كشيدة ديوان لسنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م برقم ٥٢٤٩

حيث كانت الأوجاقات مازال في أوج قوتها لم يسر البيع والتبديل والتغير في سجلات مرتباتها .

أما في أواخر القرن الثامن عشر فلا أعتقد أن الأرقام التي أوردتها سجلات المرتبات كانت دقيقة للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً مما يؤيد ذلك أن مجموع رجال الأوجاقات السبعة في مصر كما هو مسجل بدفاتر المرتبات وصل إلى ١٨٣٠٩ جندياً في عام ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م (١) .

ونرجح أن كثيراً منهم لم يكونوا يمارسون الخدمة العسكرية فضلاً عن أن العسكر المسجلة أسماؤهم فعلاً كان أكثرهم من أتباع أمراء المالك ، يؤيد هذا ما ذكره الجبرتي (٢) من خروج ابراهيم بك وجماعته ومراد بك وجماعته ، وغيرهم لملاقاة الفرنسيين .

وإلى أن تظهر وثائق أخرى نحدد العدد الحقيقي لرجال الأوجاقات العسكرية السبعة في مصر يبقى موضوع العدد الحقيقي لرجال هذه الأوجاقات أمراً ينتظر التحقيق .
وسأتناول في الصفحات التالية ، نشأة وتكوين كل أوجاق من هذه الأوجاقات السبعة .
اختصاصاته العسكرية والإدارية وموارده وتطور مركزه ودوره في إدارة مصر .

أوجاق الانكشارية :

عرف هذا الأوجاق في الوثائق والمراجع العربية (٣) باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر ، كما أشارت إليه بعض المصادر المعاصرة باسم وجاق النيكجيرية (٤) .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر معتاد خدمة حكومة مصر لسنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م برقم

٥٩٥٧

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار : ح ٣

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر يومية مصرف لسنة ١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م ، أرشيف الشهر

العقارى بالقاهرة : سجلات المحاكم الشرعية : سجل محكمة الباب العالى سجل رقم ٢٠٦ لسنة ١١٣٥ هـ =

١٧٢٢ م ، ص ٩٦

(٤) مرعى بن يوسف الحنبلى : نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ،

مخطوط بدار الكتب برقم ٣٣٢٦ ، ص ٤٨٢

إبراهيم الصواحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٢٥

وقد اشترك أوجاق الانكشارية مع السلطان سليم الأول في فتح مصر بل ولعبوا دوراً هاماً في هذا الفتح ، وعى فرقة مشاه وقد عهد إليها السلطان سليم بحراسة أسوار وأبواب القاهرة ، وحراسة قلعة مصر ولكن بعد رحيل سليم حدثت عدة مصادمات بين الانكشارية وبين فرق الاسباهية (من الفرسان) التي كانت محتصة بحراسة مدينة القاهرة نفسها ، وبينهم وبين الشعب (١) فعمل خيربك على وقف هذه المصادمات بقصر مهمة الانكشارية على حراسة القلعة فقط ، وأسكنهم خارج القاهرة نفسها كما استبدل بمن أثروا لقتن من جندها غيرهم من سورية والأناضول (٢) .

وقد مهد تطور الأحداث في مصر السيل أمام الانكشارية لاستعادة نفوذهم الكبير الذي كان لهم من قبل فقد ساهم الانكشارية بدور فعال في القضاء على ثورة أحمد باشا (الخائن) في سنة ١٥٣٠ = ١٥٢٤ م ، فلما حضر الوزير إبراهيم باشا إلى مصر سنة ١٥٣١ = ١٥٢٥ م لتنظيم إدارتها بعد إخماد الثورة ، أنشأ للانكشارية ثكنات في فناء القلعة (٣) . ليسكنوا فيها ، وكانت عبارة عن قلعتين مزودتين بالمدافع التي تمكن الانكشارية من التحكم في مدينة القاهرة أي أنه أسند إليهم مهمة حفظ الأمن فيها والدفاع عنها ، لذا عرفت فرقة الانكشارية منذ ذلك الوقت بمسحفظان قلعة مصر (٤) .

كما عرفت تلك الفرقة أيضاً بفرقة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية في مصر (٥) . ولأنهم كانوا في الأصل عبيد السلطان .

وكان الانكشارية أقوى الأوجاقات وأكثرها عدداً طوال فترة الحكم العثماني في مصر ، كما رأيت في الإحصاءات السابقة .

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٣٤ ، ٢٥٦ ، ٢٩٨ ، ٣١٩

(٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٢٩٨

(٣) Shaw : Ottoman Egypte in the age of the French Revolution, p. 90 — 91.

(٤) دار المحفوظات بالقلعة ، سجل رقم ٥٢٤٩

حسين أفندي الروزناجي : ترتيب الديار المصرية : الباب الثالث ، السؤال الرابع ص ٢١

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ص ١٠١

(٥) د. عبد الكريم رافع : بلاد الشام ومصر ، ص ١٤٥ ،

د. حسن عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٥٧

د. السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، ص ١٠

الاختصاصات العسكرية لفرقة الانكشارية :

اختصت الانكشارية كما قدمنا بحراسة القلعة كما أسندت إلى أغا الانكشارية الرئاسة على كل الأغاوات في الفرق الأخرى في الحملات العسكرية التي كانت ترسل من مصر إلى السلطنة أي أن أغا الانكشارية كان بمثابة قائد لجيش مصر وكان على فرقة الانكشارية أن تساهم بأكبر عدد من جنودها في الإمدادات المطلوبة للحملات السلطانية . وبالإضافة للاختصاصات العسكرية السابقة لفرقة الانكشارية فقد كانت لها :

اختصاصات ادارية هامة :

فقد كان رجال الانكشارية مجموعة من الرجال يتولون أعلى المناصب الإدارية في مصر مثل منصب كتخدا الباشا وأغا الانكشارية الذي كانت له الرياسة العليا على ضبط مدينة مدينة القاهرة . ومنهم كتخدا الوقت (١) ومنهم أيضاً سردار الحج وسردار الخزينة (٢) وأغوات الانكشارية في الأقاليم لهم السيطرة على باقي ممثلي الفرق بها . وقد كان للانكشارية حامية هامة في ولاية جرجة ومنطقة الحدود في أبريم على الحدود الجنوبية لمصر ، وكانت هذه الحامية تستمد رجالها من فرقة الانكشارية الرئيسية في القاهرة ولكنها تحصل على مرتبات خاصة من الخزينة وليس من فرقها الأصلية . وأشير إلى هذه الحامية في الوثائق باسم جماعت مستحفظان محافظين جرجة وأبريم وقد وصل عدد رجال هذه الحامية في عام ١٢١٢ هـ — ١٧٩٧ م إلى ٥٦٠ شخصاً (٣) . وكان للمستحفظان ممثلون في الأقاليم يشتركون في الإدارة الاقليمية ويشرف رئيسهم وهو سردار مستحفظان على حفظ الأمن في الأقاليم (٤) .

- (١) ، كتخدا الوقت من رجال الانكشارية هو صاحب النفوذ الكبير بين رجال الأوجاقات .
(٢) سردار الحج ، أى قائد القوة العسكرية المرافقة للحجاج ، وسردار الخزينة ، هو قائد القوة العسكرية المرافقة للخزينة المرسله للسلطان .
(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر معتاد خدمة حكومة مصر سنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م برقم ٥٩٥٧ وقد ورد ببعض الدفاتر الموجودة بدار المحفوظات لسنوات مختلفة عدد رجال حامية مستحفظان بجرجة وأبريم كالاتي :

رقم الدفتر	عدد رجال مستحفظان في جرجة وأبريم	السنة
٥٣٣٤	٢٥٦	١١٢١ هـ = ١٧٠٩ م
٥٣٣٧ .	٢٥٦	١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م
٢١٢٠	٢٤٢	١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٢ ص ٤٤ لسنة ١١٥٦ هـ = ١٧٤٣ م ، سجل رقم ١ ص ٩٢ لسنة ١١٢٥ هـ = ١٧١٣ م .

ومن الطريف في تاريخ هذه الفرقة أنها كانت على صلة طيبة بقبيلة الهوارة ، أهم قبيلة عربية في الصعيد خلال القرن ١٨ م = ١٢ هـ ، وكانت هذه القبيلة تمد الانكشارية بالمساعدات القيمة عسكرياً ومالياً . وفي مقابل ذلك كان الانكشارية يقوون بدور الدفاع عنها في الديوان العالي عندما كانت تتجه نية الإدارة إلى إرسال حملات عسكرية ضدها (١) . ورغم الاختلاف الكبير بين الانكشارية في مصر ، والانكشارية في استانبول ، فقد كانت هناك صلة قوية بين الطرفين . فعندما حدث النزاع بين الانكشارية وباقي الفرق السبع في مصر سنة ١١٢١ هـ = ١٧١٩ م وكتب خصوم الانكشارية إلى السلطان طالبين منع الانكشارية من فرص الحماية على التجار وأرباب الحرف وحرمانهم من وجود دار الضرب في بنهم . كتب الانكشارية بدورهم خطاباً إلى أغا الانكشارية في استانبول ليتولى التوسط لهم لدى السلطان (٢) .

ايرادات فرقة الانكشارية :

كان للانكشارية مرتبات نقدية من الخزينة عرفت بالمواجبات (٣) ويجرى صرفها لهم كل ثلاثة أشهر أى أربع مرات في السنة .

ولا يوجد إلا عدد محدود جداً من دفاتر مواجبات الأوجاقات العسكرية في مصر العثمانية بين دفاتر دار المحفوظات بالقلعة ، وفي هذه الدفاتر كان يرد مجموع المرتب السككي المنصرف لفرقة مستحفظان الانكشارية بكجاعة ولا يوضح مرتب الجندي الواحد .

والجدول الآتي يوضح مواجبات (مرتبات) جماعت مستحفظان في السنوات التي وجدنا لها دفاتر بدار المحفوظات بالقلعة (٤) :

(١) الدرر داش : الدرّة المصانّة ، ح ١ من ص ٧٤ إلى ص ٧٩ .

(٢) الدرر داش : المرجع السابق ، ١٣٢ .

مصطفى ابراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٩١ .

(٣) المواجبات : تعنى المرتبات الأقل درجة من الساليانات ومفرد مواجبات ، مواجب

(٤) دار المحفوظات بالقلعة :

دفاتر رقم ٥٢٤٩ ، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٧ ، ٢١٢٠ ، ٥٩٥٧ . وهذه الدفاتر ليست خاصة بمرتبات

الأوجاقات فقط بل هي خاصة بمرتبات الولاية كلها ومن بينها رجال الأوجاقات .

السنة	مرتب جماعت مستحفظات (بالعماني)
١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م	٧٩٥١٣٣٤
١١٢١ هـ = ١٧٠٩ م	٨٤٢٤٩٣٠
١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م	٨٣٤٩٧٤٠
١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م	٦٦٩٠٢٦٧
١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م	١٦٠٤٢٢٩٧

وكان لكتخدا وأغا المستحفظان فقط مرتبات عينية (جراية وعليق تصرف لهما سنوياً)
فكان لكتخدا المستحفظان أن يأخذ من الحزينة ١٢ قيراط ٤٩٩ أردباً غلال منها ١٦٥
أردباً قمح ، ٣٣٤ أردبا ، ١٢ قيراط شعير .

وللأغا مرتب ٢٤٠ أردبا غلال منها ٩٦ أردبا قمح ، ١٤٤ أردباً شعير (١) .

وكانت أهم مصادر إيرادات فرقة المستحفظان في المقاطعات الجمركية التي حصل عليها
المستحفظان وجنوا منها أرباحاً طائلة .

وقد أعطى السلطان للمستحفظان الحق في إدارة جمارك (مصر القديمة وبولاق)
وتحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إليها .

وقد اتحد جمركا بولاق ومصر القديمة في مقاطعة واحدة في فترة مبكرة من القرن
١٦ م = ١٠ هـ . وبعد سنة ١٠٨٢ هـ = ١٦٧١ م ، انضمت إليها مقاطعة إدارة دباغة
الجلود في مصر القديمة (مقاطعة دباغ خانه) وإدارة الإنتاج الزراعي في جزيرة خضرا التي
تقع في النيل قرب رشيد (مقاطعة خضرا وتوابعها) ومع أن إنتاج مقاطعة خضرا إنتاج
زراعي من الجزيرة نفسها إلا أنه ألحق بهذه المقاطعة المدنية ثم ضم إليها أيضاً أي إلى بولاق
ومصر القديمة مقاطعة قوافل شام في حلب وهي المختصة بفرض الرسوم على القوافل التي تسير
بين مصر ودمشق وحلب .

ومقاطعة (سوق الأغنام) : المختصة بتنظيم وفرض الرسوم على سوق الأغنام في
القاهرة .

(١) دار المحفوظات بالقلمة :

دفتر جراية وعليق جماعة كشيده ديوان مصر لسنة ١١٩٩ هـ = ١٧٨٤ م . برقم ٥٧٧٠ .

ومقاطعة كتان في نحاس : المختصة بتنظيم وتحصيل رسوم بيع الكتان والنحاس في مصر القديمة .

كما كان للمتزمى مقاطعة جمارك بولاق ومصر القديمة الحق في فرض رسوم بسيطة على البضائع التي تدخل إلى القاهرة من باب النصر .

وقد قدر مجموع إيراد جمرك بولاق ومصر القديمة خلال العشر سنوات السابقة للحملة الفرنسية على مصر بحوالى ١٥ مليون بارة (١) وكان الحراج المطلوب للخبز والكشوفية الكبيرة مساوياً لمبلغ ٢ مليون بارة سنوياً وترك الباقي وقدره ١٣ مليون بارة لمصلحة الانكشارية ملتزمى ذلك الجمرك الكبير المربح . وبازدياد قوة الانكشارية واستغلاهم مركزهم العسكرى والسياسى استطاعوا أن يحصلوا على حق الالتزام لمعظم الجمارك الهامة في مصر وأول هذه الجمارك ، جمارك الإسكندرية ورشيد (٢) . وقد كانت إلزاماً لباشا مصر منذ بداية الحكم العثمانى حتى عام ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م عندما أخذها الانكشارية بالالتزام من الوالى حاكم مصر في أوائل القرن الثامن عشر .

وقد ضمت بيوت الجمارك في الإسكندرية ورشيد منذ منتصف القرن ١٦ م = ١٠ هـ ثم ألحق بها مقاطعة حق تنظيم الملاحة في المينائين (مقاطعة تعريف المراكب) ومقاطعة تنظيم وتحصيل الرسوم على التجار المتجولين الذين يرغبون في استخدام الأسواق في هذين المينائين (مقاطعة سر - ي - بازاران) .

وفي عام ١١٢٣ هـ ١٧١١ م ألحقت بهذا الجمرك أيضاً مقاطعة كانت مستقلة من قبل وهى مقاطعة تنظيم أسواق المأكولات والأوزان في الإسكندرية ورشيد (مقاطعة تنظيم أسواق المأكولات والأوزان في الإسكندرية ورشيد) مقاطعة احتساب في نظام القباني (وبالمثل أضيفت إليه أيضاً مقاطعة التنظيم والتحكم في بوزاز النيل قرب رشيد) مقاطعة خدمة رئيس بوزاز رشيد) .

Estève : Memoire sur les finances de l'Égypte Vol. XII, p. 180.

(١)

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر أصول مال الجمارك لسنة ١١٠٨ هـ . برقم ٤١٤٨ ، شفيق

غربال : ترتيب للديار المصرية : الباب السادس ، السؤال الرابع ، ص ٣٤ .

Estève : Memoire sur les finances Vol. XII, p. 180.

Girard : Memoire sur l'agriculture, Vol. XVII, p. 395.

وخلال ق ١٨ م = ١٢ هـ أخذ الإنكشارية هذه المقاطعة (اسكندرية ورشيد وتوابعهما بالالتزام من الوالى وكانوا يديرونها عن طريق معلمين أحدهما للاسكندرية والآخر لرشيد . وفي القرن الثامن عشر حصل الانكشارية على الحق في التزام مقاطعة جمارك دمياط (١) فقد شملت المقاطعة تنظيم و فرق حق الرسوم على أسواق المأكولات والأوزان التامة في المدينة (وهى مقاطعة احتساب في نظام قباني) وضمت أيضاً مقاطعة (أرزميرى) التى كانت تشمل بعض الأراضى المنتجة لنوع معين من الأرز ، والتى كان مالها الخراجى ينقل نوعياً مباشرة إلى الباب العالى كجزء من الالتزامات العينية المطلوبة له من خزينة مصر .

من سنة ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ م إلى سنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م حقق جمر ك دمياط إيرادات قدرها ١١٥٤٨١٠٤ بارة سنوياً ، أخذت منها الخزينة السلطانية مبلغ ٦١٠٠٠٠٠ بارة سنوياً والباقي وقدره ٥٤٤٨١٠٤ بارة سنوياً احتفظ به الانكشارية كرجح لهم (٢) . كما ضم الانكشارية أيضاً في القرن الثامن عشر جمر ك البرلس (٣) الذى كانت إيراداته تحصل على التجارة الداخلية وعلى تجارة القوافل الآتية من شمال إفريقيا . وكان أقل الجمارك ربحاً ، ومنذ أن أخذ الانكشارية التزام مقاطعة جمر ك البرلس ، فإن جزءاً كبيراً من ضريبة الخراج السنوى المفروضة عليه ، قد حولت إلى التزامات جمارك دمياط .

ويضم الجمارك السابقة حصل الانكشارية على إيرادات كبيرة قوت مركزهم وساعدتهم على التحكم فى الإدارة والحكم فى مصر .

فى عام ١١٥١ هـ - ١٧٣٨ م - ٩ حصل الانكشارية على إيرادات قدرها ٣٢٥٠٠٠٠ بارة من جمارك الاسكندرية ودمياط والبرلس وبولاق ومصر القديمة .

(١) دار المحفوظات بالقلمة :

سجلات مقاطعات اسكلها وجمارك من سنة ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م إلى سنة ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م .

(٢) Estéve : Memoire sur les Finance... Vol. XII, p. 179.

محمد شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ص ٣٥ .

(٣) دار المحفوظات بالقلمة :

سجلات مال اسكلها ومقاطعات جمارك من سنة ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م إلى سنة ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م

محمد شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٣٥ .

في اجتماع للديوان العالى بتاريخ ١٠ رجب سنة ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م ونسار ذلك في عام ١١٨٤ هـ = ١٧٧٠ م أيضاً (١).

وبالإضافة إلى مقاطعات الجمارك الأربعة السابقة حصل الانكشارية على الحق في التزام بعض المقاطعات الصغيرة الأخرى تلك المقاطعات التي كان على ماتزميها أن يدفعوا ضريبة خراج فقط إلى الخزينة ولا يدفعون كشوفية كبيرة أو صغيرة بسبب صغر إيراداتها ومن تلك المقاطعات .

مقاطعة حمام خاصة دراندرون ومعسكر قلعة مصر (٢)

وليس لدى بيان بإيرادات الانكشارية أو أرباحهم من هذه المقاطعة ، وقد ظلوا يدفعون عنها ضريبة خراج ثابتة للخزينة السلطانية هي مبلغ ٢٦٠١ بارة سنوياً . وقد أخذ الانكشارية التزام هذه المقاطعة من وقت مبكر منذ عام ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م ، وظلوا يلتزمون بها حتى أواخر العهد العثماني . كما أخذ الانكشارية الحق في تنظيم واستخدام ميناءى (بولاق ومصر القديمة) كمرسى للسفن وفرض رسوم على كل سفينة ترسو فيها أو تخرج منها . وكانت هذه الرسوم منفصلة كلية عن رسوم الجمارك وقد تقاسمها الانكشارية والعزبان وكانوا كثيراً ما يتنازعون بشأنها وينهبون إلى الديوان العالى للاتفاق بينهم على رسوم محددة بلغت ١٠ دنانير للمركب الكبيرة ، ٧ للوسطى و٤ للصغيرة . وأن يحصل المستحفظان على ١/٣ الرسوم المحصلة ويحصل العزبان على الثلثين (٣) .

ومن إيرادات الانكشارية الأخرى :

مقاطعة مذبح السلخانة : وقد أعطيت لهم بالالتزام من أوائل القرن السابع عشر الميلادى = الحادى عشر الهجرى . وكان مذبح القاهرة موجوداً في باب الفتوح في القاهرة وفيه تذبح كل الأغنام والعجول والحراف والجمال والجاموس . وكان يعطى

(١) سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ٢ ص ٧٥ لسنة ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م ، ص ٧٩ لسنة ١١٨٤ هـ = ١٧٧٠ م .

(٢) أنشأ السلطان سليم هذا الحمام في القلعة لاستخدام جنود الفرق لمنهم من الاحتكاك بالناس في القاهرة في الحمامات العامة .

Estève : *Memoire sur les Finances...* p. 182.

دار المحفوظات بالقلعة : سجلات الجمارك سجل ٤١٤٠ لسنة ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م .

(٣) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ، ص ٣١٢ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .

للمتروم كل الجلود والأندام فيبيعها لحسابه الخاص للجزارين بالإضافة إلى أخذه ضريبة على كل حيوان يذبح فيها . وفي مقابل إيراداته من هذه المقاطعة كان عليه أن يدفع كشوفية صغيرة للإشاة مقدارها ٣٧٥٠٠٠٠ بارة سنوياً وضريبة خراج للخزينة مقدارها ٤٦٠٠٠٠ بارة سنوياً (١) .

ومن الإيرادات الهامة الأخرى للانكشارية الإيرادات التي كانوا يحصلون عليها من سيطرتهم على (دار الضرب) (٢) وقد كان مقرها في بابهم وقد ضمنوا لأعضائهم معظم مناصبها الرئيسية واحتكروا عملياتها بما فيها سك العملة وقد استغلوا سلطتهم في حفظ الأمن في القاهرة عن طريق أغا الانكشارية ليفرضوا في الأسواق العملة التي كانت أقل قيمة مما حددته التنظيمات الرسمية .

وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي = الحادي عشر الهجري استطاع الانكشارية أن يؤمنوا لضباطهم مناصب نظار الأوقاف العامة الكبيرة في مصر واستغلوا أكبر جزء من إيراداتها لمصلحتهم .

وبعد عام ١١٧٤ هـ = ١٧٣٤ م - ٥ ، أشرف الانكشارية على تحصيل ضريبة الجزية المطلوبة للسلطان من أهل الذمة في مصر وذلك عن طريق تجهيز القوة اللازمة لذلك من صفوفهم (٣) .

وكان يوكل إلى الانكشارية حراسة الشونة السلطانية في مصر القديمة ، ففرضوا ضريبة حماية على كل من يرغبون في وضع الضرائب العينية المطلوبة منهم في الشونة ، وقد حرم الانكشارية من هذا الحق ولكنهم استعادوه في منتصف القرن السابع عشر الميلادي القرن الحادي عشر الهجري .

(١) حسين أفندي : ترتيب الديار المصرية . الباب السادس ، السؤال الثاني ص ٣٥

Estève : Memoire sur les Finances... p. 182.

(٢) الدروداش : الدرّة المصانة ، ح ١ ، ص ١٣١ .

(٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجلات المحاكم الشرعية ، سجلات الديوان العالي : سلسلة

رقم ٢ لسنة ١١٨٢ هـ = ١٧٦٨ م .

وبالإضافة للإيرادات السابقة من المرتبات النقدية وإيرادات مقاطعات الجمارك استحوذ الكثيرون من رجال المستحفظان على التزامات واسعة من الأراضي الزراعية .

تطور مركز الانكشارية المستحفظان :

قد كان الانكشارية في القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر يمثلون وجاق السلطان في مصر ويمثلون بصفة خاصة السلطة العثمانية فيها .

وقد أدت سيطرة الانكشارية على سلطة الشرطة في القاهرة إلى ازدياد قوتها وبسيطرة رجالها على الالتزامات المربحة ، ودار ضرب النقود ومراكز الكوس وعناصر المؤن زادت قوتها ونفوذها .

وبازدياد سيطرة العنصر المملوكي وتسلمه إلى جميع مراكز السلطة والإدارة في مصر العثمانية في القرن السابع عشر ، وقعت فرقة المستحفظان منذ منتصف القرن السابع عشر عشر الميلادى = الحادى عشر الهجرى تحت سيطرة المالك ونقص فيها العنصر العثمانى تدريجياً ، حتى أن معظم رجالها كانوا من العنصر المملوكى فى القرن الثامن عشر (١) . وقد لعب رؤساء المستحفظان (كبار أصحاب المناصب فيها) وهم من المالك أدواراً بارزة فى إدارة مصر فى تلك الفترة حتى جاء وقت أصبح فيه أكثر البارزين فى مصر من رجال هذا الأوجاق . فقد سيطر أحد زعماء المستحفظان وهو بك محمد الذى كان يشغل منصب باش أوضة باشى (٢) فى الفرقة على الإدارة والسلطة فى مصر منذ عام ١٠٨٥ هـ = ١٦٧٤٥ م —

(١) فى السنوات التى تلت الفتح العثمانى لمصر كانت حامية مصر تتكون من رجال من المالك والعثمانيين . وبينما استمر نظام جلب المالك بدون انقطاع خلال فترة الحكم العثمانى لمصر حدث أوائل القرن السابع عشر الميلادى انهيار نظام الدوشمة الذى كان يمد الجيش العثمانى برجاله وقت الفتح . لذا حدث تطور فى النظام فى مصر لم يكن موازياً أو مماثلاً لآى نظام آخر فى السلطنة ، وكان فيه إحياء للنظام المملوكى القديم فقد سيطر المالك على كل الفرق العسكرية فى مصر وتسلموا إليها ثم سيطروا على قيادتها وتكوينها نفسه .

(٢) منصب باش أوضة باشى : أو كما كان يذكر فى بعض المراجع باش أودة باشى . لفهم طبيعة هذا المنصب وأهميته يجب التعرف على مكانته بالنسبة للمناصب الأخرى فى فرقة الانكشارية . فقد كان قائد الانكشارية يسمى أغا وقد شغل هذا مهمة رئاسة الشرطة فى القاهرة وكان يساعده فى العمل الإدارى . الكتخدا الذى عرف بكتخدا الوقت وكان هذا متقدماً على حاملى رتبة الكتخدا بين الانكشارية ويأتى بعد الكتخدا فى الرتبة موظف يدعى جاويش ويجب التفرقة بين صاحب هذه الرتبة وبين أفراد فرقة الجاويشية) . ويرأس الجاويشية موظف برتبة باش جاويش وإلى جانب هؤلاء الموظفين يوجد الكبار بين الانكشارية الذين شكلوا جماعة ذات نفوذ عرفت بالاختيارية (من اختيار) .

وقد سيطر بكك محمد على قيادة الانكشارية (١) في عام ١٠٨٧ هـ = ١٦٧٦ م بعد نفيه مرتين من منصبه على يد زملائه ولكنه امتعاد قوته أخيراً في سنة ١١٠٣ هـ = ١٦٩٢ م بعد التعاون مع إبراهيم بك ذي المقار الزعيم البارز في الحزب الفقاري (٢) وحسن أغا بلفية قائد ذو النفوذ في فرقة الكوكالويان .

وفي السنوات التالية عمل بكك محمد على توطيد نفوذه وإيجاد شعبية له بالدفاع عن المصالح العامة للشعب فأبطل الخمايت وهي الرسوم التي كانت تفرض من قبل بعض أصحاب النفوذ من الجند وغيرهم على أصحاب المحلات لحمايتهم وتم إبطالها بموافقة الفرق العسكرية السبع ونصاحق (٣) . وحين ارتفع سعر الخبز بسبب نقص مياه النيل تدخل بكك محمد وهدد تجار القمح المسؤولين عن ارتفاع أسعار الخبز وألقى القبض على بعض الأفراد وقتلهم .

= وقد وجد موظفون أدنى رتبة مثل الأوضة باشي الذي كان يرأس إحدى فرق الانكشارية التي تقيم عادة في أوضة (غرفة) وكان يرأس الأوضة باشية موظف يسمى باش أوضة باشي .

Holt : The career of Kueuk, p. 277.

(١) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة من ص ١٣ إلى ص ١٧ .

Holt : The career of Kucuk... p. 269.

(٢) اختلف المؤرخون في كينية وتاريخ ظهور فرقتي القاسمية والفقارية فأورد الجبرتي عن أصلهما

رويتين :

الرواية الأولى : ترجع ظهور هاتين الفرقتين إلى أوائل العصر العثماني أثناء إقامة السلطان سليم في القاهرة .

والرواية الثانية ترجع ظهورهما إلى سنة ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م على أثر النزاع الذي قام بين قاسم بك المدفردار ومنافسه ذي الفتار بك الكبير أمير الحج .

وقد رجح الكثير من المؤرخين الرواية الثانية لأنه لم يرد ذكر للرواية الأولى يؤيدها في كتابات المدحسين للفتح العثماني كابن رنبل ، ابن أبياس .

ومن التنافس بين فرقتي القاسمية والفقارية نشأت البيوت المملوكية التي ملا النزاع بينها تاريخ مصر في العصر العثماني .

وقد قضى على فرقة القاسمية نهائياً وتشتت رجالها سنة ١١٤٢ هـ = ١٧٢٩ م ثم قضى أيضاً على نفوذ الفقارية .

وانفتح المجال لزعامة قادة الانكشارية والفرق الأخرى من الأمراء المماليك .

الجبرتي : عجائب الآثار ج ١ ص ٢٤ ، ص ٣٤٣ .

Holt (p.M) Al Gabarti's introduction of the History of Ottoman Egypt.

(٣) الجبرتي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

الدمرداش : الدرّة المصنّعة ، ج ١ ، ص ٢٠ ، ٢١ .

أحمد شلبي : أوضح الإشارات ، ص ١٢٧ .

ولكن بكك محمد اغتيل على يد مجهول في سنة ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م ونسب ذلك إلى خصمه مصطفى كاخيا القازدغلي الذي كان في الأصل سراجاً (١) عند حسن أغا بلفية . وقد سرقت له تجار القمح الذين تضررت مصالحهم منه وارتفعت أسعار المواد الغذائية كثيراً بعد موته وحزن عليه عامة الناس لعدله وحزمه (٢) . وهذا دليل على الرصيد الشعبي الذي استند إليه بكك محمد في دعم نفوذه وقد بقي يشغل منصب باشى أوضه باشى المتواضع ويتحكم من خلاله في فرقة الانكشارية وتمتع بالنفوذ في القاهرة .

وبعد وفاة بكك محمد أعيدت المظالم والحمايات التي كان الانكشارية يستفيدون منها ووقع النزاع بين الفرق السبع ، فقد وقفت الفرق الست في جانب والانكشارية في جانب آخر ، وطالب خصوم الانكشارية بإلغاء المظالم والحمايات التي كان الانكشارية يستفيدون منها . ورد الانكشارية بمطالبة الباشا بإلغاء مظالم الأسباهية في الكشوفيات (٣) . واحتج الانكشارية على مطالبة الطوائف الأخرى للباشا بنقل دار الضرب من باب الانكشارية حيث كانت في حمايتهم إلى الديوان لأن ذلك يعتبر انتقاصاً لكرامتهم واتهاماً لهم بالتلاعب بالنقد .

(١) إلى جانب ورود المماليك إلى مصر كان يرد إليها أيضاً شبان من الروم أغلبهم مسلمون وعند وصولهم إلى مصر كان الواحد منهم يلتحق بخدمة أحد الأغاوات العسكريين كحرس خاص ويسمى في هذه الحالة سراجاً ، وبعد خدمة بضع سنوات لدى الأغا يزداد الولاء بينه وبين سراجيه فيتنوى بهم ويدافعون عنه وينفق عليهم من ماله الخاص ثم يعمد الأغا إلى إلحاق سراجيه بإحدى الفرق العسكرية . وعندئذ يتقاضون رواتبهم منها أى من مال الدولة وينقلب اسم السراج في هذه الحالة إلى تشارك . وقد أشار الجبرتي في عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٠٠ . إلى هذه التسمية بكلمة إشراق . ويستمر ولاء التشارك في هذه الحالة لسيدة .

ونظراً لأن التشارك أصبح يتقاضى مرتبه من الدولة فإن سيده الأغا كان يتمكن في هذه الحالة من إنفاق ماله في استخدام سراجين آخرين وهكذا كانت تنشأ حول الأغا طائفة يعيش أفرادها على نفقة الدولة ويتمتع هو بولائها قبل غيره وكان مجال الترقى أمام هؤلاء مفتوحاً إلى أعلى المناصب .

وقد أصبح السراجون يؤخذون بالتدريج من غير الشبان الأروام وظهر بينهم خليط من الأجناس .
(٢) Holt : The Career of Kucuk... p. 274 — 276.

الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ص ٣٥ .

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار : ح ١ ص ٣٤ ، ص ٣٥

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة ص ٩٠

(م ١٢ - الإدارة في مصر)

ورغم معارضة الانكشارية فقد نجحت الفرق الست الأخرى في الحصول على موافقة السلطان على مطالبها ، ونقلت دار الضرب من باب الانكشارية إلى حوش الديوان (١) .

وقد فرض الانكشارية في القرن الثامن عشر كثيراً من الضرائب غير القانونية (الحمايات) على أرباب الحرف والتجار ، من ذلك القبيل ما حدث عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م عندما فرضوا حمايتهم على تجار البن وتجار الصابون ، فأخفي هؤلاء بضاعتهم .

وقد كان الانكشارية يتقاضون رسم حماية من بعض الطوائف نظير حمايتها من سلطة الإدارة ، من ذلك القبيل ما حدث عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م عندما أدخل الانكشارية الحجازين تحت حمايتهم فلم يستطع أمين الاحتساب أن يزن خبز الحجازين لكونهم حماية للانكشارية .

وقد استمر الانكشارية يتنازعون مع الفرق الأخرى من أجل الحصول على أكبر المغنم والإيرادات والسيطرة على الإدارة والحكم في مصر العثمانية ، وكان أبرز رجالهم الذين أثاروا الفتنة والصراع بين الفرق جميعها هو أفرنج أحمد (٢) الذي كاد أن يشعل نار حرب أهلية بين الفرق والباشا والسناجق .

وفي القرن الثامن عشر ظهر من بين صفوف فرقة الانكشارية مجموعة من القادة المماليك الذين سيطروا على مقاليد الأمور والنفوذ في مصر في تلك الفترة من هؤلاء إبراهيم كتحدا القازد على أستاذ على بك الكبير وسيطر على مصر في الفترة من سنة

(١) مصطلق إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٩٣

الدمرداش : الدرّة المصنّعة ، ح ١ ، ص ١٣٣ .

الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ص ٣٦ .

(٢) عن فتنة أفرنج أحمد وشخصيته ودوره في تاريخ مصر العثمانية انظر :

الشيخ علي بن محمد الشاذلي الفراء : مخطوط ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة مصر القاهرة .

تحقيق ونشر دكتور عبد القادر أحمد طلاييات - المجلة التاريخية المصرية - مجلد ١٤ لسنة ١٩٦٨ .

Holt : The Pattern of Egyptian Political History... p. 86.

مصطلق إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة من ص ٦٤ إلى ص ٨٥ .

الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ ص ٤٢ ، ص ١٠٧ .

الدمرداش : الدرّة المصنّعة ح ١ ص ١٣١ .

١١٥٦ - ١١٦٨ هـ / ١٧٤٣ م - ١٧٥٤ م (١) . وأيضاً عبد الرحمن كتخدا القازدغلي ذلك الأمير المملوكي المشهور بمأثره ومبانيه المتعددة (٢) . ورضوان كتخدا الجلفي شريك إبراهيم كتخدا (٣) .

وكل هؤلاء القادة المماليك أحرزوا نفوذهم وسيطرتهم بوصفهم قادة لفرقة الانكشارية فلم يتول أحد منهم الصنجدية ولا البكوية بل كانوا يحملون رتبة الكتخدائية فقط . وقد خرج من أتباعهم أشهر الأمراء المماليك الذين سيطروا على حياة مصر حتى مجيء الحملة الفرنسية وهم على بك الكبير (٤) ومحمد بك أبي الذهب (٥) ومراد بك وإبراهيم بك (٦) واسماعيل بك . وقد حمل كل من هؤلاء رتبة البكوية والصنجدية . ومثلوا الجيل الثامن من الرجال الذين انحدروا من مناصب فرقة الانكشارية .

وقد ساهمت الانكشارية عموماً في القرن الثامن عشر بأكثر نصيب في الفوضى السياسية والإدارية التي عمت مصر في ذلك الوقت .

أوجاق عزبان : AHMAD SR

وكان يشار إليهم في المصادر العربية باسم عزب (٧) وتعني هذه الكلمة في الأصل غير المتزوج وأطلقت على أنواع مختلفة من الجنود . وفرقة العزبان فرقة مشاة خدمت وقت فتوح سليم ولكن في مركز تابع للانكشارية . وبعد فتح مصر أسندت إلى العزبان اختصاصات مماثلة لتلك التي كانت للانكشارية ، فقد أسند للعزبان مهمة حراسة عمارات

-
- (١) عن ترجمة إبراهيم كتخدا ، أنظر الجبرتي ، عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٩١ ، ص ١٩٢
(٢) عن ترجمة عبد الرحمن كتخدا ، أنظر المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٥
(٣) عن ترجمة رضوان كتخدا الجلفي ، أنظر المرجع السابق ، ح ١ ص ١٩٢
(٤) عن علي بك الكبير ، أنظر : محمد رفعت رمضان ، علي بك الكبير .

Lusignan : The Revolt of Ali Bey...

- الجبرتي عجائب الآثار ح ١ ص ٣٨٠
(٥) عن ترجمة محمد أبي الذهب ، أنظر الجبرتي ، عجائب الآثار ، ح ١ ص ٤١٧
(٦) عن أعمال اسماعيل بك ، مراد بك ، إبراهيم بك ، أنظر الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢
(٧) مصطلح إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ٦
إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٦٩

أقدمه وضواحي القاهرة ، فكانت تمثل مع الانكشارية هيئة الدفاع الاساسية عن القلعة ،
نذا أُشير إليها في الوثائق باسم عزبان قلعة مصر (١) .

اختصاصاتها العسكرية والإدارية :

كان على العزبان كالانكشارية وغيرهم من الفرق مهمة عسكرية أساسية ، هي الدفاع
عن مصر والاشتراك في الإمدادات الحربية التي يطلبها السلطان .

وقد اختص هذا الأوجاق بمهمة إمداد ترسانة الإسكندرية والسويس بالبحارة من رجاله .

كما كان على العزبان تقديم الرجال للقلاع الصغيرة المتناثرة في الأقاليم لحراسة الأراضي
الزراعية ضد غارات الأعراب .

وكانت للعزبان مهمة إدارية بوليسية فمن رجالهم كانت تتألف (مراكز البوليس)
والقلقات (٢) في القاهرة ، كما كان من اختصاصات فرقة العزبان تقديم الرجال اللازمين لحراسة
مداخل النيل عند القاهرة والطرق المؤدية إلى ميناء السويس . وكانت حامية عزبان في
السويس حامية صغيرة لا يتجاوز عدد رجالها ٣٦ رجلاً ، عرفوا في الوثائق باسم « جماعة
عزبان سويس » وكانوا يتقاضون أجورهم من الخزينة خارج نطاق أجور فرقة عزبان التي
ينتمون إليها .

وكان لأوجاق عزبان أيضاً حامية في الإسكندرية أُشير إليها في الوثائق باسم « جماعة
مردان عزبان ترسانة اسكندرية » ولهم أجورهم الخاصة خارج نطاق أجور فرقة
عزبان أيضاً .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر رقم ٢١٢٠ ، ٥٣٣٧

ابراهيم الصواحي : تراجم الصواعق في تاريخ الصناجق ، ص ٥٢٣ ، مخطوط بدار الكتب
برقم ٣٣٦٩ تاريخ .

(٢) القلقات : جمع قلق تحريف عربي للكلمة التركية قولق ، وهو مركز العسكر أو مانسيه
الآن نقطة البوليس والضابط الذي كان يقيم في هذا المركز أو المخفر كان يسمى القولقمجي . وفي
الاستعمال العربي يقال قلق للدلالة على المخفر نفسه أحياناً وعلى الضابط الذي يديره أو أحد رجاله أحياناً .

الأستاذ شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٢١

وفي ولاية جرجا وفي أبريم أى على الحدود الجنوبية لمصر وجدت حامية صغيرة للعزبان أشير إليها في الوثائق باسم « جماعة عزبان محافظين جرجة وأبريم » ولهم مرتبات خاصة من الخزينة . وفيما يلي تقدم جدولاً بعدد رجال أوجاق عزبان في الحاميات الثلاث التي عرضنا لها .

السنة	عدد رجال جماعة عزبان سويس	عدد رجال جماعة عزبان ترسانة اسكندرية	عدد رجال جماعة عزبان جرجة وأبريم
١٠٧٤ هـ - ١٦٦٤ م	١٠٠	—	١٩٢
١١٢١ هـ - ١٧٠٩ م	٤٤	٣٦١	١٩٢
١١٢٢ هـ - ١٧١٠ م	٣٦	٣٦١	١٩٢
١١٣٠ هـ - ١٧١٧ م	٣٢	٣٦٦	١٠٦
١٢١٢ هـ - ١٧٩٧ م	٩	٣٣٠	١٦٢

وقد اشترك العزبان مع غيرهم من الأوجاقات في الإدارة الإقليمية وكان لهم ممثلين من سدادرة وأودة باشية يشتركون في إدارة الأقاليم (٢) .
وقد اشترك كبار ضباط العزبان في الديوان العالى أعلى مجلس إدارى في مصر .

ومن المناصب الإدارية الهامة التي شغلها رجال العزبان منصب أمين البحرين وهو المشرف على ساحلى بولاق ومصر القديمة فيما يتعلق بالسفن وبالضرائب المفروضة على الغلال الواردة إلى هذين الساحلين وقد كان أمين البحرين شخصية كبيرة في مصر العثمانية وموارده كثيرة — سنشير إليها في الصفحات التالية — مما أضفى على أوجاق عزبان أهمية كبيرة .

ومن العزبان أيضاً كان أمين الخردة .

(١) هذا الجدول مأخوذ من دفاتر دار المحفوظات بالقلمة :

دفاتر لسنة ١٠٧٤ هـ برقم ٥٢٤٩

دفاتر سنة ١١٢١ هـ برقم ٥٣٣٤

دفتر سنة ١١٢٢ هـ برقم ٥٣٣٧

دفتر سنة ١١٣٠ هـ برقم ٢١٢٠

دفتر سنة ١٢١٢ هـ برقم ٥٩٥٧

وهي دفاتر خاصة بحساب المرتبات التي كانت تصرف من الروزنامة لموظفى مصر .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ١ ص ٦٨ لسنة ١١٢٣ هـ - ١٧١٢ م

ايرادات أوجاق عزبان :

كان لأوجاق عزبان مثل باقي الفرق مرتبات نقدية ، موجبات تصرف لهم من الخزينة مرة كل ثلاثة أشهر أى تصرف أربع مرات فى السنة . وفيما يلى تقدم جدولاً بمرتبات أوجاق عزبان من سجلات دار المحفوظات بالقلمة فى السنوات التى وجدنا لها سجلات (١) :

تسنة	مرتب جماعة عزبان (عثمانى)
١٦٦٤ // ١٠٧٤ م	١٣٩٦١٩٨
١٧٠٩ // ١١٢١ م	٦٧٣٤٩٨٠
١٧١٠ // ١١٢٢ م	٦٨٢٥٦٨١
١٧١٧ // ١١٣٠ م	٦٢٣٩٦٧٥
١٧٩٧ // ١٢١٢ م	٢٤٧٥٠٦٥

وكان لكتخدا عزبان مرتب عيى (جراية وعليق) من الخزينة بلغ ٤٢ أردب غلال سنوياً منها ١٢ أردب قمح ، ٣٠ أردب شعير .

ولأغا عزبان مرتب جراية ٢٤ أردب غلال سنوياً منها ١٢٠ أردب شعير ، ١٢٠ أردب قمح (٢) .

ولم تكن هذه المرتبات تمثل الجزء الأهم من إيرادات العزبان ، فقد استمد العزبان قوتهم وسيطرتهم على طوائف الحرف فى القاهرة من التزامهم المقاطعات الجمركية الهامة فيها وهى :

مقاطعة سمسارية بحرين وتوابعها مع مقاطعة تعريف المراكب وسمسارية شونة وبذر قرطم وغيره (٣) :

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفاقر رقم ٥٢٤٩ ، ٥٢٣٤ ، ٥٣٣٧ ، ٢١٢٠ ، ٥٩٥٧ .

(٢) بنفس الدار أيضاً : دفاقر جراية وعليق برقم ٥٧٧٠ لسنة ١١٩٩ هـ .

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات مقاطعات الجمارك .

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٣٥ .

أسست هذه المقاطعة للإشراف على نشاط السمصرة (سمسارية) في ميناءى بولاق ومصر القديمة وعرف ملتزمها باسم أمين البحرين . وقد أضيفت إليها مقاطعة تعريف المراكب في ٩٧٢ هـ — ١٥٦٤ م وهي المختصة بمراقبة وفرض رسوم الملاحة في النيل واستخدام الميناءين ثم أضيف إليها « مقاطعة سمسارية شونة وبذر قرطم » في سنة ٩٧٧ هـ — ١٥٦٧ م ولها الحق في مراقبة نشاط السمصرة في وكالة بذر القرطم وغيره من البذور .

وفي عام ١١١٠ هـ — ١٦٩٨ م أضيفت إليها مقاطعة كيلة غلال بولاق وهي المختصة بالرسوم المستحقة على كيل الحبوب في وكالة بولاق .

وبإضافة المقاطعات السابقة إلى مقاطعة البحرين أصبحت من أهم المقاطعات المدنية وغدا أمين البحرين صاحب نفوذ كبير في النشاط السياسي والاقتصادى في القاهرة .

وللتعرف على سلطة وإيرادات أمين البحرين سوف نعرض للرسوم التي كان يتقاضاها :

- ١ — كان يتقاضى ٢٠ بارة على كل قارب تصل من العقبة .
- ٢ — كان يتقاضى ١٠ بارات في الأسبوع عن كل قارب تعمل في حمل البضائع من امبابه إلى بولاق ومصر القديمة .
- ٣ — ٢ بارة على كل جوال قمح تصل على القوارب .
- ٤ — ١٤٤٠٠ بارة على كل قارب تصل بحمل سنامكى .
- ٥ — ٢٠٠٠٠ بارة في السنة من الملتزم لوكالة الأرز في بولاق .
- ٦ — ١٨٠٠٠ بارة في السنة على كل محلات صباغة الحرير في بولاق ومصر القديمة .
- ٧ — ١٥٠٠٠ بارة في السنة على منصع النشا في مصر القديمة .
- ٨ — ٢٠٠٠٠ بارة في السنة على ملتزم وكالة الحبوب في بولاق .
- ٩ — يحصل على ٥ بارات من كل قارب يصل بالقمح إلى بولاق أو مصر القديمة (١).

وعن مقاطعة كيلة غلال بولاق :

- ١ — كان يحصل على نصف أردب قمح من كل مائة أردب في ملك المتعاملين مرة كل شهرين .

٢ — كل أردب قمح يباع في الوكالة كان على المشتري أن يدفع لأمين البحرين $\frac{1}{3}$ بارة و $\frac{1}{4}$ للدلال ، $\frac{1}{4}$ بارة للصراف ، $\frac{1}{4}$ بارة للكتاب الذين يسجلون البيع ، $\frac{1}{4}$ بارة للحمالين .
الجملة $\frac{7}{4}$ ١٤ بارة لكل أردب تقريباً . ويمثل ذلك الرسوم التي كانت تدفع لأمين البحرين وخدمه وعماله .

٣ — ويدفع البائع لأمين البحرين بارة عن كل أردب ، $\frac{1}{4}$ بارة لعماله .

وكان القمح لا يباع إلا في وكالة كيلة غلال بولاق وكانت هذه الرسوم تمثل الرسوم الجمركية على كل القمح المرسل للبيع في القاهرة .

٤ — أما القمح الذي يحمل من القاهرة ومصر القديمة وبولاق لإرسالة خارج القطر فكان لأمين البحرين الحق في الحصول على ٢٠ بارة لنفسه ، $\frac{1}{4}$ بارة عن كل أردب للحمالين .

٥ — ويحصل أمين البحرين على ٣٥٠ أردباً شهرياً من كل كيال للقمح في وكالة بولاق .

وكان من عمل أمين البحرين أن يحصل من الخزينة على ١٦٠,٠٠٠ بارة سنوياً لشراء البارود الأسود لإرساله للسلطان .

وبالإضافة إلى مقاطعة البحرين ومقاطعة كيلة غلال بولاق سيطر رجال العزبان على مقاطعة جمارك أخرى هامة هي مقاطعة « خردة وتوابعها » .

وقد أسست هذه المقاطعة في ٩٣٥ هـ / ١٥٢٨ — ٩ م ، وتتكون من مقاطعة خردة : المختصة بتحصيل الرسوم على الملاعب العامة في القاهرة وأقاليم الوجه البحري .

وفي سنة ١٠٥٣ هـ — ١٦٤٣ م ألحق بها حق تنظيم حرف : الطبالين صانعي الصفيح ، بائعي الأدوات الحديدية (١) في القاهرة وضواحيها وصانعي السكر والحلوى في كل مصر ، وكذلك يتبع مقاطعة خردة « مقاطعة بيت المال عامة » وهي المقاطعة المختصة بالاستيلاء على ممتلكات المدنيين الذين يموتون دون ورثة شرعيين . وألحق بها أيضاً : « مقاطعة باج بازاران » : (رسم مبيعات الأسواق) المختصة بتحصيل الرسوم على الأسواق المختلفة في القاهرة خارج الأسواق التي تحت إشراف المحتسب .

(١) ومن هنا جاء إطلاق لفظ خردة في الوقت الحاضر على مثل هذه الأشياء .

ويشرف على مقاطعة الخردة أمين الخردة من أوجاق عزبان . وكانت هذه المقاطعة كذلك من أهم الوسائل التي مهدت لهذه الفرقة نشر نفوذها وسيطرة أفرادها بين حريف القاهرة والوجه البحرى .

وكان لأمين الخردة : أن يحصل على الرسوم الآتية :

١ — ٧٠ ألف بارة من القاهرة ، ٦٧ ألف بارة من الوجه البحرى سنوياً من الراقصين ، رجالا ونساء ، والبغايا ؛ والسحرة ، والقردانية ، والطبالين ، المشعوذين ، والبهلوانات والبلباتشو وبائعى الحشيش

٢ — كان يحصل على ١٢٦٨٧ بارة سنوياً من أضرحة إثني عشر والياً فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة .

٣ — ١٨٠٠٠ بارة من الرسوم من تجار الطباق (الدخان) .

٤ — ١٩٥٣٠ بارة من صانعى البوظة (الأحماض) فى القاهرة وبولاق .

٥ — ١٠٤٠٠ بارة من الرسوم على صانعى أنابيب الطباق (الدخان) فى مصر القديمة .

٦ — ١٠٥٦٧ بارة من البستانجية فى الحدائق وقاطعى أغصان أشجار النخيل .

٧ — ٣١٢٠ بارة من صاحب مصنع النشادر فى القاهرة .

٨ — ٣٦٠٠٠ بارة من الرسوم على مصانع الحلوى فى القاهرة ومصر القديمة وبولاق .

٩ — ٣٥٣٦ رسوم على الدلالين لسوق الجمال فى ميدان الرملة بالقلعة .

١٠ — ١٦١٦ من النساء المغنيات والعوالم والبغايا .

١١ — ١٧٧٧١٦ بارة من الرسوم على الجبوب والفواكه وأسواق الحيوانات

فى الفيوم والمغنين والراقصين والجزارين فيها وفى الواحات .

١٢ — تمصيل ٥٠٠٠٠ بارة على كل البضائع التى تمر فى مكان سكن أمين الخردة

فى ناحية حلوان على النيل .

١٣ — رسوم ١٠٠٧ بارة من البضائع التى تمر على قناة الناصرى التى تربط

الإسكندرية بالنيل .

- ١٤ - ٩٠٠٠٠ بارة رسوم من النساء الزائرات في مصر العليا .
- ١٥ - ١٠٣٠٠٠ بارة من صانعي الأكواب .
- ١٦ - ٩٧٠٠٠ بارة من صانعي السروج .
- ١٧ - ٧٠٠٠٠ بارة من الذين يعدون الطبايق لأنابيب الدخان الشيثة
- ١٨ - ٢٠٨٠٠٠ بارة من مقاطعة الاحسب في أسواق الأطعمة في بني سويف .
- ١٩ - ٢١٨٢٨٠ بارة من صانعي الحرير في القاهرة .
- الجملة = ٧٥٦٢٥٩ بارة سنوياً (١) .

وبالإضافة إلى ما سبق كان لرجال العزبان أيضاً الحق في التزام مقاطعة « كيلة أرز
ياض في بندر (دمياط) » (١) .

كانت دمياط هي الإقليم الرئيسي لزراعة الأرز في مصر العثمانية ، وكان الأرز يرسل
منه إلى كل أجزاء السلطنة العثمانية وأوروبا وبعض أراضي هذا الإقليم كانت تخصص لإنتاج
الأرز لحاجة السلطان وبلاطه في استانبول . وفي عام ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م ، نشأت
« مقاطعة كيلة أرز ياض في بندر دمياط » للإشراف على تجارة الأرز في دمياط .

وكان ملتزم هذه المقاطعة من العزبان يحصل على :

٢٠ بارة عن كل أردب أرز يشحن للخارج .

٧ بارات عن كل أردب أرز يباع في وكالة الأرز .

بارة عن كل أردب من الحبوب الأخرى مثل الفول الذي يباع في دمياط .

نصف أردب نوعاً من كل أردب فول تباع في دمياط ، بالإضافة لمجموعة من الرسوم
الأخرى التي كان يحصلها على بعض الحبوب الواردة من بلاد الشام .

(١) لا توجد لدينا معلومات عن إيرادات أمين الخردة من مقاطعة بيت المال عامة .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة: سجلات أسلكها ومقاطعات من سنة ١٠٨٨ هـ - ١٦٧٧ إلى سنة ١٢١٣

وبالإضافة إلى تلك الإيرادات الهامة التي كان رجال العزبان يحصلون عليها من التزام الجمارك السابقة حصل الكثيرون من رجال العزبان على التزامات واسعة من الأراضي الزراعية .

تطور مركز العزبان :

في أواخر القرن السابع عشر وصل العزبان إلى المرتبة الثانية في القوة والنفوذ بعد المستحفظان (الانكشارية ، وكثيراً ما ثار النزاع بينهما لتنافسهما على فرض الحماية (الضرائب غير القانونية) على أسواق القاهرة وموانئها وعندما كان النزاع يشتد بين الفريقين كانا يلجآن إلى الديوان العالي لتسوية الخلاف بينهما وإعلان ما يصلان إليه من اتفاق (١) .

وقد أدى التزام العزبان وسيطرتهم على المقاطعات الجمركية الهامة التي أشرنا إليها إلى سيطرتهم على طوائف الحرف في القاهرة ونشر نفوذهم بين صفوفها .

وبسيطرة الأمراء المالك على مناصب أوجاق العزبان في القرنين السابع عشر والثامن عشر استمر هذا الأوجاق في زيادة أعضائه وإيراداته

أوجاق متفرقة :

اختص هذا الأوجاق أساساً بخدمة الباشا والديوان، لذا عرف في الوثائق باسم متفرقة (٢) ديوان مصر (٢) كما أشارت إليها المراجع العربية باسم المتفرقة الديوانية (٣) .

وقد أسست المتفرقة (٤) في مصر لأول مرة بعد إعلان نامة بثلاثين عاماً ، أى في عام ١٥٦٢ هـ / ١٥٥٤ م (٥) من المالك الذين كانوا يعملون من قبل في خدمة الباشا ،

(١) أرشيف الشهر العقارى في القاهرة .

سجلات المحاكم الشرعية : سجلات الديوان العالي ، سجل رقم ٢ ، ص ٣١٢ ، لسنة ١١٥٧ هـ - ١٧٤٤ م .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات الجراية والعليق لجماعة متفرقة ديوان بأرقام ٥٦٧٨ ، ٥٦٩٦ ،

٥٧٣٩ ، ٥٨٥٨ .

(٣) ابراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٢٣ .

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ١٨ .

(٤) كلمة متفرقة في الأصل التركي تدل على أنهم كانوا أصحاب نوع من الاقطاعات ، وقد حملت

المتفرقة في مصر نفس الاسم الذي حملته فرقة حرس السلطان الخاصة به في استانبول .

ومن الجند الذين كانوا محرسون القلاع الرئيسية لمصر ، وقد أسس هذا الأوجاق اواجهه الفود المتزايد للأوجاقات الأخرى ، ولقوية مركز الباشا بالنسبة لهم ، وكان هذا الأوجاق خديطاً من المشاة والفرسان .

الاختصاصات العسكرية للمتفرقة :

اختصت هذه الفرقة بالدفاع عن حدود مصر وثغورها ، وكان أهم أعمالها إمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند وإن كانت الفرق الأخرى قد شاركتها في هذا الاختصاص ، فقد كان الجزء الأكبر منه يقع على المتفرقة نفسها ، ذلك بالإضافة للاشتراك في الإمدادات المطلوبة للسلطان والحملات التي توجه داخل مصر للمتمردين والثأرين على السلطة .

وتعرض فيما يلي للقلاع المحيطة بمصر والتي وكلت إلى أوجاق المتفرقة مهمة إمدادها بجانب الأكبر من جنودها وقد اختصت تلك القلاع بحراسة حدود مصر الشمالية والجنوبية ، وتزويد الحاج على الحدود الشرقية (١) وقد اختلفت في الحجم والأهمية وتاريخ إنشائها .

وكان أهمها :

قلاع الاسكندرية :

وقد تكونت من :

١ - قلعة كبير اسكندرية .

٢ - قلعة ركن اسكندرية .

٣ - قلعة ترسانة عزبان اسكندرية .

٤ - قلعة أبو قير (بنيت في عام ٩٣٤ هـ - ١٥٢٧ م) .

٥ - قلعة برج مصطفى باشا (على شاطئ البحر المتوسط إلى شرق رشيد) .

٦ - قلعة رشيد .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر مردان قلاع محروسة مصر - سلسلة تبدأ من عام ١٠٨٢ هـ ١٦٧١ م إلى ١٢١١ هـ - ١٧٩٧ م ومسجل بتلك الدفاتر أسماء القلاع وعدد رجالها والمرتببات التي كانت تصرف لهم في تلك الفترة .

٧ — قلعة صارو أحمد .

٨ — قلعة برلس .

ويلى قلاع الإسكندرية فى الأهمية :

قلاع دمياط وتتكون من :

١ — قلعة دمياط .

٢ — قلعة عبد الصمد (لحراسة فم النيل قرب دمياط) .

٣ — قلعة طينة .

٤ — قلعة قرين .

ويلى قلاع الإسكندرية فى الأهمية

القلاع الموجودة على حدود مصر الشمالية الشرقية فى الطريق الى الشام وهى :

قلعة خان يونس :

وكانت مخربة إلى عام ١٠١٠ هـ — ١٦٠١ م ، عندما قام يونس باشا والى مصر

بإصلاحها بناء على طلب باشا غزة .

ثم قلعة العريش : التى بنيت فى عام ٩٦٧ هـ — ١٥٥٩ — ١٥٦٠ م .

ثم القلاع التى كانت على حدود مصر الجنوبية وهى :

١ — قلعة ساي : فى الطريق بين قنا والقصر وقد بنيت فى سنة ٩٣٥ هـ — ١٥٢٨

— ١٥٢٨ م .

٢ — قلعة أسوان .

٣ — قلعة أبريم .

٤ — قلعة القصر .

تم فلاح مصر على طريق الحاج وهي :

- ١ - قلعة دهب على شاطئ البحر الأحمر . وقد أشادت في أوائل العهد العثماني من قبل داود باشا الحداد (١٥٩٥ هـ - ١٥٣١ م)
- ٢ - قلعة السويس
- ٣ - قلعة بحريه في الطريق بين السويس والقاهرة وقد أسسها وبناها السلطان محمد سليم في شمال السويس وقد أقيمت بناؤها في ١٠٠٥ هـ - ١٥٩٦ م - ١٠١٧ هـ
- ٤ - قلعة طاب على شاطئ البحر الأحمر في منتصف نقطة التوقف للسفن البحرية بين السويس والإسكندرية .

تنظيم الفلاح :

أصبحت فرقة الفلاحية من فلاح مصر بالرجال وشواربها في ذلك فرقة العزبان الذين كانوا يخدمون رجال إبحار فلاح الإسكندرية وهم من أبناء الإسكندرية ، ولما كان طموح العهد العثماني من هذا القبيل جعل على باب السايه الذي أحل رجلا من المستكشفين مكان العزبان في تلك القومته ، ثم عد الأثر إلى ما كان عليه واستعاد العزبان إسمهم على قامة رجالة إسكندرية .

والشريك الاسكندرية مع الفريفة في توريد فلاح مصر الجاهريه بالرجال في فلاح

أسوان وأبجد

وذكرهم أن رجال الفلاح كانوا يؤمنون من فريق مصر العسكرية فقد كانوا يتألفون هيئة

خاصة مستقلة عن الفرق القبايلي مرتبات منفصلة من الحرية .

(١) دار العلوم كتاب القصة ، ص ١١١ رقم ١١١٠ سنة ١١١٥

دفتار ما كان فلاح بحريه مصر من سنة ١٠١٢ هـ - ١٦١١ م إلى سنة ١٢١١ هـ - ١١٩٦ م

وهداء المفردات بالهجمة أيضا على رقم ١٦٢ سنة ١١٩٩ هـ ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

دفتار ما كان فلاح بحريه مصر .

دفتار سنة ١٠٩٣ هـ - ١٦١٢ م .

(٢) محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ١٠٦ .

وقد صدر من قبل كل فئة من الأقسام والهيئات التي تشكلت بعد صدور
بها في سنة ١٩١٠.

وكانت كل فئة من الفئات التي تشكلت بعد صدور
بها في سنة ١٩١٠.

وهذا يتبين من عدد الرجال أو مقدار الأجر في كل فئة من الفئات.

وكانت الفئات التي تشكلت بعد صدور
بها في سنة ١٩١٠.

الرجال وهم الأخصاء القادرون ويستعملون في الفئات الخاصة التي تشكلت.

ثم يليهم جماعة من الرجال القادرون : وهم المشرفون على مدافع القلاع ثم جماعة من
ثم جماعة المدعاة ويشارة إليهم باسم مدعا كوني لأن أصحابها كانوا مختصين بمدعاة المسطوح
والأخصاء الأسمرة السطانية.

أيرادات رجال القلاع :

كان رجال القلاع يحصلون على مرتبات هدية من الخزينة تصرف لهم كل ثلاثة أشهر
أى أربع مرات في السنة وقد وجدت بعض دفاتر مرتبات رجال القلاع في دار الخفوضات
بالتقاة بصحرة منظمة من بداية القرن الثامن عشر. أما الفترة السابقة على ذلك فدفاتر
المرتبات فيها غير كاملة.

لذا سأعرض فيما يلي عدد رجال القلاع ومرتباتهم في القرن الثامن عشر فقط.

عدد رجال قلاع الإسكندرية من سنة ١١٢٢ هـ إلى سنة ١٢١٢ هـ

البرلس	صارو أحمد	رشيد	أبوقير	قلعة ركن اسكندرية	قلعة برج مصطفى باشا	قلعة عزبان اسكندرية	قلعة كبير اسكندرية	النسب
١٩٨	١٢٥	١٩٨	١٧٧	٢٣٢	١١٣	٣٦١	٥٣٤	٨١١٢٢ ١٧١٠
١٩٨	١٢٥	١٩٧	١٧٧	٢٣٢	١١١	٣٦٦	٥٤٠	٨١١٣٠ ١٧١٧
١٩٩	١١٧	١٨٥	١٤٥	٢٢٧	١٠٦	٣٧٤	٤٧٠	٨١١٣٧ ١٧٢٥
٢٠٠	١٢١	٢٠٥	١٤٣	٢١٧	٩٧	١٣٨	٤٥٥	٨١١٨٥ ١٧٦١
١٠٠	١٢١	١٨٩	١٤٤	٢١٧	٩٧	٣٢٦	٤٦٢	٨١١٩٩ ١٧٨٤
١٠٠	١٢٠	١٩٢	١٤٦	٢١٧	٩٧	٣٣٠	٤٤٣	٨١٢٠٢ ٨١٢٢٧

(١) الأرقام السابقة مأخوذة من دفاتر دار المحفوظات بالقلعة :

- دفتر سنة ١١٢٢ هـ - ١٧١٠ م برقم ٥٣٣٧ .
- دفتر رقم ٥٧٦٢ لسنة ١١٩٩ هـ - ١٧٨٤ م .
- دفتر رقم ٢١٢٠ لسنة ١١٣٠ هـ - ١٧١٧ م .
- دفتر رقم ٥٥٨٢ لسنة ١١٧٠ هـ - ١٧٥٦ م .
- دفتر رقم ٥٩٥٧ لسنة ١٢١٢ .
- دفتر رقم ٥٦٨١ لسنة ١١٨٥ هـ - ١٧٧١ م .

عدد رجال باقي قلاع مصر من سنة ١١٢٢هـ إلى سنة ١٢١٢هـ

السنة	ديياط	برج	طينة	قرين	عجروود	سويس	طور	مويلج	خان	العريش	ابريم	ساي	أسوان	قصر
														يونس
١١٢٢هـ	١٢٦	٩٦	١٦٦	٤٣	٥٣	٥٢	٢٣	٤٩	٢١٣	١٦٦	٥٥	٨٧	٨٥	٥٨
														١٧١٠م
١١٣٠هـ	١٢٦	١٠٤	١٦٣	٤٢	٥٣	٥٣	٢٣	٤٩	١٩٦	١٨٥	٥٥	٨٧	٨٥	٥٨
														١٧١٧م
١١٧٠هـ	٩٩	٦٩	١١٥	٣٩	٥١	٥٣	٢٢	٥٦	١٦٨	١٦٦	٥٥	٨٧	٨٥	٥٨
														١٧٥٦م
١١٨٥هـ	١٠٩	٨١	١٢٢	٣٥	٥٦	٥٣	٢١	٥٤	١٣٩	١٦٣	٥٦	٩٣	٨٥	٦٧
														١٧٧١م
١١٩٩هـ	١٠٩	٧٩	١٢٠	٣٥	٥٢	٥٣	٢٢	٥٣	١٢٩	١٦٩	٥٦	٨٩	٩٩	٦٨
														١٧٨٤م
١٢١٢هـ	٩٥	٧٨	١٣١	٣٦	٥٢	٥٣	٢٣	٥٣	١٤٠	١٧٠	٥٦	١٩٨	١٠٨	٦٧
														١٧٩٧م

الأرقام السابقة مأخوذة من دفاتر دار المحفوظات بالقلعة .
نلاحظ عدم تنبير أعداد رجال القلاع فيما عدا بعض التغيرات البسيطة .

المرتبات النقدية لرجال القلاع في مصر من سنة ١١٢٢ هـ إلى سنة ١٢١٢ هـ
مرتبات رجال قلاع الإسكندرية (المرتبات تحسب بالعميان)

السنة	قلعة كبير اسكندرية	عزبان اسكندرية	برج مصطفى باشا	ركن اسكندرية	أبوقير	رشيد	صارو أحمد	برلاس
١١٢٢	٣٦١٨٩٧	٢٦٩٣٦٣	٥٥٢٦٠	١٣٤٥٦٠	١٢٠٨٠٢	٨١٢٤١	٥٨٥٧٦	٨٣٧٦٧
١١٣٠	٣٦٤٦٣٥	٢٧٠١٠٠	٥٢٠١٢	١٣٤٠١٢	١٢٠٠٧٠	٨٨٣٣٠	٥٢٠٧٠	٨٣٧٦٧
١١٧٠	٣٥٥٥٩٢	٢٧٠٥٧٦	٤٧٩٦٤	١٣١٩٢٨	١١٥٢٨٤	٧٨٧٦٤	٥٣٩٨٨	٨١٢٤٠
١١٨٥	٣٥٣٢٩٢	٢٦٢٧٨٧	٤٧٧٦٤	١٥٩٠٢٨	١١٧٢٣٢	٧٨٧٦٤	٥٣٩٨٨	٨١٢٤٠
١٢١٢	٣٧٣١٩١	٣٣٣٠٦٨	٤٨٢٥٩	١٥٩٤١٠	١١٨٤٢١	٧٩٥٧١	٥٣٢٣٢	٤٠٨٦٠

(١) الأرقام المدونة في الجدول السابق مأخوذة من دفاتر دار الحفوظات بالقلعة بالأرقام المشار إليها، ص ١٩٨

(٢) نلاحظ أن مرتبات قلاع الإسكندرية لم تتغير سوى تغييرات طفيفة طوال الفترة من سنة ١١٢٢ هـ // ١٧١٠ م إلى سنة ١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م .

عرفت سجلات مرتبات القلاع بتذاكر القلاع وكانت مرتبات القلاع تسلم على يد رجال من فرقة المتفرقة فيذكر في الدفاتر أمام كل قلعة اسم الشخص الذي تسلم مرتبتها من الخزينة لتسليمه لأعضائها ، وكان يشار إليهم دائماً باسم .

باش جاويش متفرقة .

أو خزينة دار متفرقة أو كاتب كبير متفرقة
أو سر قافلة أو قافلة باشا (١) .

وبالإضافة إلى المرتبات النقدية كان رجال معظم القلاع يحصلون على مرتبات عينية من الخزينة أيضاً .

في قلاع: دمياط، عبد الصمد، طينة، قرين، العريش، خان يونس، عجرود، القصير.

وكان قلم المحاسبة في الخزينة يقوم بإصدار التذاكر المستحقة لرجال كل قلعة ، وتسلم للرسول (من فرقة المتفرقة) كما قدمنا الذين يرسلون من طرف دزدان كل قلعة .

وكانت تلك التذاكر تأذن لحكام الأقاليم في حذف مبالغ المرتبات المخصصة لكل قلعة من الأموال المستحقة للخزينة عليهم تحت اسم إخراجات (٢) .

الواجبات الادارية لرجال القلاع :

لقد اشترك قادة القلاع في الإدارة الإقليمية وكان الباشا ينص على دزدان القلاع أي رئيس القلاع في كل فرماناته للإدارة المحلية (٣) .

وقد تدهورت حالة القلاع في أواخر القرن الثامن عشر، فعندما أمر على بك الكبير بتعمير قلاع الإسكندرية وأرسل لقاضي الإسكندرية يطلب بحث حالة تلك القلاع وتقرير ما بها من مدافع، تبين أن الكثير من مدافعها قد لحقه التلف .

(١) دار المحفوظات بالقلعة سجل رقم ٥٧٦٢ لسنة ١١٩٩ عن ميزان قلاع توابع مصر .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات التزام الولايات البحرية والقبلية .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة :

سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل رقم ٣ ص ١٦٠ لسنة ١١٩٥ هـ // ١٧٨٠ م . فرمان من عابدى

ففي قلعة أبي قير وجد ٨١ مدفياً منها ١٩ سايبا ، و٢٤ تحتاج عمارة (أى إصلاحاً) ،
و ٢٠٠ مدفياً ناقصاً .

وفي قلعة الركن كان يوجد أساماً ١٢ مدفع نحاس + ٧ حديد وجد منهما ١٢ مدفياً
فقط والباقي غير موجود .

وقلعة مصطفى باشا كانت مدافعها ٢٤ مدفياً وجد منها ١٤ فقط صالح للعمل ٥ يحتاج
الإصلاح ، و ٥ ناقص (١) .

وقد تم - دم بعض القلاع مثل قلعة الركن بالإسكندرية فأمر على بك قاضي الإسكندرية
بالإشراف على تعمیر وترميم هذه القلعة وأسوارها وتم ذلك (٢) .

وقد نود كثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في النصف الثاني من القرن
الثامن عشر بما كانت عليه هذه القلاع من إهمال وفساد في العدد والسلاح .

قلعة المدينة المنورة :

كانت مصر مختصة بتزويد قلعة المدينة المنورة بحاميتها التي عرفت في الوثائق باسم جماعة
قلعة مدينة منورة .

وكانت في تنظيمها الداخلي مثل قلاع مصر أى مقسمة إلى مجموعة من البلوكات وفيها
رجال مردان وطوبجيان أى المختصون بالمدافع وجبة جيان أى صناع السلاح وبعض العلماء
من رجال الدين . وكان رجالها يتقاضون من خزينة مصر مرتبات نقدية وعينية .

وبلغ عدد رجالها :

رجـلا	عام	دفتر رقم
١٧٧	١١١٩ / ١٧٠٨ م	٥٣٢٦
٢٠٣	١١٧١ / ١٧٥٧ م	
٢٢٧	١١٧٨ / ١٧٦٤ م	٥٦٣١
٢٢٥	١١٩٥ / ١٧٨٠ م	٥٧٣١

(١) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل رقم ١٠ ص ٢٦٦ ، لسنة ١١٨٤ هـ //

١٧٧٠ م

(٢) السجل السابق ، ص ٢٥٣ لسنة ١١٨٤ هـ // ١٧٧٠ م .

وبعد أن استطردها لذكر القلاع ورجالها والتي أوكلت إلى فرقة المتفرقة أساساً عملية إمدادها بالجند ، وكان ذلك يمثل أهم الاختصاصات العسكرية للمتفرقة نعود فنعرض لـ :

الاختصاصات العسكرية المتفرقة :

كان أوجاق المتفرقة يشرف على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد ، والقاهرة والسويس ويتولى هذا العمل القافلة باشى أى رئيس القوافل (١) . وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها ، وله أن يحصل على ١ ريال (٢) عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العربان لحمل الأحمال .

وقد اختصر أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر والذي كان يرسل جانباً منه إلى السلطان وقد كان يتولى هذا العمل :

الجبة جى باشى : رئيس صناع السلاح بمصر وهو رئيس البارودية ومختص بتخصيل بارود السلطنة ويشرف على صناعة البارود الذى كان يستخرج إذ ذاك من الكيمان المتخلفة عن المدن والقرى المتخربة وبخاصة من بلدتى منية كنانة - وشلقان بمديرية القليوبية وما يقدمه الجبجى باشى من البارود يختم له ثمنه من مصروفات الخزينة إلا ما يقدمه للألعاب النارية فى بعض المناسبات كسفر المحمل والخزينة ومقدم الباشا الجديد (٣) .

واختصت المتفرقة أيضاً بالإشراف على المباني والعمائر فى مصر .

وكان يتولى هذا العمل **العمارجى باشى** ، ويشرف على المهندسين والبنائين ويتقاضى من العمال أو من مباشريهم فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها مجزئاً واحداً أو ١٨٠ فضة يومياً (٤) .

Estévé : Memoire sur les Finances, Vol., XII, p. 113.

(١)

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، الباب الثالث ، ص ١٨ .

(٢) الريال = ٩٠ فضة ، وقد بلغ ١٦٠ فضة قبل الاحتلال الفرنسى .

Estévé : Ibid., p. 113.

(٣)

شفيق غربال : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

Estévé : Loc. cit., p. 113.

(٤)

شفيق غربال : المراجع السابق ، نفس الصفحة .

وكان من اختصاص أوجاق المتفرقة أيضاً العناية بالقوافل المرسلة سنوياً إلى مدن أزم وعقبة للترحيب بالحجاج العائدين من الحرمين وتأمين وصولهم إلى القاهرة ، وقد اشترك المتفرقة في إدارة الأقاليم عن طريق وجود ممثليهم من السردارية والأوده باشية بها (١) .

وكان للمتفرقة حامية صغيرة في ولاية جرجا وأبريم مثل باقي الفرق . والجدول الآتي يبين عدد رجال حامية المتفرقة بولاية جرجا وأبريم تقلا عن الوثائق (٢) :

السنة	عدد الرجال
١١٢١ هـ // ١٧٠٩ م	٤٠
١١٢٢ هـ // ١٧١٠ م	٤٠
١١٣٠ هـ // ١٧١٧ م	٤٨
١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م	٢٧

ايرادات المتفرقة :

كانت تحصل على أجور نقدية من الخزينة ، كما كان لها مرتبات عينية من جراية وعليق تصرف لها كل شهرين ، وفيما يلي تقدم جدولاً بالمرتبات النقدية لأوجاق المتفرقة في السنوات التي وجدنا لها دفاتر بدار المحفوظات (٣) .

السنة	المرتب النقدي للمتفرقة
١٠٧٤ هـ // ١٦٦٤ م	١١٤٢٢٨٠٠
١١٢١ هـ // ١٧٠٩ م	٤٥٣٠٠٠٩
١١٢٢ هـ // ١٧١٠ م	٤٣٢٧٩٨٧
١١٣٠ هـ // ١٧١٧ م	٣٥٧٧١٨٢
١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م	٣٧١٤٩٧٠

- (١) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ لسنة ١١٢٣ هـ // ١٧١٢ م .
(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات رقم ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٧ ، ٢١٢٠ ، ٥٩٥٧ .
(٣) نفس السجلات السابقة .

كان المتفرقة قبل عام ١٠٨٢ هـ // ١٦٧١ - ٢ يأخذون التزام مقاطعة الحردة ثم أخذ التزامها بعد ذلك ضباط فرقة العزبان .

ولم يكن للمتفرقة حق التزام جمارك هامة فلم يبق لهم سوى التزام مقاطعة بحيرة سمك وهي المختصة بتنظيم صيد السمك على بحيرة كبيرة قريبة من دمياط .

وكان ملتزم تلك المقاطعة من المتفرقة يسدد عنها للخزينة ضريبة خراج مقدارها ٢٥٢١٥ بارة سنوياً للخزينة(١).

تطور مركز المتفرقة :

لتقوية مركز المتفرقة بالنسبة للفرق الأخرى منحت مرتبات أعلى من كل الفرق الأخرى في بداية تكوينها .

وكان يعين من رجالها كثير من ذوى المناصب الهامة . فقد ظلت المتفرقة وحتى بعد ٢٠ عاماً من تكوينها المصدر الرئيسى للرجال الذين كانوا يشغلون منصب الدفتردار في خزينة مصر .

وفي القرن السابع عشر كان يؤخذ من رجال المتفرقة كتاب الخزينة الذين كانوا يصلون إلى شغل المناصب القيادية فيها مثل منصب الروزنامجى (٢) . وحتى نهاية القرن الثامن عشر كانت المتفرقة هي التي تزود القلاع الإقليمية في مصر بخامياتها ، وكان رجال المتفرقة هم الذين ينزلون إلى هذه القلاع لتوزيع أجورها(٣).

وقد احتكر رجال المتفرقة وظيفة حوالة أغا وهو الموظف الذى كان يرسله الباشا لمراقبة إدارة الجمارك وأيضاً جمع الضرائب من المقاطعات الريفية ونقلها إلى القاهرة .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات إيرادات الجمارك : سجل رقم ١٤٢ ؛ لسنة ١٠٩٣ هـ

١٦٨٢ م .

سجل رقم ١٤٧ ؛ لسنة ١١٠٦ هـ // ١٦٩٤ م .

(٢) الدرر والش : الدرر المصنوع - ١ ص ٢٧ حيث ذكر في أحداث سنة ١١٠٣ هـ . تعيين أحمد

أفندى كاتب توزيع في المتفرقة لمنصب الروزنامجى .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : سجلات القلاع سجل رقم ٥٧٦٢ لسنة ١١٩٩ هـ // ١٧٨٤ م .

وحتى بداية القرن ١٨/١٢ كان الترجمان باشى : الذى يرسل إلى مصر من الباب العالى يصل إلى رئاسة فرقة المتفرقة لمدة عام أو عامين قبل عودته إلى استانبول وكان له الحق فى الجلوس على عرش الباشا فى كل جلسات الديوان العالى .

وطالما ظلت المتفرقة متمتعة بتأييد الباب العالى وصلت إلى قمة قوتها فى منتصف القرن

١٧م // ١١هـ .

ولكن عندما اضعفت السلطنة العثمانية التى كانت تؤيد المتفرقة فى القرن الثامن عشر اضعفت أيضا قوة المتفرقة بالنسبة للانكشارية والعزب .

وقد ساهمت المتفرقة باستغلالها لقوتها فى إضعاف قوة الباشا .

وساهمت فى الفوضى السياسية والإدارية التى انتشرت فى مصر فى القرن الثامن عشر .

تواجى جاوشان (١) :

كان الجاوشان مختصين كالمفرقة بخدمة الباشا والديوان العالى . لذا عرفوا فى الوثائق بلقب جاوشان ديوان مصر (٢) . كما أشارت إليهم المراجع العربية باسم حوشية الديوان (٣) .

وقد بدأ تكوين الجاوشان بإعلان قانون نامة مصر ٩٣١هـ // ١٥٢٤م - ٥٠٠ من المالك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا المنخلفين عن الجيش المملوكى النهزم والذين أثبتوا إخلاصهم للسلطان العثمانى ، وكان عددها عند تكوينها لا يزيد عن ثمانين رجلا . وقد حدد قانون نامة مصر واجباتها بخدمة الباشا والديوان .

وكان للباشا الحق فى ملء المناصب الحالية فى الجاوشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الإنكشارية والعزبان . وعندما تكونت المتفرقة سنة ٩٦٢هـ // ١٥٥٤م

(١) الجاوشان : جمع فارسى للتركية جاوش .

ويطلق اسم جاوشان على أنواع مختلفة من الرسل .

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ص ١٧ .

(٢) دار المحفوظات بالقاهرة : سجلات الجراية رقم ٥٧٩٧ ، ٥٢٨٧ ، ٥٨٢٧ ، ٥٨٠١ .

(٣) الدمرداش : الدرّة المصنّعة ج ٢ ص ٥٨٤ .

ابراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق ص ٥٢٣ .

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ١٩ .

من بقايا المالك الشخصيين للباشا ارتفع عدد الجاوشان إلى ٨٠ رجلاً، وغدت في المرتبة الثانية بعد المتفرقة من ناحية النفوذ والموارد المالية ، واستمرت مثلها أداة للسلطان وللباشا بالنسبة للفرق الأخرى .

الاختصاصات العسكرية للجاوشان :

بعد ٩٨١ هـ // ١٥٧٣ م زاد عدد أعضاء الجاوشان ، فوصل إلى ٨٣٣ رجلاً في النصف الأخير من القرن السابع عشر (١) فزادت أهميتها واشترك رجالها في الإمدادات العسكرية التي كانت ترسل للسلطان للاشتراك في حروبه . وكثيراً ما أشير إلى رجال فرقة الجاوشان في القرن الثامن عشر بأنهم درسفرهمايون (٢) أى أنهم في الإمدادات المرسله للسلطان .

وقد اشترك الجاوشان كغيرهم من الفرق العسكرية الأخرى في الحملات العسكرية الداخلية في مصر لمواجهة المتمردين من المالك والعربان .

الاختصاصات الادارية للجاوشان :

كان الجاوشان في مصر العثمانية أكثر الأوجاقات العسكرية ارتباطاً بالإدارة ، والأعمال الإدارية .

رجال الجاوشان هم الذين يقومون بالدعوة لعقد الديوان العالى فيرسل منهم الرسل الذين يحملون التنايه (المدعوات) لأعضاء الديوان عشية عقده كما قدمنا (٣) . وكان على كبار ضباط الجاوشان حضور كل اجتماعات الديوان العالى كما كان على فرقة الجاوشان تقديم الرجال اللازمين لقيادة بعثة الاستقبال المرسله للترحيب بالولاة الجدد عندما يدخلون مصر برآ عن طريق العريش (٤) أو بحرآ عن طريق الإسكندرية ، وكان رجال الجاوشان هم المختصين بحراستهم على الطريق إلى القاهرة .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : سجل مراتب رقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤ هـ // ١٦٦٤ م

(٢) نفس الدار : سجلات جراية جماعة جاوشان ديوان دفتر رقم ٥٢٨٧ لسنة ١١٠٩ هـ // ١٦٩٧ م

(٣) أنظر الباب الثالث من الرسالة .

(٤) الجبرقى : عجائب الآثار ج ١ ، ص

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر ، ص ٤١

وكان العمل الإدارى الرئيسى لهذا الأوجاق هو تحصيل الأموال الأميرية من الملتزمين وتوريدها إلى خزينة الروزنامة .

ومن رجال الجاوشان أيضاً كان يؤخذ الرسل الذين يحملون قرارات الباشا والديوان إلى كل أنحاء مصر .

ومن بين صفوف الجاوشان كان يؤخذ بعض كبار الموظفين الإداريين مثل :

أمين الشون : ويطلق عليه أيضاً أمين الأنبار، وكان يشرف على شون (مخازن الغلال الأميرية)^(١). وتتضح لنا أهمية هذا العمل إذا ما تذكرنا أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد كان يجمع ما له غلالاً تدخل هذه الشون، وكان لأمين الشون حق تحصيل عوائد نقدية وعينية من كل ملتزم يؤدي المال غلالاً ، بالإضافة إلى أنه كان مسموحاً له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقها كيلاً أصغر من الكيل الذى يستعمله عند الاستلام من دافعى الضرائب والفرق بين الكيلين له .

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان لأعضاء الجاوشان الحق فى شغل منصب أمين بيت المال . وأيضاً شغل الجاوشان منصب :

الخازندار : وهو المدير المالى للباشا .

ووكيل خرج : وهو الموظف المختص بشراء وإرسال الإمدادات العينية المطلوبة للسلطان

من مصر .

وكان للجاوشان الحق فى مقاطعة الاحتساب فى القاهرة .

ايرادات فرقة الجاوشان :

كان لفرقة الجاوشان مرتبات نقدية تصرف من الخزينة شهرياً ، وليس لدينا بيان بهذه المرتبات إلا لسنوات محدودة كما هو مبين بالجدول التالى :

(١) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايح مصر القاهرة ، ص ٢٣٨ .

رقم الدفتر	المرتب التقدي لرجال الجاوشان	السنة
٥٢٤٩	٦٣٤٤٨٦٠	١٠٧٤ هـ // ١٦٦٤ م
٥٣٣٤	٤٣٤٥٨٦٣	١١٢١ هـ // ١٧٠٩ م
٥٣٣٧	٤٣٢٣٤١٩	١١٢٢ هـ // ١٧١٠ م
٢١٢٠	٥٦٣٧٤٢٥	١١٣٠ هـ // ١٧١٧ م
٥٩٥٧	١٠٨٣٧٢١٥	١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م

وبالإضافة للمرتبات التقديمية الشهرية (١) كان الجاوشان يحصلون على مرتبات عينية جراية وعليق قمح وشعير كانت تصرف لهم من الخزينة كل شهرين أى ست مرات فى السنة .

وفى الجدول الآتى سنعرض للجراية والعليق التى حصل عليها الجاوشان فى بعض الشهور (٢) :

رقم الدفتر	جملة المرتب أردب غلال	المرتب العيني بالأردب		الشهور	السنة
		شعير	قمح		
٥٣٣٨	٤٧٢٧	٣٨٧٣	١٠	أردب قيراط ١٤	١١٢٣ هـ ١٧١١ م
٥٧٦٥	١٥٢٥	٦٩١	١٢	أردب قيراط ٧	١١٩٩ هـ ١٧٨٤ م
٥٧٩٤	٨٤٩,٥	٣٠١	-	أردب قيراط ١٢	١٢٠٠ هـ ١٧٨٥ م
٥٨٠١	١٥٥٠	٦٣٠	-	أردب قيراط -	١٢٠١ هـ ١٧٨٦ م

(١) هذه الأرقام مأخوذة من سجلات دار المحفوظات بالقلعة ، سجلات المرتبات .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق .

وقد انفرد أوجاق الجاوشان بالحصول على مرتبات أخرى من الخزينة عرفت بمال الجاوشان أو تذاكر الجاوشية . وكان للجاوشان الحق في تحصيل هذه الأموال كمكافأة من أجل قيامهم بجميع الأموال الأميرية .

وكان الجاوشان في أوائل العهد العثماني يجمعون ذلك المال بأنفسهم ولكن لما ضعفت الأوجاقات عجز الجاوشان عن جمع هذا المال بأنفسهم فأمرت الخزينة بجمع مال الجاوشان ، تذاكر الجاوشية مع المال الميرى في وقت واحد لحساب هذا الأوجاق .

ومن إيرادات الجاوشان أيضاً :

المسموحات المقررة لهم على مقاطعة دباغ خانة .

وكان يشار إليها في دفتر المرتبات باسم مرتب خانة جاوشان .

وكان أساس هذا المرتب أشياء عينية تصرف للجاوشان من مخلفات الدباغ خانة وهي عبارة عن جلود جازوسى وبقرى ولكنها كانت تصرف لهم تقدماً وتصرف لهم كل شهر .

وقد بلغت تلك المرتبات ٩٦٠٠ بارة شهرياً بواقع ١١٥٢٠٠ بارة سنوياً في عام ١١٠٥ هـ // ١٦٩٣ م وظل كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر (١).

ومن أهم الإيرادات التي كانت لفرقة الجاوشان :

إيراداتهم من التزام : مقاطعة محصول احتساب نفس محروسة مصر (١) :

لقد أخذ الجاوشان التزام مقاطعة الاحتساب من أوائل العهد العثماني في مصر من ٩٨٩ هـ // ١٥٨١ م تلك المقاطعة التي كانت تشمل جزءاً من أسواق القاهرة .

(١) دار المحفوظات بالقلمة: دفاتر مسموحات ومرتبات بدل مسموح عن محصول مقاطعة دباغ خانة برقم ٥٢٧٣ ، ٥٦٨٢ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات الجمارك سجل رقم ٤١٤٢ لسنة ١٠٩٣ هـ // ١٦٨٢ م ، سجل رقم ٤٢٣٨ لسنة ١١٨٥ هـ // ١٧٧١ م .

وقد كان للمحتسب (أمين الاحتساب) أن يحصل مجموعة من الرسوم على أسواق الأطعمة في القاهرة منها :

بارة سنوياً من الجبازين .	١٣,٠٠٠
» » » الجزارين .	٤,٧٢٠
» » » النجارين .	٤,٧٢٠
» » » بائى السمك .	١,٦٢٠
» » » بائى السردين .	١,٨٠٠
» » » بائى الحضر .	٣٠٠
» » » صانئى الشمع .	١٢٠
» » » السلخانة .	١٢٠
» » » بائى اللبن .	١٢٠

المجملة ٢٦,٥٢٠ بارة سنوياً

كما كان من حق أمين الاحتساب أن يفرض رسوماً على المأكولات التي تنقل إلى القاهرة للبيع في أسواقها وشملت تلك المأكولات الفواكه والحضرات والبقول وحيوانات الذبح وأنواع الجبن والسلى وغيرها .

بالإضافة لما سبق كان المحتسب يحصل على إيرادات كثيرة غير قانونية عرفت (بمال الحماية) ويدفعه الراغبون في جعل المحتسب يتغاضى عن مراعاتهم لمستويات الثمن والوزن والنوع وتلك كانت من اختصاصاته .

وكان على المحتسب أن يسدد للخزينة ضريبة عن مقاطعة الاحتساب وصلت إلى ٤٤٠,٦٧٦ بارة سنوياً في أواخر القرن ١٧ م // ١١ هـ (١) . ويتدهور سلطة المحتسب انخفضت إيراداته من مقاطعة الاحتساب ولم يعد يسدد عنها للخزينة إلا مبلغاً لم يتجاوز ١٤٤٩٧١ بارة سنوياً (٢) . في عام ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م

(١) دار المحفوظات بالقلمة: دفتر أصول مال جمارك ومقاطعات المذكورين عن سنة ١٠٩٣ هـ // ١٦٨٢ م

برقم ٤١٤٢ .

(٢) نفس الدار: دفتر أمنائى المذكورين ملتزمين نواحي وأسكالات واجب سنة ١١٩٣ هـ // ١٧٧٩ م برقم ٤٢٥١ .

تطور مركز اوجاق الجاوشان :

لقد زاد عدد أعضاء الجاوشان زيادة كبيرة بعد إنشائها ، فبعد أن كان عدد رجالها لا يتجاوز الثمانين رجلاً زادوا حتى وصلوا إلى ١٦٨٣ جندياً في عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م وبذلك قاربت الجاوشان حجم الفرق الأخرى .

وإن كان الجاوشان لم يصلوا إلى عدد أو القوة المالية للمتفرقة أو الانكشارية أو العزب فقد لعبوا دوراً هاماً في تثبيت مركز الولاية إلى منتصف القرن السابع عشر ، وحينئذ وكالمتفرقة تدهور الجاوشان في القوة والهيبة إلى أن أصبحت فرقة الجاوشان ليست إلا هيئة مساعدة للانكشارية .

وفي القرن السابع عشر والثامن عشر كانت الجاوشان المصدر الرئيسي للرجال الذين يعينون في المناصب العليا في الفرق العسكرية الأخرى خاصة هؤلاء الذين كانوا يصلون إلى رتبة كتخدا جاوشان ، كانوا دائماً يعينون لمنصب أغا الانكشارية .

أوجاقات الإسماعيلية (الفرسان) :

تكونت الإسماعيلية من ثلاثة أوجاقات هي :

١ — كوكلويان : وتنطق جنوليان ، وقد ذكرت في بعض المصادر العربية باسم جمليان أي أصحاب الجمال وذلك بالنسبة لاستخدام أفرادها الجمال (١) . وقد ذكر ابن أبياس هذه الفرقة باسم الكمولية (٢) .

٢ — تفنكجيان : وتنطق تفنكشيان (٣) .

٣ — الجراكسة : وتنطق الشراكسة .

(١) كوكلويان : تعنى المتطوعين .

سجلات محكمة المنصورة بدار المحفوظات ، سجل رقم ١ ص ١٣١ لسنة ١١٣٧ هـ // ١٧٣٤ م وذكروا باسم جمليان .

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ، ص ٢٤١ .

(٣) تفنكجيان : مفردته تفنكجي ، أي الجندي المسلح بالبندقية .

الجراكسة : المالك .

وفرقتا الكركلويان والتفكيجيان: فرقنا فرسان صحبتا السلطان سليم في فتح مصر وبعد الفتح قامت هاتان الفرقتان بالدور الرئيسي في تأييد السلطة العثمانية وفي إخماد (تمرد القبائل العربية والمصابات المملوكية) التي ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكي. وقد أشار ابن اياس كثيراً إلى الاسباهية بلفظ اصبهانية(١). أما الفرقة الثالثة وهي الفرقة الجراكسة فقد تكونت بعد إعلان قانون نامة مصر سنة ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ - ٢٥.

الاختصاصات الحربية والإدارية لفرق الاسباهية:

كانت الاسباهية فرقا حربية مثل باقي الفرق، عليها الدفاع عن مصر إذا ما تعرضت لغزو أجنبي وعليها الاشتراك في الحملات العسكرية الداخلية للقضاء على حركات التمرد ضد السلطة العثمانية. كما كان عليها أيضاً الاشتراك في الإمدادات الحربية المطلوبة للمسلطان.

وتم كان للاسباهية دور كبير في الناحية الإدارية، فقد اختصوا بالإشراف على حكام الأقاليم عن طريق من يقيم بتلك الأقاليم من رجال هذه الأوجاقات من الجورججية والمتولية(٢).

ولم يكن حكام الأقاليم يبتون في أمر إلا بعد مشورتهم(٣).

ومن الأعمال الإدارية التي اختصت بها فرق السباهية مراقبة زراعة الأرض في الأقاليم وصيانة نظم الري ومساعدة المزارعين في تحصيل الأموال من الفلاحين.

وكان للاسباهية حاميات خاصة في إقليم جرجا وأبريم، أي على حدود مصر الجنوبية عرفت في الوثائق باسم جماعة كوكاليدان محافظين جرجا وأبريم وكذلك جماعة جراكسة محافظين جرجا وأبريم وكذلك التفكيجيان.

(١) ابن اياس: بدائع الزهور، ح ٥، ص ٢٣٤.

(٢) الدمرداش: الدرر المصانة، ح ١، ص ١٣٢.

الجورججي: أي الحائز لرتبة عسكرية تعادل اليوزباشي، وقد استعملت هذه الكلمة بمعنى الكبير من رجال الحفظ في الأرياف والمتولية: هم الذين يتولون الإشراف على الأمن في الأقاليم.

(٣) سجلات محكمة المنصورة، سجل رقم ١، ص ١٣١، لسنة ١١٢٧ هـ // ١٧١٥ م وسجل رقم ٢

ص ٤٤، ١١٥٦ هـ // ١٧٤٣ م.

ورغم انتماء هذه الحاميات إلى فرق الاسباهية فقد كانت تتقاضى مرتباتها منفصلة عن فرقها الأصلية .

والجدول الآتي يوضح عدد رجال حاميات الاسباهية في اقليم جرجا وأبريم في سنوات مختلفة وأجورهم .

حامية	عدد الرجال	المرتب عثمانى	عدد الرجال	المرتب عثمانى	عدد الرجال	المرتب عثمانى	عدد الرجال	المرتب عثمانى
الكوكليان	٨٤	٢٤٦٣٤	٨٤	٢٤٦٣٤	٣٩	١٢٠٤٥	٩٨	١٩٥٨٦
التفنكيان	٦٠	١٤٧٧٧	٦٠	١٤٧٧٧	٤٨	١٢٢٢٧	٦٥	١٢٠٩٠
الجراسكة	٤٨	١٢٤٠٦	٤٨	١٢٤٠٦	٤٣	١١١٣٢	٥٩	١٠٨٦١

هذه الأرقام مأخوذة من دفاتر المرتبات بدار المحفوظات بالأرقام الآتية على التوالي :

٥٣٣٤ ، ٥٣٣٧ ، ٢١٢٠ ، ٥٩٥٧ .

أيرادات فرق الاسباهية :

كان للاسباهية مرتبات (مواجبات) تصرف لهم من الخزينة أربع مرات في السنة أى كل ثلاثة شهور . وهى مرتبات نقدية ولا توجد سجلات كافية توضح مقدار هذه المرتبات إلا في سنوات محدودة .

وفي الجدول التالي نوضح مرتبات السباهية في سنوات مختلفة (١)

الفرقة	= ١٠٧٤ م	= ١١٢١ م	= ١١٢٢ م	= ١١٣٠ م	= ١٢١٢ م
كوكلويان	٢,٣٠٨,٨٠٤	٥٦١,٦٥١	١,٥٧٠,٥٩٣	١,٥٠٧,٩٩٧	٤,٧٧٠,٠٠٢
تفنكيان	١,٠٩٢,٩٦٠	٧٣٤,٥٦١	٧٤٧,٧٠١	٦٠٠,٤٢٥	١,٤٧٤,٤١٧
جراسكة	١,٧٤٥,٢٨٤	١,١٣٨,٢٥١	١,١٣٦,٩٧٣	٨١٨,١٤٧	١,٢٠٩,٢٣٥

(١) هذه الأرقام مأخوذة من دفاتر المرتبات بدار المحفوظات السابق الإشارة إليها .

وكانت كتخداوات وأغاوات هذه الفرق يحصلون على مرتبات عينية ، جراية وعليق
عدا مرتباتهم النقدية من الخزينة تصرف لهم كل شهرين ، وفما يلي بيان بالغلال السنوية التي
كانت مقررة لكل منهم (١)

شعير	حنطة			
٧٢	٢٤	٩٦ أردب غلال في السنة منها	كوكليان	كتخدا
		أخذ مثله	تفنجيان	كتخدا
		وكذلك كتخدا الجراكسة	جراكسة	كتخدا
٣٣٤	١٦٥	٤٩٩ أردب غلال في السنة منها	كوكليان	أغا
		مثله	تفنجيان	أغا
١٤٤	٩٦	٢٤٠ أردب غلال في السنة منها	جراكسة	أغا

وبجانب الأجور الميرية لفرق السباهية فقد كان لهم الحق في الحصول على إيرادات من
المخرجات التي تفرض على المدن والقرى أثناء مرورهم بها

تطور مركز فرق السباهية :

في بداية العهد العثماني في مصر قامت هذه الفرق بالدور الرئيسي في تثبيت السلطة
العثمانية وحماية ممثلها من تمرد القبائل العربية والعصابات المملوكية .

ولكن بعد مضي السنوات العشر الأولى من الحكم العثماني أصبحت فرق السباهية هي
أكثر فرق الجند في مصر عصياناً وأقلهاً تنظيماً وأزعجت المدن والقرى ولكي يحمي خاير
بك حكمه منهم زاد عدد معسكر المماليك الفرمان في خدمته (٢) .

واستمر السباهية يثرون المتاعب للإدارة العثمانية بمغالاتهم في فرض الفرد غير القانونية
على القرى وهي التي عرفت باسم الطلبية مما تسبب في مشاكل هروب الفلاحين من القرى

(١) دار المحفوظات وبالقلعة : دفتر جراية وعليق لسنة ١١٩٩ هـ = ١٧٨٤ م برقم ٥٧٧٠

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ٥ ، ص ٢٩٤

ونزول البؤس بهم ، وقد أشرنا من قبل (١) . إلى مظالم الأسباهية لأهل الريف وما كان من تصدى محمد باشا معمر مصر وبطل الطلبة لهم وقضائه على تمردهم في سنة ١٠١٣ هـ = ١٦٠٤ م .

وكان هذا بداية لتدهور موقف الأسباهية وكف أذاهم عن الفلاحين والأقاليم .

وفي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي = الثاني عشر الهجري أصبح أعضاء فرق السباهية أساساً من المماليك الجدد (السراجين ، الذين كانوا يخدمون فيها كنوع من التمرين في بداية حياتهم العسكرية وفي معظم الوقت كان أعضاء هذه الفرق من المماليك الخاصة للحكام الأقليميين وقد التحقوا بهذه الفرق لامدادهم بإيرادات إضافية ، وكان الذين يرغبون في الحصول على مرتب أعلى يقدمون (طلب تحويل) إلى الخزينة لتحويلهم إلى الجماعة الأعلى رتبة .

وكانت هذه التنقلات تتم أساساً من فرق الكوكلميان والتفنجكيان والجراكسة إلى فرق المتفرقة . والجاويشان لأن المستحفظان والعزبان رغم انخفاض مستوى أجورهم النقدية فقد كانوا قادرين على أن يؤمنوا لأعضائهم مناصب وإيرادات خارج ما يمنحه لهم الخزينة تبعاً لقوتهم العسكرية أو السياسية .

ولم تصل فرق الاسباهية أبداً إلى مراكز أو ثروات الفرق الأخرى فظلت مرتباتها أقل من مرتبات الفرق الأخرى لذا كان رجالها الطموحين ينتقلون منها إلى الفرق الأخرى عندما يجدون فرصة لذلك وكان المنصب في فرق الفرسان غير ذي أهمية مالياً وسياسياً .

وكانت فرق الاسباهية والمتفرقة والجاويشان تكون الفرق الخمس التي كانت تتحد دائماً ضد أغنى وأقوى فرقتين وهما الانكشارية والعزبان . واستمرت المنازعات تنشب بين الفريقين من أجل المرتبات الأعلى والنفوذ والسيطرة على الإدارة .

ونلاحظ أنه بعد منتصف القرن السابع عشر زادت الفرق السبع رجالها بضم ممالك جدد وأرغموا الخزينة على زيادة مرتباتهم كما يتضح من الجدولين الآتين :

(١) عن حرب محمد علي باشا للأسباهية : أنظر الباب الأول من الرسالة .

ابن أبي السرور البكري : كشف الكربة ، ص ٢١

جدول بعدد ومراتب رجال الأوجافات السبعة في سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م .

الانكشارية (المستحقون)	العزبان	المتفرقة	الجاوشان	الكوكليان	التفنججيان	الجراكسة
٤٨٩٩	١٣٥٦	٣٢٦٥	١٢٥٩	١١٥٤	٩٠٧	٨٣٣
٧٩.٥١٣٣٠	١٣٩٦.١٩٨	١١٤٢٢٨٠٠	٦٣٤٤٨٦٠	٢٣٠٨٨٠٤	١٠٩٢٩٦٠	١٧٤٥٢٨٤

جدول بعدد ومراتب رجال الأوجافات السبعة في سنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م

الانكشارية (المستحقون)	العزبان	المتفرقة	الجاوشان	الكوكليان	التفنججيان	الجراكسة
٦٨٩٣	٣٢٧٤	١٥١٩	٢٤١٥	٢٠٣٧	١١٠٠	١٠٧١
١٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٤٧٥.٠٦٥	٣٧١٤٩٧٠	١٠.٨٣٧٢١٥	٤٧٧٠.٠٠٢	١٤٧٤٤١٧	١٢.٠٩٢٣٥

الجدولان المدونان أعلاه مأخوذان من دفاتر دار المحفوظات بالقلعة : دفتر مواجبات

كشيدة ديوان مصر سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م برقم ٥٢٤٩ .

دفتر معاد خدمة حكومة مصر سنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م برقم ٥٩٥٧ .

الفصل التاسع

جهاز الأمن في القاهرة

أغا الانكشارية :

لقد أخذ فرقة الانكشارية منذ بداية العهد العثماني في مصر مهمة حراسة مدينة القاهرة والقلعة مركز الحكم والإدارة فيها . ومن هنا عرف الانكشارية كما أسفنا بالاستحفظان أى الحراس ، وقد عمل الانكشارية على تقوية نفوذهم وسلطتهم حتى وصلوا قرب نهاية القرن السابع عشر إلى أن يصبحوا أهم أوجاق يسيطر على مصر عسكريا وسياسيا وماليا .

اختصاصات أغا الانكشارية :

كان قائد الانكشارية « الأغا » صاحب الصدارة على قواد بقية الأوجاقات ، فهو قائد جميع الفرق ، أو قائد جيش مصر ، ورئيس قوات حفظ الأمن في القاهرة وضواحيها . وفي القرن الثامن عشر ، إنتقلت السلطة الحقيقية في أوجاق الانكشارية إلى يد الكتخدا ، وظل الأغا يحتفظ بسلطات البوليس الهامة التي كانت من اختصاصه من أوائل العهد العثماني واستمر أغا الانكشارية يمارس سلطة قائد قوات الأمن في القاهرة حتى مجيء الحملة الفرنسية .

وكانت سلطة أغا الانكشارية تشمل الحفاظ على الأمن العام والإشراف على كل شئون الشرطة في كافة المجالات التي لا تخضع لسلطة المحتسب الذي كانت اختصاصاته لا تتعدى الإشراف على أحوال التجارة والحرف بصفة عامة .

وقد امتدت اختصاصات أغا الانكشارية ، لتشمل الأشقياء من كل نوع ، واللصوص والعاشرات ، باعة الخمر سرا والذين يقومون بما يعكر صفو الأمن^(١). فكان أغا الانكشارية بصفة عامة هو المسئول الرئيسي عن إقرار النظام والأمن في القاهرة وكان

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ١١٦

يؤدي هذا الواجب عن طريق نقط الشرطة في القاهرة وضواحيها رجال من فرقة
الانكشارية ، ومن ممالكة الخاصة

إيرادات أغا الانكشارية :

لم يكن له مرتب تقدي من الخزينة بل كان له عوائد متعددة يفرضها على أسواق
المأكولات في القاهرة (١)

وكان له مرتب جراية وعليق يصرفه من خزينة مصر مساويا لـ ٢٤٠ أردب غلال
سنويا منها ٩٦ أردب قمح ، ١٤٤ أردب شعير (٢) .

تطور اختصاصات أغا الانكشارية :

بلغت سلطة أغا الانكشارية في الإشراف على الأمن في القاهرة أوجها في الربع الأول
من القرن الثامن عشر ، فقد كانت الإدارة العثمانية تعطي أغا الانكشارية نوعا من التفويض
العام بالسلطة ، في وقت الأزمات مما أدى إلى اتساع سلطته اتساعا كبيرا

ومن أشهر أغوات الانكشارية الذين أعطوا هذا النوع من التفويض العام بالسلطة
« على أغا » الذي تولى منصب أغاوية الانكشارية سنة ١١٠٨ هـ = ١٦٩٦ م (٣)

وقد استدعته الإدارة العثمانية في عام ١١١٤ هـ = ١٧٠٣ م لحل الأزمة الناتجة عن
ارتفاع الأسعار ووجود أزمة نقدية نتيجة (لفساد المعاملة) وقد اشترط هذا الأغا على رجال
السلطة العليا خضوعهم لأوامره ، وإطلاق يده في العمل بخفض الأسعار وإصلاح النقد ،
(وشرط عليهم ابطال الحمایات وعدم معارضته في شيء ، وكل من مسك ميزانا ، فهو تحت
حكمي) (٤) وتنفيذا لمهمته أعد على أغا قائمة بأسعار محددة لأصناف المأكولات وأحضر شيخ
الخبازين وبافي مشايخ الحرف وأخذ موافقتهم على الأسعار التي حددها للسواد التموينية التي

(١) Estève : Memoire sur les Finances..... Vol. XII, p. 112.

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر جراية وعليق لسنة ١١٩٩ برقم ٥٧٧٠

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٠٢

(٤) الجبرتي : المرجع السابق ، ص ١٠٤

وقد أشار الدرر داش : في كتابه الدررة المصانعة ح ١ من ص ١٠٦ إلى ص ١١١ إلى الدور الهام الذي

قام به على أغا لحل أزمة الأسعار والنقد .

شملت (الخبز والسكر ، والعسل ، والملح ، واللحوم ، والخبز) كما حدد أيضاً أسعار البن ، والصابون ، الصمغ . . . كما اتخذ خطوات إيجابية نحو اصلاح النقد بالاتفاق مع شيخ الصيارفة ، واخضاع دارسك العملة لسيطرته بالإشراف على سك النقود بها بعد ما وضع تحت تصرفه الذهب والفضة والنحاس المخصصة لتلك العملية ، وبعد أخذ موافقة الباشا على كل الإجراءات السابقة نزل على أغا إلى شوارع القاهرة لتنفيذ قائمته لتخفيض الأسعار والقضاء على تزيف العملة ، وأبلغ تصوير لموكب على أغا هو الذي قد،ه الجبرتي حيث قال :

وركب على أغا ثالث يوم من شهر شوال سنة أربع عشرة ومائة وألف ، وعلى رأسه العمامة الديوانية المعروفة بالبيرشانه ، وأمامه القابجية ، والملازمون ، والوالى ، وأمين الاحتساب^(١) وأودة باشة البوابة بطائفته ، والسبعة الجايشية خلفه ، ونائب القاضى فى مقدمته ، وكيس جوخ مملوء عكا كيز شوم على كتف قواس والمشاعلى بيده القائمة ، وهو ينادى على رأس كل حارة ، ويقف مقدار نصف ساعة ، وضرب فى ذلك اليوم اثنين قبانية وثلاثة زياتين ، جزار لحم خشن ، ومات الستة من الضرب ، ورسم على شيخ القبانية بأن لا أحد يزن فى بيت زيات ممناً ولا جبناً ، وصار يتفقد الدراهم ، ويحرق الأبطال والصنج ، ويسأل عن أسعار المبيعات ، ولا يقبل رشوة ، وعلى من وجده على خلاف الشرط ، سواء أكان فلاحاً أو تاجراً أو قبانيا بطعة وضربه بالمساوق الشوم حتى يتلف أو يموت ، وغالبهم لم يعيش بذلك^(٢) .

وقد التزم رجال الادارة بمراعاة اتفاقهم مع على أغا بعدم التعرض له أثناء مروره بموكبه حتى أن دفتردار مصر حينذاك إسماعيل بك عندما صادفه موكب على أغا تنحى عن طريقه إلى شارع جانبي واستمر واقفاً فيه حتى مر موكب الأغا ، وقد فعل الدفتردار ذلك

(١) نلاحظ هنا أن أغا الانكشارية أصبح فى المركز الأول بالنسبة لحفظ الأمن فى القاهرة وحل مشاكل الأسعار وغذا المحتسب والوالى فى مركز تابع له وكانوا يخرجون معه فى موكبه .

(٢) الجبرتي : عجائب الآتار ، ح ١ ، ص ١٠٤

حتى يقتدى به غيره من رجال الإدارة فيفسحون الطريق لموكب على أغا الإنكشارية(١) .
وقد كانت شخصية هذا الأغا القوية تبهث الرعب . مما جعل أوامره مطاعة وعلى الفور
(وصار له هيئة عظيمة ، ووقار زائد ، ولم يقف أحد في طريقه سواء أكان خيالا أو سحاراً
أو قراباً) (٢) وقد أفاضت المصادر المعاصرة في وصف ما كان لهذا الأغا من هيئة وقسوة .

« فكانت الكلاب تهرب من موكبه ، وكانت النساء من الطيقان لم تتجاسر ، أنهم ينظروا
موكبه ، وهو مارر من تحت طيقانهم » على حد تعبير المؤرخ مصطفى إبراهيم عزبان (٣) .

ولما توفي على أغا سنة ١١٢٣ هـ ، تولى بعده في أغاوية الإنكشارية محمد أفندي كاتب
جمليان سابقاً (٤) . وعمل هذا الأغا أيضاً تسمية ، ومنع بيع الفضة بسوق الصاغة في محاولة
منه لاصلاح حالة النقد وتابع الخروج إلى شوارع القاهرة في موكب مثل موكب على أغا
وإن كان لم يصل إلى ما كان لموكب على أغا من مهابة وجلال .

ولكن هذا التدخل من جانب أغا الإنكشارية لتحديد الأسعار ، والمحافظة على
الأمن والنظام في القاهرة ، لم يلبث أن أصبح نادراً لاضمحلال نفوذ الإنكشارية في
أواخر القرن الثامن عشر (٥) . وأقتصرت سلطة الأغا على المناداة في شوارع القاهرة
بالقرارات التي يريد الباشا إعلانها كحظر بعض التصرفات مثل شرب الدخان في الشوارع
والخوانيت (٦) . ومثل المناداة بالأمن والأمان في شوارع القاهرة بعد حدوث بعض المناوشات
بين أمراء المماليك فيها (٧) . وكان الأغا ينزل إذ ذاك إلى الشوارع دون موكب مهيب بل
يصحبه الوالي (الزعيم) فقط وبعض رجاله من جنود الإنكشارية .

(١) الدرر داش : الدرر المصانة ، ح ١ ، ص ١١٣

الجبرتي : المرجع السابق ، ص ١٠٤

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ ص ١٠٤

(٣) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٥٨

(٤) الجبرتي : المرجع السابق ، ص ١٠٤

(٥) عن دور أغا الإنكشارية بالنسبة لحفظ الأمن في القاهرة ، أنظر

Estève : Memoire sur les Finances..... Vol. XII, p. 115.

(٦) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٥١ ، ١٥٢

(٧) الجبرتي : المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ١١٣

الوالى :

وعرف فى اللغة العربية باسم الزعيم^(١) ، وفى التركية باسم الصوباشى^(٢) ، وقد وجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء فى العاصمة أهمهم :

زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق ثم زعيم مصر القديمة^(٣) .

اختصاصات الوالى (الزعيم)

كان الوالى يشارك أذا الانكشارية فى حفظ الأمن فى القاهرة ولكنه كان أقل رتبة منه .

والباشا هو الذى يعين الزعيم ويلبسه خامة المنصب وهو الذى يعزله من منصبه^(٤) .

وقد وجد مقر الولاة الثلاثة بباب زويلة وعرف بيت الولاة^(٥) .

وقد اختص الزعيم بمهمة التأكد من حراسة مختلف الأحياء حراسة جيدة ، وأن النظام يسود المدينة .

وكان الزعيم يقوم بجولات ليلية تعيد إلى الأذهان جولات سلفه فى عصر السلطنة المملوكية (والى الطواف)^(٦) الذى كانت اختصاصاته تماثل نفس اختصاصات الزعيم فى العصر العثمانى .

وكان يصعب الزعيم فى جولاته النهارية والليلية عدد من الجنود ، ومن سلطة الزعيم معاقبة المخالفين بالفرامات أو بعقوبات أشد ، ولم يكن من حقه إصدار حكم بالإعدام ، ولكن كان من أهم اختصاصاته ، تنفيذ حكم الإعدام الذى تصدره السلطات التى لها الحق فى ذلك كالباشا^(٧) .

(١) إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق ص ٥٢٣

(٢) الدمرداشن : الدرّة المصانعة ح ١ ص ٢٧٩ ، ح ٢ ص ٥٤١

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر اجمال زيادات مضافات ميرى لسية ١١٠٧ هـ برقم (٥٠)

(٤) إبراهيم الصوالحى : المرجع السابق ، ص ٥٢٩

(٥) إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق ص ٥٢٩

(٦) عن والى الطواف فى العصر المملوكى أنظر : المقرئى : المواعظ والاعتبار ح ٢ ص ١٤٨

(٧) الجبرقى : عجائب الآثار ح ١ ، ص ١٢٣ ، ح ٢ ص ١٤

ولعل وجود (بيت الولاية) أى مقرهم بباب زويلة ما يفسر تنفيذ حكم الإعدام على باب زويلة فى العصر العثمانى بمصر .

وقد اختص زعيم مصر (القاهرة بمهمة خاصة هى الإشراف على تنظيف كل القنوات فى القاهرة ومن الاختصاصات الأخرى للزعيم مكافحة الحرائق فعندما كانت تحدث حادثة من هذا النوع كان الزعيم يتوجه إلى مكان الحادث مع ممثلى عدد من طوائف مهنية معينة مثل طائفة السقائين ، والنجارين ، والمهدادين الذين عليهم الدور فى الخدمة لمكافحة الحرائق بالبلدية ، وإطفاء النار (١) .

إيرادات الوالى (الزعيم) :

كان يتقاضى من الخزينة ١٠٠٠٠٠٠ بارة سنوياً نظير قيامه بجرف الخايج الناصرى (٢) .

كما كانت له من الخزينة أيضاً مرتب عيى (جراية وعليق) تبلغ ٢٨٨ أردباً من الغلال فى السنة منها ٤٨ أردب قمح ، ٢٤٠ أردباً من الشعير (٣) .

والإيرادات السابقة والواردة بالوائى كانت مخصصة للزعيم مصر فقط ولم يرد ذكر الإيرادات للزمين الآخرين .

كما كان الزعيم يتقاضى بعض الرسوم من أصحاب المقاطعات المدنية فى القاهرة الذين كانوا يعتمدون عليه لتقوية حقوقهم .

وكان للزعماء الثلاثة الحق فى فرض الرسوم الشهرية على أصحاب محلات البوظنة ، الخماير الموجودة بحارة اليهود وحارة الآفريج وطولون ، وأيضاً على مراكز الخواطى التى كانت تضم محترفات البغاء .

ولما تولى عبد الله باشا الكبورلى ولاية مصر (١١٤٣ هـ = ١٧٣٠ م) أبطل من مصر هذه المحلات والمراكز رعاية منه للأخلاق العامة وجعل للوالى عوضاً عن الرسوم التى كان يحصلها من هذا المصدر كيساً يصرف له شهرياً ينخصمه من إيرادات الباشا .

(١) الجبرى : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ١٤٢

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر إجمال خزينة عامرة لسنة ١٢١٠ هـ برقم ٥٩١٨

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر جراية وعليق خيول حضرة وزير لسنة ١١٩٩ هـ برقم ٥٧٧٠

وفي عهد هذا الباشا أيضاً أُلغى منصب والى بولاق ووالى مصر القديمة وألحقا باختصاص والى مصر القاهرة الذى انفرد بذلك المنصب وأصبح هو المشرف على جميع أحياء القاهرة (١).

المحتسب أو أمين الاحتساب

ورثت مصر العثمانية نظام المحتسب من عصر السلطنة المملوكية ، ونظام الحسبة . نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى ، حيث كان للمحتسب سلطة واسعة في شئون البوليس والتنظيم في كل الأسواق التجارية .

وفي أوائل العهد العثماني بمصر كانت للمحتسب تلك السلطات الواسعة ، وكان المحتسب من رجال القضاء أى كان شخصية دينية كما هو الأصل في الحسبة ، وأشهر من تولى هذا المنصب في نصف القرن الأول من الحكم العثماني لمصر القاضى الزينى موسى بن بركات المحتسب الذى كان يشغل هذا المنصب في عهد السلطان الغورى ، ولما تولى خير بك نيابة مصر عهد اليه بمهمة الحسبة ، وقد بلغ هذا المحتسب مكانة كبيرة جعلت ابن إياس يقول :

(لقد ساعدته الأقدار على بلوغ الأوطار ، ورأى من العز والعظمة في دولة ابن عثمان مالا رآه في دولة السلطان الغورى) (٢) وكان الزينى هذا يقوم بوضع تسعيرة للبضائع الموجودة في الأسواق ، ويقبض على المخالفين لها ويضربهم ضرباً مبرحاً حتى يشرفوا على الهلاك (٣). ويشق القاهرة في مركب مهيب (٤).

واستمر القاضى بن بركات في شغل وظيفة المحتسب حتى بداية عهد مصطفى باشا أول وال عثمانى لمصر الذى عزله من الحسبة سنة ٩٢٨ هـ = سنة ١٥٢١ م ، وأحل محله فيها أحد أقاربه من العثمانيين (٥). وذلك في بداية تطبيق نظام عثمانية وظائف الادارة الكبرى في مصر .

(١) إبراهيم مصطفى : تاريخ وقايح مصر القاهرة ص ٣٥٤

الجبرقى : عجائب الآثار ح ١ ص ١٤٤

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ح ٥ ص ٣٠١

(٣) ابن إياس : المرجع السابق ص ٢٣٥

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ح ٥ ص ٤٠١

(٥) ابن إياس : بدائع الزهور ح ٥ ص ٤٩٢

واستمر الأمر كذلك حتى تغلب المماليك على الادارة العثمانية في مصر ، وتسلموا إلى وظائفها ، فأصبح منصب المحتسب يشغله أحد المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى .

وقد غلب على المحتسب في مصر العثمانية تسميته باسم أمين الاحتساب .

اختصاصات المحتسب :

كان المحتسب أو أمين الاحتساب يقوم بجولاته في القاهرة لمراقبة الأوزان ، والمقاييس والأسعار في الأسواق الرئيسية حيث تباع المواد الغذائية ، وكان ينزل إلى الأسواق وشوارع المدينة للتفتيش عن مخالفون التسعيرة التي وضعها للأسعار أو من يخالفون الآداب العامة وذلك على رأس موكب هيب ؛ كان يلفت على الدوام الأنظار وكان يصحبه في موكبه كثير من الأتباع منهم حاملوا الموازين ، وكان يوقع العقوبات الجسدية على المخالفين . فإذا ما أنقص خباز وزن الخبز أو صنع خبزاً رديئاً وضبطه المحتسب كان يصادر الخبز الموجود بالحنوت ويعطيه للفقراء ويعلق (يسمر) الخباز المذنب حينئذ على باب حانوته أحياناً من أذن واحدة وأحياناً من الأذنين لمدة اثني عشر ساعة ، فإذا ما عاد الخباز لمخالفة تعليمات المحتسب مرة أخرى أنزل به عقوبة الضرب باعطائه ٢٠٠ أو ٣٠٠ جلدة على قدميه ، وأحياناً على ظهره وبعد ذلك يأمر بوضع لوحة كبيرة عريضة مثقلة بالرصاص على كتفه وهي بفتحة لادخال رأسه فيها ثم يأمره المحتسب بالسير خلال معظم الشوارع الرئيسية في القاهرة إلى أن تستنفذ قواه . وإذا أنقص الجزار الوزن أو باع لحماً فاسداً فإذا كان يفعل ذلك للمرة الأولى ، يعطى المحتسب اللحم الباقي للفقراء ويأمر بربط الجزار إلى مكان تسطع عليه الشمس كل يوم ثم يعلقون قطعة من اللحم الفاسد في أنفه ويتركونه في هذا الوضع حتى تنتج قطعة اللحم المعاقة الديدان وتسقط على جسمه وبجانب هذه العقوبة يلزم يدفع غرامة نقدية (١) . وهكذا كان المحتسب يوقع على المخالفين لأوامره عقوبات شديدة .

ايرادات المحتسب :

كان من حق المحتسب أو أمين الاحتساب تولى إلزام مقاطعة جمرك الاحتساب في القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتساب وكان يشار إليها في الوثائق بإسم : (مقاطعة

محصول احتساب نفس محروسة مصر (١). ويسدد عنها المحتسب (الذى هو عادة أحد رجال فرقة الجاوشان) للخرينة ضريبة خراج سنوية مقدارها ١٤٤٩٧١ بارة ويحتفظ بباقي الإيرادات التي يحصل عليها من التزامه لهذه المقاطعة لنفسه (٢) وقد كان إلزام المحتسب لمقاطعة الاحتساب يمنحه الحق في فرض الرسوم على أسواق المأكولات في القاهرة (٣)

وعندما سرى الندهور إلى الإدارة العثمانية في مصر بالغ المحتسب في فرض هذه الرسوم حتى عرفت « بمظالم الحسبة » (٤) لأنه أضاف إليها رسوما غير قانونية كان يتقاضاها من (السوق) أي الباعة الجائلين في الأسواق .

تطور من تنز المحتسب :

تدهورت سلطة المحتسب في أواخر القرن الثامن عشر وأصبح المحتسب لا ينال منصبه إلا بعد دفع رشوة (٥) للمختصين بتعيينه ويعمل بعد ذلك على تعويضها من مظالم الحسبة وتقاضى الرشوة من أصحاب حوانيت الأسواق للناغضى عن مستويات الأوزان والمقاييس والأثمان . وكثيرا ما حاول أولو الأمر منع المحتسب من ذلك ومن القبيل ما حدث عام سنة ١١٥٦ هـ = ١٧٤٣ م عندما قرر عثمان بك ذو الفقارى الأمير المملوكى الذى انتهى إليه رئاسة أمراء المالك في هذا العام مباشرة أمور الحسبة بنفسه (فعمل معدل الخبز وغيره حتى الشمع والفحم ومحقرات البيعات شفقة على الفقراء ومنع المحتسب من أخذ الرشوات) (٦) .

وبتدهور سلطة المحتسب في القرن الثامن عشر أصبح يعتمد على الجند الذين يقودهم أغا الانكشارية ، لفرض سيطرته وتنفيذ تعليماته .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر اسكلها وجارك من سنة ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م إلى سنة ١٢١٢ هـ = ١٧٩٧ م .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر مال اسكلها ومقطاعات الجارك لسنة ١١٢٣ هـ = ١٧١١ م برقم ٤١٧٢ ، لسنة ١١١٤ هـ = ١٧٠٢ م برقم ٤١٥٨

(٣) عن الرسوم التي كان يتقاضاها أمين الاحتساب من أسواق القاهرة . أنظر الباب الرابع من الرسالة الفصل الثامن ص ٢٢٢

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٨٣

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٧٩ ، ح ٢ ص ١٨٣

(٦) الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ ص ١٧٩

ف عندما قرر المشايخ ورجال الأوجاقات في عام ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ م في عهد حملة حسن باشا القبطان - مواجهة إرتفاع الأسعار واتفقوا على تسعيرة في الخبز واللحم والسمن وغير ذلك عهد إلى الأغا والمحتسب بالناداة بذلك في الأسواق (١) . أى بالإعلان عن التسعيرة الجديدة .

هكذا نرى مما سبق كيف غدت مكانة المحتسب بالغة التواضع وفي نهاية القرن الثامن عشر ، وقعت فرقة الجاوشان - التي كان يؤخذ أمين الاحتساب من بين رجالها - تحت سيطرة الانكشارية التي ملأت رتبها ومراكزها بما فيها مركز المحتسب برجالها خاصة .

بعد أن عرضنا للموظفين الذين كانوا يشرفون مع رجالهم على شئون الأمن والنظام في القاهرة نعرض في الصفحة التالية لطريقة حفظ الأمن في القاهرة .

طريقة حفظ الأمن في القاهرة :

كان أغا الانكشارية هو رئيس جهاز البوليس في القاهرة ويمثل ذلك الجهاز الأغا ورجاله والوالى (الزعيم) ورجاله والمحتسب أيضاً وأعوانه .

ويقود أغا الانكشارية رجاله من جنود الانكشارية المتمركزين في القاهرة ، للمحافظة على الأمن والنظام العام وعندما يقوم بجولاته في شوارع المدينة كان يصحبه عدد منهم . وكان باقى رجاله موزعين على نقط صغيرة منتشرة في كل أنحاء المدينة وتحمل هذه النقط اسم قلقات (مفردا قلق) ويقودها صف ضباط برتبة بلوك باشى أما جندى الانكشارية الذى يخدم بهذه القلقات فكان يعرف بالنوباتجى وكاتت الخدمة في تلك القلقات تتم عن طريق الدور بين هؤلاء النوباتجىة .

وكانت القلقات مكافئة على وجه الخصوص بحفظ الأمن في أحياء القاهرة .

وكان المركز الرئيسى لقوات الأمن في القاهرة موجودا في قلب المدينة بجوار باب زويلة مباشرة ، وفي هذه المنطقة أيضاً كان يوجد بيت الوالى أو بوابة الوالى (٢) حيث كان الجنود

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ح ٢ ، ص ١٣٦

(٢) إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٢٩

يقومون بحراسته ، وكان يقع في شارع صغير يؤدي إلى قصبة رضوان (١) شمال باب زويلة وربما كان وجود مقر الوالى « الزعيم » أو الصوباشى قريباً من باب زويلة ما يفسر كيف أن باب زويلة ظل المكان الذى كانت تنفذ فيه أحكام الإعدام حيث كانت تعلق رؤوس المشنوقين وهناك علفت رأس آخر سلاطين المماليك طومان باى وهناك أيضاً قضى كثير من المحكوم عليهم بالإعدام آخر لحظات عمرهم سواء أكانوا من كبار الشخصيات (مثل أحمد باشا الخائن بعد فشل تمردده ضد السلطان سنة ٩٣١ هـ = ١٥٢٥ م وكابراهيم باشا الذى ذهب ضحية تمرد العسكر عام ١٦٦٤ هـ = ١٦٥٣ م وقد علفت رأس كل منها على باب زويلة) — أو كانوا مجرد أمراء أو عسكر لاقوا حتفهم نتيجة انقسامات ونزاعات داخلية (٢) أو مجرد أشخاص عاديين ارتكبوا أعمالاً أوجبت إعدامهم بأمر السلطة (٣) .

وفى عدا فترات الاضطرابات السياسية التى أصبحت أكثر تكراراً فى القرن الثامن عشر فإنه يمكن القول أن الأمن والنظام كانا يبدوان مستتبين بطريقة مرضية لمدة تقرب من ثلاثة قرون من الحكم العثمانى ، ومهما كانت أخطاء هذه الشرطة التى كانت تتم أحياناً بالرشوة والقوة فإنها كانت فعالة إلى حد كبير .

كما أن الاحتياطات التى كانت تتبع لمنع نشاط اللصوص وخاصة أثناء الليل — كإغلاق الحارات وجولات الوالى) -- قد هيأت لسكان القاهرة أمناً نسبياً .

ولم يكن الباشا أو أغا الانكشارية — قائد جيش مصر ورئيس هيئة البوليس فيها — يتدخل فى شئون الأمن والنظام العام إلا فى وقت الأزمات كحدوث فتنة بين الأوجاقات أو تنازع بين القوى أو عند حدوث حوادث العصيان الشعبية أو انتشار اللصوص بصفة غير عادية ، فعندما وقعت القاهرة ١٦٤٢ م فريسة لعصابات اللصوص (المناسر) الذين عاشوا فى مختلف أحيائها دون رادع يذكر وأغمض والى الشرطة عينه عنهم وتركهم يهربون مقابل

(١) قصبة رضوان ، سوق كبير مغطى بناه رضوان بك الفقارى لتجار الأحذية أمام باب زويلة .

(٢) الاسحاقى : أخبار الأول ، ص ٢٢٩

ابن أبى السرور البكرى : الكواكب ، ص ٢٨

(٣) الجبرى : عجائب الآثار ح ٣ ص ٢١١ ص حيث ذكر : قبضوا على امرأة سرقت أمتعة من

وشنقوها عند باب زويلة سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠١ م .

إبراهيم النصوحى : تراجم الصواعق ، ص ٥٨١

رشيوة بعد أن أمسكهم الناس لقيامهم بنهب ٤٨ محلاً تجارياً في طولون شكك الناس للباشا
وملايكة بمزل الوالي مهديدين إياه برفع شكواهم إلى السلطان إذا لم يستجب لطلبهم فعزاه
الباشا وعين والياً حديداً قام بنهب اللصوص وألقى القبض على عسده منهم وعاد الأمن
إلى القاهرة .

وخدمة عامة - عاد الأمن القاهرة أثناء الليل ، واعتبر ذلك إحدى تميزاتها ، فقد كانت
شدة الرقابة وثقتهم بحسن أداء اللصوص مستجيلاً وكان بإمكان الناس أن يذهبوا أثناء
الليل لأعمالهم في الأسواق والشوارع .

وذكرهم ناهن ليلاً :

كانت نساء القناديل في الشوارع والأسواق وكانت الاضاءة تقوى أثناء الأزمات .

وكانت تحتضن بذلك طائفة تسمى طائفة القندلية تضم مائتي فرد ، كان عليهم على وجه
الخصوص تزيين الدكاكين بالفوانيس أثناء ليالي الموالد وليالي رمضان والاضاءة العادية
في الشوارع .

وكان الآن والوالى يصدران أوامرهما للناس بإضاءة الفوانيس أمام البيوت والدكاكين
لتفادي المفاجآت . وكان على الذين يتجولون ليلاً أن يصطحبوا معهم رجال يحمون
نساءهم (١) .

هكذا نرى مما تقدم كيف كانت الادارة العثمانية تحرص على رعاية شئون البوايس
والأمن العام في العاصمة ، وكيف كانت تسلك إلى ذلك كل السبل التي تؤدي إلى رفاهية
الناس وتوفير الأمن والطمأنينة لهم .

الباب الخامس

القضاء كجهاز إدارى

الفصل العاشر - قاضى القضاة

الفصل الحادى عشر - قضاة الأقاليم

AHMAD SR

AHMAD SR

الفصل العاشر

قاضى القضاة

تمهيد :

أولى العثمانيون شئون القضاء في مصر جانباً كبيراً من اهتمامهم ، أسوة بما كانوا يتبعونه في مركز السلطنة في مختلف الولايات ، فأحاطوا منصب القاضى بأهمية كبيرة ومنحوه سلطات واسعة ، قضائية وإدارية ، مما جعل الوثائق تطلق عليه لقب الحاكم الشرعى (١) . فالقاضى هو المختص بالفصل في خصومات الأفراد ، والنظر في شئون تركاتهم ووصاياهم وسائر شئونهم الشرعية ، فلا يتم اتفاق بين شخصين إلا أمام القاضى ، وأمامه تجرى جميع عمليات البيع والشراء فى الأرض والعقارات . وكل موظف لا يستطيع أن يمارس مهامه المحددة له إلا إذا أثبت لدى القاضى صحة تعيينه ، وسجل براءة هذا التعيين فى سجل المحكمة .

ويشارك القاضى اشتراكات فعلياً فى إدارة شئون الولاية عن طريق عضويته بالديوان العالى وهو أعلى مجلس إدارى فى الولاية .

ويحسن قبل أن نشرع فى دراسة نظام القضاء العثمانى فى مصر ، أن نعرض فى صورة موجزة لنظام القضاء المملوكى الذى وجد بمصر فى عصر السلطنة المملوكية لتبين مدى التغييرات التى أدخلها العثمانيون على هذا النظام .

نظام القضاء المملوكى :

كان يرأس القضاء فى مصر فى عصر السلطنة المملوكية أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، ويحمل كل منهم لقب قاضى القضاة ، وكان أرفعهم مكانة قاضى القضاة الشافى ، يليه قاضى القضاة الحنفى ، فالمالكى ، فالحنبلية ، وذلك باعتبار أن المذهب الشافى هو أكثر المذاهب انتشاراً فى مصر .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : محكمة المنصورة ، مضبطة رقم ٣ ص ٤٥٥ ، مادة ٢٤٥١ .

أما الجيش المملوكي فكان له قضاة العسكريين ، وهم المختصون بشئون الجند وليس لهم ولاية على غيرهم . وكان عملهم لا يمس الشخصيات المدنية إلا حينما تكون موضع الخصومة والنزاع مع شخصيات عسكرية . وكان قضاة العسكريين أولئك يمثلون المذهب الشافعي والحنفي والمالكي ، وأحياناً كان يوجد قضاة عسكريين على المذهب الحنبلي .

وقدم القضاء في عصر السلاطنة المملوكية بدور هام في المجتمع ، فبالإضافة إلى قيامهم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية ، كانوا يفصلون أيضاً في القضايا المدنية فضلاً عن قيامهم بإمامة المسلمين والنظر في الوصايا والأحباس وشئون اليتامى والأشخاص المحجور عليهم والتدريس بالمدارس^(١) .

موقف العثمانيين من نظام القضاء في مصر :

من نظام القضاء في مصر في العصر العثماني بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

وهي التي بدأت عقب دخول السلطان سليم الأول القاهرة ، فقد استبقى نظام القضاء المملوكي بقضاة الأربعة الذين خلع عليهم وأعادهم إلى وظائفهم ، وكانوا قد خرجوا مع السلطان الغوري إلى الشام ، وبعد هزيمته أسر السلطان سليم ثلاثة منهم وهم : الشافعي والمالكي والحنبلي وهرب الرابع وهو الحنفي إلى مصر^(٢) ثم أقام السلطان سليم إلى جانب القضاة الأربعة قاضياً عثمانياً أسماه « قاضي العرب » وجعل مقره المدرسة الصالحية ، وقد قام هذا القاضي بمنع نواب قضاة مصر والشهود الموجودين بتلك المدرسة من تحرير عقود الزواج أو ممارسة أي عمل قضائي .

وقد ذكر ابن إياس ما كان من استياء المصريين الشديد من إجراءات هذا القاضي الذي وصفه بقوله : (وكان القاضي الذي قرره ابن عثمان يحكم في الصالحية أجهل من حمار ، وليس يدري شيئاً في الأحكام الشرعية ، ويضيع على الناس حقوقها)^(٣) .

(١) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٥٢ ص ١٥٣

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤٧ ، ص ١٦٥ .

(٣) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

وبوجود هذا القامى وممارسته الأعمال القضاية إلى جانب وجود القضاة الأربعة أصبح القضاة في مصر مزدوجاً ، عثمانياً ومصرياً ، واستمر القضاة الأربعة المصريون في ممارسة القضاة ، واتباع نظامهم المعتاد بالطلوع إلى القاعة أول كل شهر لتهنئة أمير الأمراء ، كالعادة التي كانت متبعة في عصر السلطنة الممورية (١) .

وفي هذه المرحلة أيضاً واصل خير بيك سياسة السلطان سليم في تقوية مركز القاضي العثماني وإضفاء نفوذ القضاة المصريين ، فقد أمر قضاة مصر بالإقلال من نوابهم بحيث يقتصر كل قاضي من القضاة الأربعة على سبعة نواب له يتناوبون العمل طوال الأسبوع ، وأن القاضي من النواب يجلس في بيت قاضي القضاة في دوره من أيام الأسبوع للسمع الدعوى بمفرده ، كما قرر خير بيك بناء على اقتراح القاضي العثماني مبلغ ستة أضعاف شهرياً على كل دكان شهود وعلى كل مجلس قضاء ، ثم حدد للناس إجراءات جديدة لم يألفوه قبل يقضى (بألا يتم عقد زواج أو طلاق إلا في بيت قاضي من القضاة الأربعة) ، وأن القاضي إذا عقد نكاح يأخذ على تزويج البكر ستمين نصفاً ، وعلى تزويج الثيب ثلاثين نصفاً ، فيأخذ العاقد شيئاً والشهود شيئاً ، ويحمل الباقي إلى والي القاهرة (الزعيم) .

وقد أدى تنفيذ هذه الإجراءات الجديدة إلى اضطراب أحوال القضاة والشهود لمشاركة الوالى ورجاله لهم في أزراقتهم ، وأضير نواب القضاة لمنعهم من العمل في المدرسة الصالحية وتقليل عددهم .

وأصيب الناس بالضرر لأنهم لم يعتادوا إجراء مراسم الزواج والطلاق عند القاضي ، بالإضافة للرسوم المالية التي كان عليهم أدائها في تلك المناسبات (فامتنع الزواج والطلاق في تلك الأيام ، وبطلت سنة النكاح) (٢) .

وقد استمر القاضي العثماني يقضى في الأحكام الشرعية (فكان يجلس على تكة يباب المدرسة الصالحية ، وحوله جماعة من الانكشارية ، وكان لا يقضى أمر من الأحكام الشرعية حتى يعرض عليه ، فكان يقف بين يديه الشاكي والمشتكى ويخاطبونه بترجمان بينهما عن أمر الشكاة ، فكان يقرر على كل محاكمة على الأشرف في ستة نقره يأخذها لنفسه من الشاكي والمشتكى ،

(١) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤١٨ .

يسمون ذلك مصلحة ، وكان إذا أمر بشئ لا تمارضه القضاة ، ويزعم أنه مستوفى على القضاة في الأمور الشرعية ، وكان يضرب من يستحق الضرب ، ويسجن من يستحق السجن ، ولا يراجع القضاة في ذلك (١) .

وبالطبع أدى ازدواج نظام القضاء في مصر في تلك المرحلة ، من وجود قاض عثمانى ورجاله ، وقضاة المذاهب الأربعة من العلماء المصريين ، ونوابهم إلى نوع من الفوضى القضائية عبر عنها ابن إياس في تشاؤمه من انهيار السلطنة المملوكية ودخول مصر في حوزة العثمانيين بقوله : (وضعت شوكة الشرع في هذه الأيام جداً) (٢) .

المرحلة الثانية :

وهي التي بدأت في عهد السلطان سليمان القانوني وذلك تمشياً مع القوانين الجديدة التي وضعت لإدارة مصر وفي أواخر ولاية خير بيك ، وفيها تم إرساء قواعد نظام القضاء العثماني في مصر بصفة نهائية حتى أواخر العصر العثماني .

فقد أرسل السلطان سليمان مرسوماً إلى مصر في أواخر جمادى الثانية سنة ٩٢٨ هـ // ٢٨ أبريل سنة ١٥٢١ يابطال نظام القضاة الأربعة من مصر ، وتعيين قاض عثمانى يرأس هيئة القضاة في مصر ويتصرف في الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة .

وأسرع خير بيك بتنفيذ مرسوم السلطان فأمر القضاة الأربعة بصرف النواب والرسل من طرفهم والامتناع عن ممارسة أعمال القضاة (٣) .

وبوصول أول قاضٍ عثماني إلى مصر يحمل لقب قاضي العسكر في ١٠ رجب سنة ٩٢٨ هـ ٧ يونيو سنة ١٥٢١ م) بدأ تنفيذ نظام القضاء العثماني فيها .

ونظراً للمكانة الهامة التي احتلها قاضي العسكر في مصر فقد استقبله في بولاق ملك الأمراء خير بيك للترحيب به وأنزله بيت أحد أمراء المماليك وأرسل إليه مدة حافله (٤) .

(١) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص ٢٤٤ .

(٣) ابن إياس : المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .

(٤) ابن إياس : المرجع السابق ، ح ٥ ، ص ٤٥٨ .

وهو استمر استقبال قاضي العسكر في مصر يتم باهتمام كبير حتى أواخر القرن الثامن عشر .
فبعد وصول القاضي إلى الإسكندرية يرسل الخدم للقاهرة فترسل له بقية مائة من
الترجمان والشهود والانكشارية والأغوات يلاقونه في الإسكندرية ويصحبونه حتى يصل
إلى بولاق فينزل له كتحذا الجاويشية ومتفرقة بأداء وترجمان الديوان ، وأول عمل يقوم
به القاضي بعد ذلك هو الطلوع إلى الديوان العالي في القاعة (١) .

وسناقش في الصفحات التالية أهمية منصب قاضي العسكر ومدة عمله واحتصاصاته
وإيراداته وتطور مركزه .

أهمية منصب قاضي العسكر :

اهتم العثمانيون اهتماماً كبيراً بشؤون القضاء قاضي العسكر في السلطنة شخصية كبيرة
من أهم الشخصيات في الهيئة الإسلامية The Moslem Institution وهو عضو في ديوان
استانبول أعلى مجلس إداري في السلطنة بالإضافة إلى قيامه بالمهام القضائية .

وقد بدأ نظام قاضي العسكر في استانبول في عهد السلطان مراد الأول سنة ١٣٦٠ م -
سنة ١٣٨٩ م) ، وقد أخذ لقب قاضي العسكر من مرافقه للجيش العثماني وكان أهم
قضاة العسكر :

قاضي عسكر الروملي ، قاضي عسكر الأناضول ويلي هذين القاضيين عدد من القضاة
الكبار في بعض مراكز الولايات ، ويقوم قاضي عسكر الروملي بتعيين القضاة
في القسم الأوربي من السلطنة ويشرف عليهم ويختص قاضي الأناضول بالبلاد الآسيوية
ويلى هذين القاضيين قاضيا الحرمين الشريفين مكة والمدينة ثم قاضي دمشق ثم قاضي مصر
فهو يحتل المركز الرابع بين قضاة السلطنة يليه قاضي القدس ، وجميع هؤلاء يعدون قضاة من
الدرجة الأولى ويلهم قضاة من الدرجة الثانية ، ومنهم قاضي بغداد وديار بكر والقضاة
العاديون المتفرقون في المدن الصغرى ، ونوابهم في القرى (٢) .

(١) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ٤٢٢ .

(٢)

د. ليل الصباغ : المجتمع العربي السوري ، ص ١٢٠ .

و.نصب قضاة المسكر .نصب عطية . و. اختط الساطان سليمان القانونى شروطاً
قاسية لوصول العالم إلى أحد هذه المناصب السامية . فهياه أن يمر اطالب علم أولاً ثم
كمدرس في اثني عشر مدينة .تتسلسل تدريجى . وهذا كان يتطلب من المرء أربعين عاماً من
الدراسة والعمل ولا يمكن لأى من قضاة المسكر أن يرتقى من منصب لآخر إلا بتجاهد
القاصى الأظى منه مركزاً . فليس باستقامة قاصى القديس مثلاً الوصول إلى منصب قاضى
دهشق إلا بتجاهد من قاصى القاهرة أو المدينة المنورة أو اسنابول (١) .

وقد تمتع قاصى المسكر في مصر العثمانية بمكانة كبيرة . وكان السلطان يخاطبه في
فرماناه بالقب :

(أفضى قضاء المسلمين . أولى ولاية الوجودين . معدن الفضل واليقين ، رافع أعلام
الشريعة والدين ، وارث علوم الأنبياء والرسالين ، المختص بمزيد عناية الملك المعين
مولانا . . . ريدت فضائله) (٢) .

وقد اعتبر الساطان أن قاضى المسكر أهم شخصية عثمانية في مصر بعد الباشا . فكان
يقرن اسمه مع اسم الباشا دائماً في الفرمانات التى يبعث بها لباشا مصر . بخصوص الشؤون
الإدارية فيرد بها على سبيل المثال : إلى على باشا وإلى مصر ، وإلى قاضى مصر (٣) .

وقد لقب قاضى المسكر في مصر العثمانية بلقب شيخ الإسلام فورد في سجلات الديوان
العالى :

سيدنا و.مولانا ، شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام أشرف السادة الموالى الأعزة
الكرام ، الناظر فى الأحكام الشرعية مولانا قاضى القضاة بمصر المحمية (٤) .

(١) Lybyer : The Government of the ottomon Empire ... p. 217.

د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر ، ص ٨٤ .

(٢) Haim Nahoum : Recueil de Firmons ... p. XIV.

(٣) Haim Nahoum : Recueil de Firmans F., 8.

(٤) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ١٠٧ لسنة ١١٨١ هـ .

وأحياناً كان يلقب بالقب قاضي الديوان (١) وأحياناً يذكر بالقب مولانا القاضى (٢) .

مدة تولية قاضي القضاة :

في بداية العهد العثماني بمصر كان قاضي القضاة يشغل منصبه لسنوات طويلة وصلت أحياناً إلى ستة عشر عاماً متوالية . كما حدث بالنسبة للقاضي أحمد أفندي ، الذي قضى هذا المنصب من سنة ٩٢٨ هـ ، ١٥٢١ م - سنة ٩٥٤ هـ ١٥٣٨ م (٣) .

ثم قصرت مدة شغل القاضى لولاية تدريجياً ، فأصبحت تتراوح بين ثلاث سنوات وستة واحداً (٤) .

وفي القرن الثامن عشر ، وحتى أواخر العهد العثماني ، أصبح قاضي القضاة يولى لمدة سنة واحدة ، أسوة بسائر مناصب الدولة .

وكان يسجل في سجلات الديوان العالي حضور قاضي القضاة إلى مصر ، فذكر مثلاً :

« لما كان في اليوم المبارك ، الموافق لثورة ربيع الأول من شهر سنة ثمان وسبعين ومائة وألف ، حل ركاب حضرة سيدينا ومولانا المولى الأعظم ، والنحرير الأنجم شيخ مشايخ الإسلام ، ملك علماء الأعلام ، قاهوس البلاغة ، ونبراس الأفهام ، محيي ما اندرس من مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، محرر القضايا والأحكام ، بمزيد الأحكام ، مؤيد شريعة سيد الأنام ، مولانا حفيد محمد أفندي ، الناظر في الأحكام الشرعية ، والأوامر الحاقانية بديوان الدولة العثمانية ، قاضي القضاة ، يومئذ بمصر المحمية ، وبنايه في الحكم العزيز بمصر وديوانها ، مولانا نخر علماء الإسلام ، كال باغاء الأنام ، مولانا محمود أفندي . جعل الله قدومها مباركاً ، ومنتهاها سعيداً (٥) » .

- (١) سجلات المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالي ، سجل رقم ١ ص ٣٠٨ ، لسنة ١١٥٧ .
- (٢) سجلات المحكمة الشرعية : سجلات محكمة الباب العالي سجل رقم ٨٥ ص ١٤ ، لسنة ١٠١٣ هـ .
- (٣) ابن أبي السرور البكري : الزهرة الزهية : ص ٥
- (٤) ابن أبي السرور البكري : الكواكب السائرة : ص ٢٢ . ٢٣ .
- سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ١ ص ١ لسنة ١١٥٤ هـ
- (٥) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٢٢ لسنة ١١٧٨ هـ .

وفي غرة ربيع الأول سنة ١١٧٩ هـ غادر قاضي القضاة السابق مصر ، وعين بدله قاضي قضاة آخر ، سجلت السجلات وصوله في هذا التاريخ (١) .

ويصحب قاضي القضاة الجديد في حضوره نائبه ملازمه وإذا حدث وتوفي قاضي القضاة قبل نهاية العام المحدود له ، حل محله نائبه في القضاء في محكمة الباب العالي وفي حضور جلسات الديوان العالي (٢) .

وقد ظل قاضي القضاة يواصل عمله في مصر طوال فترة الحكم العثماني ، حتى في فترة حكم علي بك الكبير ، فقد ظل قاضي القضاة يقدم من استانبول ليتولى منصبه .

وقد تمتع قاضي العسكر في مصر بمكانة كبيرة ، وكان يقوم أحياناً بدور قائمقام الباشا حين عزله (٣) .

اختصاصات قاضي القضاة :

كانت اختصاصات قاضي القضاة أو (قاضي العسكر) في مصر ذات شقين :

الشق الأول : الاختصاصات القضائية .

الاختصاصات الادارية لقاضي القضاة :

كان قاضي القضاة (قاضي عسكر أفندي) هو رئيس هيئة القضاء في مصر كلها وقد تم تنظيم القضاء في مصر العثمانية على يد القاضي (سيدى جلبي) الذي اتخذ مقره في مدرسة الصالحية ، وعين له نائباً حنياً وآخر شافعيّاً ونائباً ثالثاً مالكي المذهب والنائب الرابع حنبلي . وكلهم شخصيات عثمانية .

ويتناوب هؤلاء النواب الجلوس نيابة عن قاضي القضاة في المدرسة الصالحية في الأوقات التي يسمح لهم فيها بذلك .

(١) نفس السجلات : سلسلة رقم ٢ ص ٢٤ لسنة ١١٧٩ هـ .

(٢) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٥٤ لسنة ١١٧٩ هـ .

(٣) ابن أبي السرور البكري : النزهة الزهية ، ص ٢٤ .

وقد حدد هذا القاضي لكل نائب من نواب الأربعة الاحتفاظ بشاهدين فقط يعملان
مه (١).

ويعمل مع قاضي القضاة مجموعة من الرسل (الجاويشية) واثنان من الترجمة ترجمان
كبير ، وترجمان صغير ، ومجموعة من جند الانكشارية . وقد عين قاضي القضاة مجموعة من
القضاة العثمانيين المرسلين من أستانبول ينوبون عنه في أنحاء القاهرة مثل بولاق ، مصر
العتيقة ، جامع أبي طولون ، الحسينية . . . وغيرها من أخطاط القاهرة وفي محاكم الأقاليم .
وبالإضافة لرئاسة قاضي العسكر لهيئة القضاء في مصر كلها فقد كان يفصل في القضايا التي
تقدم إليه في أكبر وأهم محاكم مصر العثمانية ، وهي التي عرفت بمحكمة الباب العالي . أو محكمة
محروسة مصر ، أو المحكمة الكبرى ، التي أصبحت مقرراً لقاضي القضاة منذ سنة ٩٣٧ هـ //
١٥٣٠ م (٢) .

وقد اقتصرت تلك المحكمة بالقضايا الهامة المتعلقة بإسقاط الأرض ، والرزق وعمليات
الاستبدال فيها ، وإدارة الأوقاف الخيرية ، والتعيينات لوظائف المساجد والتواجر
الطويل ، (٣) ومنعت غيرها من محاكم أخطاط القاهرة من الفصل في مثل هذه والقضايا .
وبالإضافة إلى الاختصاصات السابقة ، كان قاضي القضاة يفصل في تلك المحكمة أيضاً في
القضايا والخصومات التي تنشأ بين الأفراد ، وكذا قضايا الزواج والطلاق ، والبيوع والعقود
والإشراف على اتفاقات أرباب الحرف .

وهكذا نرى أن محكمة الباب العالي باختصاصاتها المتعددة كانت تمثل المحكمة الكبرى
صاحبة الولاية العامة في كل ما يتصل بشئون القضاء .

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ، ص ٤٨٨

(٢) دفتر خانة الشهر العقارى بالقاهرة :

سجلات المحاكم الشرعية ، حيث تحفظ سجلات محكمة الباب العالي في سلسلة تبدأ من السجل رقم ١
لسنة ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م وتنتهى سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م ، ومجموع سجلاتها ٥٥٩ سجلاً .

(٣) التواجر الطويل : عقد ايجار طويل المدى يصل إلى تسعين عاماً ، وكان معمولاً به في مصر
العثمانية بالنسبة للأراضي والمقارنات .

وقد تنوعت الشخصيات التي كان قاضي القضاة يتولى النظر قضايها ، فمنها الأشخاص العاديين ، ومنها الأمراء ، وكبار رجال الفرق والتجار . وأرباب الحرف وغيرهم من طبقات المجتمع .

فمنه كانت تعرض الخصومات بين الأفراد ، من ذلك القبيل ما جاء بجماعة محكمة الباب العالي في مستهل ذي الحجة سنة ١٠١٣ هـ // ١٦٠٤ م ، وتوحيز وقائع هذا النزاع في أر الأير شاكر بن عبد الله الشرفوة أدعى بأن الحاج علي بن شعبان الرومي مدين له مبلغ من المال ، وببوت حقيقته في هذا المبلغ . أصدر قاضي القضاة الحكم الصالح (١) .

ومن قضايا التنازل عن الأرض (الإسقاط) التي عرضت أمام قاضي القضاة بجماعة ١٩ ربيع الثاني سنة ١١٣٥ هـ / ١٧٢٢ فنية الشيخ تقي الدين بن الشيخ محمد الكاتب التي أسقط فيها حق أحد موكليه في التصرف بقطعة أرض بولاية المنوفية لمصطفى أفندي باش فامة الشرفوة (٢) .

وفي محكمة الباب العالي وأمام قاضي القضاة كان يجري تعيين الأشخاص في وظائف النظر لأوقاف .

من ذلك القبيل ما جاء بجماعة ٢٦ ربيع ، سنة ٩٩٩ هـ // ١٥٩٠ م (٣) .

قرر مولانا النايب :

الفقيه إلى الله تعالى الشيخ الإمام زين عبد الواحد بن المرحوم الشيخ سراج الدين دام فضله واقباله في وظيفة النظر والتحدث على وقف المرحوم مراد الأتابكي عوضاً عن سيدنا ومولانا ولي الكمال والاكرام عين الأساتذة الفخام ، وارث علوم الأنبياء الكرام عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام . مولانا شيخ الإسلام محمد ابن السرور البكري الصديقي الشافعي الأشعري أدام الله تعالى النفع بوجوده بحكم فراغه عن ذلك بحسن اختياره . . .
اعلاماً شرعياً .

(١) سجلات المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالي - سجل رقم ١٥ ص ٢ لسنة ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م .

(٢) نفس السجلات السابقة محكمة الباب العالي - سجل رقم ٢٠٦ ص ٩٦ لسنة ١١٣٥ هـ / ١٧٢٢ م .

(٣) سجلات المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالي سجل رقم ٥٥ لسنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م ص ٦٠ .

كما كان قاضي القضاة يعين الأشخاص لتولي وظيفة قراء القرآن والشهادة بالأوقاف من ذلك :

فرد مولانا النائب الشيخ زين الدين بن عامر بن الشيخ مبراج الدين عمر الجناحي في نصف وظيفة الشهادة والقراءة بوقف المرحوم تراز الأتابكي وفي نصف وظيفة الشهادة بوقف المرحوم خه شغوم .

تقريراً شرعياً مفيولاً في الجمعة مستهل المحرم سنة ١٠١٤ هـ = ١٦٠٥ م (١) .

ونلاحظ هنا أن جلسات محكمة الباب العالي كانت تعقد في أيام الجمعة مثل جلسات الديوان العالي وباقي المحاكم في عصر العثمانية .

وأمام قاضي القضاة كانت ثابت الاتفاقات بين الأشخاص وإبراء ذمتهم من حدودهم تجاه الآخرين من ذلك :

ما جاء بجلسته ١٣ جمادى سنة ٩٩٩ / ١٥٩٠ م .

لدى مولانا قاضي القضاة بمصر المحمية . حضر غير الأعيان والأعيان عمدة أصحاب الشأن . الأمير صفر جاي بن فتح الله الروزناجي بديوان مصر أدام الله تعالى عزه والشهابي أحمد بن روزمك من طائفة الجراكسة وأقر الشهابي أحمد المذكور الأقرار الشرعي وهو بكمال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار أنه لا يستعق سنة تاريخه حياً ولا استحقاقاً ولا دعوى ولا طلباً قبل الأمير صفر جاي وتصادقاً على ذلك تصادقاً شرعياً بشهود الأمير علي جاي جاوشان (٢) .

وجميع الاتفاقات الخاصة بأرباب الحرف حتى الذميين منهم كانت تجري أمام قاضي القضاة والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الاتفاق الذي تم أمام القاضي في جلسة بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٠١٣ هـ // ١٦٠٤ م حيث جاء بها :

(١) سجلات المحكمة الشرعية : سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٨٥ ، ص ٥٦ لسنة ١٠١٤ هـ =

١٦٠٥ م .

(٢) سجلات المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالي سجل رقم ٥٥ لسنة ٩٩٩ / ١٥٩٠ م ، ص ٧٠

لدى مولانا النايب محضر المعلم صموال بن يوسف بن يعقوب اليهودى الجوخى المعروف بالمعجمى ومحبته سلمون بن ابراهيم اليهودى الفرنجى الدلال فى الجوخ واشهد على نفسه شهودا شرعيا فى صحته وسلامته وطواعيته واختياره من غير إكراه ولا إجبار أنه من تاريخه لا يتعاطى حرفة الدلالة فى الجوخ بغير رضا التجار فيه والدالين وأنه متى تعاطى ذلك بغير اذنه ورضاهم كان عليه ما يراه الشرع الشريف وذلك بحضور المعلم موسى بن يعقوب اليهودى الجوخى ، ويوسف بن ابراهيم بن سليمان اليهودى شيخ طائفة السماسرة فى الجوخ واطلاعهم على ذلك ورضاهم به وثبت الإشهاد بذلك لدى الحاكم المشار إليه أعلاه (١) .

وفى حالات كثيرة كان الديوان العالى يحيل قضايا الميراث والنزاع على التركات والتى يرفعها إليه رجال من الجهاز الإدارى إلى قاضى القضاة لينظرها فى محكمة الباب العالى ، ويرسل الديوان القضية تحبة جاوبش إلى قاضى القضاة ، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها

القضية التى نظرت فى الاثنين ٨ جمادى الأولى سنة ١٥٩٩ هـ // ١٥٩٠ م والتى جاء بها .

(بين يدي مولانا أفندى ، دامت هماليه ، بحضور نحر إقرانه محمد جاويش ، الموجه من الديوان العالى بمصر المحمية فى هذا الخصوص) .

ثم تذكر الحجة موضوع القضية التى تتخلص فى قيام نزاع بين أحمد بن دوزمل ، من طائفة الجراكسة ، والأمير صفر جلبي بن فتح الله الروزناجى على مقدار من الغلال مستحقة لابن الطرف الأول الذى توفى وتركها لدى الطرف الثانى ، وقد حكم قاضى القضاة براءة ذمة الروزناجى الذى استطاع أن يثبت سداده لثمن تلك الغلال للابن المتوفى أثناء حياته (٢) .

نخلص مما سبق إلى أن قاضى القضاة كان يقوم بمهمة قضائية تتعلق بالفصل فى قضايا الأفراد ، وحل مشكلاتهم التى يتقدمون بها إليه فى محكمة الباب العالى التى كان يرأس معظم

(١) سجل محكمة الباب العالى : سجل رقم ٨٥ لسنة ١٥١٣ / ١٦٠٤ م ، ص ١٤

(٢) سجلات المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالى ، سجل رقم ٥٥ لسنة ١٥٩٩ / ١٥٩٠ م ، ص ٦٣

جاسانها ، أما إذا حال دون ذلك حائل ، كانشغاله بحضور جلسات الديوان العالى ، فقد كان يعهد إلى أحد نوابه الأربعة برئاسة الجلسة بدلاً منه ، وكان ينص على ذلك فى السجلات فيرد . (بعد الاذن الكريم ، من حضرة مولانا قاضى القضاة ، شيخ مشايخ الإسلام ، لناييه الحاكم الحنبلى ، فى عمل ماسينذكر فيه نظره (١)) ، ثم تذكر الحجة موضوع القضية التى عرضت أمام النائب وكانت مقدمة من ناظر وقف الشيخ شهاب الدين بخط العرب الأحمر والتى كان يطلب فيها موافقة القاضى على قيامه ببيع أقطاع هذا الوقف للأخير . مصطفى بن عبد الله الخاصكى .

وأمام هؤلاء النواب كانت تعرض جميع الشئون التى تقدم لقاضى القضاة . نذكر من ذلك .

لدى الحاكم الشافى .

تصادق الشيخ نور الدين على بن محمد بن القباني بخط البندقيين مع المحترم أحمد بن فراج التهجوى بتهوة قرمز تصادقا شرعيا فى الصحة والسلامة والطواعية والاختيار أن آخر ما يستحقه الشيخ المذكور بذمة أحمد المذكور مما هو مكتب له عليه بالحجة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة بسادس شعبان سنة ١٠١٠ هـ // ١٦٠١ م عن ثمن بن ، وسكر ما بينهما من التبعات والديون والمعاملات مما أصله وقدره معلوم لهما شرعا . ببلغاً قدره من الذهب الشريفي الجديد معاملة تاريخه بالديار المصرية مائتا دينار ثنتان وأربعة وعشرون دينارا ذهباً ومن الفضة الجديدة العديدة ثلاثة آلاف نون و مائتا نصف ثنتان على الحكم الشرعى حسبما تصادقا شرعيا .

وأنه لا يستحق ولا يستوجب على الآخر حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ولا فضه ولا ذهب ولا ضمانه ولا حوالة ولا قليلاً ولا كثيراً ولا قليلاً ولا حقيراً ولا حساباً لما سلف من الزمان وإلى تاريخه سوى المبلغ المتصادق عليه المذكور أعلاه بغير زائد .

وتصادق على ذلك التصديق الشرعي وثبت الإشهاد بذلك لدى الحاكم المشار إليه
في مستهل المحرم سنة ١٤١٠هـ // ١٦٠٥ م (١).

وفي بعض القضايا كان القاضي النائب يمكن الشاكين من ممارسة حقوقهم من ذلك
ما جاء بسجلات محكمة الباب العالي في جلسة ٢٦ ربيع الثاني سنة ٩٩٩ هـ ، والتي
عرض فيها :

أمام مولانا الحاكم الحنفي قضية رفعها الشيخ بدر الدين أبو السعود لتمكينه من السكن
والانتفاع بالسكن الكائن في باب النصر والذي كان قد استأجره فأمر القاضي بتمكينه
من السكن به (٢) .

وجميع عمليات شراء العقارات أو الأرض كانت تتم أيضاً أمام هؤلاء النواب من ذلك
مثلاً ما جاء بأحد السجلات (٣) .

لدى مولانا الحاكم الحنفي اشترت الحرمة خديجة بنت محمد خليفة بما لها لنفسها من عهد
الحاج أحمد عبد الدايم فباعها حمصة قدرها سبعة قراريط من أصل ٢٤ شايعة في جميع الدار
السكنية بخارة البراد بالحلة الكبرى، المشتمل كالأعلى على بيت وخزانتين ومنافع (ثم تذكر
الحجة حدود الدار والتمن الذي دفعته المشترية للحمصة المبيعة لها وإثبات ذلك أمام الحاكم
المشار إليه في ١١ جماد سنة ٩٩٩ هـ // ١٥٩٠ م

وأمام النواب أيضاً كان يتقدم أرباب الحرف لعقد الاتفاقات بينهم نذكر من ذلك
على سبيل المثال .

لدى الحاكم الحنبلي حضر ياسين بن علي الشهير بابن الفقيه والزيفي رضى بن خير الدين
ومحمد بن علاء الدين النجار والمعلم وفا بن عبد القادر بن خضر المدني الحمصي وأشهد عليه كل
منهم شهوده الأشهاد الشرعي عن طواعية واختيار بأن الحمام الكائن بخط البرادعين

(١) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة الباب العالي : سجل رقم ٨٥ ، ص ٥٧ ، لسنة ١٠١٤ هـ =
١٦٠ م .

(٢) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة الباب العالي سجل رقم ٥٥ ، ص ٥٩ لسنة ٩٩٩ هـ - ١٥٩٠ م .

(٣) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة الباب العالي سجل رقم ٥٥ ، ص ٧٢ لسنة ٩٩٩ هـ - ١٥٩٠ م .

المعدة لدخول الرجال ولها شهرة في مجال تغني عن تحديد جاري الربيع منها في ملك المعلم وفا المذكور (وتذكر الحجة الأشخاص الآخرين الذين يملكون باقي الحمام) .

فحكم له القاضي بذلك حكماً صحيحاً شرعياً تاماً في ٢٦ ربيع سنة ١١٩٩هـ // ١٥٩٠م (١) .

وجميع عمليات استئجار الأرض أو شراء ثمارها (٢) كانت تتم في محكمة الباب العالي وأمام قاضي القضاة أو أحد نوابه وسجلات تلك المحكمة حافلة بهذا النوع من الاختصاصات وجميع عمليات الشراء حتى في الأمتعة الشخصية أو الملابس كانت ترفع إلى تلك المحكمة لإقرارها من ذلك ما ذكر في إحدى جلسات مستهل الحجة سنة ١٠١٣هـ // ١٦٠٤م .

لدى الحاكم الحنبلي اشترى الزيني محمد بن أحمد الخوانسكي بماله لنفسه من الزيني سالم ابن محمد الشهير بابن النجار، فباعة جميع ريشة مرصعة بالفصوص وبازبند ذهب مرصع بالفصوص الياقوت الأحمر المعلوم ذلك عندهما شرعاً الجارى ذلك في ملك الزيني سالم البايع المذكور بتصادقهما على ذلك اشترى شرعياً بثمن مبلغه عن ذلك من الفلوس الجدد النحاس ٥٩٠ نصفاً فغنة ثمناً حالاً وقبوضاً بيد الزيني سالم البايع المذكور من محمد المشتري قبضاً شرعياً وتصادقاً على ذلك التصديق الشرعي (٣) .

نخلص مما سبق إلى أن قاضي القضاة (قاضي عسكر أفندي) ونوابه كانوا يفصلون في الدعاوى بين الناس وتمس أحكامهم شتى شؤون الأفراد الاجتماعية والاقتصادية وسجلات محكمة الباب العالي حافلة بالمعلومات الكثيرة التي تفيد في دراسة حياة الناس في مصر العثمانية .

الاختصاصات الادارية لقاضي القضاة :

كان لقاضي القضاة دور كبير في الإدارة فهو أهم ممثل للإدارة العثمانية في مصر بعد الباشا .

- (١) سجلات المحاكم الشرعية : نفس السجل السابق ، ص ٥٧ لسنة ١١٩٩هـ // ١٥٩٠م .
- (٢) سجلات المحاكم الشرعية : سجل محكمة الباب العالي ، سجل رقم ١ ، ص ٨٥ ، ص ٨٨ ، ص ٦ لسنة ١٥٣٧هـ // ١٥٣٠م .
- (٣) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة الباب العالي : سجل رقم ٨٥ ص ٣ لسنة ١٠١٣هـ // ١٦٠٤م (١٧ - الإدارة في مصر)

وكثيراً ما خاطبه السلطان في فرماناته الموجهة لإدارة مصر فيذكر إلى باشا مصر وإلى قاضي مصر . . .

ويلازم قاضي المسكر الباشا في جميع مجالسه ، ولهذا كان يعد شريكاً في سياسة الباشا والإدارة العثمانية .

فإذا ما ثار الجند على الباشا لتصرفات ينقمونها منه كان قاضي القضاة هو أول من يتعرض لنقمتهم باعتباره شريكاً للباشا في سياسته . فعندما قام الجند بأول ثورة ضد باشاوات مصر في عهد الوزير أويس باشا في سنة ٩٩٧ هـ // ١٥٨٨ م هاجموا الباشا في الديوان ففر من وجههم فركبوا وهجموا على بيت قاضي القضاة (شيخ الإسلام مولانا أحمد أفندي الأنصاري القاضي بمصر المحروسة) .

واستمر الجند في ثورتهم مدة أسبوع (من ٢ شوال إلى ٨ شوال سنة ٩٩٧ هـ) وقد حاول قاضي القضاة استغلال سلطته الدينية للتأثير عليهم (فحذرهم من الخروج والعصيان على سلطان الزمان) ولكنهم استمروا في ثورتهم . فاضطر الباشا أن يرسل بيورلديا شريفاً للقاضي يأذن له فيه بأن ينفذ للجند جميع مطالبهم ويخلصه من أيديهم (١) .

وفي معظم الحالات التي ثار فيها الجند على الباشا كان قاضي القضاة يحاول التوسط بينهم وبين الباشا بحمل أوامر الباشا لهم ومحاولة إقناعهم بعدم عصيان ولي الأمر والإقلاع عن التمرد وينصح لهم ويعظهم كما حدث أثناء ثورة الاسباهية في عهد محمد باشا قول قران « معمر مصر ومبطل الطلبة » سنة ١٠١٧ هـ ١٦٠٨ م (٢) .

وفي معظم الأحيان : كان قاضي المسكر يقوم بدور الواسطة بين الجند والأمراء المماليك وبين الباشا يرسلونه إليه للاستفسار عن سبب تصرفاته ، من ذلك القبيل ما حدث عام ١٠٤٠ هـ عندما ثار هؤلاء على موسى باشا لقتله قيطاس بك فقد اجتمع الصناجق والعساكر في منزل شيخ الإسلام قاضي مولانا محمد أفندي وطلبوا منه الذهاب للباشا وسؤاله عن أسباب قتله لقيطاس بك (٣) .

وكان السلطان يوجه إلى قاضي القضاة كل الأوامر الموجهة لتنظيم شؤون القضاء في مصر (١).

وقد كانت أهم الاختصاصات الإدارية لقاضي العسكر هي المتعلقة بالديوان العالي أهم جلس إداري في ولاية مصر ، فقد كان القاضي عضواً أساسياً في هذا الديوان لذا لقب أحياناً بقاضي الديوان (٢) . وهو يحضر جميع جلسات الديوان العالي سواء أكانت متعلقة بموضوعات مالية كإرسال الخزينة الإرسالية وصره الحرميين أو عسكرية كالتشاور لاعداد امدادات عسكرية للسلطان أو للعمل في داخل البلاد أو متعلقة بتنفيذ أوامر السلطان لادارة مصر .

وبلغ من أهمية دور قاضي العسكر في الإدارة أنه كان برأس في كثير من الحالات جلسات الديوان العالي ذات الصبغة القضائية والمتعلقة برجال الإدارة مثل قضايا: الوصايا وتبادل الحقوق مثل (التزامات الأرض) . والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها .

هو أنه بالديوان العالي دامت له المعالي بمصر المحروسة لدى شيخ الإسلام بحضور الشمس محمد جلي من طائفة جاوشان والشمس محمد جعفر أحمد والحاج شاهين محمد شعبان وإطلاعهم وشهادتهم أشهد على نفسه نخر الأشراف السيد الشريف عبد الله بن المرحوم السيد الشريف أحمد نقيب الأشراف بمدينة أسيوط كان أنه نزل وفرغ وأسقط حق موكلته زينب خاتون عبد الله البيضاء معتوقة المرحوم الحاج يوسف لفخر الأقران سعود أغا عبد الله من التصرف في $\frac{1}{8}$ الحصة التي قدرها قيراط واحد و $\frac{1}{8}$ قيراط من جملة قراريط من أصل ٢٤ قيراطا بناحية الساحل تابع طرطبا بولاية جرجا .

في ٢٠ محرم سنة ١١٨٧ هـ // ١٧٧٣ م (٣) .

كما كان لقاضي القضاة أن يرأس الجلسات التي يحدث فيها تنازل عن بعض الوظائف (يبعها) بين رجال الإدارة فيذكر .

(١) د . حسن عثمان : مصر في العهد العثماني في المجلد في التاريخ المصري ص ٢٥٨ .

(٢) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٢٨٨ لسنة ١٢٠٧ هـ = ١٧٩٢ م

(٣) سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٩٢ لسنة ١١٨٧ هـ = ١٧٧٣ م .

(هو أنه بالديوان العالى دامت له العالى بمصر المحروسة بين يدي مولانا شيخ الإسلام)
وبحضور مجموعة من أرباب المناصب .

أشهد على نفسه الأمير يوسف أفندي باش خليفة الروزنامة بالديوان العالى سابقا أنه
فرغ وأسقط حقه للأمر محمد أفندي باش خليفة الروزنامة بالديوان العالى حالا من التصرف
بجميع قلم باش خليفة الروزنامة بالديوان العالى (١).

وفي بعض الجلسات التي رأسها قاضي القضاة كان يتم استئجار الأراضي فيذكر
بالديوان العالى لدى مولانا النائب وبمعرفة الأمير حسن كتحدا طائفة عزبان سابقا وباش
اختيار الطائفة المذكورة حالا وبمضرة مجموعة من رجال الطوائف ...)

استأجر الأمير إسماعيل كتحدا طائفة عزبان سابقا من الحاج رضوان جوريجي عزبان
تبع الأمير حسن كتحدا الرزاز حصة قدرها الربع ٦ قيراط من أصل ٢٤ قيراطا على
الشريع في كامل أراضي ناحية منية القرشين تابع ولاية المنصورة ثم تمضي الحجة في ذكر
قيعة الإيجار وبيدته وشروط السداد .
١٥ ربيع ١ سنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م (٢) .

ومن الشؤون التي عرضت في جلسة للديوان العالى رأسها قاضي القضاة عمليات التنازل
عن الأرض والجراية والعليق

بالديوان العالى لدى مولانا نائب أفندي ويحضرة بعض الأمراء تنازل الأدير حسين أغا
بمفرقة باشي بالديوان العالى سابقا عن نفسه وعن موكله من أتباعه للأمر سلمان أغا من
اختيارية الجاويشية في حصة ٦ قراريط بناحية صافور تابع ولاية المنصورية وعن جميع
حراية وأربعة علائق فراغا شرعيا في ١٠ ربيع سنة ١١٥٤ هـ (٢) .

ومن الجلسات التي رأسها قاضي القضاة الجلسة التي عقدها الديوان العالى في رجب سنة
١١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م (٤) .

(١) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ٧٤ لسنة ١١٨٣ هـ = ١٧٦٩ م .

(٢) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ١ ص ١ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤١ م

(٣) نفس السجلات السابقة .

(٤) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ١ ص ٣١٢ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م

ونظر فيها الاتفاق بين رجال الفرق في محاولة لحقن الدماء والقضاء على عوامل الفتنة بينهم وذكر فيه :

هو أنه بالديوان العالى لدى شيخ الاسلام بحضور ابراهيم بك قيطاس الدفتردار والأمير حسن بك وغيرهم ممن يطول ذكرهم .

صدر التوافق والتراضى بين اختيارية طائفة مستحفظان وبين اختيارية طائفة عزبان على أن كامل الحوادث والمظالم الذى على باب الشون وعلى باب البحرين وكامل حمايات المراكب بطالة .

وبتلك الجلسة أيضاً تم التوافق الشرعى وأمام قاضى القضاة بين الأمراء والأغوات واختيارية السبع بلـكات على أن كل من كان عليه غلال من الملتزمين المطلوبة لأهالى الحرمين الشريفين وللعنبر فإنه يسلمها (لأمين العنبر) ويحضرها ويأخذ أجره الغلال من جهة الميرى

وقد استمر قاضى القضاة يرأس جلسات الديوان العالى والتي تعرض فيها شئون ذات صبغة قضائية بمفهوم العصر طوال فترة الحكم العثمانى فى مصر وحتى فى عهد على بك الكبير كان قاضى القضاة يرأس مثل هذه الجلسات ، فيذكر :

هو أنه بالديوان العالى بمصر المحروسة لدى سيدنا ومولانا شيخ الاسلام أشهد على نفسه الزكية وكيل قدوة الأمراء الكرام الأمير على بك ميرالذرا الشريف السلطانى بمصر المحروسة وشيخ البلد حالا هو الأمير اسماعيل أفندى عبد اللطيف الروزنامجى تسامه أوراق الجزية المعتادة على أهالى الذمة بمصر والمرسلة من استانبول على يد الجزية دار (١) .

ومن الجلسات الهامة للديوان العالى والتي كان يرأسها قاضى القضاة الجلسة التي يعقدها الديوان لمحاسبة الباشا بعد عزله ويرأس القاضى الجلسة فى حالة عدم وصول الباشا الجديد .

من ذلك :

سبب تحرير حروفه هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين النيف العقود

(١) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢هـ = ١٧٦٨ م

بالمنزى الكاين بخط قوصون بجوار جامع الماس الحال به الوزير المعظم المشير المفخم . . .
حمزة باشا كافل مصر المحمية سابقاً .

بين يدي سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام قاموس البلاغة ونبراس
الأفهام أشرف السادة الموالى الأعززة العظام الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ
بمصر المحمية ومحمضور باقى أعضاء الديوان تمت محاسبة الباشا عما دخل عهدته من إيرادات
خزينة مصر .

فى غرة ربيع ١ سنة ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م (١) .

وفى بعض جلسات الديوان العالى كان قاضى القضاة يذيب عنه نائباً أو اثنين من نوابه
لرئاسة الجلسة بدلاً منه ويشار إلى ذلك بالعبارة التالية :

عقد الديوان العالى جلسة رأسها الحاكم الشرعى الحنبلى بعد الإذن له من قاضى القضاة (٢)

وقد اختص قاضى القضاة بتعيين كتاب الوفائع الشرعية بالديوان العالى من بين كتاب
محاكم أخطاط القاهرة (٣) .

وبالإضافة لدور قاضى القضاة سواء فى حضور جميع جلسات الديوان العالى كعضو فى
بعضها ورئيس فى البعض الآخر .

فقد كان لابد من حضوره أيضاً جميع (الجمعيات) (٤) التى تعقد فى مصر عند حدوث
أزمة عامة تمس حياة الناس أو الطبقة الحاكمة ويقوم قاضى القضاة بأعداد الحجية الشرعية
التي تسجل اتفاق أعضاء الجمعية بحل الأزمة كما حدث عام ١١١٤ هـ // ١٧٠٢ م عندما
واجهت مصر أزمة مالية حادة وارتفعا شديداً فى الأسعار وعقد الأمراء وممثلو الأوجقات
جمعية لحل الأزمة حضرها قاضى القضاة وأعد الحجية الشرعية التى أفر فيها الجميع بالتعهد

(١) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ١٤٥ لسنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م .

(٢) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ٨٥ لسنة ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م .

(٣) سجلات الديوان العالى : سلسلة رقم ٢ ص ٢٠٢ لسنة ١١٩٢ هـ = ١٧٧٨ م .

(٤) عن نظام الجمعية أنظر الباب الثامن من الرسالة . الفصل السابع الخاص بنظام الجمعية .

باحترام أوامر على أذا الانكشارية الذى استدعوه لحل الأزمة(١). والامثلة على ذلك كثيرة منها :

الجمعية التى عقدها الأمراء المماليك سنة ١١٥٢ هـ // ١٧٣٩ م لمناقشة أمر السلطان القاضى بحرمانهم من التزام مقاطعات الجمارك فقد حضر الجمعية قاضى القضاة واشترك معهم فى كتابة التماس إلى السلطان باستعطافه للرجوع عن قراره(٢).

نخلص مما سبق إلى أن قاضى القضاة لعب دوراً رئيسياً هاماً فى إدارة مصر العثمانية عن طريق ملازمته للباشا رئيس الإدارة فيها واشتراكه فى قرارات الديوان العالى أهم مجلس إدارى فى مصر .

ايرادات قاضى القضاة :

لم يكن القاضى العثمانى يتقاضى مرتباً تقديماً من الخزينة بل كان له الحق فى تقاضى ٢,٥ ٪ من قيمة ما يقضى فيه ، وقد تطورت هذه الرسوم فى القرن الثامن عشر عندما تدهورت الإدارة العثمانية فى مصر وارتفعت إلى ٨٪ أو ١٠٪ فى كثير من الحالات(٣).

وكان القاضى يتقاضى عوائد من قضاة اخطاط القاهرة ومن قضاة محاكم الأقاليم ، وقد كان لكل محكمة سجل تقيد فيه قضاياها ثم يعرض على القاضى شهراً بشهر فيعلم عليه (بالحثم والعلامة) ويتقاضى الرسم المقرر له عليها(٤) .

وبالإضافة للرسوم التى كان القاضى يحصل عليها من محكمة الباب العالى ومحاكم أخطاط

(١) مصطفى ابراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة من ص ٥٤ إلى ص ٥٧ ،
الجبرى : عجائب الآثار ، ح ١ ، ١٠٣ .

(٢) الدمرداش : الدرّة المصانة ح ٢ ص ٤٤٦ .
مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ص ٣٩٧ .

De Chubrol : Essai sur les Moeurs des habitants modernes de L'Egypte dans
Des Cription de l'Egypte vol, XVIII, p. 234 — 235.

(٤) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ص ٢٣ .

القاهرة ومحاكم الأقاليم . أشارت سجلات العصر العثماني الموجودة بدار المحفوظات إلى أن قاضى القضاة كان يحصل على مرتب من ضريبة الجوالى وقدره ١٨٠٠ بارة سنويا (١) .

ايرادات عينية :

كان لقاضى القضاة مرتب جراية وعليق من القمح والشعير يصرف له من الخزينة كل شهرين .

وقد بلغ هذا المرتب ٤٨٠ أردبا من الغلال فى السنة منها ٢٤٠ أردبا من القمح ، ٢٤٠ أردبا من الشعير . وظل ذلك المرتب دون تغيير طوال الحكم العثمانى لمصر (٢) .

تطور مركز قاضى القضاة :

ظل قاضى القضاة (قاضى العسكر) فى مصر شخصية عثمانية ، كالباشا ، وكتخداه ، وظل قاضى القضاة العثمانى رأس القضاء فى مصر العثمانية منذ إرسال أول قاضى عثمانى فى عهد السلطان سليمان القانونى إلى أن احتل الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ م ، حيث عهدوا برياسة القضاء فى مصر لعالم مصرى هو الشيخ أحمد العريشى (٣) وبعد جلاء الفرنسيين من مصر عاد قاضى القضاة العثمانى لتولى رياسة القضاء فيها حتى أواخر العهد العثمانى .

ولم يكن قضاة العهد العثمانى فى مصر شخصيات سيئة ، كما هى الفكرة الشائعة عنهم فمعظمهم كان على درجة كبيرة من العلم والتفقه فى الشريعة حتى فى أواخر القرن الثامن عشر . وقد وصف الجبرتى قاضى القضاة الذى وصل إلى مصر سنة ١١٧٨ هـ // ١٧٦٤ م وهو

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رقم ١١٧١ لسنة ١١٤٩ هـ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة :

دفتر عادات جرايه وعليق خيول دستور مكرم وزير .. ومولانا قاضى عسكر افندى .

دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ = ١٦٥٥ م .

دفتر رقم ٥٦٠٩ لسنة ١١٧٤ هـ = ١٧٦٠ م .

(٣) للشيخ أحمد العريشى رسالة خطية هامة عن القضاء فى مصر بعنوان : (فى علم وبيان طريق القضاء وأسماهم بمصر المحروسة وأقاليمها) .

وهى تتضمن إجاباته على ستة أسئلة وجهها إليه الفرنسيون وتشمل تعريف نظام القضاء وقتئذ وأسماهم بعض القضاة نواب القاضى الأكبر ومحال عملهم ، وهى فى تسع صفحات - دار الكتب برقم ٣١٥١ تاريخ

المولى حفيد أفندى القاضى بأنه (كان من العلماء الأفاضل) وذكر عنه الجبرتى أنه كان يجتمع كثيرا بوالده الشيخ حسن^(١).

واستمر قاضى القضاة فى مصر ، طوال العهد العثمانى ، ينعم بالاحترام والمعاملة الطيبة من أمراء مصر وتجارها وعلمائها ، يؤيد ذلك ما ذكره الجبرتى من أنه :

(عندما شرع القاضى المذكور - أى القاضى حفيد أفندى الذى تولى سنة ١١٧٩ هـ // ١٧٦٥ م فى عمل فرح ختان ولده ، أرسل إليه على بك هدية حافلة ، وكذلك باقى الأمراء والاختيارية والتجار والعلماء ، حتى إمتلأت حواصل المحكمة بالأرز والسمن والعسل والسكر وكذلك إمتلأ المقعد بفروق البن ، ووسط الحوش بالحطب الرومى ، واجتمع بالمحكمة أرباب الملاعب ، والملاهى ، والبهلوانات ، وغيرهم ، واستمر ذلك عدة أيام ، والناس تغدو وتروح للفرجة ، وسعت العلماء والأمراء ، والأعيان والتجار لدعوته ، وفى يوم الزفة أرسل إليه على بك ركوبته ، وجميع اللوازم من الخيول والماليك وشجر الدر والزرديات وكذلك داقم الباشا من الأغوات ، والسعاه ، والجاويشية ، والنوبة التركية وأركبوا الغلام بالزفة إلى بيت على بك ، فألبسه فرو سمور ، ورجع إلى المحكمة بالوكب ، وختن معه عدة غلمان ، وكان يوما مشهوداً)^(٢) .

مما سبق يتضح أن قاضى القضاة ، ظل حتى أواخر القرن الثامن عشر يحظى بالاهتمام من كل الطوائف فى مصر ، ومن الباشا ، ومن شيخ البلد ، فقد كان قاضى القضاة يمثل السلطة الدينية التى كان يقدرها ويحترمها كل أفراد المجتمع المصرى الإسلامى .

محاكم أقسام (أخطاط القاهرة) :

وجدت بالإضافة إلى محكمة الباب العالى الخاصة بقاضى عسكر أفندى مجموعة أخرى من المحاكم فى القاهرة ، والتى كان يتولى شئون القضاء فيها مجموعة من القضاة نواب قاضى عسكر أفندى الذين يعينهم للعمل بها .

وفى بداية العهد العثمانى كان السلطان يرسل إلى مصر قضاة عثمانيين لمعاونة قاضى العسكر فى تطبيق العدالة فى مصر .

(١) الجبرتى : عجائب الآثار - ح ١ ص ٢٥٤ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ح - ١ ، ٢٥٤ .

أما في أواخر القرن الثامن عشر فقد شغل معظم محاكم القاهرة قضاة مصريون عيّنهم قاضي المسكر كنواب له .

وقد وجد في القاهرة في العصر العثماني خمسة عشر محكمة (١) ظلت تعمل منذ بداية العصر تقريباً حتى نهاية ، وسنمعرض فيما يلي لهذه المحاكم واختصاصاتها .

(١) محكمة الباب العالي : أو المحكمة الكبرى :

وهي الخاصة بقاضي القضاة ونوابه الأربعة وتبدأ سجلاتها من سنة ٩٣٧ هـ // ١٥٣٠ م وتستمر حتى سنة ١٢٩٢ هـ // ١٨٧٥ م وعدد سجلاتها ٥٥٩ سجلاً .

وقد اختصت تلك المحكمة كما قدمنا بالقضايا الهامة الخاصة باسقاط الأرض والرزق وعمليات الاستبدال فيها وشئون الأوقاف والتواجر الطويل والتعيينات لوظائف المساجد ونظار الأوقاف والاتفاقات الهامة بين كبار الأمراء المماليك وأرباب الحرف ، ومنعت غيرها من محاكم القاهرة من تناول اختصاصاتها السابقة ، وذلك بالإضافة لكل الشئون نقضائية العادية مثل النزاع بين الأفراد وعقود البيع والشراء وغير ذلك .

وبذلك كانت محكمة الباب العالي أهم محاكم القاهرة لذا أطلق عليها اسم المحكمة الكبرى (٢) .

(٢) محكمة القسمة العسكرية :

وتبدأ سجلاتها من سنة ٩٦١ هـ // ١٥٥٣ م وتستمر إلى سنة ١٢٩٢ هـ // ١٨٧٥ م وعدد سجلاتها ٤١٨ سجلاً . وقد اختصت (بضبط تركت ومحاسبات وأيلولات واشهادات وبرات وإقامة الوصي والقيم) بالنسبة لرجال الأوجاقات السبعة .

وعرف قاضيها بانهم القسم العسكري وهو أحد نواب قاضي القضاة .

وعند تقسيم تركة أحد رجال الفرق كان يذكر :

(١) توجد سجلات هذه المحاكم الآن بدفتر خانة (أرشيف) الشهر العقارى بالقاهرة .

(٢) أحمد العريشى : رسالة في علم وبيان طريق القضاة : السؤال الثالث .

دفتر مبارك إن شاء الله تعالى علم ما وجد وضبط وأبيع من مخلفات المرحوم فخر الأكاير والأعيان مصطفى أفندي بن المرحوم حسين من أعيان أمراء الجراكسة بمصر بمعرفة فخر الأغاوات مولانا علي أغا من أعيان الأغاوات بدار السعادة ومباشرة فخر الأعيان علي أغا أمين بيت المال الخاصة بمصر وبإذن من سيدنا ومولانا جمال قضاة الإسلام مولانا عبدالوهاب أفندي القسام العسكري .

ثم تذكر الحجة بالتفصيل نوع المخلفات التي بيعت والتمن المتحصل منها (أواخر ربيع الثاني سنة ١٠٥٠ هـ // ١٦٤٠ م^(١)) .

وفي تلك المحكمة أيضاً كانت :

تم محاسبة الأوصياء من رجال الأوجاقات فيرد بسجلاتها مثلاً :

محاسبة فخر الأمائل والأعيان رضوان بن عبد الله اليكجري من طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة القاطن بقر دمياط الوصي الشرعي على مصطفى جلبي ، فاطمة القاصرين يتيمى المرحوم حسن بلوكباشي من الطائفة المذكورة .

ثم تفصل الحجة الميراث الآيل للقاصرين ومحاسبة الوصي المذكور عن تصرفه فيه « وذلك بمعرفة مولانا شعبان أفندي القسام العسكري بالديار المصرية حالا »^(٢) .

(٣) محكمة القسمة العربية :

وتبدأ سجلاتها من سنة ٩٧٠ هـ // ١٥٦٢ م وتستمر إلى سنة ١٢٩٨ هـ // ١٨٨٠ م وعدد سجلاتها ١٥٧ سجلاً .

وقد اختصت أيضاً بشئون التركات والمحاسبات واقامة الأوصياء وغير ذلك من الشؤون المتعلقة بالميراث وذلك بالنسبة للرعية من المدنيين سواء أكانوا مسلمين أو من أهل الذمة .

(١) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة القسمة العسكرية سجل رقم ٨٣ لسنة ١٠٥٠ هـ - ١٦٤٠ م ،

ص ٢١٢ .

(٢) السجلات السابقة : محكمة القسمة العسكرية سجل رقم ٤٨ ، ص ١٣ ، لسنة ١٠٤٩ هـ = ١٦٣٩ م

وقد عرف قاضيها باسم القسام العربي وهو أحد نواب قاضي القضاة .

ومن أمثلة القضايا التي كانت ترفع إلى تلك المحكمة :

جعل سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي الحنفى القسام العربي دام مجده الشيخ منصور بن محمد بن الرشيدى التاجر فى الأقمشة ناظرا شرعيا على خديجة وعائشة القاصرتين يتيمتى المرحوم مصطفى العطار

فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٠٥٣ هـ // ١٦٤٣ م (١) .

وقد كانت المحاكم الثلاثة التى أشرنا إليها وهى محكمة الباب العالى ومحكمة القسمة العسكرية ، ومحكمة القسمة العربية مختصة بأنواع معينة من القضايا لايسمح لباقي محاكم القاهرة بالحكم فيه وكان قاضى القضاة يرسل دائماً منشورا (مراسلة) منه لهذه المحاكم بحذرهما فيه من التعدى على اختصاصات المحاكم الثلاثة من ذلك القبيل ما جاء بسجلات محكمة الصالحية النجمية (٢) .

مراسلة شريفة من حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الأعلام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أدناه خطابا للسادة الكتاب بمحاكم مصر المحروسة ، بولاق القاهرة ، ومصر القديمة نعلمهم أنه : لايتعاطى أحد منكم كتابة التواجر الطويل والاستبدال والكتابة على الوقف بماله من الشرط ، ولا الاسقاط فى القرى ولا فى الرزق من الطين ولا مايتعلق بالقسمة العسكرية والعربية

والحذر من المخالفة ومن حذر فقد أنذر وأن تنفيذ هذه المراسلة بمحاكم مصر والسلام (٣) .

أما باقى محاكم أخطاط القاهرة فقد اختصت بقضايا الزواج والطلاق والنفقة والمنازعات بين الأفراد على الأمانات وعقود البيع والشراء فى العقارات من منازل ومحال تجارية

(١) سجلات محكمة القسمة العربية سجل رقم ٣٨ ص ٧٥ لسنة ١٠٥٣ هـ = ١٦٤٣ م .

(٢) سجلات محكمة الصالحية النجمية : سجل رقم ٥١٧ ص ١ لسنة ١١٤٥ هـ = ١٧٣٢ م .

(٣) سجلات المحاكم الشرعية : محكمة الصالحية النجمية : سجل رقم ٥١٧ ، ص ١ لسنة ١١٤٥ هـ .

وحمامات وغيرها وشئون طوائف الحرف ، اقروض . . . وكل الشئون الشرعية الخارجة عن اختصاص محاكم الباب العالى والقسمتين العسكرية والعربية .

وقد وجدت تلك المحاكم فى أحياء القاهرة المختلفة للتيسير على الرعية لرفع قضاياهم اليها وهى محاكم :

(٤) مصر القديمة : وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٣٤ هـ // ١٥٢٥ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٥ هـ // ١٨١٠ م . وعدد سجلاتها ٣١ سجلا .

(٥) الصالحية النجمية : وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٣٤ هـ // ١٥٢٥ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ // ١٨١١ م وعدد سجلاتها ١٠١ سجلا .

(٦) طولون . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٣٧ هـ // ١٥٣٠ م وتستمر إلى سنة ١٣٢٦ هـ ١٨١١ م وعدد سجلاتها ٧٩ سجلا .

(٧) البرمشية . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٧٣ هـ // ١٧١٥ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٧ هـ ١٨٨٢ م وعدد سجلاتها ١٥ سجلا .

(٨) الزاهد . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٧٢ هـ // ١٥٦٤ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ ١٨١١ م وعدد سجلاتها ١٩ سجلا .

(٩) باب الشعرية . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٥٥ هـ // ١٥٤٨ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ // ١٨١١ م وعدد سجلاتها ٧٥ سجلا .

(١٠) باب سعادة . والخرق . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٩٨ هـ // ١٥٨٩ م وتستمر إلى سنة ١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م وعدد سجلاتها ٦٨ .

(١١) الصالح . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٥٣ هـ // ١٥٤٦ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ // ١٨١١ م وعدد سجلاتها ٦٥ سجلا .

(١٢) بولاق . وسجلاتها تبدأ من سنة ٩٤٣ هـ // ١٥٣٦ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ // ١٨١١ م وعدد سجلاتها ٨٣ سجلا .

١٣ — جامع الحاكم : سجلاتها تبدأ من سنة ٩٤٥ هـ // ١٥٣٨ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٥ هـ // ١٨١٠ م وعدد سجلاتها ٤٦ سجلا .

١٤ — قناطر السباع : سجلاتها تبدأ من سنة ٩٥٧ هـ // ١٥٥٠ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٦ هـ - ١٨١١ م وعدد سجلاتها ٤٧ سجلا .

١٥ — قوصون : سجلاتها تبدأ من سنة ٩٦٣ هـ // ١٥٥٥ م وتستمر إلى سنة ١٢٢٥ هـ // ١٨١٠ م وعدد سجلاتها ٦٦ سجلا (١) .

AHMAD SR

(١) سجلات المحاكم المشار إليها محفوظة الآن في :

دفتر خانة الشهر العقارى بالقاهرة .

وقد أشار الشيخ أحمد العريشى في رسالته إلى : أثنى عشر محكمة منها وهى : المحكمة الكبرى - الزاهد - باب الشعرية - قوصون - طولون - الصالحية - قناطر السباع - باب الحرق - الصالحية بالنحاسين - بولاق - مصر القديمة - باب زويلة . وربما كان يقصد بها جامع الحاكم . ولم يذكر القسمة العسكرية أو القسمة العربية ، أو البرمشية . أحمد العريشى : رسالة في علم وبيان طريق القضاة

الفصل الحادي عشر

قضاة الأقاليم

وجد في مصر في العصر العثماني بالإضافة إلى محكمة الباب العالي الخاصة بقاضي عسكر افندى ومحاكم أخطاط القاهرة مجموعة من محاكم الأقاليم .

وفي بداية العهد العثماني كان السلطان يرسل إلى مصر قضاة عثمانيين لمعاونة قاضي العسكر في تطبيق العدالة في مصر وكان هؤلاء وفي معظم الأحوال يجهلون اللغة العربية فكانوا يستعينون بالتراجمة . وكان في ذلك ولاشك اضعاف لشأن القضاء في مصر وتعويقاً لهؤلاء القضاة عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل وقد اختص قاضي عسكر افندى بتعيين قضاة الأقاليم (١) .

وفي حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين كان قاضي العسكر يعين مكانه قاضياً مصرياً حتى يحضر قاضي من السلطنة .

وكان يذكر في شأن ذلك مايلي :

حيث علم احتياج أقليم كذا إلى حاكم شرعي ينظر في الأحكام الشرعية والقضايا الدينية والأحوال والجسور السلطانية والبلدية وذلك لازم مهم فقد وقع اختيارنا (أى اختيار قاضي عسكر افندى) على فلان في نيابة القضاء بالأقليم لما هو مشتمل عليه من العفة والديانة والاستقامة والمعرفة والعلم بالصناعة وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور واجرائه على أجل العوائد وأكمل القواعد وأكدنا عليه في اتباع رضا الله تعالى سراً وعلانية وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية والقوانين المعتبرة المرضية والحكم بأصح الأقوال ونصب الأوصياء وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ونصب النواب والشهود والنظر في جميع المصالح على هذا المنوال على وجه التفصيل والإجمال على عادة من تقدمه وذلك بطريق العدل والانصاف فيقدم عليه كل واقف بالإجمال في تلقيه وسماع كلمته في تنفيذ أحكام الشرع الشريف من غير تبديل

(١) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية : الباب الرابع ، ١ ص ٢٣ .

ولا تحريف ولا يتصرف أحد في قضاء ولا حكم إلا بمعرفته وتفويضه ومن خالطه في شيء من القضايا فلا يلومن إلا نفسه (١).

وقد تغير هذا النظام في مصر في عصر تأخر الدولة العثمانية واضطراب الأحوال في مصر فلم يمد قضاء الأقاليم يأتون من استانبول بل غدا معظمهم من القضاة المصريين حتى إذا ما وصلنا إلى السنوات السابقة للحملة الفرنسية أي في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن بمصر من القضاة العثمانيين سوى قاضي العسكر وقاضي المحلة الكبرى وقضاة رشيد والمنصورة والجيزة والإسكندرية (٢).

وعد استمر هؤلاء القضاة يعيرون في مناصبهم بتقليد يأتي إليهم من استانبول ويأبسون. ومن القضاة التي يأذن لهم بممارسة أعمالهم وتسجيل القضايا في سجلاتهم وتبادل الخصومات وسد الخرج الرتبة وكتابة التوقيع.

ومن حيث التسمية ومن أمثال الخراج العسكر يقدر فيها قضاة مصريين (٣).

و من حيث التسمية الإناكس في
العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في
العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في
العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في

ثم إن ما جاء في كتاب الخراج العسكر من حيث التسمية الإناكس في
العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في
العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في

ثم إن ما جاء في كتاب الخراج العسكر من حيث التسمية الإناكس في

العثمانيين من حيث التسمية الإناكس في

(١) تاريخ مصر العثمانية ج ١ ص ١٦٧ و ١٨٨.

(٢) تاريخ مصر العثمانية ج ١ ص ١٦٧ و ١٨٨.

(٣) تاريخ مصر العثمانية ج ١ ص ١٦٧ و ١٨٨.

(٤) تاريخ مصر العثمانية ج ١ ص ١٦٧ و ١٨٨.

ثم محاكم الدرجة الرابعة : وهي :
محاكم أسيوط وتزمنت وشلشمون والبهنسا وسنديون والنحارية .
ثم محاكم الدرجة الخامسة : وهي :
أشمونين ، الفشن ، محلة أبا على الغربية ، محلة مرحوم ، فوه .
وأقل المحاكم درجة هي :

محاكم طهطا والمنشية وقنا وقوص ، أبو تيج ، الواح والبراس ، وعرفت في اصطلاح القضاء في ذلك العصر باسم مرتبة دخول لأن القضاة لا يتوصلون إلى ما فوقها إلا بعد الدخول فيها فهي المدخل لمناسب القضاء التي كان نظام الترقى فيها من الأدنى إلى الأعلى مأخوذاً به في ذلك الوقت (١) .

ولم تظل هذه المحاكم الإقليمية تعمل طوال العصر العثماني في مصر ، فقد تعطل بعضها نظراً لندهور حالة القضاء وتدهور الإدارة العثمانية عموماً في مصر (٢) .

اختصاصات قضاة الأقاليم :

أقدم عرف القاضي في الإقليم كما ذكرت الوثائق باسم قاضي النمرع (٣) تمييزاً له عن حاكم الإقليم والذي أطلقت عليه الوثائق لقب حاكم السياسة (٤) .

- (١) الشيخ أحمد العريشي : رسالة في علم وبيان طريق القضاة : السؤال الثاني من ٣ ، ٤ .
- (٢) أحمد العريشي : المرجع السابق ، ص ٥ .
ولا يوجد سجلات محاكم الأقاليم المشار إليها تحت أيدينا سوى :
(١) سجلات محكمة المنصورة من سنة ١١١٩ هـ إلى سنة ١١٨٩ هـ ، وعدد سجلاتها ٢٠ سجلاً .
(٢) وسجلات محكمة الاسكندرية من سنة ١١٣٠ هـ إلى سنة ١٢١٢ هـ ، وعدد سجلاتها ١٥ سجلاً .
وهذه السجلات محفوظة بدار المحفوظات بالقاهرة ، مخزن ٤٦ .
- (٣) سجلات المحكمة الشرعية بالقاهرة : سجلات إسقاط الدين سجل رقم ٢ من ٩٧ دار الوثائق القومية بالقاهرة .

- حجج شرعية محفوظة رقم ٥ حجة رقم ٢٦٨ .
- دار المحفوظات بالقاهرة ، سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ٣ من ٤٥٥ .
- (٤) سجلات إسقاط الدين : سجل ٢ من ٣ .
- دار الوثائق بالقاهرة : محفوظة ٥ حجج شرعية حجة ٩٤ .
- د . عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري من ٣٧ .

فقد وجد في كل إقليم جهازان ، جهاز يشرف على الأمن وينفذ القانون برئاسة بك الإقليم ، وجهاز يحقق العدل برئاسة القاضي .
وقد أعطى القاضي الإقليمي سلطات واسعة شملت النواحي الإدارية والقانونية معاً .
فكل رجل إدارة لا يستطيع أن يمارس مهامه المحددة له إلا إذا أثبت لدى القاضي صحة تعيينه وسجل براءة هذا التعيين في سجل المحكمة وسجلات المحاكم الإقليمية مليئة بهذا النوع من العمل الإداري للقاضي وقيامه بتمكين أرباب المناصب الإدارية في مناصبهم .
وعلى سبيل المثال ورد بسجلات محكمة الإسكندرية خطاب من مراد بك وإبراهيم بك إلى القاضي أورده بنصه :

أفضى قضاة الإسلام الحاج نعمان افندي قاضي الشرع الشريف
والأمير أحمد جوربجي سردار مستحفظان وكامل الحكام بشعر
اسكندرية حالا .

بعد السلام عليهم لا يخفاهم أن الواصل إلى عندكم الأمير محمد أغا
ويده فرمان شريف من حضرة مولانا الوزير ملك محمد باشا دام
جلاله بمنصب الأغاوية سنة ١١٩٦ هـ = ١٧٨١ م عندكم بالشعر
المذكور ودفع عن المنصب المذكور على يدنا والحال ساعة وصوله
لكي تمكنوه من المنصب المذكور ويتعاطا محصوله حكم الخوالي ولم
أحد يتعرض له بوجه من الوجوه وتكونوا أتم والمذكور حالة
واحدة وقد عرفناكم (١) .

وبمثل كانت فرمانات الديوانية ترسل إلى القاضي في حالة تعيين كل الموظفين
الإداريين مثل :
أمين الاحتساب ،
وأغات الخوالة ،
وأمين الجمرك (إذا كانت المحكمة في أحد الموانئ) ،
وغفر الأدراك .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات محكمة اسكندرية :
سجل رقم ١٣ ص ١٣ لسنة ١١٩٦ هـ - ١٧٨١ م

وفي معظم الحالات كان الفرمان يطلب من القاضي بعد تنصيبه لصاحب المنصب إعلان ذلك باشهار المناداة بنجر التعيين في المدينة (١).

وفي المحاكم الإقليمية أيضاً ولدى القاضي كان يجري تنصيب مشايخ طوائف الحرف وعزلهم أيضاً مثال ذلك ما ورد بسجلات محكمة المنصورة (٢).

هو أن مولانا أفندي أقام ونصب المحترمين حسن بن عوض ياديس السقا والحاج عاشور بن ابراهيم السقا شيخان ومتحدثان سوية على طائفة السقاين بالمنصورة لينظرا في مصالحهم والامور اللازمة لهم على عاداتهم القديمة وفصل الأمور بينهم بالأمر الشرعى من غير إحداث حادثة ولا تجديد مظلمة عوضاً في ذلك عن الحاج أحمد دويدار لعزل مولانا أفندي له في ذلك لعدم رضى أهل الطائفة به لكونه يتصرف بالأذية وتسليط الحكام عليهم وتغريمهم وبلصهم وأمر مولانا أفندي أنه لا يتعاطى هذه الصناعة مطلقاً لما ثبت عنده من أحواله الذميمة وأكد مولانا أفندي في ذلك .

وكان تعيين شيخ الطائفة الحرفية يتم على يد القاضي بناء على رضى أبناء الطائفة به مثال ذلك :

حضر طائفة الزياتين بالمنصورة ومنهم المعلم جمعه السريانى وعبد الرحمن بن محمد الحميس والحاج على السمنودى والمعلم على خيوه والذى يوسف النصرانى وعوض بن الحاج عمارة (وآخرون غيرهم ذكرت الحجة أسماء ٣٥ شخصاً منهم) وعرفوا مولانا أفندي أنهم من قديم الزمان تابعون للشرع الشريف (أى للقاضى) وأنه هو الذى يقيم عليهم شيخاً ينظر في بضاعتهم وعياراتهم وأنهم ليس لهم تعلق بأحد من البلكات وأنه ليس عليهم مظلمة لأحد وسألوا مولانا أفندي أن يقيم عليهم المعلم حسن خيوه شيخاً لرضاهم به فأجابهم مولانا أفندي ونصب وأقام المعلم حسن خيوه شيخاً ومتحدثاً على طائفة الزياتين فى المنصورة لينظر فى أسعار البضائع بالعدل والإنصاف وفى عياراتهم من غير إحداث حادثة ولا تجديد مظلمة لأحد من

(١) سجلات محكمة الأسكندرية : سجل رقم ١٣، ص ٣١ لسنة ١١٩٨ هـ // ١٧٨٣ م، ص ٧٩ لسنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م، ص ٤٢ لسنة ١١٩٨ هـ // ١٧٨٣ م. ص ٢٤ لسنة ١٢٠١ هـ // ١٧٨٦ م، ص ٨٩ لسنة ١٢٠٠ - ١٧٨٥ م. ص ٩٨ لسنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م.
(٢) دار المحفوظات : سجلات مححة المنصورة سجل رقم ٢ ص ١٠٩ لسنة ١١٨٥ هـ // ١٧٤٥ م.

من أحكام السياسة ولا غيرهم، مصعباً وإقامة شرعيين وأوصاهم بالتقوى فإنها السبب الأقوى (١).

وبعد إثبات تنصيب (نميين) شيخ الطائفة أمام القاضي كان يملن ذلك في الأسواق «بجهاز النداء بذلك في الأسواق» لإعلان خبر تعيين شيخ الطائفة بعد أن يوافق القاضي على تعيينه (٢).

وسجلات القاضي الإقليمي بهذا الشكل فيها معلومات قيمة عن أنواع الطوائف الحرفية في الأقاليم (٣)، وعن الشروط الواجب توافرها في شيخ الطائفة ليوافق القاضي على تعيينه (٤)، وكيفية الفراغ أي يبع منصب شيخ الطائفة من شخص لآخر أمام قاضي الإقليم (٥).

وأما قاضي الإقليم كان رحال الإدارة يثبتون المهام الموكلة إليهم ثم قيامهم بأدائها .
من ذلك ما جاء بسجلات محكمة المنصورة :

حضر الحولى عبد الله بن الرحوم دراج وشقيقه الحولى منصور وولدهما سلامة بن هريكل وأشهدوا على أنفسهم أنهم استوفوا من أمير اللاوا حسين باث عوايدهم على جنارى العاده ، وأن لا حق لهم بسبب ذلك ، وأن عليهم حفظ وحراسة الجسر السلطاني (٦) .

(١) سجلات محكمة المنصورة ، مجلد رقم ٢ ، من لسنة ١١٥٩ هـ // ١٧٤٦ م .

(٢) سجلات محكمة المنصورة ، مجلد رقم (١) من لسنة ١١٢٥ هـ .

(٣) من الطوائف الحرفية التي جاء ذكرها في سجلات قاضي المنصورة طوائف : الأساتفة ، والقصابين ، وخبازي الرودين ، السعديين ، ياقين الملاح المصالح ، المرذجية ، المزيقيين ، الملبازين ، المصرية ، الخياطيين (٤) أهم الشروط الواجب توافرها في شيخ الطائفة كما ذكر بالسجلات : وجود الأهلية والدراية والاستقامة وحسن السير .

سجلات محكمة المنصورة : مجلد رقم ٢ ، من لسنة ١١٥٦ هـ .

(٥) من أمثلة فراغ شيخ الطائفة من منصبه لآخر أمام القاضي ما جاء في سجلات محكمة المنصورة : حضر طائفة المرذجية بالمنصورة وهم الشيخ سعد أبو ان والفاضل يوسف الطار ابادير ، والحاج أحمد بن عبد إبراهيم جناريش وغيرهم ورضوا بأن يكون الحاج محمد بن شاذين شيخاً وتحدثوا إليهم ونصبه مولانا أوديس شيخاً عليهم لرخص الطائفة المذكورة ولفراغ الحاج يوسف الطار ابادير من المشيخة المذكورة التي كان قد تصدق بها يوسف شيخه مزرعة في ٧ جمادى الآخرة لسنة ١١٤٣ هـ .

سجلات محكمة المنصورة : مجلد رقم ٣ من لسنة ١١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م . ولا يسطر هنا أن مدة مشيخة شيخ الطائفة بالعام أربعة عشر عاماً .

(٦) سجلات محكمة المنصورة : مجلد رقم ٢ من لسنة ١١٥٤ هـ // ١٧٤١ م .

وما أن أتم الخولى نبيد الله عماله حق حضر إلى المحكمة أيضاً يثبت قيامه بالعمال الموكل إليه :

« حضر الخولى عبد الله خولى الجرافة السلطانية سنة تاريخه وأحضر معبته المحترم على بن عبد الله شيخ ناحية سندوب وعلى أبو منصور ، وأشهدوا على نفسيهما أن جسر بلدهما سندوب جرف سنة تاريخه على الجرافة السلطانية جرفاً متقناً ، وأن عليهما هما ومن يستعينان به من أهالي بلدهما المذكور حفنله وحرارته إلى تمام الري السلطاني » (١) .

وعندما كان يحدث تجاوز للقانون من رجل الإدارة ضد أى مواطن كان يتقدم إلى القاضى بشكواه فيعقد القاضى جلسة يحضرها رجال الإدارة بالإقليم والمفتون ويفصل القاضى فى الشكوى بناء على تعليمات الشرع والعرف المحددة بدقة . من أمثلة شكوى التنظيم هذه الشكوى التى سجلت فى سجلات محكمة المنصورة كما يلى :

« بحضرة كل من العالم العلامة مولانا الشيخ أحمد الجالى مفتى الشافعية بالمنصورة ومولانا الشيخ عبد الله الحضراوى المفتى الحنفى والأمير عمر جوربجى متولى كوكليان والأمير يوسف جوربجى متولى توفسكجيان والأمير على جوربجى متولى جراكسة ، ومحمد أودة باشا سردار مستعطفان حالا والأمين سليمان تابع المرحوم الأمير بكتاشى جوربجى عزبان وإطلاعهم على ما سيدكر فيه .

حضر لمجلس الشرع الشريف المشار إليه أعلاه الحاج محمد النماع بالحلة الكبرى وعرف أن الأمير محمد أودة باشا مستعطفان يعارض بائعى الشمع بالمنصورة ويأخذ منهم على كل قنطار شمع ٥ أرطال لائكية وحضر الحاج مصطفى رزق النماع والحاج مصطفى المنزلاوى النماع بالمنصورة وعرفوا مولانا أفندى بأنه لم يكن على الشمع الوارد إلى المنصورة شئ لسردار مستعطفان ولا لغيره من السدادرة .

فعند ذلك منع مولانا أفندى المشار إليه أعلاه كل من يتعرض إلى الشمع الوارد إلى المنصورة من المحلة أو من رشيد أو من غيرها من السدادرة وغيرهم منعاً شريعياً » (٢) .

(١) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ٢ ، سن ٩ سنة ١١٥٤ هـ // ١٧٤١ م .

(٢) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ٢ ، سن ٤٤ سنة ١١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م .

وفي المحاكم الإقليمية كان يجري تحديد أسعار المأكولات حيث يعقد القاضي مجلس الشرع الشريف بحضور ممثلي الإدارة العثمانية في الاقليم ويقوم القاضي معهم بتحديد أسعار المأكولات كأنواع اللعوم والحبز وغير ذلك ويكون ذلك بحضور بعض المسؤولين عن بيع هذه المأكولات ثم يقوم القاضي عن طريق رجاله بالجهز بالنداء بالتسميرة الجديدة في الأسواق (١).

وكان تحديد الأسعار بهذه الطريقة يتم أمام القاضي عن طريق رجال الإدارة كما قدمنا أو عن طريق تقدم ممثلي الطائفة المشرفة على المأكولات إلى القاضي لعمل تسميرة للأصناف التي يقومون بصنعها من أمثلة ذلك :

حضر وأطايفة الحجازين وعملوا التسميرة خبز موافق الخبز الصامولي النظيف القر بالنار أوقيتين ونصف وربع أوقية بمجديد وأن الخبز الطباقي أربعة أواق لإربع أوقية بمجديد وسعر الربع القمح ستة أنصاف وربع والطحن بنصف فضة (٢).

وبالإضافة لما سبق من اختصاصات لقضاة الأقاليم، كانت لهم اختصاصات أخرى متعددة، فكل جوانب الحياة الاجتماعية لم تكن تعطى لها صفة الشرعية إلا إذا وافق عليها القاضي وسجل وقتها في سجلاته ومنح أصحابها حجة تكون دليلهم حين يخلفون وتكون بينه بأيديهم حين يتقاضون فلا يمكن أن يجري اتفاق في المدينة إلا ويسجل لدى القاضي. والأمثلة على ذلك لا تحصى، أذكر منها على سبيل المثال، اتفاق بعض أصحاب العمل مع عماله، الذي ذكرنا كما يلي :

حضر سيدي أحمد البليسي شيخ الصواغ بالمنصورة حالا وحضر بحضوره بدوي ابن الحاج حسن الديباطي ومنصور السيوفي ومحمد بن الحاج محمد المحلاوي واستخارهم شيخ الصاغة المذكور أن يكونوا دلائل عنده ولهم في كل صندوق أربعة جدد منه في نظير الدلالة وليس عليهم قدومية ولا مظلمة ولا حادثة وعليهم الحفظ والصون

(١) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ١ ص ١٣١ لسنة ١١٢٧ هـ // ١٧١٥ م ص ٩٣ لسنة ١١٢٥ هـ .

(٢) نفس السجلات : سجل رقم ١ ص ١٠٨ لسنة ١١٢٧ هـ // ١٧١٥ م .

وكل من راح منه قطعة من المصاغ الذي يباع يكون عليه ثمنه حكم
قول صاحبه بالغاً ما بلغ حسب رضائهم بذلك وتوافقهم التوفيق
الشرعى وأنهم متضامنون ومتكافلون (١).

وقد كان لقاضى الإقليم حق الإشراف على المبيعات والتصرفات العقارية وأمامه كانت
تسجل حجج البيع والشراء والفراغ عن الالتزامات والعقارات والمناصب ، وله أيضاً النظر
فى عرائض الشكوى ، وكان أهالى الناحية يحضرون لدى القاضى لتسوية جميع مسائل النزاع
الذى ينشأ بينهم ويكتبون أمام القاضى الحجج الشرعية التى كان يصبح لها أهمية كبيرة فى
حسم النزاع إذا ثار مرة أخرى وكان من حق القاضى فى كثير من الأحيان أن يطالب
المتنازعين بإقامة البينة على دعواهم إذا تطلب الأمر ذلك . وفى سجلات المحاكم الشرعية سواء
المركزية أى التى كانت فى القاهرة أو فى محاكم الأقاليم أمثلة كثيرة على ذلك (٢).

وأمام قضاة الأقاليم كانت تعقد كل الاتفاقات الخاصة بتبادل الالتزامات والتخلى عنها (٣).
والحقوق والالتزامات المتبادلة بين الفلاحين والمترمين (٤) . وكان للقضاة أيضاً الحق فى تلقي
الشكاوى التى يتقدم بها الفلاحون ضد المترمين ووكلائهم ويقوم القضاة بإرسالها للباشا مع
التوصية بما يجب عمله .

وكان لا بد من إثبات كل عمليات الشراء أمام القاضى سواء أكانت متعلقة بمقارنات
أو بأشخاص :

من ذلك ما عرض أمام محكمة المنصورة :

(اشترى مولانا وسيدنا مصطفى أفندى قاضى المنصورة حالاً من سيدى

(١) نفس السجلات : سجل رقم ١ ص ٩٥ لسنة ١١٢٥ هـ // ١٧١٣ م .
(٢) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ١ ص ٤٢ ، ٥٥ ، سجل رقم ٢ ص ٨ دار المحفوظات ،
سجل التزام رقم ٣٧٥ .

أرشيف وزارة الأوقاف العمومية :

وقفية رقم ٢١٨ من محكمة قناطر السباع لسنة ١١٣٠ هـ - ١٧١٧ م .

سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة :

سجل إسقاط القرى رقم ٢ ص ١٠٧ ، سجل مبيعات الباب العالى رقم ١٧٩ ص ٨٣ .

(٣) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٣ لسنة ١١٥٧ هـ - ١٧٤٤ م .

(٤) ليل عبد اللطيف : شيخ العرب هماء وحكم ولاية جرجا ، ص ١٢٠ .

إبراهيم تابع الأمير أحمد كتحدا مستحفظان بمصر المحروسة حالا
فبأه جميع ثلوك مجرى الجلس بالغ السن يدعى ائزيفى على معترفاً
بالرق والعبودية بثمن قدره ألف نصف فضة (١) .

وكانت محاكم الأقاليم هى المختصة باثبات امتيازات بعض الطوائف التى كانت لها
امتيازات وإذا ما حدث اعتداء من الإدارة على تلك الامتيازات لجأ أصحابها إلى قاضى الإقليم
لينصرهم على رجال الإدارة ويعيد لهم امتيازاتهم ، من ذلك ما عرض أمام محكمة المنصورة :

(فقد حضر الشريف أبو العباس بن الشريف مصطفى والشريف
محمد بن المرحوم السيد أحمد والشريف عبد الرحمن بن السيد سليمان
من ذرية السيد عثمان الرفاعى الحال ضريحه بناحية دماس الجميع من
أهالى ناحية دماس وأبرزوا من أيديهم فرمانا شريفنا من حضرة
الوزير المعظم راعب محمد باشا محافظ مصر حالا خطابا لقدوة الأمرا
الكرام الأمير محمد بك حاكم ولاية الدهلية ولمولانا افندى المشار
إليه أعلاه .

وللأمراء الجوريجية المتولين بالولاية وسردارية السبع بلسكات
مضمونة أنهم قدموا عرض حال أنهم من ذرية السيد عثمان المذكور
وأنهم من قديم ازمان وإلى هذا الأوان ليس عليهم للكشاف
والملتزمين وقيامه مقام والمتسلمين مظالم ولا حوادث ولا سخرة
ولا عون ولا ركة ولا دقنة من ساير أمثال هذه المظالم وأنه الآن
يعارضهم بعض الملتزمين بصدد أحداث مظالم عليهم .

وبرز الأمر الشريف من حضرة مولانا الوزير المشار إليه
أعلاه بابطال الحوادث عن الأشرف المذكورين وأن يسجل فرمان
بالسجل المحفوظ بمحكمة مدينة المنصورة ويكتب بذلك حجة بأيديهم
مؤرخة بـ ٢٠ محرم سنة تاريخه .

ولما اطاع مولانا افندى الموصى إليه أعلاه على الأمر الشريف
قابله بمزيد القبول الامثال وقيدده بالسجل المحفوظ ومنع عنهم الحكم
من التعرض لهم بسبب (٢) .

(١) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ١ ص ٣ لسنة ١١٢٠ هـ - ١٧٠٨ م .

(٢) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٣ ص ١١٢ .

ومن الاختصاصات القضائية لقاضي الإقليم بحث ودراسة القضايا التي كانت تحول إليه من الديوان العالى بالقاهرة فقد درج الديوان على أن يحول لقضاة الأقاليم القضايا المتعلقة بالمنازعات بين كبار الملتزمين من رجال الإدارة والتي تستدعى إعادة النظر أو البحث على يد القاضى ورجال الإدارة فى الإقليم لقياس حدود الأراضى المتنازع عليها أو إثبات بعض مواقعها ، فكان القاضى الإقليمى يقوم بذلك ثم يرسل تقريره إلى قاضى الديوان ليفصل فى النزاع على ضوء التتحيقات الجديدة (١) .

وبالإضافة للاختصاصات السابقة :

كان على قاضى الإقليم أن يتأكد من أن الأرض الشراعى تعطلت بسبب خارج عن ارادة المختصين بالعناية بها من كشف أو شيوخ عرب أى أن على القاضى أن يتأكد من أن الأرض لم تعطل بسبب عدم الاهتمام بالجرف وإهمال الجسور وإنما تعطلت لأسباب طبيعية ، فإن ثبت أن تعطل الأرض كان لإهمال المسئولين كان على القاضى أن يخبر السلطة بذلك لتتولى عقابهم (٢) .

وإلى محاكم الأقاليم ، كان الباشا يوجه كل أوامره لتنظيم الإدارة فى الأقاليم وإعلان هذه الأوامر من تلك المحاكم . والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال :

(ورد بيورلدى شريف من الديوان العالى من حضرة الوزير عابدى باشا مضمونه

المنيف أن :

الريال بستين نصف فضة من الفضة البيضا والأسدى ب ٥٠ نصف
فضة والشريفى أبى طرة ب ١٠٠ نصف فضة بالاتفاق وأن المقاصيص
بطالة) .

وسجل البيورلدى فى سجلات المحكمة وأجهر النداء بذلك (٣) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً .

(صدر هذا الفرمان الشريف الواجب القبول والتعظيم والتشريف من ديوان حضرة

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر الرزق رقم ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ ، ٤٦٢٦ .

(٢) قانون نامة عصر : باب أحوال الشرائى ، ص ١٢ .

(٣) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ ص ١٤١ ، لسنة ١١٢٨ هـ - ١٧١٥ م سجلات محكمة

الإسكندرية ، سجل رقم ١٠ ، ص ٢٤٤ ، لسنة ١١٨٧ هـ - ١٧٧٢ م .

مولانا المغازى حسن باشا دام اجلاله خطا بأوانها إلى طايفة فرحانية ودخانية بشعر
اسكندرية الداخل من جملة أعلام خردة نعلمهم حال وصول فرمان الشريف انكم تدفموا
كامل ما عليكم من المال الميرى المطلوب منكم إلى ما تزم الخردة على يد سردار عزبان
بموجب التقرير حكم المعتاد والحوالى السابقة . ولم تتوقفوا فيه والمال الميرى لا كلام فيه
والحذر ثم الحذر من المخالفة وقد عرفناكم (١) .

وفوق ذلك كله فإن سجلات محاكم الأقاليم كانت تحوى كل حدث يجد في الأقليم
من وصول حملات عسكرية أو أخبار هامة للإدارة ، أو أبناء فتوحات للحاكم أو أخبار
خصومات داخلية ، وتسجل في المحاكم الاقليمية أيضاً أخبار الباشا وتحركاته .

من أمثلة الأحداث السابقة :

ما جاء في سجلات محكمة الإسكندرية :

(صدر هذا فرمان الشريف المطاع الواجب القبول والاتباع

من ديوان المغازى حسن باشا أدام الله تعالى اجلاله خطابا وأنهى
إلى أفضى قضاة نجر إسكندرية والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات
السبعة زيد قدرهم .

نعلمكم أن الله عز وجل من علينا بدخولنا إلى محروسة مصر
آمنين ، وأخذل من خذل ورأينا إبراهيم بك ومراد بك أحدثوا
حوادث وبدع وظلم ، وتعدى على هذه الأمة المحمدية ، فرغنا جميع
ما أحدثوه كاه وأزلناه ورفعنا عن النجر جميع الظلم ، والحوادث
والبدع .

فحين ورود هذا فرمان الشريف إليكم وتلاوته عليكم تمتثلوا
له وتقيدوه بالسجل والعمل بمقتضاه (٢) .

ومن الأبناء الإدارية الهامة التي كانت تسجل بسجلات المحاكم أخبار تعيين حاكم
الإقليم ، فيذكر يوم السبت ٢ ربيع الثانى سنة ١١١٩ هـ ، ورد الخبر بلبس أمير اللوا الشريف

(١) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل رقم ١٣ ، ص ١٢٤ ، لسنة ١٢٠١ هـ // ١٧٨٦ م .

(٢) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل رقم ١٣ ، ص ٩٣ لسنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م .

الشريف السلطاني الأمير محمود بك قفطان الكشوفية على إقليم الدقهلية ، وهذه المرة ثالث توليته بالإقليم جعل الله تعالى قدومه مباركا على المسلمين أجمعين (١) .

ومن ذلك أيضاً ما ذكر :

يوم الأحد غاية رجب سنة ١١٢٦ هـ ، قدم الأمير إبراهيم جوهرنجي جليان النظم بالولاية سنة تاريخه جعل الله تعالى قدومه مباركا على المسلمين (٢) .

ومن أبناء الانتصارات التي كانت تسجل في سجلات المحاكم ما كان من إرسال علي بك الكبير - بعد انتصاره في الشام - فرماناً للقاضي بإقامة الزينة وإعلان ذلك النصر عن طريق محكمة الإسكندرية وسجل ذلك في سجلاتها (٣) .

ومن أبناء الخصومات الهامة التي حوتها سجلات المحاكم الاقليمية أيضاً أبناء خصومة علي بك مع قائده أبي الذهب ووقوع الشقاق بينهما وما كان من جرح علي بك في المعركة مع خصمه ووفاته (٤) .

وإذا ما مر الباشا بالاقليم سجل ذلك في سجلات القاضي فيذكر :

« ليلة الاثنين ١٦ رمضان سنة ١١٢٩ م الوزير عبدى باشا على المنصورة منهدراً إلى دمياط من مصر المحروسة بعد عزله منها في وقت السحر في نحو ٥٠ مركباً وكلها موقود بالقناديل وفيها المقاعد والثريات والبندريات والرايات وكان في مرور المراكب تضرب نوبته بالطبول والزمور والنفير والنقرزان (٥) .

ومن الأخبار الإدارية التي كانت تسجل بمحاكم الأقاليم أخبار وفاء النيل فيذكر مثلاً .

-
- (١) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ ، ص ٢ لسنة ١١١٩ هـ .
 - (٢) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ ، ص ١١١ ، لسنة ١١٢٦ هـ .
 - (٣) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل رقم ١٠ ، ص ٢٤٧ لسنة ١١٨٥ هـ . وسجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١٨ لسنة ١١٨٥ هـ .
 - (٤) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ٢٠ لسنة ١١٨٧ هـ .
 - (٥) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ لسنة ١١٢٩ هـ .

مولانا القاضي محمد التابى دامت فضايله ورد الخبر الصحيح بوفاء،
النيل السعيد بمصر وجبر الخليج المصرى على العادة^(١).

وبالإضافة لسكل الاختصاصات السابقة المتعددة لقضاة الأقاليم فقد اقتصوا بالفصل
في القضايا العادية التي كانت تحدث بين الناس ، مثل قضايا الزواج والطلاق والوصايا
والاختلافات المدنية والبيع والعقود وإثبات حالات الوفاء وحصر التركة وتحديد الورثة
واشهر إسلام بعض الأشخاص الراغبين في ذلك .

وبهذا كانت سجلات المحاكم الشرعية في مصر العثمانية - كما كان الحال في الولايات
الغربية^(٢) سجلات وافية فيها كل ما ينظم حياة الناس من الناحية الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية والقضائية .

والاختصاصات السابقة التي أشرنا إليها كانت لجميع القضاة في مصر سواء أكانوا يعملون
في محكمة القاهرة أو في المحاكم الإقليمية في أنحاء مصر المختلفة .
وكان هناك بعض اختلافات بسيطة بالنسبة لقضاة الموانئ تبعاً لطبيعة الحياة فيها .

فقد عرف قاضي في الموانئ (بقاضي الميناء) وكان عليه :

أن يسجل في سجلاته الرسوم المقررة على بضائع التجار الأجانب وللقاضي أن يتدخل
في كل ما يحصل في تلك الموانئ من الأموال السلطانية سواء في ذلك حاصلات الميناء أو
حواصل باقى المقاطعات ، ويدون في سجلاته أثمان الأمتعة والأقشة ويحضر مع الأمين
والعامل في تقييم ذلك ويكون معهم عند قبض العشور ورسوم الجمارك ويقبضه منهم كل يوم
يومه وزاد أن رأى لذلك مساعفاً في قيمة مال ارتفاع^(٣) ولا يحق للأمين ولا للعامل أن
يصرف شيئاً بدون إذنه وإمضائه . وعلى القاضي إيصال ما يحصل من الأموال إلى خزائن مصر
المعمورة كل ثلاثة أشهر مرة ويشفعها بحساباتها) .

(١) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ لسنة ١١٢٠ هـ ، ص ٣ .

(٢) عبد الودود يوسف : سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساسي لتاريخ العرب في العصر العثماني

(٣) الارتفاع : يعنى الإيرادات

عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراشة إلى الآن ، ص ٥

ومن الواجبات الجمركية الأخرى التي اختص بها قاضي الميناء أن يراقب مع أمين الجمرك المتربين من دفع الضرائب الجمركية (١) .

وقد عرف قاضي السويس بقاضي البهار نظراً لاختصاصاته الجمركية في المقاطعة الجمركية الهامة التي كان مقرها السويس وهي مقاطعة عشور أصناف بهار .

واختص قضاة الموانئ أيضاً بالإشراف على قلاعها وإعطاء الإدارة المركزية المعلومات اللازمة عن أسلحتها ومدافعها والإشراف على تعميمها وترميمها إن احتاجت إلى ذلك (٢) .

وعلى قاضي الإسكندرية واجب خاص ، هو القيام بمساعدة كاشف الرى الذي ترسله الإدارة المركزية لرى الإقليم - في أداء مهمته (٣) .

مدة تولية قضاة الأقاليم :

كان يسجل في سجلات المحاكم الإقليمية بدقة بداية عمل القاضي واسمه ومنطقة اختصاصه وعندما يعزل القاضي يذكر في السجلات أيضاً تاريخ عزله .

وقد كانت مدة شغل القاضي لوظيفته تصل إلى عامين أو أكثر في أوائل العهد العثماني ولكن في القرن الثامن عشر لم تعد مدة خدمة القاضي تزيد عن سنة واحدة وكان يسجل ذلك في سجلات المحكمة فيذكر

إلى هنا انتهت مدة مولانا محمد أفندي قاضي المنصورة سابقاً .

وفي الصفحة التالية يسجل تولى القاضي الجديد .

فيذكر : يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام سنة

١٢٢٢ هـ // ١٧١١ م وهو ابتداء مدة سيدنا ومولانا نخر قضاة

الإسلام زخر ولاية الأنام الواثق بربه المعيد المهدي مولانا مصطفى

أفندي قاضي المنصورة وميت غمر وسلمون ومنية فراح بالدقهلية .

الأمير عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، ص ٥ .

(١) قانون نامة مصر : باب أحوال الموانئ والبنادر « أحوال أسكلها ومقاطعات » ، ص ٧٠٦ .

(٢) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل رقم ١٠ ص ٦٦ لسنة ١١٨٤ هـ ، ص ٢٥٣ لسنة ١١٨٤ هـ

أيضاً .

(٣) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل رقم ١٣ ، ص ١٥٩ لسنة ١٢٠٢ هـ .

وكان يجب قهره أثناء وصوله إلى مقر عمله كتحذاه (وكيله) الذي يعهد إليه
رؤسراف على حزمة المحكمة التي تتجمع فيها رسوم القضاء التي يدفعها المتقاضون (١).
ويحس القاضى في المحكمة طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع وذلك للتيسير على الناس
لتقديم بنى المحكمة لتقضاء مصالحهم في كل وقت (٢).

إيرادات قضاة الأقاليم :

• يمكن للقضاة عامة بما فيهم قاضى عسكر أفندى كما قدمنا مرتبات ثابتة كالتقضاة في
عصرنا بل كان لهم حق فرض الرسوم على القضايا التي تعرض أمامهم بشرط ألا يتجاوز
رسوم ٢.٥٪ من قيمة المدابعات والتوقيعات والهبات وغيرها (٣). وفي حالة الزواج كان
لقاضى أن يأخذ من العقد الذى يتزوج البكر ستين نصفاً ومن الذى يتزوج الثيب ثلاثين
نصفاً ، يأخذ العقد شيئاً ، والشهود شيئاً ، والباقي يحمل إلى بيت المال (٤).

وفي حدة التركات ، كان للقاضى أن يأخذ من كل تركة بعد حصرها العشر لبيت المال
ورسم حجة اثني عشر نصفاً ، وذلك في التركات التي كان لها ورثة أما التي لم يكن يوجد
لها ورثة . فكان القاضى يأخذ ثلث التركة والثلثان لبيت المال . نذكر من ذلك على سبيل
مثال ما جاء بسجلات محكمة المنصورة وما كان من تقسيم تركة سيد حسين الأسمر من
طايقة عزبان الذى لم يترك ورثة وترك مخلفات بلغت مجموع ثمنها ٥٠٠ فندقلى صرف منها
على مراسم جنازته ٢٣٠ فندقلياً وبقى ٢٧٠ فندقلياً خص منها القاضى ٩٠ فندقلياً أى الثلث
وبيت مال ١٨٠ فندقلياً أى الثلثين (٥).

وقد كان تقضاة الموائى إيرادات أخرى تصرف لهم نظير عملهم في إدارة الجمارك فكان
لقاضى الإسكندرية مثلاً أن يتقاضى مبلغ ٢٥٠٠٠ بارة سنوياً مرتب له على صادرات
الغمر (٦).

(١) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ١ ص ٥٢ ، سجل رقم ٥ ص ١ ، سجلات محكمة
الإسكندرية : سجل رقم ٧ ص ٤ لسنة ١١٦٤ هـ ، سجلات محكمة الإسكندرية : سجل رقم ٤ ، ص ٢
السنة ١١٤٣ هـ .

(٢) سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٤ ، ص ١٥ لسنة ١١٥٩ هـ .

(٣) د . عمر ممدوح نطق : أصول تدرىخ القانون ، ص ٢٩٣ ، شفيق غربال : ترتيب الديار
المصرية ص ٢٣ .

(٤) محكمة الصالحية النجبية : سجل رقم ٤٧٩ ، ص ١ .

(٥) محكمة المنصورة : سجل رقم ١ ص ٦٨ .

(٦) محكمة الإسكندرية : سجل رقم ١٣ ص ٧٧ .

وبالإضافة : لوجود القضاة العاملين في مناصب القضاء فقد وجد في مصر العثمانية قضاة من نوع آخر كانوا يتولون مناصب إدارية بجملة لا علاقة لها بالقضاة مثل القضاة الذين كانوا يعملون في الشؤون السلطانية (الأنبار الشريفة) .

فوجد في رئاستها قاضي باش ، مباشر أي رئيس المباشرين وقاضي معرف يشرف على عملية احصاء الغلال الداخلة إلى الشؤون والمنصرفه منها ، وقاض عداد يتولى عملية العد وقض مستوفى (١) .

تطور نظام القضاء في مصر :

تدهور نظام القضاء في مصر في أواخر القرن الثامن عشر وكان ذلك مرتبطاً بالتدهور العام في الإدارة العثمانية في استانبول وفي مصر فقد أصبح نظام بيع الوظائف لمن يدفع أعلى ثمن هو النظام السائد في استانبول وفي مصر بالتالي ، وأصبح القضاء ابتداء من قاضي العسكر نفسه إلى قاضي الإقليم يشترتون مناصبهم من أصحاب الحق في تعيينهم في هذه المناصب ومن هنا فإنهم عملوا على استغلال مناصبهم في جمع الأموال لتعويض ما دفعوه ثمناً لهذه المناصب (٢) . وأدى ذلك إلى مغالاة القضاة في فرض الرسوم الباهظة على القضاء والعقود (٣) .

وقد أدى ذلك إلى فساد ذم الكثيرين من القضاة وأدى ذلك أيضاً إلى تدهور النظام القضائي في مصر ، وكثيراً ما جأر الأهالي بالشكوى من قضاة الأقاليم مرات عديدة إلى قاضي العسكر (٤) . بل لقد وصل الأمر بالأهالي أحياناً بالتوجه بشكواهم إلى السلطان رأساً عندما كانوا لا يجدون الانصاف الذي ييغونه عند قاضي الإقليم من أمثلة ذلك :

ما كان من تقدم أهالي زفتى الجويدية بالغرابة بشكوى إلى السلطان ليأمر بإنصافهم فأصدر السلطان فرماناً في ٢٠ القعدة سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٧ م ، ينص على الآتي :

(١) دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر جرایة وعلیق جماعة مشایخ عظام وجماعة خدمة أنبار ، دفتر رقم ١١٠ لسنة ١١٢٦ هـ ، ٤٦٧ لسنة ١١٩٤ هـ ، رقم ٦٨٦ لسنة ١٢١١ هـ .

(٢) Lancret : Memoire sur le systeme des cription de l'Egypte, T, II, p. 236.

(٣) د . عمر مدوح لطفى : أصول تاريخ القانون ، ص ٢٩٣ .

(٤) محمود الشرقاوى : مصر في القرن ١٨ ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

إلى عزت محمد باشا والى مصر والى قاضى زفتى الجويدية الغربية مصر .
لما كان أهالى زفتى الجويدية قد تقدموا بشكوى إلى السلطان مفادها أن الكاشف يجبي
منهم سنوياً بطريقة تعسفية مبلغ ٤٠٠ ريال مستخدماً في ذلك كل وسائل الإكراه بالرغم من
سدادهم إلى الملتزمين كل العشور والضرائب الأخرى المقررة قانوناً وبالرغم من أن بعضهم
قد تقدم بمظلمة إلى المحكمة الشرعية .

فقد صدر الأمر أن يكون الموضوع عاليه موضع التحقيق وأن يطبق القانون (١) .
كما كان كتاب المحاكم يحاولون التعدي على اختصاصات محكمة الباب العالي الخاصة بها
وكثيراً ما أرسل قاضى القضاة أوامره إلى تلك المحاكم لمنع ذلك ، وأمرهم بتسليم ما قد
يكونوا كتبوه منها إلى رجال محكمته من أمثلة تلك الأوامر .
ما جاء بسجلات محكمة طولون :

مراسلة شريفة من حضرة سيدنا و مولانا شيخ مشايخ الاسلام . . الناظر في الأحكام
الشرعية قاضى القضاة بمصر المحمية :

خطاباً للسادة الكتاب الجالسين بالمحكمة بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة مما يكون
باش كاتب وغيره بالمحكمة المذكورة نخبركم أنكم إذا كتبتم حجج باستبدال أو تواجرت
أو اسقاطات أو غير ذلك مما هو متعلق بالباب العالي أنكم تساموا ذلك للأمر مصطفى
ترجمان صغير وكل من خالف ذلك لا يلبون إلا نفسه والحذر ثم الحذر من الفة (٢) .

وقد كان العدول في أواخر القرن الثامن عشر في الشطر الأخير من السنة يجلسون
عندهم العقود الكبيرة القيمة إلى شهر شوال أى قبل انقضاء ولاية القاضى بثلاثة أشهر ثم
يتفقون معه على أن يعطوه نصف الرسوم المستحقة أو ثلثها أو ربمها ويستحلوا لأنفسهم
الباقى وكان القاضى يتساهل معهم فى ذلك مضطراً لأنه يعلم أن الفائدة لو أفلتت منه تلقاها
غيره وكان العدول ينتظرون فى بعض الأحيان إلى الأسبوع الأخير حينما يبدأ القاضى استعدادة
للسفر ويسامونه حقه فى عشرات العقود على مبلغ قد لا يبلغ عشر المستحق له (٣) .

Haim Nahoum : Recueili de Firmans Firman 10, p. 4.

(١)

(٢) سجلات محكمة طولون : سجل رقم ٢٣٤ ص ١ لسنة ١١٩٢ هـ .

(٣) وجدت وظيفة العدول بجانب القضاء منذ زمن بعيد وكانت تنحصر فى تحرير العقود بين الناس

فى معاملاتهم واستعانة القاضى بهم على تزكية الشهود . محمد عرتوس : القضاء فى الإسلام ، ص ١٣١ ،
١٣٥ . عمر مندوح لظن : أصول تاريخ القانون ، ص ٢٩٤ .

وقد أدى فساد نظام القضاء في مصر إلى حدوث النزوير في قضايا كثيرة بذل أصحابها جهوداً مضنية وظلوا سنوات طويلة يتابعونها حتى أمكنهم في نهاية المطاف إثبات حقوقهم (١).

والمصادر الماصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذم بعض القضاة رغم الاجراءات المشددة التي اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية تجريدتهم على حد تعبير هذه المصادر (٢).

وقد تولى مناصب القضاء في الأقاليم في القرن الثامن عشر من هو غير أهل لها واتخذوا ذلك وسيلة للاثراء ومنهم من كان واسع الحيلة يذهب إلى عاصمة السلطنة بنفسه ويشتري نيابة القضاء في إقليم ما ويظل يشتري المنصب لسنوات عديدة قد تصل في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن العشرين عاماً وفي تلك الفترة من شغله للمنصب يحاول الحصول على دخول كبيرة بالتدخل في شئون الأقاوف والرزق حتى يجمع أموالاً طائلة ويشتهر بالثراء ويستغل ذلك أيضاً في الانتقال من قضاء الأقاليم إلى شغل أحد مناصب القضاء في العاصمة (٣).

ومما أدى إلى تدهور القضاء أيضاً ، جهل قضاء الريف وقلة حظهم من المعرفة بشئون الشرع (٤) وأدت الأسباب السابقة كلها إلى اضطراب القضاء في مصر وتدهور مركز القضاة . وقد وجد في مصر إلى جانب القضاة تنظيم آخر يشمل بعض الشخصيات الدينية والعلمية مثل المفتون وتقيب الأشراف .

المفتون

علماء يعطون آراؤهم في كثير من القضايا الشرعية المختلف حولها (٥) وهم في الواقع لم يكونوا يتكبرون جديداً في الشريعة الإسلامية إذ أن باب الاجتهاد قد أقفل منذ تئيت

(١) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات الرزق رقم ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ .

(٢) الدمرداش : الدرّة المصانة ، ج ١ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ حوادث سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م ، عندما تحدث عن ترجمة القاضي نجم الدين بن صالح .

(٤) الشربيني : هنز القحوف ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٥) كان الديوان العالي يحول إلى المفتين القضايا الهامة لأخذ رأيهم فيها ، سجلات الرزق بدار

المحفوظات ، بأرقام ٤٦٢٦ ، ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .

المذاهب السنية الأربعة في القرن الرابع الهجرى // العاشر الميلادى (١) وإنما كانوا يعطون إجابات على أسئلة تطرح في قضايا عامة بالاستناد إلى قواعد سابقة قائمة .

وقد وجد في مصر مفتون على للمذاهب الأربعة . فبالرغم من أن المذهب الحنفى كان هو المذهب الرسمى فى الدولة العثمانية فقد سمحت الدولة للولايات العربية التابعة لها باختيار مفتين للمذاهب الثلاثة الأخرى .

وقد عزف نظام الإفتاء فى مصر فى العصر المملوكى السابق لوجود العثمانيين فى مصر . إذ كان المالك يعينون مفتياً من كل مذهب يقيم فى دار العدل القائمة فى عاصمة كل نيابة .

وفى القرن السادس عشر كان كثير من المفتين فى مصر وفى الشام من أصل رومى أى من الأناضول أما فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فقد غدا المفتون فى مصر وغيرها من البلاد العربية شخصيات محلية عربية ، وللفق عالم دينى ولم يكن يشترط تخرج رجال الإفتاء فى الأقاليم من مدارس استانبول كقاضى المسكر وإنما كان يقبل تخرجهم من أية مدارس دينية أخرى (٢) .

وقد وجد فى مصر مفتون على للمذاهب الأربعة فى الأقاليم كانوا يحضرون مجالس الشرع فى المحاكم الإقليمية حينما يكون موضوع الجلسة متعلقاً بإدارة الأقاليم (٣) .

ويأتى المفتى فى الإقليم فى الترتيب بعد القاضى ، وفوق نائبه ، فلم يكن للمفتى فى مصر الدرجة والمكانة التى وصل إليها المفتى فى دار السلطنة نفسها (٤) .

(١) د . حامد سلطان : أحكام القانون الدولى فى الشريعة الإسلامية ، ص ٨٨ القاهرة ١٩٧٠ .

(٢) د . ليلى الصباغ : المجتمع السورى ، ص ١٢٢ .

(٣) سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ٢ ، ص ٤٤ لسنة ١١٥٦ هـ .

(٤) فى عهد السلطان سليمان القانونى اعتبر مفتى استانبول أعلى الموظفين الدينيين ورئيس العلماء ولقب بشيخ الإسلام وترجع أهمية المفتى فى هذه الفترة إلى كثرة إصدار الفتاوى التى اعتمدت عليها قوانين الدولة العثمانية آنذاك وكان يحق لمفتى استانبول إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه كما أنه كان هو الذى يعين المفتين فى مراكز الولايات الكبيرة ويعين أيضاً القضاة الحنفيين الكبار فى كثير من مراكز الولايات أيضاً . د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر ، ص ٨٤ .

وفي مصر العثمانية كان العلماء المهلبين هم الذين يختارون مفتيهم ثم تعمل السلطات على الاعتراف بهم .

وكان المفتون الأربعة يحضرون الجلسات الهامة (الجمعيات) التي كان أولو الأمر في مصر يعقدونها لمناقشة الأزمات العامة الطارئة ووضع الحلول المناسبة لها (٢) .

وقد لعب المفتون في مصر دورا هاما في مسألة عزل الباشا على يد البكوات الممالك فقد كان هؤلاء عندما يقررون عزل الباشا يلجئون إلى المفتين حيث يقدمون لهم فتوى على شكل أسئلة يعددون فيها مساوئ الباشا ويطلبون من المفتي الجواب على فتوهم ، وغالبا ما كانت الفتوى تصدر لهم حسب مرادهم فيرفقونها مع طلب عزل الباشا المرسل إلى السلطان كما حدث عام ١١٣٧ هـ عندما قرر الأمراء المماليك بزعامة محمد بك جرکس عزل باشا مصر حينذاك (٣) .

ايرادات المفتين ومدة خدمتهم :

كان المفتي يحصل على منصبه لمدة الحياة لا لسنوات محددة (٤) ولا يرتقى واحد منهم من منصب إلى آخر ولا ينال المفتي أجراً من الدولة .

وإنما كان المفتون يحصلون على بعض مرتبات الجراية والعليق من قمح وشعير يكون قد وقفها عليهم بعض الباشوات وهي مرتبات خيرية سنوية تصرف لهم من الخزينة (٥) .

وللمفتين على الباشا خلع (فراوى) في بعض المناسبات (٦) .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ ص ١٨ ، ٥١ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٢) أنظر الباب الثالث من الرسالة ، الفصل السابع .

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ص ١٢٧ .

Gibb and Bowen : Islamic Society and the west, V, 11, p. 135 — 136.

(٥) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر جراية وعليق أسبان جماعت مشايخ عظام وكرام دفتر رقم ٦٧ ؛

لسنة ١١٩٤ هـ ، رقم ٣٩١ لسنة ١١٧٨ هـ ، رقم ١١٠ لسنة ١١٢٦ هـ ، رقم ٤٨٤ لسنة ١١٩٥ هـ ،

رقم ٥٦١ لسنة ١٢٠١ هـ ، رقم ٦٠٥ لسنة ١٢٠٦ هـ ، رقم ٦٨٦ لسنة ١٢١١ هـ .

(٦) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية : الباب الرابع : السؤال الثاني ، ص ٢٤ .

ومن الشخصيات الدينية الأخرى التي وجدت في مصر العثمانية :

نقيب الأشراف (١) :

وكلمة أشراف تعني أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد سواء أكان ذلك عن طريق الأم أو الأب ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح وإن العلاقة القوية التي وجدت بين أرباب الحرف والأشراف نظراً لوجود كثير من الأشراف بين الحرفيين قد أفادت الأشراف من ناحيتي التنظيم والقوة فقد دعمهم أرباب الحرف وهم عادة ذوى سلطة سياسية وقد تمتع الأشراف باحترام خاص من مجموع الشعب وشكوا جماعة منفصلة ومتميزة وحتى ترأب الدولة هذه الجماعة وتمنع الناس من ادعاء هذا النسب الشريف أوجد العباسيون ثم المماليك من بعدهم رئيساً للأشراف أطلق عليه اسم نقيب الأشراف وسارت الدولة العثمانية على نفس المنهج . وكان لنقيب الأشراف في استانبول سلطة على نقيب الأشراف في الولايات وهو الذي يعينهم وله سلطة قضائية عليهم (٢) .

ولم يقتصر الأشراف على مذهب معين ولا على طبقة اجتماعية معينة كما قدمنا وقد لب الأشراف في بلاد الشام دوراً هاماً فاق دورهم في مصر (٣) .

وكان نقيب الأشراف في مصر يرسل من استانبول في بداية العهد العثماني واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر ثم أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية من آل البكرى في مصر (٤) .

ويعتبر جميع الأشراف في مصر أتباع للنقيب وله أن يمارس عليهم سلطة قضائية تصل إلى عقوبة التعزير وعقوبة الحبس ولم تصل تلك السلطة إلى حد عقوبة الإعدام (٥) .

(١) أسس منصب نقيب الأشراف في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ م // ١٥١٢ م) .

(٢) Lybyer : The Government of Ottoman Empire, p. 200, D'Ohsson : Tableau

général TIV, p. 555 -- 566.

(٣) مارس الأشراف في ولاية حلب سلطة سياسية لم يعرفها أمثالهم في أى مكان من الدولة العثمانية .

د . عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر ، ص ٨٥ .

(٤) محمد توفيق البكرى : بيت الصديق ، القاهرة ١٣٢٣ هـ ، ص ٣٩٥ .

(٥) كان لنقيب الأشراف أن يحكم على الأشراف المدانين بعقوبة خفيفة وليس له أن يتصرف فيما

يستحق عقوبة الإعدام وقد بلغ من سلطة الأشراف في ذلك العهد أن الشريف المحكوم عليه بالإعدام -

وكان لنقيب الأشراف نقباء يمثلونه في لأقاليم ويمارسون نفس سلطته على الأشراف فيها^(١).

ويحضر نقيب الأشراف الاجتماعات الإدارية الهامة التي كانت تعقدتها الإدارة في مصر في شكل (جمعيات) لحل الأزمات العامة^(٢)، وذلك باعتباره شخصية لها وزنها في المجتمع ولها تأثير كبير على أتباعها.

ويتولى نقيب الأشراف منصبه مدى الحياة .

ولم يكن لنقيب الأشراف مرتب من الخزينة ، وإنما كانت له أوقاف معينة من أراضي أوقفها السلاطين ليستعين بها النقيب في معاشه ونفقة أتباعه .

كما كان يحصل على بعض الوظائف (المراتب الخيرية) الموقوفة على الأشراف من بعض الباشاوات .

ويحصل على هبات من الباشا تتمثل في بعض خلع الشرف (فراوى) يمنحها له الباشا في بعض المناسبات^(٣).

= كان يوكل تنفيذ الحكم فيه إلى تابع من أتباع النقيب ثم تدفن جثته بعد تنفيذ الحكم فيه ولا تعلق كما كانت العادة في تلك الأيام في حالة غير الأشراف .

De Chabrol : Essai sur les Moeurs ... p. 201.

(١) سجلات محكمة الإسكندرية سجل رقم ١١ ص ٢٩٧ لسنة ١١٩٥ هـ .

(٢) أنظر الباب الثالث من الرسالة الفصل السابع .

(٣) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية : الباب الرابع : السؤال الرابع ، ص ٢٤ .

AHMAD SR

الباب السادس

الإدارة المالية

AHMAD SR الفصل الثاني عشر : الخزينة السلطانية في مصر

الفصل الثالث عشر : اجمال واردات ومصاريف خزينة عامرة
(الموازنة العامة)

الفصل الرابع عشر : إيرادات الباب العالي في مصر .

AHMAD SR

الفصل الثاني عشر

الخزينة السلطانية في مصر

تمهيد :

استبقى العثمانيون في بداية حكمهم في مصر الموظفين والكتاب الذين سبقت لهم الخدمة في خزينة السلطنة المملوكية ، وعهدوا اليهم بإدارة الخزينة السلطانية في مصر ، وهي التي عرفت بالخزينة العاصرة^(١) وهو ما يمكن أن نسميها الإدارة المالية .

وقد عين العثمانيون « متحدثاً » أو مباشراً أو « مفتشاً » لكل إقليم « وكان أكثرهم من القضاة « ويتولى » المتحدث « الاشراف على سجلات الأراضي الزراعية الخاصة بإقليمه ، ويحدد مقدار الضريبة المطلوبة منه ، ويتسلم إيراداتها من العمال والكشاف الذين يسلمونه إياها في القاهرة في مقر الخزينة بالقلعة ، ومن أشهر هؤلاء المتحدثين أو المباشرين القاضي شرف الدين الصغير الذي تولى المتحدث على جهات الغربية ، والقاضي نجر الدين بن عوض الذي تولى المتحدث على جهات الصعيد ، والقاضي بركات بن موسى المحتسب والقاضي شرف الدين بن عوض اللذين توليا المتحدث على جهات الشرقية^(٢) .

وكان يرأس هؤلاء المباشرين في عملهم ويراقبهم رئيس أطلق عليه لقب « ناظر الأموال » ويساعده في أداء مهمته أمين الشهر^(٣) .

وكان هذا هو النظام الذي أقره قانون نامة مصر في سنة ١٨٣١ هـ // ١٥٢٥ م وظل أساس النظم التي استحدثت فيما بعد في الإدارة المالية لمصر .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر إجمال واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١٠٦

لسنة ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م .

دفتر رقم ٢١١١ لسنة ١١١١ هـ // ١٦٩٩ م .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٦٨ ، ص ٤٩٣ ، ص ٤٩٤ .

(٣) قانون نامة مصر : مادة ٢١ ، ٢٢ ، ص ١ من النسخة التي تحت أيدينا .

وما أن استقرت الأمور للعثمانيين حتى قاموا بإبدال الموظفين والكتاب الذين كانوا يدبرون خزينة مصر بآخرين من خزينة الباب العالي كما أدخلوا إلى مصر المستويات الفنية والمصطلحات العثمانية في الإدارة المالية فتغير لقب « المتحدث » أو « المفتش » أو « المباشر » إلى لقب أمين أو أفندي^(١) وأخذ الموظف الرئيس في الخزينة لقب الدفتردار^(٢) .

أقسام الخزينة السلطانية في مصر والعاملون بها :

انقسمت الخزينة السلطانية في مصر إلى قسمين :

ديوان الدفتردار : أو الديوان الدفترى (٣) :

وله الإشراف العام على مالية مصر وي طرح مقاطعات الالتزام الخاصة بالأرض أو الجمر في المزاد وهو الذى يقرر من يرسو عليه المزاد وترفع إلى هذا الديوان أوراق المترشحين من ديوان الروزنامة التابع له فيضع عليها البيانات اللازمة ويقدمها للبasha في « عرضحال » خاص فيصدر البasha عليها الأمر المناسب ومن ثم يصدر عن الديوان الدفترى تقييد الالتزام الذى يحمل ختم الدفتردار والبasha ويرأس هذا الديوان .
الدفتردار ويساعده كتخده « وكيله » ومهردار ومجموعة من الموظفين يعملون تحت إشرافه .

وقد حل الدفتردار مكان ناظر الأموال وكان الدفتردار في بداية العهد العثماني شخصية عثمانية يعين لرئاسة الإدارة المالية في مصر من بين رجال الخزينة السلطانية المركزية في استانبول ولقب الدفتردار في الوثائق بلقب دفتردار أفندي^(٤) أو دفتردار خزينة عامرة^(٥) .

(١) أفندي : كلمة تركية تعنى المولى أو السيد أو الخوجة ، ويشترط في الأفندي العلم . وقد لقب

بهذا اللقب العلماء والكتاب وجمع بين الفريقين كونهم من أهل القلم .

(٢) عن الدفتردار أنظر : ابن أبي السرور البكرى : الكواكب السائرة ، ص ٢٣ .

Lybyer : The Government of Ottoman Empire ... p. 167.

جب ، بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ١ .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر رقم ٣١٣٩ مخزن ١٨ .

د . حسن عثمان : مصر في العهد العثماني في المجلد في التاريخ المصرى ص ٢٦١ .

د . السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، ص ٧ .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق دفتر رقم ٥٧٦٧ لسنة ١١٩٩ هـ // ١٧٨٤ م .

(٥) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق ، دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ - ١٦٥٥ م .

دفتر رقم ٥٦٠٩ لسنة ١١٧٤ هـ // ١٧٦٠ م .

وكان الدفتردار شخصية كبيرة ، فكان يتولى مناصب إدارية هامة بالإضافة لِنصبه في رئاسة الإدارة المالية في مصر مثل منصب قائمقام الباشا^(١) في بعض الأحيان .

وبازدياد سيطرة البكوات المماليك على الإدارة في مصر تمكنوا من شغل منصب الدفتردار من بين صفوفهم وغدا منصب الدفتردار من ذلك الوقت أى منذ أواخر القرن السابع عشر منصباً سياسياً وأصبح الدفتردار لا يختار لمقدرته الفنية على إدارة مالية مصر كما هو المطلوب وإنما أصبح يختار لقوته العسكرية ومركزه السياسى وسيطرته على الأحزاب المملوكية وأصبح البكوات الصناجق ذوى الجاه والنفوذ هم الذين يشغلون منصب الدفتردار^(٢) .

تعيين الدفتردار :

كان يمين بمرسوم سلطانى فبعد اقتراح الباشا في مصر بترشيح شخصية معينة للدفتردارية كان السلطان يقر الاقتراح ويرسل مرسوم التعيين صحبة رسول من طرفه^(٣) .

وفي القرن الثامن عشر اقتصر دور الدفتردار في العمليات المالية على توقيع السجلات الهامة واعتماد تقارير الروزنامجى التى يعرضها عليه في نهاية السنة .

ولم يعد للدفتردار السلطة فى التحكم أو مراقبة نشاط الروزنامجى وباقى موظفيه وغدا الروزنامجى هو الموظف الرئيسى فى الخزينة أكثر من الدفتردار .

وأصبحت أهمية منصب الدفتردار تنبع من السلطة التى يتيحها هذا المنصب لشاغله من سيطرة على التزامات واسعة فى الأرض وفى الجمارك والحصول على إيرادات مالية هامة .

إيرادات الدفتردار :

كان للدفتردار ساليانه (مرتب) ثابتة نقدية يصرف له من الخزينة ومقدارها ٨٩٢٠٠ بارة سنوياً .

(١) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ، ص ١٦ .

(٢) الجبرقى : عجائب الآثار : ج ١ ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٥٠ .

(٣) الدمرداش : الدرّة المصانعة ، ج ١ ص ٤٧ ، ص ١٢٨ .

الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٢٢ ، ٥٠ .

يضاف إليها مبلغ ٣٤٩١ بارة تصرف له من الخزينة أيضاً وقت إرسال الخزينة الإرسالية (١) .

وكان يحصل أيضاً على مرتب عيني من القمح والشعير وهو ما عرف باسم جراية وعليق وصلت إلى ١٠٠٠ أردب غلال في السنة: ٥٠٠ أردب قمح، ٥٠٠ أردب شعير (٢) .

وكان الدفتردار يحصل على مجموعة كبيرة من الترقيات (*) من الخزينة (٣) .

وقد كان الدفتردار يحصل على التزامات واسعة منذ بداية إدخال نظام الالتزام في مصر (٤) .

كما كان يتولى التزام بعض مقاطعات الجمارك مثل « مقاطعة أرزميرى » التي كان يسدد للخزينة عنها مبلغ ٥٠٠٠٠٠ بارة سنوياً (٥) .

وقد كان الدفتردار عضواً أساسياً في الديوان العالى ولا بد من حضوره جميع الجلسات الخاصة بمالية مصر مثل إرسال الخزينة الإرسالية ، مال الصرة وجلسة الاحتفال بوفاء النيل ومحاسبة الباشا .

مدة خدمة الدفتردار :

لم يكن للدفتردار مدة خدمة محددة بل كان يستطيع الاحتفاظ بمنصبه طالما هو في مركز القوة والسيادة بين أقرانه من البكوات الصناجق في مصر .

(*) الترقيات : مكافآت نقدية تصرفها الخزينة لبعض رجال الإدارة في المناسبات الهامة مثل مناسبة سفر قافلة الحاج أو الخزينة الإرسالية .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مواجبات كشيدة ديوان مصر رقم ٥٢٤٩ ، لسنة ١٠٤٧ هـ // م ١٦٦٣ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر الجراية والعليق ، دفتر رقم ٥٧٧٠ لسنة ١١٩٩ هـ

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر أمده كان ورفته كان دفتر رقم ٥٥٤٧ لسنة ١١٦٤ هـ //

م ١٧٥٠ .

(٤) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر الالتزام : دفتر رقم ١ لسنة ١٠٧١ هـ // م ١٦٦٠ .

(٥) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مال اسكلها ومقاطعات برقم ٤١٨٣ لسنة ١١٣٤ هـ // م ١٧٢١ .

فالأمير إسماعيل بك الفقارى تولى الدفتردارية ثلاث سنوات وسبعة أشهر ثم عزل عنها لتوليه أميراً على العسكر المرسل من مصر إلى السلطنة وبعد عودته أعيد إلى الدفتردارية ثانية واستمر فيها إلى وفاته سنة ١١١٩ هـ // ١٧٠٧ م (١) .

والأمير عبد الله بك بشناق الذى تولى الدفتردارية سنة ١١٠٣ هـ // ١٦٩١ م عزل عنها بعد خمسة أشهر وعشرين يوماً لسفره أميراً على العسكر إلى الروم (٢) .

والأمير قيطاس بك تولى الدفتردارية سنة ١١٢١ هـ // ١٧٠٩ م واستمر فيها إلى سنة ١١٢٤ هـ // ١٧١٢ م ، ثم عزل عنها لتولى إمارة الحاج (٣) ثم عاد من الحاج وتولى الدفتردارية واستمر فيها إلى أن قتل سنة ١١٢٦ هـ // ١٧١٤ م .

وأشهر الأمراء المماليك الذين تولوا الدفتردارية الأمير الكبير ابراهيم بك أبو شنب . تولى الدفتردارية سنة ١١٢٧ هـ // ١٧١٥ م وظل بها إلى أن توفى سنة ١١٣٠ هـ // ١٧١٧ م (٤) .

وقد ظل الأمراء المماليك يشغلون منصب الدفتردار حتى مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ولكن بعد جلائها عادت الدولة العثمانية إلى شغل منصب الدفتردار بشخصية عثمانية كما كان الحال في بداية العهد العثماني (٥) .

ديوان الروزنامه (٦) :

وكان مختصاً بجمع الأموال الأميرية أى إيرادات مصر من الأرض والجمارك والمناصب وصرفها في الوجوه المقررة لها تحت إشراف الديوان الدفترى .

وكان يرأس هذا الديوان الروزنامجى .

(١) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ٩٠ .

(٢) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ٩٣ .

(٣) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ٩٨ .

(٤) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ١ ص ١٠٥ .

(٥) الجبرقى : عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٠ .

(٦) روز كلمة فارسية بمعنى النهار أو اليومية نامة بمعنى دفتر الحوادث ، روزنامه أى دفتر الحوادث اليومية أو الحساب اليومى ثم أصبح معناها الديوان « أو المكتب » الذى يقوم بتحرير وضبط الحسابات فى الدفاتر الرسمية .

وقد كان الروزنامجي في أوائل العصر العثماني يحضر من استانبول وظل كذلك إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر (١).

وفي البداية كان الروزنامجي يلي الدفتردار في رئاسة الإدارة المالية في مصر ولكن بضى الوقت وتزايد عمليات الإدارة المالية في التعقيد لتغير نظام الأرض من نظام الأمانات البسيط إلى نظام الالتزام المقدر زادت إيرادات الخزينة كما ونوعا ولم يعد الدفتردار الذى أصبح يختار من كبار الأمراء المالك والذى انصرف للتنازع على المناصب الهامة يصلح للإدارة الفعلية لمالية مصر ، لذا قام والى مصر مقصود باشا سنة ١٠٥٣ هـ // ١٦٤٣ م (٢) بإعادة تنظيم الخزينة في مصر وتنظيم العلاقة بين الديوانين وكان أول مظهر لهذا التنظيم هو نقل القوة الرئيسية أو السلطة الفعلية في إدارة الخزينة من الدفتردار الذى كان يمثل البكوات المحليين إلى الروزنامجي الذى كان يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الدراية بشؤون المالية وتنظيماتها .

ولكن منصب الروزنامجي كمنصب الدفتردار أيضاً ما لبث أن وقع تحت سيطرة البيوت المملوكية فأصبح يتولاه طوال القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف الحزب المملوكي صاحب السيطرة والنفوذ .

شخصية الروزنامجي :

امتاز الروزنامجية في مصر العثمانية . بشخصيات قوية فإن الكثيرين منهم جمعوا بين العلوم الدينية والعلوم الرياضية والفلكية وكان معظمهم يحفظ القرآن ويحفظ الألفية لابن مالك ويحضر دروس الفقه والمقول ويحفظ المتون أى أن الروزنامجي كان يعتبر من أحسن الرجال ثقافة (٣) حسباً تفهم الثقافة في تلك الفترة ومن أشهر الروزنامجية الذين ترجم لهم الجبرتي :

(١) يوسف الملواني : تحفة الأحياب ، ص ١٠٣ .

إبراهيم الصواحي : تراجم الصواعق ، ص ٦٥٠ .

Hammer : Histoire de L'Empire Ottoman, T, 6, p. 31.

(٢) تحدث عن تنظيم مقصود باشا للروزنامة .

(٣) عن الروزنامجي : أنظر الجبرتي ، ج ١ ، ص ١١٤ ، ص ٣٨٤ .

الأمير أحمد أفندي الروزنامجي المعروف بالصفائى والذي وصفه الجبرتي بأنه :
ذو الرياضتين والمزيتين والفضيلتين والذي كان يحفظ القرآن حفظاً
جيداً وحضر في الفقه والمعتول على أشياخ الوقت قبل ذلك وكان يحفظ
متن الألفية لابن مالك ويعرف معانيها ويحفظ كثيراً من المتن ويباحث
ويناضل من غير إدعاء للمعرفة والعالية فتراه أميراً مع الأمراء ورئيساً مع
الرؤساء وعالماً مع العلماء وكاتباً مع الكتاب (١) .

القاب الروزنامجي :

كان يشار إليه في بعض المصادر بلقب الأمير النيه الفطن الذكي (٢) أو ازئيس
المجل (٢) أو رئيس الكتاب .

وكان يشار إليه في الوثائق بلقب . روزنامجي مصر (٤) أو خرازباب الأقاليم العظام
عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير ... الروزنامجي بالديوان العالي (٥) . وكان من القاب
الروزنامجي أيضاً لقب أفندي (٦) .

تعيين الروزنامجي :

يعين بقرار من باشا مصر ويعزل أيضاً بقرار من الباشا وكان يختار من بين موظفي
الإدارة المالية في مصر من كتاب الخزينة أو كتاب الأوجاقات وغالباً ما يرقى من منصب
سر خليفة روزنامجة وهو منصب المساعد الأول للروزنامجي أى لابد أن يكون الروزنامجي
قد عمل قبل تعيينه في هذا المنصب في أحد المناصب الهامة في الإدارة المالية ليكون قد
اكتسب خبرة ودراية باصطلاحات الروزنامة وطرف إدارتها (٧) . وبعد تعيين الروزنامجي
يقوم الباشا بإلباسه خلعة المنصب (القفطان) .

(١) ترجم الجبرتي لأحمد أفندي الروزنامجي في وفيات سنة ١٢٠٢ هـ // ١٧٨٧ م ، في كتابه
عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٣) الجبرتي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٤) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر جماعة ميرى برقم ٥٢٧٢ لسنة ١١٠٣ هـ ، دفاتر الالتزام ،
دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١١٨٢ هـ ، دفتر رقم ٥١٤ لسنة ١١٨١ .

(٥) سجلات الديوان العالي ، سجل رقم ٢ ص ١١٢ لسنة ١١٧٩ هـ .

(٦) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر جرایة وعلیق خدمة ديوان سنة ١١٧٨ هـ ، برقم ٥٦٣٦ .

(٧) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر جماعة ميرى برقم ٥٢٧٢ لسنة ١١٠٣ هـ ، الدر داش :

الدرة المصانة ، ج ١ ص ٣٥ ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ، الجبرتي : عجائب الآثار : ج ١ ، ص ١١٤ .

وقد كان الروزنامجي في أوائل العصر العثماني يحضر من استانبول وظل كذلك إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر^(١).

ووالبديّة كان الروزنامجي يلى الدفتردار في رئاسة الإدارة المالية في مصر ولكن بضى الوقت وتزايد عمليات الإدارة المالية في التعقيد لتغير نظام الأرض من نظام الأمانات لتبسط إلى نظام الالتزام المعقد زادت إيرادات الخزينة كما ونوعا ولم يعد الدفتردار انتهى أصبح يحضر من كبار الأمراء المالك والذى انصرف للتنازع على المناصب الهامة يصلح للإدارة الفعلية لمالية مصر ، لذا قام ولى مصر مقصود باشا سنة ١٠٥٣ هـ // ١٦٤٣ م^(٢) بإعادة تنظيم الخزينة في مصر وتنظيم العلاقة بين الديوانين وكان أول مظهر هذا تنظيم هو نقل القوة الرئيسية أو السلطة الفعلية في إدارة الخزينة من الدفتردار الذى كان يشغل البكوات تخليفاً إلى الروزنامجي الذى كان يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الإدارة بشؤون المالية وتنظيماتها .

وكن منصب الروزنامجي كمنصب الدفتردار أيضاً ما لبث أن وقع تحت سيطرة البيوت المملوكية فأصبح يتولاه طوال القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف الحزب المملوكي صاحب السيطرة والنفوذ .

شخصية الروزنامجي :

امتاز الروزنامجي في مصر العثمانية . بشخصيات قوية فإن الكثيرين منهم جمعوا بين العلوم الدينية والعلوم الرياضية والفلكية وكان معظمهم يحفظ القرآن ويحفظ الألفية لابن مالك ويحضر دروس الفقه والمقول ويحفظ المتون أى أن الروزنامجي كان يعتبر من أحسن الرجال ثقافة^(٣) حسباً تفهم الثقافة في تلك الفترة ومن أشهر الروزنامجية الذين ترجم لهم الجبرتي :

(١) يوسف الملواني : تحفة الأحياب ، ص ١٠٣ .

إبراهيم الصواحي : تراجم الصواعق ، ص ٦٥٠ .

Hammer : Histoire de L'Empire Ottoman, T, 6, p. 31.

(٢) تحدث عن تنظيم مقصود باشا للروزنامة .

(٣) عن الروزنامجي : أنظر الجبرتي ، ج ١ ، ص ١١٤ ، ص ٣٨٤ .

الأمير أحمد أفندي الروزنامجي المعروف بالصفاني والذي وصفه الجبرتي بأنه :
ذو الرياستين والمزيتين والفضيلتين والذي كان يحفظ التمرآن حفظاً
جيداً وحضر في الفقه والمقول على أشياخ الوقت قبل ذلك وكان يحفظ
من الألفية لابن مالك ويعرف معانيها ويحفظ كثيراً من المتن ويأخذ
ويناضل من غير إدعاء للمعرفة والعالية فتراه أميراً مع الأمراء ورئيساً مع
الرؤساء وعالماً مع العلماء وكاتباً مع الكتاب (١) .

القاب الروزنامجي :

كان يشار إليه في بعض المصادر بلقب الأمير النيه الفطن الذكي (٢) أو الرئيس
المبجل (٢) أو رئيس الكتاب .

وكان يشار إليه في الوثائق بلقب . روزنامجي مصر (٥) أو خرا أرباب الأفلام العظام
عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير ... الروزنامجي بالديوان العالي (٥) . وكان من ألقاب
الروزنامجي أيضاً لقب أفندي (٦) .

تعيين الروزنامجي :

يعين بقرار من باشا مصر ويعزل أيضاً بقرار من الباشا وكان يختار من بين موظفي
الإدارة المالية في مصر من كتاب الخزينة أو كتاب الأوجاقات وغالباً ما يرقى من منصب
سر خليفة روزنامجة وهو منصب المساعد الأول للروزنامجي أي لا بد أن يكون الروزنامجي
قد عمل قبل تعيينه في هذا المنصب في أحد المناصب الهامة في الإدارة المالية ليكون قد
اكتسب خبرة ودراية باصطلاحات الروزنامجة وطرف إدارتها (٧) . وبعد تعيين الروزنامجي
يقوم الباشا بإلباسه خلمة المنصب (القفطان) .

(١) ترجم الجبرتي لأحمد أفندي الروزنامجي في وفيات سنة ١٢٠٢ هـ // ١٧٨٧ م ، في كتابه
عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٣) الجبرتي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر جماعة ميرى برقم ٥٢٧٢ لسنة ١١٠٣ هـ ، دفاتر الالتزام ،
دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١١٨٢ هـ ، دفتر رقم ٥١٤ لسنة ١١٨١ .

(٥) سجلات الديوان العالي ، سجل رقم ٢ ص ١١٢ لسنة ١١٧٩ هـ .

(٦) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر جراية وعليق خدمة ديوان سنة ١١٧٨ هـ ، برقم ٥٦٣٦ .

(٧) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر جماعة ميرى برقم ٥٢٧٢ لسنة ١١٠٣ هـ ، الدرماش :

الدرة المصانعة ، ج ١ ص ٣٥ ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ، الجبرتي : عجائب الآثار : ج ١ ، ص ١١٤ .

اختصاصات الروزنامجي :

كان الروزنامجي هو رئيس أفندية الخزينة وكتابها^(١) وهو المسئول عن قيادتهم في وظائفهم وله الحق في معاقبة وفصل المخالفين منهم . وهو المسئول عنهم أمام الباب العالي والباشا^(٢) وكان الروزنامجي مسئولاً مسئولية مباشرة أمام السلطان عن إدارة مالية مصر . وكثيراً ما استدعى الروزنامجي وهو وظفوه إلى استنبول لتقديم التقارير عن أعمالهم وشرح المشاكل المالية في مصر أمام الديوان السلطاني في استنبول^(٣) وقد كان هذا الاستدعاء يحدث كثيراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر وكان الروزنامجي يسافر أكثر من مرة لهذا الغرض

والروزنامجي عضو أساسي في الديوان العالي ولا بد من حضوره في الجلسات الخاصة بالواحي المالية وبعده بمساعديه ليقيم البيانات المطلوبة عن مالية مصر في حالة محاسبته الباشا بعد عمله . وفي حالة إرسال الخزينة الإرسالية للسلطان ، وإرسال مال الحرمين وغير ذلك من الجلسات التي تعقد للأغراض المالية .

مدة خدمة الروزنامجي :

كان الروزنامجي يبق في منصبه في الأغلب طالما هو يؤدي دوره بإتقان في إدارة ديوان الروزنامة على الوجه الأكمل وذلك باعتبار أنه شخصية فنية فقد يبقى الروزنامجي في منصبه أربع سنوات متتالية أو ست سنوات وقد تطول المدة إلى أحد عشر عاماً وقد تقصر إلى عام واحد أو أقل . لحسن أفندي الروزنامجي الذي ولاه إسماعيل باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م للخروج من الأزمة المالية التي وجدت في مصر حينئذ من جراء نقص الخزينة بقي في منصبه إلى سنة ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م .

ومحمد أفندي الروزنامجي الذي تولى سنة ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م عزل سنة ١١١٧ هـ / ١٧٠٥ م ، وعبد الله أفندي الروزنامجي الذي تولى الروزنامة سنة ١١١٨ هـ / ١٧٠٦ م لم يعزل منها إلا سنة ١١٢٩ هـ^(٤) .

(١) شفيق نزيال : ترتيب الديار المصرية ، الباب الخامس . السؤال الأول ، ص ٢٦ . الجبوتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٢) يوسف الماوانى : تحفة الأحماب ، ص ١٠٣ .

(٣) يوسف الماوانى : المرجع السابق ، أحمد شلبي : أوضاع الإشارات ، ص ٦٠ .

Laucret : Mémoire sur le système ... p. 500.

(٤) الدرر دلائل : الدورة المصانة ج ١ ص ٣٥ ، ١١٨ ، ٩٢ ، ٢١٧ .

ولكن أحمد أفندي الكتبخچی الروزنامچی الذي ولى المنصب سنة ١١١١ هـ
١٦٩٩ م عزل في نفس السنة .

ويعزل الروزنامچی من منصبه في حالة فشله في إصلاح المالية في مصر ونجوز الأزمات
التي كانت تحمل بها أو لاتهام الباشا له بالإثراء بطريقة غير مشروعة باستغلال منصبه (١) وفي
بعض الحالات كان الروزنامچی يسزل من منصبه لجزء عن أداء عمله لمريضه (٢) أو يخلو
المنصب لوفاة صاحبه (٣) .

إيرادات الروزنامچی :

لقد منح الروزنامچی إيرادات هامة تتناسب مع مركزه وتدعمه في أداء وظيفته فقد
كان له مرتب تقدي ساليانه سنوي من الخزينة يصل ٢٧٦٥٠ بارة (٤) .

وكان له مرتب تبني (جراية) من قح وشعير يصرف له من الخزينة يصل إلى ١٢٠
أردب غلال سنوياً منها ٤٨ أردب قح ، ٧٢ أردب شعير (٥) .

وذلك بالإضافة إلى « أوتلاق » مساحته ٢٠ فدانا كانت الخزينة تصرف له عنه
١٦٦٠ بارة سنوياً (٦) .

وكذلك كان لاروزنامچی عوائد يأخذها من إيرادات البلاد فمثلا كان له من ولاية
جرجا عوائد وصلت إلى ٧٥٠٠ بارة سنوياً (٧) .

(١) الدمرداش : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) البهري : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٣) البهري : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

Estévé : Mémoire sur les Finances p. 200.

(٥) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق دفتر رقم ٥٦٠٩ لسنة ١١٧٤ هـ = ١٧٦٠ م ،

دفتر رقم ٥٧٦٧ لسنة ١١٩٩ هـ = ١٧٨٤ م .

(٦) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر أوتلاقات دفتر رقم ٥٦٦٩ لسنة ١١٨٢ هـ = ١٧٦٨ م .

دفتر لسنة ١٢٠٢ هـ = ١٧٨٧ م برقم ٥٨١٦ .

(٧) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر إيرادات ومصارفات ولاية جرجا برقم ٤٣ لسنة ١١٠٥ هـ =

١٦٩٢ م .

كان للروزنامجي إيرادات أخرى متعددة مثل الترقيات التي كان يحصل عليها في مناسبة إرسال الحزينة الإرسالية ومثل الهدايا التي كان يحصل عليها من الباشا وقت توليه باشوية مصر (١).

بالإضافة إلى أن الروزنامجي كغيره من الأمراء المالك قد سيطر على التزامات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانت تدر عليه أرباحاً طائلة (٢).

مساعدو الروزنامجي :

كان للروزنامجي مجموعة من المساعدين من أهمهم أربعة مساعدين عرفوا « بالمباشرين » أو « الخلف » أو « القلقا » وكان أهمهم :

« الباش مباشر » أو « الباش خليفه » أو « الباش قلفه » أو « سر خليفة » (٣) وكان هو الوكيل الأول للروزنامجي ويحل محله إذا خلا منصب الروزنامجي فيعمل فيه كتمثيله بدل الروزنامجي وكان الروزنامجية دائماً يؤخذون من طبقة الباش خليفة . ثم يأتي بعد الباش خليفة : ثاني خليفة — ثم ثالث خليفة — ثم رابع خليفة .

ويشرف هؤلاء الخلفاء الأربعة على كل الأعمال الحسابية التي يقوم بها الأئفندية وعلى كل السجلات التي تحت أيديهم (٤).

ومن مساعدي الروزنامجي الآخرين ثلاثة صبيان شاكرية (٥) وكيسة دار (٦) .

-
- (١) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية : الباب الخامس : السؤال الأول ص ٢٦
(٢) دار المحفوظات بالقاهرة : دناز الالتزام دفتر رقم ١٢٣ لسنة ١١١٨ هـ // ١٧٠٦ م .
(٣) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر مواجب متقاعدين خزانة لسنة ١٢١٠ هـ // ١٧٩٥ م برقم ٥٩٠٢ دفتر التزام رقم ١٤ لسنة ١١٨١ هـ .
دفتر جراية وعليق معتمد خدمة ديوان لسنة ١١٧٨ هـ // ١٧٦٤ م برقم ٥٦٣٦ .
الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١١٤ ، ح ٢ ، ص ١٧٠ ، ٢٧٤
(٤) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية : الباب الخامس : السؤال الثاني ، الثالث ، الرابع ، والخامس ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
(٥) شاكرية : شاجرتيه : مفردتها شاكرد (شاجرت) وهي كلمة فارسية الأصل وتفيد المتعلم أو التلميذ أو العبي .
(٦) كيسة دار : حافظ أكياس الورق .

وبالإضافة للروزنامجى ومساعديه الأربعة وهيئة مكتبه وجد فى إدارة ديوان الروزنامة مجموعة من الموظفين الفنيين عرفوا بالأفندية^(١) وقد أطراهم المؤرخون المعاصرون ووسموهم باللباقة ورقة الحاشية ودمائة الخلق وآثارهم المودعة فى دار المحفوظات بالقلعة تنبىء عن دقتهم وطول باعهم فى العلوم الحسائية ومختلف شئون الإدارة وجمال خطوطهم ينبىء عن مهارة خطية كبيرة^(٢) وهم :

- | | |
|--------------------|------------------------------|
| ١ — أفندى الشرقية | ٧ — أفندى اليومية |
| ٢ — أفندى الغربية | ٨ — أفندى الكركشى |
| ٣ — أفندى الشهر | ٩ — أفندى الرزق |
| ٤ — أفندى المقابلة | ١٠ — أفندى إيراد الغلال |
| ٥ — أفندى المصرف | ١١ — أفندية الأوجاقات السبعة |

٦ — أفندى الحاسبة

ويعدال تحت رئاسة كل أفندى من هؤلاء مجموعة من الشاكردان ومجموعة من المساعدين (الخلفاء) .

وسأتناول عمل كل واحد من هؤلاء عند الحديث عن أقسام الروزنامة واختصاصات كل منها .

أقسام ديوان الروزنامة :

وجدت فى ديوان الروزنامة ثلاثة أقسام وعى :

- (١) قسم مختص بجمع إيرادات الخزينة .
- (٢) قسم مختص بكل من جمع الإيرادات والمصروفات المقررة من تلك الإيرادات .
- (٣) قسم مختص بمصروفات الخزينة فقط وقد قسم كل قسم إلى مجموعة من الأقسام :

(١) عن لقب أفندى : أنظر ص ٢٩٨ من هذا الباب .

(٢) د . حسن عثمان : مصر فى العهد العثمانى فى الجبل فى التاريخ المصرى ص ٢٦٢ .

القسم المختص بجمع إيرادات الخزينة :

وينقسم إلى :

قلم ء — شرقية :

وهو القلم المختص بجمع إيرادات ضرائب الأرض التي تحصل من مقاطعات (١) الأرض في أقاليم الشرقية ، المنصورة ، المنزلة ، قليوب ، البحيرة ، الطرانة ، أطفيج ، فارسكور ، قضا ، الواحات (٢) .

ويرأس هذا القلم أفندي الشرقية ويساعده خمسة مباشرين أو خلفاء (٣) .

قلم — ء — غربية :

وهو القلم المختص بإيرادات ضرائب الأرض من أقاليم الغربية والمنوفية ويرأسه أفندي الغربية يساعده ثلاثة مباشرين (٤) .

قلم — ء — جبزة :

وهو القلم المختص بجمع إيرادات ضرائب الأرض من أقاليم الجيزة ومنفلوط . ويرأسه أفندي الجيزة يساعده مباشران . وكان هذا القلم يلحق أحيانا بقلم الروزنامة (٥) .

قلم إيراد غلال :

وهو القلم المختص بإيرادات الحبوب المحصلة من إيرادات الأرض التي تسدد ضرائبها عينا في أقاليم أطفيج ، الفيوم ، والبهنساوية ، أشونين ، منفلوط ، جرجا . ويحصل هذا

(١) المقاطعة : هي أحد أبواب الدخل المقرر وقد تكون عبارة عن أرض أو جرك أو وظيفة .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر الالتزام : دفتر فروخت مقاطعات قراء خاصة تابع ولاية شرقية ومنصورة وقليوب وبحيرة وأطفيج ومنزلة والواحات وفارسكور وطرانة رقم ٥١٤ لسنة ١١٨١ = ١٧٦٧ م ، رقم ١٢٣ لسنة ١١١٨ هـ .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر جراية وعليق معتمد ديوان برقم ٥٦٣٦ لسنة ١١٧٨ هـ . شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية الباب الخامس السؤال السادس ص ٢٧ .

(٤) شفيق غربال : المرجع السابق : الباب الخامس : السؤال السابع ص ٢٨ .

(٥) Estève : Mémoire sur les Finances ... p. 125.

Lancret : Mémoires sur les systeme p. 503.

القلم أيضا المبالغ النقدية التي قد تقدمها هذه الأقاليم بدلا من جزء من التزاماتها العينية ويرأس هذا القلم أفندي إيراد غلال ويساعده ثلاثة من المباشرين^(١).

ثانيا : القسم المختص بكل من الإيرادات والمصروفات فقط :

ينقسم إلى :

قلم - ء - شهر -

وهو القلم المختص بالضرائب التي تحصل من الجمارك^(٢) ومن ضرائب الأرض التي تحصل نقدا من أقاليم جرجا ، الفيوم ، بهنساوية ، أشمونين^(٣) ، وفي القرن الثامن عشر أضيفت إليه أجزاء من منفلوط ، الواحات . وكان هذا القلم مختصا أيضا بالمصروفات التي يشار إليها « بالإخراجات » أي المبالغ التي كانت تحذف محليا في تلك الأقاليم لتسديد أجور رجال الإدارة ورجال القلاع والحاميات العسكرية بها وتحذف من مجموع الإيرادات ويرأسه أفندي الشهر يساعده أربعة مباشرين .

قلم الروزنامة :

وهو القلم المختص بتحصيل إيرادات ضريبة الكشوفية الكبيرة ، الحلوان ، فايط الأوقاف ، إخراجات الكشف ، إيرادات التفاوت .

ويختص هذا القلم أيضا بالمصروفات المقررة لأداء :

١ -- المرتبات (السالينات) للباشا والأمراء الصناجق وكبار الموظفين .

٢ — الأجور (الموابجات) المخصصة لأمرء الجركس .

٣ — معاشات متقاعدین خزانة وأرباب حديث .

٤ — مال الصرة المرسل لأهل الحرمین .

(١) شفيق غربال : المرجع السابق : الباب الخامس : السؤال التاسع ، ص ٢٩ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات تحرير صينى وشتوى مال أسكلها ومقاطعات أرض وجمارك

برقم ٢٢٨٠ لسنة ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م ، سجلات الالتزام .

(٣) دفتر خراج أراضي تابع قلم شهر بولاية الصعيد وأسيوطية وأبريم وفيوم وبنساوية وأشمونين .

رقم ١ لسنة ١٠٧١ هـ = ١٦٦٠ م .

هـ - المصروفات النقدية المتفرقة الأخرى للخزينة لمختلف الأغراض في مصر وفي

البحرين (١) .

قلم - د - محاسبة :

ويختص بمراقبة المصروفات التي يصرفها قلم الروزنامة كمكافآت في مصر وفي البحرين الشريفيين ومراقبة كل المصروفات التي تقوم بها الأقسام الأخرى ويرأسه محاسبهجي أفندي أو أفندي المحاسبة يساعده خمسة مباشرين (٢) .

كما يشترك معه في محاسبة الأقسام الأخرى أفندي اليومية .

ثالثاً : القسم المختص بالمصروفات فقط :

وينقسم إلى :

قلم - ء - مقابلة :

وهو القلم المختص بتوزيع الأجور النقدية لرجال الأوجاقات السبع في مصر ويرأسه (مقابلجي أفنديسي) أو أفندي المقابلة ويساعده خمسة مباشرين (٣) .

قلم مصرف غلال :

أو قلم مصروفات الحبوب ويختص بتوزيع كل الرواتب العينية لرجال القلاع أو ثمن تلك الرواتب عندما تدفع تقياً في بعض السنوات ويرأسه « مصرف غلال أفنديسي » أو أفندي المصرف ويساعده أربعة مباشرين (٤) .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رقم ٥٩٠٢ لسنة ١٢١٠ هـ = ١٧٩٥ م ، متقاعدين خزائنة .
دفتر أمده كان ورفته كان تابع قيم روزنامة دفتر رقم ٢١٤٧ لسنة ١١٥٨ هـ . دفتر رقم ٢١٢١ سنة ١١٣٤ هـ .

(٢) دفتر أمده كان . دفتر رقم ٥٥٨٢ لسنة ١١٧٠ هـ = ١٧٥٦ مصروفات قلاع . دفتر رقم ٥٥٥٣ سنة ١١٦٥ هـ = ١٧٥٠ مصروفات صرة حرمين . دفتر رقم ٥٨٣٤ لسنة ١٢٠٤ هـ = ١١١٩ مصروفات صرة حرمين .

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مواجبات مردان قلاع . دفتر رقم ٣٠١ لسنة ١١١٢ هـ = ١١٠٠ م . دفتر ٥٨٧٢ رقم لسنة ١٢٠١ هـ = ١٩٧٣ م دفتر جماعت ميرى برقم ٥٢٧٢ لسنة ١١٠٣ هـ = ١٦٩١ م .

(٤) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مواجبات مردان قلاع سنة ١٧٨٤ م = ١١٩٩ هـ .

تلك هي الأقسام الهامة في ديوان الروزنامة بأقلامها المختلفة ، وقد وجدت أقلام أخرى أقل منها شأنًا مثل :

قلم الكركشى (١) وهو المختص بإيرادات ضريبة الكركشى المقررة على جميع البلاد وأسماء ملتزمي هذه البلاد موجودة عند موظفي هذا القلم الذى يرأسه أفندى الكركشى ويساعده مباشران . ثم :

قلم الرزق الأحباسية :

وهو القلم المختص بكل مايتعلق بملكية الرزق وانتقالها من شخص لآخر وبأرأسه أفندى الرزق أو كاتب الرزق (٢) .

قلم الجوالى :

وهو القلم المختص بجمع إيرادات ضريبة الجوالى المقررة على أهل الذمة وصرف الجزء المخصص منها للصرف فى مصر على المستحقين لذلك ويرأسه أفندى الجوالى (٣) أو أمين الجوالى .

وبالإضافة للأقلام السابقة ومن يعمل بها من الأفندية وجدت مجموعة أخرى من الأفندية أو الموظفين الذين يتصل عملهم بالأقلام السابقة وإدارة الروزنامة .

ومنهم :

أفندية الأوجاقات السبعة :

فقد وجد فى كل أوجاق مجموعة من الأفندية كان يشار إليهم أحياناً بألقاب الأفندية وأحياناً

(١) الكركشى : كلمة تركية مأخوذة من كلمة كورك وهى آلة الجرف وأصل ضريبة الكوركجى أنها ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على إزالة الأتربة وما إليها من القاذرة . وعلى مرور الزمن بطل انفاق هذا المال فيما خصص له ولكن جمه من الناس لم يبطل وقد قدر استيف مال الكركجى بمبلغ ٦٣٢,٨٩١ قضة .

شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٣٠ .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ . ٤٦٣٩ .

الجبرى : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ١٧١ .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر تحصيل مال جزية يهود ونصارى مصر رقم ٤٤١٣ .

بلقب الكتاب (١) . وأهم هؤلاء الكتاب كاتب كبير ويديه كاتب صغير ثم مجموعة الكتبة الآخرين .

وقد أعتبر الكتاب الكبار للأوجاقات من هيئة كتاب الخزينة وكان يقومون بمساعدة الأقسام المختصة برواتب الأوجاقات النقدية والمينية في صرف تلك المرتبات لرجال الأوجاقات ولرجال القلاع العسكرية أيضاً .

كما وجد أيضاً (التذكرة جى) وهو الذى يحرر تقاسيط الالتزام والتذاكر الديوانية عن مختلف المرتبات والمخصصات والمهدار وهو المختص بأختام الرورناسة وأمين الصندوق : وهو بمثابة أمين الدفترخانة أو محفوظات الروزنامه (٢) .

كما وجد فى الإدارة المالية أيضاً مجموعة من الصرافين اليهود يرأسهم « صراف باشى » ويقومون بمهمة إحصاء النقود التى تحصلها أقلام الروزنامه .

نظام العمل فى الأقسام المختلفة للروزنامه :

عندما يحوز الشخص مقاطعة (أرض أو جمارك) بإذن الديوان أو الباشا كان يقوم بتقديم الإيصال الذى سدد به الموان (ثمن) شراء حق « الانتفاع » للأفندى المختص فى القلم المحدد لذلك من الخزينة ، فيقوم الأخير بكتابة وتسجيل اسم الحائز الجديد أمام المقاطعة المنوحة له فى سجله ويعطيه تقسيطاً ديوانياً لإثبات حقه فى المقاطعة . بد أن يسجل فى ذلك التقسيط حدود المقاطعة وباعليها من ضرائب .

وبالنسبة للإيرادات : عندما يحين موعد جمع الضرائب كان الأفندية المختصون يكتبون تذاكر (ايصالات) يحددون فيها الضرائب المستحقة على كل ملتزم وترسل تلك التذاكر إلى قلم الروزنامه وهناك تتم مراجعتها مع الأرقام المدونة فى السجلات العامة التى يحفظها

(١) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢ هـ // ١٧٦٨ م ورد به اسم الأمير إسماعيل أفندى كاتب كبير جاويشان ، سجل رقم ٢ ص ٧٤ ، لسنة ١١٨٣ هـ // ١٧٦٩ م .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات الجراية والعليق سجل رقم ٥٦٠٩ لسنة ١١٧٤ هـ // ١٧٦٠ م ،

رقم ٥٧٦٧ لسنة ١١٩٩ هـ // ١٧٨٤ م ، رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م ، رقم ٥٧٧٨ لسنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م .

الروزنامجى وبعد مراجعة التذاكر يوقع عليها المختصون بالمراجعة وتسلم للمختصين بجمع الضرائب

وبعد اتمام جمع الضرائب يحضر المحصلون النقود إلى قاعة الديوان حيث يقوم الصراف بأى ومساعدوه بإحصاء المبالغ المحتملة ثم تنقل إلى الخزينة نفسها حيث يصدر منها إيصالات مؤقته لإثبات كل مبلغ دفع .

وبالنسبة لمصروفات الروزنامة : كانت تتبع إجراءات مشابهة مع زيادة في عملية المراجعة .

فيقوم الأندى المختص بالمصروفات بإصدار التذاكر المعينة لذلك ثم تراجعها أفدى آخر ثم ترسل إلى قلم الروزنامة حيث تراجع مع السجلات العامة للخزينة قبل إعطاء الموافقة النهائية وعندما يتم ذلك تسلم التذاكر لمن لهم الحق فيها (ممن لهم مرتبات أو مصروفات يأخذونها من الخزينة نظير خدمة يقومون بها) .

ثم يتوجه أصحاب التذاكر بها إلى مبنى الخزينة في القلعة حيث تسلم لهم النقدية المطلوبة .

أما التذاكر الخاصة بالإيرادات التي تصرف من التخرجات أو الأخرجات كمرتبات رجال القلاع أو رجال حاميات الأقاليم فقد كانت تلك التذاكر تسلم إلى حكام الأقاليم ليقوموا بصرفها من إيرادات الضرائب في أقاليمهم .

وبعد استلام أصحاب التذاكر لنقودهم المستحقة لهم كانوا يقومون بتقديم التذاكر مرة ثانية إلى الأندى المختصين لإثبات حدوث الصرف والإستلام في سجلاتهم .

ولابد لإثبات صحة التذكرة من أن يوقع عليها ثلاثة أفندية :

(١) الأندى الذى أصدرها .

(٢) والأندى الذى له حق مراجعتها .

(٣) وأندى قلم الروزنامة .

وهذا النظام الدقيق للصرف والمراجعة كان يؤكد وصول كل حق إلى صاحبه وعدم

استغلال الموظفين مناصبهم لئفعتهم الخاصة .

سجلات الروزنامة :

كان لكل أفندي سجل خاص بالإيرادات والمصروفات المختص بها وكان يحتفظ بهذا السجل في مقر عمله بالقلعة ولتوفير السرية اللازمة لتلك السجلات كانت تحفظ في الخزينة في القعة في سرية مطلقة (١) ولا يسمح للأفندية أنفسهم بنقلها من الخزينة أو النزول بها إلى منازلهم أو إطلاع الآخرين عليهم بدون إذن خاص من الروزنامجي والباشا .

ولتوفير السرية أيضاً لتلك السجلات كانت تدون بخط القيرمة وهو خط سرى ابتكره الكتاب الأتراك وأدخلوه إلى خزينة مصر وإدارتها المالية في القرن السابع عشر (٢) .

والقيرمة كلمة تركية تعني التثنية والتكسير (٣) لأن خط القيرمة كثير الزوايا والتشاي ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق وهو ما يناسب المساحة المحددة في السجلات ولا توجد في هذا الخط العلامات العربية المعتادة وتستخدم فيه للأرقام رموز معينة وكذلك لأسماء الأعلام والوظائف وقد ظل هذا الخط يستعمل في مصر حتى عهد محمد علي وألغى

في عام ١٢٥٠ هـ - ١٨٣٤ م (٤) .

مقر ديوان الروزنامة والخزينة السلطانية في مصر :

كان الأفندية ومساعدوهم يقودون بأعمالهم اليومية في غرفة مجاورة لقاعة الديوان العالي (ديوان الغوري) وهي القاعة التي بناها السلطان الغوري في قلعة مصر (٥) .

بالإضافة لذلك كان لكل قسم مجموعة من الحجرات المنفصلة في مبنى يضم جميع الأقسام في القلعة أيضاً .

مبنى خزينة مصر :

كان لما بنيان : المبنى الأول : وكان عبارة عن قلعة مكونة من عشرة مخازن بنيت في وسط قلعة مصر بناها الوزير إبراهيم باشا في سنة ١٥٣١ هـ // ١٥٢٤ - ١٥٢٥ م وكان

(١) شفيق نوبال : ترتيب الديار المصرية : الباب الخامس : السؤال التاسع عشر من ٣٢ .

(٢) محمد محمد توفيق : الحلقة المفقودة في تاريخ مصر الحديث ، ص ٥٩٣ .

(٣) محمد علي الأنسي : قاموس الدراري اللامعات ، ص ٤٥ .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر ترتيب ديوان الروزنامة العامة رقم ١٠١ .

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

يرأس هذه الخزينة الخازن دار وهو من الأتباع الشخصيين للباشا ويعمل تبعاً لتوجيهات الروزنامجي وهو المختص بتسلم وحفظ أموال الخزينة وكانت هناك فرقة مكونة من مائة رجل يعينون من فرقتي الانكشارية والعزب لحراسة مبنى الخزينة ويرأسهم دزدار من ضباط فرقة الانكشارية . ولم يكن يسمح لأى شخص سوى الخازن دار والحراس بدخول قاعات الخزينة حيث تحفظ سجلات الروزنامة وأكياس النقود والمحصلة من إيرادات مصر .

وحق الافندية لا يسمح لهم بدخول مبنى الخزينة وإذا احتاجوا للاطلاع على سجلاتهم القديمة التي كانت تودع فيها كانت ترسل لهم بإذن خاص من الروزنامجي للاطلاع عليها ثم إعادتها لمبنى الخزينة .

والمبنى الثانى الذى كان يتبع خزينة مصر كان هو :

« أنبار أميرى » ويعنى المخازن السلطانية للمواد العينية ، وكان يشار إليه أحيانا باسم « الشون السلطانية » أو « العنبر » .

وكانت تلك الأنبار مكونة من مخزنين كبيرين على شاطئ النيل فى مصر القديمة وينسب بناء هذه المخازن إلى سيدنا يوسف ولكنها أخذت أشكالاً مختلفة على أيدي آلاف الحكام الذين تبعوه .

موظفو الأنبار الاميرية واختصاصاتهم :

عرف مدير الشون السلطانية أو الأنبار الاميرية فى مصر العثمانية بلقب أمين الأنبار الشريفه وكان مختصاً بحفظ الإيرادات النوعية للخزينة .

وفى القرن السادس عشر كان أمين الأنبار يرسل من استانبول ثم أصبح يؤخذ من بين ضباط فرقة الجاويشان فى مصر ثم سيطر البكوات المالك على هذا المنصب كغيره من المناصب الإدارية الهامة ، فكان يشغله واحد منهم حتى أواخر العهد العثمانى (١) وكان لأمين الأنبار سلطة إدارية أعظم من سلطة الخازن دار (المختص بحفظ الإيرادات النقدية للخزينة) . فقد كان أمين الأنبار يحصل على إيرادات نوعية هامة من المدفوعات النوعية التي يقدمها الأشخاص المقرر عليهم تقديمها للشون السلطانية .

ويعاون أمين الأنبار في عمله مجموعة من الموظفين الذين يحملون لقب قضاة ويعملون « كباشيرين » وكان منهم (١) .

قاضي باش مباشر : أى رئيس الباشيرين .

وقاض معرف : وهو المختص بإحصاء المدفوعات والمصروفات التي تقدم للشونة غلال وتصرف منها كذلك .

وقاض عداد : يتولى عملية عد الغلال .

والمستوفى : وهو قاض أيضاً ويختص باستقبال القوارب التي تقوم بجمع الغلال وفي هذا الصدد يتعاون أمين الأنبار المستوفى مع أمين البحرين ملتزم موانى بولاق ومصر القديمة .

وبعد أن استعرضنا أقسام الخزينة السلطانية في مصر واختصاصاتها نشير إلى :

نشأة وتكوين موظفيها واعدادهم لتولى وظائفهم :

كان موظفو الخزينة في مصر يختصون بالمهارات والطرق الفنية الخاصة بحرقهم مثل نظم الكتابة ، وطرق إعداد التقارير التي كانت تستخدم في الخزينة .

وكانت وظائف الأئندية في الخزينة تمنح كمقاطعات توزع عند خلوها من شاغليها في مزادات تقام في منزل الروزنامجي وتمنح لمن يقدم أعلى ثمن من المرشحين لها وكان هذا الثمن يسلم للباشا كجزء من إيرادات الحلوان .

عندما كان يخلو منصب في الخزينة كانت طائفة الكتاب التي يرأسها الروزنامجي ترسل « عرض حال » للباب العالي تخبره بخلو المنصب وتطلب الموافقة على تعيين مرشحها الذي فاز في المزاد (٢) وعندما كان يصل الأمر السلطاني إلى مصر بالموافقة على التعيين كان الروزنامجي والباشا يقومان بتسليم الأئندي الجديد منصبه وكل من الأئندية الكبار

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دناتر جراية وعليق مشايخ عظام وجماعة خدمة أنبار دفتر رقم ١١٠ لسنة ١١٢٦ هـ = ١٧١٤ م ، رقم ٤٦٧ لسنة ١١٩٤ هـ = ١٧٨٠ م ، رقم ٦٨٦ لسنة ١٢١١ هـ = ١٧٩٦ م . دفاتر مواجب متقاعدین خزانة : دفتر رقم ٥٩٠٢ لسنة ١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م .
(٢) دار المحفوظات بالقلمة : سجل رقم ٢٠٩٣ يحوى نسخ عديدة من هذه الالتماسات من سنة ١١٦١ هـ = ١٧٤٨ م إلى سنة ١١٩٧ م = ١٧٨٢ م .

كان يعاد تعيينه أو بعبارة أخرى يجدد شغله لمنصبه سنوياً في مقابل دفع الكشوفية الكبيرة إلى الخزينة والكشوفية الصغيرة إلى الباشا .

والروزنامجي هو المسئول عن الإشراف على عملهم وملاحظة مستوى الإجابة المطلوب في أدائها .

وكل الأفندية والكتاب كانوا مسلمين بعكس الفكرة الشائعة من أن إدارة مصر المالية كانت في يد الأقباط فقد شغل هؤلاء فقط مناصب بعض المباشرين في الخزينة وللأمرء وكبار الشخصيات في المجتمع^(١) ومناصب الصيارف في الأقاليم أما مناصب كبار رجال الإدارة المالية في مصر كالروزنامجي والأفندية فكانت للمسلمين .

وشغل اليهود دائماً مناصب كتاب الخزينة الذين كانوا يعملون تحت إشراف الروزنامجي في مناصب صيارف للروزنامة^(٢) . وقد حاول والي مصر أحمد باشا الدفتردار سنة ١٠٨٦ هـ // ١٦٧٥ م منع اليهود من مناصب صيارف الخزينة واستبدلهم بغيرهم من المسلمين ولكنهم مالبثوا أن عادوا لشغل هذا المنصب ، ويبدو أن ذلك كان خبرتهم في شئون النقود وعمليات صرفها وتحويلها^(٣) .

وكان سلك طائفة الأفندية يبدأ بالخدمة أولاً في صفوف الصبيان شاگردان ، (مفردها شاگرد) وكان هؤلاء يقومون بتأدية الأعمال البسيطة للكتاب والأفندية ، ويتعلمون فنون حرفة الكتابة .

وكان هؤلاء الصبيان يؤخذون أساساً من بين أولاد وآتباع وممالك موظفي الخزينة وهم أسامسا مسامون وكثيراً ما كانت وظائف مباشرة الأفندية تمنح للقضاة الذين تمرنوا على فنون الكتابة . وكان هؤلاء يؤخذون دائماً لوظائف مباشرة الأنبار الأميرية في الخزينة^(٤) .

(١) عن المعلمين الأقباط أنظر :

Déhérain : L'Egypte Turque T, 5 ... p. 81.

(٢) الدمرداش : الدرّة المصانعة : ج ١ ص ٢٧ ، ٣٥ .

(٣) يوسف الملواني : تحفة الأحباب ، ص ١٠٨ .

(٤) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جرایة وعلیق مشایخ عظام جماعة وخدمة أنبار دفتر رقم ١١٠

لسنة ١١٢٦ هـ = ١٧١٤ م .

وفي أواخر القرن الثامن عشر غدا الروزنامجي والأفندية من أعضاء البيوت المملوكية و تفرق العسكرية وتعمسوا في مناصبها (١). وأصبحت مناصب الخزينة مغنا الأقوى وغدت منصب الخزينة وزارية (٢). وشبه مملوكية خاصة يبيعها صاحبها لمن يتفق معه على ذلك نظير ممن يرتضيه (٣).

وسرى تفسد في مناصب الإدارة المالية في مصر كما حدث في باقي المناصب الإدارية وحتى منصب الروزنامجي نفسه وهو أعلى شخص فيها كان يباع لمن يدفع رشوة أو ممنا أعلى (٤).

وشغل الروزنامجي وكبير الأفندية بالبحث عن وسائل الاثراء الواسع بالاستيلاء على التزامت وسعة من الأراضي الزراعية وبسراء المراتب والترقيات من أصحابها (٥).

ونتيجة لذلك اختفت من سجلات الروزنامة مستويات الدقة والجمال في الخط والتنظيم وحتى لأشياء التي يلمسها الباحث في سجلات القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وقد مست ذلك بنفسى أثناء دراستى لهذه السجلات.

AHMAD SR

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) سجلات الديوان المعنى سجل رقم ٢ ص ٧٤ لسنة ١١٨٣ هـ // ١٧٦٩ م ، حيث ورد به أن الأمير يوسف أفندي باش خليفة الروزنامة بن المرحوم إسماعيل أفندي باش خليفة الروزنامة كان بن المرحوم محمد أفندي التذكرجي كان يرى هذا أن مناصب الروزنامة كانت وراثية أبا عن جد .

(٣) سجلات الديوان المعنى : سجل رقم ٢ ص ٧٤ لسنة ١١٨٣ هـ // ١٧٦٩ م سجل به قيام باش خليفة الروزنامة يبيع قد باش خليفة الروزنامة أى يبيع منصبه لشخص آخر نظير مبلغ ٣٧٥,٠٠٠ نصف فضة .

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

(٥) دار المحفوظات بالقننة : دفاتر الالتزام .

دفتر تعينت زمرة كتاب ديوان عن ميرى وغيره من الترامهم عن مقاطعات قرأى مذكورين تعلقات كتاب ديوان برقم ٨٧٥ .

دفاتر الجراية والعليق :

دفاتر جراية وعليق جماعات متفرقة ديوان دفتر رقم ٥٢٩٧ لسنة ١١١١ هـ // ١٦٩٩ م ، دفتر رقم ٥٨٧٣ لسنة ١٢٠٨ هـ = ١٧٩٣ م .

دفاتر جراية وعليق جماعات جاويشان ديوان دفتر رقم ٥٧٣٤ لسنة ١١٩٦ هـ = ١٧٨١ م ، دفتر رقم ٥٨٥٩ لسنة ١٢٠٧ هـ = ١٧٩٢ م .

الفصل الثالث عشر

اجمالي واردات ومصاريف خزينة عامرة (الموازنة العامة)

عرفت مصر في العهد العثماني نظام الموازنة السنوية العامة أو ما عرف في ذلك العهد باسم (إجمال واردات ومصاريف خزينة عامرة)^(١) .

ويتضح من وثائق ذلك العهد المودعة بدار المحفوظات بالقلعة أن ديوان الروزنامة كان يقوم باعداد ميزانية سنوية لولاية مصر في بداية شهر توت القبطي من كل عام فيعد دفترًا بالواردات المتوقعة في مصر من مختلف موارد البلاد وخاصة الأرض والجمارك أي يقدر المبالغ المنتظر الحصول عليها من هذه الموارد كما يقدر المصروفات التي ينتظر صرفها خلال العام .

وفي نهاية السنة كان ديوان الروزنامة يعد الحساب الختامي الذي يبين نتيجة تنفيذ الميزانية بعد انقضاء السنة وإذا ما اختلفت تقديرات الحساب الختامي عن التقديرات التي وضعت في ميزانية السنة ، لأن الإيرادات التي حصلت قد نقصت عما كان مقدرا في الميزانية أو أن المصروفات تكون قد زادت ، كان السلطان يسمح للإدارة المالية في مصر باكمال العجز بزيادة الضرائب على الأرض والجمارك والمناسب وهو ما عرف « بالضاف »^(٢) « أو بتحويل بعض المصاريف التي كانت تنفق من حساب مصر إلى إيراداته منها وهو ما عرف بالـخزينة الإرسالية أي يتحمل السلطان زيادة مصاريف مصر وهو الشكل الذي أصبح سائداً في القرن الثامن عشر^(٣) .

ولم تكن أرقام الميزانية في مصر العثمانية ثابتة فمن ذلك أنه في سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م

(١) استخدمنا نفس التعبير الذي كان مستخدماً في سجلات العصر العثماني والموجودة بدار المحفوظات بالقلعة وهي الدفاتر (إجمال واردات ومصاريف خزينة عامرة) .

(٢) تعرضت مصر خلال العهد العثماني لفرض عدة زيادات (مضافات) في الضرائب في أعوام سنة ١٠٧٤ هـ = سنة ١٦٦٤ م ، سنة ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م ، سنة ١١٥٥ هـ = ١٧٤٢ م ، سنة ١١٧٤ هـ = ١٧٦٠ م .

وذلك مسجل في دفاتر الإدارة المالية المودعة بدار المحفوظات بالقلعة .

(٣) سجلات الديوان العالي سجل رقم ١ ، ص ٣٠٧ لسنة ٣٩٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م .

بارة	
١٠٣,١٣٨,٥٣٩	بلغت واردات مصر
٧٣,٠٣٢,٤١٧	ومصاريفها
<hr/>	
٣٠,١٠٦,١٢٢	وتبقى فائضاً قدره
	يرسل نسلطان خزينة إرسالية .
	وفي عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧٢ م .
٩٩,٥٤٨,٨٥٤	بلغت واردات مصر
٦٩,٥٤٨,٨٥٤	ومصاريفها
<hr/>	
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	وتبقى فائضاً قدره
	(خزينة إرسالية)

ولكن في عام ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م (١) .

٩٩,٨٠٨,٤٩٨	بالرغم من أن واردات مصر كانت
٧٦,٨٥٣,٣١١	فقد ارتفعت مصاريفها إلى
<hr/>	
٢٢,٩٥٥,١٨٧	وبذلك تبقى فائض وقدره
	تخزينة إرسالية .

وفي عام ١١١١ هـ / ١٦٩٨ م (٢)

١٠٧,٤٢٨,٩٩٣	وصلت واردات مصر إلى
٧٧,١٥٦,٢٢٩	ومسروقاتها
<hr/>	
٣٠,٢٧٢,٧٦٤	وتبقى إرسالية للباب العالي مبلغ

- (١) توجد في سجلات دار المحفوظات دفاتر وردت بها إشارة إلى إجمال إيرادات ومصاريف مصر دون تفصيل منها . دفتر واجبات كشيدة ديوان مصر لسنة ١٠٧٤ هـ - ١٦٦٤ م برقم ٥٢٤٩ ، دفتر السنة ١٠٨٢ هـ - ١٦٧٢ م .
- (٢) توجد بها دفاتر شاهدة جداً سجلت بها إيرادات ومصروفات مصر بالتفصيل ، ومنها دفتر : سنة ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م برقم ٢١٠٦ ، دفتر سنة ١١١١ هـ - ١٦٩٨ م برقم ٢١١١ . دفتر سنة ١١٣٦ هـ - ١٧٢٣ م برقم ٢١٢٢ وإذ كانت مدفوعات الأموال الخاصة بالإيرادات غير كاملة .
- (٢) دار المحفوظات والقائد دفتر إجمال واردات ومصاريف خزينة عادية لسنة ١١١١ هـ - ١٦٩٨ م برقم ٢١١١ .

أى بزيادة ٥٧٧ ٣١٧ ٧ بارة عن عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م .

ثم تمضى نحو مائة عام لا نحصل فيها على أرقام معينة من الوثائق توضح الميزانية المصرية حتى إذا كانت سنوات الحملة الفرنسية يذكر حسين أفندي الروزناهي (١) .

١١٧,٦١٤,٤٤٣	واردات مصر
٨٩,٢١٨,٦٢٨	ومصروفاتها
<hr/>	
٢٨,٣٧٥,٨١٥	والباقي تكزينة إرسالية

ويتضح من ذلك أنه بالرغم من ارتفاع واردات مصر إلى ١١٧,٦١٤,٤٤٣ بارة وهو أكبر من أى رقم ورد في السنوات السابقة فقد ارتفعت مصاريفها أيضاً أكثر من أى عام مضى مما أدت في النهاية إلى نقص الفائض « الخزينة الإرسالية » نحو ١,٨٩٦,٩٤٩ بارة عن عام ١١١١ هـ // ١٦٩٨ م .

وعندنا أرقام أخرى لميزانية مصر وقت الحملة الفرنسية ، فالمالى الفرنسى إمتيف الذى أطبع على الدفاتر والسجلات المالية ذكر أن ،

١١٦,٦٥١,٧٢٧	إيرادات مصر
٩٩,٨٦٨,٢٧٦	بينما بلغت جملة مصروفاتها
<hr/>	
١٦,٧٨٣,٤٥١	ويكون الفائض « الخزينة الإرسالية »

واردات مصر :

كانت واردات مصر تحصل من ثلاثة مصادر :

- ١ - المصدر الأول : خراج الأرض وعرف بإسم « خراج أراضى ولاية مصر » .
- ٢ - المصدر الثانى : خراج الجمارك وعرف بإسم « محصول أسكلها ومقاطعات » .
- ٣ - المصدر الثالث : ضريبة المناصب والحلوان وغيرها وعرف بإسم « أموال متفرقة » وسنعرض فيما يلي لسلك من هذه المصادر .

(١) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٤٢ .

(٢) Lybyer : The Government of Ottoman Empire, p. 200. D'Ohaon : Tableau

(١) خراج اراضي ولاية مصر :

وهو أهم مصدر من مصادر واردات مصر وقد عرف بالمال الميري الذي كان مفروضاً على لمتزى الأرض يقومون بسداده للخرينة سنويا بعد تحصيل خراج الأرض من الفلاحين.

وقد قسمت البلاد إلى مجموعة من الأقاليم الزراعية وعرفت أقاليم الوجه البحري باسم « ولايات وجه بحري » وكانت تضم أقاليم القليوبية ، الشرقية ، البحيرة ، المنصورة ، الغربية ، والمنوفية (١) .

وعرفت أقاليم الوجه القبلي باسم (الولايات القبلية) وكانت تضم أقاليم قنا ، أسنا، جرجا، أسيوط ، منفوط والمنيا ، بني سويف ، الفيوم ، أطيح ، الجيزة . وكانت كل مجموعة من هذه الأقاليم تابعة كما قدمنا لقم من أفلام الروزنامة يتولى جمع خراج الأرض منها .

وقد ارتفعت ضريبة خراج الأرض في مصر العثمانية ارتفاعاً مطرداً على مدى السنين وذلك بفرض « المضافات » الزيادات المستمرة عليها . ففي عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م وصلت واردات مصر من خراج الأرض إلى ٦٥,٠٩٣,٤٤٣ بارة أى بنسبة ٦٥,٢٢٪ تقريباً من مجموع واردات الخزينة في هذا العام (٢) والتي بلغت ٩٩,٨٠٨,٤٩٨ بارة .

وفي عام ١١١١ هـ // ١٦٩٩ م ارتفع خراج الأرض إلى ٧٦,٤٤٧,٠٩٤ بارة أى بنسبة ٧١,١٦٪ تقريباً من مجموع واردات الخزينة في هذا العام (٣) والتي بلغت ١٠٧,٤٢٨,٩٩٣ بارة .

وظلت الزيادة مستمرة حتى وصل خراج الأرض في عام ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م في رواية إستيف Esteve (٤) إلى : ٨٧,٣١١,٤٩١ بارة

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر التزام الولايات البحرية والقبلية سنسلة يبدأ أول دفتر منها سنة ١٠٦٩ هـ // ١٦٥٨ م برقم ١ وينتهي آخر دفتر في سنة ١٢٢٣ هـ // ١٨٠٨ م وهي السنة التي بدأ فيها محمد علي إلغاء نظام الالتزام .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة لسنة ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م برقم ٢١٠٦ .

(٣) دار المحفوظات أيضاً : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة لسنة ١١١١ هـ // ١٦٩٩ م برقم ٢١١١ .

Esteve : Memoire Sur Les Finances P. 190.

(٤)

أى بنسبة ٧٤ر٢٤٪ تقريبا من مجموع إيرادات مصر في هذا العام والتي بلغت ١١٧ر٦١٤ر٤٤٣ بارة .

(٢) خراج الجمارك :

أديرت الجمارك في مصر العثمانية سواء أكانت في الموانئ البحرية أو النيلية بنظام الالتزام كالأرض وكانت الضرائب المحصلة من الجمارك تأتي في المرتبة الثانية بعد ضريبة الأرض بالنسبة لإيرادات الخزينة وقد خضعت ضريبة الجمارك للزيادة المستمرة (المضاف) مثل ضريبة الأرض وفي نفس الأعوام التي كانت تفرض فيها (١) .

وكانت أهم جمارك مصر من حيث الإيرادات :

جمرك اسكندرية ورشيد وتوابعها .

ثم جمرك بولاق ومصر القديمة .

يليه جمرك عشور أصناف بهار « في السويس » المخصص لباشا مصر .

٤ -- جمرك دبياط .

٥ — جمرك بحرين .

بالإضافة إلى مجموع أخرى من المقاطعات التي كانت تحصل منها الرسوم مثل :

مقاطعة خرده .

كيالة أرز بياض .

حمام خاصة .

بحيرة سمك .

مقاطعة احتساب محرومة مصر .

كيالة غلال بولاق .

(١) عن المضافات التي فرضت على الأرض أنظر ص ٣١٩ من هذا الفصل .

مقاطعة سربازان رشيد .

مقاطعة خدمة رئيس بوعز .

مقاطعة أوز ميري (١) .

وقد بلغت جملة إيرادات الخزينة من خراج الجمارك والمقاطعات الملحقه بها في عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م مبلغ ١٤٠٩٠٠١٦٦ بارة . أي بنسبة ١٤٠١٢ /٪ تقريبا إلى جملة واردات مصر في هذا العام (٢) والتي كانت ٩٩٨٠٨٠٨٤٩٨ بارة .

وفي عام ١١١١ هـ بلغت جملة واردات الخزينة من خراج الجمارك والمقاطعات الملحقه بها مبلغ ١٤٣٩٩٩٧٦ بارة أي بنسبة ١٣٣٣٧ /٪ من جملة واردات هذا العام (٣) . والتي بلغت ١٠٧٤٢٨٩٩١ بارة .

عام ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م وصلت إيرادات الخزينة من ضريبة الجمارك والمقاطعات الملحقه بها إلى ٢٢٨١١٨٠٥ بارة أي بنسبة ١٩٣٩ /٪ تقريبا من جملة واردات الخزينة في هذا العام (٤) والتي بلغت ١١٧٦١٤٤٣ بارة .

الأموال المتفرقة :

بالإضافة للإيرادات السابقة من الأرض والجمارك كان للخزينة السلطانية في مصر إيرادات متفرقة مختلفة عرفت « بالأموال المتفرقة » وكانت تمثل المصدر الثالث بالنسبة لواردات الخزينة وكانت من نوعين .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تابع قلم شهر ساسنة تبدأ من عام ١٠٨٨ هـ // ١٦٧٧ م وتستمر إلى سنة ١٢٣٧ هـ // ١٨٢١ م . وعن الجمارك أنظر : Déherain, L'Egypte turque. : فولني : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١٠٦ سنة ١٠٩٤ هـ .

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١١١ لسنة ١١١١ هـ // ١٦٩٨ م .

النوع الأول : اموال متفرقة ثابتة :

وتحصل من الضرائب المفروضة على أرباب المناصب مقابل إيراداتهم منها ، ومن الذين فرضت عليهم ضريبة الجوالي أو الجزية نظير تمتعهم بحماية السطة .
وسنعرض فيما يلي لهذه الضرائب .

(١) ضريبة الكشوفية الكبيرة :

منذ منتصف القرن السادس عشر فرضت على كبار الموظفين في الإدارة العثمانية في مصر ضريبة مقابل تعيينهم في مناصبهم وإيراداتهم التي يحصلون عليها من شغلهم لهذه المناصب ، وقد عرفت تلك الضريبة باسم الكشوفية وكانت إيراداتها حتى عام ١٠٨١ هـ // ١٦٧٠ م مخصصة لباشا مصر بالإضافة لما يحصله من قرى الكشوفية .

وقد وصلت إيرادات الباشا من كشوفية المناصب إلى ٤ مليون بارة في السنة .

وفي ذلك العام أدخل ابراهيم باشا والى مصر تعديلات على النظام الإدارى والمالى فيها فحلت إيرادات كشوفية المناصب إلى الخزينة ، وترك للولاة كشوفية القرى ثم فرضت ضريبة كشوفية جديدة أصغر من السابقة على نفس الموظفين لمصلحة الباشا ، وللتمييز بينهما عرفت الكشوفية التي يدفعها أرباب المناصب للخزينة بكشوفية — ء — كبير وعرفت الكشوفية التي يدفعها نفس أرباب المناصب أيضاً للباشا كشوفية — ء — صغير . راعترت الكشوفية الكبيرة جزءاً من الإيرادات الدائمة للخزينة السلطانية ووصلت إيراداتها منها في عام ١٠٨٢ هـ // ١٦٨١ م إلى ١٢٥٠٤٠٠٠ بارة .

وفي عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م إلى ١٤٢١٥٠٨٩٣ بارة ولكنها هبطت سنة ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م إلى ٧٥٠٠٠٠٠٠ بارة أى أنها نقصت بمقدار ٥٠٠٠٤٠٠٠ بارة عن العام الذى فرضت فيه سنة ١٠٨٢ هـ // ١٦٧١ م .

وكان النقص بسبب قوة أصحاب المناصب من الأمراء المماليك الذين سيطروا على مناصب الادارة وبالتالي سعوا لتخفيض التزاماتهم للخزينة .

بالإضافة إلى أن ضريبة الكشوفية الكبيرة قد خضعت للزيادة (المضاف) والتزليل كسائر الموارد الأخرى للخزينة . وقد فرضت ضريبة الكشوفية الكبيرة على كبار الموظفين

في الادارة ، وكان المبلغ المطلوب من كل موظف يتناسب مع مبلغ الايرادات التي يوفرها له منصبه الذي يشغله .

(٢) ضريبة الجوالي :

يرجع إنشاء ضريبة الجوالي إلى العصر الاسلامي حيث فرضت ضريبة الجزية على أهل الكتاب (اليهود والنصارى) الذين لم يتحولوا إلى الإسلام ، لكنهم اعترفوا بالسيادة الاسلامية وبمجاية الحكام المسلمين لأشخاصهم وممتلكاتهم .

وقد عرفت ضريبة الجزية في مصر المملوكية بمال الجوالي ، وكان أهم جزء منها هو الذي يعطى لرجال الدين الذين عرفوا بأهل الجوالي .

وبعد الفتح العثماني لمصر أوكل جمع ضريبة الجزية أو الجوالي^(١) إلى مقاطعة كانت إدارتها تسند إلى أمين الجوالي وكانت ضريبة الجوالي تقسم قسمين ، قسم يدفع كمكافآت لأهل الجوالي والجزء الآخر يرسل إلى الخزينة السلطانية في استانبول .

وفي ٩٣١ هـ // ١٥٢٥ م - قرر الوزير إبراهيم باشا أهم وزير نظم إنارة مصر إنشاء بلوك الجوالي أو قسم الجوالي أو قلم الجوالي كما عرف فيما بعد وذلك للاشراف على تنظيم إيرادات ومصروفات الجوالي وحفظ الزيادة التي تتبقي في بعض السنوات من الفرق بين إيرادات الجوالي ومصروفاتها لدفع المرتبات المطلوبة لأهل الجوالي في السنوات التي ينقص فيها إيراد الجوالي^(٢) .

وفي القرن السابع عشر سيطر أمراء مصر المماليك على التزام مقاطعة الجوالي كما سيطروا على المقاطعات الهامة الأخرى وأصبح أمين الجوالي وهو ماتزمها ، يدفع للخرينة مبلغاً سنوياً بالإضافة لضريبة الكشوفية الكبيرة للخرينة أيضاً والكشوفية الصغيرة للباشا ويحتفظ بباقي الجزية المحصلة لنفسه .

(١) الجزية أو الجوالي : الضريبة المفروضة على الذكور البالغين من أهل الذمة نصارى ويهود وكانت من ثلاث فئات

Esteve : Memoire sur les Finances, p. 192 -- 194.

سجلات الديوان العالي سجل رقم ٢ ، ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢ هـ // ١٧٧٢ م ، دفتر تحصيل مال جزية .
يهود ونصارى مصر برقم ٤٤١٣ .

(٢) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ، ص ٤ .

وبالنسبة للأقاليم كان هذا الأمين ينقل حق التزام الجزية إلى حكام الأقاليم الذين كانوا يدفعون له بدورهم مبلغاً سنوياً ويحتفظون بباقي الإيراد كفاوض لهم ، وكانت ضريبة الجزية تحصل على ثلاث مستويات وتجمع من الدمين الخاضعين لها قانوناً .

ويقوم قلم الجوالى فى الخزينة برئاسة أفندى الجوالى (جوالى أفنديسى) بتسجيل وحساب واردات ومصاريف مال الجوالى الذى يقدمه أمين الجوالى (ملتزمها) إلى الخزينة .

وفى عام ١١٤٧ هـ / ١٧٣٤ م قررت الدولة إدارة شئون الجزية عن طريق موظفيها فأخذت مقاطعة الجزية من ملتزمها المملوكى ووضعت إيرادات الجزية فى مصر تحت الإدارة المباشرة لديوان الجزية المركزى فى أدرنة الذى أرسل محصل خاص (جزية دار لتسلم إيرادات الجزية) وأصبح للجزية دار يأتى سنوياً من مكتب الجزية فى أدرنة ليرتب جمع الجزية المعتاد وقسم الدميون إلى ثلاث فئات :

١ - الفئة العليا : يدفع الشخص منها ٤٠٠ بارة سنوياً .

٢ - الفئة الوسطى : يدفع الشخص منها ٢٠٠ بارة سنوياً .

٣ - الفئة الأدنى : يدفع الشخص منها ١٠٠ بارة سنوياً (١) .

وكان للجزية دار يتسلم إيرادات الجزية فيدفع منها الكشوفية الصغيرة للباشا والكشوفية الكبيرة لخزينة مصر والمكافآت التى كان يدفعها أمين الجوالى الملتزم لأهل الجوالى والباقي بعد ذلك يحمله معه إلى الخزينة السلطانية فى استانبول .

وبالنسبة للأقاليم كان للجزية دار يرسل أمناءه مع عسكر من فرق مصر وكتاب من الخزينة لتوزيع أوراق الجزية على الدمين وجمع الجزية منهم . وكانت تكاليف سفر هؤلاء ومثوتهم تقع على عاتق الدمين فيدفعون ضريبة إضافية فرضت عليهم لذلك الغرض .

واستمر (الجوالى أفنديسى) يشرف على إيرادات الخزينة من الجزية ويدفع مصروفاتها منها .

Esteve : Memoire sur les Finances, p. 196.

(١)

الدمرداش : الدرّة المصانّة ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

وقد كان اصلاح نظام الجزية الذى طبق فى مصر من سنة ١١٤٧هـ // ١٧٣٤ م بهدف تحويل الأرباح التى كانت للمتزمين للجزية سابقاً إلى جانب الباب العائى .

وفى عام ١١٤٩هـ // ١٧٣٧ م جمع من التزمين فى مصر ١٩٩٢٠٠٠٠ بارة كالاتى :

الفئة	المدد	ما يدفعه كل فرد	المجموع
العليا	١٢,٠٠٠	٤٢٠ بارة	٥,٠٤٠,٠٠٠
الوسطى	٢٤,٠٠٠	٢٧٠	٦,٤٨٠,٠٠٠
الدنيا	٨٤,٠٠٠	١٠٠	٨,٤٠٠,٠٠٠
	<hr/>		<hr/>
	١٢٠,٠٠٠		١٩,٩٢٠,٠٠٠ بارة

وقد دفع الجزية من هذا المبلغ ضريبة كشوفية صغيرة للباشا ولبعض كبار الموظفين ورجال الفرق وقدرها ١٢٥٥,٩٢٠ بارة .

AHMAD SR

الباشا	٣٧٥,٠٠٠ بارة
كتخدا الباشا	٧٥,٠٠٠ بارة
شهر خليفاسى	٥٠,٠٠٠ بارة
كتخدا جاوشان	١٢,٠٠٠ بارة
ترجمان ديوان	٤,٠٠٠ بارة
قاضى عسكر	١,٨٠٠ بارة
روزنامجى أفنديسى	٤,٠٠٠ بارة
محاسبجى أفنديسى	١٣,٩١٠ بارة
كاتب ديوان	١٠,٠٠٠ بارة
جاوشان مقاطعة جوالى	٣٠,٥٠٠ بارة
	<hr/>
	٥٧٦,٢١٠

فى جمع الجزية .

ما قبله	٥٧٦,٢١٠	
بارة	١٠,٠٠٠	كتخذاً الوقت من تحفظان
بارة	١٢,٥٠٠	باش اختيارية مستحفظان
بارة	٢١,٠٠٠	اختيارية مستحفظان
بارة	٢٥,٠٠٠	أودة باشية مستحفظان
بارة	١٠,٠٠٠	عسكر الفرق الأخرى الذين يشتركون في جمع الجزية
بارة	٢٥,٠٠٠	دفتر دار بك

المجموع ٦٧٩,٧١٠ بارة (١)

ثم دفع الجزية دار بالإضافة للمبلغ السابق مبلغ ١,٩١٦,٠٠٠ بارة كمال جوالى للعلماء
المخصصة لهم مرتبات منها ومبلغ ٤٠٠,٠٠٠ بارة كشوفية كبيرة والباقي وقدره
١٦,٣٥٨,٠٨٠ بارة حملة معه الجزية دار إلى استانبول .
ولم يكن عدد الدمين أو ما يدفعونه من جزية ثابتا بل كان يتغير من فترة لأخرى .

ففي عام ١١٥٥ هـ // ١٧٤٢ م كان عدد الدمين المقرر عليهم دفع الجزية في مصر
٢٠٥,٠٠٠ ألف ودفعوا ٧,٤٥٥,٠٠٠ بارة وخضعت ضريبة الجزية مثل الضرائب الأخرى
في مصر للمضاف الزيادة التي فرضت في سنة ١١٥٥ هـ // ١٧٤٢ م .

بارة	٤٢٠	فأصبحت الفئة العليا يدفع الفرد فيها
بارة	٢١٠	الفئة الوسطى يدفع الفرد فيها
بارة	١٠٥	الفئة الأدنى يدفع الفرد فيها

وارتفع مال الجوالى إلى ١,٩٣٦,٦٠٠ بارة

والكشوفية الكبيرة إلى ٤٥٠,٠٠٠ بارة

والكشوفية الصغيرة والمرتبات إلى ٦٨١,٠٠٠ بارة

وأرسل للباب العالي ٤,٣٨٧,٤٠٠ بارة

ويغفرص . مضاف ١١٧٤ هـ ١٧٦٠ م على ضريبة الجزية ارتفعت ضريبة الجزية
إلى ٨,٤٧٠,٠٠٠ بارة

دفع منها الجوائى	٢,٠٠٣,٦٦٤ بارة
دفع منها كشوفية كبيرة	٤٥٠,٠٠٠ بارة
دفع منها كشوفية صغيرة ومرتبات	٦٧٩,٧١٠
وبقى للباب العالى مبلغ	٥,٣٢٦,٦٢٠ بارة

وفي عام ١١٨٢ هـ ١٧٧٢ م تولى على بك التزام جمع الجزية من الجزية دار
وأثبت ذلك في اجتماع لديوان العالى في ربيع ٢ سنة ١١٨٢ هـ // ١٧٧٢ م ثم انقطع
تخصيص الجزية في نعم التنى بالنسبة للباب العالى حتى نهاية عهد على بك بسبب قطع
العلاقات بينه وبين سلطان (١)

وستمر الخيوط في مال الجزية .

في ١١٩٦ هـ ١٧٨١ م وزعت ٢,٠٠٠,٠٠٠ ورقة جزية وجمع ٤,٧٠٣,٧٨٣ بارة
بارة خص الباب العالى منها مليون بارة فقط بعد استيفاء المطلوب في مصر وخلال الأربع
سنوات التالية استقر مراد بك وإبراهيم بك بالسيطرة في مصر وقدموا للخزينة في مصر
١,٥٠٠,٠٠٠ بارة واحتفظا بالباقي لنفسيهما ولم يرسل شيئاً للسلطان .

وعندما طردى حسن باشا من القاهرة سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ - ١٧٨٦ م ، رفع مال
الجوائى الخاص بالخزينة إلى ٢,٠١٩,١٧٦ بارة .

وفي عام ١٢٠٩ هـ ١٧٩٠ م - فرض على المبلغ السابق زيادة قدرها ٣٩,٩٠٥ بارة
فارتفع مال الجوائى إلى ٢,٠٥٩,٠٨١ بارة وظل كذلك دون تغيير حتى مجيء الحملة
الفرنسية في سنة ١٢١٣ هـ ١٧٩٨ م .

(٣) مال الخوان :

هو ثمن إعادة بيع المتاعكات أو المناصب أو بمعنى أدق ثمن موافقة السلطة على نقلها
من شخص لآخر بسبب الفراغ أو الوفاة .

(١) مجلات الديوان العالى ، سجل رقم ٢ ص ١٢٣ لسنة ١١٨٢ هـ - ١٧٧٢ م .

وفي القرن السادس عشر والسابع عشر كانت إيرادات مال الحلوان المحصلة من بيع حصص الالتزام في مصر مخصصة للباشا ولا تأخذ منها خزينة مصر شيئاً . ولكن ابتداءً من عام ١٠٨٢ هـ // ١٦٧١ م - ٢ م ألزم الباشا بدفع جزء من أرباحه من هذا المصدر للخبزينة اسم حلوان قري ، وكان مقدار ذلك مليون بارة سنوياً ثم زيد هذا المبلغ بالمضافات المختلفة حتى وصل إلى ٢,١١٣,٠٠٠ بارة وظل كذلك حتى مجيء الحملة الفرنسية .

وقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من هذه المصادر للخبزينة السلطانية في مصر من كشوفية كبيرة ومال جوالى ومال حلوان من ١٦,٩٦٠,٠٠٠ بارة في ١٠٨٢ هـ // ١٦٧١ م - ٢ م إلى ١٨,٩٢٢,٤٤٧ بارة في سنة ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م - ٩ م .

أموال متفرقة أخرى (غير ثابتة) :

منها (١) التفاوت :

وهو يعنى الفرق بين وحدات العملة أو الكيل التي تسدد بها المدفوعات للخبزينة تقدماً أو عيناً وبين المستعمل من تلك الوحدات في المصروفات التي تنفقها الخبزينة من هذه المدفوعات .

عرفت الفروق في النقد باسم تفاوت النقدية .

وفي الكيل بتفاوت الكيل .

والتفاوت النقدي : كان يتم بإسقاط بارة واحدة لمنفعة الخبزينة من كل ٤٠ بارة تدفع لسداد التزاماتها النقدية سواء أ كانت مرتبات أو مبالغ تصرف لشراء طلبات ويمكن أن نغبر عن ذلك بمعنى آخر هو أن التفاوت النقدي كان يأتي من أن كل ٤١ بارة ترد في الواردات يدفع عنها فقط ٤٠ بارة في المصروفات (١) .

وكان يشار إليه « بانسم تفاوت مصاريف » وقد وصل إيراد الخبزينة منه في سنة ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م إلى ١,٣٨٧,٥٠٠ بارة سنوياً (٢) .

(١) إيرادات التفاوت موجودة ومسجلة في سجلات إيرادات مصر من سنة ١٥٥٩ م - ١٧٩٨ م وهي تشبه ضريبة الدمغة في أيامنا .

(٢) دار المحفوظات بالقاهرة: سجل إيرادات ومصروفات لسنة ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م برقم ٢١٠٦ .

(٢) تفاوت الكيل :

أشار قانون نامة ١١٤ باسم الفرط (١) وهو جزء من إيرادات الحربية في الجيوب وكان ثلث من كل أردب حبوب مدم للحربية على أساس أنه ٨٤٠٠٠ من ٢٤ جرة .
 وهو يستعمل أردب ٨٤٠٠ من ٢٢ - فقط ، ما يصرف من الحربية مصر وفلات بناية
 وحاره أحرفه كان يهبط ١١١ من كل أردب لائده الحربية ثم ارتفع ذلك التفاوت إلى ٣
 أحراف أو ١١ من كل أردب واستخدم ذلك لتعويض حواره الجيوب التي تعرق في القوارب
 السلطانية التي تخدم الشونة وبذلك أدى على الشونة بالموثوقه والتي كان يعطى للإباشة أو غيره
 هو وأبناءه

و القرن الثامن عشر و ص . إجمال إيراد تفاوت الكيل إلى ٣٦,٠٠٠ أردب سويياً
 رك ٣٠,٠٠٠ أردب للإباشة

(٢) زياده وفر الكيل :

في أوائل القرن السابع عشر كان يرد إلى الخزينة السلطانية من الضريبة النوعية هي
 الأرض حبوب أكثر مما كانت حجاج إليه لسداد التزاماتها العينية .

لذلك كانت الإدارة تشجع المزارعين على بيع الحبوب إذا ما استطاعوا وإرسال ثمنها نقداً
 إلى الخزانة وغردت باسم (غلال موزن) .

بالإضافة إلى ذلك كانت الحربية تسع الحبوب الزائدة عندها ويعتبر المال العاصل من هذا
 المصدر جزءاً من الإيرادات النقدية المبرقة للخزينة كزيادة وفر الكيل .

وكان إيراد الخزينة من زيادة وفر الكيل في عام ١٠٠٤ هـ // ١٥٩٥ م ٤١٠٨٠٤١ ر٠٤
 باره . وفي عام ١٠١٠ هـ // ١٦٠١ م كان إيراد الخزينة من هذا المصدر ٦٥٦١٨ باره .

بعد نصف القرن فإن زيادة الحبوب قلت وانتهت الإيرادات من هذا المصدر .

(٣) قانون نامة مصر : مادة ٢٥ من قانون الشونة في مصر العتيقة حيث ذكر (وليكتب أمين
 الشونة في دفتاره على حدة تفاوت الكيل ودوما يدعو بالفرط أي الفرق بين كيل الحبوب الداخلة
 للشونة والمصرف منها) .

(1) إيرادات بيت المال :

١٨ من حق السلطان ومصاريفه وبيع الممتلكات بغيره . ظهين ، الألف من الدين يؤمنون
١٩ . وقد جعل هذا الحق لغير المقاطعة تعرفت بمقاطعة بيت المال ويصرف صاحبها بأهين
بيت المال (١) . وقد نصت واجبات أهين بيت المال في قانون نامه مصر ١٩٣١ هـ ١٥٢٥ م .

« إذا مات مسلم أو نصراني أو يهودي أحد أهل البيت صاحب بيت المال فيبقى
ويرى إن كان في تركه شيء تأمنه لبيت المال قبضه وأخذ له . بدفن الميت » .

والممتلكات التي كان يتقرر ضمها للخزينة وتساوي ألف من ٢٥٠٠٠ أفجة كانت
توضع مباشرة في تصرف أهين بيت المال لتسلم أربابها للخزينة أما إذا كانت قيمتها تتراوح
بين ٢٥٠٠٠ أفجة . ١٠٠٠٠٠ أفجة كان لأهين بيت المال أن يتصرف فيها تحت
الإشراف المباشر للمقتدرين .

أما إذا كانت الممتلكات أكثر من هذا فكان يعم السلطان فيرس وكيه خص
للتصرف فيها .

وفي أوائل العهد العثماني كانت إيرادات بيت المال ترمس مباشرة للسلطان ولكن بعد
٩٩٤ هـ // ١٥٨٥ م كانت الممتلكات التي تؤول إلى بيت المال (١) ، وحلوان إعادة يعها
يؤول إلى الباشا بجزء من إيراداته .

أما ممتلكات من يعدمون أو يموتون أو يهربون في حيان أو ثورة ضد الباب العالي
فترس الإيرادات المحصلة من بيع ممتلكاتهم إلى الباب العالي .

وفي عام ١٠٠١ هـ // ١٥٩٢ م حولت إيرادات بيت المال إلى خزينة مصر وألحقت
بإيراداتها المتفرقة ثم نظم استقلالها لمصلحة الخزينة في مقاطعتين .

(١) قانون نامه مصر مادة ٣٤ .

(١) بيت المال في عرف العثمانيين غير ما تفيد به عبارة بيت مال المسلمين أي الخزانة العامة . فبيت
المال في العرف العثماني هو ما يعود للخزينة من رسوم وحقوق تدخله من ميراث من لا وارث له من عامة
الناس ، أو من رجال الدولة وجندها وموظفيها ومن له أية علاقة بالدولة من عامل أو كاشف أو صراف
أو ما إلى ذلك . .

١ — مقاطعة بيت المال خاصة أو مقاطعة بيت المال السلطانية : وهي الخاصة بـممتلكات الذين يتوفون من أغوات عثمانيين أو موظفين عثمانيين أيضا وتكون لهم ممتلكات في مصر وأحيانا كانت ممتلكات الأغوات العثمانيين المتوفين في مصر تفصل في مقاطعة خاصة عرفت بامم مقاطعة بيست مال أغايان .

(١) مقاطعة بيت المال عامة :

وهي تضم إيرادات بيت المال من ممتلكات الذين لم يكونوا في خدمة الباب العالي ومآتوا بلاورثة وقد قسمت إلى ثلاث مقاطعات صغيرة منفصلة وهي :

١ — مقاطعة بيت المال عسكري ، للممتلكات الآيلة من رجال الفرق العسكرية في مصر .

٢ — مقاطعة بيت المال عامة : للممتلكات الآيلة من مدينين .

٣ — مقاطعة بيت المال راه حج شريف للممتلكات الآيلة ممن كانوا يموتون في الحج

الشريف مدينين أو عسكريين .

وفي معظم الأحيان ضمت مقاطعة بيت المال خاصة مع مقاطعة بيت المال عامة في مقاطعة واحدة يديرها أمين من المتفرقة يأخذ مرتبا سنويا على عمله ويسلم الإيراد الذي يحصله ليضم للإيرادات المتفرقة للخزينة .

وفي عام ١٠٥٨ هـ // ١٦٤٨ م وصلت إيرادات الخزينة من هذا المصدر إلى ٢١١٥٣٠

بارة . وفي عام ١٠١٠ هـ // ١٦٠١ م وصلت إلى ٢١٣٤٣٤٥ رة بارة ،

وكانت سنوات الأوبئة والمجاعة والمنازعات والفتن بين الفرق العسكرية أو الأحزاب

المملوكية أكثر السنوات إيرادا لبيت المال .

بعد ١٠٧٠ هـ // ١٦٥٩ م ضمت الفرق العسكرية لحسابها إيرادات ممتلكات من

يموتون من أعضائها ولم يبق للخزينة سوى ممتلكات المدينين وبيت المال خاصة في ١٠٨٢ هـ //

١٦٧١ م — ٢ م ، ضم باقي مقاطعة بيت المال عامة إلى مقاطعة خردة (١)

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفاتر الجمارك . دفتر أصول مال أسكلها ومقاطعات . دفتر رقم

في سنة ١٠٧٠ هـ // ١٦٥٩ م رفعت إيرادات بيت المال خاصة من إيرادات الخزينة في مصر وضمنت لملى الإيرادات المباشرة للسلطان .

ومن الإيرادات المتفرقة غير الثابتة للخبزينة أيضاً .

فايض خيار شنبر في سنامكى :

وخيار شنبر نوع من الخيار (القشاء) كان ينمو بوفرة في كل أجزاء مصر وكان يصدر لكل أنحاء العالم من مصر وحتى ٩٧٣ هـ // ١٥٣٥ م كانت أسرة سورية واحدة تحتكر حق شراء هذا النبات من زارعيه ومن القبائل العربية التي تجمعها وتبيعه في الأسواق الخارجية أو ترسله للباب العالي .

ثم حول الباشا هذا الحق إلى تجار اليهود الذين كانوا يدفعون مقابل ذلك للخبزينة مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ بارة سنويا في ٩٩١ هـ // ١٥٨٣ م استعادت الخزينة مقاطعة خيار شنبر وحوّلها بالأمانة إلى وكلاء يرسلون من الباب العالي وأضيفت إليها مقاطعة أخرى أنشأت لاحتكار حق استيراد وبيع نبات السنامكى الذى ينمو في ضواحي مكة ويستخدم كملين أيضاً . وكان أمين خيار شنبر في سنامكى يسلم للخبزينة كل إيرادات هذه المقاطعة فتضاف إلى الأموال المتفرقة للخبزينة .

في سنة ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م ، حصلت الخزينة على ٢٢٥,٠٠٠ بارة من هذا المصدر في سنة ١٠٤١ هـ // ١٦٣١ - ٢ م حصلت على ٢٢٨,٠٠٠ بارة واستمرت الأرباح من هذه المقاطعة تزداد إلى حد جعل الأمراء المالك يستولون على التزامها من ١٠٥٧ هـ // ١٦٤٧ م في مقابل دفع مبلغ سنوى كضريبة كسوفية كبيرة للخبزينة ورفعت إيرادات هذه المقاطعة في الخزينة من باب الأموال المتفرقة إلى باب الكسوفية الكبيرة .

فايض مقاطعة جمع مشاق مصر :

أسست هذه المقاطعة كأمانة في القرن السادس عشر لإنتاج وتسليم المشاق (وهى نسل حبال القنب)^(١) إلى الباب العالي لحاجة الأسطول العثماني .

(١) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٥٩ .

وكان لأمين المشاق الحق في فرض ضريبة من ٢٠ إلى ١٠٠ بارة سنويا على بعض القرى في مصر السفلى تؤخذ من المخرجات في الامداد بالبقود اللازمة لتصنيع المشاق في دكانه في بولاق وتسليم الكمية المطلوبة منه للباب العالي وكان عليه أن يسلم المبلغ الزائد للخزينة بعد إتمام صنع المشاق وإرساله ويسلم بالمثل أية أرباح يحصل عليها من بيع المشاق الزائد عن حاجة الباب العالي في أسواق القاهرة ، من هذا المصدر .

وفي سنة ١٠٤١ هـ // ١٦٣١ م حصلت الخزينة على ٤٥٠٠٠ بارة من هذا المصدر . بعد عام ١٠٥٧ هـ // ١٦٤٧ م أخذت فرقة الجاويشية الحق في إلزام مقاطعة المشاق في مقابل دفع كسوفية كبيرة سنوية للخزينة ورفع إيراد هذه المقاطعة من باب الأهوال المتفرقة .

فايض باروت سفيد :

وهو البارود الأبيض أى ملح البارود أو النطرون الذى كان يرسل جانب كبير منه كل عام إلى استانبول ويخصص الباقي لشئون مصر الحربية . وقد أنشأت مقاطعة لهذا الغرض وكانت تعطى كأمانة للعبة جى ناشى (وهو رئيس صناع الأسلحة في مصر) وقد عرف أيضاً باسم أغاجية جيان وكان له الحق في تنظيم وفرض الرسوم على طوائف صناع البارود الذين يقومون باعداده في مصر والاسكندرية . وكان يحصل الضرائب العينية من ملح البارود الذى كانت تقدمه له القرى التى كانت تنتج ذلك الملح^(١) وتدفع له الخزينة الأهوال الإضافية لشراء باقى البارود المطلوب للسلطنة ولمصر .

وبعد أن يقوم أغاجية جيان بسداد طلبات الباب العالي من البارود والوفاء بحاجة مصر أيضاً كان عليه أن يبيع ما تبقى عنده من بارود ويقدم الثمن المحصل إلى الخزينة كجزء من إيراداتها المتفرقة .

في عام ١٠٤١ هـ // ١٦٣١ - ٢ م حصلت الخزينة على ٣١ ٨٨ بارة من هذا المصدر .

(١) اختصت قرى منية كنانة وشلقان بولاية القليوبية بإنتاج ملح البارود . دار المحفوظات بالقلمة دفتر التزام ولاية الشرقية والمنصورة والقليوبية والبحيرة وأطفيح برقم ٥١٤ لسنة ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م . شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية . الباب الثالث عشر . السؤال السادس عشر ، ص ٥٨ .

في سنة ١٠١٠ هـ // ١٦٠١-٢ م حصلت الخزينة على ٤٥٧٨ بارة من هذا المصدر أيضاً
في سنة ١٠٥٧ هـ // ١٦٤٧ م حولت هذه المقاطعة للالتزام وسمح لأعاجبه جيان
بالاحتفاظ بالإيرادات الزائدة كأرباح لنفسه في مقابل دفع كشوفية كبيرة للخبزينة
السلطانية .

مال قرض سردار قافلة :

سردار القافلة أو القافلة باشي وكان مختصاً بتوفير الجمال والحيوانات الأخرى المطلوبة
لتصحب قوافل الحجاج إلى الحرمين الشريفين لنقل أمتعتهم ونقل المواد العيضية المرسله لأهالي
الحرمين ثم أصبح مختصاً بتوفير مؤونة هذه الحيوانات وتأكيد حماية القبائل العربية للقوافل
التي تحمل البضائع من السويس إلى القاهرة من جمره اليهار^(١).

وفي كلتا الحالتين كان يدفع مقدما نفقات هذه الحيوانات والنفقات المطلوبة للقبائل العربية
الموجودة على طول طريق القوافل ثم يجمع ما دفعه ممن يكونون في القوافل الذين يستفيدون
من خدماته وكان يحصل على النقود اللازمة لأداء مهمته من الخزينة التي كانت تقدمها له
كجزء من مصروفاتها كدين يسدده بعد جمع إيراداته وعند التسديد كان هذا الإيراد
يضم إلى الإيرادات المتفرقة للخبزينة .

في سنة ١٠٤١ هـ // ١٦٣١ م بلغت إيرادات الخزينة من هذا المصدر ١٥٣,٧٠٠ بارة .
في عام ١٠٥٨ هـ // ١٦٤٨ م حولت هذه المقاطعة للالتزام وسمح للقافلة باشي بالاحتفاظ
بأرباحه في مقابل خدمته ودفع كشوفية كبيرة للخبزينة ورفع هذا النوع من إيرادات الأموال
المتفرقة للخبزينة .

فايز أمين السكر :

كانت إدارة وإنتاج وتوزيع السكر في مصر مسندة إلى أمين مقاطعة السكر بالأمانة
وكان هذا الأمين يرسل من الباب العالي ليجمع السكر الذي يدفع كضريبة عينية للخبزينة
ويرسل للباب العالي المقدار المطلوب له ويبيع الباقي في أسواق القاهرة ويدفع الأرباح
الناتجة من ذلك إلى الخزينة . وقد بلغ إيراد الخزينة من ذلك ٣٢,٦٠٠ بارة في

(١) شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ١٨ .

١٠٢٣ هـ // ١٦١٤ م . وبعد هذا التاريخ أضيف إلى اختصاص هذا الموظف مهمة تجهيز وإرسال كل البضائع المطلوبة للسلطان من مصر وتغير لقبه من أمين السكر إلى أمين خراج خاصة أو أمين الجراية السلطانية وأصبحت مدفوعاته للخزينة السلطانية مقصورة على الكشوفية الكبيرة ورفعت من الإيرادات المتفرقة للخزينة .

فايض أوقاف :

أى الربح من الأوقف :

خلال القرن الثامن عشر أصبحت الخزينة تأخذ ما يزيد من إيرادات الأوقاف العامة الكبيرة في مصر بعد أداء كل ما عليها من التزامات وتراوحت هذه الإيرادات ما بين ٢٥٠,٠٠٠ بازة و ٣٢٠,٠٠٠ بازة سنوياً خلال هذا القرن .

معلوم ناظر :

أى الضريبة المقررة على ناظر النظار .

وهو الذى كان يعين للإشراف على إدارة الأوقاف العامة التى وجدت في مصر ، وكان له الإشراف الأعلى أى الإشراف على عمل نظارها ، لذا عرف بناظر النظار ، وكان يفرض على هؤلاء النظار رسوماً لتوفير نفقاته ، وكان عليه أن يعيد للخزينة أى زيادة من هذه الرسوم تتبقى بعد الوفاء بنفقاته ، وكانت إيرادات الخزينة من هذا المصدر في سنة ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م ٦٠٦٤٥ بازة .

مال قرض كسوة شريفة :

لقد خصصت عدة مقاطعات ريفية وبلدية لتقديم الإيرادات اللازمة لإصلاح وإعادة تجديد وتبديل الكسوة الشريفة التى كانت ترسل سنوياً مع الخجاج لنعطى الشعب . وفي بعض السنوات كانت المصروفات اللازمة لذلك تؤخذ كقرض من الخزينة ثم يسدد القرض من إيرادات هذه المقاطعات الموقوفة . ويضاف للإيرادات المتفرقة للخزينة في عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م وصل هذا الإيراد إلى ٥٦٥,٠٠٠ بازة سنوياً ، وفي سنة ١٣٣٦ هـ بلغ ٥٨٧,٠٠٠ بازة ، في سنة ١٢٠٠ هـ / ١٦٨٥ م وصل إلى ٦٣٦,١٣٢ بازة .

بهاى شتران خاصة :

شتران أى جمال ، ويقصد بها الجمال والحيوانات الأخرى التى كانت ملكا للخزينة وتباع لمصاحبتها ومعظمها كان يأتى كغنيمة من القبائل العربية التى تهزمها الحملات الرسلة للأقاليم .

وبلغت هذه الإيرادات إلى ١٥٣,٧٧٢ بارة فى سنة ١٠٢٤ هـ // ١٦١٥ م .

رسوم براءات :

وهى ضرائب كانت تحصل من كل من يأخذ تذكرة أو أمر براءة لإثبات حقه فى مةاطعة أو مرتب أو إيرادات أخرى .

وبلغت هذه الإيرادات ٢٢٩,٢٣٦ بارة فى سنة ١٠٠٤ هـ // ١٥٩٥ م ثم نقلت إلى الكتاب الدين يصدرون التذاكر والأوامر وألغيت من إيرادات الخزينة من ١٠٤١ هـ //

١٦٣١ م

نولون سفان خاصة :

أى إيجار القوارب السلطانية : فقد كانت الخزينة تحصل على إيرادات من تأجير المراكب السلطانية فى البحر الأحمر : وبلغت هذه الإيرادات ٧٦٠,٠٠٠ بارة فى سنة ١٠٢٥ هـ //

١٦١٦ م ثم ألغيت من ١٠٤١ هـ // ١٦٣١ م .

مال الكورجيان : (١)

وهى ضريبة سنوية فرضت على القرى لغرض إزالة الأتربة والقاذورات من القاهرة ، ولما بطل ذلك ظلت هذه الضريبة كما هى وأضيفت إلى إيرادات الخزينة ، وكانت عبارة عن . ٤ بارة لكل ٢٥ ألف بارة من ضريبة الأرض التى تدفعها القرية .

خلال القرن السابع عشر فى عام ١٠٢٥ هـ // ١٦١٦ م وصل مال الكورجيان إلى ٢٥٠٠٠٠ بارة سنوياً .

Esteve : Memoire sur les Finances, p. 116.

(١)

Lancret : Memoire sur les Finances, p. 505.

تلك كانت الإيرادات المنفردة غير الثابتة للخزينة التي كانت تشكل مع الإيرادات الثابتة من الأرض والجمارك والكشوفية الكبيرة وغيرها واردات ولاية مصر .

مصروفات الخزينة

١ - نوع بنفق في مصر نفسها .

٢ - والنوع الثاني : وهو الذي يمثل فائض واردات مصر بعد استيفاء مصاريفها ، ويرسل إلى السلطان كخزينة إرسالية .

النوع الأول : وينقسم الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : وهو الخاص بالمصروفات التي تنفق لإدارة مصر كالمرتبات (الساليانات) والمواجب والمكافآت .

المرتبات : (الساليانات) :

وكانت تمنح للباشا وللبكوات السناجق ، الذين يحملون رتبة بيك ويتولون المناصب الرئيسية في مصر مثل الدفتردار وأمير الحج وسردار الخزينة وسردار السفر وحكام الأقاليم وسردار القلاق والقبودانات والقائمقام وشيخ البلد في القرن الثامن عشر .

وكان البيك السنجق يحصل على ساليانة سنوياً مقدارها ٤٠٠.٠٠٠ بارة بالإضافة للجراية العينية .

وفي القرن السابع عشر كان الأمراء يضغطون على الباشا لإنشاء ساليانات جديدة لأتباعهم ، بالإضافة للاربعة وعشرين ساليانة الأصلية المسموح بها لهم بدلا من انتظار ما سيخلو منها ، وبهذه الطريقة ارتفع عدد البكوات مع سالياناتهم إلى أربعين ، وارتفعت جملة الساليانات التي تدفعها لهم الخزينة إلى ٥٠٠.٠٠٠ بارة وأكثر (١) .

(١) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٣١٠٦ لسنة

وقد أصدر الباب العالي في هذه الفترة أوامر متكررة بضرورة إتصاص عدد البكوات إلى أربعة وعشرين بيكا فقط ، أى إلى العدد المقرر منذ الفتح ، وأن الساليانات الجديدة تكون مقصورة على العدد الذى يتجاوز فقط . وصادف ذلك رغبة الأُمراء فى الحصول على إيرادات أكثر ربحاً من خارج الخزينة ، فتساهلوا فى أمر خفض عددهم إلى ٢٤ بيكا فقط وحتى أقل من ذلك فى أواخر القرن الثامن عشر (١) .

وهبطت جملة سالياناتهم فى القرن الثامن عشر إلى ٢,٩٤٤,٦٨٠ بارة سنوية وقد نال عدد البكوات السناجق فى القرن الثامن عشر يتراوح بين عشرين وأربع وعشرين .

ونظراً لأن البكوات السناجق أصبحوا قادرين على أن يضمّنوا لأنفسهم معظم ثروة مصر بالتزام المقاطعات الزراعية الواسعة والجمارك الكبيرة ، فقد قبلوا التخفيض الكبير الذى أجرته الخزينة فى سالياناتهم .

ونتيجة لذلك ، وخلال القرن الثامن عشر ، أصبح البيك السناجق يحصل على ساليانة قدرها ٤,٠٠٠ بارة فى السنة ، أما الأقل رتبة فيأخذ ٢,٠٠٠ بارة فى السنة .

ساليانة الباشا :

وصلت ساليانة الباشا إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ بارة فى السنة فى سنة ١٠٧٤ هـ // ١٦٦٣ م ولكن التخفيض لحق أيضاً ساليانة الباشا فأصبحت لا تتجاوز ١٠٩٥ بارة سنويا خلال القرن الثامن عشر (٢) .

وفى سنة ١٢١٢ هـ // ١٧٩٧ م دفعت الخزينة ساليانات قدرها ٦٧٩,٥٣٢ بارة بعد أن كانت تدفع مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة للساليانات فى القرن السابع عشر .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر إجماليات بمرتببات مذكورين تابع قلم روزنامجة برقم ٥٥٥٠ للسنوات

من ١١٦٥ هـ // ١٧٥١ م إلى سنة ١١٨٦ هـ // ١٧٧٢ م .

الدمرداش : الدرّة المصانعة ح ٢ ص ٥٥٧ ، ٥٦٩ .

(٢) دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر يومية مصر تابع قلم روزنامجة برقم ٢١٢٠ لسنة ١١٣٠ // ١٧١٧ م .

الأجور (المواجبات) :

وتعني المرتبات التي كانت تدفعها الخزينة للأشخاص الأقل رتبة من أصحاب الساليانات
ويحصل عن المواجبات :

١ — العاملون من رجال الفرق العسكرية السبع ، ورجال القلاع (١) .

٢ — المتقاعدون وهم الذين اعتزلوا الخدمة العسكرية أو المدنية والذين يعجزون بسبب
النس أو العفة أو النصف عن إئانة أنفسهم ، ويحق لهم طلب المساعدة أو لهم الحق في
معاش من خزينة ، ويشمل هؤلاء الفئات الآتية : متقاعدون ديوان : أي المحالين إلى
معاش من موظفي الديوان والمتقاعدون من رجال الفرق العسكرية والموظفون العمانيون
الذين خدموا في ولاية مصر ٢ .

جماعة كشيدة جوالي : وهم نساء وأولاد الذين يتوفون ويكون لهم الحق في صرف
مرتبات الجوالي ٣ .

جماعة أرباب حديث : وهم الأشخاص الذين يقرءون الحديث في المساجد والأماكن
لعمارة أثناء الأعياد الدينية الهامة ٤ .

جماعة كتاب خزينة مصر : وهم الأفندية وأتباعهم ٥ .

جماعة أيتام في عيال : وهم نساء وأولاد الموظفين المتوفين في خدمة السلطان ٦ .

وبالإضافة للمرتبات (الساليانات) والأجور النقدية ، كانت الخزينة تقدم مرتبات
عينية من الإيرادات العينية التي تصل إلى مخازنها (أنبار أميرى) ، فكان المختصون ينجحون

-
- (١) دار المخطوطات بالقاهرة : دفتر يومية مصرف روزنامجة عامرة برقم ٢١٢٠ لسنة ١١٣٠هـ //
١٧١٧م . دفتر مواجب جماعت جبه جيان قلعة مصر برقم ٥٣٠٠ لسنة ١١١٢هـ // ١٧٠٠م .
(٢) بنفس الدار : دفتر مواجب أرباب كشيدة ديوان برقم ٥٨٩٤ لسنة ١٢١٠هـ // ١٧٩٥م .
(٢) دار المخطوطات : دفتر مواجب كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤هـ // ١٦٦٤م .
(٤) دفتر يومية مصرف روزنامجة برقم ٢١٢٠ لسنة ١١٣٠هـ // ١٧١٧م .
(٥) دار المخطوطات بالقاهرة : دفتر معتاد كتاب خزينة مصر برقم ٥٦٣٦ لسنة ١١١٧هـ // ١٧٦٤م .
(٦) بنفس الدار : دفتر مواجب أيتام . دفتر رقم ٥٨٨٥ لسنة ١٢٠٩هـ // ١٧٩٤م .

التذاكر لمن لهم الحق في الرواتب العينية التي كانت تكال وتوزع في وحدات عرفت بـ :
الجراية ، وتساوى أردبا من القمح : ثم العليق : ويساوى أردباً من الشعير ويصرف
لمئونة الحيوانات .

وكانت كمية الحبوب التي تصرف للشخص تقدر على أساس رتبته . وكانت تصرف
هذه المرتبات العينية كل شهرين من الشونة لمستحقيها الموجودين في القاهرة ، أما من
يكون منهم في خدمة حكام الأقاليم فقد كان يسمح لهم بجمع جراياتهم مباشرة من الأقاليم
التي يعملون فيها .

وبالنسبة لمن يرسلون في حملات سلطانية^(١) أو لحراسة الحاج كانت هذه الجرايات
تعطى جملة إلى ضباطهم ليوزعوها عليهم على طول الطريق تبعاً للحاجة أو تحجز في الشونة
وتصرف لهم جملة عند عودتهم

وظلت كميات الجراية والعليق التي كانت تصرف للوالى ولكبار الموظفين كالقاضى
والدقتردار وكبار ضباط الفرق العسكرية وكبار كتاب الخزينة ظلت كما هي دون تغيير
طوال مدة الحكم العثماني في مصر^(٢) .

وعندما كانت الخزينة تفتقر إلى الحبوب اللازمة لدفع الجرايات بالكامل كانت تدفع
ثمناً لمستحقيها نقداً^(٣) تبعاً للسعر الرسمي . وفي بعض الحالات كانت تدفع ثمناً نقدياً للبعض
وتمطى الآخريين تذاكر عرفت بالوصولات تبديح لهم تحصيل الغلال المستحقة لهم من
المقاطعات التي عليها غلال للخزينة .

طريقة توزيع المرتبات والأجور :

خلال الربع قرن الأول من الحكم العثماني في مصر كان كتاب الخزينة يقومون بتوزيع
المرتبات على أعضاء الفرق في ميدان الروملى بالقلعة .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق جماعت جاوشان ديوان ، دفتر رقم ٥٢٨١
لسنة ١١٠٦هـ // ١٦٩٤م ، دفتر رقم ٥٣٣٢ لسنة ١١٢١هـ // ١٧٠٩م .
(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر جراية وعليق كشيدة ديوان ، دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦هـ //
١٦٥٥م دفتر رقم ٥٤٦٣ لسنة ١١٤٧هـ // ١٧٣٤م دفتر رقم ٥٧٧٠ لسنة ١١٩٩هـ // ١٧٨٤م .
دفتر رقم ٥٢٨١ لسنة ١١٠٦هـ // ١٦٩٤م ، دفتر رقم ٥٩٤٨ لسنة ١٢١٢هـ // ١٧٩٧م .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٢٨ .

بعد سنة ٥٩٤٠ هـ // ١٥٣٣ م أسند هذا الواجب إلى فرقة الجاويشية وأخيراً عهد بذلك إلى المتفرقة .

بعد سنة ١٠٠٥ هـ . ١٥٩٦ م نقلت عملية توزيع المرتبات إلى قاعات الديوان العالى بالقلعة وبقيت كذلك حتى أواخر العهد العثماني .

وكانت الأجور تصرف كل شهر بالنسبة لفرق السباهية والمتفرقة والجاوشان والجوالى ولأيتهم ، وكانت تصرف كل ثلاثة شهور بـ سنة بالنسبة لفرق الانكشارية العزبان ، نجية جين ، ورجل قلاع الإقديمة وكان يشار إلى المرتبات الشهرية فى السجلات وعلى تذكرة لاسم بالحرف الأخير من الشهر قمرى أو الحرف الأول منه .

فيذكر عن :

محرّم = رجب = ب

صفر = م

شوال = ل

ربيع أول = ص

ذو القعدة = ذأ

ربيع ثانى = ر

ذو الحجة = ذ

جماد أول = جأ

جمادى ثانى = ج

أما لمرتبات الربع سنوية فكان يشار إليها بأربعة حروف كل حرف منها يكون الحروف الأولى أو الأخيرة من كل ثلاثة أشهر قمرية فيشار إلى مرتبات :

محرّم . صفر . ربيع^١ = قسط مصر

مرتبات ربيع^٢ جماد^١ ، جماد^٢ = رجب

مرتبات رجب ، شعبان ، رمضان = رشن

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر إجمال ساليانات أمراء محافظين ومواجبات عمدة كرم منصوره برقم ٥٥٣٩ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م قسط رشن .

شوال ، ذو القعدة ، ذو الحجة = لندذ(١)

وهذه الرموز كانت تستخدم في الاشارة لكل المرتبات والأجور في السلطنة العثمانية كلها(٢).

وكانت هذه الأجور والمرتبات تحسب على أساس السنة الإسلامية القمرية التي كانت تنقص ١١ يوماً عن السنة الشمسية التي كانت تحسب طبقاً لها السنة الزراعية والمالية وتجمع الضرائب .

وكانت هذه الأيام الأحد عشر يحسب عليها مرتباً وأجر خاص عرف بتفاوت التوتية أو فرق توت أول شهور السنة القبطية الشمسية وبدون فرق التوتية منفصلاً بجوار مرتب السنة القمرية ثم يضمن ويذكر أنه مرتب سنة و ١١ يوماً .

ويتم توزيع الأجور والمرتبات في الديوان باحتفال يحضره الباشا أو كتحدا ، ويقوم كتاب الخزينة بتسليم المرتبات لأربابها .

وقد اختص قلم الروزنامة في الخزينة بتسجيل ودفع أجور المتقاعدين ، الأيتام أمراء جركس من إيرادات الكشوفية الكبيرة وضرائب الأرض من أقاليم الجزيرة والنوفية .

ويقوم قلم المقابلة بتسجيل وصرف مرتبات رجال الفرق العسكرية السبعة من إيرادات ضريبة الأرض(٣) .

ويقوم قلم مصرف غلال بدفع أجور جماعة جبة جان وحاميات القلاع الموجودة في الجزيرة العربية وعلى طول طريق الحاج وفي السويس(٤) .

(١) دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر إجماليات بمرتبات مذكورين برقم ٥٥٥٠ من سنة ١١٦٥هـ // ١٧٥١م - سنة ١١٨٦هـ //

. ١٧٧٢م

D'hosson : Tableau General ... T, V. II, p. 266 — 7.

(٢)

(٣) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١١١ لسنة ١١١١هـ //

. ١٦٩٨م

(٤) بنفس الدار : دفتر مواجب جماعة جبة جيان قلعة مصر برقم ٥٢٩٦ لسنة ١١١١هـ // ١٦٩٨م.

ويقوم قدر المحاسبية بصرف مكافآت أهل الجوائى من إيرادات مال الجوائى .

وأخبار رجال القلاع الإلهية كانت تسدد بطريقة خاصة خصصها مباشرة كحذوفات أو إخراجات من إيرادات مال الخراج من المقاطعات الريفية أو مقاطعات الجمارك في هذه الأقاليم (١) فكانت كتب قلم مصرف علال يصدر في الديوان للأوكلاء الذين يرسلهم دزدان كل قلعة تذكر بمراتبها المستحقة لها فيقوم الدزدان بتسليم الذكائر للحكام الإقليميين الذين يحذفون الأجور المستحقة لرجال القلاع بناء على الذكائر الصادرة من الخزينة من إيرادات أقاليمهم مخصصة للخزينة ويمر ذلك بالأجراجات .

وقد أخضعت كل الأجور لنظام التفاوت التقدي الذي كان يقضى بحذف باردة من كل ٤١ مرة ويضاف الفرق لإيرادات الخزينة .

ولكن الساليات لم تكن تخضع لتخفيض التفاوت وفي القرن السابع عشر كانت هذه الساليات تصرف مستحقها كل شهر ٢٠ . ثم غدت تصرف كل ربع سنة . أى كل ثلاثة شهور ٣ .

وكان يمكن لأصحاب الساليات صرفها مقدماً عن الربع الذي يستحقونه كقرض من الخزينة وكان لهم الحق في استخدام إيصالات الساليات الخاصة بهم للدفع لاتباعهم وموظفيهم الذين يعملون في خدمتهم الخاصة ولا يأخذون مرتبات أو أجور من الخزينة . وكان على صاحب المرتبات أن يكتب في هذه الحالة تذكراً يشير فيها إلى تحويل جزء من حقه للأشخاص الذين يسمح لهم بذلك ويسجل في سجلات مرتبات الخزينة أسماء هؤلاء الأشخاص بخوار أصحاب المرتبات الأصليين ثم تغدو هذه المرتبات وكأنها مرتبات منتظمة تدفعها الخزينة للأشخاص الذين يعملون في الخدمة الشخصية لأصحاب المرتبات الأصليين .

وكانت الاجتماعات التي توزع فيها المرتبات تعرف بعلوقة ديوانى أو ديوان المرتبات وكانت المبالغ المقرر صرفها تؤخذ من الخزينة على يد المسؤولين عن التوزيع .

- (١) دار الخفوفات : دفتر التزام ولاية شرقية وتوابعها برقم ٧ لسنة ١٠٨٦هـ // ١٦٧٦م .
- (٢) بنفس الدار : دفتر مواجبات كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤هـ // ١٦٦٤م .
- (٣) دار الخفوفات بالقاهرة : دفتر ساليات أمراء محافظين ولاية مصر لسنة ١١٦٣هـ // ١٧٤٩م .

وفي . نظم القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر كان كل صاحب مرتب يأتي إلى الديون ليأخذ ما يستحقه وبعد ذلك ازداد عدد أصحاب المرتبات وازداد تحويل حقوقهم لآخرين ولم يعد مطلوباً منهم الحضور الشخصي لاستلام المرتب .

وبالنسبة للفرق كان المبالغ المستحق لكل فرقة يسلم إلى كتبها الذين يحملونه إلى باب الفرقة أو مقرها ويوزعونه على الأعضاء فيها .

وظل الأمر كذلك حتى منتصف القرن الثامن عشر وبعد ذلك كانت الخزينة كثيراً ما تفتقد الإيرادات الكافية لمواجهة التزاماتها النقدية وكان عليها أن تسدد من إيراداتها في الدرجة الأولى الساليانات ثم الأجور النقدية لأعضاء الفرق . ونتيجة لذلك أصبح من النادر أن تسلم الخزينة نقداً أكثر من ٨٠ . من الأجور المستحقة وبالنسبة لباقي التذاكر كانت تحول إلى توجيهات يؤثر عليها بالسماح لأصحابها بجمع أجورهم مباشرة من الأشخاص المدانين بضرائب للخزينة .

وكانت تلك التوجيهات تسلم في الديوان لكتاب كل فرقة مع الأجور المدفوعة نقداً وكانت تلك التوجيهات تصدر غالباً لرجال الفرق للجمع من مصدر منفرد أو مجموعة من المصادر، لذا كانت الفرق ترسل حملة من رجالها لجمع ما يمكن جمعه من النقود المستحقة لهم .

ومع ذلك ففي السنوات التي تلت قيام علي بك بحركته فإن الفرق عجزت عن تحصيل أجورها الموجهة بالتوجيهات وكانت البيوت المملوكية القوية فقط هي التي يمكنها ترتيب حملات لجمع بقية الأجور الخاصة بأعضائها . أما الذين كانوا يفتقرون للوسائل اللازمة لجمع المستحق لهم بالقوة أو أعضاء الفرق أو البيوت المملوكية الذين لم يكونوا يقدرّون على الانتظار حتى تتم عملية التحصيل كانوا يبيعون (التوجيهات) بثمن أقل من قيمتها الحقيقية للصرافين الذين يجمعون المبالغ المستحقة لربحهم الخاص .

وقد كانت النساء والأطفال والمسنين ورجال الدين هم الذين يبيعون توجيهاتهم ويتحملون الخسارة في البيع المنخفض لها .

وفي بعض الحالات عندما كان يتعذر على الجند جمع المبالغ المستحقة لهم بالتوجيهات

كانوا يثورون ضد الباشا ويأخذون مستحقاتهم بالقوة من خزينته ، ومن الخزينة السلطانية في مصر أو من أهالي القاهرة نفسهم (١) .

وقد واجهت وصولات الجراية العينية نفس المصير الذي واجهته تذاكر التوجيهات وبالإضافة لمصروفات الخزينة من المرتبات والأجور كانت تقوم بإتفاق مصروفات أخرى على الخدمات والامدادات عرفت تلك المصروفات بالتسليمات والاعراجات والعمادات:

والتسليمات : وهي مصروفات نقدية تقدم من الخزينة لبعض الموظفين الذين يؤدون خدمات أو يشترون بضائع أو مواد يحتاجها الديوان أو وكلائه .

والاعراجات : وهي مبالغ نقدية تدفع مباشرة من ايرادات الخزينة لهؤلاء الذين يؤدون خدمات محلية أو لشراء مشتريات تكون من التزامهم .

العمادات : وهي مكافآت معتادة تدفعها الخزينة لأصحاب المرتبات أو الاجور التي وقفها أصحابها على نسلهم أو على بعض رجال الدين أو المؤسسات الأخرى، ومنعروض فيما يلي لكل نوع من الأنواع السابقة .

التسليمات : ومنها :

١ - ما يدفع لنفقات الماء المطلوب لميناء السويس :

لما كان الماء العذب ينقل الى ميناء السويس عن طريق سقائين من العرب يحضرونه من البند ويبيعونه بأثمان عالية . لذا كانت الخزينة تقدم لقبطان السويس مبلغ سنوي لتأجير الأعراب لتوفير الماء من النيل ومن العيون البعيدة لتوزيعه بالمجان في السويس لهؤلاء الذين لا يستطيعون شراءه .

وكان يشار في سجلات الميزانية إلى هذا البند من المصروفات باسم :

تحت أجرة سقائين مقررين دربندر سويس ، وقد بلغ المبلغ المقرر من الخزينة لهذا الغرض في السنة ١١٣٦ هـ // ١٧٢٣ م مبلغ ٢٢,٢٠٠ بارة في السنة (٢) .

(١) ابن أنى السرور البكري : الكواكب السائرة ، ص ٤٣ .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١٢٢ ، لسنة

٢ — يضاف إلى ما سبق نفقة سواقي المياه في القلعة لأنه لما كانت قلعة الجبل بعيدة عن النيل وكان من يقيمون فيها أو يعملون فيها يعتمدون في الحصول على الماء اللازم لهم من سواقي تسحب الماء من النيل عند مصر القديمة، وكانت هناك قناة تحمله من تلك السواقي إلى القلعة .

وكان يشار إلى ذلك في الوثائق باسم (١) تحت أجرة سواقين سواقي خاصة دارندرون قلعة مصر وقد قدمت الخزينة لهذا الغرض مبلغ ٢٥٠٠٠ بارة في سنة ١١٣٦ هـ // ١٧٢٣ م .

وكان زعيم مصر هو المختص بالاتفاق على تلك السواقي وصيانتهم ومراقبة عملهم ويأخذ المبالغ اللازمة لذلك من الخزينة .

٣ — **نفقات قناة القاهرة :** التي كانت تحمل المياه من النيل إلى كل أجزاء مدينة القاهرة وكانت المصدر الرئيسي للماء العذب لسكانها ، وكانت صيانتها من اختصاص زعيم مصر ويأخذ لهذا الغرض من الخزينة ١١٠٣١٣ بارة سنوياً تصرف له من بند :
نحت أثوار جرافة مع مهمات أخشاب أصناف براى جرف خليج الناصرى در مصر قديم .

٤ — نفقات الصهاريج وقناة دمياط :

كانت الخزينة تقدم لقبودان دمياط المال اللازم لصيانة صهاريج المدينة التي كانت مخزناً للمياه العذبة التي تمدها بالماء أثناء فيضان النيل وكانت تصرف تحت اسم نفقات سد سدود دمياط بلغ المبلغ المقرر لذلك ٢١٣٢٦ بارة سنوياً (٢) .

٥ — نفقات خلع الشريف :

عند تعيين كبار الموظفين كان على الباشا أن يلبسهم روب تشريف وهو ما عرف باسم (خلعة) وكان نوع تلك الخلعة وقيمتها يتناسب مع أهمية المنصب، ومن المناسبات التي كانت

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عمرة لسنة ١١٣٦ هـ ١٧٢٣

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عمرة برقم ٢١١١ هـ لسنة

تقدم فيها الخلع مناسبة وصول ائمة - مراد - و زحيد فرقة - كارية من جند مصر إلى
السلطنة وفي بعض المقامات الأخرى

وكان يشار إلى المبلغ المخصص لاحكام

بهاى حاميات متوعة شرائيرى و مهمت ميرى و بصرف لذلك مبلغ ٧٤٢٠٠٠ بارة
سنة ١١٠٠

تفكير الجاوشية : سنة ١١٨٩ هـ ١٧٧٥ م أخذت الخزينة التزام جمع تذاكر
جاوشية - وهى ترائب عتصدة لفرقة الجاوشان لقيام رحلتها بمسئولية جمع الضرائب
من لأقليم - وأصبحت الخزينة تجمع ضريبة تذاكر جاوشية لحسابها وتدفع المبلغ
لتصوب لفرقة الجاوشان كجزء من مصروفاتها .

وقد وصلت مدفوعات الخزينة لهذه الغرض فى سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٧٥ م
٩٠٠٠٠٠ بارة .

مواجبات غلال عندما اضطرت الخزينة للدفع النقدى ثمن جزء من الجرايات العينية
اعتبرت هذه المدفوعات جزء من مصروفات التسليمات .

فى سنة ١١٠٧ هـ ١٦٩٥ م دفعت الخزينة مبلغ ١٣٧٣٠٠ بارة ، وفى عام ١٢٠٠ هـ //
١٧٨٥ م دفعت ٨٢٣٠٧٥ بارة .

الإخراجات :

من أشه الإخراجات المبالغ المخصصة للحرمين الشريفين ، وكان يرسل جزء منها كصرة
إرسالية لأهالى الحرمين يحماها إليهم أمير الحج . وجز آخر يخصص لشراء المواد العينية
المطلوبة إعانة لأهالى الحرمين كالأرز ثم المصروفات المخصصة لنقل الصرة والمواد العينية
وعادات بعض البشرين بوصول الحاج وتكاليف تنظيف عيون المياه للحجاج وما إلى ذلك .

(١) دار محفوظات بالتمعة :

دؤر واردات ومصاريف خزينة عمرة برقم ٢١٢٢ لسنة ١١٣٦ هـ // ١٧٢٣ م . دفتر إجمال مصاريف
روزنامه مصر حالا لسنة ١٢٠٥ هـ ١٧٩٠ م برقم ٥٨٢٣ .

وصلت تلك الإخراجات الخاصة بالخرابين إلى ٧١٨ر٢٩٩ر٧ باره في سنة ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م ثم وصلت إلى ١٦٢ر٠٢٧ وفي سنة ١١٨٠ هـ / ١٧٦٦ م .

ومنها ما كان يخصص :

لصيانة القنوات والجسور السلطانية التي كانت تمثل عصب نظام الري في مصر وتحتاج إلى مجهود مستمر لحفظها من تأثير فيضان النيل الذي يرسب الطمي فيها ومن هجمات القبائل العربية .

وكانت صيانة القنوات المحلية التي توصل المياه للقرى ، مسؤولية الأقليميين الذين يستفيدون منها .

أما بالنسبة للقنوات الكبيرة التي تحمل المياه من النيل إلى الوحدات الإقليمية فقد كانت تعتبر التزاماً سلطانياً ولذا عرفوا بالجسور السلطاني (١) .

وهذه القنوات كانت صيانتها من اختصاصات حكام الأقليم وتؤخذ النفقات اللازمة لذلك من أموال المخرجات من ضرائب الأرض المستحقة للخزينة السلطانية وظلت تلك الاخراجات ثابتة طوال العصر العثماني

صيانة ونفقات توريد المياه الى الاسكندرية :

كان على حاكم البحيرة القيام بتنظيف وصيانة صهاريج الإسكندرية التي كانت تمد الإسكندرية بالماء العذب وقد خصصت له الخزينة مبلغ ١٦ر٤٠٠ باره سنوياً يحذفها من إيرادات ضريبة الأرض في البحيرة ليدفع منها تكاليف هذا العمل ، وكان يشار في الوثائق إلى هذا الصروف باسم بهاي تنظيف صهاريج دربندر إسكندرية .

الجراية والعليق الأوتلاقات : جمع أوتلاق :

وهي أرض معفاة من الضرائب ومخصصة لرعى خيول الباشا وأتباعه وكبار موظفي

(١) دار المحفوظات بالقلمة :

دزتر تحرير الجسور السلطانية والبلدية برقم ١٣٥٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

الإدارة وكبار السناجق وقد خصت بعض قرى لهذا الغرض فكانت تمنح بالالتزام للمزمين يقدمون جزءاً من إيراداتها لهذا الغرض وكانت هذه الإيرادات تحذف من إيرادات الأقاليم، وقد كان على قرية الحانكة في إقليم قليب أن تقدم ٥ آلاف بارة في السنة، وكان على قرية سوق الشتا وضجير بإقليم قطيا أن تقدم ٩٧٦٤ بارة في السنة كما وجدت أو تلاقات أخرى في إقليم الشرقية والخيرة كان عليها أن تقدم ٤٧٢٠ بارة في السنة^(١).

مرتبات رجال المحتسب :

كان من حق أمين الاحتساب أن يخص مبلغاً من التزاماته الضريبية للخزينة لدفع أجور مساعديه .

في سنة ١٠٨٢ هـ ١٦٧١ م وصل هذا المبلغ إلى ١١٨٣٥٤ بارة سنوياً ثم هبط إلى ١٩٨٦٠ بارة في سنة ١١١١ هـ .

العادات : منبأ : AHMAD SR نفقات مقياس النيل ومكافآت من يعملون فيه :

عرف بمقياس النيل في مصر بالمقياس أو أم القياس وقد استخدم من قديم لقياس مستوى النيل عندما يصل إلى قمته وتبدأ السنة الزراعية^(*).

وكان لأسرة معينة هي أسرة ابن أبي الرداد الحق في صيانة المقياس، ومعظم نفقات ذلك كانت تأتي من الأوقاف المخصصة لذلك بالإضافة إلى أن خزينة مصر كانت تدفع مبالغ ١١٠٠ بارة سنوياً لتلك الأسرة باسم :

عادات أولاد ابن أبي الرداد أمناى مقياس شريف وتصرف لهم أيضاً مبلغ ٢٥٠ بارة للمقرئين الذين يقرأون القرآن في المقياس في الليالي السابقة لوفاء النيل، وكان يشار إلى هذا المصروف في الواقع باسم :

(١) در محفوظات بالقاهرة : دفتر أو تلاقات اسبان برأى أمراء محافظين شروسة مصر و بلكوات سبعة

رقم ٥٦٦٩ سنة ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م .

(*) أمين سامى : تقويم النيل

عادات مقرئين در مقياس شريف در ليلة وفاء نيل مبارك (١) .

ومن العادات الأخرى التي كانت تصرفها الخزينة :

العادات « المكافآت » والإمدادات التي كانت ترسل من مصر إلى بعض الأشخاص الذين يقيمون في مساجد معينة في القدس ودمشق ، فكانت ترسل لهم صرة بمبلغ ٣٥٣٢٠ بارة ، و١٠٢٥٠ بارة لشراء العدس وإرساله لهم ، و١٠٢٠٥ بارة لشراء الحصر اللازمة لفرش المساجد المهمة في هذه المدن (٢) .

العادات في مصر :

كانت الخزينة تقدم لعدد من العلماء في مصر عادات من بيع النفوسات الذي كانت تحصل عليه من مقاطعة طرانة . وصلت تلك المكافآت إلى مبلغ ١٣٥,٦٠٠ بارة سنوياً . وعرفت تلك المرتبات باسم عادات مرتب نظرون برای علماء عظام ومشايخ كرام .

المسموحات :

وهي ضرائب كانت تجمعها الخزينة من بعض المقاطعات المدنية مثل مقاطعة دباغ خانة وتستخدمها في تقديم مكافآت عرفت بالمسموحات والمرتبات — لكثير من العلماء . وصل المبلغ السنوي والمقرر لذلك إلى ٤٥١,٤٤٠ (٣) .

ومن العادات أيضا :

بعض المرتبات التي كانت تصرف من الخزينة للزوايا والأضرحة ووصلت إلى ١٦٧٤٨ بارة سنوياً .

-
- (١) الدار السابقة : دفتر واردات ومصاريف خزينة سامرة برقم ١٠٦ دل سنة ١٠٩٤هـ // ١٦٨٣ م
دفتر إجمال مصاريف سائرة روزنامه مصر رقم ٢٢٠٠ لسنة ١١٨٦هـ // ١٧٧٤ م .
- (٢) نفس الدار : دفتر مصاريف روزنامه برقم ٥٨٣٣ لسنة ١٢٠٥هـ // ١٧٩٠ م ،
ومصاريف برقم ٢١١ لسنة ١١١١هـ // ١٦٩٩ م .
- (٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر مسموحات ومرتبات دباغ خانة برقم ٥٣٠٥ ، لسنة ١١١٥هـ //
١٧٠٣ م .

وبالإضافة للمصروفات السابقة كانت الحزينة تقوم بعدد من المصروفات غير الثابتة لشراء الطعام والمواد المطلوبة للديوان في القلعة لإطعام الباشا وكبار الموظفين وتقديم الطعام للفقراء في عدد من المناسبات مثل شهر رمضان وتقديم معونات للمساجد والزوايا والمدارس . وبعض هذه المصروفات كانت تصرف في أعوام وتلغى في أعوام أخرى .

والقسم الثالث من مصروفات الحزينة كان مخصصاً :

لمصروفات الباب العالي :

فبالإضافة للحزينة الإرسالية التي كان يحصل عليها السلطان من مصر ، خصصت له الحزينة جزءاً من مصروفاتها لشراء المؤن والمواد التي يحتاج إليها من مصر وكانت هذه المؤن والمواد تنقسم إلى قسمين :

١ — مواد ترسل للمطبخ السلطاني والمخازن السلطانية (كيلار أميري) في استانبول

٢ — مواد وإمدادات للترسانة الأميرية في استانبول أيضاً .

وبالنسبة للقسم الأول : فقد كان السلطان يرسل منذ القرن السادس عشر وكيل معين لجمع وإرسال المواد المختلفة المطلوبة من مصر للمطبخ السلطاني والكيلار السلطاني في استانبول . وقد عرف هذا الوكيل باسم وكيل خرج خاصة في القرن الثامن عشر أسند هذا المنصب إلى الدفتردار .

وكانت المواد المطلوبة هي :

١ — السكر الذي ينتج في الصعيد وأقاليم الغربية والمنوفية والجيزة وكان يجهز في بولاق تحت اشراف أمين السكر التابع لوكيل خرج ويؤخذ السكر من الأقاليم السابقة كجزء من ضريبة الأرض المقررة عليها .

فكان يرسل للسلطان مقدار ٨٠٠ قنطار سكر ويساوي ذلك ٢٨,٠٠٠ أقة بوزن استانبول وكان ثمن ذلك يبلغ ٧٨٠,٩٤٥ بارة سنوياً .

٢ — الأرز الأبيض : كان الباب العالي يأخذ من الأرز الذي ينمو في الوجه البحري في إقليم دمياط وفارسكور خاصة ويصل مطلوب الباب العالي من ذلك الأرز إلى ٢٠٠٠ أردب سنوياً .

٣ — العدس : كان يرسل سنوياً من مصر إلى الباب العالي مقدار ٥٠٠ أردب من العدس أو ما يساوي ٢٥٠٠ كيلة استانبولي ويبلغ عن ذلك ١٥٠٠٠ بارة سنوياً .

٤ — اشربة همايون : منذ القرن السادس عشر كان الباب العالي يرسل شوربتجي باشي سنوياً من استانبول لجمع المسك النقي وماء الورد والأحماض اللازمة لإعداد الأشربة (المشروبات) للسلطان وبلاطه . وكانت الخزينة تتكلف في ذلك ٣٥٥٦٢ بارة سنوياً (١) .

٥ — البن :

كان البن يرسل سنوياً إلى الباب العالي من حكام جده واليمن ولم تكن مسئولية خزينة مصر شراء البن للباب العالي ، بل كان عليها فقط أن تلتزم بإعفاء الكمية المرسله من البن للسلطان من الرسوم الجمركية المصرية عند عبورها موانئ مصر من البحر الأحمر للبحر الأبيض .

ومن الأشياء الأخرى التي كان يأخذها الباب العالي من مصر :

اتباز والصقور :

فكان يرسل إلى مصر سنوياً رسولاً خاصاً ليصيد الصقور الممتازة وكان هذا الرسول- يصحب معه مجموعة رجال من فرق القاهرة لصيد أنواع الصقور الممتازة التي كانت توجد في جبل المقطم وكانت الخزينة تقدم لهؤلاء الرجال (تزيات) مقابل خدمتهم وكان يرسل للباب العالي ما بين ٨٠٠ أو ١٠٠٠ صقر سنوياً تقدم خزينة مصر ١٣٧٤٨ بارة لنقلها ، ٦٢٥٧ بارة لطعامها .

منذ سنة ١١٠٧ هـ ألغيت هذه النفقات كلية .

وبالإضافة للمواد السابقة كان يرسل من مصر إلى الباب العالي ٥٠٠ أردب فول ، و ٩٠٠ أقة قمح ، و ٩٠٠ أقة فلفل أحمر ، و ١٨٠ أقة زنجبيل ، و ٩١٤ أقة تمر حنة وبعض المواد الأخرى .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر واردات ومصاريف خزينة عامرة برقم ٢١٢٢ لسنة

أما القسم الثاني من طلبات الباب العالي من مصر فكان يتمثل في :

البارود :

الذي كان يحميه الفلاحون والعرب ويحضرونه للبيجي باشي في القاهرة حيث يحرق ويبيع منه بارود أبيض عرف بملح البارود أو بارود سفيد .

ومن أهم القرى التي كانت تنتجها قرى شلقان ومنية كنانة في إقليم الشرقية (١) .

٢ - امدادات مطلوبة للأسطول :

كان يرسل من مصر سنوياً للأسطول العثماني ٣٠٠٠ طن مشاق ، و ٥٠٠ طن قنطار قنيل .

وفي معظم الحملات كانت الحربية الإرسالية هي التي تتحمل هذه النفقات .

٣ - نفقات أخرى نفقتها خزينة مصر لحساب السلطان مثل تأجير الجمال الإرسالية

و شراء حنود بقر لحماية صناديقها ومجموعة أخرى من النفقات .

AHMAD SR

الفصل الرابع عشر

ايرادات الباب العالي من مصر

كان الباب العالي يعصل من مصر على نوعين من الايرادات وهما :

(١) الخزينة الارسالية :

عرف فائض واردات مصر على مصاريقها باسم الخزينة الإرسالية (١) أى المال المرسل إلى السلطان وكان يشار إليها في الوثائق باسم خزينة عامرة إرسالية إلى دركاه على لازال عالياً إلى يوم الدين (٢) . أو الخزينة الإرسالية إلى الأبواب الشريفية الخنكارية . (٣)

وفي بداية العهد العثماني بمصر كانت جميع واردات مصر مخصصة لمصاريقها والأموال المقررة للحرمين الشريفين وشراء بعض المواد العينية التي ترسل لبلاط السلطان ولم يقرر السلطان أخذ أى مبلغ من واردات مصر ، ولعل هذا ما يفسر اجابة حسين أفندي الروزنامجي عندما سئل عن (منقوع السلطان من هذه المملكة ، فأجاب : أن هذه المملكة جميعها ملكه ، ولا ينظر إلى الانتفاع منها ورتب مصرفها على قدر أصلها . أما الخزينة التي أبقاها لنفسه فجعلها تحت العمارات والانعامات (٤) .

وقد كانت الهدايا العينية والنقدية التي يرسلها خير بك إلى السلطنة تعتبر التزاماً شخصياً له تدفع من إيراداته الخاصة (٥) . أما باقى إيرادات مصر فكان يحفظ في خزيتها للاتفاق منه وقت الحاجة وقد جاء في رواية ابن زنبل (أن السلطان سليم لما أخذ مصر من الجراكية

(١) استخدمنا في هذه الرسالة المصطلحين الذين كانا يستخدمان في مصر العثمانية وهما : خزينة مصر ونقصد بها مالية ولاية مصر .

الخزينة الارسالية وهى المال الذى يرسل فى كل عام إلى خزينة السلطان بستانبول .

(٢) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر واردات ومصاريق خزينة عامرة سنة ١٠٩٤ = ١٦٨٣ م .

برقم ٢١٠٦ .

(٣) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ ص ٦ سنة ١١٥٤ = ١٧٤١ م .

(٤) شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية ، ص ٦٤ .

(٥) ابن أياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ، ص ٣٩٥ .

قال له خاير بك : المال الذي يتجمد ماذا أفعل به ؟ قال له اعط العساكر جوامعكم بالتام من غير اسراف ، وما بقي ضعه في بيت المسلمين (١) .

واستمرت سياسة الدولة على ذلك حتى جاء عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠م - ١٥٦٦م) الذي شهد التوسعات العسكرية الكبيرة وزادت حاجة الخزينة السلطانية في استانبول لايرادات جديدة لمواجهة مصروفاتها المتزايدة فبدأ إرسال الخزينة الإرسالية من مصر وكان ذلك بعد حضور الوزير إبراهيم باشا الذي قدم بعد فشل ثورة أحمد باشا الخائن (٩٣١هـ // ١٥٢٥م) لتنظيم إدارة مصر وماليتها . فقد وضع إبراهيم باشا نظاما يقضى بإرسال الفائض من واردات مصر كخزينة إرسالية للسلطان . (٢) وتقرر أن يكون مبلغ الإرسالية في حدود ١٦ مليون بارة سنوياً .

وقد بدأ إرسال الخزينة الارسالية في عهد سليمان باشا الخادم (سنة ٩٣١ هـ // ١٥٢٥م - سنة ٩٤١ هـ // ١٥٣٤م) (٣) .

ثم زيد مبلغ الخزينة الإرسالية إلى ٢٠ مليون بارة سنوياً في عهد خسرو باشا (سنة ٩٤١ هـ // ١٥٣٤م إلى ٩٤٣ هـ // ١٥٣٥م) .

وقد حاول خسرو باشا ارضاء السلطان على حساب خزينة مصر ، ففي رواية ابن زنبيل أن :

خسرو باشا أرسل اثني عشر حملاً بزيادة أربعة أحمال فلم يقبل السلطان سليمان الأربعة أحمال وأبقاها على باب الديوان مدة شهر خشية من أن تكون قد أخذت من أربابها بالظلم . (٤) ثم أمر بصرف المبلغ الزائد على صهاريج المياه في السلطنة وفي الحرمين الشريفين .

نخلص مما سبق إلى أنه في بداية العهد العثماني في مصر أبدى السلاطين تعففهم عن ظلم الرعية ورفضوا قبول الزيادة في مبلغ الخزينة الارسالية .

(١) ابن زنبيل : واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني (آخره المماليك) ص ١٦٩ .

(٢) ابن زنبيل : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٣) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ، ص ٦ .

(٤) ابن زنبيل : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

ولكن بمضى الوقت بدأ السلطان ينظر إلى مصر كولاية يعمل على جلب الأموال منها وإن نقصت أموال خزينته الإرسالية يرسل لباشا مصر بفرض ضرائب جديدة لا كمال النقص ، وقام الباشاوات بدورهم بإرهاق الناس بالضرائب لإرضاء السلطان ، وإرسال أكبر مبلغ ممكن من مصر ووقف الأمراء المالك بما عرف عنهم من جشع الاستيلاء على كل زيادة تأتي عن هذا الطريق ، فكانت النتيجة النقص المستمر في مبلغ الخزينة الإرسالية والطلب المتوالي من السلاطين لفرض مضافات «زيادات» في الضرائب لتفادى النقص فكانت الأمور تدور في حلقة مفرغة من جشع السلاطين وظلم الباشاوات وجشع الأمراء المالك والنتيجة كانت انقاع كاهل الشعب بزيادة الضرائب بصورة مطردة . وسرى صورة مفصلة لذلك في استعراضنا لتطور شئون الخزينة الإرسالية .

خلال القرن السادس عشر لم يزد مبلغ الخزينة الإرسالية عن ٢٠ مليون بارة سنويا كما تقررت في عهد خسرو باشا كما قدمنا ، بل إن المبالغ التي أرسلت للسلطان في تلك الفترة كانت تتراوح بين ١٦ ، ٢٠ مليون بارة سنويا تبعا لحالة واردات ومصاريف خزينة مصر .

وفي عام ٩٩٤ هـ // ١٥٨٥ م حاولت الخزينة المصرية زيادة مبلغ الخزينة الإرسالية إلى ٢٤ مليون بارة بناء على طلب سنان باشا والى مصر الذي سعى لتقرير هذه الزيادة في محاولة منه لكسب رضا السلطان . ليجده له ولايته لمصر للمرة الثانية ولكنه فشل في جمع هذا المبلغ وعزل من مصر بسبب ذلك .

وقد حاول الباشا الذي خلفه في حكم مصر وهو أويس باشا (سنة ٩٩٤ هـ // ١٥٨٥ م ٩٩٨ هـ // ١٥٨٩ م) أن يزيد مبلغ الخزينة الإرسالية بحرمان الجند من بعض رواتبهم لذا ثار الجند ضده في سنة ٩٩٧ هـ // ١٥٩٠ م وهاجموا قصره وأرغموه على الاستجابة لمطالبهم بإعادة ما نقص من رواتبهم .

لذا لم تزد الخزينة الإرسالية في عهد من أتوا بعده عن ١٦ مليون بارة ، ثم عادت إلى ٢٠ مليون بارة في سنة ١٠٠٥ هـ = ١٥٩٦ م ، ولكن تلا ذلك سنوات هبطت فيها الخزينة الإرسالية إلى ١٥ مليون بارة سنويا .

ولكن السلطات لم يرضه ذلك فقد اختلت الإدارة العثمانية وزاد جشع السلاطين لطلب

المال من مصر ، فبدأوا في الربع الأخير من القرن السابع عشر بإرسال ولاة كانت مهمتهم الأولى رفع مبلغ الخزينة الإرسالية من مصر .

وكان أبرز هؤلاء الولاة إبراهيم باشا ملك الذي أرسل إلى مصر (سنة ١٠٧١ هـ // ١٦٦١ م) وكانت :

واردات مصر حينذاك ٠٠٠ ر ٧٥٠ ر ٨٧ بارة

ومصاريفها ٥٣٩ ر ٨٨٨ ر ٧١ »

وذيق للخزينة الإرسالية سوى ٤٦١ ر ٨٦١ ر ١٥ بارة

ولمعالجة هذا الوضع أمر إبراهيم باشا بإدخال زيادة عامة في الضرائب (مضاف) عبارة عن زيادة مبلغ ٥٠٠٠ بارة على كل ٢٥٠٠٠ بارة من إيرادات أراضي الالتزام أو مقاطعات الجمارك ، وكان هذا أول مضاف في مصر وعرف (بمضاف سنة ١٠٧٤ هـ)^(١) وأدى ذلك المضاف إلى زيادة واردات مصر من الأرض ، والجمارك والأموال المنفردة إلى ١٠٣٨١٣٨ ر ١٠٣ بارة سنوياً .

ولتخفيض المصروفات أمر إبراهيم باشا بإلغاء بعض مرتبات المتقاعدين وبعض الأجور الأخرى وأدى ذلك إلى تخفيض مصروفات مصر إلى ٤١٧ ر ٣٢٢ ر ٧٣ بارة سنوياً . وبذلك ترك للخزينة الإرسالية مبلغ ١٢٢ ر ١٠٦ ر ٣٠ بارة سنوياً .

وبذلك وصلت الخزينة الإرسالية إلى أعلى مبلغ وصلت إليه من قبل .

وبينما تغفف السلطان سليمان القانوني كما قدمنا عن قبول الزيادة في مال الخزينة الإرسالية التي قدمها له خسرو باشا كما قدمنا . أرسل السلطان محمد خان في سنة ١٠٧٤ هـ // ١٦٦٤ م (يشكر أهل مصر) على المضاف الذي فرض عليهم لرفع مبلغ الخزينة الإرسالية (٢) .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٤ م .

(٢) إبراهيم الصواحي : تراجم الصواعق ، ص ٦٠٩ .

ثم عزل إبراهيم باشا فعمل الإهراء على إلغاء الزيادة التي أمر بها (المضاف) على
ضرائب التزامات الأراضي والجمارك ولا تبقى الا الزيادة المقررة على الغلال بواقع ٢٠٠٠
بارة على كل ١٠٠٠ أردب وفرض مضاف على ضريبة الكشوفية الكبيرة والتي كانت
تعتبر من إيرادات الباشاوات حتى ذلك الوقت .

وقد أدت تلك التعديلات إلى جعل :

واردات مصر	١٠٣,١٣٨,٥٣٩ بارة
ومصاريفها	» ٧٣,١٣٨,٥٣٩
فيكون الباقي للخرينة الإرسالية	<u>٣٠,٠٠٠,٠٠٠</u> بارة

وبذلك يبقى المال المرسل إلى السلطان إلى ما كان عليه . وقد وافق السلطان على ذلك
في سنة ١٠٧٧ هـ // ١٦٦٦ م ورتبت ميزانية مصر على هذه الأسس ولكنه كان حلا مؤقتا
لأنه حرم ولاية مصر من مصدر مهم من إيراداتهم بإضافة إيرادات الكشوفية الكبيرة
من جانبهم إلى جانب إيرادات الخزينة ، واستمر مبلغ الخزينة الإرسالية ينقص تدريجياً .
وفي عام ١٠٨١ هـ // ١٦٨٠ م وصلت إيرادات خزينة مصر إلى : ٩٥,٩٣٢,٨٤٧ بارة
ومصروفاتها إلى ٧٦,٧٧٥,٤٦٨ »
وترك للإرسالية ١٩,١٥٧,٣٧٩ بارة

وانزعج السلطان لما أصاب خزينته من نقص وأرسل إلى مصر الوزير إبراهيم باشا
(١٠٨١ هـ // ١٦٧٠ م) للعمل على تلافى هذا النقص . وقد تمكن إبراهيم باشا من تنظيم
شئون الخزينة وزيادة إيراداتها عن طريق زيادة بعض الضرائب على قبرى الكسوة الشريفة
وعلى بعض الجمارك ثم تخفيض المصروفات بإلغاء بعض المكافآت والمرتببات وبذلك وصلت :

واردات الخزينة إلى	٩٩,٥٤٨,٨٥٤ بارة في ١٠٨٢ هـ
ومصروفاتها إلى	» ٦٩,٥٤٨,٨٤٤ بارة
وبقى للخرينة الإرسالية	<u>٣٠,٠٠٠,٠٠٠</u> بارة

وبذلك عاد مال الخزينة الإرسالية إلى أعلى مبلغ وصل إليه تقريباً من قبل في عام

١٠٧٤ هـ // ١٦٦٤ م .

وقبل أن يغادر إبراهيم باشا مصر أصدر قراراً يؤكد أن الترتيبات التي وصل إليها في تقرير إيرادات الخزينة ومصروفاتها يجب أن تستمر بعد رحيله وأمر بعدم إنشاء ساليانات أو أجور جديدة ، ويقتصر الأمر على شغل مايفرغ منها وأنه إذا حدثت زيادة في المصروفات المطلوبة من الخزينة المصرية لايسمح بها إلا بعد أن تزداد ضرائب مساوية لها على الأرض والمجارك .

ومع ذلك فبمجرد مغادرته مصر أجبر الأمراء المالك خلفاءه على تجاهل هذه الأوامر وإنشاء مرتبات جديدة لهم ولأتباعهم وزيادة مصروفات الخزينة لصالحهم ، لذلك ففي عام ١٠٩٤ هـ // ١٦٨٣ م بينما كانت

واردات الخزينة	٩٩٨٠٨٢٩٨ بارة
ارتفعت مصروفاتها إلى	» ٧٦٨٥٣٣١١
وذيق للخزينة الإرسالية إلا	٢٢٩٥٥١٨٧ بارة (١)

واستمر أمر الخزينة الإرسالية في تناقص حتى حدث في سنة ١١٠٦ هـ // ١٦٩٤ م أن اجتاح البلاد الوباء بسبب انخفاض فيضان النيل الذي أدى إلى المجاعة نتيجة تعطل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فنقص مبلغ الخزينة الإرسالية ٧٣١٩١٨٧ بارة .

ويبدو أن السلطان استاء لهذا النقص ، فأرسل إلى مصر اسماعيل باشا وزوده بتعليمات تقضى بإعادة الخزينة الإرسالية إلى ماكانت عليه . وعندما وصل الباشا الجديد إلى مصر في سنة ١١٠٧ هـ // ١٦٩٥ م بدأ عهده بعقد جلسة للديوان العالي ناقش فيها مع الأمراء وسائل زيادة الخزينة الإرسالية ، وإرجاعها إلى ٣٠ مليون بارة كما كانت ، فأشار عليه البكوات برئاسة إبراهيم بك أبو شنب الذي كان قائمقام له قبل وصوله بتعيين روزنامجي جديد يكون على جانب كبير من الخبرة بالشئون المالية والإدارية لحل المشكلة وفعلا قام الباشا بتعيين حسن أفندي باش خليفة الروزنامة في منصب الروزنامجي وعقد الأمراء اجتماعاً كبيراً حضره جميع أولى الحل والعقد في تلك الفترة وهم البكوات الصناجق وأغاوات واختيارية الفرق السبعة وتقيب الأشراف وقاضي عسكر أفندي وكتخدا الباشا وتقرر في

(١) دار المحفوظات بالقلمة: دفتر واردات ومصاريق الخزينة العامرة لسنة ١٠٩٤ هـ = ١٦٨٣ م .

هذا الاجتماع أو الجمعية^(١) . بلغة العصر زيادة الخزينة الإرسالية عن طريق زيادة الإيرادات وخفض بعض المصروفات وتحققت زيادة الإيرادات عن طريق :

فرض مضاف جديد بزيادة ١٠٠٠ بارة على كل ٢٥ ألف بارة من ضريبة اللال القديم من كل مقاطعة زراعية . وقد أدى ذلك لزيادة قدرها ٦,٦٧٩,٤٩٨ بارة ، وتقرر خفض المصروفات الذي وصل إلى ٦٣٩,٦٨٩ ، وأصبح مجموع الزيادة في الإيرادات ٧,٣١٩,١٨٧ بارة سنويا وبذلك رفع مال الخزينة الإرسالية إلى ٣٠ مليون بارة سنويا^(٢) ولكن الأمور لم تستقر على ذلك ، خلال الخمسين عاماً التالية لعام ١١٠٧ هـ // ١٦٩٥ م واصلت المصروفات ارتفاعها لمواجهة ارتفاع مبلغ صرة الحرمين وزيادة الأجور والمرتبات .

وبدأت ظاهرة جديدة في شئون الخزينة الإرسالية ، فقد أصبحت الخزينة لا ترسل في مواعيدها بالإضافة إلى انقراض مبلغها وحتى القليل الذي تبقى لها لم يكن يرسل كله تقدماً بل يرسل جزء منه تقدماً والآخر ترسل عنه (تمسكات) إيصالات في ذم الأمراء المماليك .

ويتضح ذلك إذا ما ذكرنا أن الخزينة الإرسالية الخاصة بعام ١١٥٢ هـ // ١٧٤٠ م لم ترسل إلى السلطان إلا في عام ١١٥٤ هـ // ١٧٤٢ م ولم يرسل منها سوى ٢٠,٨٤٩,٠٠٠ بارة^(٣) .

والخزينة الإرسالية الخاصة بعام ١١٥٣ هـ // ١٧٤١ م حيث أرسل مبلغ ٢٣,٨٩٤,٥٨٢ بارة^(٤) .

(١) الدرر دأش : الدررة المصانة ، ح ١ من ص ٢٣ - ٢٨ .

الخبرتى : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

دار المحفوظات بالقلعة : دفتر إجمال مضافات ميرى لأجل كسر خزينة عامرة لسنة ١١٠٧ هـ = ١٧٩٥ م برقم ٥٠ .

(٢) لم يرسل للباب العالى في عام ١١٠٧ هـ من مبلغ ٣٠ مليون بارة المقررة للخزينة الإرسالية إلا

٨٣١ ر ١٧٠ ر ٢٥ بارة وحذف الباقي لحساب مصروفات مصر .

دار المحفوظات بالقلعة :

دفتر مصروفات من الخزينة برقم ٢١١٠ لسنة ١١٠٧ هـ = ١٧٩٥ م .

(٣) سجلات الديوان العالى :

سجل رقم ١ ص ٦ لسنة ١١٥٤ هـ = ١٧٤٢ م .

(٤) سجلات الديوان العالى :

سجل رقم ١ ص ٢٠٩ لسنة ١١٥٥ هـ = ١٧٤٢ م .

ولمواجهة نقص إيرادات الحربية الارشالية وافق السلطان في سنة ١١٥٥ هـ // ١٧٤٢ م على فرض مضاف جديدة يقضى بزيادة ١٠٠٠٠ بارة على كل ٢٥٠٠٠ بارة من ضريبة المال القديم على الأرض والجمارك .

وقد وفر ذلك المضاف دياره قدرها ٣,٦٦١,٨٩٣ بارة سنوياً ضمن لايرادات الحربية .

ورغم ذلك فقد استمرت المصروفات في الزيادة فمن المبلغ السابق استخدم ٢,٥١٢,٨٩٣ بارة سنوياً لزيادة نفقة أمير الحج (١) واستمر مبلغ الحربية الارشالية في نقصان .

ولم ترسل الحربية الارشالية الخاصة بعام ١١٥٥ هـ // ١٧٤٢ م إلا في عام ١١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م وبالرغم من أن المبلغ المتبقى لها لم يتجاوز ١٨,٥١٢,٩٩٩ بارة لم يرسل منها نقداً للسلطان سوى ٣,١٩٥,٦١٢ بارة فقط والباقي وقدره ١٥,٣١٧,٣٨٧ بارة أرسل عنه ايصالات (تمسكات) بأنه في ذم الأمراء المماليك (٢) .

وعبثا حاول السلطان ارجاع الأمور إلى ما كانت عليه وبدأ يهدد بارسال حملة إلى مصر للقضاء على نفوذ الأمراء المماليك وبالرغم من هذا التهديد لم يرسل الأمراء المماليك في عام ١١٦١ هـ // ١٧٤٨ م كخزينة ارشالية إلا مبلغ ١٥٣٠٠٠٠٠ بارة فقط (٣) .

وازاء تهديدات الباب العالي المستمرة للأمراء عقد هؤلاء ديوانا عاماً في القاهرة في ٢٠ ربيع ٢ سنة ١١٧٤ هـ // ١٢ سبتمبر سنة ١٧٥٩ م وقرروا فيه تعهدهم بدفع الضرائب المستحقة عليهم للخزينة بالكامل وسداد التزامات الحرمين .

ولكن لم يتحقق شيء من تلك الوعود فقد استمرت مدفوعات الحربية الارشالية في هبوط ولم تعد تتجاوز ١٠ أو ١٥ مليون بارة في السنة .

لذا عقد الديوان السلطاني في استانبول في شوال ١١٧٤ هـ // مايو ١٧٦١ م وقرر ارسال حملة عسكرية لاعادة أمراء مصر إلى الطاعة وأن تقدم الحملة برا وبحرا بقيادة قبطان باشا .

(١) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ ص ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م

(٢) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ١ ص ٣٠٧ لسنة ١١٥٧ هـ = ١٧٤٤ م

(٣) دار المحفوظات بالقلعة :

سجل رقم ٢١٥١ لسنة ١١٦١ هـ = ١٧٤٨ م دفتر محاسبة إيراد ومصروف روزنامجة .

وارتفع الأمراء لهذا النبا ، فقرروا إرضاء للسلطان فرض زيادة جديدة مضاف زيادة
١٠٠٠ بارة على كل ٢٥٠٠٠ بارة من خيرية المال القديم ، فزادت إيرادات الخزينة بمقدار
٣,٧٥٠,٠٠٠ بارة ، وقد عرفت تلك الزيادة بمضاف سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م (١) .

ومرة أخرى فشل الأمراء في تحقيق وعودهم ونادوا إلى تأخير إرسال الخزينة فلم
رسلوا الخزينة الإرسالية الخاصة بعام ١١٧٦ هـ إلا في العام التالي وكان مقدارها
١٠,٤٦٨,٥٩٣ بارة فقط (٢) أرسلت مع إرسالية سنة ١١٧٧ هـ ١٧٦٣ م التي أرسلت
في ووعدها وكان مقدارها ١٧,٨٠٦,٥١٥ بارة وكان ذلك يسمى على بك الكبير الذي
كان نجمة قد بدأ في الصعود وواعد بدفع كل الديون المطلوبة للخزينة السلطانية في العشر
سنوات السابقة والسعى لتنظيم إرسال الخزينة الإرسالية مقابل مساعدة كبار الموظفين له
وسماح الباب العالي له بضم أراضى وممتلكات منافسيه المهزومين .

وفعلا نفذ على بك وعوده وساعد في إرسال الخزينة الإرسالية عن عام ١١٧٨ هـ
١٧٦٤ م وبلغ مقدارها ٢٤,٤٥٣,٩١٣ بارة والإرسالية عن عام ١١٧٩ هـ / ١٧٦٥ م
وبلغ مقدارها ٢٠,٩٥٠,٠٠٠ بارة (٣) .

ولكن الأمر لم يستمر فقد تغلب على على بك زملاؤه ونفوه خارج القاهرة ثم أعلنوا
بعد ذلك موافقتهم على أداء الالتزامات المالية التي تعهد بها على بك للسلطان من إرسال
الخبزينة الإرسالية والمواد المطلوبة للباب العالي وللحرمين .

ولما عاد على بك إلى السلطة في عام ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م أدى بأمانة إلتزاماته
للسلطان خلال العامين التاليين .

ومع ذلك فمنذ عام ١١٨٣ هـ // ١٧٦٩ م إلى ١١٨٧ هـ // ١٧٧٣ م ، انفرد على بك
بحكم مصر ولم يرسل أى خزينة إرسالية أو أى التزامات أخرى للسلطان .

(١) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ، ص ٤٩ لسنة ١١٧٧ هـ = ١٧٦٣ م .

(٢) سجلات الديوان العالى : السجل السابق .

(٣) أرسلت خزينة سنة ١١٧٨ هـ = ١٧٦٤ م ، خزينة سنة ١١٧٩ هـ = ١٧٦٥ م فى وقت واحد

فى سنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م .

سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ص ١٠٩ لسنة ١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م

ولما قضى على علي بك وتسلم مقاليد الأمور في مصر قائده محمد بك أبو الذهب بمساعدة العثمانيين وافق في مقابل هذه المساعدة على زيادة إيرادات الخزينة في مصر وخفض المصروفات مما حقق مبلغ ٣٠ مليون بارة للخزينة الارشالية فعادت بذلك إلى أعلى مبلغ وصلت إليه من قبل .

ولكن بين عامي ١١٩٣ هـ // ١٧٧٩ م ، ١١٩٦ هـ // ١٧٨٥ م وفي فترة السيطرة النائية لمراد بك و ابراهيم بك .

تراكم عليهما ديون للسلطان من مبلغ الخزينة الارشالية وصلت إلى : ١٠٣,٧٦٢,٣٦٩ بارة ، فقد حوّل هذان الأميران معظم إيرادات الخزينة لمصلحتهما الخاصة ومصلحة اتباعهما وم يرسلان شيئاً للسلطان .

لذا أرسل السلطان حملة عسكرية لإعادة أمراء مصر إلى الطاعة . وقد وصلت الحملة بقيادة القيودان حسن باشا إلى الاسكندرية في سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٦ م ولم يستطع الأميران الحاكم مقاومتها وفرا إلى الصعيد ، وحاول حسن باشا اصلاح إدارة مصر ومالياتها ولكن جهوده انقطعت بسبب استدعاء الدولة له لتجدد النزاع بينها وبين روسيا .

وقبل أن يرحل حسن باشا من مصر أصدر سلسلة من الإجراءات المالية لإعادة الخزينة الارشالية إلى حالتها المقررة ووضع حسن باشا ميزانية لمصر في سنة ١٢٠١ هـ // ١٧٨٦ م .

بلغت فيها واردات مصر	١٣٠,٢٤٦,١٤٤ بارة
ومصاريفها	٩٤,٩٢٢,٧٢٦ بارة
ويتبقى للخزينة الارشالية	٣٥,٣٢٣,٤١٨ بارة

ولكن هذه الاجراءات لم تعد أن تكون جبراً طلي ورق فبمجرد أن غادر حسن باشا مصر حتى استعاد مراد بك ، ابراهيم بك قوتها وعادا لسياستهما القديمة القائمة على استغلال الرعية والسلطان وتراكت عليهما الديون المتأخرة للسلطان من حساب الخزينة الارشالية حتى بلغت هذه الديون ٢٣٥,٠١٠,٠٤٥ بارة في عام ١٢٠٨ هـ // ١٧٩٣ م (١) .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٥١ .

ويبدو أن السلطان قد رأى في المبلغ الذى قرره حسن باشا للخزينة الارسالية شيئاً من المبالغة فقبل تخفيضه إلى ٢٨,٣٧٥,٨١٦ بارة سنويا وعدلت إيرادات ومصاريف الخزينة في مصر على هذا الأساس ووافق الأمراء المالك على التعديل .

ومع ذلك فانهم لم ينفذوا تعليمات السلطان ولم يرسلوا في السنوات السابقة للحملة الفرنسية إلا مبالغ بسيطة ، ففي عام ١٢١٠ هـ // ١٧٩٥ م ، وبعد أن تقرر أن مبلغ الخزينة الارسالية عن هذا العام هو ٢٨,٤٧٥,٨١٥ بارة لم يرسل الأمراء سوى ١١,٦٥٢,٧٢٧ بارة ، والباقي انفقوه في مصاريف اضافية لصالحهم الخاص (١) .

وكانت هذه السنة آخر سنة أرسلت فيها من مصر خزينة ارسالية للسلطان ، فلم أجد في سجلات الروزنامة الموجودة بدار المحفوظات ولا في سجلات الديوان العالى بالشهر العقارى ولا في كتابات المؤرخين المعاصرين ما يدل على أن أمراء مصر قد أرسلوا أى خزينة ارسالية للدولة بعد ذلك حتى مجيء الحملة الفرنسية في سنة ١٢١٣ هـ // ١٧٩٨ م وحول الأمراء معظم إيرادات الخزينة في مصر لمصلحتهم الخاصة .

وقد أجبر الأمراء المالك ولاية مصر على تقبل الزيادة الدائمة في المصروفات المقررة من خزينة مصر ونلاحظ أن الزيادة كانت دائماً في المصروفات المتعلقة بالأجور وللكفآت والمصروفات الأخرى التى اختص بها الأمراء المالك .

أما المصروفات المطلوبة لمواجهة الالتزامات السلطانية في مصر وفي الحرمين ظلت في نفس المستوى أو انخفضت . وبالرغم من محاولات الباب العالى الممتدة من سنة ١٠٨٢ هـ إلى ١٢٠٠ هـ ومن ١٦٧١ م إلى ١٧٨٥ م لزيادة إيرادات الخزينة وخفض مصروفاتها، لم تنجح تلك المحاولات عملياً فى كل حالة كانت تعود المصروفات إلى الارتفاع بعد سنوات قليلة من تنفيذ كل محاولة . ورغم تعرض مال الخزينة الارسالية لزيادة أعبائها لمواجهة الالتزامات السلطانية في مصر لم يترك المالك منها إلا القليل الذى يبقى لارساله إلى السلطان وفي بعض السنوات لم يكونوا يرسلون شيئاً على الاطلاق .

(١) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر إجمال خزينة عامرة إرسالية إلى دركاه على برقم ٥٩١٨ لسنة

ويُضغى أن نلاحظ أن العادة قد جرت بأن يسمح للسلطات الحاكمة في مصر بأن تأخذ من مال الخزينة الأرسالية مبالغ لمصادر نفقات معنادة طارئة على السلطان من ذلك أنه كان يمكن أخذ مبالغ من الخزينة الأرسالية للصرف على الالتزامات السلطانية الخاصة في مصر وفي الحرمين ويتم أخذ تلك المصروفات بتصريح من الباشا وبمجردة من قاضي عسكر أفندي ترفق مع باقي مبالغ الخزينة الأرسالية، وكانت المصروفات التي تحذف من الخزينة الأرسالية محصاة مُناساً للالتزامات السنوية التي تكون كميتها غير مناسبة لتحميلها مصروفات الخزينة السنوية في مصر

ومن تلك المصروفات :

أنة كان على مصر أن ترسل لكل حملة سلطانية فرقة من قواتها الخاصة تتكون عادة من ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف رجل (١) يؤخزون من الفرق العسكرية في مصر ويقودهم أئمة الانكشورية أو سردار يمثله . وكانت أجورهم عادة جزءاً من التزامات خزينة مصر ولكن تكاليف نفقاتهم بالبحر أو بالبحر والامدادات الغذائية اللازمة لهم كانت تتحملها الخزينة الأرسالية . وقد وصلت تلك التكاليف في بعض السنوات إلى ثلاثة ملايين بارة . وكان المفروض أن تقدم خزينة مصر لهؤلاء الجند « تقيات » بمناسبة سفرهم . وفي القرن الثامن عشر كثيراً ما كانت الخزينة في مصر تعجز عن توفير المبالغ اللازمة لذلك وحينئذ كانت التقود تخصم من الخزينة الأرسالية .

وكان على الخزينة الأرسالية أيضاً أن تتحمل نفقات القوات العثمانية المرسله إلى الجزيرة العربية واليمن والتي كانت تأتي بالبحر إلى دمياط وتمر بالقاهرة قبل الذهاب إلى مقرها وكانوا يقعون في مصر مدة من الوقت قد تصل إلى ستة أشهر وكان مصرحا للباشا أن يقدم لهم من حساب مبلغ الخزينة الأرسالية تكاليف مؤوتهم وإقامتهم . وكانت هذه التكاليف كثيرة في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر عندما كانت الفتوح مستمرة ولكنها انخفضت ثم انعدمت بعد ذلك .

كما كان يدفع من الخزينة الأرسالية أيضاً جزءاً من نفقات امدادات قطع الأسطول العثماني التي تزور موانئ مصر على البحر الأبيض المتوسط .

(١) الجيوش : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٥١ .

الدرداش : الدرر المصانة ، ج ١ ، ص ٥ ، ٢٢٢ ، ٢٧٦ .

ومن الخزينة الإرسالية أيضاً كانت تخصص نفقات أعضاء العائلة السلطانية وكبار الموظفين العثمانيين الذين يمرون بمصر في طريقهم إلى الحرمين .

ومن مصروفات الق كانت أساساً على خزينة مصر ثم حولها الأمراء إلى المبلغ المخصص للخزينة الإرسالية :

١ - نفقات النقل السنوى للمؤن والإمدادات المطلوبة للسلطان والتي كانت تدفعها خزينة مصر إلى القرن الثامن عشر ثم نقات إلى التزام الخزينة الإرسالية .

٢ - نفقات صيانة الجسور والقنوات في الأقاليم .

فإن المبالغ التي كانت تدفع سنوياً لصيانة وإدارة القنوات والجسور في الأقاليم من مصروفات خزينة مصر لم تكن تكفي لتغطية النفقات اللازمة لهذا الغرض ، وخاصة في القرن الثامن عشر عندما أصبحت الجسور والقنوات الإقليمية في حاجة كبيرة للإصلاح عندما أصبح حكام الأقاليم يهملونها ويحتفظون بالمبالغ المخصصة لحفظ القنوات والسدود السلطانية صالحة للعمل .

ولما كان إصلاح هذه القنوات والسدود ضرورياً للأراضي التي تكون فيها حق تنقي لها الاستفادة الكاملة من مياه النيل في الزمن المحدد لها ، وكان الباشا يهتم بأخبار التعطيل الذي يهيب هذه الجسور والقنوات عندما تصله ، فيستدعى الموظف المختص بالعناية بالجسور ويقدر المبالغ اللازمة للإصلاح وتؤخذ موافقة القاضي على التقرير . وحينئذ يأخذ للموظف أو حاكم الإقليم ذلك المبلغ من إيرادات الضريبة المحلية للخزينة كإخراجات من نفقات الخزينة الإرسالية .

وبالإضافة للنفقات السابقة كان يدفع من مال الخزينة الإرسالية النفقات الإضافية المفروضة على خزينة مصر نتيجة للفرق في الطول بين السنة المالية القائمة على التقويم الشمسي وبين السنة الهجرية وهو ما كان يعرف بفرق التوتية ، وكان يبلغ أحد عشر يوماً في السنة .

وفي القرن الثامن عشر استخدمت إيرادات الخزينة الإرسالية أيضاً لمواجهة مصروفات

مصر: للحجاج ولحرمين. وبعد ارتفعت تلك النقصات من ٥٤٠٠٠٠٠ بارة سنوياً في القرن السابع عشر (١) إلى ١٠ مليون بارة سنوياً في القرن الثامن عشر (٢).

وقد حرص الأمراء في القرن الثامن عشر على تحميل الخزينة الإرسالية نفقات كثيرة مثل:

النفقات المطلوبة لمؤونة الجنود المصاحبين لقافلة الحج وتكاليف إصلاح وصيانة الكسوة الشريفة وأجرة القوارب المطلوبة لحمل الغلال المرسل من مصر إلى الحرمين الشريفين . وكان ذلك يثبت في سجلات الديوان العالى في محاضر الاجتماعات التي كانت تعقد لتقرير الأرقام النهائية للخزينة الإرسالية (٣).

بالإضافة لما سبق حمل الأمراء الخزينة الإرسالية أيضاً في ذلك القرن نفقات إصلاح القلاع والمصهاريج والبنى العامة الأخرى على طول طريق الحج ، وكذلك المكافآت السنوية الخاصة التي كانت ترسل لأمير ينبع ، و الشيخ الحرم النبوي في مكة .

وقد ارتفعت هذه النفقات التي كانت تخصم من الخزينة الإرسالية في القرن الثامن عشر تمشياً مع سياسة الأمراء المايك إلى مليون بارة بالإضافة لمصروفات أخرى عديدة واضطر الباب العالى إلى التفاوض عن هذه الأموال التي كانت تخصم من الخزينة الإرسالية ، لأنه يمكنه تعويض ما ينقص منها بإيراداته من الخوان التي ستنكلم عنها بعد قليل .

طريقة ارسال الخزينة الارسالية :

كانت الخزينة الإرسالية وحتى أواخر القرن الثامن عشر ترسل إلى السلطان باحتفال مهيب . وقد اختص أحد البكوات الصناجق ويعرف بأمر الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزينة الإرسالية . وكان هذا المنصب دورياً أى يتولاه البكوات الصناجق بالدور كمنصب أمير الحج وأمير السفر وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سيداديرة (قادة) من الفرق السبع في مصر ومجموعة من جنود تلك الفرق .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر سرية أهالى حرمين شريفين برقم ٥٢٥٢ ، لسنة ١٠٨٧ هـ //

١٦٧٦ م .

(٢) دفتر إيرادات ومصاريف خزينة عامرة لسنة ١١٣٦ هـ // ١٧٢٣ م برقم ٢١٢٢ .

(٣) سجلات الديوان العالى :

ممسلسلة رقم ٢ ، ص ٤٩ ، لسنة ١١٧٧ هـ // ١٧٦٣ م

وكان عملية حراسة الخزينة الإرسالية حتى تصل سالمة إلى استانبول عملية هامة حتى أن أحد الباشاوات وهو على باشا الساعدار سنة ١٠١٢ هـ // ١٦٠٣ م خرج من مصر مرافقاً للخزينة الإرسالية لحراستها عندما علم بوجود بعض الخارجين على الدولة والمتربصين بها^(١).

وهي تم تحصيل إيرادات مصر وأتمت إدارة الروزنامة إعداد الحساب الختامي الذي يفصل إيرادات الخزينة ومصرفاتها ويتبين منه مقدار المبلغ الباقي لإرساله كخزينة إرسالية كان الروزنامجي يخبر الباشا بذلك ، فيطلب الباشا عقد جلسة للديوان العالى خارج القاهرة حيث يعقد الديوان اجتماعاً يحضره الباشا أو كتخداه والدفردار والروزنامجي وكتخداهات الفرق السبع والبيكوات الصناجق وقاضى عسكر أفندى وبعض موظفى ديوان الروزنامة مثل الكيسدار وباش خليفة.

وفي هذا الاجتماع يلى الروزنامجي من دفاتره المبلغ المخصص للخزينة الإرسالية ويحدد المدة المرسله عنها والباشا المسئول عنها ويذكر أصل مبلغ الخزينة الإرسالية ثم المنصريف التي أخذت من هذا المبلغ والباقي الذي تقرر إرساله فعلا ويحدد المبلغ المرسل تقدماً والمرسل على هيئة وصولات (تمسكات) وعدد الصناديق التي ستوضع فيها الخزينة الإرسالية .

ثم يتولى الصراف وهو كاتب الخزينة عد النقود المرسله وبيان نوعها ، وبعد أن يوقع الباشا والروزنامجي وأمير الخزنة على الأوراق الخاصة بعملية حساب الخزينة الإرسالية يقرر أمير الخزينة أمام المجتمعين قبضه وتسلمه لمبلغ الإرسالية « وأن عليه حمل ذلك وغفره ومحافظته وتسليمه لمن له ولاية تسلم ذلك وإحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتاد . ويشارك أمير الخزينة فى إعطاء هذا التعهد سردارية الأوجاقات السبعة المتوجهون معه لذلك الغرض^(٢) .

ثم توضع النقود والإيصالات فى صناديق مغطاة بالجلد وفى أثناء وضع الصناديق على ظهور الإبل المعدة لحملها يخلع الباشا على أمين الخزنة حلة (خلعة) من القراء الأسود

(١) يوسف الملوانى : تحفة الأحباب ، ص ٨٩ .

(٢) سجلات الديوان العالى : سجل رقم ٢ ص ٤٩ لسنة ١١٧٧ هـ // ١٧٦٣ م سجل رقم ١ ص ٣٠٧

لسنة ١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م ، ص ٢٠٩ لسنة ١١٥٥ هـ // ١٧٤٢ م .

الفاخر ويخلع كذلك على الوردناجي خلعة مائلة وإن كانت أقل فيحة منها ثم يوزع القفاطين على السدارة المتوجهين مع أمير الخزينة^(١)

ثم تفام الاحتمالات انتهجاً بإتمام الخزينة ، فتطابق الشك والمدافع ويسير أمير الخزينة إلى استانبول عن طريق الشام ماراً بدمشق .

وقد بطات هذه الطريقة لإرسال الخزينة الإرسالية في أواخر القرن الثامن عشر حينما اشتد غضب أمراء المهالك للسلطة في مصر .

ويذكر الجبرتي ذلك بقوله عن آخر خزينة أرسلت بالطريقة السابقة في عام ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م (وهي آخر خزينة رأيناها سافرت إلى استانبول على الوضع القديم) (٢) .

ويؤيد قول الجبرتي أن السنة التي ذكرها وهي سنة ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م كانت آخر سنة سجل فيها الديوان العاني في محاضرة إرسال الخزينة باحتفال مهيب (٣) ، وكان أمير الخزينة هو عثمان بك الذي ذكره الجبرتي أيضاً (٤) .

وبعد ذلك أصبح الباب العالي لا يحصل على مال الخزينة الإرسالية من أمراء مصر إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات خصباً لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات ليتسلم ما قد يكون قد جمعه الأمراء ليرسل كخزينة إرسالية للسلطان . وأصبح لا يؤبه لهذا الأغا في حضوره أو سفره ، وكان الباشا يسلمه في حضرة قاضي عسكر افندي فقط النقود والأوراق الخاصة بالخزينة الإرسالية وعليه أن يتخذ جميع الاحتياطات التي تكفل له الرجوع سالماً إلى استانبول ، وكان يشار إلى ذلك في سجلات ديوان الروزنامة عند الإشارة إلى إرسال مبلغ الخزينة الإرسالية إلى أنه (نقدية إرسالية إلى دركاه عالي تسليم أغا معين عن جانب دولت عليه) (٥) .

(١) Estévé : Memoire sur les Finances. p. 210 - 247.

عمر طوسون : مالية مصر ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٣) سجلات الديوان العالي : سجل رقم ٢ ص ١٠٩ ، لسنة ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م .

(٤) عن ترجمة عثمان بك أبي سيف آخر أمير للخزينة الإرسالية أنظر :

الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .

(٥) دار المحفوظات بالقلمة :

دفتر إجمالي خزينة عامرة إرسالاً إلى دركاه عالي برقم ٥٩١٨ لسنة ١٢١٠ هـ // ١٧٩٥ م .

وبعد أن عرضنا للخزينة الإرسالية التي كانت تمثل المصدر الأول من مصادر إيرادات الباب العالي من مصر نشير في الصفحات التالية إلى المصدر الثاني من مصادر إيرادات الباب العالي من مصر وهي :

(٢) إيرادات الحلوان :

الحلوان هو الثمن الذي يدفع عن طريق المزاد أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية أو الجمركية التي تخلو لموت أصحابها أو فراغهم عنها . وكانت إيرادات الحلوان من هذا النوع تدفع لخزينة مصر .

وكان للسلطان الحق التقليدي لكل حاكم مسلم والذي كان يبيع له ضم ممتلكات من يتوفون دون ورثة أو يكونون مدينين للخزينة .

وقد ترك السلطان إيرادات الحلوان وإيرادات ممتلكات المدينين الذين يتوفون دون ورثة لكل من باشا مصر وخزینتها في القرن السابع عشر . واحتفظ السلطان لنفسه بالحلوان وإيرادات بيت المال التي تؤخذ من مقاطعات الأشخاص الذين يقتلون بأمر الباشا أو ينفون من مصر بسبب تمردهم ضد السلطان فيها . وفي القرن الثامن عشر اتسع هذا الحق ليشمل ممتلكات كل الأمراء الذين يموتون في المنازعات المستمرة بين الأحزاب المملوكية في مصر .

وهنا أصبحت الإيرادات التي يحصل عليها السلطان من هذا المصدر أهم إيرادات يحصل عليها من مصر وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر .

وبالإضافة لما سبق كان الباب العالي يعترف للأمراء المنتصرين بالحق في حيازة ممتلكات ومقاطعات منافسيهم المهزومين . وكان على هؤلاء أن يقدموا للسلطان حلواناً كبيراً في مقابل اعترافه لهم بذلك الحق . وقد حصل السلطان على إيرادات كبيرة من هذا المصدر ، ومن إيرادات بيت المال بلغت ٢٥ مليون بارة سنوياً في الفترة من سنة ١١٢٩ هـ // ١٧١٧ م - ١١٦٨ هـ // ١٧٥٥ م .

وفي عام ١١٨٢ هـ // ١٧٦٨ م أرسل على بك الكبير دفعة أولى من هذا الحلوان

وكانت مكونة من ٥٠ مليون بارة كان قد وعد بها في مقابل تأييد السلطان له في مطاردة منافسيه والاستيلاء على ممتلكاتهم .

وفي ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ م أرسل محمد بك أبو الذهب حوالي مليون بارة للباب العالي كحلوان وإيرادات بيت المال عن ممتلكات علي بك التي ضمها إلى نفسه بموافقة الباب العالي .

وفي ١٢٠١ هـ / ١٧٨٧ م أرسل إسماعيل بك منافس مراد وإبراهيم بك والذي أقره حسن باشا الغازي كشيخ للبلد في القاهرة أرسل للسلطان مبلغ ٨٣ مليون بارة نظير تأييده ضد منافسيه .

وقد وافق مراد بك وإبراهيم بك بدورها في سنة ١٢٠٧ هـ // ١٧٩٢ م على إرسال مبلغ ٢٣٥ مليون بارة كحلوان وإيرادات بيت المال (١). في مقابل اعتراف السلطان بمركزهما ولكنهما يرسلان من هذا المبلغ إلا ٧٦,٨٧٥,٠٠٠ بارة في سنة ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤ م ، وقد كان هذا مبلغ يمش جزءاً بسيطاً من المبلغ المستحق عليهما للباب العالي من متأخرات الخزينة الإرسالية . وذا يكن أمام الباب العالي سوى قبول ذلك لضمان جزء من ثروة مصر في وقت اغتصب فيه الأمراء معظم المبالغ المخصصة للخزينة الإرسالية وأرسلوا مبالغ تافهة أو لم يرسلوا شيئاً بالمرّة في بعض السنوات .

الباب السابع

ادارة الأقاليم

AHMAD SR

الفصل الخامس عشر : التقسيم الإدارى لمصر فى العصر العثمانى

الفصل السادس عشر : الادارة فى الأقاليم

AHMAD SR

الفصل العاشر عشر

التقسيم الإداري لمصر في العصر العثماني

تمهيد :

انقسمت أرض مصر منذ العصور القديمة إلى قسمين رئيسيين ، استقرت حدودها تقليدياً طبقاً للاعتبارات الجغرافية والتاريخية .

ففي الشمال : تقع مصر السفلى أو الوجه البحري وتشمل :

١ — الدلتا وتحتوي على الأراضي التي بين فرعي النيل (١) ، وبها أقاليم الغربية والمنوفية .

٢ — الأراضي الواقعة شرق النيل الممتدة إلى صحراء سيناء ، وبها أقاليم الشرقية والقلوبية .

٣ — الأراضي الممتدة غرب الدلتا إلى الصحراء الليبية مكونة إقليم البحيرة .

وفي الجنوب : تقع مصر العليا أو الوجه القبلي أو الصعيد ، وقد كان العرب هم أول من أطلق على مصر العليا اسم الصعيد (٢) ، وقصدوا به الأرض التي كما امتدت إلى الجنوب أخذت في الارتفاع .

وتمتد أراضي مصر العليا على جانبي النيل من جنوب القاهرة إلى وادي حلفا ، وقد انقسم كل قسم من القسمين السابقين إلى مجموعة من الأقاليم الإدارية الصغيرة لتيسير إدارته وجمع ضرائبه والإشراف على شئونه .

(١) كان للنيل في العصور القديمة عدة فروع ، وبمرور الوقت وبفعل التغيرات الجغرافية والجيولوجية اندمجت تلك الفروع في فرعين هما فرع رشيد وفرع دمياط .

(٢) المقریزی : الخطط والآثار ، ح ١ ، ص ٣٥٤ .

ومناجى، العرب إلى مصر قسموا البلاد إلى أكوار (جمع كورة)، وكانت الكورة تكبر أو تصغر بحسب ظروف المكان والزمن وتفاوت الحضرة وال عمران ورغبة الحكومة التامة أو حكام الأقاليم في إنشاء أو إلغاء كل أو بعض الأقسام الإدارية لأغراض خاصة أو عامة. وكانت مصر مقسمة إلى ثمانين كورة قبل حكم الدولة الفاطمية وفي صدرها، وقد أطلق نزلين على الكورة اسم المدن ويرادف كلمة الكورة في وقتنا الحاضر كلمة المركز ويرادف كلمة العمل كلمة مديرية (قبل إنشاء نظام المحافظات الحالي، وكان لكل عمل مدينة تعتبر وحدة له، وكانت كل كورة تشمل عدداً من القرى وكل قرية معتبرة وحدة مدينة وإدارية).

وفي عهد نزلين تقسم قطر المصري إلى تسعة عشر إقليمًا إداريًا منها عشرة أعمال في الوجه البحري وهي :

القليوبية - شرقية - المنية (المرجعية) - دمياط - الغربية - المنوفية -
أسيوط - نجدة - قية - المنسترورية .
وكان منها في الوجه القبلي تسعة أقاليم وهي :

الجيزة ، الفيومية ، الأشمونية - لأخممية - الألفيجية - البهنساوية - الأسيوطية -
قوصية - أسوان .

وكانت أسوان تابعة لعمد قوص ولكنها استقلت وصارت عملاً قائماً بذاته منذ عهد
ناصر محمد ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ - ٧٥١ هـ / ١٣٤١ م . وكان لكل من الأقاليم
السابقة والخاص .

أما الإسكندرية فقد كان لها إدارة خاصة، فقد عين لها نائب على أنها نيابة مثل الولايات
الشامية وذلك لزيادة أهميتها واعتبرها ثغر مصر الأول على البحر المتوسط وكثرة الجانيات
الأجنبية بها مما تطلب إعطاءها عناية خاصة ٢ .

(١) محمد رمزي : قاموس جغرافي ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(٢) القمطش : صبح لأشقي ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٨ .

(٣) د. سعيد شور : مصر دولة لها بيت البحرية ، ص ١٤٣ .

التقسيم الإداري في العصر العثماني :

اختلف التقسيم الإداري العثماني لمصر عنه في سائر الولايات العربية الأخرى (١) . فقد راعى العثمانيون في التقسيم الإداري لمصر التقسيم التقليدي لها والذي استقر فيها على عهد المماليك كما قدمنا ، فاعتبرت مصر كلها ولاية واحدة وقسمت إلى عدد من الأقسام الإدارية الصغيرة ، مع إقرار القبائل العربية في مناطقها مقابل اعترافها بالسيادة العثمانية ودفعها المال الميري المقرر عليها .

وفي عهد السلطان سليمان القانوني ٩٢٦ هـ - ٩٧٤ هـ // ١٥٢٠ م - ١٥٦٦ م ، أجريت مساحة جديدة للأراضي المصرية وتمت تلك المساحة في سنة ٥٣٣ هـ (١٥٢٦ م) في ولاية سليمان باشا الخادم على مصر (٩٣١ هـ - ٩٤١ هـ) - (١٥٢٤ م - ١٥٣٤ م) وهي المساحة التي أشير إليها في الوثائق باسم دفتر التربيع (٢) . وفيها غيرت كلمة أعمال وكور إلى ولاية وولايات .

وكان استخدام العثمانيين لكلمة ولاية للأقاليم الإدارية في مصر مرادفاً لكلمة لواء في الولايات الأخرى ، أي أن استخدامهم لكلمة ولاية بالنسبة للأقاليم الإدارية في مصر كان خارج نطاق المفهوم العثماني العام لكلمة ولاية . وقد قسم العثمانيون مصر إلى عدد من الأقاليم الإدارية .

(١) في سورية مدلا قام العثمانيون بتقسيمها إلى نيابات عدة : حلب - وحمة - حمص - طرابلس - القدس - حشد - غرة . ما اختصرت إلى ثلاث نيابات : حلب - دمشق - طرابلس ، وكل منها ينقسم إلى عدد من المحافظات .

د . أحمد عرت عبد الكريم : التقسيم الإداري السوري في العهد العثماني ، كتاب : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ١١٣ .

(٢) أحمد شبن : أوضح لإشارات ، ص ٦ .

يوسف المنوازي : تحفة الأحاب ، ص ٨٣ .

لاصحاقي : أخبار دول ، ص ١٥٠ .

(٣) وقد اتخذ دفتر التربيع أساساً تقسيم الأراضي وتقسيمها في مصر العثمانية ، وأشارت إليه دفاتر

الوزنائة اللاحقة ، ولكننا نغفل عنه .

وقد اتفقت المصادر كلها من وثائق وكتب رحلات ومؤرخين على أنه وجدت بمصر في العصر العثماني خمسة أقاليم إدارية كبرى (١) حملت كل منها اسم ولاية وهي :

١ - تغرية : وعصمتها محلة الكبرى .

٢ - شنوفية : وعصمتها منوف .

٣ - الشرقية : وعصمتها المنصورة .

٤ - البحيرة : وعصمتها دمنهور .

٥ - جرج : وعصمتها جرجا .

كما وجد بمصر أربعة وعشرين قسماً أصغر من الأقسام السابقة وهو ما عرف بالكشفيات وجد منها ثلاثة بمصر السفلى وهي بلبليس وقلوب (شرق الدلتا) ثم الطرانة (غرب الدلتا) وكانت تابعة لولاية البحيرة .

ووجد في مصر الوسطى سبع كشفيات وهي :

أطفيح (٢) (شرق النيل) - الجيزة - الفيوم - بني سويف - المنيا - أشمونين - منفوط (غرب النيل) .

(١) در المخطوطات بالتمعة : دفتر الإلتزام : دفتر قران مذكورين تابع ولاية شرقية ومنصورة مع منزلة وفارسكور برقم ٩ لسنة ١٠٨٧ هـ // ١٦٧٦ م ، دفتر رقم ٥ لسنة ١١٠٩ خاص بقري ولاية جرجا وبرية والفيوم والبنهاوية . دفتر الجراية والعليق : دفتر رقم ٥٦٠٩ لسنة ١١٧٤ هـ // ١٧٦٠ م ، دفتر رقم ٥٢٥٥ لسنة ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م .

Pococke : A Discription of the East p. 16.

Estève : Memoire sur les Finances ... p. 301.

Vansleb : The present State of Egypt, p. 17.

(٢) أطفيح : كانت مركزاً كاشفية في العهد العثماني وكانت تشمل البلاد الواقعة شرقي النيل من ناحية اببساتين التي تقع بمركز الجيزة قبل مصر القديمة إلى آخر حدود ناحية الشيخ فضل بمركز بني مزار بلبنيا وقد انضمت إلى أاضي أطفيح إلى مديرية الجيزة سنة ١٢٥٧ م وسُميت مديرية الجيزة وأطفيح ثم انقرض اسم أطفيح .

محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٧ .

ووجدت أربعة عشر كاشفية في مصر العليا وهى :

أسيوط - أبو تيج - طما - طهطا - أخميم - فرشوط - برديس - هو - بهجورة - قنا -
قوص - اسنا - أبريم - الواح أى الواحات. ولم تكن الكاشفيات السابقة مستقلة بذاتها كلها
فكان بعضها يتبع الولايات الكبرى فى بعض الأحيان ويكون قائماً بذاته فى أحيان أخرى .
وقد تناول التعديل أكثر من مرة أقسام مصر الإدارية من حيث العدد والمساحة
وإختبارها ولايات أو كاشفيات فقد أجرى العثمانيون بعض التعديلات فى الأقسام السابقة .
ففى سنة ٩٧٧ هـ // ١٥٦٩ م انفصلت مدينة فارسكور وضواحيها من ولاية الشرقية
وأصبحت كاشفية مستقلة وذلك لتقوية سلطة الدولة فى هذه المنطقة وحرمان القبائل العربية
التي كانت لها السيطرة هناك من الاستعواذ على إنتاج الأرز الجيد الذى اشتهرت به هذه
المنطقة وقد ظلت هذه الكاشفية مستقلة حتى عام ١٢٠٠ هـ // ١٨٧٦ م حيث أخت
بإقليم المنصورة (١)

وقد أنشئ إقليم آخر فى الأراضى الصحراوية الواقعة شرق إقليم الشرقية والتي تمتد
إلى شبه جزيرة سيناء وعرف باسم كاشفية قطيا وكانت إيراداته تأتى أساساً من الضرائب
التي تفرض على القوافل التي تعبر أراضيه إلى دمشق وحلب وبالعكس وقد فرض على إقليم
قطيا حماية تلك القوافل وامتدادها بالمعونات ثم ألغى هذا الإقليم سنة ١١١٨ هـ // ١٧٠٦ م
كوحدة إدارية مستقلة وأصبحت إيراداته والتزاماته من اختصاص حكام الشرقية وقلوب
ومديرى جمارك بولاق ومصر القديمة . (٢)

وقد فصلت أراضى وادى النظرون التي كانت تحوى معدن الفوسفات الثمين من إقليم
البحيرة فى سنة ٩٩٩ هـ // ١٥٩٠ م وأنشئ بها كاشفية جديدة هى كاشفية الطرانة التي ظلت
مستقلة حتى أعيدت ثانية لإقليم البحيرة سنة ١١٥٧ هـ // ١٧٤٤ م (٣) .

(١) دار المحفوظات بالقلعة : دفاتر الإلتزام : دفتر فروخت قرأى خاصة تابع ولاية شرقية ومنصورة
ومنزلة وفارسكور والواحات وقايطية وقايوب وبحيرة وطرانة وأطفيح رقم ٧ مخزن ترك
لسنة ١٠٨٦ هـ - ١٦٧٥ م .

(٢) دفاتر الإلتزام : دفتر رقم ١٤ لسنة ١٠٩٧ هـ - ١٦٨٥ م التزم شرقية وتوابهها .

(٣) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر مقاطعات قرأى خاصة تابع ولاية شرقية ومنصورة وقلوب

وبحيرة وأطفيح والواحات وبنزلة وفارسكور وطرانة برقم ٥١٤ لسنة ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م .

وفي عام ١٠٠١ هـ ١٥٩٢ م كون إقليم جديد باسم إقليم المنزلة من ضواحي بحيرة المنزلة ظل مستقلا حتى ١٢٠٠ هـ ١٧٨٦ م حيث أعيد ثانية إلى إقليم المنصورة الذي كان يضمه من قبل.

وقد عدت جرجا في العهد العثماني أهم الأقاليم الإدارية المصرية، وقد اتسعت ولاية جرجا في ذلك العهد وامتدت لتشمل معظم أقاليم الصعيد. ففي عام ١١٠٦ هـ // ١٦٩٤ م ضم إليها إقليم أسبوط وأطفيح، ثم ضم إليها كذلك إقليم أسوان والنيا ومنفلوط في عام ١١٠٩ هـ // ١٦٩٧ م حيث اكتمل في هذا العام تكوين ولاية جرجا بشكها الجديد الذي ضارفيها بقي من العهد العثماني وامتدت ولاية جرجا بهذا الشكل لتشمل جميع الأراضي من النيا إلى أسوان (١).

وكان هدف العثمانيين من توحيد أقاليم الصعيد تحت إدارة حاكم ولاية جرجا تقوية هذا الحاكم الذي يمثل الحكومة وجعله في مركز يسمح له بالقضاء على أي بادرة تندر بقيام ثورة من إحدى القبائل العربية المنتشرة بالصعيد، كما أن جرجا تتوسط المسافة بين النيا وأسوان ومنها يسهل عليه الوصول سريعا إلى مركز أي ثورة أو حركة تمرد يقوم بها العرب شمال جرجا أو جنوبها.

ويبدو أن نظام الولايات قد تدهور في أواخر القرن الثامن عشر، فوجد الوثائق تحاط بين استخدام كلمة ولاية وكلمة كاشفية، فتشير أحيانا إلى الولايات الخمس الكبرى باسم الكاشفيات فتذكر (على بك مير نواء كاشف شرقية) (٢) مع أن الشرقية كانت ولاية وحدها يطلق عليه اسم حاكم لا كاشف والأمثلة على ذلك كثيرة.

(١) كانت دفاتر إدارية خاصة بولاية الصعيد، ورد الحراج المطلوب من أقاليم الصعيد على أنها: قراني خاصة تابع ولاية الصعيد وأسبوطية وإبريم وفقوم وبها سارية وأشوين: أفلام متفرقة. دور رقم ١ سنة ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م الترام.

و ابتداء من عام ١١٠٩ هـ ١٦٩٧ م. أصبح يشار إلى قراني الصعيد بأنها: قراني خاصة تابع ولاية جرجا وإبريم والفقوم وإبريسية.

دور رقم ٥٤ سنة ١١٠٩ هـ ١٦٩٧ م.

والدفاتر لمشار إليها مرجودة بالخمران التركي بدار محفوظات بالقاهرة.

(٢) دار المحفوظات بالقاهرة:

دور جرجانية وعاليق كشيدة ديوان دور رقم ٥٦٠٩ سنة ١١١٤ هـ // ١٧٦٠ م.

ونجد حسين أفندي أيضا يشير إلى جميع أقسام مصر الادارية بأنها ولايات فيذكر أن
العثمانيين قد قسموا القطر كله إلى أربعة عشر ولاية ، سبع منها في كل وجه ، ففي الوجه
البحري كانت ولايات :

المنصورة — الشرقية — البحيرة — القليوبية — الغربية — المنوفية — الجيزة .

وفي الوجه القبلي كانت ولايات :

الفيوم — البهنساوية — أشمونين — منفوط — جرجا — أطفيج بالبحر الشرقي
والواح من داخل جرجا أي الواحات (١) . أي أنه خلط بين الولايات والكشفيات .

العاصمة :

بالإضافة للولايات الخمس الهامة والكشفيات اعتبرت القاهرة عاصمة ولاية مصر كلها
وكانت مقر الحكومة والإدارة ويشرف عليها الباشا ورجال الإدارة كأغا الإنكشارية
الذي يقوم بالسلطة العليا للبوليس في القاهرة يشاركه في حفظ الأمن وتنظيم الشؤون
البوليسية والتموينية فيها زعماء مصر الثلاثة وهم : زعيم مصر ، أو والى مصر وزعيم
بولاق وزعيم مصر القديمة وأمين الاحتساب ، ويقوم بحراسة القاهرة ليلا البكوات الحفراء ،
أو رجال القلقات وهي قوى عسكرية كانت تقوم بالحراسة وحفظ الأمن ولها ثلاثة مراكز
أحدها في منطقة القبة والثاني في مصر القديمة والثالث في منطقة جامع الإمام الشافعي .

وقد كانت القاهرة تعتبر ثانی مدينة في الامبراطورية العثمانية بعد أستانبول وكان لها
ضاحيتان مهمتان هما . ضاحية بولاق ، وضاحية مصر القديمة . وقد قسمت القاهرة إلى
مجموعة من الأقسام عرفت بالأحياء أو بالحارات جمع حارة ، وقد وجد فيها ثلاثة وستون
حيا أو حارة . وكانت الحارة مكانا مخصصا للسكنى وخاصة للطبقات الشعبية أما الطبقات
الراقية فكانت تسكن الأحياء الراقية في ضواحي بركة الأزبكية وبركة القيل وشواطيء
الخليج (٢) .

(١) شفيق غربال : توتب الديار المصرية ، ص ٣٣ .

(٢) عن أحياء القاهرة أنظر :

أندريه رينون : القاهرة العثمانية : ص ٢١٩ .

وكان لكل حارة باب (بوابة) تقام عند مدخل الشارع المؤدى إليها ، وقد ظل بعضها باقيا حتى الآن مثل بوابة حارة المبيضة التي أنشئت عام ١٦٧٣ م // ١٠٨٣ هـ ، وهى عبارة عن قوس من البناء يعلوه صف من الفتحات ويفلقه مصراع (ضرفة) كبيرة من الخشب المقوى بعوارض حديدية وكان يحرس هذه الأبواب بوابون (خفراء) وهذه الأبواب كان من السهل إغلاقها بأقفال خشبية (ضبة) ولم تكن مخصصة للقيام بأى دور دفاعى أوقات الحرب وإنما كانت مخصصة فقط لحماية أمن الحارات ليلا والحيلولة دون اقتحام اللصوص لها فما أن يحل الليل حتى كانت تغلق أبواب الحارات ولم تكن تفتح الأبواب ليلا إلا لأبناء الحارة نفسها ونزوارهم المعروفين . وكان هذا النظام يمكن سلطات القاهرة من مراقبة تحركات الأشخاص الذين ترتاب فيهم فمثلا ما أن شاع الخبر عام ١١٤٢ هـ // ١٧٢٩ م بأن بعض العسكر الهاربين قد دخلوا درب المحروقي عن طريق القفز من فوق الجدران حتى أغلق الدرب وفتشت البيوت بيتاً بيتاً وتم استجواب البواب وظل الحى معزولا طيلة يوم كامل (١)

وكان انفصال أحياء القاهرة بالغ الفائدة أثناء الاضطرابات فما أن كانت تلوح فى الأفق نذر حركة عصيان أهلية أو تمرد عسكري حتى كانت تغلق الأحياء — مما كان يحقق فائدة مضاعفة ، فهو من جهة يضمن حماية الأهالى ومن جهة أخرى يعوق حركة المتمردين (٢) . ومع ذلك فإن وجود الحارات كان يسبب للسلطات أضرارا خطيرة إذ كان بإمكان الثائرين أن يتحصنوا بداخلها مثلما أغلق المتمردون فى عام ١٦١٤ م // ١٠٢٣ هـ وهم عسكر كانوا فى طريقهم إلى اليمن على أنفهم أبواب حتى باب النصر حيث كانوا يقيمون وتحصنوا بداخله ولم يمكن التغلب عليهم إلا بصعوبة بالغة (٣) .

وقد كان لكل حارة شيخها الذى قد يكون أحيانا شيخ نفس الطائفة الحرفية المستقرة فى الحارة وكانت وظيفة شيوخ الحارة أنهم كانوا واسطة اتصال بين السلطة والرعايا ، وهو نفس الدور الذى لعبه شيوخ الطوائف الحرفية . وقد وجدت فى القاهرة ٧٢ طائفة حرفية

(١) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ، ص ١٦٥ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٩٣ ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٢ ، ج ٤

ص ٧ ، ٢٢٣ .

(٣) الاستحقاق : أخبار الأول ، ص ٢٥٥ .

وقد كان لطوائف الحرف مكانها في القاهرة فإنها كانت أداة قوية من أدوات التنظيم الاجتماعي إذ كانت كل طائفة تنظم المشتغلين بالحرفة ولها نظامها وكيانها وتقاليدها ورئيسها وكانت الطائفة أداة لتكثيل أعضائها وحمايتهم ، كما كانت أداة أمن ورعاية لأبنائها. وكانت الإدارة تستخدم ما لشيوخ هذه الطوائف الحرفية من نفوذ وسيطرة على رجال الحرف لفرض مستويات الأسعار المطلوبة ، فعندما كانت ترتفع الأسعار وتندر المواد الغذائية وتحدث أزمات عامة بسبب ذلك كان الباشا يفوض أغا الإنكشارية كما قدمنا لحل الأزمة فكان يعقد الاجتماعات لشيوخ الطوائف الحرفية وخاصة الطوائف المتعلقة بالمواد الغذائية والاستهلاكية مثل الخبازين وتجار البن والصابون والجزارين والزيتين وبائعي الجبن والسمن وغيرهم من باقي الحرف ويتفق معهم على إعداد قائمة بالأسعار المنخفضة يكون دورهم بعد ذلك اقناع رجال الحرف التابعة لهم على السير على ما تم الاتفاق عليه مع سلطة الإدارة (١) .

الموانى :

وهي الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وقد اعتبرت هذه الموانى أقاليم إدارية خاصة ، تمتعت بإدارة مستقلة عن باشا مصر ، فكان باب العالي يرسل إلى مصر ثلاثة قبودانات أحدهم للإسكندرية والثاني لدمياط ورشيد والثالث للسويس (٢) .

ويحمل هؤلاء القبودانات رتبة الباشوية بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجدية. مثل كتحدا الباشا فيعتبرون من صنّاجق مصر الأربعة والعشرين وبذلك كان لهم الحق في كافة الامتيازات المقررة للبكوات الصنّاجق من مرتب نقدي (ساليانه) ومرتب عيني (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في الديوان العالي مثل البكوات الصنّاجق ولا دخل لهم بإدارة مصر . بل كانت مهمتهم الأساسية :

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ١٠٣ .

عن طوائف الحرف في مصر العثمانية أنظر : د. حراز : المرجع السابق ص ٤٨ .

د. أحمد أحمد الحتم : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ،

أدوارد لين : المصريون اتخذون ،

د. أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث

(٢) دار المحفوظات بالقلعة : دفتر جراية وعليق برقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م .

(حفظ القلاع وربط البنادر والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة ، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل الساليانات المرتبة وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر) (١) .

قبودان الاسكندرية :

أهم القبودانات الثلاثة والآخران تابعين له : وكان مسئولاً عن الأمن والنظام في الاسكندرية ، وصيانة وملاصهاريج الماء العذب فيها ، كما كان عليه أن يقوم بحماية الميناء والشواطئ المجاورة له .

ويحصل قبودان الإسكندرية على دخل سنوي يصل إلى ٨٠٠٠٠٠٠ بارة من الرسوم التي يفرضها على البضائع الصادرة والواردة إلى ميناء الإسكندرية وأسواق المدينة نفسها كما كان يحصل على (ساليانة) سنوية نقدية من خزينة مصر بلغت ٣٠٠٠٠٠٠ بارة في القرن السابع عشر . (٢) ثم هبطت تلك الساليانة إلى ٣٣٦ ر ٩٨ بارة في السنة فقط أسوة بما حدث من تخفيض لساليانات جميع البكوات الصناجق . (٣) كما كان لقبودان الإسكندرية أيضاً مرتباً عينياً وصل إلى ٥١٥ أردب من الغلال في السنة تصرف له من الأبنار الأميرية . (٤)

قبودان دمياط :

كان يشار إليه في الوثائق باسم (قبودان بندر دمياط مع رشيد) ومهمته امداد الأسطول العثماني بحاجاته عند مروره بمصر : كما كان عليه أن يقوم نيابة عن قبودان الإسكندرية بحماية الشواطئ عندما يستدعى الأخير للانضمام للأسطول العثماني ، وعليه أيضاً تنظيم الملاحة في مينأى دمياط ورشيد ورعاية الأمن والنظام فيهما .

(١) شفيق غوبل : ترتيب الديار المصرية ، ص ١٤ .

(٢) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر مواجبات كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤ هـ

- ١٦٦٣ م .

(٣) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر ساليانات أمراء محافظين ولاية مصر .

دفتر رقم ٥٥٣٩ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م .

(٤) دار المحفوظات بالقاهرة :

دفتر جراية وعاليق . دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م .

دفتر رقم ٥٥٤٠ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م .

ويحصل على رسوم يفرضها على الملاحه بين مينائى دمياط ورشيد . وقد وصلت تلك الرسوم إلى ١٧٥ بارة على كل قبطان تمر سفينته بين هذين المينائين ومن ذلك كان قبه دان دمياط يحصل على ما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ بارة سنويا ، كما كان يحصل على مرتب نقدى سنوى (ساليانه) من خزينة مصر بلغ ٣٠٠.٠٠٠ بارة فى القرن الثامن عشر^(١) بالإضافة لمرتب عينى بلغ ٥١٥ أردب من الغلال سنوياً .

قبودان السويس :

كان مسئولاً عن حماية شواطئ البحر الأحمر ، وعليه تقديم مائتى سفينة لحمل الغلال والمسافرين بين السويس وموانى الحجاز وكان يحصل على مبالغ إضافية من الخزينة لهذا الغرض . ويحصل قبودان السويس على مبلغ يتراوح بين ٨٠٠.٠٠٠ ، ٦٠٠.٠٠٠ بارة سنويا من الرسوم التى يحصاها على البضائع المارة بها .

كما كان يحصل على مرتب سنوى (ساليانه) من خزينة مصر وصل إلى ١٦٤.٠٠٠ بارة فى القرن الثامن عشر .^(٢) ثم ارتفع إلى ٤٠٠.٠٠٠ بارة فى السنة فى القرن الثامن عشر .^(٣) كما كان يحصل على مرتب عينى (جراية وعليق) بلغ ٥١٥ أردب من الغلال فى سنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م ثم ارتفع إلى ٧٢٠ أردب فى سنة ١١٩٩ هـ // ١٧٨٨ م^(٤) واستمر كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر

تطور مركز القبودانات الثلاثة :

فى بداية القرن السابع عشر منذ عام ١١٢٣ هـ // ١٧١١ م استولى بكوات مصر على

(١) دار المحفوظات : دفتر ساليانات أمراء محافظين ولاية مصر برقم ٥٥٣٩ لسنة ١١٦٣ هـ /

١٧٤٩ م .

(٢) بنفس الدار : دفتر مواجبات كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لسنة ١٠٧٤ هـ // ١٦٦٣ م .

(٣) بنفس الدار : محاسبة ايراد ومصرف الروزناجة برقم ٢١٥١ لسنة ١١٦١ هـ // ١٧٤٨ م

(٤) بنفس الدار : دفتر جراية وعليق برقم ٥٤٤٠ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م ، دفتر رقم

٥٧٧٠ لسنة ١١٩٩ هـ // ١٧٨٤ م .

منصب قبودان السويس وأصبحوا يشغلون هذا المنصب بأحد أعضائهم الذي كان يستخدم سفنه وإيراداته لمنفتمه الخاصة ، ومنفعة بيته المملوكي . وقد ذكر الجبرتي أثناء حديثه عن المناصب التي شغلها أمراء المالك في سنة ١١٢٣ هـ // ١٧١١ م (ولبس محمود بك على السويس) (١) كما أشارت كثير من الوثائق إلى تولى أمراء المالك منصب قبودان السويس والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما جاء بسجلات محكمة الباب العالي في سنة ١١٣٥ هـ إلى (عثمان أغا طايفة مستحفظان سابقا والقابودان ببندر السويس حالا) (٢) .

أما قبودان الإسكندرية ، قبودان دمياط فقد استمر اسمها يردان في سجلات المراتب إلى عام ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م فقط أي منتصف القرن الثامن عشر (٣) .

أما بعد ذلك التاريخ فقد حذف اسمها من سجلات المراتب النقدية والعينية . وبدأ عدد الأمراء الصناجق يكتمل أربعة وعشرين صنجا دون الإشارة إلى وجود رتبة صنجقية لهذين القبودانين ، ويرجع أن أمراء مصر قد منعوا ورود قبوداني الإسكندرية ودمياط .

وفي سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م أعاد الغازي حسن باشا القبودانات العثمانيين لمراكمهم ولكنهم طردوا من مصر عندما استعاد مراد بك وإبراهيم بك سلطتهما في سنة ١٢٠٣ هـ // ١٧٨٨ م .

ويؤيد خلو الإسكندرية من وجود قبودان بها أن السيد محمد كريم الذي أشار إليه الكثيرون بأنه كان حاكم الإسكندرية كان أمين جمرك الإسكندرية فقط وقد ترجم له الجبرتي في وفات سنة ١٢١٣ هـ // ١٧١٨ م (بأنه الوجه الأجل السيد محمد كريم وخبره أنه كان في أول أمره قبانيا بالثغر يزن البضائع في حانوت بالثغر وعنده خفة في الحركة ، وتودد في العاشرة ، فلم يزل يتقرب إلى الناس بحسن التودد . ويستجلب خواطر حواشي الدولة وغيرهم

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٢) دفتر خزانة الشهر العتاري :

سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٢٠٦ ، ص ٩٦ لسنة ١١٣٥ هـ // ١٧٢٢ م .

(٣) دار المحفوظات بالقنطرة :

دفتر ساليانات أمراء محافظين ولاية مصر برقم ٥٥٥٣٩ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م ،

دفتر جراية وعليق برقم ٥٥٤٠ لسنة ١١٦٣ هـ // ١٧٤٩ م .

من تجار المسلمين والصارى ومن له وجهة وشهرة من أبناء جنسه حتى أحبه الناس ، واشتهر ذكره في نغر الإسكندرية ورشيد ومصر ، واتصل بمراد بك فتغرب إليه ، ووافق منه الغرض ، ورفع شأنه على أفراده ، وقاده أمر الديوان والبخاري بالنعير ، ونفذت كمنه وأحكامه وتصدر لمطالب الأمور وزاد في المكوسات والجمارك ومصادرات التجار خصوصاً من الإفرنج ، فاما حضر الفرنسيين ونزلوا الإسكندرية قبضوا على السيد محمد المذكور وطالبوه بالمال وضيقوا عليه وحبسوه في مركب ، فلما حضروا إلى مصر ، وطلعوا إلى قصر مراد بك وفيها مطالعته بأخبارهم وبالحث على الاجتهاد في حربهم ، وتمهين أمرهم اشتد غيظهم عليه ، فأرسلوا وأحضروه إلى مصر وحبسوه فتشفع فيه أرباب الديوان (يمكن) ومعروف أنهم قتلوه بعد ذلك (١) .

نظام الإدارة في الموانى :

كان يتولى الإدارة في الموانى قاضى الميناء وأمين الجمرى وأغات الحوالة وأمين الاحتساب ودرزدار القلاع وهؤلاء هم الذين يوجه إليهم الباشا قراراته الإدارية الخاصة بإدارة الموانى ، وكانت تلك القرارات تسجل في سجلات المحاكم الشرعية في الموانى . ومن أمثلة ذلك ما ورد بسجلات محكمة الإسكندرية نذكر منها هنا بعض (القرمانات) التى تحمل تلك القرارات مثلاً :

(هذا صورة فرمان شريف من ديوان حضرة مولانا الوزير عابدى باشا : قدوة القضاة والحكام معدن الفضل والكلام قاضى أفندى بنغر إسكندرية وأغات الحوالة وأمين الجمرى ، وكتخدا الحسبة ، ودرزدار القلاع وجميع المتكلمين بالبندر المذكور دام توقيهم : نعلمهم أن ورد إلينا العرض الذى حضر من طرفكم وفهمناه وصار فى معلومنا وعرفتنا أن البهائم لم لها وجود ولم تقدروا تحصلوا إلا على ثلاثين بهيمة والحال أن الوقت أزف فيحتاج الأمر بالمساعدة مهما أمكن لرى البندر ونفع المسلمين فتجهدوا فى تحصيل خمسين بهيمة بالأجرة لأن كاشف الولاية (ولاية البحيرة) نزل فى الولاية من غير وقت وبمقتضى ذلك أصدرنا لكم هذا الأمر الشريف والحكم الديوانى المنيف فعند وروده إليكم ووصوله لديكم تحصلوا الخمسين بهيمة المذكورة لأجل رى البندر وإدارة السواقى وملوا الأسبلة السلطانى وتأخذوا

(١) الجبرقى : عجائب الآثار ح ٣ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

أحره من الكشف ولم تعظوا إهمالاً في خصوص ذلك وتؤكد عليكم في ذلك غاية التأكيد ولا تخالفوا مضمون هذا الأمر فتعملوا مهمة لأجل نفع المسلمين وقد أعلنناكم والحذر ثم الحذر

السيد عبدى باشا
وإلى مصر حالاً (١) .

٥ القعدة سنة ١٢٠٢ هـ
١٧٨٧ م

وفي ميناء رشيد أيضاً كان يتولى الإدارة فيها القاضى وأغة الحوالة وسدادرة البلوكات السبعة وإلى هؤلاء كانت توجه القرارات الباشوية .

فبعد وصول حسن باشا الغازى إلى القاهرة أُرسل إلى رجال الإدارة فى رشيد بعض القرارات تذكير منها :

صورة فرمان من مولانا غازى حسن باشا دام إجلاله مضمونه ، صدر هذا فرمان شريف الوجوب القبول والتشريف فى ديوان مصر المحروسة جعلها الله تعالى دائماً محفوظة وماتوسة : خطاباً وأمرها إلى أقصى قضاة المسلمين ومولانا الأفندى القاضى ببندر إسكندرية ومولانا القاضى ببندر رشيد وأغة الحوالة والحكام والأعيان بالبندرين والسدادرة والبلوكات السبعة وسائر خدمة الكمرك بالبندرين نعليهم أن الله سبحانه وتعالى وعز جلاله أنه أسبغ علينا بركة الله تعالى ووصلت إلى مصر المحروسة بالسلام فعند وصولنا إليها قررنا المعلم كساب فى أمانة الكمرك جميعاً على ما كان عليه فى الكمرك وأخلصنا عليه فى السنة الجديدة القابلة فإذا تلى عليكم فعليكم بالامتثال والشئ على طريق المستقيم والحذر ثم الحذر من المخالفة .

١٢ شوال ١٢٠٠ هـ (٢) .

وقد كان يشترك فى الإدارة فى الموانى مفتون على المذاهب الأربعة ويقوم بحراسة الأحياء غفر الدرك بالاشتراك مع ممثلين للفرق السبعة سدادة واختيارية (٣) .

(١) دار محفوظات القاهرة : سجلات محكمة الاسكندرية . سجل رقم ١٣ ، ص ١٦٠ ، سنة ١٢٠٢ هـ /

١٧٨٧ م .

(٢) نفس الدار : سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل رقم ١٣ ، ص ٨٩ سنة ١٢٠٠ هـ // ١٧٨٥ م

- ٦ -

(٣) نفس السجلات السابقة ، ص ٤٢ ، ٣١ ، ٩٨ .

الفصل السادس عشر

الإدارة في الأقاليم

كان يرأس الإدارة في الولايات الخمس الكبيرة بكوات يحمل كل منهم رتبة الصنجدية^(١) ويأخذ لقب حاكم.

وقد كانت الصنجدية من أسمى الرتب في مصر العثمانية وقد أمر السلطان سليم الأول بأن يكون بمصر أربعة وعشرين صنجداً طبل خانة أى أمراء تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية تعبيراً عن مكانتهم العالية^(٢).

وكان للصنجدية امتيازاتها من تولى المناصب الهامة والحصول على المرتبات النقدية والعينية من الخزينة التي كانت تقدم تلك المرتبات للصناجق العاملين أى الذين يشغلون مناصب هامة وهؤلاء هم الذين كانت تذكر أسماءهم في سجلات المرتبات مقرونة بوظائفهم^(٣) وقد تكون الصنجدية رتبة فقط أى يحملها صاحبها دون أن يشغل منصباً هاماً ويعرف حينذاك بأنه

(١) الصنجدية : كلمة مأخوذة من صنجد التركيبة وتعني العثم أو النعم من ولاية كبيرة أمر الحاكم على قس من ولاية .

(٢) شفيق عربال : ترتيب المدير المصرية ، ص ١٤ .

(٣) دار المحفوظات بالقاهرة :

سجلات المرتبات به أمثلة كثيرة على ذلك نذكر منها ما جاء بدفتر جرایة وعلیق برقم ٥٧٢٥ لسنة

١١٩٥ هـ // ١٧٨٠ م من ذلك الصنجدى الحكام الآتية أمثالهم :

(١) إسماعيل بك مير اللوا حاكم ولاية بحيرة .

(٢) مصطفى بك مير اللوا حاكم ولاية شرقية .

(٣) على بك مير اللوا أمير الحاج .

(٤) حسن بك مير اللوا حاكم ولاية جرجا .

(٥) على بك مير اللوا حاكم ولاية غربية .

(٦) على بك مير اللوا سردار خزينة .

(٧) إبراهيم بك مير اللوا قائم مقام مصر .

(٨) عبد الله بك مير اللوا دتر دار الخ .

«صنجق بطال» ويصحب منح رتبة الصنجدية دائماً ترقية صاحبها إلى رتبة بك وكان أمراء الممالك يسعون دائماً لجعل الصناجق من أولادهم أو أتباعهم . وكانت عظمة البك تقاس - بالاضافة لثروته ومركزه - بعدد صنجدته والصنجدية رتبة يمنحها الباشا وله حق رفعها بقرار منه ، كما كان للصنجد الحق في الاستعفاء من حمل رتبة الصنجدية^(١)

وأهم المناصب التي كان يشغلها الصناجق ، الدفتردارية ، إمارة الحاج ، إمارة الخزينة الارشالية ، إمارة السفر أى قيادة الحملات المرسله للاتحاق بجيوش السلطان ، حكم الأقاليم الإدارية الهامة (الولايات)^(٢) وقد عرف الصناجق في الوثائق باسم : « جماعت أمراء محافظين ولاية مصر » وكان الأساس أن يكون عددهم أربعة وعشرون، صنجداً ولكن هذا العدد اختلف على مدى السنين فكان أحياناً يتجاوز العدد الأصلي وأحياناً ينقص عنه^(٣).

ويتم إعلان الأمير المملوكى صنجداً بمنحه رتبة البكوية والباسه قفطان الصنجدية على يد الباشا في الديوان العالى .

أما الأقاليم التي عرفت بالكاشفيات فكان يتولى إدارتها كاشف وهو أمير مملوكى من الدرجة الثانية لم يرق بعد لرتبة الصنجدية ويكون عادة من أتباع البكوات الصناجق وقد أطلق لفظ كاشف في عهد السلطنة المملوكية على الموظفين الذين كانوا يتولون الإدارة في الأقاليم والعناية بالرى وحفظ الأمن فيها . أما في العصر العثماني فقد أطلق لفظ الكاشف على طبقتين من الموظفين وهما :

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج ١ ص ١١٢ ، ص ١٥٣ .

(٢) Holt : The pattern of Egyptian political History... p. 83.

(٣) وصل عدد الأمراء الصناجق في عام ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م إلى ٢٥ صنجداً وفي عام ١١٦٨ هـ // ١٧٥٤ م كان عددهم ثمانية عشر صنجدياً . وفي عام ١٢١١ هـ // ١٧٩٦ م كان عددهم واحد وعشرون صنجداً .

دار المحفوظات بالقاهرة :

دائر جرابية وعليق جماعت أمراء محافظين مصر

دفتر رقم ٥٢٤٥ لسنة ١٠٦٦ هـ // ١٦٥٥ م

دفتر رقم ٥٥٦٦ لسنة ١١٦٨ هـ // ١٧٥٤ م ،

دفتر رقم ٥٨٩٩ لسنة ١٢١١ هـ // ١٧٩٦ م .

١ — حكام الأقاليم الإدارية الصغرى .

٢ — وكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية التي كانت مخصصة له في معظم أقاليم مصر .

وقد كان الحزب المسيطر من المماليك هو الذى يحصل على مناصب حكم الأقاليم بنوعها كبيرة وصغيرة لأعضائه . والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما حدث عام ١٠٧٤هـ // ١٦٦٣م عندما كانت الغلبة في مجال النفوذ والسيطرة للفقارية فأخذوا حكم ولاية جرجا ، حكم ولاية الغربية ، كاشفية الفيوم ومجموعة أخرى من مناصب حكم الأقاليم (١)

وعندما انتقلت السيطرة في عام ١١٢٦هـ // ١٧١٤م لحزب القاسمية ، أخذوا لأتباعهم من الصناجق إمارة الحج ، الدفتردارية وكذلك كاشفية بنى سويف المنصورة ، حكم ولاية جرجا . وحكم ولاية البحيرة (٢) هكذا نرى أن حكم الأقاليم الإدارية كان مغنا ومطلبا يتطلع إليه المماليك ويطلبونه لأنفسهم ولأتباعهم .

مقر حاكم الاقليم :

كان لكل اقليم إدارى سواء أكان من الولايات الخمس أو من الكشوفيات عاصمة يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الاقليم .

ألقاب حكام الأقاليم :

كان يشار إليهم بألقاب التبجيل والاحترام فيشار إلى حاكم الإقليم في الوثائق بألقاب: قدوه الامراء الكرام عمدة الامائل العظام ذو القدر والمجد والاحتشام ميراللوا الشريف السلطانى والعلم النيف الخاقانى ميراللوا حاكم ولاية . . . حالا دام عزه ومجده (٣)

مدة حاكم الاقليم :

كان البك أو الكاشف يتولى حكم الاقليم لمدة عام أسوة بكل المناصب وقد يتولاه لمدة ثلاثة أعوام ، فعبد الرحمن بك حاكم جرجا الذى اشتهر بحروبه ضد

(١) إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٢٦ .

(٢) الدمرداش : الدررة المصانة ، ح ٢ ، ص ٢٠٢ .

(٣) دار المنفوظات بالقلمة :

سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل رقم ٧ لسنة ١٦٦٤هـ // ١٧٥٠م .

قبائل الفوارة تفرقت لأوامر الدولة ، استمر حاكماً لإقليم حرجا ثلاثة أعوام متصلة من سنة ١١١٠ هـ // ١٦٩٨ م - ١١١٣ هـ // ١٧٠١ م . وقد يعود حاكم الإقليم إلى حكمه مرة أخرى بعد عزله .هـ فيذكر في بعض السجلات .

ورد الخبر بلبس أمير النوا شريرف السلطاني الأمير محمود بك قبطان الكشوفية على إقليم الدقهلية وهذه المرة ثالث توليته بالإقليم جعل الله تعالى قدومه مباركاً على المسلمين أجمعين (٢) .

وقبل وصول البك الحاكم كان يرسل أحد أتباعه ويعرف (بالمتسل) إيمان خير تعيينه ، وينوب عنه في قضاء مصالحه في الولاية ويسجل ذلك في دفاتر محكمة الإقليم فيذكر مثلاً : في يوم الأحد غانة شهر رجب سنة ١١٢٦ هـ قدم الأمير إبراهيم جوربجي جليان ، المتسلم بالولاية سنة تاريخه جعل الله قدومه مباركاً على المسلمين أجمعين (٣) .

وطبيعاً في عصر غلبت عليه المنازعات والصراعات بين الأحزاب المملوكية أن يحدث كثيراً عزل حاكم الإقليم قبل إتمام مدته المقررة ، فعبد الرحمن بك حرجا والذي كانت مدته تمتد من سنة ١١١٠ هـ // ١٦٩٨ م إلى سنة ١١١٣ هـ // ١٧٠١ م حسب اتفاه مع الباشا والأمراء عزله الباشا في سنة ١١١٢ هـ // ١٧٠٠ م لوشاية زملاؤه من البكوات من حقه للباشا الذي استجاب لهم وعزله قبل انتهاء مدته بعام (٤) .

وعند عزل البك من حكم الإقليم ينصب قائمقاماً عنه يتولى إدارة الإقليم ، ويعقد قاضي الإقليم جلسة لمحاسبة البك - أسوة بما كان يتبع مع الباشا - عن ثروته وإيرادات الإقليم ومصروفاته وهل وفي بها أم لا وهل دخل في ذمته شيء من أموال الدولة ، ويعد القاضي في نهاية جلسة المحاسبة قائمة بإمضائه (أصول وخصوم) (٥) وعلى البك أن يأخذ من القاضي حجة ببراءة ذمته يقدمها للباشا في مصر عند عودته إليها (٦) .

(١) الدمرداش : الدرّة المصنّعة ج ١ ، ص ٦٧ .

(٢) الدمرداش سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ١ لسنة ١١١٩ هـ // ١٧٠٧ م

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ١ ص ١١١ لسنة ١١٢٦ هـ .

(٤) مصطفى الدمرداش : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٤٣ .

(٥) الدمرداش : الدرّة المصنّعة ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٦) شفيق شادبال : ترتيب الديار المصرية ، ص ١٦ .

اختصاصات حاكم الاقليم :

كانت اختصاصات حاكم الإقليم سواء أكان يثا أو باشا .تتضمن في الاشراف على الأمن والظلم في الاقليم والعناية بشئون الري ، وتعيين الصرافات العريضة لخدمته والاشرف على العلاقات الحاية منها (ومن التي عرفت بالمخرجات) ونسبها المستغنيا من رجال سلاح ، وحمايات عسكرية منبذة بالأقاليم وحماية الإقليم من هجمات الأعداء . ولم يكن الأمير حاكم الإقليم مادراً بأن يقيم في مقر ولايته أو كاشهينه ملوون السنة وكانت العادة أن يقيم البسوات الصنابق في منصفياهم من ثلاثة إلى أربعة أشهر في السنة . ويرى الكشف في كاشهياتهم مدة لا تزيد على ثمانية أشهر في السنة من يناير إلى أغسطس ودمها يبدأ النيل في اريادة يغادرون أقاليمهم لتضاء باق العام في القاهرة .

وكميراً ما بقى نظام الأقاليم في القاهرة ، ورمسا التوجه إلى أقاليمهم للاشتراك في المنازعات التي كانت تقوم بين بيوتهم المالوية ، وأيضاً حتى لا يسببهم رولاؤهم المقيمين في القاهرة في أحرار المناصب الهامة ، والحصول على الإمدادات السريعة والأمانة على ذلك كثيرة نذكر منها :

ما حدث في عام ١٠٧٤ هـ // ١٦٦٣ م عندما قامت فتنة بين الفرق العسكرية اشترك فيها الأمراء الفقارية ، وكان منهم مجموعة من حكام الأقاليم مثل حاكم حرجا ، والقارية وغيرها . الذين رفضوا التوجه لأقاليمهم وفضلوا البقاء في القاهرة للاشتراك في الفتنة ، وكرر الباشا أوامره لهم أكثر من مرة يطالبهم بالتوجه لأقاليمهم (١) .

وأبرز مثال لذلك ما حدث أثناء فتنة افرنج أحمد سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م . فقد اشترك فيها الكثيرون من حكام الأقاليم وأقاموا في القاهرة للمشاركة في أحداثها ، ورفضوا التوجه لأقاليمهم (٢) .

(١) إبراهيم الصواملى : تراجم الصوامق ص ٥٣٠ ، ٥٤٥ .

(٢) عن فتنة افرنج أنظر :

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القادرة من ص ٦٣ - ص ١٤٦ .

الدرداش : الدرر لمصانعة ح ١ ص ١٣٦ .

إسماعيل الخشاب : تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢١ هـ إلى دخول الفرنسيين . مطبوع

دار الكتب رقم ٢١٠٧ تاريخ .

وفي عهد علي بك الكبير ، لم يسمح لمعظم البكوات والكشاف بمغادرة أقاليمهم .

فبالرغم من أن عدد البكوات الصناجق كان لا يقل عن ٢٢ صنجقا في عام ١١٧٩ هـ // ١٨٦٥ م كما يتضح من دفاتر المرتبات (١) فإن الرحلة المستكشف بروس الذي وصل القاهرة حينذاك وأقام بها عدة أشهر ، قبل أن يستمر في رحلته إلى الحبشة وأعالى النيل ، أخبرنا أنه لم يجد بالقاهرة سوى ستة بكوات خلاف الذين اتخذهم شيخ البلد معاونين له بالقاهرة ولم يسمح للباقيين بمغادرة أقاليمهم (٢) .

وعندما كان الحكماء يقيمون خارج أقاليمهم كانت تلك الأقاليم تفتقد الأمان وتكثر بها هجرات الأعراب وللصوص (٣) .

إيرادات حكام الأقاليم :

كانت إيرادات نبيك حاكم الأقليم تأتي أساسا من مركزه كأحد صناجق مصر وما كان يخصر عليه تبعاً لذلك من ساليانه سنوية تقدمها له الخزينة . وقد وصلت تلك الساليانه إلى ٣٠٠٠٠٠٠ بارة في القرن السابع عشر ثم هبطت إلى ٤٠٠٠٠٠ بارة في القرن الثامن عشر (٤) وذلك بالإضافة إلى مرتب عيني بلغ ٣٦٠ أردب من الغلال سنويا (٤) .

أما الكاشف فكان يتقاضى من الخزينة ساليانه قدرها ١٠٠٠٠٠٠ بارة في السنة وذلك في القرن السابع عشر أما في القرن الثامن عشر فقد هبطت ساليانه الكاشف إلى ٢٠٠٠٠٠ بارة في السنة .

وذلك بالإضافة للأرباح التي كان يحصل عليها البك أو الكاشف من قيامه بدور الملتزم لقري كشوفية باشا في اقليمه .

وأهم إيرادات حكام الأقاليم تلك التي كانوا يحصلون عليها من التزامهم لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية . كما كان لهم إيرادات تؤخذ من واردات الأقاليم وتقدم لهم من بنود (المخرجات) للاتفاق على أتباعهم ومستلزمات مناصبهم .

Bruce : Travels to discover ... T. 2. p. 26. (١)

Van-leb : The present State of Egypt, p. 17. (٢)

(٣) دار المحفوظات بالقلمة : دفتر رقم ٥٢٤٩ ، دفتر رقم ٥٥٣٩ .

(٤) نفس الدار : دفتر رقم ٥٧٧٠ .

معارنو البكوات والكشاف في حكم وادارة الاقاليم :

في المدن :

كان يشترك مع البك الحاكم أو الكشاف في إدارة المدن في الأقاليم سدادرة الفرق السبعة وقائمقام الأشراف (تقيب الأشراف) وقاضي الاقاليم والمفتون الأربعة وأعيان الولاية من كبار المتزمين والعلماء .

وعند اصدار أى قرار إدارى كان حاكم الاقليم أو قائمقامه يتوجه ومعه رجال الإدارة المشار إليهم إلى المحكمة الرئيسية في الاقليم حيث يقدون مجلس شرع شريف يتداولون فيه الرأى في أى مشكلة تعرض لهم وتخص نظام العملة أو الأمن أو التموين في اولاية أو يناقشون أوامر الباشا ويبحثون أحسن الوسائل لتنفيذها وحتى إذا ما أتتوا إلى قرار يجهرون النداء به في أنحاء الاقليم .

ومن أمثلة القرارات الادارية الافليمية التى سجلتها مضابط المحاكم الافليمية مايلي :
(استقر الحال على أن المعاملة ماشية بين المسلمين القلوس الجدد الديوانية وفضة القديمة الديوانية الواسعة والريال بخمسة وسبعين نصف فضة والجدد الرغذ والفضة المقاصيص بطاله إلى أن يحضر أمر من صاحب الدولة والسعادة بمصر حسب رضا أعيان الولاية بذلك وإذن قايم مقام مولانا أفندى ويكون أعيان الولاية بذلك مساعدين لمولانا أفندى وأجهر النداء بذلك بسوق المنصورة واقع ذلك بحضور :

الامير أحمد قائمقام الولاية حالا .

الأمير رجب أوده باش عزبان .

الأمير أحمد أود باش مستحفظان حالا .

شاهين جوربجى جراكسة ، سيد رمضان ، سردار جمليان حالا وجمع كبير من

أعيان الولاية وأطلاعهم على ذلك (١) .

الجمعة ١٥ محرم سنة ١١٢٨ هـ // ١٧١٥ م - ٦ .

نفس الدور في الأقاليم وكان له سجن وجاويشية يتولون نقل الذنبيين إلى ذلك السجن تنفيذاً
لمحكم القضاء على الذنبيين من هذا القبيل ما جاء في سجلات محكمة المنصورة من أنه :

حضر محمد جاويش مستحفظان وتسلم المحترم أحمد مشواق الاسكافي إضمه بسجن
الأمير محمد أودة باشي سردار مستحفظان بسبب دعوى الحاج اسماعيل المالكى عليه
بثمانية وثلاثين فندقلى وواحد وأربعون نصف فضة بموجب حجة مسطرة من هذه المحكمة .

١٧ محرم سنة ١١٥٦ هـ . ١١١٣ م .

وكان يتولى الحراسة في مدن الأقاليم ليلا رجال الدرك أو المقدمون .

وكانوا يسجلون في سجلات المحاكم تهديم بالقيام بهم على أحسن وجه من ذلك
مادة ١٧ سجلات محكمة المنصورة وهو :

بمحضر نجر الأعيان الأمير ياقوت المتسلم بإقليم الدقهلية حالا من طابفة جراكسة
والأمير عثمان قايم مقام الولاية حالا والأمير شاهين جورنجى جراكسة ومحمد أودة باشي
مستحفظان بالمنصورة حالا والأمير عثمان جورنجى جراكسة ، حضر المجلس الشرع
الشريف في ١٥ رمضان سنة ١١٢٥ هـ

المقدم حسن بن المقدم محمد السبكي وأشهد على نفسه الاشهاد الشرعي أنه :

النزم بفقر المنصورة ليلا من بعد صلاة العشا إلى طلوع الفجر وعالية الحفظ والصون
حكم الخاء إلى السابقة وعالية قطع النقب وإغاثة المهوف وإطفاء الحرايق وأن كل من ضاع
من الدرك يدين مازوماً به لأربابه بالغاً ما بالغ وعالية أن يستعين بأربعين من الرجال
الشداد وله في نظير ذلك ما جرت به العادة من وكالة الليلة مرتين في السنة وجباية الأسواق
والعجوة والباج وربح البحر (٢) .

(١) دار الكتب طابعت بالقاهرة ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١٢ ، من ٢٣٥١ - ١١٢٦ هـ

١٧٤٣

(٢) نفس الدار ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ ، من ٩٢ لسنة ١١٢٥ هـ / ١٧١٣ م .
من ١١٢٦ لسنة ١١٢٤ هـ / ١٧١٢ م ، من ١١٢٤ لسنة ١١٢٤ هـ / ١٧١٢ م ، من ١١٢٤ لسنة ١١٢٣ هـ

١٧١١ م

وقد وجد في الأقاليم نوع آخر من الدرك أو الحفارة التي قامت بها القبائل العربية .

من ذلك القبيل قيام أولاد حبيب (١) في الشرقية بتلك المهمة ولكنهم سرعان ما أساءوا استخدام هذه السلطة فانقلبوا من رجال يقومون بالحفارة والحراسة إلى قراصنة ينشرون الرعب وذلك في القرن الثامن عشر عندما سرى الاختلال إلى نظام الإدارة في مصر وانطلق كل صاحب نفوذ يستغل نفوذه لصالحه ومنفعته الشخصية ولو أدى ذلك إلى ظلم الرعية .

وقد ورث سويلم بن حبيب عن أبيه حبيب وشقيقه سالم شهرة تردد صداها في أنحاء الوجه البحري ، وإنتهت إليه زعامة جميع القبائل هناك ، وهابه الجميع لجرأته وشدة بأسه (وأخطوا أعماله بهالة من الخيال ، حتى قوموه وفرسه بألف خيال) .

وقد انتهت إليه خفارة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، غير أنه رغم ثروته الطائلة ، وما كان يمينه من الضياع الواسعة ، تجبر وبغى وطغى وأصبح لا يفترق في شيء عن قطاع الطرق ، بعد أن زاول القرصنة النيلية وأنشأ عدة مراكز تسمى الخرجات ، ولها شرافات وقلوع عظيمة ، وعليها رجال غلاظ ، فاذا مرت به سفينة صاعدة (إلى الوجه القبلي) أو حادرة (إلى الوجه البحري) ، صرخ عليها أولئك الرجال قائلين البر ، فإن امثلوا وحضروا ، أخذوا منهم ما أجبوه من حمل السفينة وبضائع التجار ، وأن تلكوا في الحضور ، قاطعوا عليهم بالخرجات في أسرع وقت ، وأحضروهم صاغرين ، وأخذوا منهم أضعاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طائعين أول الأمر ، وكان له قواعد وأغراض وركائز واناس من الأمراء وأعوانهم بمصر ، يرسلهم ويهاديهم فيذودون عنه ولا يسمعون فيه شكوى (٢) .

وقد اتسع نفوذ سويلم ، اتساعا كبيرا ، حتى غدت (غالب بلاد القليوبية والشرقية تحت

(١) ينسب الخبايية إلى حبيب بن سعد أعظم المشيخ قدراً بالقليوبية خاصة والوجه البحري عامة ، وكان ظهوره في أوائل القرن الثامن عشر ، وقد أخذ الخبايية قرية دجوه - وهي قرية صغيرة من مديرية القليوبية واقعة على الضفة الشرقية لفرع دمياط مركزاً لهم ، كانت عامرة بالخيرات .

أخبارتي : عجائب الآثار : ح ١ ، ص ٣٤٥ .

على مبارك : الخطط التوفيقية ، ح ١ ، ص ١٠١ .

(٢) أخبارتي : عجائب الآثار : ح ١ ، ص ٣٤٩ .

حمايته وحماية أقاربه وأولاده ، ولا يقدر ملنزم ولا قائمقام على تنفيذ أمر مع فلاحيه إلا بإشارته (١) ثم هو يتحكم في الطريق بين القاهرة وموانى القطر الشمالية .

وعندما أدرك على بك خطورة نفوذ أولاد حبيب على الأمن ، واستغلالهم لسلطة الخفارة وإساءتهم استخدامها ، بيت النية للقضاء عليهم ، فأرسل إليهم حملة انكسروا أماءها شركسة ، حيث قضى على سويلم ونسكل بأتباعه (٢) ، وتم ذلك في عام ١١٨٢ هـ // ١٧٦٩ م .

وفي الأقاليم تولى: مشايخ طوائف الحرف إدارة شئون طوائفهم وكانوا يقومون بدور الوساطة بين ممثلى الإدارة فى الأقاليم وبين رجال طوائفهم . وكان لرؤساء الطوائف الحرفية سلطة تنظيم رجال الطائفة، وللشيخ العهد والحل والربط والتفتيش على من يحسن الصناعة ومن لا يحسنها والنظر بين الناس فيما يرضى الله ورسوله (٣) .

وكان شيوخ الطوائف الحرفية يؤكدون دائماً وأمام قاضى الإقليم حرصهم على الحفاظ على تقاليد طوائفهم وابتعادهم عن الاتصال برجال الأوجاقات فيذكرون دائماً أنه ليس لهم تعلق بوجاق من الوجاقات ولا بأحد من السردارية (٤) .

وكان هذا بعكس ما حدث فى طوائف الحرف فى القاهرة حيث تسلك إليها رجال الأوجاقات وفرضوا سيطرتهم ونفوذهم عليها .

وكان رجال الطوائف وبالأخص مشايخهم هم المختصون بالنظر فى أسعار البضائع والمواد

(١) الجبرتى : ح ١ ص ٣٤٩

(٢) در ب سويلم متخفياً فى خيمة امرأة بدوية ، ندل عليه بعض الأعراب ، فقبض عليه ، وأمر على بك بقتله وتعليق رأسه على باب زويلة .

أما أولاد سويلم فقد عفا عنهم على بك بعد توسط إ-اعيل بك وأبى الذهب ، وعاشوا كآحاد الناس ، بعد أن حرمهم من الخفارة .

الجبرتى : بجانب الآثار : ح ١ ، ص ٣٣٥ ، ص ٣٤٩ .

(٣) دار المحفوظات بالمقلعة : سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٢ ، ص ٩١ لسنة ١١٥٦ هـ =

١٧٤٣ م .

(٤) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ٢ ص ٩٩١ لسنة ١١٥٦ هـ = ١٧٣٣ م ، سجل رقم ٢

ص ٣٥ لسنة ١١٥٩ هـ = ١٧٤٦ .

الغذائية التي تنتجها طوائفهم ، وكثيراً ما كانوا يتقدمون أمام قاضي الإقليم لعمل التسميرة اللازمة من ذلك ما ورد بسجلات محكمة المنصورة يوم الجمعة ١٤ شوال سنة ١١٢٥ هـ :

حضر المعلم عمر البساطى شيخ طائفة الحجازين بالمنصورة وحضر بحضوره طائفة الحجازين المذكورين وهم : رجب القنادلى ، والحاج محمد القنادلى والحاج عوض والحاج سليمان الحمى (ومجموعة أخرى بافت ١٢ شخصاً) ورضوا بأن يعملوا الخبز كما وقع فى المعدل الصامولى : أربعة أواق ونصف أوقية بمجديد والطباقى ستة أواق بمجديد من الخبز الطيب النظيف وتوافقوا على ذلك التوافق الشرعى (١) .

وقد كان أهم الأقاليم الإدارية فى مصر العثمانية :

إقليم جرجا : والذي امتد ليشمل كما قدمنا أراضى الصعيد من المنيا إلى أسوان ، وبذلك الاتساع والشمول غدا حاكم جرجا الشخص الثانى فى الأهمية والقوة والثراء بعد شيخ البلد وزعيم المالك فى القاهرة (٢) . وكان حاكم جرجا يعين بمرسوم من الباشا كباقي البكوات حكام الأقاليم ويختار من الشخصيات الملوكية الهامة .

وبعد تعيينه ولبسه خلعة المصب كان يستعد للذهاب إلى منتمبه بموكب كبير يسير فيه الأمراء والأغوات والاختيارية وكثير من رجال الأوجاقات . وبعد هذا الحاكم (صيواناً) (خيمة) كبيراً يقيمه بناحية الآثار جنوب القاهرة حيث يقد إليه الأمراء وكبار رجال الفرق لتهنئته بالمنصب وتوديعه (٣) .

وكان يصحب حاكم جرجا فى ذهابه إليها عدد من رجال الفرق العسكرية المختلفة ومعهم سدادرتهم (قوادهم) ويبارقهم (أعلاهم) ويمثلون حاميته (٤) .

وكانوا يذهبون معه لمساعدته فى أداء واجباته ويأخذون مرتباتهم من الخزينة

(١) سجلات محكمة المنصورة سجل رقم ١ ص ٩٣ لسنة ١١٢٥ هـ - ١٧١٣ م .

(٢) Lusignan : A History of Ali Bey. p. 2. (٢)

(٣) الجبرقى : عجائب الآثار : ح ١ ص ١٢٦ ، الدرر دائن : الدرر لمصانعة ح ١ ص ٦٨ .

(٤) الجبرقى : المرجع السابق : ح ١ ص ٣٣ .

كإخراجات من الإقليم نفسه بالإضافة إلى ضرائب خاصة كانت لهم ساطة فرضها على المنطقة التي ينفذون بها .

وبالإضافة لرجال الفرق كان يصعب حاكم جرجا أيضاً قوائمه العسكرية المؤلفة من مجموعة كبيرة من مماليكه الخاصة وأتباعه الذين كانوا يعيشون معه على نفقته الشخصية .

وعند وصول حاكم جرجا إلى مقر الإقليم كان يعقد جلسة لديوان الإقليم لقراءة فرمان الباشا بتعيينه وإعلان ذلك أمام المسؤولين في الإقليم (١) .

وكان لكل إقليم أو (كاشفية) من الكاشفيات التي تكون منها إقليم جرجا الكبير حاكم برتبة كاشف . أما بعد توحيد هذه الكاشفيات في سنة ١١٠٩ هـ ١٦٩٧ م وجمعها كلها تحت إمرة حاكم جرجا لم يبق في الصعيد كشاف بمعنى حكام إداريين إقليميين وإنما بقي الكشاف في ولاية جرجا كمدبرين لقري الكشوفية فقط الخاصة بالباشا .

وفي القرن الثامن عشر غدا كشاف الأقاليم في ولاية جرجا يعملون كوكلاء للباك الحاكم في التزاماته في أنحاء الولاية وعندما يحضر الباك الحاكم إلى مقر حكمه كان يحضر معه كشافه وعندما يعزل من جرجا كانوا يخرجون معه (٢) .

وقد وجد في ولاية جرجا بعض الكشاف الذين كانوا يعملون كوكلاء الكبار الملتزمين في الولاية .

وكانت اختصاصات حاكم جرجا ككل حاكم إقليمي تتأخر في إقرار الأمن والنظام في الإقليم والإشراف على استغلال الأراضي السلطانية وجمع الإيرادات المطلوبة منها للخزينة السلطانية وشراء الإمدادات المطلوبة لديوان القاهرة والباب العالي والحرمين الشريفين بالإضافة لحماية الزراعة وطرق المواصلات من هجمات القبائل العربية الكثيرة التمرد .

وكان نظام الإدارة في إقليم جرجا مشابهاً إلى حد كبير لنظام الإدارة في القاهرة عاصمة ولاية مصر . فقد كان لحاكم جرجا ديواناً عرف بديوان جرجا ، ويتكون من :

(١) الدرر ائش : الدرر المصانة : ح ١ ، ص ١١٨ .

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة من ٧٨ .

(٢) الدرر ائش : الدرر المصانة : ح ١ ، ص ٨١ .

قاضى الإقليم ، ونقيب الأشراف ، وسدادرة الفرق السبعة ، وقائمقام الحاكم ، وأعيان الإقليم (١) .

ويعقد البك الحاكم هذا الديوان كلما دعت الحاجة للمشاورة في تنفيذ أمر من السلطة المركزية أو مناقشة مشكلة من مشاكل الإقليم .

وكان مقر هذا الديوان في بندر جرجا عاصمة الولاية .

ومن الأمور التي عقد لها ديوان جرجا أحد جلساته ما ذكر عن :

عقد عبد الرحمن بك حاكم جرجا سنة ١١١٠ هـ // ١٦٩٨ م ديواناً لقراءة الخط الشريف الوارد من الدولة بمحاربة الهوارة ومعه فرمان من الباشا بتوكيله في تنفيذ ذلك (٢) .

وقد كان حاكم جرجا أهم ممثل للادارة العثمانية في الإقليم ويساعده في الإدارة الحامية العسكرية التي كانت تحضر معه من رجال الفرق السبعة بالإضافة لقضاة الإقليم وأعيانه .

وكانت لحاكم جرجا سلطة واسعة في الأحكام ، يعاقب بالسجن والقتل، وله سلطة فرض ضرائب إضافية في إقليمه (٣) وكان لحاكم جرجا وكيل كتخدًا وقائمقام (٤) .

وكان حاكم جرجا يأخذ لقبه من حكمه لهذا الإقليم فيذكر بلقب بك جرجا أو حاكم الصعيد أو الصعيدى مثل إسماعيل بك جرجا ، ومحمد بك حاكم الصعيد، ومحمد بك الصعيدى (٥) .

وبالإضافة لضريبة الكشوفية الكبيرة والكشوفية الصغيرة التي كان على حاكم جرجا أن يقدمها للخزينة وللباشا كان على هذا الحاكم أن يقدم هدايا سنوية إلزامية إلى باشا مصر مكونة

(١) الدر داش : الدرّة المصانعة : ح ١ ص ٧٣ .

محمد بن حامد الجرجاوى : نعتير النواحي والأرجاء ، ح ١ ، ص ١٤

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ٨٧ .

(٢) الدر داش : الدرّة المصانعة ، ح ١ ، ص ٨٣ .

مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ١٧ .

(٣) محمد بن حامد الجرجاوى : خطوط نعتير النواحي والأرجاء : ح ١ ص ١٤ .

(٤) مصطفى إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة ، ص ٤٣ .

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار : ح ١ ، ص ١٢٢ ، ٤٠ ، ٤٢ .

أربعين كيساً من الذهب وخمسين جواداً وخمسين بغلاً وألف جمال وألف خروف ، كما كان عليه أن يقدم لكل من كتخدا مصر وأغاوات الوجاقات اثني عشر كيساً (١) .

وكان منصب جرجا من المناصب المرموقة التي كان يتطاع إليها بكوات الممالك نظير ما يقومون به من خدمات للدولة ، فقد اشترط على بك ذو الفقار منحه ذلك المنصب نظير يوجهه لمحاربة العربان المهاجمين للحجاج في العقبة سنة ١١٤٧ هـ / ١٧٣٤ م . وبعلا وافق باقي الأمراء على ذلك وما أن تم لعلى بك محاربة هؤلاء العربان وتمهيد الطريق للحجاج حتى عاد وولى حكم جرجا . وفي عام ١١٤٩ هـ // ١٧٣٦ م وعد أمراء القاهرة خليل بك قطامش بإعطائه . منصب حاكم جرجا إذا ما قاد حملتهم إلى الصعيد لمطاردة عثمان بك الفقاري والتبض عليه (٢) .

ولما أدخل نظام الالتزام إلى مصر في الربع الأول من القرن السابع عشر / الحادى عشر الهجرى وسيطر الهوارة أقوى قبائل الصعيد على أراضى الصعيد عن طريق أخذها بالالتزام فقد منصب بك جرجا أهميته لعودة السيطرة على الصعيد إلى الهوارة وانتقلت معظم سلطات وواجبات حاكم جرجا إلى كبار الملتزمين من الهوارة ورجال الإدارة المحلية ولم يبق لحاكم جرجا سوى الإشراف على توزيع مياه الري وقد منصب جرجا بريقه ولم يعد صنجد جرجا يهتم بشئون الصعيد وأخذ يتجه بصره إلى القاهرة في وقت ضعف فيه سلطان العثمانيين بمصر وتمهد السبيل لعودة السيطرة للممالك وأصبح من الأجدى لحاكم جرجا أن يهتم بالأحداث التي تجرى بالقاهرة حتى لا يسبقه زملاؤه المقيمون بها في إحراز المناصب والمغانم التي يتنافس الجميع عليها ويتطلعون إليها (٣) .

وفي القرن الثامن عشر تلاشت سلطة حاكم جرجا ، وسيطر الهوارة على الإدارة في الصعيد عن طريق استغلالهم لندهور السلطة المركزية واتساع نفوذهم كملتزمين حلوا محل الإدارة الحكومية في الاقليم .

(١) محمد بن حامد الجرجارى : المرجع السابق : ح ٣ ص ٥٥ .

Vansleb : The present state of Egypt. p. 15.

(٢) الجيرتى : عجائب الآبار : ح ١ ، ص ١٨٣ .

(٣) عن شخصية حاكم جرجا ودوره في الإدارة الاقليمية أنظر :

Combe : Precis de L'Histoire d'Egypte. T 111. p. 75.

ليل عبد اللطيف : شيخ العرب همام و حكم جرجا . وهي رسالة لعاجستير . من ٨١ إلى ٩٣ .

وقد لعب الشيخ همام ، زعيم قبائل الهوارة ، دوراً هاماً في إدارة الصعيد في النصف الأول من القرن الثامن عشر ونحو عشرين عاماً من النصف الثاني منه ، وكان من أهم العوامل التي ساندت همام ، وساعدته على القيام بذلك الدور ، ثراؤه الطائل الذي هيأته له التزاماته لمعظم أراضي الصعيد ، فما أن أتى عام ١١٨١ هـ // ١٧٦٧ م حتى تمت للشيخ همام السيطرة على معظم أراضي الصعيد من المييا إلى أسوان ، ووفر ذلك لهام ثروة طائلة أفاض الجبرتي في وصفها ، فذكر أنه كان لهام (برسم زراعة قصب السكر اثني عشر ألف ثور ، بخلاف المعد للحرث ، ودراس الغلال ، والسواقي ، والطواحين ، والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك ، وأما شون الغلال وحواصل السكر والنمر بأنواعه ، فبئس لا يهد ولا يحد) (١) .

وقد اشتهر الشيخ همام بالكرم وكثرة العطاء (وكان إذا نزل بساحته الوفود والضيوفان تلقاهم الخدم ، وأنزلوهم في أماكن معدة لأمثالهم ، وأحضروا لهم الاحتياجات واللوازم من السكر وشبع العسل ، والأواني وغير ذلك ، ثم مرتب الأطعمة في الغداء والعشاء والفقور في الصباح ، والمرتبات والحلوى ، مدة إقامتهم إن يعرف ومن لا يعرف ، فإن أقاموا على ذلك شهوراً لا يخل نظامهم ولا ينقص راتبهم ، وإذا قضوا أشغالهم على أتم مرادهم وزادهم إكراماً انصرفوا شاكرين ، وإن كان الوفد ممن يرتجى البر والإحسان ، أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه ، ومن الناس من كان يذهب إليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة ، وهذا شأنه في كل من كان من الناس ، وإما إذا كان الوافد عليه من أهل الفضائل أو ذوى البيوت ، قابله بمزيد الاحترام ، وحياه بجزيل الإنعام ، وكان ينعم بالجوارى والعبيد والسكر والغلال والتمر والسمن والعسل ، وحاله فيما ذكر من الضيفان والوافدين والمسترفدين ، أمر مستمر على الدوام لا ينقطع أبداً ، وكان الفراشون والخدم يهتئون أمر الفطور من طلوع الفجر ، فلا يفرغون من ذلك إلى ضحوة النهار ثم يشرعون في أمر الغداء من الضحوة الكبرى إلى قرب العصر ، ثم يبتدون في أمر العشاء فلا يفرغون من ذلك إلا بعد العشاء وهكذا) (٢) .

وقد أقام همام حكماً إدارياً دقيقاً لتنظيم شئون أراضيه والعاملين فيها ، فكانت لديه

(١) الجبرتي : عجائب الآثار : ح ١ ص ٣٤٣ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار : ح ١ ، ص ٣٤٣ .

دواوين تضم جيشاً من الكتبة يعملون في دأب متواصل آناء النهار وأطراف الليل لإنجاز حسابات هام الواسعة المتعاقبة بماملانه مع فلاحيه ، وكان يباشر كل أعمال موظفيه بنفسه ، يراجع حساباتهم ويملى عليهم أوامره وتعليماته ومكاناته ، ومن تلك الأوامر ما يتعلق بمنازعات أبناء المنطقة سواء كانت مدنية أو جنائية أو خاصة بشئون الزراعة .

وقد تمكن الشيخ هام من حفظ الأمن في الصعيد بكسبه ود القبائل العربية الأخرى المقيمة فيه مثل قبائل العليقات^(١) الذين ناط بهم حراسة طريق القصير (طريق القوافل من قنا للقصير) ، وطريق التجارة السودانية (الدرب الأربعيني) .

وقد عمل الشيخ هام على حماية الفلاحين من شر هجمات الأعراب وأطاع الأمراء المماليك ، فكان جيشاً كبيراً من المواراة أقاربه ومن بقايا فرقة القاسية التي لجأت إليه هاربة بعد هزيمتها في عام ١١٤٢ هـ - ١٧٢٩ م .

وقد تمكن الشيخ هام بفضل نفوذه الواسع وراثه الطائل من شل كل نفوذ لحاكم ولاية جرجا ، وأصبح هو المسيطر على مقاليد الأمور في الصعيد من المنيا إلى أسوان .
غير أن على بك الكبير ، بما عرف عنه من ميل للقضاء على كل أصحاب النفوذ الذين يخشى منهم على سلطته ، قضى على الشيخ هام وعلى دولته في الصعيد^(٢) .

(١) العليقات : قبيلة عربية من ذرية مسلم بن عبد الله بن عقيل ، وقد هاجرت من الجزيرة العربية إلى الشام ثم دخلت إلى مصر بعد الفتح العثماني مباشرة واستقرت أولاً في سيناء ثم دخلت القليوبية ثم هاجر فرع منها إلى قنا وأسوان ، وقد اشتغل غالبيتهم في خفارة الطرق التجارية في الصعيد .

أحمد الطفي السيد : قبائل العرب في مصر ، ص ٨٣ .

(٢) لمزيد من المعلومات عن الشيخ هام ، أنظر :

رسالتى "ماجستير فى وضع " شيخ العرب هام وحكم ولاية جرجا " .

الإدارة في القرى

كان يساعد البك الحاكم في الإقليم : الملتزم ورجاله . فقد غدا الالتزام أساس النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية . وقد تولى شئون الإدارة فى المقاطعات الملتزمون ووكلاؤهم (١) . وكان الملتزم يختار وكلائه من أهالى المنطقة ، إذا كان هو من المنطقة نفسها أو يعينهم من مماليكه إذا كان من أمراء المماليك . وكان أكبر هؤلاء الوكلاء يعرف بالقائم أو البديل الذى كان ينوب عن الملتزم فى تنفيذ واجباته وتحصيل حقوقه فى المقاطعة ، فيجمع الإيرادات الخاصة بالملتزم خاصة فى حالة ما إذا كان للملتزم أسهماً فى مقاطعات متعددة أو كان مقيماً خارج الإقليم .

ومن رجال الإدارة فى القرى :

الصراف : الذى كان يقوم بتقسيم الضريبة بين الفلاحين وجمعها منهم ، وغالباً ما كان من الأقباط (٢) .

وكانت مهمته قبض المال الميرى من الفلاحين وتقييد أسمائهم وضبط العملة ، فقد كانت الضرائب التى فرضها العثمانيون تفرض اسماً بالعملة الجديدة التى صكوها وتجمع من الفلاحين بالعملة المملوكية القديمة التى كانت بين أيديهم ، فمثلاً فى بداية الحكم العثمانى كانت البارة المملوكية القديمة تساوى الواحدة منها ٢٥ من البارة العثمانية الجديدة التى صكها العثمانيون وكانت مهمة الصراف تحويل العملة التى يدفعها الفلاحون من العملة المملوكية إلى ما يساويها من العملة العثمانية الجديدة ويتولى الصراف أيضاً الحساب مع الملتزم ، وكان يأخذ أتعابه من الفلاحين ومن المخرجات (٣) . ومن أهم رجال الإدارة القرى :

شيخ البلد : ويختاره الملتزم من أغنى وأكبر عائلات القرية ، وكان يرأس الموظفين المحليين بها ويقوم معهم ومع وكلاء الملتزم بالواجبات الإدارية المطلوبة من الملتزم وهى :
رعاية الأمن المحلى وتنظيم استغلال الأرض وجمع الضريبة المفروضة على الفلاحين .

(١) Esteve : Memoire sur les Finances. p. 68.

(٢) Gibb and Bowen : Islamic society and the west p. 1 p. 262.

(٣) المخرجات هى الأموال التى كان يدفعها الفلاحون ولا تدخل فى حساب أموال السلطان .

شفيق غربال : ترتيب الدينار المصرية : ص ٣٤ .

وإذا كان للمتزم التزامات واسعة كان عليه أن يعين عدداً من الشيوخ لمختلف نواحي أراضيه، ولهذا وجد أكثر من شيخ في القرية الواحدة، وكان على الشيخ^(١) أن يوفر الأمن للفلاحين الذين يزرعون الأرض تحت رعايته، ويرتب لذلك الغرض حراساً عرفوا بالخفروهم مكلفون بمنع السرقات التي قد تحدث في المزارع وتنبية الأهالي عند اقتراب غارات العربان على القرى .

وكان أهم واجبات الشيخ الإشراف على أراضي القرية والرقابة على الأهالي ، وهو مكاف بصيانة حقوق المتزم من عبث وإهمال الفلاحين، وهو الواسطة في إبلاغ أوامر المتزم إليهم وعرض طلباتهم والتماساتهم عليه، وكانت وظيفة الشيخ ورثية في العادة . ومن أهم واجبات شيخ البلد معاقبة الزراع المهملين في زراعة الأرض أو الماطلين في دفع الضرائب المستحقة عليهم . ومن رجال الإدارة في القرية أيضاً :

المشد : الذي يختاره المتزم من بين فلاحي المنطقة ويساعد القاضي في تنفيذ أوامره . وفي القرن الثامن عشر غدا المشد هو المنفذ لأوامر المتزم الخاصة بمعاقبة الفلاحين انمتعين عن أداء الأموال المقررة عليهم^(٢) .

الخولى أو المساح : مختص بقياس الأراضي الزراعية بعد ريهما وقبل بدء زراعتها وهو المختص بمعرفة حدود القرية وتحديد أرض الأثر لكل فلاح فيها في وقت البذر^(٣) .

وكان من أهم واجبات الخولى ومشايخ الناحية رعاية الجسور السلطانية وجرفها وحراستها حتى تمام عملية الري، وعند ذلك كان الخولى والشيخ يتقدمان إلى قاضي المحكمة المحلية لإثبات قيامهما بالواجب المنوط بهما وكان يذكر :

(١) Lancret : Memoire sur le système vol. XI, p. 480 d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces, p. 480.

(٢) Esteve : Memoire sur les Finances, p. 67.

(٣) لأثر : د. قطعة الأرض التي منح الفلاحون اسحق في زراعتها استهلاك جزء من إنتاجها وقد تغيرت وتطورت طبيعة هذا الحق خلال عصر الحكم العثماني لمصر .

كان الفلاح أن يزرع أرضه طالما هو يؤدي الضرائب المطلوبة منه بالمتزم الذي لم يكن يستطيع إرضاءه من أرضه وقد اكتسب الفلاحون في القرن السابع عشر حق نقل آثارهم إلى ورثتهم وفي القرن الثامن عشر أصبح من حق الفلاح أن يزيل عن أثره لأي شخص آخر يتفق معه على ذلك لقاء ثمن معين .

(حضر الحولى عبد الله خولى الجرافة السلطانية سنة تاريخه وأحضر هجته المحترم على بن عبد الله شيخ ناحية سندوب وعلى أبو منصور وأشهدا على نفسيهما أن جسر بلدهما ناحية سندوب جرف سنة تاريخه على الجرافة السلطانية جرفاً متقناً ، وأن عليهماها ومن يستميان به من أهالي بلدهما المذكور حفظه وحراسته إلى تمام الرى السلطاني) (١) .

في ٨ صفر سنة ١١٥٤ هـ .

ويذكر أيضاً :

(فيه حضر الحولى سلامة بن هيكل وصحبه شاهين بن أحمد سليم ورفيقه حجازى طه بن الحاج شبانة طه شيخا ناحية منية غراب وأشهدوا على نفسيهما أن الجسر السلطاني نقبيل ناحية بلدهم جرف على الجرافة السلطانية جرفاً متقناً ، وأنه إذا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابلاً بأرواحهما) .

١٥ ربيع أول سنة ١١٥٥ (٢) .

ومن أهم رجال الإدارة المحلية في القرية :

الشاهد : ويعينه الملتزم من أهالي المنطقة ، وهو الذى يحفظ السجل المدرج به بيان الأراضى في القرية ونوعها وخصص الفلاحين وأسماء الملتزمين فيها والتغيرات التى تطرأ على أراضى القرية ، وقد لقب بالعاقل للدلالة على الاستقامة التى يجب أن تتميز بها أعماله (٣) .

ومن رجال الإدارة أيضاً فى القرى :

الكلاف : أو الراعى وهو مكلف تحت إشراف الوكيل بالعناية بمواشى وغنم الوسية وقطعانها ، وهو من أتباع وكيل الملتزم وكان فى القرية عمال آخرون مثل :

الامام — الحلاق — النجار . ويتناولون أجورهم من الفلاحين مقابل تقديم الخدمات لهم .

(١) دار المخطوطات بالقاهرة : سجلات محكمة المنصورة : سجل رقم ٢ ص ٩ ، لسنة ١١٥٤ هـ =

١٧٤١ م .

(٢) بنفس الدار : سجل محكمة المنصورة رقم ٢ ص ١٢ لسنة ١١٥٥ هـ = ١٧٣٨ م

Esteve : Memoire sur les Finance. p. 60.

(٣)

وقضاة الأقاليم :

كانوا من أهم رجال الإدارة في القرى ويمثلون مصالح الدولة فيها ويقيمون محاكمهم في القرى الرئيسية في المقاطعات وتشمل أحكامهم بالإضافة للشئون القضائية العادية كل الشئون الإدارية والمالية الأخرى في المقاطعات ، فقد كانت تعقد في محاكمهم وأمام القاضي كل الاتفاقات الخاصة بتبادل الالتزامات والفراغ عنها والحقوق والالتزامات المتبادلة بين الفلاحين والمتميزين (١) .

وقد اختلفت إدارة القرى في الصعيد عن الوجه البحري بعض الشيء ، فقد كان الكشاف في الصعيد هم الذين يديرون قرى الكشوفية وهي القرى التي كان دخلها مخصصاً للباشاوات وكانت مفصولة لذلك عن أرض الالتزام ، وكان هؤلاء الكشاف من الموظفين المالك من الدرجة الثانية أى لم يصلوا إلى رتبة البكوية . أما الوجه البحري فقد كانت إدارة الأقاليم الصغيرة فيه أى الكاشفيات مسندة إلى الكشاف المالك .

والجانب الذى كان يطلق عليه اسم الصراف في الوجه البحري كان يسمى في الوجه القبلى العامل أو القابض ومن الاختلافات الأخرى بين نظم الإدارة في الصعيد عن الوجه البحري هو أن عملية المساحة في الصعيد كانت تقوم مقام سجل الشاهد (٢) في الوجه البحري .

فقد كانت أراضي القرى في الصعيد على الشيوخ ، أى أن أطيان كل بلدة لم تكن مقسمة إلى تكاليف قائمة بذاتها يمتلك كل فلاح منها تكليفاً خاصة به (أثرآ) ، كما هو الحال في الوجه البحري ، وكذلك الحال بالنسبة لأراضي المتميزين (الأواسى) .

فقد كانت أرض الأثر والأواسى عرضة للتغيير كل عام ، وعقب انحسار المياه عن الأرض وإمكان زراعتها كان المتميز ينتدب مساحاً غالباً ما يكون من الأقباط يمسح الأرض القابلة للزراعة بحضور المتميز أو وكيله .

فالأراضي التي يخصصها للفلاحين تكون (أثر السنة) وتفرض عليها ضرائب مماثلة للضرائب التي يحصلها المتميزون في الوجه البحري .

(١) ليلي عبد اللطيف : شيخ العرب هم ، ١٩ ج ، ١٢٠ .

Lancret : Memoire sur lesysteme, p. 481.

(٢)

والأراضي التي تخصص للمتزمين تكون هي الأواصي ونثبت حدود ومقدار النوعين في أوراق رسمية وطريقة القسمة السنوية هذه سببها عدم انتظام الري ، الأمر الذي كان يترتب عليه أن الأراضي الصالحة للزراعة في إحدى السنين قد تكون شراقي أو بأثرة في السنة التالية وبالعكس . أما باقي موظفي القرية ورجال الإدارة فيها فكانت واجباتهم مماثلة تماماً لأمثالهم في الوجه البحري (١).

وقد قام المتزم في قرى مصر العثمانية عامة بمركز البنك الزراعي بالنسبة للفلاحين ، فكان هو الذي يقدم لهم رأس المال المطلوب لشراء الحبوب اللازمة للزرع ولإصلاح الآلات والأدوات المستخدمة في الزراعة والنفقات اللازمة لتبديل حيواناتهم المستخدمة في الحرث وانصروفات اللازمة لدفع أجور الأشخاص الذين يجمعون المحصول (٢) .

هكذا نرى مما سبق كيف شارك المتزمون وعدد كبير من أعوانهم كالمشد والصراف أو المباشر والشاهد وشيخ البلد والحولي مع الكشاف في الإشراف على الأرض وجباية الأموال المقررة عليها ، وكان هؤلاء يمثلون رجال الإدارة في القرى .

وطالما كانت الإدارة المركزية في القاهرة قوية وقادرة ، كانت أدوات الإدارة في القرى تعمل بطريقة طيبة ، ليس فيها إرهاب ولا عنف مع الفلاحين ولكن في القرن الثامن عشر وعندما ضعفت قبضة الإدارة المركزية أزهق رجال الإدارة في القرى الفلاحين بالأعباء والفرد غير القانونية والحقوق والعادات التي كان لابد للفلاح أن يؤديها في مواعيدها المقررة . وغدا الفلاح يرتعد عند ذكر مال السلطان وعادات الكشاف ونزلة الصراف

Lancret : Memoire sur le systeme, p. 486.

(١)

(٢) اعتبرت أن المشد والحولي ، شيخ البلد والشهد والصراف وغيرهم من رجال المتزمين في القرى والمتزمين أنفسهم من رجال الإدارة بالرغم من عدم تقاضي أي من هؤلاء مرتباً من الدولة . بالرغم من أن المرتب هو ما يعمل عليه الموظفون العموميون فإنه ليس من الخطأ أن الأساسيات اللازمة لتوظيفة العامة أو شرط من الشروط الواجبة في اعتدالهم ومن ثم عدم حصول الفرد على مرتب ثابت من الدولة مقابل خدمته لا يفي عند ذلك الموظف العام ويشبه وضع رجال المتزم في العصر العثماني وضع العمدة والمشيخاء الذين الآن في نهولاه الأخيرين ثبت بحكم محكمة القضاء الإداري المصرية اعتبارهم من الموظفين العموميين الدائمين وإنهم يندرجون تحت فئة الموظفين بدورية .

د . طعيمة : بحث في رقبة القضاء لأعمال الإدارة العامة . القاهرة ١٩٧٠ . ص ١٨٠ .

والعونة والوجبة وغير ذلك من المصطلحات التي أصبحت تثير رعب الفلاحين وذعرهم لما يقع عليهم من ظلم في القيام بها وأدائها لرجال الادارة .

وأصبح الفلاح يعيش في حالة سيئة وعانى آلام الفقر والفاقة ولم يجد له متنفساً من هذه الأعباء الملقاة على عاتقه إلا في تقربه إلى الله والانخراط في سلك الطرق الصوفية (١) .

وتلك كانت في الغالب حالة الفلاحين في قرى الوجه البحرى . أما قرى الصعيد فتعدت بالحماية التي كفلتها لها سيطرة العصابات العربية القوية التي وقفت سداً منيعاً تزود عن فلاحى الصعيد مظالم الأمراء المماليك وهجمات عصابات الأعراب ، وأبرز مثال لذلك ما حدث في عهد سيطرة قبائل الهوارة بزعامة شيخ العرب همام الذى بذل عناية فائقة لصيانة الترع والجسور مما أدى إلى ازدهار الزراعة وتحقيق الرخاء للأهالى الذين تمتعوا بالأمن والراحة في تلك الفترة التي كان فيها الصعيد سعيداً بإدارة الشيخ همام ، ولكن ما أن انتهت أيام همام بوفاته عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م بعد محاربة على بك له حتى غدا الصعيد نهياً لبكوات القاهرة الذين سخروا أرضه وفلاحيه لمآربهم الشخصية وأثقلوا كاهلهم بالمظالم وساموهم سوء العذاب (٢) . فتدهورت الزراعة واضطرب الأمن في الصعيد وخاصة في فترة سيطرة مراد بك وإبراهيم بك .

وعندما فقدت الادارة المركزية قدرتها على السيطرة على الملتزمين .

اندفع هؤلاء وبدافع المصلحة الشخصية إلى استغلال الفلاحين إلى أقصى حد ممكن ، فهرب الفلاحون إلى المدن وانتشرت هجمات الأعراب وتعذر على الادارة إعادتهم إلى قراهم وأصبح إقفار الأرض من أهم مشاكل الادارة المحلية في القرى .

AHMAD SR

خاتمة

AHMAD SR

موقف المجتمع المصري من الادارة العثمانية

AHMAD SR

خاتمه

موقف المجتمع المصرى من الادارة العثمانية

عرضنا فى فصول هذه الرسالة لنظام الإدارة العثمانية فى مصر بتفصيل توخينا فيه ما استطعنا من وضوح ودقة لنستبين به معالم هذا النظام منذ قيامه عقب الفتح العثمانى سنة ١٥١٧م وتطوره حتى سنة ١٧٩٨م ، والصورة الشائعة لنظام الحكم والادارة فى مصر العثمانية صورة بغيضة فقد ، كال له البعض أبشع التهم وأفسى الانتقادات ، ووصموه بالظلم ودمغوه بالتقسوة والفساد .

وليس من شك فى أن أحداً لا ينكر أن فترة زمنية طويلة المدى تفصل بين تاريخ ظهور نظام الادارة العثمانى وظهور نظام الادارة فى شكله الحديث ، وهذا الفاصل الزمنى قد انطوى على تغييرات عميقة فى مفاهيم نظم الادارة . فالادارة الحديثة تشرف على كل شئون الحياة فى الدولة ، فتخصص إدارات للعناية بالتعليم والصحة والزراعة والصناعة . وما إلى ذلك من شئون حياة الأفراد ، أما الادارة العثمانية فقد قامت على أساس معين هو تخفيف الدولة ما أمكن من أعباء الادارة المباشرة ، فهى إدارة تقليدية اقتصرت على مهمة الدفاع عن الولاية ، وهى المهمة التى أسندت للجيش ، وحفظ الأمن فى الداخل واختص به الجيش أيضاً ثم تحصيل الأموال الأميرية (الضرائب) وتوزيعها فى وجوهها المختلفة ، وهذا ما قامت به الادارة المالية متعاونة مع فرق الجيش أيضاً ، ثم الفصل فى خصومات الأفراد . وهى المهمة التى اضطلعت بها الهيئة القضائية برئاسة قاضى القضاة .

أما فيما عدا ذلك من مسائل عامة فقد تركتها الادارة للرعية يدبرون شئونهم بأنفسهم ، فإذا احتاجوا مثلاً إلى تعليم التمسوه عند بعض من يحسنونه ، وإذا اشتد بهم داء التمسوا له الطب عند بعض العارفين به وشئون الزراعة يدبرها الملتزمون مع فلاحهم ، وأمور الصناعة تجرى على ما يرسم أهل الحرف فى طوائفهم ، والتعليم فى الأزهر والمساجد يسير على ما نوف ما اعتاده العلماء والمجاورون من الطلاب ، يجرى هذا كله دون أن تتدخل الادارة لعمومية لتفرض سياسة معينة لشئون الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة إلى غير ذلك مما تنهض به الإدارة الحديثة (١) .

(١) د . أحمد عزت عبد الكريم : دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، ص ٢١٩ .

وقد استلهم السلاطين العثمانيون الأوائل هذا النظام من واقع مفاهيم عصرهم لا من واقع مفاهيم عصرنا .

وإن كان نظام الإدارة العثمانية بصورتها التي وضعها السلطان سليمان القانوني نظاماً عادلاً، يهدف إلى تحقيق مصلحة الرعية ، وذلك على النحو الذي فصلته نصوص قانون نامة مصر سنة ١٥٢٥ م . فإنه يمضى الوقت حدث الخطأ في التطبيق ، فلا الحكام ولا الإدارات المختلفة قد التزمت أحكام هذا القانون في الشكل أو في الواقع . فضلا عن أن نظام الإدارة نفسه كان يحمل في طياته عوامل أدت إلى اختلاله ، فقد كان من الملامح المميزة له وجود سلك عسكري ومدني واحد ، فكانت أداة الحكم وأداة الحرب واحدة ، كما كان الحال في الدولة العثمانية نفسها ، فقد أسندت لرجال الأوجاقات العسكرية مهام إدارية واسعة ، وذلك بصورة كبار الضباط منهم بالديوان العالى ، وإشرافهم على حفظ الأمن في القاهرة والأقاليم ، كما تولى رجال الأوجاقات أيضاً التزام الجمارك الكبيرة ، واشترك البعض منهم في إدارة الأقاليم ونوى آخرون جمع الضرائب المقررة للدولة ، وغير ذلك من المهام التي أفضنا الحديث عنها خلال نصول الرسالة .

وكان من الطبيعي أن تحتل الإدارة باختلال الجندية ، فعندما سرى الانحلال إلى الجندية العثمانية في مصر بسبب انقطاع ورود الجند من استانبول ، وغلبة العنصر المملوكي عليها ، ونقص تدرجات لوجود الأزيمة النقدية ، وفساد العملة ، اندفع العسكر لتعويض النقص في مرتباتهم باستغلال الرعية ، ففرض رجال الأوجاقات في القاهرة حمايتهم على طوائف الحرف فيب ، وشاركهم في أرزاقهم « فقد كثرت عدى العساكر على أهل الحرف ، كالتفجيرية والحامية والزينين والحياطين ، وغيرهم . فبأنى أحدهم إلى الحمى أو التفجيرية ، أو الحياطين ويقلع سلاحه ويطلقه ويرسم ركه (١) في ورقة أو على باب الدكان ، وكأنه صبره شريكه وفي حمايته ويذهب حيث شاء ، أو يجلس متى شاء ، ثم يحاسبه ويقاممه في المكسب (٢) .

وقد امتط الانكشارية والعزبان في فرض الحمايات على موانى القاهرة وأسواقها .

(١) الركن : هو الشدة خصصة للأورقة التي ينتمى إليها البندول ، وقد اتخذت كل أورقة شارة عبارة عن ممتاح أو هب أو سكة أو عم .

(٢) . أخبار : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

وفي الأقاليم أنزل السباهية بالفلاحين أقصى أنواع الاستغلال وأرهبهم بالطالب الجائرة من ضريبة (الطلبة) والمظالم وغيرها .

وبالإضافة لمشاركة الجند في الإدارة ، فقد احتل الأمراء المماليك ، وهم قادة عسكريون بالدرجة الأولى أهم مناصب الإدارة مثل الدفتردارية ، وحكم الأقاليم ، وإمارة الخزينة ، وإمارة الحج وغيرها من المناصب الهامة ، مما أسهم بدور كبير في تدهور الإدارة ، لما عرف عن هؤلاء من جشع وظلم ومنازعات لا تنتهى .

ولقد قامت الادارة العثمانية على العرف والخبرة وليس على التنظيم والاعداد الدقيق للوظائف عن طريق إعداد الموظفين في مدارس معينة ، فقد كان العمل في وظائف الادارة المالية مثلاً يبدأ بالانخراط في صفوف الصبيان (الشاجرتية) كما كانت الوظائف وراثية أباً عن جد مما جعل الادارة العثمانية تتسم بالمحافظة على القديم ، والحرص والسرية ، ومن هنا جاء استهمال أفندية الروزنامة لحط القيمة سعياً للمحافظة على أسرار مالية الولاية .

وبالرغم من أن الادارة المالية في مصر العثمانية كانت أكثر الادارات تنظيماً وضبطاً لحرص العثمانيين على تسجيل كل كبيرة وصغيرة من الشؤون المالية ، فإن ذلك لم يكن يمثل الواقع في أواخر القرن الثامن عشر حيث كانت تسجل في دفاتر الروزنامة مثلاً المبالغ المرصودة للخبز الأرسالية ، كما تقررت منذ أوائل العهد العثماني ولكن تلك المبالغ المرصودة لم تكن ترسل بكاملها أحياناً ولم يرسل شيء منها في أحياناً أخرى لاغتصاب أمراء المماليك لها .

وقد أسهم في اختلال الادارة العثمانية في مصر عدم وجود ضوابط إدارية ، فبعد صدور قانون نامة مصر سنة ١٥٢٥م لتنظيم إدارة مصر لم توجد لوائح أو قوانين أو مبادئ عامة ، لضبط الإدارة وتركت شؤونها للعرف والعادة ، الأمر الذي مهد السبيل أمام الأمراء المماليك للسيطرة على الوظائف الهامة في إدارة مصر واستغلالها لصالحهم .

وظلت هبة السلطان وعظمته مرعية في مصر إلى أواخر العهد العثماني ، بالرغم مما أصابها في الواقع من ضعف ، وكذلك كان الحال بالنسبة للباشا ممثل السلطان في مصر فقد ظل يشار إلى اسمه في السجلات بكل ألقاب التفخيم والإجلال ، وإن كان قد أرغم على

تحويل معظم موارده لتعصبة مصرية لصالح أمراء المماليك ، الذين سلبوه في الواقع معظم سلطانه الحقيقية .

وقبل أن نختتم حديثنا عن نظام الإدارة العثمانية لمصر ، نعرض لموقف المجتمع المصري بطبقاته المختلفة من تلك الإدارة ، فهو المجتمع الذي كانت تطبق فيه الإدارة أحكامها ومبادئها .

موقف العلماء :

كانت طبقة العلماء أكثر طبقات المجتمع المصري اشتراكاً في الإدارة ، فمنها كان يؤخذ قضاة معظم أحطاط القاهرة ، وقضاة الأقاليم ، والقضاة العاملون في الأنبار الأميرية ، كما اشترك العلماء أيضاً ، وأرباب السجّاحيد والأشراف في (الجمعيات) الهامة التي تعقدتها الإدارة لحل المشاكل العامة ، والطارئة للرعية .

كما تمتعت هذه الطبقة أيضاً بثقة الحاكمين والمحكومين ، فاستطاعت أن تقوم بدور الوساطة بين رجال الإدارة والشعب ، وكان كل من الطرفين يبجل رجال الدين من العلماء ويسعى إليهم ، فالباشا يلجأ للاستعانة بهم في إعلان مساوية خصومه من بكوات المماليك ، ويأخذ منهم الفتاوى التي تجيز له قتال العصاة منهم ، مثلما فعل عابدي باشا سنة ١٢٠٢ هـ // ١٧٨٧ م عندما أخذ من العلماء برئاسة الشيخ العروسي شيخ الجامع الأزهر فتوى تبيح له قتال مراد بك وإبراهيم بك (لعصيانهما وأوامر السلطان وتعديهما الأماكن التي حددها لهما الباشا ، ومنعهما خراج السلطان ، وأكل حقوق الفقراء ، ومنع غلال الحرمين ، وقطع علوفات الفقراء ، وجماعى المستحقين والأنبار) (١) كما استعان أمراء المماليك أيضاً بالعلماء لكتابة الفتاوى التي تدين الباشاوات الذين يقررون عزلهم والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها الفتوى التي كتبها المشايخ من العلماء بناء على طلب محمد بك جرّكس سنة ١١٣٧ هـ // ١٧٢٤ م يمددون فيها مساوية الباشا ويعلنون ضرورة عزله (٢) .

موقف طبقة التجار :

التجار في مصر العثمانية بسبب ثرائهم لمطامع رجال الإدارة الذين أخذوا يغالون

«جانب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

راجع السابق ج ١ ص ١٢٨ .

في فرض الرسوم عليهم ، كما أكثروا من مصادراتهم ، ومن هذه الرسوم ما كان يؤخذ من التجار عند خروج الحملات ، كما أن الباشا ورجال الإدارة المالية كانوا يقترضون من التجار مبالغ طائلة عند خروج الخزينة الإرسالية^(١) .

وطوال العهد العثماني كان التجار هدفاً لعمليات الابتزاز هذه ، ولكنها لم تأخذ أسوأ صورة إلا عندما اختل الجهاز الإداري تماماً في عهد سيطرة مراد بك وإبراهيم بك ، من ذلك ما ذكره الجبرتي في أحداث سنة ١٢٠٦ هـ // ١٧٩١ م ، من أن الأمراء السابقين وأتباعهم « قرروا تفريده على تجار العورية وطولون وخان الخليلي ، وقبضوا على أنفار منهم^(٢) » ، ولم يكن التجار يستطيعون مقاومة مطالب هؤلاء الأمراء الذين يدهم القوة العسكرية القادرة على جمع المطلوب بالقوة ، فكانوا يلجأون في بعض الحالات إلى المقاومة السلبية فيهربون ، وحينئذ « يسمر الأمراء دورهم وحوانيتهم^(٣) » .

وكثيراً ما هرب أثرياء التجار إلى الحجاز فراراً من كثرة طلب السلف منهم^(٤) ، وفي حالات أخرى كان التجار يلجأون لتعويض خسارتهم التي تلحق بهم من المغارم التي يؤديها لرجال الإدارة برفع الأسعار مما يثير استياء الجماهير ويدفعها إلى التظاهر .

موقف الصناع وأرباب الحرف :

كانت طوائف الحرف التي تشمل الحرفيين والصناع وتجار القطاعي تمثل بالنسبة للإدارة العثمانية وسيلة تمكنها من الإشراف على معظم طبقات الشعب العاملة بالمدن فشيوخ الطوائف يقومون بفض المنازعات التي تنشب بين أبناء طوائفهم وتنظيم المنافسة بينهم ومعاينة المسيئين منهم على ما يرتكبون من أخطاء فيسهمون بذلك في إدارة المدن وحفظ النظام فيها وكانت سلطات الإدارة تلجأ لوساطة شيوخ الحرف لجمع الغرامات التي تفرضها على طوائفهم وكانت تلك الغرامات تشكل مصادر مالية هامة بالنسبة للإدارة .

-
- (١) يوسف الميراني : تحفة الأحياب ، ص ٩٩ .
 - (٢) الجبرتي : عجائب الآثار ح ٢ ، ص ٢٢٦ .
 - (٣) الجبرتي : المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ١٣٢ .
 - (٤) الجبرتي : المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ١٣٣ .

كما كان رجال الإدارة يبايعون لهذه الطوائف وشيوخها عند حاجتهم لأجهزة بعض أعمال البناء أو الطافة أو عندما يحتاجون للمساعدة في خدمات معينة ككافة الحرائق مثلاً .

وقد اعتمدت الإدارة على شيوخ الطوائف في إبلاغ أوامرها إلى رجال الحرف .

وبصفة عامة كانت طوائف الحرف رابطة إدارية هامة بين السلطات الإدارية والرعية وظلت تقوم بذلك الدور طوال العهد العثماني في مصر .

وفي القرن الثامن عشر تعرض رجال طوائف الحرف لكثرة اعتداء الجند عليهم عندما اختلت الجندية كما قدمنا وضعفت سلطة الإدارة .

وقد فشلت الدولة في مع التداخل بين رجال الحرف وجنود الأوجاقات السبعة في مصر .

وقد هب، هذا التداخل لرجال الحرف الفرصة لحمل السلاح والزود عن أنفسهم ، وحماية مصالحهم وقت اختلال الإدارة وشيوع المظالم والتعدى على حقوق الشعب

موقف الفلاحين :

عاش الفلاح المصري في العهد العثماني في صراع مستمر بينه وبين أجهزة الإدارة ، التي أوقعت به الكثير من مظاهر القسوة والظلم وذلك بالرغم من حرص الدولة العثمانية نفسها على رعاية حقوق الفلاحين ، وعدم إيقاع الظلم بهم كما تشهد بذلك الكثير من نصوص قانون نامة .

وقد عانى الفلاح كثيراً من مظالم الكشاف ووصل به الحد إلى الشكوى إلى السلطان رأساً من تعدى الكشاف عليه كما حدث في سنة ١١٩١ هـ // ١٧٧٧ م عندما تقدم أهالي زفتى الجويدية في إقليم الغربية بشكوى إلى السلطان من الضرائب التعسفية التي كان كاشف الاقليم يجبيها منهم بالاكراه (١) .

وباختلال نظام الإدارة في مصر في أواخر القرن الثامن عشر اندفع الملتزمون ورجال الإدارة لارهاق الفلاحين بمطالبهم الجائرة وأصبح الفلاح يجأ بالشكوى المرة لا من العونة والسخرة والوجبة، وغيرها من المظالم التي أوقعها به هؤلاء بالإضافة إلى اعتداءات العربان .

وقد أدى ذلك إلى خراب كثير من القرى لجلاء الفلاحين من بلادهم ، فرارا من الظلم ومن النمراني التي كانت تحدث لأهال رعاية نظم الري في الأقاليم . وكان الفلاحون يتوجهون بعد هروبهم إلى المدن وخاصة القاهرة وينتشرون منها ويسببون مشكلة كبيرة لسلطات الادارة والحكم فيها ، الأمر الذي حدا بالادارة إلى التناداة بين حين وآخر بضرورة خروج الفلاحين من القاهرة وعودتهم إلى بلادهم ولكن تلك النداءات كانت تذهب أدراج الرياح بسبب شدة الغلاء وتتابع النظام وخراب البلاد حتى إذا ما إتهينا إلى أواخر القرن الثامن عشر وجدنا (أنه لم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وعمهم الموت والجلاء) على حد تعبير الجبرتي (١) .

موقف أهل الذمة :

أسهم النصارى من أهل الذمة في العمل في الادارة المالية فتولوا وظائف الصرافين في الادارة المحلية في القرى والأقاليم ، كما شغلوا وظائف المعلمين (المباشرين) . وقد بلغ بعض هؤلاء المعلمين شأنًا كبيراً في مصر العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر فتمتعوا بالثراء الطائل الذي مكنتهم من اقتناء الجوارى والعبيد وشراء المراتب والعلوفات من الجند وغيرهم . أما اليهود فقد عملوا صرافين في خزينة مصر في القاهرة كما كان يؤخذ منهم البارزكانات الذين يمثلون أتباع الباشا المختصين بالشئون التجارية .

وعمل اليهود أيضاً كمديرين للجمارك وخاصة جمرك الاسكندرية وبولاق ومصر القديمة (٢) وقد كانت علاقات الطوائف الدينية من مسلمين ونصارى ويهود علاقات طيبة .

ولم يتعرض أهل الذمة بصفة عامة للاضطهاد في العصر العثماني إلا في أوقات الاضطرابات والفتن . فكانت الادارة تصدر إليهم بعض الأوامر التعسفية التي تقضى بهدم كنائسهم أو حل أوقافهم أو التضييق عليهم في بعض مظاهر الحياة الاجتماعية من ملابس وغيره مثل التزامهم

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ح ٢ ص ٢٣٩ ، أحداث سنة ١٢٠٧ هـ .

(٢) لم يعزل اليهود من إداره الجمارك الهامة إلا ابتداء من عهد علي بك الكبير الذي استبدل بهم معلمين سوزيين بعد أن تبص على معلم جمارك الاسكندرية يوسف لينو . معلم جمارك بولاق اسحق اليهودي وصاحب أهوالهما .

محمد رامت رمضان : على بك الكبير ، ص ٩٠ .

فوائى : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ص ٥٩ .

بتصغير عمائمهم أو منعهم من ركوب الخيل ، وكانوا الاستسلمون لمثل هذه الأوامر إلا ريثما يسمى كبارهم الأثرياء لإبطالها يبدل الأموال لرجال السلطة وبذلك يتوصلون إلى إلغاء الأوامر التي تضيق عليهم . (١)

موقف العربان :

شكل العربان دائما في مصر مشكلة مؤرقة للادارة العثمانية وبالرغم من أن العثمانيين قد أقروا عرب الصعيد مثلا ، وخاصة الهوارة على ما يدهم من سلطة ونفوذ ، وأسندوا إليهم إدارة الصعيد فان هؤلاء الهوارة برئاسة أسرة أولاد عمر أكثروا من ظلم الفلاحين وإرهاقهم والتصف معهم ، فاضطرت الادارة لمنعهم من حكم الصعيد وإسناد إدارته إلى أحد البكوات كباقي أقاليم مصر وذلك بعد مضي ما لا يزيد على خمسين عاما من الفتح العثماني لمصر . (٢)

وقد استمر عرب الصعيد وعلى رأسهم الهوارة دائما طوال العهد العثماني يتحدون سلطة الادارة المركزية في القاهرة بامتناعهم عن تقديم المال والغلال المطلوبة منهم كملتزمين لمعظم أراضي الصعيد وكثيرا ما أمرت الدولة باشا مصر بمحاربتهم وردهم إلى الطاعة باستخدام القوة العسكرية ضدهم . (٣)

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وصل عرب الهوارة بزعامه شيخ العرب همام إلى السيطرة التامة على أراضي الصعيد وإدارته من النيا إلى أسوان حيث غدا الشيخ همام الحاكم الفعلي الذي تولى كل شئون الادارة في الصعيد ولم يعد البك حاكم جرجا ورجاله أكثر من أدوات منفذه لسياسة همام وتعليماته مما دفع على بك الكبير عندما انفرد بشئون الادارة في مصر إلى القضاء على شيخ العرب همام وحكمه وإدارته في الصعيد . (٤)

ويقدر ما كانت إدارة همام للصعيد عادلة وطيبة وسعد بها أهالي الصعيد بقدر ما كانت سطوة القبائل العربية في الوجه البحرى ظالمة وتقوم على التعسف والسلب والنهب .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ ، ص ١١٦ ، ١٥٥ .

Vansleb, The Present State of Egypt, P. 91.

(٣) الجبرتي : المرجع السابق ج ١ ص ١٠١ .

الدرداش : الدرر المصانة ج ١ ص ٥٩ ، ٦٥ .

(٤) ليلي عبد اللطيف : شيخ العرب همام وحكم ولاية جرجا .

وقد بدا ذلك في أعمال عرب أولاد عبد الدائم في الشرقية الذين سبوا أكبر المشاكل للإدارة العثمانية في أوائل العهد العثماني وقد اضطرت الإدارة حينذاك لاستخدام أشد وسائل القمع لحركات العربان المخربين في الوجه البحري (١).

ومن عربان الوجه البحري أيضا الذين أضروا بالأهالي أكبر الضرر عربان أولاد حبيب في القليوبية الذين عهد إليهم بخفارة الملاحة النيلية بين موانئ القاهرة وموانئ دمياط ورشيد ، فاستغلوا تلك السلطة لنشر النهب والسلب في أقالم الشرقية والقليوبية ومارسوا القرصنة النيلية ، وقد قضى على بك أيضا على ما كان لأولاد حبيب من سطوة ونفوذ وحرمتهم من تولى الخفارة النيلية (٢).

ومن العربان الذين أقلقوا الإدارة في مصر العثمانية العربان المتقلون من أولاد وافي وغيرهم من عربان المغاربة فقد كانوا ينشرون الدعر بتنقلهم في أنحاء البلاد من الشمال إلى الجنوب ينهبون مزارعات الفلاحين وأبقارهم ويسلبونهم كل ما يملكون من مال ومتاع وقد عاث هؤلاء العربان فساداً في مصر الوسطى مما دفع أهالي البهنسا وأهالي بني سويف إلى الشكوى منهم إلى السلطان رأساً فأمر باشا مصر برسالة حملة ضخمة للقضاء عليهم وتم ذلك وهزم هؤلاء العربان المفسدون وأخذت منهم الغنائم والأسرى ونهبت مخازنهم وسببت نساؤهم وقضى على كل أثر لهم في المنطقة فارتاح أهلها منهم (٣).

وبالإضافة للمتاعب التي سببها العربان في داخل البلاد للإدارة ، فقد سبب فريق آخر منهم المتاعب للإدارة ، خارج مصر ، ومنهم العربان الذين كانوا يهاجمون قوافل الحج ويسلبون أمتعة الحجاج ، وينزلون بهم أشد أنواع الأذى وما أكثر ما وجهت الإدارة في مصر في العصر العثماني الحملات بقيادة البكوات للمالِك لردع هؤلاء العربان وتخطيم شوكتهم . وبصفة عامة كان العربان في مصر طوال العهد العثماني عنصراً مقلقاً للإدارة ومثيراً للمتاعب والمشاكل أمامها .

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ح ٥ ص ٢٢١ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ١ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) الدرر دأش : الدرر المعانة ، ح ١ ص ٥٩ ، ٦٥ .

الجبرتي : عجائب الآثار ح ١ ص ١٠١ .

أما عامة الناس من باعة وسوقة وسقائين ومكاريين ومعدمين أو أشباه المعدمين وهم الذين أشار إليهم الجبرتي باسم الحرافيش أحياناً والزعر في أحيان أخرى^(١). فقد أرجأت الحديث عن موقفهم من الإدارة العثمانية لأن موقف عامة الناس وما كانوا يقومون به من مظاهرات ضد الإدارة أثار كثيراً من الجدل حول مفهوم هذه المظاهرات وطبيعتها وهل كانت ترقى إلى مستوى الثورات أم أنها لا تخرج عن كونها مظاهرات احتجاج ضد مظالم الإدارة. وقد اشتهرت هذه الفئة (العامة) طوال العهد العثماني بأنها كانت تمثل الاحتجاج الدائم ضد الإدارة والسلطة، وكان الفقر الذي زان على حياة معظم أفرادها هو الذي يذعهم إلى ذلك. فالعامة هم أكثر طبقات الشعب حينذاك تأثراً بارتفاع الأسعار والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد من حين لآخر مما دفعهم في بعض المناسبات إلى مهاجمة مخازن الإدارة، ونهب حواصل كبار موظفيها مثلما حدث عام ١١٠٧ هـ // ١٦٩٥ م عندما اجتاحت البلاد وباء الضاعون وهبط النيل، مما أدى إلى اختفاء القلال وارتفاع الأسعار ارتفاعاً شديداً فلم يجد فقراء العامة بداً من الاحتجاج على ذلك لدى ممثلي الإدارة (فاجتمع الفقراء والشحاذون رجالاً ونساءً وصبياناً وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبه أحدٌ فرجموا بالأحجار فركب الوالي (الزعيم) وطردهم فنزلوا إلى الرميطة ونهبوا حواصل النخلة التي بها ووكاة القمح وحاصل كتخدا الباشا وكان ملاناً بالشعير والبقول)^(٢).

ولم تعد عملية النهب هذه في حل أزمة الفقراء، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً وعمت المجاعة مصر وزاد الأمور سوءاً في للقاهرة لجوء أهالي القرى والأرياف إليها حتى امتلأت أزقتها بهم، فاضطر الفقراء (لخطف الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الحمازين ويذهب الرجلان أو الثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم المعصى حتى يخبزوه بالفرن ثم يعودون به)^(٣).

وامتدت الأزمات الغذائية تؤثر على حياة العامة طوال العهد العثماني. ففي عام ١١٩٨ = ١٧٨٣ م تعرضت مصر أيضاً لمجاعة شديدة أدت إلى (أن مات الكثير من الفقراء بالجوع)^(٤).

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، ح ٢، ص ١٦٥، ١٨، ٢٥٨.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ح ١ ص ٢٦.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار، ح ١، ص ٢٦، ٢٧.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار، ح ١، ص ٨٤.

وبالإضافة لاحتجاج العامة على الإدارة في حالات المجاعات فقد كان هؤلاء العامة أيضاً وبدافع من المظالم المستمرة التي تقع عليهم من أمراء المالك يقومون بسلسلة مستمرة من الاحتجاجات على تلك المظالم ، وحينئذ كانت الاحتجاجات تأخذ شكل أعمال الشغب في بعض الأحيان وأشكال المظاهرات العامة في أحيان أخرى .

من أمثلة ذلك الشغب الذي بدأ في حى الحسينية بسبب أعمال النهب التي قام بها في ذلك الحى حسين بك المعروف بشفت ، وهو أحد صنّاجي مراد بك ، فقد اعتاد هذا الرجل التهجم بجنوده على بيوت أهل الحى ونهبها ، وفي هذه المرة اقتحم دار أحمد سالم الجزار متولى رئاسة دراويش الشيخ ييومي ونهب ما في الدار بما فيه مصاغ النساء والفراش ثم عاد أدراجه دون أن يتعرض له أحد ، ولكن في اليوم التالي :

ثارت جماعة من أهالي الحسينية بسبب ما حدث أمس وذهبوا إلى الجامع الأزهر وهم يدقون الطبول ويشيرون ضجة كبيرة وشغباً عظيماً وذلك بمن انضم إليهم من أوباش (العامة والجميدية) وحملوا في أيديهم العصي والنباييت ، واتجه الجمع إلى مجلس الشيخ الدردير فأول تهدتتهم دون جدوى إذ أغلقوا أبواب الأزهر وصعد فريق منهم على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشر جماعة منهم في الأسواق المحيطة بالأزهر في حالة هياج شديد وصفها الجبرتي بأنها « حالة منكورة » فاضطر الشيخ الدردير لمجاراتهم وقال لهم (في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم ونهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم . فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ومحمد كتحدا الجلفي إبراهيم بك إلى الشيخ الدردير خوفاً من تضاعف الحال وطلبوا منه أن يكتب لهم قاعة بالمنهوبات لردّها ، وفي اليوم التالي ذهب الشيخ الدردير إلى إبراهيم بك الذي أرسل إلى حسين بك شفت فأحضره بالمجلس وكلمه في ذلك فقال في الجواب « كلنا نهابون أنت تنهب ومراد بك ينهب وأنا أنهب كذلك ، وانقض المجلس . ويضيف الجبرتي « وبردت القضية » (١) .

والمصادر المعاصرة حافلة بأمثال هذه المظاهرات التي كان يقوم بها العامة للاحتجاج على لإدارة وتجدد في زعماء طوائف الحرف (قادة ومنظمين) .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ ص ١٠٣ سنة ١٢٠٠ هـ .

وبصفة عامة كان الشعب من عامة ورجال حرف ونجار لا يملكون من الوسائل التي تمكنهم من مجابهة مظالم الإدارة سوى الاحتجاج والتظاهر ، وقد زاد ذلك كثيراً في أواخر القرن الثامن عشر في عهد سيطرة مراد بك وإبراهيم بك على الإدارة .

وكان الشعب يجد في العلماء ملاذاً له^(١) فيمتصم به من ظلم الحكام ويطلب إليهم بل ويضطرم أحياناً إلى تصدر حركته للاحتجاج عليهم بل وصل الأمر بالشعب في عام ١٢٠٩هـ // ١٧٩٤م أن أرغم الأمراء باستخدام قوة العلماء على إصدار وثيقة «رفع المظالم» التي تمهد فيها الأمراء بالكف عن الظلم ، عندما تسطت الأمراء المهالك بالمظالم والضرائب الجائرة على الشعب ، وأثقلوا كاهله ، وقم الشعب بتظاهر ساخطة تصدرها الشيخ الشرقوى الذي أغلق الجامع الأزهر وجمع للشيخ - وذلك بعدما خاطب مراد بك وإبراهيم بك ، فلم يبدأ استمدادها لرفع الظلم عن الرعية . فخرج الشيخ الشرقوى يصحبه مشايخ الأزهر وأمروا أهل الأسواق والحوانيت بإغلاقها والسير معهم ، وقد تبعهم في مسيرتهم أيضاً جماعة كبيرة من العامة . وانتهى انركب إلى بيت الشيخ السادات ، فلما علم إبراهيم بك بذلك أرسل إليهم أيوب بك الدقردار يسألهم عن سبب مظاهرتهم ، فأجابوه بأنهم يريدون العدل ورفع الظلم وإقامة الشرع وأبطال الحوادث والكوسات التي ابتدعتها وأحدثها مراد بك وإبراهيم بك وأتباعهما ، فتعلل الدقردار بأن السبب في ذلك هو كثرة تفتقات الأمراء . فرد المشايخ بأن ذلك لا يصح أن يكون عذراً لإرهاق الناس بمطالبهم ومظالمهم ، فانصرف ولم يعد لهم بجواب شاف من الأمراء .

وهنا ذهب للمشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع معهم أهل الأطراف من العامة والرعية ، وبات الجميع بالأزهر واضطر الأمراء في النهاية وبعد ثلاثة أيام من إصرار العلماء والرعية على مطالبهم إلى إجابة تلك اللطالب وتم الصلح بين الطرفين بعدما كتب الأمراء على أنفسهم حجة شرعية على يد قاضي عسكر أفندي واعتماد الباشا يعلنون فيها :

١ - إبطال المظالم المحدثه والتفاريذ والكوس وكف يد أتباعهم عن مد أيديهم إلى أموال الناس .

٢ - إرسال صرة الحرمين .

(١) عن قيام الزعامة الشعبية في علماء الأزهر انظر د. عبد العزيز الشناوي : دور الأزهر إبان الحكم

وقد تم ذلك في الاجتماع الذي ضم الأمراء والمشايخ في بيت إبراهيم بك، وكتب قاضي
سكرافندي الذي كان حاضراً في الاجتماع حجة على الأمراء بذلك، ثم وقع الباشا تلك الحجة
لتكون بينة على الأمراء حتى لا ينكصوا بوعدهم (١).

« وانجملت الفتنة ورجع المشايخ وحوّل كل منهم واحد وأمامه وخلفه جملة عظيمة من
العامة وهم ينادون : حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس
بطلالة من الديار المصرية » (٢).

وتمثل تلك الحادثة القمة التي وصل إليها نفوذ العلماء في العصر العثماني، ذلك النفوذ الذي
استقر لهم في عهد الحملة الفرنسية .

AHMAD SR

(١) سجلات المحاكم الشرعية : سجلات الديوان العالي : سلسلة رقم ٢ ص ٣٠٠ ، سنة ١٢٠٩ هـ
حيث أشارت إلى عقد هذا الاجتماع بين المشايخ والأمراء في بيت إبراهيم بك .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، حواشي الحجة لسنة ١٢٠٩ هـ -

AHMAD SR

الملحق رقم (١)

باشاوات مصر من سنة ٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م

ملاحظات	مدة حكم الباشا		اسم الباشا	مسلل
	بالتقويم الهجرى	بالتقويم الميلادى		
٥	٤	٣	٢	١
	١٥٢٢ - ١٥١٧	٩٢٨ - ٩٢٣		١ - خاير بك الجركسى
	١٥٢٣ - ١٥٢٢	٩٢٩ - ٩٢٨		٢ - مصطفى باشا
أول باش عثمانى عين لمصر	١٥٢٥ - ١٥٢٤	٩٣١ - ٩٣٠		٣ - أحمد باشا الخاين
سمى بالحدين لقيامه بالثورة				
على سلطان ومحولته				
الاستقلال - بمصر				
	١٥٢٤ -	٩٣١ -		٤ - قاسم باشا
	١٥٢٥ - ١٥٢٤	٩٣١ -		٥ - الوزير الأعظم ابراهيم باشا
لم يبق بمصر سوى ثلاثة أشهر تقريباً .				
	١٥٣٥ - ١٥٢٥	٩٤١ - ٩٣١		٦ - سليمان باشا الخادم
	١٩٣٦ - ١٥٣٥	٩٤٣ - ٩٤١		٧ - خسرو باشا
	١٥٣٨ - ١٥٣٦	٩٤٥ - ٩٤٣		٨ - سليمان باشا
عاد إلى حكم مصر ثانية	١٥٤٩ - ١٥٣٨	٩٥٦ - ٩٤٥		٩ - داود باشا
أطول ولاية مصر عهداً				
فقد حكم إحدى عشرة سنة				
متصلة وتوفى بمصر				
	١٥٥٣ - ١٥٤٩	٩٦١ - ٩٥٦		١٠ - على باشا
	١٥٥٥ - ١٥٥٣	٩٦٣ - ٩٦١		١١ - محمد باشا
اشهر بلقب دوقه لين	١٥٥٨ - ١٥٥٥	٩٦٦ - ٩٦٣		١٢ - اسكندر باشا
	١٥٥٩ - ١٥٥٨	٩٦٧ - ٩٦٦		١٣ - على باشا الخادم
توفى بمصر في ٣ ذى الحجة				
سنة ٨٩٦٧هـ .				
	١٥٦٣ - ١٥٦٠	٩٧١ - ٩٦٨		١٤ - مصطفى باشا شادين
	١٥٦٥ - ١٥٦٣	٩٧٣ - ٩٧١		١٥ - على باشا الصوفى
	١٥٦٦ - ١٥٦٥	٩٧٤ - ٩٧٣		١٦ - محمود باشا (المقتول)
قتل في مصر على يد مجهول				
في ٢٠ جادى الثانية سنة				
٨٩٧٤هـ .				

ملاحظات	مدة حكم الباشا		اسم الباشا	مسلر
	بالتقويم الهجرى	بالتقويم الميلادى		
٥	٤	٣	٢	١
	١٥٦٨ - ١٥٦٧	٩٧٦ - ٩٧٥		١٧ - شان باش
	١٥٧١ - ١٥٦٨	٩٧٩ - ٩٦٦		١٨ - اسكندر باشا (جر كس)
عاد لحكم مصر ثانية	١٥٧٣ - ١٥٧١	٩٨١ - ٩٧٩		١٩ - شان باش
	١٥٧٤ - ١٥٧٣	٩٨٢ - ٩٨١		٢٠ - حسين باش
	١٥٨٠ - ١٥٧٤	٩٨٨ - ٩١٢		٢١ - مسيح باش خادم
	١٥٨٣ - ١٥٨٠	٩٩١ - ٩١٨		٢٢ - حسن باش خادم
	١٥٨٤ - ١٥٨٣	٩٩٢ - ٩٩١		٢٣ - توزير ابراهيم باشا
	١٥٨٥ - ١٥٨٤	٩٩٤ - ٩٩٣		٢٤ - شان باش المقتر دار
توفى بمصر فى ١٨ جمادى الثانية سنة ٩٩٩ هـ .	١٥٩٠ - ١٥٨٥	٩٩٩ - ٩٩٤		٢٥ - اويس باش
	١٥٩٤ - ١٥٩٠	١٠٠٣ - ٩٩٩		٢٦ - محمد باش حافظ
	١٥٩٥ - ١٥٩٤	١٠٠٤ - ١٠٠٣		٢٧ - قورد باش
وكان يلقب بمحمد باشا الشريف .	١٥٩٧ - ١٥٩٥	١٠٠٦ - ١٠٠٤		٢٨ - اسيد محمد باشا
	١٦٠١ - ١٥٩٧	١٠١٠ - ١٠٠٦		٢٩ - خضر باش
	١٦٠٣ - ١٦٠١	١٠١٢ - ١٠١٠		٣٠ - على باش سحار
أول باشا يقتله الجند فى مصر فى أول جمادى الأولى سنة ١٠١٣ هـ .	١٦٠٤ - ١٦٠٣	١٠١٣ - ١٠١٢		٣١ - ابراهيم باشا (المتنول)
	١٦٠٥ - ١٦٠٤	١٠١٤ - ١٠١٣		٣٢ - محمد باشا الكرجى
	١٦٠٧ - ١٦٠٥	١٠١٦ - ١٠١٤		٣٣ - التوزير حسن باشا
اشهر بلقب (قولقران)	١٦١١ - ١٦٠٧	١٠٢٠ - ١٠١٦		٣٤ - محمد باشا
ومعمر مصر ومبطل الطلبة .	١٦١٥ - ١٦١١	١٠٢٤ - ١٠٢٠		٣٥ - محمد باشا الصوفى
	١٦١٧ - ١٦١٥	١٠٢٧ - ١٠٢٤		٣٦ - أحمد باشا
	١٦١٨ - ١٦١٧	١٠٢٨ - ١٠٢٧		٣٧ - مصطفى باشا فكلى
عزل فى نفس السنة بعد حكمه أشهر ، ١٤ يوماً .	- ١٦١٨	- ١٠٢٨		٣٨ - جعفر باشا
	١٦١٩ - ١٦١٨	١٠٢٩ - ١٠٢٨		٣٩ - مصطفى باشا
	١٦٢١ - ١٦١٩	١٠٣١ - ١٠٢٩		٤٠ - حسين باشا

مدة حكم الباشا				
ملاحظات	بالتقويم الهجرى		اسم الباشا	مسلل
	بالتقويم الميلادى			
٥	٤	٣	٢	١
عزل فى نفس السنة بعد حكم شهرين	١٦٢١ -	١٠٣١ -	محمد باشا	٤١ -
	١٦٢٢ - ١٦٢١	١٠٣٢ - ١٠٣١	ابراهيم باشا السلحدار	٤٢ -
عزل بعد شهرين	١٦٢٢ -	١٠٣٢ -	مصطفى باشا	٤٣ -
لم يحتل منصبه لرفض الجند قبوله وتمسكهم بمصطفى باشا .	١٦٢٢ -	١٠٣٢ -	على باشا	٤٤ -
استمر فى حكم مصر بعد موافقة السلطان على ابقائه .	١٦٢٢ - ١٦٢٥	١٠٣٥ - ١٠٣٢	مصطفى باشا	٤٥ -
	١٦٢٥ - ١٦٢٨	١٠٣٨ - ١٠٣٥	الوزير بيرام باشا	٤٦ -
	١٦٢٨ - ١٦٣٠	١٠٤٠ - ١٠٣٨	محمد باشا	٤٧ -
عزل فى نفس السنة بعد حكم ٦ أشهر كان أول وزير يعزله الجند والصناجق .	١٦٣٠ -	١٠٤٠ -	موسى باشا	٤٨ -
	١٦٣١ - ١٦٣٢	١٠٤١ - ١٠٤٢	خليل باشا	٤٩ -
	١٦٣٢ - ١٦٣٥	١٠٤٥ - ١٠٤٢	أحمد باشا كرجى	٥٠ -
	١٦٣٥ - ١٦٣٧	١٠٤٧ - ١٠٤٥	حسين باشا	٥١ -
اشتهر بلقب (زلعةالم) .	١٦٣٧ - ١٦٤٠	١٠٥٠ - ١٠٤٧	محمد باشا	٥٢ -
	١٦٤٠ - ١٦٤٢	١٠٥٢ - ١٠٥٠	مصطفى باشا البستانجى	٥٣ -
	١٦٤٢ - ١٦٤٣	١٠٥٣ - ١٠٥٢	متصود باشا	٥٤ -
	١٦٤٤ - ١٦٤٦	١٠٥٤ - ١٠٥٦	أيوب باشا	٥٥ -
	١٦٤٦ - ١٦٤٧	١٠٥٦ - ١٠٥٧	محمد باشا حيدر زادة	٥٦ -
	١٦٤٨ - ١٦٤٩	١٠٥٨ - ١٠٥٩	الشريف محمد باشا	٥٧ -
	١٦٤٩ - ١٦٥٠	١٠٥٩ - ١٠٦١	أحمد باشا أرنود	٥٨ -
	١٦٥٠ - ١٦٥١	١٠٦١ - ١٠٦٢	عبد الرحمن باشا	٥٩ -
لقب بأبى النور .	١٦٥٢ - ١٦٥٥	١٠٦٦ - ١٠٦٣	محمد باشا	٦٠ -
	١٦٥٥ - ١٦٥٦	١٠٦٦ - ١٠٦٧	مصطفى باشا	٦١ -
	١٦٥٦ - ١٦٥٩	١٠٦٧ - ١٠٧٠	محمد باشا غازى	٦٢ -
	١٦٥٩ - ١٦٦٠	١٠٧١ - ١٠٧٠	مصطفى باشا	٦٣ -

ملاحظات	مدة حكم الباشا		اسم الباشا	مسلل
	بالتقويم الميلادى	بالتقويم الهجرى		
٥	٤	٣	٢	١
	١٦٦٣ - ١٦٦٠	١٠٧٤ - ١٠٧١	ابراهيم باشا	٦٤ - ابراهيم باشا
	١٦٦٦ - ١٦٦٣	١٠٧٧ - ١٠٧٤	عمر باشا	٦٥ - عمر باشا
	١٦٦٨ - ١٦٦٦	١٠٧٩ - ١٠٧٧	ابراهيم باشا البستانجى	٦٦ - ابراهيم باشا البستانجى
	١٦٦٩ - ١٦٦٨	١٠٨٠ - ١٠٧٩	على باشا قره قاش	٦٧ - على باشا قره قاش
	١٦٧٣ - ١٦٧٠	١٠٨٤ - ١٠٨١	ابراهيم باشا	٦٨ - ابراهيم باشا
	١٦٧٥ - ١٦٧٣	١٠٨٦ - ١٠٨٤	حسين باشا جانبولاد	٦٩ - حسين باشا جانبولاد
	١٦٧٦ - ١٦٧٥	١٠٨٧ - ١٠٨٦	أحمد باشا الدقردار	٧٠ - أحمد باشا الدقردار
	١٦٨٠ - ١٦٧٦	١٠٩١ - ١٠٨٧	عبد الرحمن باشا	٧١ - عبد الرحمن باشا
	١٦٨٣ - ١٦٨٠	١٠٩٤ - ١٠٩١	عبدان باشا	٧٢ - عبدان باشا
	١٦٨٦ - ١٦٨٣	١٠٩٨ - ١٠٩٤	حزرة باشا	٧٣ - حزرة باشا
	١٦٨٩ - ١٦٨٧	١١٠١ - ١٠٩٩	حسن باشا السلحدار	٧٤ - حسن باشا السلحدار
توفى بمصر فى ١٢ جماد الثانى سنة ١١٠٢	١٦٩٠ - ١٦٨٩	١١٠٢ - ١١٠١	أحمد باشا	٧٥ - أحمد باشا
	١٦٩٥ - ١٦٩٠	١١٠٧ - ١١٠٢	على باشا	٧٦ - على باشا
	١٦٩٧ - ١٦٩٥	١١٠٩ - ١١٠٧	اسماعيل باشا	٧٧ - اسماعيل باشا
	١٦٩٩ - ١٦٩٧	١١١١ - ١١٠٩	حسين باشا	٧٨ - حسين باشا
	١٧٠٤ - ١٦٩٩	١١١٦ - ١١١١	قره محمد باشا	٧٩ - قره محمد باشا
	١٧٠٥ - ١٧٠٤	١١١٧ - ١١١٦	محمد باشا راي	٨٠ - محمد باشا راي
	١٧٠٧ - ١٧٠٦	١١١٩ - ١١١٨	على باشا	٨١ - على باشا
عاد إلى حكم مصر مرة ثانية .	١٧٠٩ - ١٧٠٧	١١٢١ - ١١١٩	حسن بك السلحدار	٨٢ - حسن بك السلحدار
	١٧١٠ - ١٧٠٩	١١٢٢ - ١١٢١	ابراهيم باشا القبطان	٨٣ - ابراهيم باشا القبطان
	١٧١١ - ١٧١٠	١١٢٣ - ١١٢٢	خليل باشا	٨٤ - خليل باشا
	١٧١٤ - ١٧١١	١١٢٦ - ١١٢٣	والى باشا	٨٥ - والى باشا
	١٧١٦ - ١٧١٤	١١٢٩ - ١١٢٦	عابدى باشا	٨٦ - عابدى باشا
	١٧١٩ - ١٧١٦	١١٣٢ - ١١٢٩	على باشا	٨٧ - على باشا
	١٧٢٠ - ١٧١٩	١١٣٣ - ١١٣٢	رجب باشا	٨٨ - رجب باشا
	١٧٢٤ - ١٧٢٠	١١٣٧ - ١١٣٣	محمد باشا النشانجى	٨٩ - محمد باشا النشانجى
عزل فى نفس السنة	١٧٢٥ -	١١٣٨ -	على باشا	٩٠ - على باشا

ملاحظات	مدة حكم الباشا		اسم الباشا	مسلل
	بالتقويم الهجرى	بالتقويم الميلادى		
٥	٤	٣	٢	١
	١٧٢٨ - ١٧٢٥	١١٤١ - ١١٣٨	محمد باشا النشاجى	٩١ -
عادلى حكم مصر مرة ثانية	١٧٢٩ - ١٧٢٨	١١٤٢ - ١١٤١	أبو بكر باشا	٩٢ -
	١٧٣١ - ١٧٢٩	١١٤٤ - ١١٤٢	عبد الله باشا الكبورلى	٩٣ -
	١٧٣٣ - ١٧٣١	١١٤٦ - ١١٤٤	محمد باشا السلحدار	٩٤ -
	١٧٣٤ - ١٧٣٣	١١٤٧ - ١١٤٦	عثمان باشا الحلبي	٩٥ -
عادلى حكم مصر مرة ثانية..	١٧٣٦ - ١٧٣٤	١١٤٩ - ١١٤٧	أبو بكر باشا	٩٦ -
	١٧٣٨ - ١٧٣٦	١١٥١ - ١١٤٩	مصطفى باشا (أمير آخور)	٩٧ -
الشمير بابن انعم .	١٧٤٠ - ١٧٣٩	١١٥٣ - ١١٥٢	سليمان باشا الشامى	٩٨ -
	١٧٤١ - ١٧٤٠	١١٥٤ - ١١٥٣	على باشا الحكيم	٩٩ -
	١٧٤٣ - ١٧٤١	١١٥٦ - ١١٥٤	يحيى باشا	١٠٠ -
	١٧٤٦ - ١٧٤٤	١١٥٩ - ١١٥٧	محمد باشا اليد كشى	١٠١ -
	١٧٤٨ - ١٧٤٦	١١٦١ - ١١٥٩	محمد باشا راغب	١٠٢ -
	١٧٤٩ - ١٧٤٨	١١٦٣ - ١١٦٢	أحمد باشا كور	١٠٣ -
	١٧٥١ - ١٧٥٠	١١٦٥ - ١١٦٤	الشريف عبد الله باشا	١٠٤ -
توفى بالقاهرة فى ٥ شوال	١٧٥٣ - ١٧٥٢	١١٦٧ - ١١٦٦	محمد أمين باشا	١٠٥ -
سنة ١١٦٧				
	١٧٥٥ - ١٧٥٤	١١٦٩ - ١١٦٨	مصطفى باشا	١٠٦ -
عادلى حكم مصر مرة ثانية	١٧٥٧ - ١٧٥٥	١١٧١ - ١١٦٩	على باشا الحكيم	١٠٧ -
	١٧٥٨ - ١٧٥٧	١١٧٢ - ١١٧١	محمد سعيد باشا	١٠٨ -
	١٧٦٠ - ١٧٥٩	١١٧٤ - ١١٧٣	مصطفى باشا	١٠٩ -
	١٧٦١ - ١٧٦٠	١١٧٥ - ١١٧٤	أحمد باشا كامل	١١٠ -
توفى بالقاهرة	١٧٦٣ - ١٧٦٢	١١٧٧ - ١١٧٦	أبو بكر باشا	١١١ -
	١٧٦٥ - ١٧٦٣	١١٧٩ - ١١٧٧	حسن باشا	١١٢ -
	١٧٦٦ - ١٧٦٥	١١٨٠ - ١١٧٩	حمزة باشا	١١٣ -
	١٧٦٧ - ١٧٦٦	١١٨٢ - ١١٨١	محمد باشا راقم	١١٤ -
أنزله على بك فى نفس السنة	- ١٧٦٧	- ١١٨٢	محمد باشا	١١٥ -
مات بعد وصوله القاهرة	- ١٧٦٩	- ١١٨٣	أحمد باشا	١١٦ -
	١٧٧٤ - ١٧٧٣	١١٨٨ - ١١٨٧	خليل باشا	١١٧ -

ملاحظات	مدة حكم الباشا		اسم الباشا	مسلل
	بالتقويم الميلادى	بالتقويم الهجرى		
٥	٤	٣	٢	١
	١٧٧٥ - ١٧٧٤	١١٨٩ - ١١٨٨	مصطفى باشا النابلسى	١١٨ -
	١٧٧٧ - ١٧٧٦	١١٩١ - ١١٩٠	الوزير محمد باشا عزت	١١٩ -
	١٧٨٠ - ١٧٧٨	١١٩٤ - ١١٩٢	اسماعيل باشا	١٢٠ -
	١٧٨١ - ١٧٨٠	١١٩٦ - ١١٩٥	محمد باشا ملك	١٢١ -
	١٧٨٢ - ١٧٨١	١١٩٧ - ١١٩٦	الشرىف على باشا	١٢٢ -
	١٧٨٤ - ١٧٨٣	١١٩٩ - ١١٩٨	محمد باشا	١٢٣ -
	١٧٨٦ - ١٧٨٥	١٢٠١ - ١٢٠٠	الشرىف محمد باشا	١٢٤ -
	١٧٨٨ - ١٧٨٦	١٢٠٣ - ١٢٠١	عابدى باشا	١٢٥ -
	١٧٩٠ - ١٧٨٨	١٢٠٥ - ١٢٠٣	اسماعيل باشا التونسى	١٢٦ -
	١٧٩٣ - ١٧٩٠	١٢٠٨ - ١٢٠٥	محمد عزت باشا	١٢٧ -
	١٧٩٥ - ١٧٩٤	١٢١٠ - ١٢٠٩	صالح باشا القيصرى	١٢٨ -
خرج من مصر ٧ صفر سنة ١٢١٣ هـ بسبب دخول الفرنسىين .	١٧٩٨ - ١٧٩٦	١٢١٣ - ١٢١١	أبو بكر باشا	١٢٩ -

استتمت في انشاء هذا الجدول بالمصادر الآتية :

مخطوطات :

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| ١ - يوسف الملواني : | تحفة الأحياب |
| ٢ - ابن أبي السرور البكري | النزهة الزهية |
| | الكواكب الصائرة |
| | الروضة المنووسة |
| | كشف الكربة |
| ٣ - مرعي بن يوسف المقدسي : | نزهة الناظرين |
| ٤ - أحمد شلبي عبد الغني : | أوضح الإشارات |
| ٥ - مصطفى الصفوي القلماوي | صفوة الزمان |
| ٦ - الدمرداش : | الذرة المصانة |
| ٧ - مصطفى ابراهيم : | تاريخ وقائع مصر القاهرة . |
| ٨ - ابراهيم الصوالحي | تراجم الصواعق |
| ٩ - اسماعيل الحشاب : | تاريخ حوادث وقعت بمصر . |

كتب :

- | | |
|------------------------|-------------------|
| ١ - الإسحاق | : أخبار الأول . |
| ٢ - الشرقاوي | : تحفة الناظرين . |
| ٣ - عبد الرحمن الجبرتي | : عجائب الآثار . |

وثائق :

سجلات المرتبات بدار المحفوظات بالقلمة .

الملحق رقم (٢) كشاف بالمصطلحات والوظائف في مصر الثمانية

الألف

أى السلطان .	أهواب شريفة مخنكارية
الأرض المخصصة ليزرعها الفلاحون .	أثر جمعها آثار
الجزء الذى يخضع من إيرادات ضرائب الأقاليم ويخصص لنفقات الإدارة المحلية فيها .	إخراجات
الجزء الذى كان يخضع من واردات خزينة مصر ويخصص لمرتبات المحرمين الشرعيين .	إخراجات حرمين
المسجون أو المحربون إحدى وظائف الرياسة فى الأوجاق .	اختيارية
هم رؤساء الطرق الصوفية والمشرفون على التكايا والأضرحة والزوايا ومنهم نقيب الأشراف ، وهم السادة البكرية ، والسادات ، وآل العتاف ، وآل الخضيرى .	أرباب الساجيد
كلمة تركية تعنى حصان وتورد فى الوثائق جراية وعليق أسبان حصرة وزن أى جراية خيول الباشا .	أسبان جمع اسب
جند فرسان (سباهية) .	أسباهية
جمع أسطى وهم رجال الحرف الذين يملكون الحوانيت وأدوات الإنتاج .	أسطوات
التنازل عن التزام الأرض من شخص لآخر .	اسقاط
مكان رسم السفن من الميناء . الميناء بصفة عامة واستخدامت فى وثائق الروزنامة للإشارة للمكان الذى تقع فى وادى .	اسكله
أقسام القاهرة .	أخطاط
آر ، بك ، سيد ، ضابط ، المتنازلين الخدام ، الأتباع .	أغا
موظف مالى يرسل من استانبول ليكون ناظر الأوقاف العامة فى مصر .	أغا أغا دار السعادة
رئيس الأوجاق .	أغا الأوجاق
هو الحقبة التى باشى المنصب جمع ملح البارود الذى يرسل الخانب الأوبى منه للسلطنة ويتفق جزؤه منه للشئون المحلية للولاية .	أغا البارودية
الأتباع المصومليون للباشا .	أغوات الباشا
فائدة فرقة الانكشارية وله الرئاسة على أنواعها فى الفرق واختص بحفظ الأمن فى القاهرة .	أغا الانكشارية
كلمة تركية تعنى المولى ، السيد ، الخواجة ، القارى .	أفندى
يشترط فى الأفندى العلم ، وقد لقب بهذا لقب العلماء والكتاب ، جمع بين الفريقتين كونهم من أهل القلم .	

أحد كتاب ديوان الروزنامة .	أفندي
رئيس قلم الشرقية في ديوان الروزنامة .	أفندي الشرقية
رئيس قلم الغربية في ديوان الروزنامة .	أفندي الغربية
رئيس قلم شهر أي قلم العاصمة والمشرق على التزامات مقاطعات الجهادك والتزامات أرض الوجه القبلي .	أفندي الشهر
رئيس القلم المختص بالمحاسبة وكل ما يتعلق بشئون السلطنة والقصر والجرايات في ديوان الروزنامة .	أفندي المحاسبة
رئيس قلم المقابلة المختص بقيد دفاتر جامعة العسكر وسالونات الأمراء والمشايخ والأيتام والمختص بتسلم التكمينات لأربابها في ديوان الروزنامة .	أفندي المقابلة
رئيس قلم الغلال في ديوان الروزنامة .	أفندي الغلال
رئيس قلم الرزق أي الأوقاف الخيرية في ديوان الروزنامة .	أفندي الرزق
رئيس قلم اليومية في ديوان الروزنامة ويشرف على ربط دفاتر العمرة والجامكية .	أفندي اليومية
رئيس القلم المختص بجمع ضريبة آخور تشي .	أفندي الآخور تشي
كاتب الأوجاق أو رئيس كتابة المشرف على شئونهم المالية .	أفندي الأوجاق
عمله فضية تساوي ثلث بارة أو نصف بارة .	أقجه
مدير الاصطبلات مدير اصطبلات الخيول	أمير آخور
وارد	آمد
المهجر والنهب - الوارد والتصدير ترد في الروزنامة بمعنى الربط والحل ربط المرتبات مثلا وحنها تعيين الموظفين ورتبهم وذلك في دفاتر (تمده كان ورفته كان) .	آمد ورفت
شاب ترد بمعنى جندي من رجال القلاع .	أمرد
واردات خزينة مصر من الكشوفية الكبيرة والجزية وما إليها .	أموال متفرقة
الملك المختص بالإشراف على سفر الحجاج والعودة بهم وتأمين طريقهم وأرواحهم وأموالهم وتوصيل العمرة إلى الحرمين الشريفين .	أمير الحاج
لقب خاير بك بمعنى رئيس مصر .	أمير الأمراء
جمعها أمراء محافظون وهم هيئة رسمية تتألف من ٢٤ بيكا للإشراف على شئون الحفظ في مصر كلها وكلهم برتبة « ميرلوا » ويشار إليها في الوثائق باسم أمراء محافظين ولاية مصر .	أمير محافظ
المتسبب المختص بمراقبة الأوزان والمقاييس والأسعار في أسواق المدينة وكان له اختصاص حماية الآداب العامة ثم سلبه من الوالي (الزهم) وأغا الانكشارية .	أمين احتساب
المتزم ومدير ساحل بولاق ومصر القديمة فيما يتعلق بالسفن وبالضرائب المفروضة على الغلال الواردة إلى هذين الساحلين .	أمين البحرين

ملتزم مقاطعة بيت المال .
ملتزم رسوم الجوال المقررة على أهل الذمة في مصر .
رئيس الشونة السلطانية في مصر ، وكان مختصاً بحفظ الغلال
وصرفها للمستحقين ومرتبات الحرمين والأوقاف وغللال الباشا
والعليق .

ملتزم المقاطعة المختصة بتحصيل الرسوم على الملاعب العامة والحواء
والبغايا في القاهرة والوجه البحري ، وتشمل أيضاً حرف الطبالين
وصانعي الصفيح وبائعي الأدوات الحديدية في القاهرة وضواحيها
وصانعي السكر والحلوى في كل مصر .

ملتزم مقاطعة خيار شنبر ، وخيار شنبر نوع من القشاش كان
يستخدم كلين ويصدر من مصر إلى الخارج .

أو أمين دار الضرب ، أي ملتزم دارسك العملة بالقلمة .
ملتزم مقاطعة المشاق (نسل جبال القنب) .

الموظف المختص بمحفوظات الروزنامة (الدفترخانة) .

أمين العنبر المشرف على شئون الأنبار .

المخازن التي كانت تحفظ فيها واردات الضرائب العينية وتصرف
مها مرتبات الجراية والعليق .

من بني تشرية التركية ، بمعنى الجند الجديد ، ويمثلون الجيش
النظامي للدولة العثمانية الذي قام بأهم الفتوحات ، وقد عرف
أوجاق الانكشارية في مصر بأوجاق السلطان ، وأشير إليهم
باسم مستحفظان وكانوا أهم أوجاق في مصر .

كلمة تركية وتستعمل في العربية وجاق وتعني في الأصل الموقد
ثم اطلقت على الطائفة من الجند .

رئيس إحدى أورط الانكشارية التي تقيم عادة في أودة (غرفة) .

أمين بيت المال
أمين الجوال
أمين المنبر

أمين محرده

أمين خيار شنبر

أمين ضربخانة

أمين مشاق

أمين الصناديق

أنبار أميني

أنبار شريفة

انكشارية

أوجاق

أودة باشي

الباء

رمز لشهر رجب في الوثائق .

ثكنات الأوجاق ، ومنها باب العزب وباب الانكشارية

تعبير فارسي يعني الحاكم الأعلى أو ملك الملوك .

أي البارود الأبيض ويرد في الوثائق بمعنى ملح البارود أو

النظرون الذي كان يرسل جانب كبير منه كل عام إلى استانبول

ويخصص الباقي لشئون الولاية ، ويشرف على جمعه أغا البارودية

أو الجبة جي باشي .

أقل النقود الفضية قيمة وتسوى نصف فضة .

ب

باب

باديشاه

باروت سفيد

بارة

سوق وترد في الوثائق (باج بازار اسب) أي سوق الخيل .	بازار
كلمة فارسية تعني المشتغل بالمسائل التجارية ومنها بازركان باشي أي كبير الموردين للمنسوجات اللازمة للقصر السلطاني في استانبول .	بازركان
وقد كان للباشا في مصر بازركان باشي وهو من أتباع الباشا المختصين بمعاونته في الشؤون الإدارية .	باشا
لقب للوزراء والولاة في الدولة العثمانية ، وقد تكون من كلمة باشي التركية بمعنى رأس أو هامة أو رئيس و مقدم ، وقد تكون مختصرة من باديشاه الفارسية التي تعني حاكم أعلى .	باش أو باشي
وهي كلمة تركية معناها رئيس أو كبير ، وتستخدم في العربية باشا .	باشي أوده باشي
رئيس الأوده باشيه	باشي خليفة
أو باش قلفه وهو الوكيل الأول للروزنامجي .	باش جاويش
رئيس الجاويشية .	بحرين
ترد في سجلات الروزنامة بمعنى جمركي بولاق ومصر القديمة .	برات
- جمعها بروات وتعني الوثيقة التي تمنح عن كل امتياز أو رتبة .	براني
- قسم من الأموال الأميرية خارج النيرى والفنائض .	براي
- لأجل وترد في الوثائق براي كيلار عامرة .	بروجه التزام
- أي على سبيل الالتزام .	بك
- كبير . ثرى ، وفي مصر العثمانية استخدمت ، كرتبة لأمرء المماليك الصناجق .	بكلر بكى أو بيلربى
- أي أمير الأمرء أو الأمير على الصناجق .	بلاد الأموات
- وهي قرى الحلوان أي قرى الالتزام المنحلة عن أصحابها بالوفاة .	بلوك
- قسم من الأوجاقات واستخدم أحياناً للإشارة للأوجاق نفسه .	بلوك باشي
- رئيس البلوك .	بنام
- أي باسم فلان ، وترد في الوثائق (مرتب بنام على أغا ويعني مرتب مقيد باسم على أغا) .	بنديرة
- جمعها بنديرات أي أعلام .	بهاى
- قيمة . بدل ، ثمن ، ترد في الوثائق (بهاى خلمهاى عربان دشائش) أي من الخلع المقررة لعربان دشائش .	بور خوالى
- أرض خالية من الزرع أي باثرة .	بياده
- جند مشاه	بيران
- جمع بير أي مسنون .	بيت المال
- التزام ما يعود لفنزينه من رسوم وحقوق من ميراث من لا وارث له من عامة الناس أو من رجال الدولة أو جندها أو موظفيها .	

الالتزام ضم الممتلكات الآيلة من يموتون في الحج مدنيين
أو عسكريين .

الالتزام ضم الممتلكات الآيلة من مدنيين .
الالتزام ضم الممتلكات الآيلة من رجال الأوجاق
كلمة تركية تعنى أمراً عالياً صادراً من الباشا ومحل بالطغراء
أو الختم

أمر عال صادر من الديوان رأساً وغير محرر على عريضة أو التماس .
أمر عال في صدر عريضة أو التماس .
الأمر الصادر من الوزير أى الباشا .

بيت المال دراهم حح شريف

بيت الخان عامة

بيت المال عسكري

بيورلدى

بيورلدى يياض

بيورلدى دريدنى عرض حال

بيورلدى شريف حضرة وزير

التاء

حمة عسكرية يوجهها الباشا لمحاربة المتمردين من أمراء عماليك
أو عربان .

أو من الجويشان وهي الضرائب المخصصة لأوجاق الجاويشان
نظير قيمهم بجمع المال الميرى .

مختص بتحرير تناكر الديوانية المختلفة في ديوان الروزنامة .
الموظف الذى يقوم بمهمة الترجمة من التركية لغة الباشا إلى
العربية وبالعكس .

رئيس ترجمة مصر .

ترجمان قاضى عسكر أفندى .

ترجمان انياب العالى .

انكان الخاص الذى تبنى فيه السفن من حربية وغيرها وتودع فيه
جميع أدوات البناء والترميم ويحتوى على الأحواض وما إلى ذلك -
والمكان المخصص لتعليم عساكر البحرية .

مفردها ترقية وهي مكافآت تقدمها الخزينة لبعض رجال الإدارة
بمناسبة سفر الحملات السلطانية أو الخزينة الإرسالية أو قافلة
الحج .

يبدو أنها تحريف لكلمة تاربع وتعنى مساحة الأرض .

تعنى الخلعة الفاخرة .

الفرق بين وحدات العملة والكيل التى تسدد بها مستحقات الخزينة
نقداً أو عيناً وبين المستعمل من تلك الوحدات فى مصروفات
الخبزينة .

ويشار إليه أحياناً باسم الفرط أى الفرق بين كيل الجيوب الداخلة
للشونة والمصروفة منها .

تجريد

تذكرة جنوئية

تذكرة جى

ترجمان

ترجمان باشى

ترجمان صغير

ترجمان كبير

ترسانة

ترقيات

تربيع

تشریف

تفاوت

تفاوت الكيل

تفاوت نقدي	أى الفرق بين وحدات العملة المدد بها واردات الخزينة وبين المستعمل منها في مصاريفها .
تفنججيان	مفرده تفنكجى أى الجندى المسلح بالبندقية وكان منهم أوجاق تفنكجيان أحد الأوجاقات السبع في مصر .
تقسيم	التمكين أو التذكرة الرسمية التى تعطى للملتزم لتمكينه من التزامه .
تمسكات	مفردها تمسك وتعنى الإيصالات .
تمكينات	مفردها تمكين ويعنى منح الحق في الانتفاع بأرض أو جمرک أو وظيفة .
تتابيه	مفردها تنبيه وهى تذاكر الدعوة التى كانت ترسل لأعضاء الديوان العالى لحضور اجتماعاته .
تنزيل	يرد في حسابات الروزنامة بمعنى تخفيض الضرائب .

الثاء

ثالث قلفة الروزنامة	ويشار إليه أحياناً باسم ثالث خليفة الروزنامة وهو الوكيل الثالث للروزنامجى واختص بتقيد تذاكر مصاريف الخزينة .
ثانى قلفة الروزنامة	ويشار إليه أحياناً باسم ثانى خليفة الروزنامة ، وهو الوكيل الثانى للروزنامجى واختص بالإشراف على قيد بلاد الكهوة وأسماء ملتزميها .

الجيم

ج	رمز لشهر جمادى الآخرة .
جا	رمز لشهر جمادى الأولى .
جامكيه	أو جمكيه وجمعها جوامك وهى كلمة فارسية من جامكى وأصلها رتب يصرف لشراء ملابس ثم استخدمت في سجلات الروزنامة بمعنى المرتب أو المعاش يعطى للموظف أو التابع .
جاويشان	مفردها جاوش وتعنى الرسل ، وقد وجد في مصر أوجاق جاويشان ديوان ، ونسبوا إلى الديوان لاختصاصهم بخدمته .
جائزة هايونية	ضريبة كشوفية منصب ولاية مصر التى كان يدفعها الباشا للسلطان مقابل تعيينه وإيراداته منها .
جبه جى باشى	أغا البارودية وهو رئيس صناعات السلاح في مصر واختص بتحصيل بارود السلطنة والإشراف على صناعة البارود .
جراح باشى	شيخ طائفة الحلاقين ، وكبير الجراحين بسراى الباشا .
جراکة	أو شراکة وهم ممالیک مصر ، وقد شكل منهم أوجاق الجراکة .

فرمان على سلطانى .
لباس معين مزين بمنح لكبار الموظفين وأعيان الولاية فى
المناسبات والأعياد الدينية .
تأق بمعنى كاتب أو قلفة ، وسر خليفة هو رئيس أو باش مباشر
القافا الأربعة .
مختص بقياس الأراضى الزراعية بعد ريبها وقبل بدء زراعتها
ويشترك مع الشيخ فى مهمة حفظ الجسور السلطانية .
نبات ملين .

خط همايون - خط شريف

خلعة

خليفة

خولى

خيار شنبه

الدال

باب . مدخل . وترد مع غيرها بمعنى « فى » .
أى فى طريق الحج .
الجند المرسلون فى حملات السلطنة .
فى عهدة .
أى السلطان .
قائد قلاع فى الأقاليم .
القاب باشا مصر .
الجماعة المختصة بالدعاء السلطان ولأعضاء الأسرة السلطانية .
كبير الإدارة المالية العثمانية كبير الإدارة المالية .
كبير الإدارة المالية العثمانية كبير الإدارة المالية فى كل ولاية
من الولايات العثمانية .
المشرف على بيع التزامات القرى بطريقة المزاد العلنى فى الديوان .
أجرة الدلال .
الدولة العثمانية .
رئيس كتاب الديوان .
يشار إلى الجمارك فى بعض المصادر المعاصرة باسم الدواوين .
يرأسه الروزنامجى ويختص بالإشراف على واردات ومصاريف
ولاية مصر .
ديوان الدفتر دار .
من ديوشرمك التركية بمعنى الجمع ، فعناها عملية جمع الشبان
(ويشار إليها أحياناً باسم ضريبة الدم) وهو نظام قام على أساس
التجنيد الدورى للفتية الذكور من رعايا السلطنة المسيحيين
الأرثوذكس بعد انتزاعهم من آبائهم فى سن تتراوح بين
١٠ ، ٢٠ سنة و تدريهم على خدمة الدولة .

در

در راه حج شريف

در سفر همايون

در عهدة

دركاه على

دردار

دستور مكرم

دعاكوى

دفتر دار

دفتر دار

دلاية

دولت علىه

ديوان أفندى

ديوان الجمارك

ديوان الروزنامه

ديوان دفترى

ديوشرمه

ديوان صفيير
ديوان عالي
أو ديوان الباشا ويمثل مجلسه اليومي مع رجال الإدارة .
أعلى مجلس إداري في ولاية مصر ، ويشار إليه أيضاً باسم
ديوان محروسة مصر .

الذال

ذ
ذا
ذات عالي
ذهب بطره
ذوات معتبرة
رمز لشهر ذي الحجة .
رمز لشهر ذي القعدة .
عنوان على السلطان
الجنيه الذهب عليه الطرة ويساوي ١٠٠ نصف فضة .
أى الأعيان .

الراء

ر
را
راه
رجال الدرك
رفته كان وأمه كان
رزق
رواق
روزنامجى
روزنامه أو روزنامه
روشن صفيير
ريال
رمز لشهر ربيع الثاني
رمز لشهر ربيع الأول .
طريق ، ترد في الوثائق كثيراً (دراه حج شريف) أى في
طريق الحج الشريف .
الخفر في الأقاليم الذين يتولون الحراسة فيها .
المعينون والمرفتون والصادر والوارد .
مفردها رزقه وهى أرض معفاء من الضرائب وموقوفة على أوجه
الخير .
قسم مخصص للطلبة في الأزهر ، وكانت الأورقة مقسمة إما
حسب جنسية طلبتها أو حسب المديرية أو الجهات التى
وفدوا منها .
رئيس ديوان الروزنامه والمشرف على أفنديتها .
كلمة فارسية بمعنى النهار أو اليومية أى دفتر الحوادث اليومي
أو الحساب اليومي ، ثم أصبح معناها المكتب الذى يقوم بتحرير
وضبط حسابات الولاية .
ذو الضمير المنير أو المضيء أو الواقف على دقائق الأمور
وهو من ألقاب الباشا .
تسمون فضة ، وقد بلغ في أوائل القرن الثامن عشر ١٦٠ فضة .

الزاي

زر
زر محبوب
ذهب مسكوك أو غير مسكوك .
جنيه ذهبى عثمانى .

أو والى مصر ، ، يفرق ، حل الدول حذو الأمن في القاهرة
ومن الخصائص العنيفة والحكيم الناصري ومرحلة الهاميا .

دعم مصر

السين

دولته ، منوه ، دولة ، مصر ، من الخليفة للباشا و لكبار الأمرام
الصناعات ، وغيرهم من كبار الموظفين .

منازاة

جدة فرسان ، وفردها سراج ، وفرد و جدت في مصر (أو جهالات
الساهرة أو الإسراية ، كما تدعى في بعض المراجع) وتكونت
من الجولان ، والنسفة ، والجرايسة والخصوا بالعمل في
الإقليم .

ساهرة

يستخرج الملايين للعمل من غير أجر .

مصر

و صعدوا مراجين ، وهم مالكا من صام الأمرام و ياحقونهم عادة
بالقوة المسخرة ، و كانوا مصادر شدة ، الذين في أوامر
المصر المتناهية .

مراج

فصر السلطان .

مراو هياون

و تولى الجاويشيه أي ، رسول الباشا .

مر جاويشان

و جمعها مصادر ، وهم فائدة من الفرق العسكرية .

مروار

فائد القوة العسكرية المرسله لمهاجده مال السلطان المرسل إليه .

مروار نظريه

مائد القوة العسكرية المرافقة للحجاج .

مروار الخيم

رئيس طباطبي دائرة الباشا

مروار الخيم

رئيس مخازن الأمتعة والملون الخاصة بالباشا

مروار الخيم

وهو رئيس مناده ، المزايدات التي تمقد في الديوان لطرح التزامات
الأرض والجهاراك .

مروار الخيم

وهو حامل ختم الباشا والختم بوضع ختم الباشا على البيورلدات .
الصدر المرصدين للإضمان ببيوش السلطان .

مروار الخيم

آخر أيام الشهر .

مروار الخيم

سلطنة .

سلطنة

المنصة بفرض الرسوم على ميناء بولاق ومصر القديمة ، مسارية
مأخوذة من السمرة .

مسارية بحرين وتوايمها

أي حامل علم الباشا في مواكبه .

سنيق دار

السين

رمز لشهر شعبان

ش

مفردها شاكرد أو شاجرد وتفيد المتعلم ، التلميذ ، الطالب ،
صبي أفندي في ديوان الروزنامه .

شاكردان

من رجال الإدارة في القرية والخص، يجمع السجل المدرج به بها الأسماء في القرية وأسماء الملاكين وأسماء المأذنين .	شاهد
مدردها ثمة أي جمل وتورد في الوثائق (بها) (بها) (بها) (بها) أي إجماع جمل حمل الغلال .	دوران
حقل خاص يمنع فيه الصبي في الحرفة إجماع المعاد عندما يتم أمايه .	د
الأرض التي أنفق على الزراعة يسمونها الخصاص الغلال . صالح الماء وبها الماهية .	دراق دراق
بلدية القريه ، خاصة ، وتورد في الوثائق (أقصدى القريه) وغير ذلك « حدها » « حدها » من الكتاب وحدها في مهمتها تحرير المعهد وتربية الشهود أمام القضاة .	دراق دراق
رئيس هيئة العامة في مصر .	دراق الأزهر
رئيس الهيئة الإسلامية في السلطنة وهو المسمى كما استخدم في مصادرات المحاكم الشرعية في مصر للإشارة للخاصة صخر أفندي .	شيخ الإسلام
كبير الأعيان المدالك وهو منصب استحدث في القرن الثامن عشر و كان شيخ البلد الشخص الخاف في الأهمية بعد الباشا .	شيخ البلاد
رئيس طائفة الحرفة المختص بالإثنية أو على شئونها .	شيخ الحرفة
ويشار إليه أحياناً باسم شيخ البلد وهو ما يمانا المدة في الوقت الحاضر وكان يرأس مواطني القرية ويتولى بالإشراف على تنظيم ملاحة الأرض وجمع الضريبة المفروضة للمقوم منها .	شيخ القرية
رئيس الدلائل .	شيخ طائفة الدلائل
رئيس رواق في الأزهر .	شيخ رواق

الضناد

رمز لشهر صفر .	ص
جمعها صبيان وتطلق على المبتدئين في طوائف الحرف .	صبي
نائب السلطان ورئيس الوزراء وله السلطة العليا في شئون السلطنة يقوم بضبط العملة وقبض المال الميرى من الفلاحين في القرى وغالباً ما كان من الأقباط كما وجد صرافون يهود في خزينة مصر لإحصاء النقود المحصلة لها .	صدر أعظم أو وزير أعظم صراف
كبير صرافى خزينة مصر .	صراف باشى
كيس نقود	صره
المال الذي كان يرسل سنوياً من مصر لأهالي مكة والمدينة .	صرة أهال حرمين شريفين

أمراء محافظون ولاية مصر .
الأمير المكلف بالتوجه مع الخزينة الإرسالية كل عام إلى استانبول
والحفاظة عليها .
بك يحمل رتبة الصنحية ولا يشغل منصباً .
مأخوذة من كلمة صنجق التركية وتعنى العلم أو القم من ولاية
كبيرة أو الحاكم هل قسم ن ولاية ، وكانت الصنحية من أسى
الرتب في مصر العثمانية .

صناجق مصر
صنجق الخزينة

صنجق بطال
صنحية

الضاد

دارسك العملة . دار الضرب .
كناية عن نوع من الملابس .

ضرب بخانة
ضلمة

الطاء

رمز للقيراط في وثائق الروزنامة .
الطيب الذي يدق للأمراء الصناجق .
اصطلاح اسم السلطان وعلامته الشريفة وتحور في صدرالفرمانات
وتسك على النقود ، ومنها كذلك طغراء الباشا التي تحور في صدر
البيورلدات الصادرة عنه .
ضريبة غير قانونية فرضها الجند السباهية على الفلاحين في الأقاليم
في القرن السابع عشر ، وأبطلها من مصر محمد باشا قول قران
بعد أن قاتل الاسباهية .
رئيس فرقة المدفعية
رجال المدفعية .

ط
طبلخانة
طغراء

طلبه

طوبجى باشى
طوبجيان باشى

العين

الجناب العالى
عالى القدر والمقام .
يساوى نصف بارة
طلب أو التماس للسلطان .
أو عزبان في الأصل نوع من جنود البحرية وقد وجد في مصر
أوجاق عزبان وكانوا ثانی الأوجاقات أهمية بعد الانكشارية وعهد
إليهم بمهمة حراسة القلعة والإشراف على جمارك البحرين وترسانة
اسكندرية .
جمعها علوفات وهي مرتبات العسكر .

عاليجناب
عالیشان
عثمانى
عرضحال
عزب

علوفة

صاحب ملوثة
مخزنة

ملوثة ل
ملوثة

الفين

أول شهر المحرم
مرددها غرش أو قرش عثمانى ويساوى أربعين بارة .
الضريبة المبنية من الحبوب المقرر إرسالها إلى الشونة الأميرية
في مصر .

هرة محرم
غروش
خلال المنبر الشريف

الفاء

ما يتبقى للملتزم من حصيللة الضرائب التي يحصلها من أرض أو جردك
بعد دفع نصيب الخزينة .

فائض

المتنازل عن حق في إلزام أو مرتب .

فارغ

دائرة المفتى أو مكتب المفتى في استانبول

فتوى خانة

ترد في الوثائق « دفتر فروخت نفود قرای مذکورین » أى دفتر

فروخت

بيع أموال القرى المذكورة بمعنى ضريبة الإلتزام المقررة عليها .

ضريبة غير قانونية حرقت أحياناً إلى تفريدة .

فردة

تفاوت في الكيل .

فرط

أوجاق

فرقة

زنبيل يسع نحو ٣,٥ قنطاراً .

فرقبن

أمر على سلطان

فرمان

الموظف المختص بكتابة الفرمانات .

فرمنجى

خلمة شمينة .

فروة سمور

الفاف

الذى يقوم بعمل شخص مامل قائمقام الباشا الذى يقوم بعمل
الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته،
ومنه قائمقام حاكم الاقليم وقائمقام الملتزم .

قائمقام

رئيس معظم ضباط الخدمة الخارجية في استانبول .

رئيس فرقة القابجية وهم حرس بوابات قصر السلطان وقد اقتصر
دخول هذه الفرقة على أبناء البكوات والباشاوات، وبعض الأعيان
الآخرين وكان للقابجية مهمة أخرى فقد كانوا يوظفون في المحل
الأول بصفتهم تشريفاتية في حفلات الاستقبال التي تجرى بالقصر
السلطاني ، والبمئات ذات الأهمية الخاصة والسرية بوجه خاص
مما كان يوفد إلى الولايات .

قائمقام الركاب السلطاني
قابيچى باشى

أرقبو أو قابو يعنى باب .	قاب
عبيد السلطان وهم الانكشارية .	قاب قولارى
سيده محترمة .	قادين
وجمها قضاة الأنبار وهم القضاة العاملون فى الشونة الأميرية .	قاضى الأنبار
قاضى ميناء السويس وسمى كذلك لإشرافه على جمرىك البهار .	قاضى البهار
القاضى فى الموانى مثل الاسكندرية .	قاضى الميناء
رئيس المباشرين فى الشونة الشريفة .	قاضى باش مباشر
يتولى عملية عد كيات الغلال الداخلة للشونة .	قاضى عداد
أو قاضى القضاة وهو رئيس هيئة القضاة فى مصر كلها .	قاضى عسكر أفندى
يشرف على عملية احصاء الغلال الداخلة للشونة والمنصرفه منها .	قاضى معرف
قائد بحرى وكان لكل ميناء من موانى مصر قبودان فوجد قبودان	قبودان
الاسكندرية ، وقبودان رشيد وديياط وقبودان السويس .	
هى القرى التى يموت ملتزموها فتصبح بلاد أموات يستطيع ورثة	قرى الحلوان
هؤلاء الملزمين نقلها إلى أنفسهم بشرط تأدية رسم الحلوان .	
هى القرى التى كان دخلها مخصصاً لباشا مصر .	قرى الكشوفية
ما يساوى أربعين بارة .	قرش
أحد نواب قاضى عسكر أفندى ويتولى قسمة الموارىث بين الرعية	قسام عربى
فى محكمة القسمة العربية .	
أحد نواب قاضى عسكر أفندى ويتولى قسمة الموارىث بين رجال	قسام عسكرى
الأوجاقات العسكرية فى محكمة القسمة العسكرية .	
موعد لصرف المرتبات ، وكان القسط عامة يصرف كل ثلاثة	قسط
أشهر .	
مرتب شهور (ربيع الثانى - جمادى الأولى - جمادى الثانية) .	قسط رجب
مرتب شهور (رجب - شعبان - رمضان) .	قسط رشن
مرتب شهور (شوال - ذو القعدة - ذو الحجة) .	قسط لذذ
أى مرتب شهور (المحرم - صفر - ربيع الأول) .	قسط مصر
أو خليفة ومعناها وكيل أو مساعد ، واستخدم فى ديوان	قلفة
الروزنامة للإشارة إلى أقدم الكتاب وأمهرهم .	
قسم من أقسام الروزنامة .	قلم
القلم المختص بإيرادات خزينة مصر من ضريبة الجزية المقررة	قلم الجوالى
على أهل الذمة ، واختص هذا القلم أيضاً بالإشراف على مصاريف	
الخزينة من هذا المصدر .	
القلم المختص بجمع ضرائب الأرض من أقاليم الجزية ومنفلوط	قلم الجزية
ويرأسه أفندى الجزية .	

- قلم إيراد الغلال
- قلم البهار
- قلم الشرقية
- قلم الغربية
- قلم الكور كشي
- قلم روزنامه
- قلم شهر
- قلم مصرف غلال
- قول قران
- قولللقجى
- قيرمة
- القلم المختص بإيرادات الحبوب المحصلة من الأرض التي تسدد ضرائبها عيناً في أقاليم أطفيج والفيوم والبهنساوية وأشونين ومنفلوط وجرجا ، ويرأسه أفندى إيراد غلال .
- جمرك عشور أصناف بهار ، وكان موجوداً بميناء السويس واختص بالرسوم التي تفرض على البن والصمغ العربي والبخور والبقايا والآشنة وصنوف البهار .
- القلم المختص بإيرادات الخزينة من مقاطعات الأرض في أقاليم الشرقية والمنصورة والمنزلة وقلوب والبحيرة والطراية وأطفيج وفارسكور وقنايا ويرأسه أفندى الشرقية .
- القلم المختص بإيرادات الخزينة من مقاطعات الأرض في أقاليم الغربية والمنوفية ويرأسه أفندى الغربية .
- القلم المختص بجمع ضريبة الكوركشي ويرأسه أفندى الكوركشي .
- المختص بتحصيل الأموال المتفرقة للخزينة وصرف الديارات وانعاشات ومال صرة الحرمين .
- القلم المختص بالضرائب التي تحصل من الجهارك وضرائب الأرض النقدية في أقاليم جرجا والفيوم والبهنساوية وأشونين ويرأسه أفندى الشهر .
- المختص بتوزيع الرواتب العينية ويرأسه مصرف غلال أفنديى أو أفندى المصرف .
- هازم الممالك .
- ضابط القلق .
- كلمة تركية تعنى التثنية والتكثير وأطلقت على خط القيرمة وهو خط ابتكره الكتاب الأتراك وأدخلوه إلى خزينة مصر في القرن السابع عشر .

الكاف

- الكاتب الثانى فى الأوجاق .
- الكاتب الأول فى الأوجاق .
- أوكتخدا بك وهو وكيل الصدر الأعظم .
- وهو الموظف الذى يتولى إدارة كاشفية .
- القسم الإدارى الأقل من الولاية وقد وجد فى مصر ٢٤ كاشفية ترد فى صحلات الروزنامه للإشارة إلى جلود الثيران الكبيرة، فيذكر « جلود كاوسالة » .
- كاتب صغير
- كاتب كبير
- كاخيا بك
- كاشف
- كاشفية
- كاوسالة

ويشار إليه أحياناً باسم الكاخوا ، وهو الوكيل أو النائب
وقد وجد في مصر كخد الباشا ، وكدخدا البك المملوك
وكخد قاضي صكر أفندي

وكيل الأوجاق .

الموظف المشرف على شئون الحرم في القصر السلطاني .
الجزء الذي يخص من إيرادات ضرائب الأقاليم ويخصص لنفقات
الإدارة المحلية .

ضريبة سنوية يدفعها أرباب المناصب في مصر للباشا نظير تعيينهم
في مناصبهم وإيراداتهم منها .

ضريبة سنوية يدفعها أرباب المناصب في مصر للجزينة نظير
تعيينهم في مناصبهم وتمتعهم بإيراداتهم منها .

كلمة تركية مأخوذة من كوزك وهي آلة الجرف وأصل ضريبة
الكوركشي أنها ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للإنفاق
إزالة الأتربة وما إليها من القاهرة .

كدخدا

كدخدا أوجاق

كترار أعنا

كشوفية

كشوفية صغيرة

كشوفية كبيرة

كوركشي

اللام

علم . راية . فرقة عسكرية ، ومنها « رتبة ميرلوا أو ميرلواء »
أي أمير لواء ، وكانت تقرر دائماً في الوثائق بأسماء الأمراء
الصناجق .

اسم قديم لبحارة السفن واستخدم للإشارة إلى صنف من العسكر .

لواء

لوند أو لوندى

الميم

اصطلاح روزنامى يعنى المال الصانق الذى يضم إلى
خزينة الولاية ، بعد صرف الإخراجات والموقوفات .

إيرادات خزينة مصر .

باقى . وترد في الوثائق « خزينة مانده » أى بقى للجزينة .

شهر .

شهر المحرم .

شهرأ بشهر .

شهر رمضان .

موظفون في المعاش .

أوجاق متفرقة ديوان مصر .

هم الذين يتولون الإشراف على الأمن في الأقاليم .

ماز حر

ماز ميرى

مانده

ماه

ماه المحرم

ماه بماء

ماه روزه

متقاعدون

متفرقة

متولية

أو حافظ وهو لقب لباشا مصر .	مافظ
محاكم أقسام القاهرة وكان عددها خمسة عشر محكمة .	محاكم الاخطاط
يساوى ١٨٠ فضة	مهبوب
أمين الاحتساب	معتسب
وترد في مجلات الروزنامة (بروجه محير) أى على الوجه المحير .	محير
زيرادات الجمارك .	محصول اسكلها ومقاطعات
ويعنى إلتزام أو مرتب منحل عن صاحبه بالوفاة أو بئى سبب	محلول
آخر وترد في الوثائق (عن محلول فلان) ويقصد به الإلتزام	
أو المرتب المنحل عن فلان .	
ترد (دفاتر مخلدة) أى تحفظ حفظاً مستديماً .	مخلد
جمع أمرد واستخدمت للإشارة إلى رجال القلاع .	مردان
يقام لبيع حق إلتزام الأراضى والجمارك التى تنحل عن أصحابها	مزاد
لوفاتهم أو لسبب آخر ، وكان مقر المزادات في الديوان العائى في	
القلمة .	
أى مذكور وترد في الوثائق (فارغ المزبور) أى الفارغ المذكور	مزبور
الحولى	مساح
انكشارية	مستحفظان
الرسول الذى يرسله الباشا الجديد لمصر لاعلان خبر تعيينه وإقامة	مسلم
قائمقام له وأحياناً كان يسمى « متسلم » ، كما وجد مسلم حاكم	
الأقاليم .	
مفردتها مسموح وهى مكافآت تقدمها الخزينة لبعض العلماء من	مسموحات
إيرادات مقاطعة دباغ خانة .	
أو مشاقه وترد بمعنى نسل جبال القنب الكتان .	مشاق
يمثل مساعد القاضى في الاقليم ويمثل المنتزمه في شد الفلاحين	مشد
المنتمين عن أداء الأموال المقررة عليهم .	
ترد في الوثائق (بروجه مشروح) أى على الوجه المشروح .	مشروح
مصروفات وترد (حج مصارف) أى مصروفات الحج .	مصارف
أمراء المماليك .	مصيرية
رسم ويدفعه أصحاب الإلتزامات والمناصب لأخذ موافقة الباشا	مصالحه
على نقل الإلتزامات آخرين ، وقد استخدمت هذه الطريقة في أواخر	
القرن الثامن عشر تخلصاً من إجراء المزاد .	
أى ملح ، ترد في الوثائق « بهى مصلح برأى مطبخ ديوان »	مصلح
بمعنى ثمن ملح لأجل مطبخ الديوان .	

الضريبة المبيجة التي تفل زيادة في الأموال الأميرية .	مصارف
حوادث .	مظام
ميراث ليهوى -- مخصص سوى -- ممان -- إحسان	ممان
المواد التي توصل من منتجات مصر إلى السلطنة مثل الأرز والسكر	معدات السلطة
وحاصل الأثرية ومهمات بناء السفن .	
لعب يطل على المباشرة الفطرية التي كان يعرف على عالية الأمداء	معلم
المهالك وتجار شعوب العمان وغيرهم .	
تعتبر لرماني يرد في الهرمانات والأوامر الباشوية بمعنى ه ليل	معلوم أو له ك
معلوم أن ه .	
الضريبة المفروضة على ناطق نظار الأوقاف في مصر .	معلوم ناطق
التي تيسر المضاف على المهندسين والبنائين .	مما حتى ناطق
إثر إيمان أحد أبواب الدخل المقررة وقد تكون عبارة عن أرض	مقاطعة
أو حراء أو ولاية .	
بها إقامات أو إدارات متعلقات من جهة كذا وكذا في مدينة كذا ومنها	مقاطعة بيت المال
مقاطعة بيت المال عامة ومقاطعة بيت المال خاصة .	
إلى إقامات رسوم الملاحية أو مهتالي الاستكشافية وشبهه .	مقاطعة بيت المال
إلى إقامات الرسوم المخصصة من الخيام التي أنشأها السلطان سليم	مقاطعة بيت المال
في اللغة استخدام المصطلح المرسوم من الاحتكاك بالناس في الإقامات	
العامة في القاهرة .	
إلزام تحصيل الرسوم المفروضة على دباغة الجلود في مصر القديمة	مقاطعة دباغة جلود
بإقامات الرسوم المفروضة على أسبغ الاستكشافية وشبهه .	مقاطعة بيت المال
إلزامات رسوم وكالة بناء القربان والبيوت من البيوت في القاهرة .	مقاطعة مساوية لرسومه في القربان
إلزامات تنظيم ولوج الرسوم على سفن الأتراك في القاهرة .	مقاطعة سفن الأتراك
إلزام تحصيل الرسوم المفروضة على الفهارة التي تسافر بين مصر	مقاطعة كوافر الشام في مصر
ودمشق وحلب .	
إلزام الرسوم المفروضة على تجارة الآلات في دهباط	مقاطعة كماله أو كماله في دهباط
إلزام الرسوم المستحقة على أهل الحروب في وكالة بولاق	مقاطعة كماله لطلاب بولاق
إلزام الرسوم المفروضة على مابح القاهرة التي كان موجوداً باب	مقاطعة مابح السلطنة
المنهج .	
التي يتمهد بتحصيل الأموال الأميرية المفروضة على أرض أوجرد	معلم
ويورد القيمة الضريبة المفروضة لخراج ويحفظ بالباقي كترج له	
بجملها مهارة ه وهو الموهب أو صاريب التوبة ضد باب الهاش	مهتر
أو الصناجر .	
رئيس المهارة (الموسيقية يون) .	مهتر الحارث

الروا

واجب	بمعنى المصحح من مدة معينة مثل راجب سنة كذا ، و راجب لاجر كذا .
وجهة	الطعام الذى فرضه الملتزمون على أهل القرية لتقديمه لهم عند مرورهم بها .
وزير	لقب للوزراء ولحكام الولايات
وزير اعظم	صدر اعظم وهو كبير وزراء السطان .
وظيفة	ترد بمعنى الوظيفة أو المرتب بصفة عامة مثل وظيفة و دعاوى أى مرتب دعاوى .
وقف الأحديثة وقف المهدية	أوقاف السلاطين العثمانيين فى مصر أو تقفوها للحرمين الشريفين
وقف دشيشة	من أوقاف السلاطين المماليك ، والدشيشة قمع هجروش كان يرسل للفقراء الحرميين .
وكيل طرح	الناظر فى مصروفات دائرة كبيرة ، وكان فى مصر هو الموظف المختص بشراء طلبات السطان ودائرته وكذلك طلبات الباشا ودائرته .
ولاية	ولاية مثل (ولاية محروسة به مصر) .

الياء

ياوز	شديد . جاف . قوى . داهية - حاذق . ماهر . ذو مقدرة فوق العادة وهو من ألقاب السلطان سليم الأول .
يك	عدد . واحد . مفرد ، مثل يك قيراط بمعنى قيراط
ينكجى	الانكشارية
يورت	أرض - مملكة - وطن - ديار - إقليم - مسكن
يول	طريق - سبيل
يول خرجى	نفقات السفر .
يولداش	رفيق السفر - جنود مراسلة .
يومية	ترد دفتر يومية تابع قلم روزنامه بمعنى السجل الذى دونت به الساليانات والمواجبات والمعاشات التى صرفت من الروزنامه فى عام .

ملحوظة :

استمدت في إنشاء هذا الكتاب بالمراجع الآتية :

- ١- وثائق دار المخطوطات بالعلمة .
- ٢- أبحاث علماء الحملة الفرنسية المذونة في كتاب وصف مصر .
- ٣- جيب وهورن : المجمع الاسلامي والغربي .
- ٤- محمد شفيق لمرهال : مصر عند مفترق الطرق .
- ٥- الجبرتي : عجائب الآثار .
- ٦- محمد هل الأنسي : قاموس الدراري اللامعات (تركي - عربي) .
- ٧- أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية .
- ٨- محمد موسى هنداوني : المعجم في اللغة الفارسية .

AHMAD SR

المصادر والمراجع

AHMAD SR

(١) وثائق

(٢) مخطوطات

(٣) مراجع عربية

(٤) مراجع اجنبية

AHMAD SR

الوثائق

وثائق دار المحفوظات بالقلمة :

وهي سجلات ديوان الدفتر دار (الديوان الدفترى) وسجلات ديوان الروزنامة وهذه السجلات تبدو لأول وهلة وكأنها سجلات مالية فقط . ولكن بعد البحث والدراسة يمكن استخراج الكثير من المعلومات الهامة منها والتي تتعلق بجميع شئون الإدارة في مصر العثمانية كما سيتضح من العرض التالى لهذه الوثائق وأهمها :

١ - دفاتر الالتزام وهي نوعان :

(١) دفاتر التزام الأرض الزراعية :

وهي مجموعة في نحو ١٥٠٠ سجل من سنة ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م إلى سنة ١٢٢٣ هـ - ١٨٠٨ م وهي السنة التي بدأ فيها محمد على إلغاء إلتزامات الأراضي الزراعية .

وتضم تلك السجلات ولايات وجه قبلى (الولايات القبلية) وولايات وجه بحرى (الولايات البحرية) وهي حافلة بالمعلومات التي استفدت منها معرفة .

نظام الإلتزام وفئات الملتزمين وتقسيم القرى والمصرفات المحلية للأقاليم والضرائب المفروضة على الأرض والمضافات التي تعرضت لها ضريبة الأرض في مصر وسيطرة رجال الإدارة من أمراء ممالك ورجال الإدارة المالية نفسها على إلتزامات الأرض في مصر كصدر ربح هام لهم .

ومن تلك الدفاتر أيضاً عرفت الكثير عن التقسيم الإدارى لمصر وتكوين ولاية جرجا في العهد العثمانى وامتدادها لتشمل أراضى الصعيد من المنيا إلى أسوان وطريقة الفراغ عن الإلتزامات من شخص لآخر وقرى الكشوفية المخصصة للباشا في كل اقليم .

(ب) دفاتر التزامات أسكلها ومقاطعات (التزامات الجمارك) :

وهي مجموعة في نحو ٥٠٠ سجل من سنة ١٠٨٢ هـ - ١٦٧١ م إلى سنة ١٢٣٤ هـ - ١٨١٨ م وهي السنة التي بدأ فيها محمد على إلغاء إلتزامات الجمارك .

وفي تلك الدفاتر درست أهم جمارك مصر في العصر العثمانى سواء الموجودة في الموانى مثل الاسكندرية والسويس ودمياط أو في القاهرة مثل جمارك بولاق ومصر القديمة . ومقاطعات الرسوم التي كانت موجودة في أسواق القاهرة والمدن الأخرى مثل مقاطعة كياالة غلال بولاق ، مقاطعة كياالة أرز بياض في بندر دمياط وغيرها .

ومنها عرفت الكثير عن إيرادات الخزينة من ضريبة الجمارك ورسوم المقاطعات المدنية، وشخصيات ملتزمى تلك الجمارك وسيطرة رجال الأوجاقات على معظم جمارك مصر الهامة . والاعراجات التي كانت

تخصصه الخزينة لبعض الأشخاص والهيئات (كرجال الفلاح مثلا) من إيرادات الجمارك والرسوم التي كان يحصل عليها المنصب من رسوم أسواق القاهرة وكذلك زعيم مصر (الوالي) وكثير من المعلومات الأخرى التي أشرت إليها في فصول الرسالة .

وفي دفتر الالتزام بنوعيتها « أرض وجمارك »

وجدت الكثير من قرارات الديوان العالي التي أصدرها بخصوص إدارة تلك الإلتزامات ، أو لفض الشكايات بين الملتزمين فيها .

٢ - دفاتر الجراية والعليق : (سجلات المراتب العينية من قمح وشعير)

وهي مجموعة في نحو ٨٠٠ مجلد تبدأ من سنة ١٠٦٦هـ - ١٦٥٥ م إلى سنة ١٢١٥ سنة ١٨٠٠ م .

ومنها دفاتر

الجراية والعليق :

الخاصة بالباشا وقاضي عسكر أفندي والدفتر دار والأمراء الصناجق وكبار رجال الفرق وكتاب الخزينة .

ومنها أمكن في :

معرفة الكثير عن التقسيم الإداري لمصر في العصر العثماني من ولايات وكاشفيات وأيضا المناصب التي شغلها الأمراء الصناجق فقد كان يذكر في الدفاتر اسم البك والأقلم الذي يحكمه أو المنصب الذي يشغله وأمكن أيضا أن أعرف من هذه الدفاتر أسماء وظائف خزينة مصر بما فيها من كتاب وأفندية .

وأیضا معرفة كية المرتب العيني لكل الموظفين الذين يرد اسمهم في هذه الدفاتر ابتداء من الباشا حتى أصغر الموظفين في الإدارة العثمانية .

كما تبيّن لي من هذه الدفاتر أيضا ما كان من انتشار بيع مراتب الجراية والعليق من مستحقيها لأشخاص لا ينتمون إلى الإدارة بأي حال .

٣ - دفاتر الجراية والعليق لرجال الأوجاقات :

والموجود منها خاص بأوجاق المتفرقة والجاوشان فقط ومنها أمكن لي معرفة عدد رجال هذين الأوجاقين في سنوات مختلفة من فترة الحكم العثماني لمصر وكذلك العلاقة بينهما وبين الديوان العالي فقد وردت في هذه السجلات أسماء الأوجاقين منسوبة للباب العالي فكان يرد « دفاتر جراية وعليق جماعت متفرقة ديوان » وكذلك بالنسبة للجاوشان .

٤ - دفاتر جراية وعليق جماعة متقاعدین خزانة :

وتسجل المراتب العينية للرجال المهالين للمعاش من موظفي الإدارة في مصر .

٥ - دفاتر جراية وعليق جماعة مشايخ عظام وجماعة خدمة انبار :

ومنها يمكن دراسة المراتب العينية المقررة لكبار العلماء في مصر من مفتين للمذاهب الأربعة وأشرف

وغيرهم من رجال الدين ومن هذه الدفاتر صرفت المناصب التي شغلها بعض القضاة كوظفين في إداره الأتنيار الأيمرية (الشونة السلطانية) .

٣ - دفاتر يومية مصرف تابع قلم روزنامه :

وهي مجموعة محدودة العدد لا يوجد منها إلا دفاتر عام ١١٢١هـ - ١٧٠٩م ، سنة ١١٢٢هـ - ١٧١٠م سنة ١١٣٠هـ - ١٧١٧م ، سنة ١٢١٢هـ - ١٧٩٧ . وهي خاصة بالمرتبات التي قدمتها الروزنامه لجمع موظفي الإدارة في مصر في هذه السنوات .

ومنها يمكن لي معرفة مرتبات (ساليانات) الباشا وكبار الموظفين في هذه السنوات وما لحقها من تغيير وعدد رجال الأوجاقات السبعة وعدد رجال القلاع الذين صرفت لهم مرتبات في هذه السنوات وغيره التفاوت التي كانت تخضع لها المرتبات وعدد الأمراء الصناجق .

وتوجد في دار المحفوظات مجموعة دفاتر قليلة العدد ولكنها تحوي معلومات على جانب كبير من الأهمية

مثل :

١ - دفاتر مواجبات كشيده ديوان مصر :

منها الدفاتر الخاص بسنة ١٠٧٤هـ - ١٦٦٣ ، سنة ١٠٨٢هـ - ١٦٧١م . وفي هذا النوع من الدفاتر معلومات هامة عن مرتبات رجال الإدارة (الساليانات والمواجبات) في القرن السابع عشر وعدد الأمراء الصناجق وقبودانات اسكندرية ودمياط والسويس والمضافات التي فرضت على الضرائب لإكفال خزانة مصر وعدد رجال الأوجاقات والقلاع في القرن السابع عشر ومرتباتهم .

٢ - دفاتر بيان اموال الجزية المقررة على يهود ونصارى مصر :

ومسجل بها فئات أهل الذمة (أعلا ، أوسط ، أدنى) والجزية المقررة على كل فئة وعلى كل فرد . وهي مجموعة محدودة العدد من سنة ١٢٠٩هـ - سنة ١٢١٨هـ .

٣ - دفاتر اجماليات بمرتبات مذكورين تابع قلم روزنامه :

مجموعة من سنة ١١٦٥هـ - ١٧٥١م إلى سنة ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م مسجل بها ساليانات الباشا والأمراء الصناجق في هذه السنوات والمرتبات التي تم إنشاؤها للأمراء جدد ومنها يمكن معرفة مدى ضغط الأمراء المماليك على الباشا وسعيهم لزيادة عدد الساليانات المقررة لهم ولأتباعهم ومنها .

دفتر ساليانات أمراء محافظين ولاية مصر :

سنة ١١٦٣هـ - ١٧٤٩م خاص بالساليانات التي صرفت في تلك السنة للباشا وللبكوات المماليك من كبار رجال الإدارة . ولقبوداني الاسكندرية ودمياط .

والمواجب التي صرفت لرجال القلاع وعدددهم في تلك السنة .

ومثله دفتر سنويات واجب ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م أيضاً :

وهو خاص بالمرتبات العينية للفئات السابقة .

دفتر محاسبة ايراد ومصرف الروزنامه سنة ١١٦١هـ / ١٧٤٨م :

خاص بالمصاريف الميرية التي أنفقها الروزنامه في هذا العام وما بق كخزينة إرسالية للسلطان .

دفاتر مسموحات ومرتبات دباغ خانة :

في سنة ١١٠٥هـ - ١٦٩٣م ، سنة ١١١٠هـ - ١٦٩٨م ، سنة ١١١٥هـ - ١٧٠٣م ، سنة ١١٦٣هـ - ١٧٤٩م .

وهي تسجل المرتبات المقررة لعلماء مصر وأضرحة المشايخ فيها من إيرادات مقاطعة دباغ خانة .

دفاتر مواجب جماعة امراء جراكسة :

في سنوات محدودة من سنة ١١٢٠هـ - ١٧٠٨م إلى سنة ١١٨٨هـ - ١٧٧٢م .

وهم الأمراء المماليك الذين اختصوا بحراسة الجصور السلطانية منذ فتح مصر على يد السلطان سليم .

وتبين هذه الدفاتر عدد هؤلاء الأمراء وما جد فيه من نقص مستمر خلال القرن الثامن عشر .

دفاتر مواجب ايتام ويران (المسنون) :

لسنوات ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م ، سنة ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م ، سنة ١٢١٢هـ - ١٧٩٧م .

وهي تسجل المعاشات المقررة لورثة موظفي الإدارة ولبعض المسنين .

دفاتر او تلاقات :

وهي الأرض المخصصة لرعى خيول الباشا وأتباعه وكبار الصناجق، وهي مجموعة خاصة بسنوات

محدودة سنة ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م ، سنة ١٢٠٢هـ - ١٧٨٧م ، سنة ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م ، سنة ١٢١١هـ - ١٧٩٦م .

ومنها يمكن معرفة الكثير عن المناصب التي شغلها الأمراء الصناجق في الجهاز الإداري لأن أسمائهم

كانت ترد مقرونة بمناصبهم ، وقد عرفت منها أيضاً أسماء أتباع الباشا وأعمالهم .

دفاتر نظرون برأى علماء ومشايخ :

من سنة ١١٦٧هـ - ١٧٥٤م إلى سنة ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .

مسجل بها المرتبات الخيرية المقررة لعلماء ومشايخ مصر .

دفاتر صرة أهالي حرمين شريفين :

مجموعة من سنة ١٠٨٧هـ - ١٦٧٦م إلى سنة ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

مسجل بها المبالغ التي كانت ترسل من خزينة مصر لأهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وأوجه صرف هذه المبالغ والأشخاص المقررة لهم .

دفاتر جماعة قلعة مدينة منورة :

من سنة ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م إلى سنة ١١٩٥هـ - ١٧٨٠م .

وهي تسجل عدد رجال القلعة الموجودة في المدينة المنورة والتي كانت تابعة لمصر ومرتبات رجالها

X دفاتر جبة جيان قلعة مصر :

من سنة ١١٠٧هـ - ١٦٩٥م إلى سنة ١١٢٥هـ - ١٧١٣م .

مسجل بها عدد صناعات السلاح في قلعة مصر ومرتباتهم وهم الفرقة التابعة للبحجة جي باشي .

دفاتر مواجبات مردان قلاع محروسة مصر :

مجموعة من سنة ١٠٨٢هـ - ١٦٧١م إلى سنة ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .
وهي تسجل مرتبات رجال القلاع في تلك الفترة ومنها يمكن معرفة الأماكن التي أقيمت فيها القلاع في أنحاء مصر وعدد رجال كل قلعة وتطور مركزهم .

دفاتر أمدة ورفقة كان :

من سنة ١١٢٢هـ - ١٧٠٠م إلى سنة ١٢٠١هـ - ١٧٨٦م .
مسجل بها المرتبات التي أنشأت لمختلف الأشخاص الذين كانت تصرف لهم مرتبات من خزانة مصر والأشخاص الذين أنحلت عنهم المرتبات أي رفقوا .

دفاتر واردات ومصاريف خزانة مصر :

وهي مجموعة محدودة العدد وخاصة بسنوات :
سنة ١٠٩٤هـ - ١٦٨٢م ، سنة ١١١١هـ - ١٦٩٩م ، سنة ١١٣٦هـ - ١٧٢٣م .
ومسجل بها جميع الوردات من ضرائب الأرض والجارك والأموال المنتزعة من كشوفية كبيرة وجزية وغيرها ومصاريف خزانة مصر بالتفصيل في تلك السنوات ما صرف منها داخل مصر وما أرسل للمحرمين وما أرسل للسلطان كخزينة إرسالية .

دفاتر اجمال عامرة الى دركاه عالي :

مسجل به مبلغ الخزينة الإرسالية للسلطان عن عام ١١٠٧هـ - ١٦٩٥م .
ويوجد دفتر آخر لهذا النوع لسنة ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .
وهي آخر سنة أرسلت فيها خزينة إرسالية من مصر إلى السلطان .

دفاتر اجمال مصاريف سائرة خزانة مصر :

من سنة ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م إلى سنة ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .
مسجل بها بالتفصيل المصاريف التي أنفقتها الخزانة في مصر كمعادات وإخراجات .

دفتر قيد تذاكر ديوانية : لسنة ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م ، سنة ١٢١١هـ - ١٧٩٦م .

مسجل به مجموعة من البيور لدات الصادرة من الباشا لشتى فروع الجهاز الإداري في مصر .
دفتر صور فرمانات وحجج شرعية ووظائف من سنة ١١٢١هـ - ١٦٠٩م إلى سنة ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

مسجل به صور الترمانات الواردة من السلطنة في تلك الفترة والموجهة لرجال الإدارة في مصر في مصر وصور الحجج الشرعية الخاصة بتمكين أصحاب المناصب من وظائفهم .

دفتر المرتبات خاصة الوزير صالح باشا : لسنة ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م ، سنة ١٢١٠هـ -

١٧٩٥م :

مسجل به المصروفات التي ألزم الباشا بدفعها للخزينة « كدين ديوان » نيابة عن بعض الموظفين من أماليك .

دفتر جريدة المطلوب من مذكورين عن مال كشوفية : لسنة ١٢١١هـ - ١٧٩٦م :

مسجل به ضريبة الكشوفية الصغيرة المقررة على أصحاب المناصب في مصر العثمانية والتي كانوا يدفعونها قباشا مدين مناصبهم وإيراداتهم منها .

دفتر الرزق : (الأرض المحبوسة على وجوه البر) .

١ - دفتر رزق الهنداوية .

٢ - دفتر رزق أطفيج .

٣ - دفتر أول القوصية أحباري .

وهي دفاتر مسجل بها الرزق في مصر من سنة ٨٩٣٣ - ١٥٢٦م إلى سنة ١٢١٣هـ - ١٧٩٨ .

وبها حدود الرزق وحركة إنتقالها من شخص لآخر .

وقد أفادتني تلك الدفاتر كثيراً نظراً لوجود العديد من قرارات الديوان العالي بين صفحاتها وهي قرارات كان الديوان يصدرها لفض النزاع بين ملاك الرزق والملازمين في الأقاليم من أمراء وماليك وشيوخ عرب وغيرهم .

دفتر جسور سلطانية وبلدية باقليم المنوفية : برقم ١٣٥٦ :

وردت به أسماء الجسور السلطانية والجسور البلدية في أنحاء المنوفية وبنه يتضح مفهوم هذين النوعين من الجسور والهيئة المختصة برعاية وصيانة كل منهما ورجال الدرك المختصين بالحراسة في كل منطقة .

دفاتر الترايع :

الخاصة بالمساحة التي أجريت في عهد الحملة الفرنسية على مصر وهي ثلاثة دفاتر بأرقام ١٦٠٥ ،

١٦٠٨ ، ١٦٤٩ .

دفتر اجمال مضافات ميري براى مساعده كسر خزينة عامرة سنة ١١٠٧هـ - ١٦٩٥م .

مسجل به النقص الذي حل بإيرادات خزينة مصر سنة ١١٠٧هـ - ١٦٩٥م ، المضافات التي

فرضت لإكمال هذا النقص .

دفاتر مال الكشوفية المطلوبة من مذكورين :

من مختلف أقاليم مصر لسنة ١٢١١هـ - ١٧٩٦م ، سنة ١٢١٢هـ - ١٧٩٧م

وهي دفاتر مسجل بها إيرادات قري النخشفنة الخاصة بالباشا في مختلف أقاليم مصر .

ويوجد بدار الخدوخلات أيضاً :

سجلات محكمة المنصورة :

وهي مجموعة من ٢٠ مجلداً من سنة ١١١٩ هـ - ١٧٠٧ م إلى سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م .

سجلات محكمة الاسكندرية :

في مجموعة من ١٥ مجلداً من سنة ١١٣٠ هـ - ١٧١٧ م إلى سنة ١٢١٢ هـ - ١٧٩٧ م .

وقد أفادتني هذه السجلات في معرفة معلومات كثيرة عن نظام الإدارة في الأقاليم والاختصاصات القضائية والإدارية لقضاة الأقاليم .

سجلات المحاكم الشرعية : الموجودة حالياً بدفتر خانة الشهر العقارى بالقاهرة حيث توجد سجلات المحكمة الكبرى (محكمة الباب العالى) الخاصة بقاضى القضاة وأربعة عشر محكمة أخرى خاصة باخطاط القاهرة مثل بولاق ، طولون ، باب الشعرية وغيرها ، وقد أشرت إلى سجلات تلك المحاكم بالتفصيل في الباب الخامس من الرسالة الخاص بنظام القضاء وقد أفادتني تلك السجلات في دراسة نظام القضاء في مصر العثمانية والدور الذى لعبه القضاة في الإدارة .

كما وجدت بين سجلات المحكمة الشرعية أيضاً :

سجلين لمحاضر جلسات الديوان العالى :

سجل (١) من سنة ١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م إلى سنة ١١٥٧ هـ - ١٧٤٤ م

سجل (٢) من سنة ١١٧٧ هـ - ١٧٦٣ م إلى سنة ١٢١٩ هـ - ١٨٠٤ م

وأفدت من هذين السجلين الكثير من المعلومات عن عضوية الديوان العالى ومقره ومواعيد عقده واختصاصاته المتعددة التى شملت الشئون الإدارية المختلفة في مصر .

سجلات دور الوثائق القومية بالقلمة :

وتعتبر مكملة لسجلات المحفوظات ، ففيها أجزاء من الدفاتر التى أشرت إليها في دار المحفوظات نظراً لاستمرار عملية النقل من دار المحفوظات إليها . وذلك بالإضافة لمجموعة من تقاسيط الإلتزام التى تسجل أحتية الملتزمين في الأرض التى حصلوا عليها بالإلتزام مرفقة بحجج شرعية خاصة بالفراغ عن بعض الإلتزامات . باقى تلك الحجج يذكر الحلوان (ثمن بيع الإلتزام) المدفوع وحدود الأرض وسبب الفراغ عنها .

سجلات دفترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة :

وبها مجموعة هامة من الحجج العائدة من المحاكم الشرعية في العصر العثمانى من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر . من محاكم أخطاط القاهرة والأقاليم . وقد أفادتني في معرفة دراسة نظام القضاء في تلك الفترة .

قانون نامة سليمان : محفوظ بدار الوثائق باستانبول وهو أساس نظام الإدارة العثمانى في مصر وقد قام الأستاذ خليل ساحل الأستاذ بجامعة استانبول بترجمة جزء من هذا القانون يشعل ٢٨ مادة منه ترجمة إلى العربية وأرسله إلى أستاذنا الدكتور أحمد عزت عيد الكريم الذى تفضل مشكوراً بإطلاعى عليه ويعتزم الدكتور خليل ساحل إتمام ترجمة هذا القانون كما تعازم الجمعية المصرية للدراسات التاريخية نشره .

المخطوطات

- ١ - **ابراهيم الصواحي** : تراجم الصواعق في واقعة الصناجق :
يتضمن تاريخ مصر والأحداث وأنصرعات السياسة والمسكرية فيها من سنة ١٠٧١هـ - ١٦٦٠م -
سنة ١١١٣هـ - ١٧٠١م .
وتراجم طائفة من الأمراء الذين قتلوا في سنة ١٠٧١هـ - ١٦٦٠م مرتب على مقدمة وثلاثة
أبواب وخاتمة .
مخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم ٢٣٦٩ .
- ٢ - **احمد الدرديش كتحدا عزبان** : الدرة المصانة في أخبار الكنانة .
مخطوط في جزئين محفوظ بالمتحف البريطاني بلندن وقد أطلعت على نسخة مصورة منه وحصلت
عليها من أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .
ويتناول المخطوط تاريخ مصر من سنة ١٠٩٩هـ - ١٦٨٨م إلى سنة ١١٦٩هـ - ١٧٥٦م وهو مصدر
هام جداً بالنسبة لموضوع الإدارة في عصر العثمانية ففيه الكثير من المعلومات عن شخصية الباشا
واختصاصاته واختصاصات الديوان العائلي مقره وعضويته ورجال الإدارة المالية في مصر والمناصب
التي شغلها الأمراء .
٣ - **أحمد العريشي** : في علم وبيان طرق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها .
مخطوط بدار الكتب برقم ٣١٥١ .
وهو يتضمن إجابات الشيخ العريشي - أول مصري يلى منصب قاضي القضاة على يد الفرنسيين على
سنة أسئلة وجهها إليه الفرنسيون وتشمل التعريف بنظام القضاء وقته وأسماء بعض القضاة نواب القضاة،
الأكبر ومحال عملهم .
- ٤ - **احمد عبد الفنى شلبي**
أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشاوات .
مخطوط بجامعة ييل بالولايات المتحدة وقد أطلعت على نسخة منه صورها الزميل الدكتور عبد الرحيم
عبد الرحمن وتبدأ أحداث المخطوط من الفتح العثماني لمصر حتى سنة ١١٥٠هـ - ١٧٣٧م . وفيه دراسة
لتاريخ مصر السياسي والاجتماعي والإداري .
- ٥ - **اسماعيل الخشاب** : تاريخ حوادث وقت بمصر من سنة ١١٢٠هـ - ١٧٠٨م إلى دخول
الفرنسيين سنة ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .
مخطوط بدار الكتب برقم ٢١٠٧ تاريخ ،
وفيه تسجيل للأحداث التي وقعت في مصر في تلك الفترة وأبرز أحداثه الصراع بين أمراء المماليك
حينذاك .

٦ - محمد بن ابراهيم القرشي (ابن الحمصي)

حوادث الزمان وأنبأؤه ووفيات الأعيان وأنبأؤه ، مخطوط بمكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج برقم ٢٣٩ تاريخ .

وابن الحمصي كان يشغل وظيفة إمام المسجد الأموى وقت الفتح العثماني ، وقد سجل في هذا المخطوط تاريخ مصر والشام والحجاز ابتداء من سنة ٨٩١٥ - ١٥٠٩ م إلى سنة ٨٩٢٨ - ١٥٣١ م وقد سار في مؤلفه على الطريقة التقليدية لذلك العصر وهي التاريخ السنوي فيذكر الأحداث التي وقعت في العام وأشهر من توفوا فيه وقد سجل في مؤلفه أحداث الفتح العثماني لمصر والشام والسنوات الأولى منه .

٧ - محمد بن أبي السرور البكري

النزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية .

مخطوط بدار الكتب برقم ٢٢٦٦ تاريخ .

تناول فيه تاريخ مصر وأعمال ولاياتها وقضاة المسكر بها من سنة ٨٩٢٣ - ١٠٣٦ هـ .

الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة .

مخطوط بالمتحف البريطاني برقم ٨٥٢ نسخة مصورة بمعهد الدراسات العربية برقم ٤١٩ تاريخ .

عرض فيه أبو السرور لتاريخ مصر منذ أقدم العصور إلى سنة ١٠٦٠ هـ .

كشف الكربة في رفع الطلبة .

مخطوط بمكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج برقم ٣٨٠ تاريخ يتحدث فيه المؤلف عن فن الجند التي وقعت منذ عام ٨٩٩٠ هـ وثورتهم في عهد أويس باشا سنة ٨٩٩٧ هـ ونشأة ضريبة الطلبة وقضاء محمد باشا على هذه الضريبة التعسفية بمحاربتة الجند العصاة الذين قاوموا محاولته إلغائها في سنة ١٠١٧ هـ .

الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة :

مخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم ٢٢٦١ تاريخ لمصر من سنة ٨٩٢٣ هـ إلى سنة ١٠٥٤ هـ .

٨ - محمد بن حامد الجرجاوى

تعطير النواحي والأرجاء بذكر من اشتهر من علماء وأعيان مدينة الصعيد جرجا .

مخطوط بدار الكتب برقم ٢٤٨٧ ثلاثة أجزاء تاريخ .

فيه دراسة هامة لتاريخ جرجا في العصر العثماني وسلطات حاكمها ، دور العصبية العربية بها وترجمة لعدد كبير من علماء جرجا وأعيانها .

٩ - مرعى بن يوسف الحنبلى (المقدسى)

قلائد العتيان في فضائل آل عثمان .

مخطوط بمكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج برقم ٦٠ تاريخ .

وفيه بيان لمزايا الحكم العثماني والصفات التي اتصف بها العثمانيون وله أيضاً :

نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين .

مخطوط بيدار النكيب برقم ٢٢٢٦ تاريخ . وفيه تاريخ مصر منذ عهد الدولة الإسلامية . وذكر لولاية مصر العثمانية منذ وائل العهد العثماني حتى سنة ١٠٧١ هـ ، بتفصيل واف لأحداث تلك الفترة وأهم أعمال تولاه فيها .

١٠- مصطفى ابراهيم

تاريخ وقديم مصر القاهرة كناية الله تعالى في أرضه .

مخطوط بيدار النكيب برقم ٤٠٤٨ .

وفيه تاريخ اقتصادي واجتماعي وسياسي وإداري لمصر من سنة ١١٠٠ هـ - ١٦٨٨ م إلى سنة

١١٥٢ هـ - ١٧٣٩ م وهو مماثل لتاريخ الدمرداش .

١١- مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي

صفوة الزمان فيمن تولى عن مصر من أمير وسلطان . مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج

برقم ٥١ تاريخ في مقدمة ومقصود وخاتمة وفيه تاريخ ولاية مصر منذ الفتح الإسلامي

إلى سنة ١٢٢٣ هـ

١٢- يوسف الملواني : ابن الوكيل

تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج برقم

٢٨ تاريخ وهو مخطوط هام يتناول تاريخ مصر وولاياتها من سنة ٩٢٣ هـ إلى سنة ١١٣١ هـ بتفصيل كبير .

المراجع العربية

- ١ - د. أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر .
- أحمد جودت : تاريخ جودت ، ترجمة عبد المنذر الدنا ، بيروت ١٣٠٨ هـ .
- ٣ - د. أحمد عزت عبد الكريم :
دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت ١٩٧٠ . حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ - ١١٧٥ هـ -
- ٣ - د. أحمد عزت عبد الكريم :
دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت ١٩٧٠ . حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ - ١١٧٥ هـ -
- ١٧٤١ م - ١٧٦٢ م ، القاهرة ١٩٥٩ .
التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني . -ولايات كلية الآداب - جامعة عين شمس - مجلد ١
سنة ١٩٥١ .
- ٥ - أحمد لطفي السيد : قبائل العرب في مصر ، العتيلات والجعافرة وقبائل أخرى ، القاهرة ١٩٣٥ .
- ٦ - د. أمين عبدالله عفيفي : تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث .
- ٧ - أمين سامي : تقويم النيل .
- ٨ - إدوارد لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلي طاهر القاهرة ١٩٥٠ .
- ٩ - ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦١ ، ج ٥ .
- ١٠ - ابن حنبل : (أحمد) .
واقعة السلطان سليم مع السلطان قانصوة الغوري ، تحقيق عبد المنعم عامر ، نشر
بعنوان « آخر المماليك » القاهرة ١٩٦٢ .
- ١١ - الإستحقاق محمد عبد المعطي :
أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٣١٠ هـ
- ١٢ - الجبرتي (عبد الرحمن) : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء بولاق سنة ١٢٩٧ هـ .
- ١٣ - د. السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث .
١٥١٧ - ١٨٨٢ م ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٤ - الشربيني : (يوسف) : هز لائمحوف في شرح قصيد أبي شادوف القاهرة ١٨٩٠
- ١٥ - المقرئزي : (أحمد بن علي تق الدين) :
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، القاهرة ١٣٢٦ هـ .

1990-1991 11

1991-1992 12

1992-1993 13

1993-1994 14

1994-1995 15

1995-1996 16

1996-1997 17

1997-1998 18

1998-1999 19

1999-2000 20

2000-2001 21

2001-2002 22

2002-2003 23

2003-2004 24

2004-2005 25

2005-2006 26

2006-2007 27

2007-2008 28

2008-2009 29

2009-2010 30

2010-2011 31

2011-2012 32

2012-2013 33

2013-2014 34

2014-2015 35

2015-2016 36

2016-2017 37

2017-2018 38

2018-2019 39

2019-2020 40

2020-2021 41

2021-2022 42

2022-2023 43

2023-2024 44

2024-2025 45

ABHIMAD SR

المراجع الأجنبية

1. Bruce : Travels to discover the source of the Nile in the years 1769, 1770, 1771, 1772, London 1804.
 2. Chabrol : Essai sur les moeurs des habitans modernes de l'Egypte Description de l'Egypte, vol, XVII.
 3. Combe : (Etienne) : L'Egypte Ottoman in précis de L'Histoire d'Egypte Vol, iii, Caire, 1933.
 4. Dehérain : L'Egypte Turque Paris, 1931.
 5. Deny, J. : Sommaire des archives turques du Caire le Caire 1930.
 6. D'Ohsson : Mouradgea :
Tableau général de L'Empire Ottoman Paris, 1788.
 7. Estéve : Mémoire sur les Finances de L'Egypte in Description de L'Egypte 2nd. Vol XII.
 8. Girard : Mémoire sur L'Agriculture L'industrie et le Commerce de L'Egypte, in Description de L'Egypte, Vol, XVII.
 9. Haim Nahoum : Recueil de Firmans impériaux Ottomans Adresses aux valis et aux khedives D'Egypte 1006 H — 1322 H Le Caire 1934
1597J.C. 1904J.C.
 10. Hammer : Histoire de L'Empire Ottoman Paris 1835.
 11. Holt (P.M.) : Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922 London, 1960.
- Algabarti's introduction of the History of Ottoman Egypt, BSOAS, XXV, 1, 1962.
- The Exalted Lineage of Ridwan Bey, BsoAS, XXII, 2, 1959.
- The Career of Kucuk Muhammed BSOAS, XXVI, 2, 1963.
- The Pattern of Egyptian political History 1517 - 1798, in Political and Social Change in Modern Egypte, London, 1968.

12. Lancret : Mémoire sur le Système d'imposition territoriale et sur L'administration des provinces de L'Egypte in Description de L'Egypte Vol, XI.
13. Lybyer : The Government of the Ottoman Empire in the time of Suliman The Magnificent New York, 1966.
14. Pocoke : A Discription of the East and some Other countries Vol. 1, London, 1743.
15. Shaw (S.J.) : The Financial and Administrative organization and Development of Ottoman Egypt 1517 - 1798. p.u.p. 1962.
Ottoman Egypt in the Eighteenth, Century H.u.p. 1962.
Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, H.u.p. 1962.
16. Vansleb : The present State of Egypt, London, 1678.

م - يعون الله - طبع هذه الرسالة بطبعة جامعة عين شمس
في ٢٣ من ذو القعدة ١٣٩٨ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨
مراقب الطبعة
يحيى احمد صالح

AHMAD SR

رقم الايداع
١٩٧٨/٥٠٦٨

مطبعة جامعة عين شمس ٥٠٠/١٩٧٦/٤٠٠

تاريخ اشتهااء الإستعارة

~~محمد حسن~~

محمد حسن

بيد
ليلى عبد اللطيف أحمد
الإدارة في مصرف العصر العثماني

ل
ع
أ

AHMAD SR

—
—
—
—
—

محمد حسن

ل
ع
أ

AHMAD SR